

مُحْفَظَةُ الْأَخْيَارِ

بترتيب شرح مشكل الآثار

تأليفُ الإمام المحدث الفقيه المفسر
أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي
(٥٢٣٩ - ٥٣٢١)

تحقيق وترتيب
أبي الحسين خالد محمد محمود الرباط

المجلد الثالث
بأقي الصَّوْم - الزَّكَاة - الْحَجَّ
أَوَّلَ النَّظَرِ



بسم الله الرحمن الرحيم

تقسيم مجلدات الكتاب

المجلد الأول

- المقدمة..... ٥
- كتاب الإيمان..... ٤٣
- كتاب الطهارة..... ٢٣١
- كتاب الصلاة..... ٣٨٧
- كتاب الرؤيا..... ٥
- كتاب الأيمان والذنور..... ٢٧
- كتاب الميراث والوصية والهبة ٩١
- كتاب اللباس والزينة..... ٢١٥
- كتاب الأطعمة والأشربة..... ٣٠٧

المجلد الثاني:

- باقي كتاب الصلاة..... ٥
- كتاب الصوم..... ٥٩٣

المجلد الثالث

- باقي كتاب الصوم..... ٥
- كتاب الزكاة..... ١٠٥
- كتاب الحج..... ١٥٩
- كتاب النكاح..... ٤٨٣
- باقي كتاب الأدب..... ٥
- كتاب الرقاق..... ٣٣٣
- كتاب الطب والمرض..... ٣٥٨
- كتاب العلم..... ٣٩٠

المجلد الثامن

- كتاب الذكر والدعاء..... ٥
- كتاب فضائل القرآن وأحكامه... ١٣٦
- كتاب التفسير..... ١٩٥

المجلد التاسع

- كتاب المناقب..... ٥
- كتاب الفتن..... ٢٩١
- وأشرط الساعة..... ٣٧٩
- كتاب القيامة والجنة والنار... ٤١٣

المجلد العاشر: الفهارس

المجلد الرابع

- باقي كتاب النكاح..... ٥
- كتاب المعاملات..... ١٧٥

المجلد الخامس

- كتاب القضاء والأحكام والحدود ٥
- كتاب الجهاد والمغازي..... ٣٧١
- كتاب السيرة..... ٥٩٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تحفة من الأخيار
بترتيب شرح مشكل الآثار

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م

دار بلنسية للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الرياض
ص.ب ٥٧٢٤٢ - الرمز البريدي ١١٥٧٤ - هاتف وفاكس: ٤٨٢١٧٧٦ (٠١)



٢٠١- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن أبي طلحة في أكله البرد وهو صائم ورفع بعضهم ذلك إلى النبي ﷺ في تحسينه ذلك منه

١٣٧٤- حَدَّثَنَا موسى بْنُ الحسنِ البغدادي المعروف بالسَّقَلِي، قال: حَدَّثَنَا قيسُ بْنُ حفص الدَّارمي، قال: حَدَّثَنَا عبدُ الوارث بن سعيد، قال: حَدَّثَنِي علي بْنُ زيد، عن أنس رضي الله عنه، قال: مَطَرَتِ السَّمَاءُ بَرْدًا، فقال لنا أبو طلحة: ناولوني من هذا البرد، فجعل يأكل وهو صائمٌ، وذلك في رمضان، فقلت: أَتَأْكُلُ البردَ وأنت صائمٌ؟ فقال: إِنَّمَا هو بَرْدٌ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ نُظْهِرُ بِهِ بُطُونَنَا، وإنَّه ليس بطعامٍ ولا بشرابٍ، فَأَتَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ ذلك، فقال: «خُذْهَا عَنْ عَمِّكَ»^(١).

فقال قائلٌ: كيف جاز لكم أنْ تقبلوا هذا عن رسولِ اللَّهِ ﷺ والقرآنُ يخالفه، لأنَّ اللَّهَ قال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسِينَ لَكُمْ الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ففي ذلك ما قد دَلَّ على أن الصيام لا أكل فيه ولا شرب، وفي هذا الحديث أنَّ أبا طلحة كان يأكل البردَ وهو صائمٌ في رمضان، وأنَّ

(١) إسناده ضعيف لضعف علي بن زيد - بن جدعان -، وقد خالفه فيه الثقات، فوقفوه على أبي طلحة، وهو الصواب. ورواه أبو يعلى (١٤٢٤) و(٣٩٩٩)، والبخاري (١٠٢١) من طريقين عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن أبيه، بهذا الإسناد.

رسول الله ﷺ أمر أنساً أن يأخذها عن عمه، يعني أبا طلحة.
فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله وعونه: أنا ما قبلنا هذا الحديث، إذ كان رفعه إلى النبي ﷺ علي بن زيد، وليس من أهل الثبت في الرواية، وقد رواه عن أنس مَنْ هو أثبت منه لم يرفعه إلى النبي ﷺ، وهو قتادة بن دعامة السدوسي وثابت بن أسلم البنان، وكل واحد منهما حجة على علي بن زيد في خلافه إياه، فكيف بهما جميعاً في خلافهما إياه، والذي روى عنهما في ذلك مَّا رَوَى هذا الحديث عليه.
١٣٧٥- ما قد حَدَّثَنَا يحيى بن عثمان بن صالح، قال: حَدَّثَنَا نَعِيم بن حماد، قال: حَدَّثَنَا نوح بن قيس، عن أخيه، عن قتادة، عن أنس أنَّ أبا طلحة كان يأكلُ البردَ وهو صائم ويقول: ليس هو بطعام لا بشراب^(١).

١٣٧٦- حَدَّثَنَا محمد بن حَزْمَة، قال: حَدَّثَنَا حجاج بن منهال، قال: حَدَّثَنَا حماد -يعني ابن سلمة- عن ثابت، عن أنس، قال: كان أبو طلحة يأكلُ البردَ وهو صائم، فإذا سُئِلَ عن ذلك قال: بركة على

(١) إسناده حسن. ورواه البزار (١٠٢٢) عن هلال بن يحيى، عن أبي عوانة، عن قتادة، به. وزاد فيه: فذكر ذلك لسعيد بن المسيب فكرهه، وقال: إنه يقطع الظماً، ثم قال البزار: لا تعلم هذا الفعل إلا عن أبي طلحة.

ورواه عبد الله بن أحمد في زوائده على «المستد» ٢٧٩/٣ عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة، عن قتادة وحميد، عن أنس.

وذكر هذا الحديث -حديث أكل البرد للصائم- الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ١٢/١ في فصل سرّد فيه أحاديث اتفق العلماء على عدم العمل بها.

بركة، في التطوع.

قال: فاتفقنا بما ذكرنا أن [لا] يكون هذا الحديث مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وقد يجوز أن يكون أبو طلحة كان يفعل ذلك قبل نزول هذه الآية على رسول الله ﷺ، فلما نزلت صار إلى ما فيها، وترك ما كان عليه مما يُخالِفُه.

فقال هذا القائل: أفيجوز أن يكون هذا الفعل من أبي طلحة في زمن النبي ﷺ ويخفى ذلك منه على النبي ﷺ؟

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله وعونه: أن ذلك مما قد يجوز أن يكون النبي ﷺ لم يَقِفْ عليه من فعله فيعلمه الواجب عليه فيه، وقد كان مثل هذا في عهد النبي ﷺ مما ذكره رفاعه بن رافع الأنصاريُّ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه محتجاً به عليه فيما كانوا عليه من الماء، فكشفه عمر بن الخطاب عن ذلك: أذكرتموه للنبي ﷺ فأقركم عليه؟ فقال: لا، فلم يرَ ذلك عمرُ حجةً.

١٣٧٧- كما حَدَّثَنَا ابنُ أبي داود، قال: حَدَّثَنَا محمدُ بنُ عبد الله بن نُمَيْرٍ، قال: أخبرنا عبدُ الله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق، وكما حَدَّثَنَا ابنُ أبي داود، قال: حَدَّثَنَا عِيَّاش بن الوليد الرِّقَّام، قال: حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن معمر بن أبي حُيَّية، عن عُبيد بن رفاعه بن رافع، عن أبيه، قال: إِنِّي لجالِسٌ عن يمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ جاءه رجلٌ، فقال: زيد بن ثابت يُفَتِّي النَّاسَ بِالْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ برأيه، فقال عمرُ: أعجل عليَّ به. فجاء زيدٌ، فقال عمرُ: قد بلغ من أمرِك أن تُفَتِّي النَّاسَ

بِالْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَأْيِكَ، فَقَالَ زَيْدٌ: وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: مَا أَفْتَيْتُ بِرَأْيِي، وَلَكِنْ سَمِعْتُ مِنْ أَعْمَامِي شَيْئاً، فَقُلْتُ بِهِ. فَقَالَ: مِنْ أَيِّ أَعْمَامِكَ؟ فَقَالَ: مِنْ أَبِي بَنِ كَعْبٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَرِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ. فَالْتَفَتُ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: مَا يَقُولُ هَذَا الْفَتَى؟ فَقُلْتُ: إِنَّ كُنَّا لَنَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَا نَغْتَسِلُ؟ فَقَالَ: أَفَسَأَلْتُمْ النَّبِيَّ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: لَا. ثُمَّ قَالَ عُمَرُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: لَيْسَ أَخْبِرَ بِأَحَدٍ يَفْعَلُهُ، ثُمَّ لَا يَغْتَسِلُ لِأَنَّهُ كُنَّ عَقُوبَةً^(١).

قال أبو جعفر: أفلا ترى أنَّ هذا فيما أخبر رفاعَةَ كان مفعولاً في عهد النبي ﷺ ثُمَّ لَا يَغْتَسِلُ فاعْلُوهُ، وَأَنَّ عُمَرَ لم يَرَ ذَلِكَ حِجَّةً ولم يعمل به، بل قد رَفَعَهُ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَعْمَلَ بِضِدِّهِ، إِذْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لم يكن عَلِمَهُ مَنْ فاعِلِيهِ، فيقرهم عليه، فمثل ذلك ما كان من أَبِي طَلْحَةَ فِي حَدِيثِهِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ وَثَابِتٍ لَمَّا لم يَقِفْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَيَحْمَدُهُ مِنْهُ أَوْ يَذْمُهُ مِنْهُ لم يكن فيه حِجَّةٌ، وَكَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا فِي الْآيَةِ الَّتِي تَلَوْنَا مِمَّا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى نَسَّأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

(١) ابن إسحاق مدلس وقد عنعن. ورواه أحمد ١١٥/٥ عن يحيى بن آدم، عن زهير وعبد الله بن إدريس، به. ورواه ابن أبي شيبة ٨٧/١-٨٨ عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، به. وجمهور أهل العلم على وجوب الاغتسال على من جامع امرأته فغيب الحشفة وإن لم ينزل، وقالوا: قد كان الحكم في ابتداء الإسلام أن من جامع فأكسل لا يجب عليه الغسل، ثم صار منسوخاً بإيجاب الغسل وإن لم ينزل. انظر «الأوسط» لابن المنذر ٧٦-٨٢، و«شرح السنة» ٣/٧-٧، و«الاعتبار» للحازمي ص ٢٨-٣٥، و«فتح الباري» ١/٣٩٦-٣٩٩.

٢٠٢- بابُ بيانِ مُشْكِـلِ الأَوَّلـى فيما يُذَكَّر ما مضى من أيام الشهر: هل يكونُ ذلك بذكرِ الماضي منها، أو بذكرِ الأقلِّ مِنَ الماضي، ومن الباقي منها بما ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ، ثم ما رُوِيَ عمن روي عنه مِنْ أصحابه فيه شيء

١٣٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عمرو بن يونس -المعروف بالسُّوسـي- قال: حَدَّثَنَا أبو معاوية الضَّريرُ، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قالَ رسول الله ﷺ: «تَحَرَّوْهَا لِعَـشْرِ تَبَقَيْنَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ»^(١).

ففي هذا الحديث ذكرُ الباقي من الشهر في طلب ليلة القَدْرِ في ليلةٍ من ليالي الشهرِ المطلوبة فيه، وقد كان قومٌ من أهل العلم منهم: مُحَمَّدُ بْنُ العباس اللؤلؤي لا يُورِّخُونَ بالباقي من الشهر، وإن كان قد مضى منه أكثره، لأنهم لا يعلمون مقدارَ الباقي منه، ويحتجون في ذلك بما قد رُوِيَ عن عبد الله بن عمر فيه:

١٣٧٩- كما قد حَدَّثَنَا يحيى بْنُ عثمان بن صالح، حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حماد، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المبارك، أَخْبَرَنَا سفيانُ، عن الحسن بن عُبيدِ

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٩١/٢ بإسناده ومثله.

ورواه ابن أبي شيبة ٥١١/٢، ومسلم (١١٦٩)، والترمذي (٧٩٢)، وابن نصر والبخاري (٢٠١٩) و(٢٠٢٠)، ومسلم (١١٦٩)، والترمذي (٧٩٢)، وابن نصر في «قيام رمضان» (٣٢)، وابن عدي ١٥١٧/٤، والبيهقي ٣٠٧/٤، والبقوي (١٨٢٢)، وابن راهويه (٦٥٥) و(٦٧٠) و(٨٤٢)، من طريق هشام بن عروة، به.

الله، قال: سمعتُ سعدَ بن عُبَيْدة، قال: سمع ابنُ عمر رجلاً يقولُ: اليومَ نصفُ الشَّهْرِ، أو الليلة نصفُ الشهر. فقال: ويحك وما يُدريك؟ فقال الرجل: اليوم خمسة عَشَرَ أو الليلة خمسة عشر، فقال ابنُ عمر: قال رسول الله ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، وَقَبْضُ فِي الثَّالِثَةِ وَاحِداً كَأَنَّهُ يَعْقِدُ تِسْعَةً»^(١).

قال أبو جعفر: وكان هذا من عبد الله بن عمر استخراجاً حسناً، وكان حديثُ عائشة الذي بدأنا بذكره لا يَخْرُجُ عن هذا المعنى، لأنه قد يَحْتَمِلُ أن يكونَ رسولُ الله ﷺ أَعْلَمَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ ذَلِكَ الباقي مِنَ الشَّهْرِ، كما هو؟ فقال ذلك القولُ على التماسِها في شهرٍ بعينه الباقي منه ذلك المقدارُ، وقد دَلَّ على ذلك

(١) حديث صحيح. نعيم بن حماد وإن كان فيه كلام، متابع.

ورواه أحمد ١٢٥/٢ من طريق سليمان بن حيان، ومسلم (١٠٨٠) (١٦) من طريق عبد الواحد بن زياد، كلاهما عن الحسن بن عبيد الله، بهذا الإسناد. ورواه ابن أبي شيبة ٨٥/٣، وأحمد ٤٣/٢ و ١٢٩، والبخاري (١٩١٣)، وأبو داود (٢٣١٩)، والنسائي ١٣٩/٤-١٤٠، والمصنف في «شرح معاني الآثار» ١٢٢/٣، والبيهقي ٢٥٠/٤، والبقوي (١٧١٥) من طريق سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن ابن عمر، به دون ذكر الرجل. ورواه أحمد ٢٨/٢، ومسلم (١٠٨٠) (١٠) من طريق زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

ورواه النسائي ١٣٠/٤ من طريق عقبة بن حريث، عن ابن عمر. وله طرق أخرى عن ابن عمر في «صحيح مسلم» (١٠٨٠)، وكلها دون ذكر الرجل.

١٣٨٠- ما قد حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوُهَيْيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبِيبٍ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَ رَجُلًا فِي زَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: جَلَسَ إِلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ فِي مَجْلِسٍ جُهِينَةٍ فِي آخِرِ رَمَضَانَ، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا يَحْيَى، هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ الْمُبَارَكَةِ شَيْئًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، جَلَسْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي آخِرِ هَذَا الشَّهْرِ، فَقُلْنَا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَتَى نَلْتَمِسُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ الْمُبَارَكَةَ؟ فَقَالَ: «الْتَمِسُوهَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ لِمَسَاءِ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: فَهِيَ إِذَا أُولَى ثَمَانٍ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِأُولَى ثَمَانٍ، وَلَكِنَّهَا أُولَى سَبْعٍ مَا تُرِيدُ بِشَهْرٍ لَا يَتِمُّ؟»^(١).

(١) حديث صحيح، وهذا إسناد حسن، فقد صرح ابن إسحاق بالتحديث في رواية أحمد. وهو في «شرح معاني الآثار» ٨٦/٣ بإسناده ومثله. ورواه أحمد ٤٩٥/٣، وابن نصر في «قيام رمضان» (٣٨) مختصراً، وابن خزيمة (٢١٨٥) و(٢١٨٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٨٥/٣ من طريق ابن إسحاق، به. ورواه أبو داود (١٣٨٠)، وابن نصر في «قيام رمضان» (٣٩)، وابن خزيمة (٢٢٠٠)، والبيهقي ٣٠٩/٤ من طريق عماد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، حدثني ابن عبد الله بن أنيس، عن أبيه. ورواه بنحوه مالك ٣٢٠/١، وعبد الرزاق (٧٦٨٩) و(٧٦٩٠) و(٧٦٩١) و(٧٦٩٢) و(٧٦٩٤)، ومسلم (١١٦٨)، وأحمد ٤٩٥/٣، وأبو داود (١٣٧٩)، وابن نصر في «قيام رمضان» (٤٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٨٦/٣-٩٠، والبيهقي ٣٠٩/٤ من طرق، عن عبد الله بن أنيس.

قال أبو جعفر: فكان في هذا الحديث ما قد دلَّ على أنه أراد شهراً بعينه كان فيه منه ذلك القول بقوله: ما تُريد إلى شهرٍ لا يتِمُّ، أي: أن غيره للسبع فيه ما لها في الشهر التام الذي هو ثلاثون، لا فيما سواه من الشهور الناقصة عن الثلاثين.

فقال قائل: فقد رُوِيَ في ذلك عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، فذكر:

١٣٨١- ما قد حَدَّثَنَا بِحَرْبُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا أُسْدُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «اطْلُبُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ: تِسْعاً يَبْقَيْنَ، وَسَبْعاً يَبْقَيْنَ، وَخَمْساً يَبْقَيْنَ»^(١).

فدلَّ ذلك على أن تلك الليلة مطلوبة في تسع يَبْقَيْنَ، وذلك يدفع ما قد ذكرت.

فكان جوابنا له في ذلك: أن ذلك قد يَحْتَمِلُ أن يكونَ قَصْدَ به إلى شهر بعينه قد وقف على حقيقة عدده، فقال ذلك القول من أجله، واحتمل أن يكونَ مطلوبه في سائر الدهر سواه فيما قد يَحْتَمِلُ أن يكونَ تِسْعاً يَبْقَيْنَ، وَسَبْعاً يَبْقَيْنَ، وَخَمْساً يَبْقَيْنَ، حتى يكونَ مَنْ جَمَعَ مَنْ طَلَبَهَا في ذلك مُصِيباً لِحَقِيقَتِهَا في بعضها، والله نسأله التوفيق.

(١) رواه أحمد ٣/٢١٠، والطيالسي (٢١٦٦)، ومسلم (١١٦٧) (٢١٧)، وأبو داود (١٣٧٣)، وأبو يعلى (١٠٧٦)، وابن خزيمة (٢١٧٦)، وابن حبان (٣٦٦١)، والبيهقي ٤/٣٠٨ من طريق سعيد بن إياس الجريدي، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد.

٢٠٣- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن ابن عباس وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنهما مما نُحِيطُ علماً أنهما لم يَقُولاهُ إِلَّا بأخذهما إِيَّاهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيَانِ مُشْكِلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]

١٣٨٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ، هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا، فَيُطْعِمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا^(١).

(١) إسناده صحيح. ورواه البخاري (٤٥٠٥) عن إسحاق بن راهويه، والدارقطني ٢٠٥/٢ من طريق الحسن بن عرفة، والبيهقي ٢٧٠/٤-٢٧١ من طريق أبي الأزهر، ثلاثتهم عن روح بن عباد، بهذا الإسناد.

وقوله: (يُطِيقُونَهُ) قال الحافظ بفتح الطاء وتشديد الواو مبنياً للمفعول مخفف الطاء من طَوَّقَ بضم أوله بوزن قُطِعَ وهي قراءة ابن مسعود أيضاً، وقد وقع عند النسائي ١٩٠/٤-١٩١ (٢٣١٧) من طريق ابن أبي نجيح (صوابه ورقاء كما عند النسائي وفي «الكبرى») (٢٤٥٧) عن عمرو بن دينار: يُطِيقُونَهُ (تخرف في المطبوع من «سنن النسائي») إلى يُطِيقُونَهُ، وهو تفسير حسن، أي: يكلفون إطاقته.

ورواه الحاكم ٤٤٠/١، والبيهقي ٢٧١/٤ من طريق آدم بن أبي إياس، والطبراني في «الكبرى» (١١٣٨٨) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، والنسائي في «التفسير» (٣٧) من طريق محمد بن سابق، ثلاثتهم عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن عمرو بن دينار، عن عطاء... وتخرف عند الحاكم (يطوقونه) إلى: (يطيقونه).

ورواه كما في «الدر المنثور» ٤٣٢/٢ وكيع وسفيان، والفريابي، وأبو داود في «ناسخه»، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن الأنباري في «المصاحف»، والبيهقي من طرق عن ابن عباس أنه كان يقرأ (وعلى الذين يطوُّقونه) مشددة، قال: يكلفونه ولا يطيقونه، ويقول: ليست بمنسوخة، هو الشيخ الكبير الهرم، والعجوز الكبيرة الهرمة، يُطعمون لكل يوم مسكيناً ولا يقضون.

وقال ابن عبد البر فيما نقله عنه الحافظ في «التلخيص» ٢١٢/٢: رويت هذه القراءة (يطوُّقونه) من طرق عن ابن عباس وعائشة ومجاهد وجماعة.

قال ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» ص ١٧٧: هذه القراءة لا يلتفت إليها لوجوه:

أحدها: أنها شاذة خارجة عما اجتمع عليه المشاهير فيلما يُعارض ما تثبت الحجة بنقله.

والثاني: أنها تخالف ظاهر الآية، لأن الآية تقتضي الإطافة لقوله: «وأن تصوموا خير لكم» وهذه القراءة تقتضي نفيها.

والثالث: أن الذين يطيقون الصوم ويعجزون عنه ينقسمون إلى قسمين: أحدهما: من يعجز لمرض أو لسفر، أو لشدة جوع أو عطش، فهذا يجوز له الفطر، ويلزمه القضاء من غير كفارة.

والثاني: من يعجز بكبر السن «فهذا يلزمه الكفارة من غير قضاء وقد يجوز الإفطار للعذر لا للعجز»، كما نقول في الحامل والمرضع إذا خافتا على الولد. وهذا كله ليس بمستفاد من الآية، إنما المعتمد فيه على السنة وأقوال الصحابة. فعلى هذا البيان يكون النسخ أولى من الآية بالإحكام، يدل على ما قلنا قوله تعالى: في تمام الآية: «وأن تصوموا خير لكم» وغير جائز أن يعود هذا الكلام إلى المرضى والمسافرين، ولا إلى الشيخ الكبير، ولا إلى الحامل والمرضع إذا خافتا على الولد، لأن الفطر في حق هؤلاء أفضل من الصوم من جهة أنهم قد نهوا أن يعرضوا أنفسهم

١٣٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو شُرَيْحٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيَّا بْنِ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ قَالَ: هُوَ الْكَبِيرُ يُطْعَمُ عَنْهُ نِصْفُ صَاعٍ كُلَّ يَوْمٍ^(١).

١٣٨٤- حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُخَوَّلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ قَالَ: الَّذِينَ يَتَحَشَّمُونَهُ وَلَا يُطِيقُونَهُ، يَعْنِي إِلَّا بِالْجَهْدِ: الْحَبْلَى وَالْكَبِيرَ وَالْمَرِيضَ وَصَاحِبَ الْعَطَاشِ^(٢).

للتلف، وإنما عاد الكلام إلى الأصحاء المقيمين خيروا بين الصوم والإطعام فانكشف بما أوضحنا أن الآية منسوخة. قال أبو عبيد القاسم بن سلام (في «الناسخ والمنسوخ» ص ٤٧): لا تكون الآية على القراءة الثانية وهي: (يطيقونه) إلا منسوخة.

(١) إسناده صحيح، ورواه عبد الرزاق (٧٥٧٤) ومن طريقه الدارقطني ٢٠٧/٢ عن سفيان الثوري، بهذا الإسناد، ولفظه: «عن ابن عباس قرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ فدية طعام مسكين» هو الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام فيقطر، ويطعم عن كل يوم مسكيناً نصف صاع من حنطة» قال الدارقطني: صحيح.

(٢) مُخَوَّلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هو النهدي مترجم في «الجرح والتعديل» ٣٩٩/٨، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عدي في «الكامل» ٢٤٣١/٦-٢٤٣٢ بعد أن أخرج له أحاديث عن إسرائيل، وأكثر رواياته عن إسرائيل وقد روى عنه أحاديث لا يرونها غيره، وهو من متشيعي أهل الكوفة.

وسالم -وهو ابن أبي حفصة- صدوق في الحديث إلا أنه غالى في التشيع أيضاً.

١٣٨٥- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ تُرْضِعُ فَجْهَدَتْ، فَقَالَ لَهَا: أَفْطِرِي فَلِإِنَّكَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ^(١).

فَدَلَّ مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ عَنْهُ فِي (يُطَوَّقُونَهُ) وَ(يُطِيقُونَهُ) وَأَنَّ عَطَاءً وَمَجَاهِدًا رَوِيَا عَنْهُ (يُطَوَّقُونَهُ)، وَأَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ رَوَى عَنْهُ (يُطِيقُونَهُ) وَفِي جَمِيعِ مَا رَوَيْنَاهُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ إِعَادَةُ الْبَدَلِ مِنَ الصَّيَامِ إِلَى الْإِطْعَامِ لَا إِلَى صِيَامٍ.

١٣٨٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمَغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِسْكِينَ﴾ كَانَ مِنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ، وَيَفْتَدِيَ فَعَلَ حَتَّى نَزَلَتْ الَّتِي بَعْدَهَا، فَنَسَخَتْهَا^(٢).

ورواه الطبري (٢٧٧٥) عن إسماعيل بن موسى السدي، عن شريك، عن سالم، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس: (وعلى الذين يطوقونه) قال: يتجشمونه يتكلفونه.

(١) إسناده صحيح. ورواه الطبري (٢٧٥٩)، والدارقطني ٢٠٦/٢ من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، بهذا الإسناد، وقال الدارقطني: إسناده صحيح.
(٢) حديث صحيح. عبد الله بن صالح كاتب الليث - وإن كان في حفظه

قال أبو جعفر: يعني قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُوهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].
قال أبو جعفر: فردَّ الله عزَّ وجلَّ البدلَ مِنَ الصومِ إلى الفدية بالإطعام، لما كان الحكم على ما في الآية الأولى لا إلى ما سواه مِنْ صيام عن من وجب عليه، ثم نَسَخَ اللهُ عزَّ وجلَّ ذلكَ بما في الآية الثانية، وبقي ما في الآية الأولى مِمَّا يفعله من عَجَزَ عن الصيام وهو الفديةُ بالإطعام لا غيره عنه.

وقد يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآثَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ مِنَ الصَّيَامِ عَنِ الْمَوْتِ كَانَ قَبْلَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِي ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَلَمَةَ الَّذِينَ ذَكَرْنَا، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْإِطْعَامَ فِي ذَلِكَ، لَا الصَّيَامَ مَكَانَهُ، مِنْهُمْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَقَيْسُ بْنُ السَّائِبِ:

١٣٨٧- كما حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ضَعُفَ عَنِ الصَّوْمِ سَنَةً قَبْلَ مَوْتِهِ، فَأَفْطَرَ، وَأَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا^(١).

شَيْءٌ - قَدْ تَوَبَّعَ. وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ ١٥/٢ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، بِهِ. وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٠٧)، وَمُسْلِمٌ (١١٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٩٨)، وَالنَّسَائِيُّ ١٩٠/٤ عَنْ قَتِيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرٍّ، بِهِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٤٧٨).
(١) رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي «سُنَنِهِ» ٢٠٧/٢ مِنْ طَرِيقِ رُوْحٍ، حَدَّثَنَا

١٣٨٨- وكما حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، قال: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ الْجَوْهَرِيُّ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ السَّائِبِ، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِي شَرِيكًا، فَخَيْرُ شَرِيكِ، لَا يُمَارِي وَلَا يُدَارِي، وَكَانَ قَيْسٌ قَدْ كَبِرَ، فَكَانَ يُطْعَمُ عَنِ الْإِنْسَانِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِذَا كَبِرَ مُدَّةً كُلِّ يَوْمٍ، فَأُطْعِمُوا عَنِّي صَاعًا^(١).

سعيد وهشام، عن قتادة، بهذا الإسناد.

ورواه أيضاً من طريق روح عن عمران بن حدير، عن أيوب، عن أنس بن مالك أنه ضعف عن الصوم عاماً فصنع حفنة من ثريد، ودعا ثلاثين مسكيناً فأشبعهم. ورواه عبد بن حميد كما في «تعليق التعليق» ١٧٧/٤: عن يزيد بن هارون، عن شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أنس أنه أفطر في رمضان وكان قد كبر فأطعم مسكيناً كل يوم. ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» ٧٠/١ عن معمر، عن ثابت، قال: كبر أنس حتى كان لا يطيق الصوم، فكان يُفطر ويُطعم.

(١) حديث حسن، محمد بن مسلم الطائفي: صدوق يخطئ من حفظه.

ورواه الطبراني في «الكبير» ١٨/٩٢٩، والبيهقي والحسن بن سفيان فيما ذكره الحافظ في «الإصابة» ٣/٢٣٨، والدارقطني ٢/٢٠٨ من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم بن ميسرة، وهو ثقة حافظ، احتج به الشيخان عن مجاهد، قال: سمعت قيس بن السائب يقول: إن شهر رمضان يفتدي به الإنسان، يطعم فيه كل يوم مسكيناً، فأطعموا عني مسكيناً لكل يوم صاعاً. لفظ الطبراني، ولفظ الدارقطني: إن شهر رمضان يفتديه الإنسان أن يطعم عنه لكل يوم مسكيناً، فأطعموا عني مسكينين، ورواه الدولابي في «الكنى» ١/٤٩-٥٠ من طريق محمد بن مسلم، به، لكنه قال: أبو قيس بن السائب. كذا عنده، قال الحافظ في «الإصابة»: وقيس بن السائب أصح.

قال: وفيما ذكرنا مِنْ هذا ما قد دَلَّ على استعمالِ الإطعام عن الصيام، لا صيام غير مَنْ وجب عليه عن مَنْ وجب عليه. والله نسأله التوفيق.

٢٠٤- بابُ بيانِ مُشكِـلِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في

الواجب فيمن مات وعليه صيامٌ هل هو الصيامُ أو

الإطعامُ عنه؟

١٣٨٩- حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ -يَعْنِي الْأَعْمَشَ-، عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتْ الْبَحْرَ، فَذَرَتْ أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَصُومَ، فَأَتَتْ أَخْتَهَا النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَتْهُ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَصُومَ عَنْهَا^(١).

١٣٩٠- وَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الطَّائِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي وَحْشِيَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتْ الْبَحْرَ، فَذَرَتْ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحَايَا مِنْهُ أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَصُومَ. فَسَأَلَتْ خَالَتَهَا أَوْ بَعْضَ قَرَابَتِهَا النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ أَنْ يُصَامَ عَنْهَا.

(١) إسناده صحيح. ورواه الطيالسي (٢٦٣٠)، وأحمد ٣٣٨/١، والنسائي

٢٠/٧، والطبراني (١٢٣٢٩)، والبيهقي ٢٥٥/٤ من طرق عن شعبة، به.

١٣٩١- وَحَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتِ الْبَحْرَ، فَتَذَرَتْ: إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَجَّاهَا أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، فَأُنْجَاهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَصُومَ، فَأَتَتْ ذَاتُ قَرَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَصُومَ عَنْهَا^(١).

١٣٩٢- حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(٢).

١٣٩٣- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ^(٣).

-
- (١) حديث صحيح، وهشيم قد توبع، ورواه أحمد ٢١٦/١، وأبو داود (٣٣٠٨) من طريق هشيم، بهذا الإسناد. ورواه الطيالسي (٢١٦١) عن شعبة، والبيهقي ٢٥٦/٤ من طريق حماد بن سلمة، كلاهما عن أبي بشر به.
- (٢) إسناده صحيح. ورواه مسلم (١١٤٧)، وأبو داود (٢٤٠٠) و(٣٣١١)، والدارقطني ١٩٥/٢، والبيهقي ٢٥٥/٤ و٢٧٩/٦ من طرق عن ابن وهب، بهذا الإسناد، وصححه ابن حبان (٣٥٦٩) من طريق ابن وهب، به.
- (٣) رواه البزار (١٠٢٣) عن بشر بن آدم ابن بنت أزهري، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ

١٣٩٤- حَدَّثَنَا فهد، قال: حَدَّثَنَا سعيد بن أبي مريم، قال: أَخْبَرَنَا يحيى بن أيوب، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ ^(١).

فقال قائل: هذه سنة قد رويت عن رسول الله ﷺ من هذه الوجوه المقبولة، فمن أين جاز لكم تركها والقول بخلافها؟ فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله وعونه أن تركنا إياها كان لأننا لا نعلم أنه روي عن رسول الله ﷺ ذلك إلا من الجهتين اللتين رويناها عنه منهما، وهي من جهة ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما. ثم وجدنا ابن عباس وعائشة بعد النبي ﷺ قد تركا ذلك، وقال بضده، وهما المؤمنان على ما رويَا، العَدْلَانِ فيما قالَا. ففعلنا بذلك أنهما لم يتركا ما قد سمعاهُ من النبي ﷺ في ذلك إلا إلى ما هو أولى، مما قد سمعاه من النبي ﷺ فيه، والذي روي عنهما مما يُخالف ذلك:

١٣٩٥- مما قد حَدَّثَنَا يحيى بن عثمان بن صالح، قال: حَدَّثَنَا

الزيادي، حَدَّثَنَا ابنُ لُيعة، بهذا الإسناد، ولفظه: «من مات وعليه صيام، فليصم عنه ولية إن شاء». قال الهيثمي: هو في الصحيح خلا قوله: «إن شاء».

(١) رواه الدارقطني ١٩٤/٢-١٩٥، وأبو عروانة فيما نقله عنه الحافظ في «الفتح» ١٩٤/٤ من طريق عمرو بن الربيع، وابن خزيمة (٢٠٥٢) من طريق سعيد بن أبي مريم، وهما عن يحيى بن أيوب، به، وقال الدارقطني بإثره: هذا إسناد صحيح.

سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَنْبَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ الْأَحْوَلُ - قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهُوَ الْحَجَّاجُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْبَاهِلِيِّ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ يَزِيدُ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَهُوَ مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ عِنْدَ أَهْلِهَا - قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَكِنْ يُطْعِمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا حِنْطَةً^(١).

١٣٩٦ - وما قد حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ، أَنَّ كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: يَفْتَدِي الْكَبِيرُ إِذَا لَمْ يُطَقِ الصِّيَامَ. فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْكَبِيرُ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الصِّيَامِ الْفِدْيَةَ مِنْهُ لَا صِيَامَ غَيْرِهِ عَنْهُ.

١٣٩٧ - وما كتب به إِلَيَّ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ

(١) إسناده صحيح. ورواه النسائي في «سننه» الكسرى كما في «التحفة» ٨٠/٥. عن محمد بن عبد الأعلى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، بهذا الإسناد. قال ابن القيم في كتاب «الروح» ص ١٩٣: أما قولكم: ابن عباس هو راوي حديث الصوم عن الميت، وقد قال: لا يصوم أحد عن أحد. فغاية هذا أن يكون الصحابي قد أفتى بخلاف ما رواه، وهذا لا يقدح في روايته، فإن روايته معصومة وفتواه غير معصومة، ويجوز أن يكون نسي الحديث، أو تأوله، أو اعتقد له معارضاً راجحاً في ظنه، أو لغير ذلك من الأسباب، على أن فتوى ابن عباس غير معارضة للحديث، فإنه أفتى في رمضان أنه لا يصوم أحد عن أحد، وأفتى في النذر أنه يصام عنه، وليس هذا بمخالف لروايته على حمل الحديث على النذر.

يُحَدِّثُنِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْبَانَ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَنَذَرُ شَهْرٍ آخَرَ، فَقَالَ: يُطْعِمُهُ عَنْهُ سِتِينَ مَسْكِينًا^(١).

١٣٩٨- وما قد حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفِرَاجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَمْرَةَ ابْنَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ أُمِّي تُوفِّيَتْ وَعَلَيْهَا رَمَضَانُ، أَيُصْلَحُ أَنْ أَقْضِيَ عَنْهَا؟ فَقَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ تَصَدَّقِي عَنْهَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مَسْكِينٍ، خَيْرٌ مِنْ صِيَامِكِ عَنْهَا.

١٣٩٩- وما قد حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: مَاتَتْ مَوْلَاةُ لَابْنِ أَبِي عُصَيْفِيرٍ، عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَطْعَمُوا عَنْهَا.

١٤٠٠- وما قد حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَمْرَةَ، قَالَتْ: تُوُفِّيَتْ أُمِّي وَعَلَيْهَا مِنْ رَمَضَانَ صَوْمٌ، فَسَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: أَقْضِيهَا عَنْهَا، ثُمَّ قَالَتْ: بَلْ تَصَدَّقِي مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ.

(١) صحيح، وهو في «المصنف» (٧٦٥٠) ومن طريقه رواه البيهقي ٢٥٤/٤.

١٤٠١- وما قد حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مَوْلَاةٍ لَأَلِ بْنِ عُصَيْفِيرٍ، قَالَتْ: سَأَلْتُ -تَرِيدُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- عَنْ امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، فَقَالَتْ: أَطْعَمُوا عَنْهَا. وَالْفُظْ لِرَوْحِ.

فَكَانَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُمَا قَالَا مَا قَالَا فِيمَا رَوَيْنَاهُ عَنْهُمَا فِي هَذِهِ الْأَثَارِ وَالْحُكْمُ عِنْدَهُمَا فِيمَا قَالَاهُ فِي ذَلِكَ مَا قَالَاهُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُمَا إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ نَسْخِ مَا سَمِعَاهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ سَقَطَ عِدْلُهُمَا، وَكَانَ فِي سَقُوطِ عِدْلِهِمَا سَقُوطُ رَوَايَتِهِمَا، وَحَاشَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمَا عَلَى عِدْلِهِمَا وَعَلَى أَنَّهُمَا لَمْ يَتْرَكَا مَا سَمِعَاهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا إِلَى مَا سَمِعَاهُ مِنْهُ مِمَّا قَالَاهُ بَعْدَهُ^(١) وَهُمَا عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ كَمِثْلِ مَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ

١٤٠٢- مِمَّا حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ فِي الْمُتَعَةِ -يَعْنِي مَتْعَةَ الْحَجِ- قَالَ: هُمْ -يَعْنِي أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ- حَضَرُوهَا، وَهُمْ نَهَوْا عَنْهَا. فَمَا فِي مَذْهَبِهِمْ مَا يُتَّهَمُ، وَلَا فِي رَأْيِهِمْ مَا يُسْتَقْصَرُ. وَاللَّهُ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

(١) انظر شرح مسلم ٢٥/٨، و«فتح الباري» ١٩٣/٤-١٩٤.

٢٠٥- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في صوم داود عليه السَّلامُ يوماً وإِفطارِهِ يوماً، وأنَّه أَحَبُّ الصَّيَّامِ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ

١٤٠٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَعِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْغَافِقِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو -وهو ابنُ دينار-، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو -رضي الله عنه-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الصَّيَّامِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْماً، وَيُفْطِرُ يَوْماً»^(١).

١٤٠٤- حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ. وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ الْفَيَّاضِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عِيَّاضٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(٢).

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٨٥/٢ عن يونس وحده، به. ورواه الحميدي (٥٨٩)، وعبد الرزاق (٧٨٦٤)، والبخاري (١١٣١) و(٣٤٢٠)، ومسلم (١١٥٩) (١٨٩)، وأبو داود (٢٤٤٨)، والنسائي ٢١٤/٣ و١٩٨/٤، وابن ماجه (١٧١٢)، والدارمي ٢٠/٢، وابن حبان (٢٥٩٠)، والبيهقي ٣/٣ من طرق، عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد.

(٢) حديث صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٨٥/٢ بإسناده ومثته. ورواه أحمد ٢٠٦/٢، والبيهقي ٢٩٦/٤ من طريق روح بن عبادة، بهذا الإسناد. ورواه الطيالسي (٢٢٨٨)، ومسلم (١١٥٩) (١٩٢)، والنسائي ٢١٢/٤ و٢١٧، و«الكبرى» (٢٧٠٢) و(٢٧١١) و(٢٧٤٢)، وابن خزيمة (٢١٠٦) و(٢١٢١)، وابن حبان (٣٦٥٨)، والبيهقي ٢٩٦/٤، والخطيب في «تاريخه» ٢٣/٨

١٤٠٥ - حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عِبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ نِصْفَ الدَّهْرِ»^(١).
فَقَالَ قَائِلٌ: فِيهِ الْحَدِيثُ أَنَّ صَوْمَ دَاوُدَ كَانَ أَحَبَّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَفِيهِ الزِّيَادَةُ عَلَى الصَّيَامِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ!

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ مَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ وَمَنْ سِوَاهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَحْمُولٌ عَنْهُمْ فِي صِيَامِهِمْ مَا لَيْسَ بِمَحْمُولٍ عَنْ سِوَاهُمْ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا رَوَوْا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَوَاصِلَتِهِ الصَّيَامَ بَعْدَ نَهْيِهِ النَّاسَ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وَبَيَانِهِ لَهُمْ أَنَّهُ فِي ذَلِكَ بِخِلَافِهِمْ، وَأَنَّهُ يُطْعَمُ وَيُسْقَى، وَلَيْسُوا كَذَلِكَ؟

١٤٠٦ - كَمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، وَكَمَا حَدَّثَنَا

من طرق، عن شعبة، به.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٨٥/٢ بإسناده ومثته.

ورواه أحمد ٢٠٦/٢ عن روح، بهذا الإسناد. وقرن بروح عبد الرزاق ومحمد بن بكر. ورواه عبد الرزاق (٨٧٦٤)، ومن طريقه أحمد ٢٠٦/٢، ومسلم (١١٥٩) (١٩٠)، عن ابن جريح، به. وانظر (١٤١٢).

المزني، حَدَّثَنَا الشافعي، قال يونس: إن مالكا أخبره، وقال المزني: أخبرنا مالك، ثم اجتمعا، فقالا: عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال، ف قيل: إنك تواصل، فقال: «لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي»^(١).

١٤٠٧- وكما حَدَّثَنَا المزني، حَدَّثَنَا الشافعي، أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال: واصل رسول الله ﷺ فواصلوا، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: «لَوْ أَنَّ الشَّهْرَ يَمْدُ لِي لَوَاصَلْتُ وَصَالاً يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمِّقَهُمْ، إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي يُطْعِمُنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ وَيَسْقِينِي»^(٢).

(١) إسناده صحيح. وهو في «الموطأ» ١/٣٠٠، وفي «السنن المأثورة» برواية الطحاوي عن المزني، عن الإمام الشافعي (٣٣٨).

ورواه البيهقي ٦١/٧ من طريق ابن وهب، به. وقرن بمالك أسامة بن زيد الليثي. ورواه أحمد ١١٢/٢ و ١٢٨، والبخاري (١٩٦٢)، ومسلم (١١٠٢) (٥٥)، وأبو داود (٢٣٦٠)، والبيهقي ٢٨٢/٤ من طرق، عن مالك، به.

ورواه ابن أبي شيبة ٨٢/٣، وأحمد ٢١/٢ و ٢٣ و ١٠٢ و ١٤٣ و ١٥٣، وعبد بن حميد (٧٥٥)، والبخاري (١٩٢٢)، ومسلم (١١٠٢) (٥٦)، والنسائي في «الكبرى» (٣٢٦٣)، والبيهقي ٢٨٢/٤ و ٦١/٧ من طرق، عن نافع، به.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «السنن المأثورة» (٣٤٠).

ورواه ابن أبي شيبة ٨٢/٣ عن عبد الوهاب بن عبد المجيد، بهذا الإسناد. ورواه أحمد ١٢٤/٣ و ٢٠٠، والبخاري (٧٢٤١)، ومسلم (١١٠٤) (٦٠)، وأبو يعلى (٣٥٠١)، وابن خزيمة (٢٠٧٠)، والبيهقي ٢٨٢/٤، والبغوي (١٧٣٩).

أَوَّلًا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ مَحْمُولًا عَنْهُ فِي صِيَامِهِ مِمَّا لَيْسَ مَحْمُولًا عَنْ سِوَاهُ مِنْ أُمَّتِهِ؟! فَكَانَ يَغْنَى بِذَلِكَ عَنِ الْإِفْطَارِ الَّذِي لَا يَغْنَى غَيْرُهُ مِنْ أُمَّتِهِ عَنْهُ، وَكَانَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يُوَاصِلُ الْوَصَالَ الَّذِي كَانَ يُوَاصِلُهُ مِمَّا هُوَ مَبَاحٌ لَهُ لَلْمَعْنَى الَّذِي مَعَهُ مِمَّا لَيْسَ مَعَ غَيْرِهِ، فَكَانَ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ مَذْمُومًا، وَكَانَ هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مُحَمَّدًا، فَكَانَ دَاوُدُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي صَوْمِهِ كَذَلِكَ، وَكَانَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَمِيدَ اللَّهِ مِنْ صَوْمِهِ الَّذِي كَانَ يَصُومُهُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا، وَيُوجِبُ تَفْضِيلَ قَلِيلِ الصِّيَامِ عَلَى كَثِيرِهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَلِيلِهِ الْأَسْبَابُ الْمُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ١٤٠٨- مَا قَدْ حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرُ بْنُ كِدَّامٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ أَنْبَأُ أَنَّكَ تَصُومُ الدَّهْرَ،

مِنْ طَرَقٍ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ١٩٣/٣ وَ٢٥٣، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (١٢٦٦) وَ(١٣٥٣)، وَمُسْلِمٌ (١١٠٤) (٥٩)، وَأَبُو يَعْلَى (٣٢٨٢)، وَابْنُ حِبَّانَ (٦٤١٤) مِنْ طَرِيقٍ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ. وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ مَطُولٌ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ١٧٠/٣ وَ١٧٣ وَ٢٠٢ وَ٢١٨ وَ٢٣٥ وَ٢٤٧ وَ٢٥٣ وَ٢٧٦ وَ٢٨٩، وَالدَّارِمِيُّ ٨/٢، وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٩٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٧٨)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٢٠٦٩)، وَأَبُو يَعْلَى (٢٨٧٤) وَ(٢٩٧٢) وَ(٣٠٥٢) وَ(٣٠٩٩) وَ(٣٢١٥)، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٥٧٤) وَ(٣٥٧٩) مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

وَتَقُومُ اللَّيْلَ». قال: قلتُ: إني أقوى، قال: «إِذَا فَعَلْتَ نَفَهْتَ لَكَ النَّفْسُ، وَهَجَمْتَ لَكَ الْعَيْنُ»، قال: قلتُ: إني أقوى. قال: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ». قال: قلتُ: إني أقوى، قال: «صُمْ صَوْمَ أَخِي دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى»^(١).

١٤٠٩- وما قد حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ -رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَكَانَ شَاعِرًا، وَكَانَ لَا يُتَّهَمُ فِي الْحَدِيثِ- قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ

(١) أبو العباس: هو السائب بن فروخ الشاعر. وهو في «شرح معاني الآثار» ٨٧/٢ بإسناده ومثله. ورواه أحمد ١٦٤/٢، والترمذي (٧٧٠) من طريق وكيع بن الجراح، والبخاري (٣٤١٩) عن خلاد بن يحيى، ومسلم (١١٥٩) (١٨٧) من طريق محمد بن بشر، ثلاثتهم عن مسعر، بهذا الإسناد، وقرن وكيع بمسعر الثوري. ورواه أحمد ١٩٠/٢ عن وكيع، عن سفيان، والنسائي ٢١٣/٤-٢١٤ من طريق مطرف، كلاهما عن حبيب، به.

ورواه عبد الرزاق (٧٨٦٣)، وأحمد ١٩٩/٢، والبخاري (١٩٧٧)، ومسلم (١١٥٩) (١٨٦)، والنسائي ٢٠٦/٤ و٢١٥، وابن خزيمة (٢١٥٢) من طريق ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن أبي العباس، به. ورواه أحمد ١٩٥/٢، والنسائي ٢١٤/٤، وابن خزيمة (٢١٥٢) من طريق عمرو بن دينار، عن أبي العباس، به.

وقد زاد بعض من روى هذه القصة قول النبي ﷺ: «(لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ)». ورواه مختصراً بهذه اللفظة ابن أبي شيبة ٧٨/٣، وأحمد ١٦٤/٢، وابن ماجه (١٧٠٦) من طريق وكيع بن الجراح، عن مسعر، به. وقرن مسعر سفيان الثوري قوله: «(نفهت لك النفس)»، قال ابن الأثير ١٠٠/٥: أي: أعيت وكلت.

الله بن عمرو، ثم ذَكَرَ مثله^(١).

أَوَلَا تَرَى أَنَّ سَوَلَ اللَّهِ ﷺ قَدِ أَخْبَرَ عَنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ صِيَامِهِ الصَّيَّامَ الْمَذْكُورَ عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى لِبْقَاءِ قُوَّتِهِ، وَأَنَّ الصَّوْمَ الَّذِي كَانَ مِنْهُ لَمْ يُخْرِجْهُ عَمَّا كَانَ مِنْهُ مِنَ الْقُوَّةِ عَلَى مِثْلِ هَذَا، وَأَنَّ مَنْ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ لَيْسَ كَهُوَ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنَ الضَّعْفِ فِي بَدْنِهِ الَّذِي يَقْطَعُ عَنْ ذَلِكَ؟

فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي حَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ دَاوُدَ مِنْ ذَلِكَ الصَّيَّامِ كَانَ لِذَلِكَ الْمَعْنَى، وَأَنَّ الَّذِي أَحَبَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَاخْتِيَارَهُ لَهُ مِنَ الصَّيَّامِ هُوَ الَّذِي لَا يَقْطَعُهُ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْآثَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا عَنْهُ ﷺ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ وَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَضَّلَ بَعْضَ الْمَفْطَرِينَ عَلَى الصَّائِمِينَ فِي

بَعْضِ الْمَوَاطِنِ

١٤١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا أَبُو معاوية الضَّرِيرُ، عَنْ عاصمٍ، عَنْ مُورِقِ الْعِجْلِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَزَلْنَا فِي يَوْمٍ شَدِيدٍ

(١) حديث صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٨٧/٢ بإسناده ومتمنه.

ورواه الطيالسي (٢٢٥٥)، وأحمد ١٨٨/٢-١٨٩ عن محمد بن جعفر وروح بن عبادة، والبخاري (١٩٧٩)، والبيهقي ٢٩٩/٤ من طريق آدم بن أبي إياس، ومسلم (١١٥٩) (١٨٧) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، خمستهم (الطيالسي)، ومحمد، وروح، وآدم، ومعاذ، عن شعبة، بهذا الإسناد: ووقعت في رواية روح لفظة: «نهت»، بدل: «نفهت»، ووقعت الجملة عند مسلم «هجمت له العين ونهكت».

الحرّ، فمنّا الصَّائِمُ وَمِنَا الْمُفْطِرُ، وَأَكْثَرُنَا ضَلَالاً صَاحِبُ الْكِسَاءِ، وَمِنَا مَنْ يَتَّقِي الشَّمْسَ بِيَدِهِ، فَسَقَطَ الصَّوْمُ، وَقَامَ الْمُفْطِرُونَ، فَضَرَبُوا الْأَنْبِيَاءَ، وَسَقَوْا الرِّكَّابَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ بِالْأَجْرِ الْيَوْمَ»^(١).

ألا ترى إلى ما في هذا الحديث من تفضيل رسول الله ﷺ المفطرين الذين قَوَّوا بِإِفْطَارِهِمْ عَلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي فَعَلُوهَا مِمَّا قَوَّوا بِهَا عَلَى مَا هُمْ فِيهِ أَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا بِذَلِكَ الْعَمَلِ مَعَ إِفْطَارِهِمْ أَفْضَلَ مِنَ الصِّيَامِ الَّذِي عَجَزَ عَنْهُ الصَّائِمُونَ فِي صَوْمِهِمْ. وفيما ذكرنا من هذا كشف المعاني التي ذكرناها فيما تقدّم مِنَّا في الباب الذي قبل هذا الباب^(٢).

(١) صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٦٨/٢ بإسناده ومثته. ورواه ابن أبي شيبة ١٤/٣، ومسلم (١١١٩) (١٠٠)، والنسائي ١٨٢/٤، وابن خزيمة (٢٠٣٣)، وابن حبان (٣٥٥٩) من طرق، عن أبي معاوية، به، ورواه البخاري (٢٨٩٠) من طريق إسماعيل بن زكريا، ومسلم (١١١٩) (١٠١)، وابن خزيمة (٢٠٣٢) من طريق حفص بن غياث، كلاهما عن عاصم، به. أوردته ابن خزيمة تحت باب: ذكر الدليل على أن المفطر الخادم في السفر أفضل من الصائم المخلوم في السفر. وأورده ابن حبان تحت قوله: ذكر البيان بأن بعض المسافرين إذا أفطروا قد يكونون أفضل من بعض الصوِّم في بعض الأحوال. وقوله: «ذهب المفطرون بالأجر»، قال الحافظ في «الفتح» ٨٤/٦: أي بالأجر الوافر، وليس المراد نقص أجر الصوِّم، بل المراد أن المفطرين حصل لهم أجر عملهم. (٢) هو الباب الآتي برقم (٢٠٩).

٢٠٦- باب بيان مُشكِـل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في أحب الصَّيام إلى الله عزَّ وجلَّ

١٤١١- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَعِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْغَافِقِيُّ جَمِيعًا، قَالَا: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ- عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِوٍ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ جُلٌّ وَعَزٌّ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَفْطِرُ يَوْمًا، وَيَصُومُ يَوْمًا، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ عَزٌّ وَجُلٌّ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ»^(١).

١٤١٢- وَحَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قَتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ عَزٌّ وَجُلٌّ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ نِصْفَ الدَّهْرِ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ عَزٌّ وَجُلٌّ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَرْقُدُ شَطْرَ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَقُومُ ثُلُثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ، ثُمَّ يَرْقُدُ آخِرَهُ» فَقُلْتُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ كَانَ يَقُولُ ثُلُثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ^(٢).

فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَقْبَلُونَ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْتُمْ تَرَوُونَ

عَنْهُ؟ فَذَكَرَ:

(١) إسناده صحيح وقد تقدم برقم (١٤٠٣).

(٢) إسناده صحيح وانظر (١٤٠٥).

١٤١٣- ما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ الْغَدَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَشِيرِ، عَنْ حُمَيْدِ الْحَمِيرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَيُّ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «صَلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ» قَالَ: فَأَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «شَهْرُ اللَّهِ الَّذِي تَدْعُونَهُ الْمُحَرَّمَ»^(١).

قَالَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ أَفْضَلَ الصِّيَامِ شَهْرُ اللَّهِ الَّذِي يُدْعَى الْمُحَرَّمَ، فَكَيْفَ يَكُونُ صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ صَوْمٍ سِوَاهُ مِمَّا هُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ.

فكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعُونِهِ: أَنَّ صَوْمَ الْمُحَرَّمِ أَفْضَلُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُصَامُ فِيهَا التَّطَوُّعُ، فَكَانَ ذَلِكَ صَوْمًا خَاصًّا فِي وَقْتٍ مِنَ الدَّهْرِ خَاصٍّ، وَكَانَ صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ صَوْمًا دَائِمًا، وَكَانَ أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَذْوَمَهَا وَإِنْ قُلَّ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ عَنْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَّا مِنْ كِتَابِنَا هَذَا. فَكَانَ تَصْحِيحُ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا عَلَى أَنَّ مَعَ صَوْمِ الْمُحَرَّمِ فَضْلَ الْوَقْتِ، وَكَانَ مَعَ الصَّوْمِ الْآخِرِ الدَّوَامُ،

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٣٠٣/٢ و٣٢٩، وابن أبي شيبة ٤٢/٣، ومسلم (١١٦٣)، وأبو عوانة ٢٩٠/٢، والدارمي ٢١/٢، وابن ماجه (١٧٤٢) من طرق عن زائدة بن قدامة، به. ورواه الدارمي ٢٢/٢، ومسلم (١١٦٣) (٢٠٢)، وأبو داود (٢٤٢٩)، والترمذي (٤٣٨) و(٧٤٠)، والنسائي ٢٠٦/٣-٢٠٧ من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، به.

فَكَانَ بِذَلِكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فِي مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي فِيهَا صَاحِبُهُ، وَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّ أَحَبَّ الصَّوْمِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُهُ يَوْمًا، لِدَوَامِ الَّذِي مَعَهُ، وَأَنَّ أَحَبَّ الْأَوْقَاتِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي يُتَطَوَّعُ بِالصَّوْمِ لَهُ فِيهَا هُوَ الْحَرَّمُ، وَاللَّهُ نَسَأَهُ التَّوْفِيقَ.

٢٠٧- بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ:

«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَكَانَ صَامَ السَّنَةِ»

١٤١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَمِثْلًا بَعْدَهُ، فَذَلِكَ صِيَامُ السَّنَةِ»^(١) فِيمَا

(١) حديث صحيح. ابن طهية وإن كان في حفظه شيء متابع، وسعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري قد تكلم فيه بعض أهل الحديث من جهة حفظه، لكن تابعه عليه غير واحد كما سيأتي.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٣٩١٣) من طريق كامل بن طلحة الجحدري، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...

ورواه أحمد ٤١٧/٥ و٤١٩، وابن أبي شيبة ٩٧/٣، وعبد الرزاق (٧٩١٨) و(٧٩١٩)، ومسلم (١١٦٤)، والترمذي (٧٥٩)، وابن ماجه (١٧١٦)، والبيهقي ٢٩٢/٤، والبغوي (١٧٨٠)، والطبراني (٣٩٠٢) و(٣٩٠٦) و(٣٩٠٧) و(٣٩٠٩) من طرق عن سعد بن سعيد، بهذا الإسناد.

يُظَنُّ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ.

١٤١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، فَقَدْ صَامَ السَّنَةَ»^(١).

١٤١٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، - وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدًا- عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ^(٢).

١٤١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدٍ -يَعْنِي غُنْدَرًا- قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتَّةً مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ»^(٣).

(١) حسن لغيره، وهو مكرر ما قبله.

ورواه الطبراني (٣٩٠٤) من طريق حجاج بن المنهال، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، وعبد الوارث بن غياث، ثلاثهم عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، بهذا الإسناد.

ورواه أيضاً (٣٩٠٥) من طريق وكيع وعبيد الله بن موسى، كلاهما عن الحسن بن صالح، عن محمد بن عمرو، به.

(٢) فيه انقطاع بين محمد بن عمرو، وبين عمر بن ثابت، وانظر ما قبله.

(٣) إسناده قوي، وهو في «السنن الكبرى» للنسائي كما في «التحفة» ١٠٠/٣.

قال أبو جعفر: فكان هذا الحديثُ مما لم يكن بالقوي في قلوبنا لما سعد بن سعيد عليه في الرواية عند أهل الحديث، وَمِنْ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُ، حَتَّى وَجَدْنَاهُ قَدْ أَخَذَهُ عَنْهُ مَنْ قَدْ ذَكَرْنَا أَخَذَهُ إِيَّاهُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْجَلَالَةِ فِي الرِّوَايَةِ وَالثَّبَتِ فِيهَا، فَذَكَرْنَا حَدِيثَهُ لِذَلِكَ غَيْرَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَ بِهِ مَرَّةً عَنْهُ، وَمَرَّةً عَنْ شَيْخِهِ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ وَهُوَ عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمَنْ حَدَّثَ بِهِ أَيْضاً قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ سِنَّهُ كَسِينُهُ:

١٤١٨- كما قد حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْفَرِيُّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ حَدَّثَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتِ الْمَازِنِيِّ. عَنْ أَيُّوبِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ عَامَ الْهَدْيِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسَتًا مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ»^(١). وَمَنْ حَدَّثَ عَنْهُ بِهِ أَيْضاً سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

١٤١٩- كما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الرَّقِّي،

ورواه أحمد ٤١٩/٥، ومن طريقه الطبراني (٣٩٠٣) من عند محمد بن جعفر، بهذا الإسناد.

ورواه الطيالسي (٥٩٤) ومن طريقه الطبراني (٣٩١٦) عن ورقاء، به.
(١) قرأه ابن عبد الرحمن المعافري - وإن تكلم فيه من جهة حفظه - قد توبع، فقد رواه الطبراني (٣٩٠٨) و (٣٩١٠) من طريق ابن وهب، أخبرني قرأه ابن عبد الرحمن، وعمر بن الحارث، ومحمد بن أبي حميد، عن سعد بن سعيد، بهذا الإسناد.

قال: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِي، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَان، قال: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ».

قال الحميدي: فقلت لسفيان -أو قيل له-: إنهم يرفعونه. قال: اسكت قد عرفت ذلك^(١).

وقد وجدنا هذا الحديث أيضاً قد حَدَّثَ به أيضاً عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ صَفْوَانَ بْنُ سُلَيْمٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ

١٤٢٠- كما قد حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قال: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ».

١٤٢١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيُّ، قال: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِي، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَّاورْدِيُّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ وَسَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مثله^(٢).

(١) إسناده صحيح، لكنه موقوف وهو في «مسند الحميدي» (٣٨٠).

(٢) إسناده قوي، وهو في «مسند الحميدي» (٣٨١).

ورواه أبو داود (٢٤٣٣) عن النفيلي، والدارمي ٢١/٢ عن نعيم بن حماد، والطبراني (٣٩١١) عن يحيى الجُمَّانِي، وضرار بن صُرْدٍ، أُرِيعَتْهُم عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ

ووجدنا مِمَّنْ رواه أيضاً عن سعد بن سعيد، حفصُ بن غِيَاث. ١٤٢٢ - كما حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، قال: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بنُ هِلَال، قال: حَدَّثَنَا حفصُ بنُ غِيَاث، قال: حَدَّثَنَا سعدُ بنُ سعيد، قال: حَدَّثني عُمَرُ بنُ ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ مثله^(١). ووجدنا ممن رواه عن عُمَر بن ثابت أيضاً يحيى بن سعيد الأنصاري

١٤٢٣ - كما حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ شُعَيْب، قال: حَدَّثَنَا هشام بن عَمَّار، عن صدقة، قال: حَدَّثَنَا عُتْبَة، قال: حَدَّثني عبدُ الملك بن أبي بكر، قال: حَدَّثني يحيى بنُ سعيد، عن عُمَر بن ثابت، قال: غزونا مع أبي أيوب الأنصاري، فصامَ رمضانَ صُمتاً فلَمَّا أفطَرنا قامَ في الناس، فقال: إِنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ صَامَ رمضانَ وصامَ ستةَ أيامٍ من شَوَّالٍ كانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»^(٢).

محمد، بهذا الإسناد، وصححه ابن خزيمة (٢١١٤)، وابن حبان (٣٦٣٤).
(١) رواه الطبراني (٣٩١٢) من طريقين، عن إبراهيم بن يوسف الصيرفي، حَدَّثَنَا حفصُ بنُ غِيَاث، عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن ثابت، بهذا الإسناد.
(٢) الحديث في «السنن الكبرى» للنسائي كما في «التحفة» ١٠٠/٣.
ورواه الطبراني (٣٩١٥) عن أحمد بن المولى الدمشقي، حَدَّثَنَا هشام بن عمار، حَدَّثَنَا يحيى بنُ حمزة، عن عُتْبَة بن أبي حكيم، بهذا الإسناد.
ورواه أيضاً (٣٩١٤) عن إسحاق بن أبي حسان الأنماطي، حَدَّثَنَا هشامُ بن عمار، عن صدقة بن خالد، عن عُتْبَة بن أبي حكيم، عن عبد الله بن أبي بكر، عن

ووجدنا ممن رواه أيضاً عن عُمر هذا، عبدُ ربِّه بن سعيد

الأنصاري

١٤٢٤- كما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَيْ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمر بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ

الأنصاري ولم يرفعه، أَنَّهُ قَالَ: مِنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بَسْتَةَ

أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ^(١).

ووجدنا هذا الحديث أيضاً قد رواه عن رسول الله ﷺ ثوبانُ

مولاه، وجابرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأنصاري.

١٤٢٥- كما حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ الْكَيْسَانِي، قَالَ: حَدَّثَنَا

يَحْيَى بْنُ حُسَّانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ هَمَزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ

الْحَارِثِ الذَّمَّارِي، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «صِيَامُ رَمَضَانَ بَعْشَرَةَ أَشْهُرٍ، وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ بِشَهْرَيْنِ، فَذَلِكَ

صِيَامُ سَنَةٍ» يعني رمضان وستة بعده^(٢).

يحيى بن سعيد، به.

(١) الحديث في «سنن الكبرى» كما في «التحفة» ١٠٠/٣.

(٢) إسناده صحيح.

ورواه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٣٨/٢ عن الربيع بن سليمان، عن

يحيى بن حسان، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٢٨٠/٥، والدارمي ٢١/٢، وابن ماجه (١٧١٥)، والبيهقي

١٤٢٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمُودُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ شَابُورٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ، عَنْ ثُوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «جَعَلَ اللَّهُ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَشْهُرٍ، وَسِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ تَمَامَ السَّنَةِ».

١٤٢٧- وَكَمَا حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهَيْعَةَ وَبَكْرُ بْنُ مُضَرَ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرِ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ كُلَّهَا»^(١).

١٤٢٨- وَكَمَا حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ وَبَكْرُ بْنُ مُضَرَ كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ.

فَقَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ يَجُوزُ لَكُمْ أَنْ تَقْبَلُوا مِثْلَ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا فِيهِ أَنَّ الصَّوْمَ غَيْرُ رَمَضَانَ يَعْدِلُ صَوْمَ رَمَضَانَ وَلَا اخْتِلَافَ

٢٩٣/٤، وابن خزيمة (٢١١٥)، وابن حبان (٣٦٣٥)، والطبراني (١٤٥١) من طرق عن يحيى بن الحارث الذماري، به.

(١) عمرو بن جابر الحضرمي ضعيف، ورواه أحمد ٣/٣٠٨ و ٣٤٤، والبخاري (١٠٦٢)، والبيهقي ٢٩٢/٤ من طرق عن عمرو بن جابر، بهذا الإسناد.

أن لا صومَ أفضلَ من صوم رمضان؟

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزَّ وجلَّ وعونه أنَّ صومَ رمضان فضله كما ذكر، ولكنَّ الله عزَّ وجلَّ قد يُعطي على أداءِ فرائضه من الثواب ما يُجوِّدُ به على عبادته، من ذلك ما رويناه فيما تقدَّم مِنَّا في كتابنا هذا من حديث سعيد بن المسيَّب، عن الأنصاري الذي لم يُسمَّه من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ من قوله: «إنَّ العبد إذا توضَّأ فأحسنَ الوضوء، ثم عمَّدَ إلى المسجدِ لم يرفع رجله اليُمْنَى إلَّا كَتِيبَ له بها حسنة، ولم يضع اليُسْرَى إلَّا حُطَّ عنه بها خطيئة، فإن أدرك الصَّلَاةَ في الجماعة مع القوم غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه» وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن مُستنكراً أن يكون عزَّ وجلَّ يكفِّر عن مَنْ صام رمضان إيماناً واحتساباً ما كان منه قبل ذلك من الذنوب.

١٤٢٩- كما حدَّثنا الربيعُ بنُ سليمان المرَّاديُّ، قال: حدَّثنا عبدُ

الله بن وهب، قال: أخبرني أسامةُ بنُ زيد الليثي، قال: سمعتُ عمر بن إسحاق مولى زائدة، قال: سمعتُ أبي يقول: لقي أبو هريرة كعبَ الأحبار، فقال: كيف تجذون رمضانَ في كتابِ الله؟ فقال كعب: بل كيف سمعتُ صاحبك يقولُ فيه؟ قال: سمعته يقول: «مَنْ صامَ رمضانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّم مِن ذنبه» فقال كعب: وأنا والذي نفسي بيده إنِّي لأجده في كتابِ الله عزَّ وجلَّ حِطَّةً يُحُطُّ اللهُ عزَّ وجلَّ به الخطايا.

١٤٣٠- وكما حدَّثنا الربيعُ، قال: حدَّثنا ابن وهب، قال:

أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، قال أخبرني أبو سلمة بن عبد

الرحمن بن عون أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ لرمضان: «مَنْ قَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

١٤٣١- وكما حَدَّثَنَا الرِّبِيعُ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قال:

أخبرني مالك، عن ابن شِهَاب، عن أبي سلمة وحُمَيْد ابني عبد الرحمن بن عَوْفٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسولِ الله ﷺ مثله^(١).

هكذا روى هذا الحديث مالك، ويونس بن يزيد عن الزهري،

وأما ابنُ عُيَيْنَةَ، فرواه عن الزُّهري بخلاف ذلك:

١٤٣٢- كما حَدَّثَنَا الْمُزْنِي، قال: حَدَّثَنَا الشَّافِعِي، قال: حَدَّثَنَا

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله

عنه أن رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ

مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٢).

وقد يجوز أن تكون حقيقة الحديث على الصيام والقيام جميعاً،

فنظرنا هل نجد ما يدلُّنا على ذلك:

١٤٣٣- فوجدنا يوسف بن يزيد قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاج

بن إبراهيم، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عن محمد بن عمرو، عن

(١) إسناده صحيح. وهو في «الموطأ» ١/١١٣، ومن طريق مالك رواه عبدُ

الرزاق (٧٧١٩)، وأبو داود (١٣٧١)، والنسائي ٣/٢٠١-٢٠٢، و٤/١٥٦،

و٨/١١٨، وابن خزيمة (٢٢٠٢)، والبيهقي ٢/٤٢٩.

(٢) إسناده صحيح. ورواه البخاري (٢٠١٤)، وأبو داود (١٣٧٢)، والنسائي

٤/١٥٦ و١٥٧ من طريق سُفْيَانَ، بهذا الإسناد.

أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ صَامَ شَهْرَ رمضان وَقَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

فدلَّ ذلك أنَّ حقيقة الحديث عليهما جميعاً، إذ كان رمضان مفروضاً صيائمه ومسنوناً قيامه.

١٤٣٤- فوجدنا يونس قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا ابنُ عِيَّاض، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ صَامَ رمضان وَقَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

١٤٣٥- حَدَّثَنَا الحسينُ بنُ نصر، قال: حَدَّثَنَا يزيدُ بنُ هارون، قال: أَخْبَرَنَا محمد بن عمرو، عن أبي سلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ ثم ذكر مثله^(١).

ويكونُ الله عزَّ وجلَّ يُكْفِّرُ عنه مع ذلك ما يكونُ منه في بقيةِ عَشْرَةِ الأشهرِ مِنْ سَنَتِهِ، ثم حضَّ رسولُ الله ﷺ الناسَ بعد ذلك على صومِ سِتَّةِ أيامٍ مِنْ شِوَالٍ، فيكونُ بعشرةِ أمثالها، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا﴾ [الأنعام ١٦٠] فيكون ذلك مع ما قد جاد به عزَّ وجلَّ بصومِ شهرِ رمضانِ كفارةً للسنة كُلِّها. والله عزَّ وجلَّ نسأله التوفيق.

(١) رواه أحمد ٥٠٣/٢ عن يزيد بن هارون، بهذا الإسناد.

٢٠٨- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في صيام العشرِ الأولِ من ذي الحِجَّةِ ممَّا يَدُلُّ على تركه كان إِيَّاه وعلى حُضِّ منه عليه

حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ قُرَّةَ بْنِ أَبِي خَلِيفَةَ الرُّعَيْنِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ:
١٤٣٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِشْكِيْبِ الْكُوفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ اجْتَمَعَا فَقَالَا: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ^(١).
فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَقْبَلُونَ هَذَا وَأَنْتُمْ تَرَوُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي فَضْلِ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مَا تَرَوْنَهُ عَنْهُ فِيهِ

١٤٣٧- فَذَكَرَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ زَيْدِ الْوَرَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ عَمَلٍ أَزْكَى عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا أَعْظَمَ مَنْزِلَةً مِنْ

(١) إسناده صحيح. ورواه مسلم (١١٧٦)، والترمذي (٧٥٧)، والبخاري (١٧٩٣) من طرق عن أبي معاوية، بهذا الإسناد.

ورواه أبو داود (٢٤٣٩) عن مسدد، عن أبي عوانة، عن الأعمش، به.

ورواه ابن ماجه (١٧٢٩) عن هناد، عن أبي الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم.

خَيْرِ عَمَلٍ فِي الْعَشْرِ مِنَ الْأَضْحَى»، قيل: يا رسول الله، ولا مَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، قال: «وَلَا مَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ إِلَّا مَنْ لَمْ يَرْجِعْ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ»^(١).

١٤٣٨- وما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَزْدِيُّ الْبَاغَنْدِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قال: حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا أَحَبُّ إِلَيْهِ فِيهِنَّ الْعَمَلُ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَيَّامِ الْعَشْرِ، فَأَكْثَرُوا فِيهِنَّ مِنَ التَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ»^(٢).

١٤٣٩- وما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَيْضاً، قال: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قال: حَدَّثَنَا زَهْرِيُّ بْنُ مَعَاوِيَةَ، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهَاجِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَذُكِرَتِ الْأَعْمَالُ، فَقَالَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَفْضَلُ فِيهِنَّ

(١) إسناده قوي. ورواه البخاري (٩٦٩) عن محمد بن عرعرة، وأحمد ٣٣٨/١ عن محمد بن جعفر والدارمي ٢٥/٢ عن سعيد بن الربيع، ثلاثتهم عن شعبة، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، بهذا الإسناد. ورواه عبد الرزاق (٨١٢١) عن الثوري، عن الأعمش، به. ورواه أبو داود (٢٤٣٨) عن ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن الأعمش، به. ورواه أحمد ٢٢٤/١، والترمذي (٧٥٧)، والبيهقي (١١٢٥) وابن ماجه (١٧٢٧)، وابن حبان (٣٢٤) من طرق عن أبي معاوية، عن الأعمش، به. ورواه الطيالسي (٢٦٣١)، والبيهقي ٢٨٤/٤ عن شعبة، عن الأعمش، به. (٢) يزيد بن أبي زياد فيه ضعف، وباقي السند ثقات.

الْعَمَلُ مِنْ هَذِهِ الْعَشْرِ»، قالوا: يا رسول الله ولا الجهاد؟ فأكرهه وقال: «ولا الجهاد إلا أن يَخْرُجَ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ تَكُونَ مَهْجَةً نَفْسُهُ فِيهِ»^(١).

١٤٤٠ - وما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَيْضاً، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْزُوقٌ - يَعْنِي ابْنَ مِرْدَانَةَ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ» قالوا: ولا مثلها في سبيل الله؟ قال: «إِلَّا مَنْ عَفَّرَ وَجْهَهُ فِي التُّرَابِ»^(٢).

قال: فكيف أن يكون للعمل في هذه الأيام من الفضل ما قد ذكره رسول الله ﷺ فيها، ثم يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّوْمِ فِيهَا، وَهُوَ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ؟

فَكَانَ جَوَابَنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَصُومُ فِيهَا عَلَى مَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لِأَنَّهُ

(١) إبراهيم بن مهاجر مختلف فيه، وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق لين الحفظ. ورواه أبو داود الطيالسي (٢٢٨٣) عن زهير بن معاوية، بهذا الإسناد.
(٢) رواه البزار (١١٢٨) من طريق أيوب، وهشام بن أبي عبيد الله، ومرزوق الباهلي، ثلاثتهم عن أبي الزبير، عن جابر.

ورواه أبو يعلى (٢٠٩٠)، وابن حبان (٣٨٥٣) من طريق محمد بن عمرو بن جبلة، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْعَقِيلِي، حَدَّثَنَا هِشَامٌ - هُوَ الدِّسْتَوَائِي - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْعَقِيلِي قَالَ الْحَافِظُ: صدوق له أوهام.

كان إذا صام، ضَعُفَ عن أن يعمل فيها ما هوَ أعظَمُ منزلةً من الصوم وأفضلُ منه من الصلاة ومن ذكر الله عزَّ وجلَّ وقراءة القرآن، كما قد رُوِيَ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في ذلك مما كان يختاره لنفسه.

١٤٤١- كما حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، قال: حَدَّثَنَا رَوْحُ بن عُبَادَةَ، وَوَهْبُ بنُ جَرِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عن أَبِي إِسْحَاقَ، عن عبد الرحمن بن يزيد، أن عبدَ الله كان لا يكادُ يصومُ، فإذا صام، ثَلَامَ ثَلَاثَةَ أيامٍ مِنْ كُلِّ شهرٍ، ويقول: إني إذا صُمْتُ، ضَعُفْتُ عن الصلاة، والصلاةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الصَّوْمِ^(١).

فيكون ما قد ذكرته عائشة رضي الله عنها عنه ﷺ من تركه الصوم في تلك الأيام ليتشاغل فيها بما هو أفضلُ منه، وإن كان الصوم فيها له من الفضل ما له مما قد ذكر في هذه الآثار التي قد ذكرناها فيه، وليس ذلك بمناعٍ أحدٌ من الميل إلى الصوم فيها، لاسيما من قدر على جمع الصوم مع غيره من الأعمال التي يُتَقَرَّبُ بها إلى الله عزَّ وجلَّ سواء. والله نسأله التوفيق.

(١) إسناده صحيح.

٢٠٩- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في الصَّيامِ

الذي كان أمر به عبد الله بن عمرو، وما جعله في صوم

يومٍ منه في عشرة أيام، وفي صوم يومين منه تسعة

أيام، وفي صوم ثلاثة أيام ثمانية أيام

١٤٤٢- حَدَّثَنَا مالِكُ بنُ يحيى الهمدانيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابُ بنُ

عطاء، أَخْبَرَنَا الجُرَيْرِيُّ، عن يزيد بن عبد الله بن الشَّخِيرِ أَبِي العلاء،

عن أخيه مُطَرِّفٍ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال:

«أَتَيْتُ رسولَ الله ﷺ، فَقُلْتُ: يا رسولَ الله، مُرْنِي بِصِيَامٍ. قال: «صُمْ

يَوْمًا وَلَكَ تِسْعَةٌ». قلتُ: يا رسولَ الله: إني أَجِدُ قُوَّةً، فَرَدْنِي، قال:

«صُمْ يَوْمَيْنِ وَلَكَ ثَمَانِيَّةٌ أَيَّامٌ»، قلتُ: يا رسولَ الله، إني أَجِدُ قُوَّةً، قال:

«صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَكَ سَبْعَةٌ أَيَّامٍ، فما زَالَ يَحْطُّ بِهٖ إِلَى أَنْ قَالَ: «إِنَّ

أَفْضَلَ الصَّوْمِ صَوْمُ دَاوُدَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ».

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فما أَصْعَبُهُ، لَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلْتُ ما أَمَرَنِي بِهِ رسولُ

اللَّهِ ﷺ (١).

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٢٠٠/٢ عن عبد الوهاب بن عطاء، به.

ورواه أيضاً ١٨٩/٢ من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، عن يزيد بن الشخير،

عن عبد الله بن عمرو، لم يذكر مطرفاً. ورواه أحمد ٢٢٤/٢، والنسائي ٢١٢/٤-

٢١٣ من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن يزيد بن الشخير، عن مطرف، عن

ابن أبي ربيعة، عن عبد الله بن عمرو. زاد فيه ابن أبي ربيعة، وهو مجهول.

ورواه عبد الرزاق (٧٨٦٢)، والطيالسي (٢٢٨٠)، وأحمد ١٥٨/٢ و ١٦٠ و

١٤٤٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «صُمْ يَوْمًا وَلَكَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ»، قَالَ: زِدْنِي، قَالَ: «صُمْ يَوْمَيْنِ وَلَكَ تِسْعَةُ أَيَّامٍ»، قَالَ: زِدْنِي، فَإِنْ بِي قُوَّةٌ، قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَكَ ثَمَانِيَةُ أَيَّامٍ»، قَالَ ثَابِتٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ مُطَرِّفًا، فَقَالَ: مَا أَرَاهُ إِلَّا زَادَ فِي الْعَمَلِ، وَتَنَقَّصَ مِنَ الْأَجْرِ^(١).

١٤٤٤- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ عِبَادَةَ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٢).

١٨٧-١٨٨ و ١٨٨ و ١٩٤ و ١٩٧-١٩٨ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١-٢٠٠ و ٢٠٥ و ٢١٦ و ٢٢٤، وابن سعد ٢٦٢/٤ و ٢٦٣ و ٢٦٤، والبخاري (١٩٧٤) و (١٩٧٥) و (١٩٧٨) و (١٩٨٠) و (٣٤١٨) و (٥٠٥٢) و (٥١٩٩) و (٦١٣٤)، ومسلم (١١٥٩) و (١٨١) و (١٨٢) و (١٨٣) و (١٩١) و (١٩٣)، وأبو داود (١٣٨٩)، والنسائي ٢٠٩/٤ و ٢٠٩-٢١٠ و ٢١٠ و ٢١١-٢١٢ و ٢١٢-٢١١ و ابن خزيمة (٢١٠٥) و (٢١١٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٨٥/٢ و ٨٥-٨٦ و ٨٦ و ٨٧، وأبو نعيم ٢٨٤/١ و ٢٨٥-٢٨٦ و ٣٢٠/٣، والبيهقي ٢٩٩/٤ و ٣٠٠ من طرق، عن عبد الله بن عمرو، بنحوه، بعضهم يزيد فيه على بعض.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٨٥/٢ بإسناده ومثته. ورواه أحمد ١٦٥/٢ عن عفان، بهذا الإسناد، وقرن بعفان يزيد بن هارون. ورواه النسائي ٢١٣/٤ من طريق يزيد بن هارون، ومن طريق عبد الأعلى بن حماد، كلاهما عن حماد بن سلمة، به.

(٢) إسناده صحيح كسابقه. ورواه أحمد ٢٠٩/٢ بن عبادَةَ، بهذا الإسناد.

ففي هذا الحديث: أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي صَوْمِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، بِمَعْنَى ثَوَابِ صِيَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ جَعَلَهُ بِالْيَوْمِ الَّذِي زَادَهُ إِيَّاهُ تِسْعَةَ أَيَّامٍ، بِمَعْنَى ثَوَابِ صِيَامِ تِسْعَةِ أَيَّامٍ، وَبِالْيَوْمِ الَّذِي زَادَهُ إِيَّاهُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ، بِمَعْنَى ثَوَابِ صِيَامِ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ.

فَقَالَ قَائِلٌ: فَكَيْفَ يَكُونُ هَكَذَا، وَمَنْ كَثُرَ عَمَلُهُ أَوَّلَى بِالثَّوَابِ مِنْ قَلِّ عَمَلِهِ، لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ تِلْكَ الْأَيَّامِ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَيَسْتَحِقُّ صَائِمُهُ ثَوَابَهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ ثَوَابُهُ فِي صَوْمِ يَوْمَيْنِ دُونَ ثَوَابِهِ فِي صَوْمِ يَوْمٍ، وَيَكُونُ ثَوَابُهُ فِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ دُونَ ثَوَابِهِ فِي صِيَامِ يَوْمَيْنِ؟

فكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِصِيَامِهِ لَمَّا يَكُونُ فِي صِيَامِهِ مِنَ الْجُزْءِ وَهُوَ عَشْرَةٌ أَمْثَالُهَا، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ الْقُوَّةُ عَلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَعَلَى مَا سِوَاهُمَا مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا بَعْضُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصِّيَامِ، كَمَثَلِ مَا رَوَيْنَا فِيْمَا تَقَدَّمَ مِنَّا فِي كِتَابِنَا هَذَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَصُومُ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي إِذَا ضَعُفْتُ ضَعُفْتُ عَنِ الْقُرْآنِ، هَكَذَا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِمْ عَنْهُ: ضَعُفْتُ عَنِ الصَّلَاةِ وَالْقُرْآنِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الصِّيَامِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بِالصِّيَامِ الَّذِي بِهِ مَعَهَا قُوَّتُهُ الَّتِي يَتَصَلُّ بِهَا إِلَى هَذِهِ الْأَعْمَالِ، وَيَقْوَى بِهَا عَلَيْهَا، فَلَمَّا قَالَ لَهُ: زِدْنِي، زَادَهُ يَوْمًا، يَكُونُ ذَلِكَ الْيَوْمُ مَعَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ صِيَامَ يَوْمَيْنِ، وَيَكُونُ بِذَلِكَ مِنَ الضَّعْفِ أَكْثَرَ مِمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ بِصِيَامِ الْوَاحِدِ، فَيَنْقُصُ بِذَلِكَ حَقُّهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي بَعْضُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصِّيَامِ، فَرَدَّ ثَوَابَهُ عَلَى

اليومين الذين يصومُهُما مع تقصيره عن هذه الأشياءِ إلى دون ثوابه في صيامه اليوم الذي معه في صيامه إياه إدراك هذه الأشياء، وكذلك أيضاً رده في صيام الثلاثة الأيام إلى ما رده إليه من الثواب في صيامها مما هو أقلُّ من الثواب على صيام اليومين لهذا المعنى، ومن أجل ذلك كان من جواب مطرف لِثابت ما قد ذكرناه عنه في هذا الحديث هو لذلك المعنى.

٢١٠- بابُ بيانِ مُشكِـلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في صوم

يوم عرفة من حض عليه، ومن نهي عنه

١٤٤٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ الْكَيْسَانِي، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ. وَحَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْخَوَارِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ (ح) وَحَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ إِدْرِيسَ، وَصَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْرِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ -وَقَالَ بَكْرٌ وَصَالِحٌ فِي حَدِيثِهِمَا- قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عُقْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَيَّامَ الْأَضْحَى وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ»^(١). فكان في هذا الحديث إدخالُ رسول الله ﷺ يومَ عرفة في أيام

(١) إسناده صحيح، ورواه أحمد ١٥٢/٤، وأبو داود (٢٤١٩)، والدارمي

٢٣/٢، والترمذي (٧٧٣)، والنسائي ٢٥٢/٥ من طرق عن موسى بن علي، بهذا

الإسناد، وصححه ابن خزيمة (٢١٠٠)، والحاكم ٤٣٤/١.

أعياد المسلمين، وإعلامه إياهم أنه يوم طُعمٍ وشُربٍ، كما أعلمهم في بقيتها أنها أيام طُعمٍ وشُربٍ.

فتأملنا ذلك، فوجدنا سائر الأيام المذكورة في هذا الحديث سوى يومِ عرفة مخصوصةً بمعنى يُتَقَرَّبُ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ به فيها من صلاةٍ ومن نحرٍ، ومن تكبيرٍ يُعَقِّبُ الصلواتِ الفرائضَ اللاتي يُصلى فيها، فكانت بذلك أعياداً للمسلمين، ولم يجز صومها لذلك، ووجدنا يومَ عرفة، فيه أيضاً سَبَبٌ مما يُتَقَرَّبُ به إلى الله عَزَّ وَجَلَّ ليس في غيره من الأيام، وهو الوقوفُ بعرفة للحج، وكان ذلك مما ليس في سائر البلدان سوى عرفة، وكان ما خُصَّتْ به الأيامُ المذكورة في حديث عقبة سواء يستوي حُكْمُهَا في البلدان كلها، ففعلنا بذلك أنها أعيادٌ في البلدان كلها، فلم يَصْلُحْ صومُها في شيء منها، وكان يومُ عرفة عيداً في موضع خاص دونما سواء من المواضع، فلم يصلح صومه هنالك، وصلاح صومه فيما سواه من المواضع، وشدَّ ذلك ما قد رُوِيَ عن النبي ﷺ من قصده بالنهي عن صومه إلى عرفة:

١٤٤٦- كما حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتِيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، وَكَمَا قَدْ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْمَكِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَوْشَبُ بْنُ عَقِيلٍ، عَنْ مَهْدِيِ الْهَجَرِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي بَيْتِهِ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ^(١).

(١) مهدي الهجري روى عنه اثنان. ورواه أبو داود (٢٤٤٠)، وابن ماجه

فكان هذا شاداً لما ذكرنا، ولما كان يومُ عرفة ليس بعيداً فيما سوى عرفة، كان صومه فيما سوى عرفة طلقاً، وكان مَنْ صامه فيما سوى عرفة ممن قد دخل فيمن وعده رسولُ الله ﷺ بالثواب على صومه المذكور في حديث أبي قتادة:

١٤٤٧- الذي حدثناه بكَّارُ بْنُ قَتِيبة، قال: حَدَّثَنَا رَوْح، قال: حَدَّثَنَا شعبة، قال: سَمِعْتُ غِيلَانَ بْنَ جَرِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةُ وَالْبَاقِيَةُ»^(١).

١٤٤٨- والذي حدثناه إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبِي، قال: سَمِعْتُ غِيلَانَ بْنَ جَرِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ الزَّمَانِي، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنِّي لَأُحْسِبُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ»^(٢).

(١٧٣٢)، والحاكم ٤٣٤/١، والبيهقي ٢٨٤/٤ من طريق حوشب بن عقيل، بهذا الإسناد.

(١) حديث صحيح. ورواه أحمد ٢٩٧/٥ و٣١١، ومسلم (١١٦٢) (١٩٧)، والبخاري (١٧٨٩) من طرق عن شعبة، بهذا الإسناد.

(٢) حديث صحيح. ورواه مسلم (١١٦٢)، وأحمد ٣٠٨/٥ و٣١١-٣١٠، وأبو داود (٢٤٢٥) و(٢٤٢٦)، والبيهقي ٢٨٦/٤ و٣٠٠ من طرق عن غيلان بن

فإن قال قائل: فقد رأينا من صام يوماً عرفة بعرفة عن واجب عليه، أجزاء صومه منه، ولم يكن كمن صام يوماً من تلك الأيام الآخر عن واجب عليه لا يُجزئه صومه منه، فكيف اختلفت أحكامها وهي مجموعة بمعنى واحد في حديث واحد؟

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه: أن الأشياء قد تُجمَع في شيء واحد، وأحكامها في أنفسها مختلفة، من ذلك قول الله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، فجمع الله عز وجل هذه الأشياء في آية واحدة، ونهى عنها نهياً واحداً، وكانت مختلفة في أحكام ما نهى عنها فيه، لأن الرفث هو الجماع، وهو يُفسد الحج، وما سوى الرفث من الفسوق والجدال لا يُفسد الحج، فمثل ذلك ما جمعه رسول الله ﷺ بالنهي عن صومه من الأيام المذكورة في حديث عُقبة جميعها بنهي واحد، وخالف بين أحكامها فيما قد ذكرت. والله عز وجل نسأله التوفيق.

٢١١- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن قيس بن سعد بن عُبادة

الأنصاري في نَسْخ زكاة الفطرِ وفي نَسْخِ فرضِ صوم يوم

عاشوراء

١٤٤٩- حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَعَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَكَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيَّمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، قَالَ: كُنَّا نَعْطِي صَدَقَةَ الْفَطْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الزَّكَاةُ، وَنَصُومُ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ وَنَزَلَتِ الزَّكَاةُ، لَمْ نُؤْمَرْ بِهِ، وَلَمْ نُنَّهْ عَنْهُ، وَكُنَّا نَفْعَلُهُ^(١).

١٤٥٠- حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا الْحَكَمُ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٢).

١٤٥١- حَدَّثَنَا بَكَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

١٤٥٢- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

(١) الحديث في «شرح معاني الآثار» ٧٥/٢.

ورواه النسائي ٤٩/٥، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٨٦/٨ عن إسماعيل بن مسعود، عن يزيد بن زريع، عن شعبة، بهذا الإسناد.

ورواه الطبراني في «الكبير» ١٨/٨٨٨ من طريق ابن أبي ليلى، عن الحكم، به.

(٢) إسناده قوي. وهو في «مسند الطيالسي» (١٢١١).

١٤٥٣- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ
عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ
مُخَيْمِرَةَ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، بِمِثْلِ مَعْنَاهُ^(١).
١٤٥٤- حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ (ح).
وَحَدَّثَنَا بَكَّارٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ سَلْمَةَ،
ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

فتأملنا ما في حديث قَيْسٍ هَذَا مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ
قَبْلَ فَرَضِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَوَجَدْنَاهُ مِمَّا قَدْ وَافَقَهُ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٤٥٥- كَمَا حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى
الْعَبْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَدَخَلَ عَلَيْهِ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ يَطْعَمُ
فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ، قَالَ: قَدْ كَانَ يُصَامُ قَبْلَ
أَنْ يَنْزَلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ، تَرِكَ، فَأَمَّا أَنْتَ مَقْطَرٌ، فَادْنُ

(١) إسناده قوي، وهو في «شرح معاني الآثار» ٧٤/٢-٧٥.

ورواه أحمد ٦/٦، والنسائي ٤٩/٥، وفي الصوم في «الكبرى» كما في «التحفة»
٢٨٩/٨، وابن ماجه (١٨٢٨)، وأبو يعلى (١٤٣٤) من طريق وكيع، عن سفيان،
عن سلمة بن كهيل، به. قال النسائي: وسلمة بن كهيل خالف الحكم في إسناده،
والحكم أثبت من سلمة بن كهيل.

ورواه عبد الرزاق (٥٨٠١)، وأحمد ٦/٦، والطبراني ١٨/٨٨٦ و(٨٨٧)،
والبيهقي ١٥٩/٤ من طرق عن سفيان الثوري، به.

١٤٥٦- وكما قد حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ الْكَيْسَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُرَّاسَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُثْمَرَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ السَّكَنِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَاهُ رَجُلٌ وَهُوَ يَأْكُلُ، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي صَائِمٌ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكْنَا يَعْنِي عَاشُورَاءَ^(٢).

١٤٥٧- وكما قد حَدَّثَنَا فَهْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي هَمزة، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَتَاهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ وَهُوَ يَتَغَدَّى، فَقَالَ: الْغَدَاءُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ؟ قَالَ: بَلَى وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ عَلِمْتُ وَمَا أَمَرْنَا بِصَوْمِهِ إِلَّا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا

(١) إسناده صحيح. ورواه البخاري (٤٥٠٣) عن محمود، عن عبيد الله بن موسى، بهذا الإسناد. ورواه مسلم (١١٢٧) (١٢٤) من طريق إسرائيل، به. ورواه أحمد ٤٢٤/١ و٤٥٥، وابن أبي شيبة ٥٦/٣، ومسلم (١١٢٧) (١٢٢)، وأبو يعلى (٥١٧٥)، وابن خزيمة (٢٠٨١)، والبيهقي ٢٨٨/٤-٢٨٩ من طرق عن الأعمش، عن عمار، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود. ورواه الطحاوي ٧٤/٢، والطبراني (١٠٤٣٨) من طريق المبارك بن فضالة، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، وانظر ما بعده. (٢) إسناده قوي. وهو في «شرح معاني الآثار» ٧٤/٢.

ورواه مسلم (١١٢٧) (١٢٣)، والطبراني (١٠٣٨٥) من طريقين عن زييد اليامي، عن عمار بن عُثْمَرَ، بهذا الإسناد. وانظر الحديثين السابق والآتي.

نزل، لم تُؤمر به، ولم نُنه عنه^(١).

ووجدنا مما قد وافقت عليه عائشة أيضاً

١٤٥٨- كما حَدَّثَنَا الْمُزْنِي، قال: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، قال: حَدَّثَنَا

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عن هشام بن عُرْوَةَ، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية، وكان رسول الله ﷺ يصومه في الجاهلية، فلما قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ صامَهُ، وأمر بصيامِهِ، فلَمَّا فُرِضَ رمضان، كان الفريضة، وتُركَ يومُ عاشوراء، فمن شاء صامَهُ، ومن شاء تَرَكَهُ^(٢).

١٤٥٩- وكما حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِي، قال: حَدَّثَنَا

شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ، قال: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ قُرَيْشاً كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِهِ حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ»^(٣).

(١) إسناده ضعيف لضعف ابن حمزة ميمون الأعور.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «مسند الشافعي» ٢٦٣/١-٢٦٤، و«الموطأ»

٢٩٩/١.

ومن طريق مالك أخرجه البخاري (٢٠٠٢)، وأبو داود (٢٤٤٢)، وابن حبان

(٣٦٢١)، والبيهقي ٢٨٨/٤، والبخاري (١٧٠٢).

(٣) حديث صحيح. ورواه البخاري (١٨٩٣)، ومسلم (١١٢٥) (١١٦) من

طريق الليث، بهذا الإسناد، وانظر ما قبله ما بعده.

١٤٦٠- وكما قد حَدَّثَنَا نصرُ بنُ مرزوق وإبراهيمُ بنُ أبي داود، قالا: حَدَّثَنَا عبدُ الله بنُ صالح، قال: حَدَّثني اللَّيْثُ بنُ سعدٍ، قال: حَدَّثني عُقَيْلٌ، عن ابنِ شِهَابٍ، قال: أَخْبَرني عُرْوَةُ بنُ الزبير، أَنَّ عائِشَةَ أَخْبَرته أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرِّضَ رَمَضَانَ، فَلَمَّا فَرَضَ رَمَضَانَ، قال: «مَنْ شَاءَ صَامَ عَاشُورَاءَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَهُ»^(١).

ووجدنا مما وافقه عليه جابرُ بنُ سَمُرَةَ:

١٤٦١- كما قد حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، قال: حَدَّثَنَا أبو داود، قال: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عن الأَشْعَثِ، عن جعفرِ بنِ أبي ثَورٍ، عن جابرِ بنِ سَمُرَةَ، قال: كانَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ، وَيَحْتَنُوا عَلَيْهِ، وَيَتَعَهَّدُونَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَضَ رَمَضَانَ، لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَتَعَهَّدْنَا عَلَيْهِ^(٢).

(١) حديث صحيح، عبد الله بن صالح - وإن كان في حفظه شيء - قد توبع، وهو في «شرح معاني الآثار» ٧٤/٢.

ورواه البخاري (١٥٩٢) من طريق الليث، بهذا الإسناد.

ورواه عبد الرزاق (٧٨٤٢) (وقد تحرف فيه «عروة» إلى «عبد»)، وأحمد ٢٤٤/٦، والبخاري (٢٠٠١) و(٤٥٠٢)، ومسلم (١١٢٥) (١١٤) و(١١٥)، والبيهقي ٢٨٨/٤ من طرق عن الزهري، به. وانظر الحديثين السالفين.

(٢) حديث صحيح. ورواه أحمد ٩٦/٥ و١٠٥ عن هاشم بن القاسم، عن شيبان، بهذا الإسناد.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٥٥/٣-٥٦ وعنه مسلم (١١٢٨) عن عبيد الله بن موسى، عن شيبان، به.

قال أبو جعفر: اتفق عبد الله بن مسعود وعائشة وجابر بن سمرّة في صوم يوم عاشوراء على ما قد روينا عنهم فيه.

وقد رُوِيَ عن عبد الله بن عباس أنه كان يُصام بخلاف ذلك ١٤٦٢ - كما حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قَتَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَسَأَلَهُمْ، فَقَالُوا: هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي أَظْهَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ مُوسَى ﷺ عَلَى فِرْعَوْنَ، فَقَالَ: «أَنْتُمْ أَوْلَى بِمُوسَى ﷺ مِنْهُمْ فَصُومُوهُ»^(١).

قال أبو جعفر: ففي هذا دليل أنهم كانوا يصومونه للشكر، لا لفرض. وقد يحتمل أن يكونَ كانوا يصومونه للشكر، لا على ما في حديث ابن عباس هذا، ثم فُرِضَ عليهم صومه، فكانوا يصومونه للفرض على ما في أحاديث ابن مسعود وعائشة وجابر بن سمرّة، وقد رُوِيَ في تأكيد وجوب صومه كان أيضاً مما قد دَلَّ على أنه كان

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٨٩٦) من طريق الحسن بن موسى الأشيب، عن شيبان به.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٧٥/٢.

ورواه البخاري (٤٧٣٧)، والبيهقي ٢٧٩/٤ من طريق روح، بهذا الإسناد.

ورواه ابن أبي شيبة ٥٦/٣، والدارمي ٢٢/٢، والبخاري (٤٦٨٠)، ومسلم (١١٣٠) (١٢٧)، والطبراني ١٢/١٢٤٤٢ من طرق عن شعبة، به.

للفرض لا للشكر.

١٤٦٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمَةَ الْخَزَاعِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: غَدَوْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صُبْحَةَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَقَدْ تَغَدَّيْنَا فَقَالَ: «أَصُمْتُمْ هَذَا الْيَوْمَ؟» فَقُلْنَا: قَدْ تَغَدَّيْنَا. قَالَ: «أَتَمُّوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ»^(١).

١٤٦٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ يَحْدُثُ، عَنْ عَمِّهِ -وَكَانَ مِنْ أَسْلَمَ- أَنَّ نَاسًا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ أَوْ بَعْضَهُمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «أَصُمْتُمْ الْيَوْمَ؟» فَقَالُوا: لَا، وَقَدْ أَكَلْنَا. قَالَ: «صُومُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ»^(٢).

(١) إسناده ضعيف، عبد الرحمن بن سلمة، مقبول.

ورواه أحمد ٤٠٩/٥ عن روح بن عباد، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، به.
ورواه أبو داود (٢٤٤٧)، والبيهقي ٢٢١/٤ عن محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن سعيد (وعند البيهقي عن شعبة)، عن قتادة، به.
ورواه النسائي في الصيام في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٨١/١١، عن محمد بن المثني، عن غندر، عن شعبة، عن عبد الرحمن بن المنهال الخزاعي، به.
ورواه أيضاً عن إسحاق بن إبراهيم، عن محمد بن بكر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي، به.
وعن إسماعيل بن مسعود، عن بشر بن المفضل، عن سعيد، عن قتادة، عن عبد الرحمن الخزاعي، ولم ينسبه به. وانظر «تهذيب السنن» ٣٢٦/٣-٣٢٨.
(٢) إسناده ضعيف لجهالة حال أبي المنهال عبد الرحمن الخزاعي، وانظر ما قبله.

١٤٦٥- وما قد حَدَّثَنَا مالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْفِ التَّحِيَّي،
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ، عن يزيد
بن أبي مريم أَنَّ قَزْعَةَ حَدَّثَتْهُ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ عَاشُورَاءَ، فَعَظَّمَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ: «مَنْ كَانَ لَمْ
يَطْعَمْ مِنْكُمْ، فَلْيَصُمْ يَوْمَهُ، وَمَنْ كَانَ قَدْ طَعِمَ مِنْكُمْ، فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ
يَوْمِهِ»^(١).

١٤٦٦- وما قد حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ
الْوَهْبِيُّ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عن
حبيب بن هِنْدٍ بنِ أَسْمَاءَ، عن أَبِيهِ، قال: بعثني رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى قَوْمِي
من أَسْلَمَ، فقال: «قُلْ لَهُمْ فَلْيَصُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ وَجَدَتْ مِنْهُمْ
قَدْ أَكَلَ مِنْ صَدْرِ يَوْمِهِ، فَلْيَصُمْ آخِرَهُ»^(٢).

(١) إسناده قوي. وذكره الهيثمي في «المجمع» ١٨٦/٣ وقال: رواه الطبراني في
«الأوسط»، ورجاله ثقات.

(٢) رواه أحمد ٤٨٤/٣، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» ٤١٦/٥،
والبخاري في «التاريخ» ٢٣٨/٨-٢٣٩، والطبراني في «الكبير» ٢٢/٥٤٥ من
طريق محمد بن إسحاق، بهذا الإسناد. وقال في «المجمع» ١٨٥/٣: ورجال أحمد
ثقات.

ورواه أحمد ٤٨٤/٣ عن عفان، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ، عن
يحيى بن هند بن حارثة وكان هنداً من أصحابِ الحُدَيْبِيَّةِ، وأخوه الذي بعثه رسولُ اللَّهِ
ﷺ يأمر قَوْمَهُ بصيامِ عَاشُورَاءَ، وهو أَسْمَاءُ بْنُ حَارِثَةَ، فحدثني يحيى بن هند عن أسماء
بن حارثة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بعثه فقال: «مُرْ قَوْمَكَ بِصِيَامِ هَذَا الْيَوْمِ»، قال: أَرَأَيْتَ إِنْ

١٤٦٧- وما قد حَدَّثَنَا فَهْدٌ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَصْبَهَانِي، قال: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عن مَجْزَأَةَ بْنِ زَاهِرٍ، عن أَبِيهِ، قال: قال رسول الله ﷺ -يعني يوم عاشوراء-: «مَنْ كَانَ أَكَلَ، فَلْيَتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ، فَلْيَصُمْ بِاسْمِ اللَّهِ»^(١).

وذكر البخاري^(٢) أنَّ زَاهراً هذا هو ابْنُ الْأَسْوَدِ من أَسْلَمَ وأنه بَايَعَ تحت الشجرة.

١٤٦٨- وكما قد حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قال: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عن حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن الشَّعْبِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ، قال: قال رسول الله ﷺ يوم عاشوراء: «هَلْ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ صَامَ الْيَوْمَ؟» قلنا: مِنَّا مَنْ صَامَ، وَمِنَّا مَنْ

وَجَدْنَاهُمْ قَدْ طَعِمُوا؟ قال: «فَلْيَتِمُوا آخِرَ يَوْمِهِمْ».

ورواه البزار (١٠٤٨) عن أَحْمَدَ بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ، عن يَحْيَى بْنِ هَنْدٍ بن حَارِثَةَ، عن أَسْمَاءَ بن حَارِثَةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي قَوْمُكَ، فَمَرِّمْهُمْ أَنْ يَصُومُوا هَذَا الْيَوْمَ يَعْنِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ، قال: قلت: ما أَرَاهُمْ إِلَّا قَدْ طَعِمُوا، قال: مَرِّمْهُمْ فَلْيَصُومُوا، وَلْيَتِمُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ».

وهو في «صحيح ابن حبان» (٣٦١٨)

(١) شريك: هو ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي سَيِّئُ الْخِفْظِ، ورواه البخاري في تاريخه ٤٤٢/٣، والبزار (١٠٤٧)، والطبراني في «الكبير» (٥٣١٢) من طريق شريك، به. وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٨٥/٣-١٨٦، وزاد نسبته إلى الطبراني في «الأوسط».

(٢) في «تاريخه» ٤٤٢/٣.

لم يصُمْ، قال: «فَاتِمُوا يَوْمَكُمْ هَذَا»^(١).

قال أبو جعفر: ولم يكشفهم ﷺ في هذا الحديث هَلْ أَكَلُوا أَوْ لَمْ يَأْكُلُوا، فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ أَمْرَهُ إِيَّاهُمْ بِصَوْمِ بَقِيَّةِ يَوْمِهِمْ يَسْتَوِي مَنْ كَانَ أَكَلَ قَبْلَ ذَلِكَ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ.

قال أبو جعفر: فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ حِينَئِذٍ كَشْهَرِ رَمَضَانَ بَعْدَ أَنْ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ.

فَقَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ رَأَيْنَا مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ، فَأَكَلَ، ثُمَّ عَلِمَ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ أَنَّهُ فِي رَمَضَانَ، أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْإِمْسَاكِ عَمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الصَّائِمُ فِي بَقِيَّتِهِ، وَبِقَضَاءِ يَوْمِ مَكَانَتِهِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِذَلِكَ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ صَوْمُهُ فَرَضًا.

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ وَعَوْنَهُ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ عِنْدَنَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ الْفَرَضَ كَانَ لِحَقِّهِمْ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ بَعْدَ مَا دَخَلُوا فِيهِ وَبَعْدَ مَا قَدْ كَانَ بَعْدَ دُخُولِهِمْ فِيهِ غَيْرَ مَفْرُوضٍ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ الَّذِي قَدْ رَوَيْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ تَعْظِيمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ أَمْرُهُ مَنْ كَانَ حَوْلَهُ فِيهِ عَمَّا أَمَرَهُمْ

(١) رجاله ثقات. ورواه النسائي في الصوم في «الكبرى» كما في «التحفة»

٣٥٨/٨ عن عبد الله بن أحمد بن يونس، عن عبثر بن القاسم، عن حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، بهذا الإسناد.

ورواه ابن أبي شيبة ٥٤/٣-٥٥، وعنه ابن ماجه (١٧٣٥) عن محمد بن فضيل، عن حُصَيْنِ، به.

به فيه، فكانوا كمن بَلَغَ من الصَّيَّان، وكمن أَسْلَمَ من النصارى في يومٍ من شهر رمضان، فيُؤْمَرُونَ بصوم بقيَّتِهِ وإن كانوا قد أَكَلُوا قبل ذلك، ولا يُؤْمَرُونَ بقضاء يوم مكانه. وأما ما في حديث قيسٍ ومن وافقه مِن ذكرنا على ما وافقه عليه مما ذكره فيه من صوم يوم عاشوراء، ومما ذكره فيه من صدقة الفِطْرِ، فإنه قد رُوِيَ عن عبد الله بن عُمر ما يُخالف ذلك

١٤٦٩- كما قد حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، قال: حَدَّثَنَا عَارِمٌ. وكما قد حَدَّثَنَا ابنُ أبي داود، قال: حَدَّثَنَا سليمانُ بنُ حرب، قالا: حَدَّثَنَا حمادُ بنُ زيدٍ، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: أمر النبي ﷺ بَصَدَقَةِ الفِطْرِ عن كلِّ صغير وكبير، حُرٍّ وعبدٍ صاعٍ من شعيرٍ، أو صاعٍ من تمرٍ. قال: فعَدَلَهُ النَّاسُ مُدَّيْنِ من حِنْطَةٍ^(١).

١٤٧٠- وكما حَدَّثَنَا عليُّ بنُ شَيْبَةَ وأبو أُمَيَّة، قالا: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بنُ عُقْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا سفيان، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن

(١) إسناده صحيح. وهو «شرح معاني الآثار» ٤٤/٢.

ورواه البيهقي ١٦٤/٤ من طريق سليمان بن حرب، بهذا الإسناد.

ورواه البخاري (١٥١١)، وأبو داود (١٦١٥)، والترمذي (٦٧٥)، والبيهقي

١٦٠/٤ و١٦١ من طرق عن حماد بن زيد، به.

ورواه أحمد ٥/٢، ومسلم (٩٨٤) (١٤)، وابن خزيمة (٢٣٩٣) و(٢٣٩٥)

و(٢٣٩٧) و(٢٤١١) من طرق عن أيوب به. وانظر الأحاديث الآتية، وابن حبان

(٣٣٠٤).

عُمَر، عن النبي ﷺ مثله^(١).

١٤٧١- وكما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَلَامٍ الْعَطَّارُ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ النَّرْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى حَرًّا أَوْ مَمْلُوكٍ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ - يَعْنِي صَدَقَةَ الْفِطْرِ -.

١٤٧٢- وكما حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، وَكَمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكًا أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مثله^(٢). وزاد: مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّعْدِيلَ الَّذِي فِي بَعْضِ مَا قَبْلَهُ مِنْ تَعْدِيلِ النَّاسِ مُدَّتَيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ.

ففي هذا الحديث ذكر فرض رسول الله ﷺ إياها، وفيه تعديل الناس إياها مُدَّتَيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ، وذلك لا يكون إلا مع بقاء فرضها. فكان هذا مخالفاً لما قاله قَيْسٌ فِي ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّا تَأْمَلْنَا مَا قَالَه قَيْسٌ فِيهِ، فَوَجَدْنَا

(١) إسناده صحيح وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٤/٢.

ورواه الدارمي ٣٩٢/١، وابن خزيمة (٢٤٠٩)، والدارقطني ١٣٩/٢، والبيهقي ١٦٠/٤ من طريق سفيان، به.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٤/٢، وفي «الموطأ» ٢٨٤/١.

ومن طريق مالك رواه الشافعي ٢٥١/١، والدارمي ٣٩٢/١، ومسلم (٩٨٤).

(١٢)، والترمذي (٦٧٥)، والبيهقي ١٦١/٤ و١٦٢.

له وجهاً محتملاً لما قاله فيه، وهو أنه قد كانت صدقةُ الفطر في البدء في فرضها على مثل ما في زكاة الأموال عليه في فرضها بعد أن فُرِضَتْ فيها حتى صارت في فرضها كالصلوات الخمس في الإيمان بها، وفي وجوب الكفر على مَنْ جَحَدَهَا، فكانت صدقةُ الفطر كذلك، ثم فُرِضَتْ زكاةُ الأموال، فَرُدَّ الفرض الذي كان فيها إلى زكاة الأموال، وجُعِلَ مكانه لزكاة الفطر فرض دون ذلك على ما في حديث ابن عمر مما لو جحد جاحدٌ لم يكن بجحده إياه كافراً، كما يكون بجحده زكاة الأموال كافراً. فهذا هو معنى صحيح يخرج به ما قال قيس في فرض زكاة الفطر كان عليه. والله عَزَّ وَجَلَّ نسأله التوفيق.

٢١٢- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ فيما ادَّعى

قومٌ أنه يدل على جواز الاعتكاف بغير صوم

١٤٧٣- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ: «فَإِنْ نَذَرْتَهُ»^(١).

قال أبو جعفر: وليس في هذا الحديث ذكرٌ ما كان عمر نذر أن يعتكف فنظرنا في ذلك

١٤٧٤- فوجدنا أحمد بن شعيب قد حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً^(٢).

١٤٧٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ. وَحَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٣/٣ بإسناده ومثله. ورواه أحمد ٣٧/١ و٢٠/٢، والبخاري (٢٠٣٢)، ومسلم (١٦٥٦) (٢٧)، وأبو داود (٣٣٢٥)، والترمذي (١٥٣٩)، وابن حبان (٤٣٨٠)، وابن الجارود (٩٤١)، والدارقطني ١٩٨/٢-١٩٩، والبيهقي ٧٦/١٠ من طرق عن يحيى بن سعيد القطان، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «السنن الكبرى» (٣٢٤٥).

نافع، عن ابنِ عمر رضي الله عنهما، عن عمر، قال: قلتُ يا رسولَ الله، إني نذرتُ في الجاهلية نذراً، وقد جاء الله بالإسلام، فقال: «فَبِئْذَرِكَ»^(١).

ولم يذكر في هذا الحديث ما الذي كان نذره. فنظرنا في ذلك.

١٤٧٦- فوجدنا أحمدَ بنَ شعيبٍ قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ

بن إبراهيم، أخبرنا حفص، ثم ذكر بإسناده مثله، غير أنه قال: إني نذرتُ أن أعتكفَ ليلةً في المسجد الحرام^(٢). فعاد هذا الحديثُ إلى أن النذرَ كان اعتكافَ ليلةٍ.

فذهب قوم إلى إجازة الاعتكافِ بلا صيام، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث. فنظرنا في ذلك: هل خُولِفَ يحيى وحفصٌ على عبيدِ الله في هذا الحديث، وفي النذر الذي كان من عمر رضي الله عنه ما كان

١٤٧٧- فوجدنا أحمدَ بنَ شعيبٍ قد حَدَّثَنَا، قال: أخبرنا أحمدُ

بن عبدِ الله بن الحكم الكردي، حَدَّثَنَا محمدُ بن جعفر، حَدَّثَنَا شعبةٌ، قال: سمعتُ عبيدَ الله، عن نافع، عن ابنِ عمر أنَّ عمر قد كان جَعَلَ

(١) إسناده صحيح. ورواه الدارمي ١٨٣/٢، وابن ماجه (٢١٢٩) من طريق

حفص بن غياث، بهذا الإسناد.

ورواه البخاري (٢٠٤٢) و(٢٠٤٣) و(٦٦٩٧)، ومسلم (١٦٥٦) (٢٧)،

والدارقطني ١٩٩/٢، والبيهقي ٣١٨/٤ و٧٦/١٠ من طرق عن عبيد الله بن عمر،

به.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «السنن الكبرى» (٣٢٤٤).

عليه يوماً يَعْتَكِفُ في الجاهليّة، فسأل النبي ﷺ عن ذلك، فأمره أن يَعْتَكِفَ^(١).

١٤٧٨- ووجدنا محمد بن علي بن داود البغدادي، قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبَزَّارِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه نَذَرَ في الجاهليّة أن يَعْتَكِفَ يوماً في المسجد الحرام، فلما أسلم، ذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» ففعل.

فوقفنا بذلك على اختلافهم عن عُبيد الله في هذا الحديث، وأن بعضهم يرويه عنه أن النذر كان ليلة، وأن بعضهم يرويه عنه على أن النذر كان يوماً، فلم تكن إحدى الروايتين أولى من الأخرى. ثم نظرنا: هل روى هذا الحديث عن نافع غير عُبيد الله لِنَقْفَ على ما رواه عليه عنه كيف هو؟

١٤٧٩- فوجدنا أحمد بن شعيب، قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا محمد بن عبد الله بن يزيد. ووجدنا عبد الملك بن أبي الحواري البغدادي، قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا الحميدي، قال: حَدَّثَنَا سفيان، حَدَّثَنَا أيوب السخيتاني هكذا في حديث عبد الملك، وفي حديث أحمد: عن أيوب السخيتاني، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كَانَ عَلَى عُمَرَ اعتكاف ليلة

(١) إسناده صحيح. وهو في «السنن الكبرى» (٣٢٤٦) و(٤٦٥٠).

ورواه مسلم (١٦٥٦) عن محمد بن عمرو بن جبلة بن أبي رواد، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، به.

في المسجد الحرام في الجاهلية، فسأل النبي ﷺ، فأمره أن يعتكف، وأن يقِي نذره^(١).

فكان في هذا الحديث أن نذر عمر ذلك كان ليلةً، فنظرنا: هل خولف سفيان عن أيوب في ذلك؟

١٤٨٠- فوجدنا يونس قد حدثنا، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني جرير بن حازم أن أيوب حدثه أن نافعاً حدثه، أن عبد الله بن عمر حدثه أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ وهو بالجعرانة، فقال: يا رسول الله، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام، فكيف ترى؟ قال: «أذهب فاعتكف يوماً».

١٤٨١- ووجدنا أحمد بن شعيب قد حدثنا، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر فذكر مثله^(٢).

فكان في روايتي جرير ومعمر عن أيوب هذا الحديث أن نذر عمر كان يوماً لا ليلةً، وأن النبي عليه السلام أمره لنذره ذلك أن يعتكف يوماً لا ما سواه، ولما جاء هذا الحديث من روايتي عبيد الله وأيوب، عن نافع كما ذكرنا انتفى أن يكون فيه حجة لمن يذهب إلى إجازة

(١) إسناده صحيح. وهو في «السنن الكبرى» (٣٢٤٨) و(٤٦٤٩)، و«مسند الحميدي» (٦٩١).

(٢) إسناده صحيح. وهو في «السنن الكبرى» (٣٢٤٧). وهو في «مصنف عبد الرزاق» (٨٠٣٠)، ومن طريقه رواه مسلم (١٦٥٦) (٢٨).

الاعتكاف بلا صيام على من لا يُحيزه إلا بصيام. ثم نظرنا: هل رُوي في هذا الباب أيضاً شيء مما يدل على أن النذر كان على ما لا يكون إلا بصيام وهو اليوم، أو على ما قد يكون بغير صيام وهو الليلة

١٤٨٢- فوجدنا أحمد بن شعيب قد حَدَّثَنَا، قال: أخبرنا أبو بكر بن علي بن سعيد، حَدَّثَنَا الحسن بن حماد الوراق، حَدَّثَنَا عمرو بن محمد العنقري، عن عبد الله بن بُديل بن ورقاء، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر أن عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عن اعتكاف عليه، فأمره أن يَعْتَكِفَ وَيَصُومَ^(١).

قال أبو جعفر: فذكرت ذلك لعلني بن سعيد بن بشير الرازي، فقال: حدثني عثمان بن أبي شيبة، عن عمرو بن محمد العنقري، عن عبد الله بن بُديل، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر كما ذكرت.

١٤٨٣- ووجدنا في كتابنا عن إسحاق بن إبراهيم بن يونس، عن هارون بن عبد الله، يعني الحمال، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عامر العقدي، حَدَّثَنَا عبد الله بن بُديل بن ورقاء، ثم ذكر بإسناده مثله.

فوقفنا بذلك على أن نذر عمر رضي الله عنه الذي كان أمره رسول الله ﷺ أن يَفِيَّ به كان مما يكون فيه الصوم وهو النهار، لا مما لا يكون فيه الصوم وهو الليل، ووجدنا في ذلك أيضاً مما يؤكد أن نذر عمر كان لما قد يكون فيه الصوم، لا لما لا يكون فيه الصوم.

١٤٨٤- ما قد حَدَّثَنَا الربيع بن سليمان المرادي، حدثني عبد الله

(١) إسناده صحيح. وهو في «السنن الكبرى» (٣٢٥٠).

بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَابْنِ عَمْرٍ، قَالَا: لَا جَوَارَ إِلَّا بِصَوْمٍ^(١). فَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَمْرٍ قَدْ وَقَفَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِطْلَاقِهِ كَانَ لِعَمْرِ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ لَا صَوْمَ فِيهَا، ثُمَّ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ.

فَقَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ بِمَا يُوجِبُ فُسَادَ إِسْنَادِهِ.

١٤٨٥- وَذَكَرَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَطَاءً يَقُولُ: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ: لَا جَوَارَ إِلَّا بِصِيَامٍ، قُلْتُ: أَتُبَيِّنُ عَنْهُمَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَا ذَكَرَ مَا يَجِبُ بِهِ فُسَادُ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ فِيهِ إِخْبَارٌ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ الَّذِي حَدَّثَهُ بِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ ثَبَتٌ، وَذَلِكَ مِمَّا يُغْنِي عَنْ تَسْمِيَةِ إِتْيَانِهِ. ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَنْ رَوَى عَنْهُ مِنْ هَذَا شَيْءٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٤٨٦- فَوَجَدْنَا مَالِكََ بْنَ يَحْيَى الْهَمْدَانِيَّ، قَدْ حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ،

(١) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨٠٣٣) عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، بِهِ.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ٣١٨/٤ مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍ وَلَفْظُهُ: «الْمُعْتَكِفُ يَصُومُ».

عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن عائشة، قالت: من اعتكف فعليه الصوم.

فهذه عائشة تقول هذا القول، وقد روي عن ابن عباس ما قد ذكرناه عنه، وروي عنه أيضاً فيه

١٤٨٧- ما قد حدثنا إبراهيم بن مرزوق، حدثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، حدثنا شعبة، عن عمرو بن دينار، عن أبي فاختة، مولى جعدة بن هبيرة، قال: سمعت ابن عباس يقول: لا اعتكف إلا بصوم.

١٤٨٨- وما قد حدثنا صالح بن عبد الرحمن الأنصاري، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا هشيم، عن عمرو بن دينار، عن أبي فاختة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: المعتكف عليه الصوم.

١٤٨٩- وما قد حدثنا الربيع المرادي، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن أبي فاختة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: المعتكف المجاور يصوم.

١٤٩٠- ما قد حدثنا عبد الملك بن أبي الحواري، حدثنا الحميدي، عن سفيان بن عيينة، حدثنا عمرو، أخبرنا أبو فاختة سعيد بن علاقة، قال: سمعت ابن عباس يقول: يصوم المجاور والمجاور: المعتكف.

١٤٩١- وما قد حدثنا عبد الملك، حدثنا الحميدي، أخبرنا سليمان بن حرب أن حماد بن زيد حدثه، أن رجلاً قال لعمرو بن دينار: يا أبا محمد كيف قول ابن عباس: على المجاور الصوم؟ قال: ليس

كذا قال ابن عباس، إنما قال: المجاورُ يصومُ.
فقال قائل: فهذا يدلُّ على أن ما رُوِيَ عن ابن عباس في هذا إنما هو صومُ المجاورِ على الاختيارِ، لا على الوجوب.
فكان من حجتنا عليه في ذلك أن الذي ذكره ليس كما ذكره، وكيف يكونُ ذلك كذلك، والذي نَحِيطُ به علماً أن أحداً لا يقع بقلبه أن الصومَ مكروه في الجوارِ، فيحتاج إلى أن يُقالَ له هذا القولُ ينطلق له به الصومُ في الجوارِ، ولكنه عندنا على موافقة ما قد رواه شعبة وهشيم، عن عمرو بن دينار كما ذكرنا من وجوب الصوم في الاعتكاف.

ثم وجدنا عن ابن عباس في ذلك
١٤٩٢- ما قد حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الْخَوَارِ، عن الدراوردي، أخبرني أبو سهيل بن مالك، قال: اجتمعت أنا وابنُ شهاب عند عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان على امرأتي اعتكاف ثلاثٍ في المسجدِ الحرامِ، فقال ابنُ شهاب: لا يكونُ اعتكافٌ إلا بصومٍ، فقال عمر بن عبد العزيز: أمرُ رسولِ اللَّهِ ﷺ؟ قال: لا، قال: أفأمرُ أبي بكرٍ رضي عنه؟ قال: لا، قال: أفأمرُ عُمَرَ رضي الله عنه؟ قال: لا، قال: أفأمرُ عثمان رضي الله عنه؟ قال: لا، قال أبو سهيل: فانصرفتُ، فوجدت طاووساً وعطاءً فسألتُهما عن ذلك، فقال طاووس: كان ابنُ عباس لا يرى على المعتكف صياماً إلا أن يجعله على نفسه، قال عطاء: ذلك رأيي.

فكان في هذا الحديث عن ابن عباس أنه كان لا يرى على

المعتكف صياماً. وقد رويناه عن عائشة رضي الله عنها أن من اعتكف كان عليه الصوم.

فوقفنا بذلك على أن هذا الباب مما قد تكافأت الأقوال فيه، وما كان كذلك وجب أن يُرجع فيه إلى النظر، فيكون هو الذي يقضي بين المختلفين فيه. فنظرنا في ذلك، فوجدنا من حجة مَنْ ذهب إلى أن الاعتكاف يكون بلا صيام، ومَنْ ذهب إلى ذلك الشافعي، يستدلُّ على ما قاله من ذلك أنه قد نجدُ المعتكفَ يدخل عليه الليل الذي لا يكون فيه صائماً، ويكونُ فيه معتكفاً، فاستدل بذلك على جواز الاعتكاف بلا صيام.

فوجدنا من الحجة عليه في ذلك لمخالفه فيه - وهم أبو حنيفة وأصحابه، ومالك وأصحابه، والثوري وأصحابه - أننا قد وجدنا الاعتكاف لا يخرج منه بدخول الليل على المعتكف الذي لا يصلحُ صومه فيه، وقد وجدنا مثل ذلك، وهو أن الاعتكاف لا يكون إلا في المساجد التي يعتكف فيها، ولا يكون في الطرقات ولا في سوى المساجد، وقد وجدنا المعتكف يخرجُ من المساجد للغائط وللبول، فيصير في المنازل والطرقات التي لا يصلحُ له الاعتكاف فيها، ولا يكون بذلك خارجاً عن اعتكافه، إذ كان لأبَدُّ له من ذلك. فمثل ذلك دخول الليل عليه الذي لا صومَ فيه في اعتكافه لا يكون ذلك مخرجاً له من اعتكافه، بل دخول الليل عليه فيما ذكرنا لا فعلَ له فيه، فلم يخرجْه من اعتكافه، والخروج من المساجد إلى ما ذكرنا بفعله كان ذلك. وإذا كان بفعله مما لا يصلح فيه ابتداء الاعتكاف عليه مما ذكرنا لا يخرجْه

من اعتكافه، كان دخول الليل عليه الذي لا فعل له فيه أخرى أن لا يُخرجه من اعتكافه.

ثم قد وجدنا الاعتكاف إنما هو اللبث في المساجد، فنظرنا في اللبث في الأماكن التي اللبث فيها قرينة: هل يكون ذلك في تحريم من اللبث فيها، أو يكون بلا تحريم منه في لبثه، فوجدنا منى وعرفة ومزدلفة اللبث فيها في حرمة الحد قرينة، وهو اللبث الذي له معنى، ووجدنا اللبث فيها في غير الحج ليس كذلك، ولا حكم له يبين اللبث فيه عن لبثه فيما سواه من البيوت. فكان مثل ذلك اللبث في المساجد إذ كان في حرمة بان بذلك اللبث فيه عن اللبث فيما سواه من البيوت وما أشبهها، ولا تكون حرمة يكون في ما لبثه فيها في تلك الحرمة إلا حرمة الصيام، فكان ذلك دليلاً على أن الاعتكاف لا يكون إلا بصيام. فقال قائل: فقد روي عن يعلى بن أمية أنه كان يجلس في المسجد ساعة، ويعد ذلك اعتكافاً.

١٤٩٣- وذكر ما قد حدثنا فهذ، حدثنا محمد بن سعيد الأصبهاني، حدثنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: قال يعلى بن أمية لصحاب له: اجلس نعتكف ساعة في المسجد الحرام. ١٤٩٤- وما قد حدثنا محمد بن عبد الرحيم الهروي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، حدثنا عيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: كان يعلى بن أمية يجلس الساعة في المسجد ينوي به الاعتكاف.

فكان جوابنا له في ذلك أن هذا الحديث غير متصل بـيعلى، لأن عطاء إنما يروي أحاديث يعلى عن أبيه، ولا نعرف له سماعاً من يعلى،

ومعقول أن من قعد في المسجد لا يكون معتكفاً، ولو كان ذلك كذلك، لكان كل من في المسجد معتكفاً، ولكنه عندنا -والله أعلم- أريد به الإقبال على المسجد بالعودة فيه، فسمى نفسه بذلك معتكفاً، وليس ذلك الاعتكاف هو الاعتكاف المختلف فيه: هل يكون بصوم أو بغير صوم، وقد قال الله عز وجل: ﴿سَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي﴾ [الحج: ٢٥]، فلم يكن ذلك على الاعتكاف الذي ذكرنا، وإنما كان ذلك على تساوي الخلق فيه، وأنه ليس بعضهم أولى به من بعض. والله نسأله التوفيق.

٢١٣- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في

الموطن الذي تعتكف فيه النساء

١٤٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّة، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَكَانَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَأَمَرَ، فَضُرِبَ لَهُ خِجَاءٌ، وَأُمِرَتْ عَائِشَةُ، فَضُرِبَ لَهَا خِجَاءٌ، وَأُمِرَتْ حَفْصَةُ، فَضُرِبَ لَهَا خِجَاءٌ، فَلَمَّا رَأَتْ زَيْنَبُ خِجَايَهُمَا، أَمَرَ بِخِجَاءٍ، فَضُرِبَ لَهَا، فَلَمَّا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَا هَذَا؟ أَلَيْسَ تُرِذْنُ؟!»، فَلَمْ يَعْتَكِفْ فِي رَمَضَانَ، وَاعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَالٍ^(١).

(١) رواه البخاري (٢٠٣٣) و(٢٠٤١)، ومسلم (١١٧٣)، من طريق يحيى بن

سعيد الأنصاري، به.

١٤٩٦- وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، حَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ الْإِعْتِكَافَ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِيَتَعَتَّكَفَ مَعَهُ، فَأَذِنَ لَهَا، فَضَرَبَتْ خِجَابَهَا، فَسَأَلَتْهَا حَفْصَةُ لِيَسْتَأْذِنَهُ لَهَا، لِيَتَعَتَّكَفَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَتْهُ زَيْنَبُ، ضَرَبَتْ مَعَهُنَّ وَكَانَتْ امْرَأَةً غَيُورًا، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُخْبِتَهُنَّ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟ أَلَبَرَّ تُرِدْنَ؟» فَتَرَكَ الْإِعْتِكَافَ حَتَّى أَفْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ إِنَّهُ اعْتَكَفَ فِي عَشْرِ مِنْ شَوَالٍ. (١)

١٤٩٧- وَحَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ. وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ يُونُسُ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّ مَالِكًا أَخْبَرَهُ، وَقَالَ الرَّبِيعُ فِي حَدِيثِهِ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يُحَدِّثُ، ثُمَّ اجْتَمَعَا جَمِيعًا، فَقَالَا: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِي حَدِيثِهِمَا عَائِشَةَ. (٢)

١٤٩٨- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نُجْدَةَ الْحَوْطِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ، عَنْ عَائِشَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ. (٣)

(١) رواه مسلم (١١٧٣)، وابن خزيمة (٢٢٢٣)، وابن حبان (٣٦٦٧) من طريق ابن وهب، بهذا الإسناد.

(٢) رواه البخاري (٢٠٣٤) عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، به.

(٣) رواه أحمد ٨٤/٦، والبخاري (٢٠٤٥)، ومسلم (١١٧٣)، والبيهقي

قال أبو جعفر: ففي هذه الآثار إرادة مَنْ أَرَادَ الاعتكافَ مع النبي ﷺ مِنْ نَسَائِهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِذْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ أَذِنَ لَهَا مِنْهُنَّ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا بَابٌ مِنَ الْفَقْهِ قَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ.

فَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَقُولُ: تَعْتَكِفُ النِّسَاءُ فِي الْمَسَاجِدِ كَمَا يَعْتَكِفُ الرِّجَالُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُنَّ أَنْ يَعْتَكِفْنَ فِي غَيْرِهَا، وَهَذَا قَوْلُ فَقْهَاءِ الْحِجَازِ. وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَقُولُ: بَلْ يَعْتَكِفْنَ فِي مَسَاجِدِ بَيْتِهِنَّ، وَلَا يَعْتَكِفْنَ فِي غَيْرِهَا مِنْ مَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ، كَمَا يَعْتَكِفُ الرِّجَالُ، وَمَنْ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ.

فَتَأْمَلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ، هَلْ فِيهِ حُجَّةٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحِجَازِيُّونَ إِلَى مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ مِمَّا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ، أَمْ لَا؟ فَوَجَدْنَا الَّذِي فِيهِ مِمَّا أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ فِيهِ مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَوَجَدْنَا ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ عَلَى اعْتِكَافٍ مِنْهُنَّ مَعَهُ فِيهِ، وَقَدْ رَأَيْنَا النِّسَاءَ يَسَافِرُونَ مَعَ أَزْوَاجِهِنَّ، وَمَعَ مَنْ سِوَاهُمْ مِنْ مُحَارِمِهِنَّ إِلَى الْأَسْفَارِ الْبَعِيدَةِ، وَلَيْسَ لَهُنَّ أَنْ يَفْعَلْنَ ذَلِكَ مَعَ غَيْرِ أَزْوَاجِهِنَّ وَمَعَ غَيْرِ مُحَارِمِهِنَّ، فَاحْتَمَلْنَا أَنْ يَكُونَ الَّذِي اتَّسَعَ بِهِ لِمَنْ إِذْنٌ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَسَائِهِ فِي الْاعْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ هُوَ لِكَوْنِهِ مَعَهُنَّ فِيهِ بِحَقِّ الزَّوْجِيَّةِ الَّتِي بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَهُ، وَاحْتَمَلْنَا أَنْ يَكُونَ لِحُرْمَتِهِنَّ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ سِوَاهُ، فَاتَّسَعَ لَهُنَّ بِذَلِكَ الْاعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَمْ يَتَّسَعَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِنَّ مِمَّنْ هُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَانْتَفَى بِذَلِكَ

أن يكونَ في هذا الحديث حجةٌ لما احتج به الحجازيون فيما ذكرناه عنهم.

ونظرنا بعد ذلك في أحكام النساء بعد رسول الله ﷺ في إتيان المساجد:

١٤٩٩- فوجدنا يونس قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَةَ، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: لو رأى رسول الله ﷺ ما أَحْدَثَ النَّسَاءُ بَعْدَهُ، لَمَنْعُهُنَّ الْمَسَاجِدَ، كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ. ^(١)

قال أبو جعفر: فكان قولُ عائشة في هذا، وهي المأمونةُ على ما قالت مع علمها وفقهها ويقظتها، ما قد دَلَّ على أن النساءَ إنما كان لهن إتيانُ المساجد في حياة رسول الله ﷺ واسعاً لحالِ كن عليها، وقد خرجن عنها بعده إلى ضِدِّها، فانتفى بذلك ما كان واسعاً لهن من إتيانهن إياه على ما كُنَّ يأتينه في حياة رسول الله ﷺ، وإذا كُنَّ كذلك في حياة عائشة، كن بَعْدَ موتها من ذلك أبعد، فإذا كان ذلك كذلك، عقلنا أنه: إن كان لهن أن يعتكِفنَ، فإنما يكونُ ذلك منهن في خلافِ المساجدِ، لا في المساجدِ، وبا لله التوفيق.

(١) رواه الإمام مالك ١/١٩٨، والإمام أحمد ٩١/٦ و١٩٣ و٢٣٥، والبخاري (٨٦٩)، ومسلم (٤٤٥)، وأبو داود (٥٦٩)، وابن خزيمة (١٦٩٨)، وأبو يعلى (٤٤٩٣)، والبيهقي ٣/١٣٣ من طريق عمرة بنت عبد الرحمن، به.

٢١٤- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن حذيفة بن اليمان رضي

الله عنه، عن رسول الله ﷺ في المساجد التي لا يجوز

الاعتكافُ إلا فيها

١٥٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الشَّيْزُرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ

عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ حَذِيفَةُ لِعَبْدِ اللَّهِ: عَكُوفٌ بَيْنَ دَارِكَ وَدَارِ أَبِي مُوسَى لَا تُغَيِّرُ! وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَسْجِدِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَعَلَّكَ نَسِيتَ وَحَفِظُوا وَأَخْطَأْتَ وَأَصَابُوا^(١).

(١) هشام بن عمار قال فيه أبو حاتم: صدوق، ولما كَبُرَ تَغْيِيرَ حَفْظِهِ، وَكَلِمَا دَفَعَ غَلَهُ قَرَأَهُ، وَكَلِمَا لُقِّنَ تَلَقَّنَ.

ورواه البيهقي ٣١٦/٤، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٨١/١٥ من طريق عمود بن آدم المروزي [وهو مجهول] حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، بِهِ، وَلَفْظُهُ: وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - أَوْ قَالَ - إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ» فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَعَلَّكَ نَسِيتَ وَحَفِظُوا، أَوْ أَخْطَأْتَ وَأَصَابُوا، الشُّكُّ مِنِّي.

وقول الذهبي بإثره: صحيح غريب عال، يريد بالغرابة غرابة متنه.

ورواه الإسماعيلي في «معجمه» (٣٣٦) من طريق محمد بن الفرغ (وهو صدوق) عن سفيان بن عيينة، به.

ورواه علي الشك سعيد بن منصور في «سننه» فيما نقله عنه ابن حزم في «المحلى» ١٩٥/٥ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: قَالَ حَذِيفَةُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا فِي

قال أبو جعفر: فتأملنا هذا الحديث، فوجدنا فيه إخباراً حذيفة ابن مسعود أنه قد علم ما ذكره له عن النبي ﷺ، وترك ابن مسعود

المساجد الثلاثة - أو قال -: مسجد جماعة).

قال ابن حزم: هذا شك من حذيفة أو من دونه، ولا يقطع على رسول الله ﷺ بشك، ولو أنه عليه السلام قال: «لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة» لحفظه الله عليه، ولم يدخل في شكاً، فصح يقيناً أنه عليه السلام لم يقل قط. ورواه موقوفاً على حذيفة عبد الرزاق (٨٠١٦) ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٩٥١١) عن سفيان بن عيينة، به.

ورواه عبد الرزاق (٨٠١٤) ومن طريقه الطبراني (٩٥١٠)، وابن أبي شيبة ٩١/٣ عن سفيان الثوري، عن واصل الأحمد، عن إبراهيم النخعي، قال: جاء حذيفة إلى عبد الله، فقال: ألا أعجبك من ناس عكوف بين دارك ودار الأشعري؟ قال عبد الله، فلعلهم أصابوا وأخطأت، فقال حذيفة: ما أبالي أفيه أعتكف أو في بيوتكم هذه؟ إنما الاعتكاف في هذه المساجد الثلاثة: مسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى. وكان الذين اعتكفوا - فعاب عليهم حذيفة - في مسجد الكوفة الأكبر.

ورواه الطبراني (٩٥١٠) من طريق مغيرة، عن إبراهيم، نحوه إلا أنه قال: أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة.

وقال الإمام البخاري في «صحيحه» في أول كتاب الاعتكاف ٢٧١/٤ بشرح الفتح: باب الاعتكاف في العشر الأواخر، والاعتكاف في المساجد كلها لقوله تعالى: (ولا تبأشروهن وأنتم عاكفون في المساجد).

وانظر ابن أبي شيبة ٩١/٣، وعبد الرزاق (٨٠٠٩) - (٨٠١٤)، وأبو داود (٢٤٧٣)، والبيهقي ٣١٥/٤، والدارقطني ٢٠١/٢.

إنكار ذلك عليه وجوابه إياه بما أجابه به في ذلك من قوله: «لعلهم حَفِظُوا» نسخ ما قد ذكرته في ذلك، وأصابوا فيما قد فعلوا، وكان ظاهر القرآن يَدُلُّ على ذلك، وهو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فعمَّ المساجد كلها بذلك، وكان المسلمون عليه من الاعتكاف في مساجد بلدانهم، إما مساجد الجماعات التي تُقام فيها الجُمُعات، وإما هي وما سواها من المساجد التي لها الأئمة والمؤذنون على ما قاله أهل العلم في ذلك. والله عَزَّ وَجَلَّ نسأله التوفيق.

٢١٥- بابُ بيان مُشكِـل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في مقدار

صدقة الفطر من البرِّ ومن ما سواه

١٥٠١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ عَارِمٌ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِي، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفَطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ حُرٍّ وَعَبْدٍ، صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، قَالَ: فَعَدَلَهُ النَّاسُ بِمَدَنَيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ^(١).

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٤/٢ بإسناده ومثنه.

ورواه البخاري (١٥١١)، ومسلم (٩٨٤) من طريق أيوب، به.

١٥٠٢- وَحَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو الضَّرِيرُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: فَجَاءَ النَّاسُ بِنَصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ قَالَ: فَعَدَلَ النَّاسُ نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ بِصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ، فَجَاؤُوا بِهِ، فَقَبِلَ مِنْهُمْ.

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث عن ابنِ عمر قصد رسول الله ﷺ بصدقةِ الفِطْرِ إلى هذينِ الجنسَيْنِ المذكورينِ في هذا الحديثِ دونَ ما سِوَاهُمَا مِنَ الْأَجْنَاسِ، وَتَعْدِيلُ النَّاسِ بَعْدَهُ ذَلِكَ بِمُدَّتَيْنِ مِنْ جِنْطَةٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَوْذَبٍ عَنْ أَيُّوبَ هَذَا الْحَدِيثِ بِزِيَادَةِ جِنْسٍ آخَرَ سِوَى هَذَيْنِ الْجِنْسَيْنِ مَعَ هَذَيْنِ الْجِنْسَيْنِ.

١٥٠٣- حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سَلِيمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى: صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ بُرٍّ، قَالَ: ثُمَّ عَدَلَ النَّاسُ نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ بِصَاعٍ مِمَّا سِوَاهُ^(١).

قال أبو جعفر: وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ أَصْحَابِ أَيُّوبَ تَابَعَ ابْنَ شَوْذَبٍ عَلَى زِيَادَةِ هَذَا الْجِنْسِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ

(١) إسناده ضعيف. محمد بن كثير المصيصي، كثير الغلط. ورواه ابن خزيمة

(٢٤١١) من طريق محمد بن كثير، به، لكن ليس في: «أو صاعاً من بُرٍّ».

حماد بن زيد، ومن حماد بن سلمة حجة عليه في ذلك، وليس هو بحجة عليهما فيه، فكيف وقد اجتماعاً جميعاً على خلافه في ذلك، وفي حديثه ما يدلُّ على خطئه فيه هو قوله، ثم عدَّلَ الناسُ نصفَ صاعٍ من بُرٍّ بصاعٍ مما سواه، فكيف يجوزُ أنْ يعدِّلُوا صِنْفاً مفروضاً ببعضِ صنفٍ مفروضٍ معه، وإنما يجوزُ أنْ يعدِّلَ المفروضُ مما سواه مما ليس بمفروضٍ. ثم قد روى هذا الحديثُ أيضاً عن نافعٍ غيرِ أيوب، كما رواه حمادٌ، وحماد عن أيوب، لا كما رواه ابنُ شوذب عنه.

منهم عُبيدُ الله بنُ عُمَرَ العُمري:

١٥٠٤ - كما حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمَا فِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا فِيهِ مِنْ تَعْدِيلِ النَّاسِ بَعْدَهُ^(١).

ومنهم مالكُ بنُ أنسٍ

١٥٠٥ - كما حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكاً أَخْبَرَهُ، وَكَما حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنِبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَا مِثْلَ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) إسناده صحيح، ورواه البخاري (١٥١٢)، ومسلم (٩٨٤) من طريق عبيد

الله بن عمر، به.

النبي ﷺ، ولم يذكر التعديل^(١).

ومنهم عُمرُ بنُ نافع:

١٥٠٦- كما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ البصري، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يعني ابن جعفر-، عَنْ عُمرَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِي اللَّهِ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ. وَلَمْ يَذْكُرِ التَّعْدِيلَ^(٢).

ومنهم الليثُ بنُ سعد:

١٥٠٧- كما حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَيْنَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ وَبِشْرُ بْنُ عَمْرِو الزَّهْرَانِي، قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ كَمَا فِي حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ أَيْضًا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ التَّعْدِيلَ^(٣).

ومنهم يونسُ بنُ يزيد:

١٥٠٨- كما حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَطَاهِرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ

(١) الحديث في «الموطأ» ٢٨٤/١، ومن طريق الإمام مالك رواه البخاري (١٥٠٤)، ومسلم (٩٨٤)، به. وسيأتي في الباب التالي برقم (١٥٤٠).

(٢) الحديث عن النسائي ٤٨/٥، ورواه البخاري (١٥٠٣) من طرق يحيى بن محمد بن السكن، به.

(٣) ورواه البخاري (١٥٠٧)، ومسلم (٩٨٤).

الربيع ابن طارق، قالوا: حَدَّثَنَا عمرو بن الربيع بن طارق، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، عن يونس بن يزيد، أن نافعاً أخبره، قال: قال عبد الله بن عمر: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، ثم ذكر مثل ما في حديثي حماد، وحماد عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ. قال: وكان ابن عمر يقول: جَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ.

قال أبو جعفر: فكان هؤلاء الجماعة بما رَوَوْا عن نافع على ما رواه عنه أيوب في حديثي حماد، وحماد أولى مما رواه ابن شاذب عن أيوب مما يزيد على ذلك.

ثم نظرنا هل رُوِيَ في مقدار صدقة الفِطْرِ عن غير حديث ابن عمر هذا؟

١٥٠٩- فوجدنا علي بن شيبة قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيانُ، عن زيد بن أسلم، عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح، عن أبي سعيد الخدري، قال: كُنَّا نُعْطِي زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ.

١٥١٠- ووجدنا يونس قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكاً أَخْبَرَنَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ^(١).

(١) إسناده صحيح، وهو في «الموطأ» ٢٨٤/١، ومن طريق مالك رواه البخاري

١٥١١- ووجدنا يزيد بن سنان، قد حَدَّثَنَا قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ
الرحمن بن مهدي، قال: حَدَّثَنَا داود بن قيس، عن عياض بن عبد الله
بن سعد، عن أبي سعيد، قال: كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
صَدَقَةَ الْفِطْرِ، إِمَّا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَإِمَّا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، وَإِمَّا صَاعًا مِنْ
شَعِيرٍ، وَإِمَّا صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، وَإِمَّا صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ
حَتَّى قَدِمَ مَعَاوِيَةُ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، وَكَانَ فِيْمَا كَلِمَةُ النَّاسِ، فَقَالَ: أَذْوَ
مُدَيْنٍ مِنْ سَمَاءِ الشَّامِ تَعْلِلُ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ^(١).

١٥١٢- ووجدنا يونس قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
نافع المدني، عن داود بن قيس، عن عياض، ثم ذكر بإسناده مثله.
١٥١٣- ووجدنا إبراهيم بن مرزوق قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا
عثمان بن عمر بن فارس، قال: حَدَّثَنَا داود بن قيس، ثم ذكر بإسناده
مثله، وزاد: قال أبو سعيد: أَمَا أَنَا فَلَا أُخْرِجُ إِلَّا كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ.
١٥١٤- ووجدنا إبراهيم بن أبي داود قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا
محمد بن المنهال، قال: حَدَّثَنَا يزيد بن زريع، قال: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ

(١٥٠٦)، ومسلم (٩٨٥) (١٧).

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٢/٢ بإسناده ومثله.

ورواه الشافعي ٢٥٢/١، وأحمد ٢٣/٣ و٩٨، ومسلم (٩٨٥) (١٨)، وأبو داود
(١٦١٦)، والنسائي ٥١/٥ و٥٣، وابن حبان (٣٣٠٥)، وابن خزيمة (٢٤١٨)،
وابن ماجة (١٨٢٩)، والبيهقي ١٦٥/٤، والدارقطني ١٤٦/٢، والبخاري (١٥٩٦) من
طرق عن داود بن قيس، به.

القاسم عن زيد بن أسلم، عن عياض، عن أبي سعيد، قال: كانوا في صدقة رمضان من جاء بصاع من شعير قبل منه، ومن جاء بصاع من تمر، قبل منه، ومن جاء بصاع من أقط، قبل منه، ومن جاء بصاع من زبيب قبل منه.

١٥١٥- ووجدنا يونس قد حدثنا، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف (ح)، ووجدنا الربيع قد حدثنا، قال: حدثنا شعيب بن الليث، قال: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الله بن عثمان أن عياض بن عبد الله حدثه، أن أبا سعيد قال: إنما كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاع تمر، أو صاع شعير، أو صاع أقط لا نخرج غيره، فلما كثر الطعام في زمن معاوية، جعلوه مدين من حنطة.

١٥١٦- ووجدنا ابن أبي داود قد حدثنا، قال: حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن عثمان، عن عياض بن عبد الله، قال: سمعت أبا سعيد وهو يسأل عن صدقة الفطر، فقال: لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقط، فقال له رجل: أو مدين من قمح؟ فقال: لا تلك قيمة معاوية لا قبلها، ولا أعمل بها.

قال أبو جعفر: ففيما روينا من هذا الباب عن أبي سعيد ذكر ما كانوا يؤدونه في عهد رسول الله ﷺ في صدقة الفطر، ففي بعض ذلك: أو صاع من طعام، أو صاع من شعير، وفي بعض ذلك: أو صاع من

شعيرٍ بغير ذكر صاعٍ من طعامٍ، وفيها كُلُّها ذكرٌ ما سوى هذين الجنسَيْنِ مِنَ الأجناسِ المذكورةِ فيها، فقد يَحْتَمِلُ أن يكونَ الطعامُ المذكورُ فيما ذكر فيه منها الحنطة، غيرَ أن ذلك إن كان كذلك، فإنما هو على أداءٍ، وقد يجوز أن يكونَ ذلك على تَطَوُّعٍ من المؤدِّين، وأولى منه ما حدَّث ابن عمر مما أخبر به عما فرضه رسولُ الله ﷺ فيها، وما عدله الناسُ بَعْدَهُ مما جعلوه عَدْلًا لِذلك من غيرِ أجناسه.

فقال قائل: ففي حديث أبي سعيد إنكارُ القيمةِ المذكورة فيه من أبي سعيد لها؟

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عَزَّ وَجَلَّ وعونه: أن أبا سعيدٍ لم يُنكَرِ القيمةَ وإنما أنكر المقوم، والقيمة فلم تُكُنْ من الذي أنكره أبو سعيد، وإنما كانت مِنَ الناسِ الذين يُوجد تقويمُ ذلك منهم من أصحاب رسول الله ﷺ، كما قال عبدُ الله بنُ عمر في حديثه في ذلك، مع أن الذي أنكر أبو سعيد تقويمه، فرجل له من رسولِ الله ﷺ عليه الصَّحبةُ، ومعه الفقه، فهو في ذلك مع من تابعه حجة مع أنا قد روينا عن أبي سعيدٍ إخباره في صدقةِ الفطر أنه يُجزئ فيها نصفُ صاعٍ بَرٍّ.

١٥١٧- كما حدَّثنا بكارُ بنُ قتيبة، قال: حدَّثنا حجاجُ بنُ المنهال، قال: حدَّثنا حمادُ، عن يونس، عن الحسن أن مروان بعثَ إلى أبي سعيدٍ أن ابعث إليَّ بركاةَ رقيقِكَ، فقال أبو سعيد للرسول: إن مروانَ لا يَعْلَمُ إنما علينا أن نُعطي لكل رأسٍ عبدٍ كل فطيرٍ صاعاً من تمر، أو نصف صاعٍ من بَرٍّ.

فدلّ ما رويناه عن أبي سعيدٍ في هذا الحديثِ على ما تأوّلنا عليه إنكاره ما أنكره فيما تقدّم منا في هذا الباب، مع أنّا قد وجدنا فيما روي مرفوعاً فيما كان مودى في الصدقة الفطر في زمن رسول الله ﷺ من الحنطة أنه نصف صاع.

١٥١٨- كما حدّثنا إبراهيم بن أبي داود، قال: حدّثنا محمد بن عزيز الأيليُّ قبل أن ألقاه، ثم لقيتُه فحدّثني به كما حدّثني به عنه ابنُ أبي داود، قال: حدّثنا سلامة بنُ روح، عن عُقَيْلِ بنِ خالدٍ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماء، قالت: كنّا نخرجُ زكاةَ الفطرِ على عهدِ رسول الله ﷺ مُدَيْنِ.

١٥١٩- وكما حدّثنا فهدُ بن سليمان، وعلي بن عبد الرحمن، قالوا: حدّثنا ابنُ أبي مريم، قال: أخبرني يحيى بن أبي أيوب: أن هشام بن عروة حدّثه عن أبيه، أن أسماء ابنة أبي بكرٍ أخبرته أنها كانت تُخرجُ على عهدِ رسول الله ﷺ عن أهلها الحرّ منهم والمملوك مُدَيْنِ من حنطة، أو صاعاً من تمر بالمُدِّ، أو بالصاع الذي يقتاتون به.

١٥٢٠- وكما حدّثنا الربيعُ المراديُّ، قال: حدّثنا أسد، قال: حدّثنا ابنُ لهيعة (ح)، وكما حدّثنا فهد، قال: حدّثنا ابنُ أبي مريم، قال: حدّثنا ابنُ لهيعة عن أبي الأسود، عن فاطمة ابنة المنذر، عن أسماء ابنة أبي بكرٍ، قالت: كانت تُخرجُ زكاةَ الفطرِ على عهدِ رسول الله ﷺ مُدَيْنِ من قمح.

١٥٢١- وكما حدّثنا عليُّ بن عبد الرحمن، قال: حدّثنا عفان بن مسلم، قال: حدّثنا حمادُ بنُ زيدٍ، عن النعمان بن راشدٍ، عن

الزُّهريُّ، عن ثعلبة بن أبي صُعَيْرٍ، عن أبيه، قال: قالَ النبيُّ ﷺ: «أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ - أَوْ قَالَ قَمْحٍ - عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ»^(١).

١٥٢٢ - وكما حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صُعَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ: حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، أَمَا غَنِيَّكُمْ، فَيُزَكِّيهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَمَا فَقِيرُكُمْ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا أُعْطِيَ»^(٢).

(١) إسناده ضعيف، النعمان بن راشد: في حديثه وهم كثير كمال قال البخاري وأبو حاتم. ورواه أحمد ٤٣٢/٥ عن عفان، به.

ورواه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» ٢٥٣/١، والدارقطني ١٤٧/١ و١٤٨، والبيهقي ١٦٧/٤ من طرق عن حماد بن زيد، به.

ورواه عبد الرزاق (٥٧٨٥) ومن طريقه أحمد ٤٣٢/٥، والبخاري في «تاريخه» ٣٦/٥، وأبو داود (١٦٢١)، والدارقطني ١٥٠/٢ عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن ثعلبة، قال: خطب رسول الله ﷺ الناس قبل الفطر يوم أو يومين، فقال: «أدوا صاعاً من بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ».

(٢) إسناده ضعيف كسابقه. وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٥/٢.

ورواه البخاري في «تاريخه» ٣٦/٥، وأبو داود (١٦١٩)، والدارقطني ١٤٨/٢، والبيهقي ١٦٧/٤ من طريق مسدد، به.

ففيما رويناه في هذا الفصل عن أسماء ذكر ما يُؤدونه في زكاة الفِطْر من القمح على عهدِ رسولِ الله ﷺ أنه كان نصفَ صاع، وفي حديث ثعلبة بن أبي صعْصِعٍ أمر النبي ﷺ بأداء ذلك المقدار من البُرِّ، ففي ذلك ما قد وكَّد أمر النصف الصاع من البُرِّ، ودلَّ أن ما زاد عليه مما كانوا يُخرجونه من البُرِّ حينئذٍ كان على التبرُّع منهم، والزيادة في الخير، لا على الفرض.

فقال قائل: فقا. روى هذا الحديث بكر بن وائل الكوفي، عن الزُّهري فخالف فيه النعمان عن الزُّهري:

١٥٢٣- فذكر ما قد حَدَّثَنَا فهد، قال: حَدَّثَنَا أَبُو سلمة موسى بنُ إسماعيل، قال: حَدَّثَنَا همام بنُ يحيى، قال: حَدَّثَنَا بكر الكوفي: أن الزُّهريَّ حَدَّثَهُ عن عبدِ الله بنِ ثعلبة بنِ صعْصِعٍ، عن أبيه أن رسولَ الله ﷺ قام خطيباً، فأمر بصدقةِ الفِطْرِ صاعَ تمر، أو صاعَ شعير عن كل واحدٍ، أو قال: عن كل رأسٍ عن الصغير والكبير، والحر والعبد^(١).

١٥٢٤- وما قد حَدَّثَنَا محمد بن إبراهيم بن يحيى بن جناد، قال: حَدَّثَنَا أَبُو سلمة، ثم ذكر بإسناده مثله، غير أنه لم يقل: والحر والعبد.

ورواه أبو داود (١٦١٩) عن سليمان بن داود العتكي، عن حماد بن زيد، به.
 (١) إسناده قوي، ورواه البخاري في «تاريخه» ٣٦/٥ عن موسى بن إسماعيل، به.
 ورواه أبو داود (١٦٢٠)، وابن خزيمة (٢٤١٠) عن محمد بن يحيى النيسابوري، عن موسى بن إسماعيل، به. ورواه أبو داود (١٦٢٠)، والدارقطني ١٤٨/٢، والطبراني (١٣٨٩) من طريقين عن همام بن يحيى، به.

قال: فهذا بكر قد خالف النعمان عن الزهري في هذا الحديث.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزَّ وجلَّ وعونه: أنه ما خالفه فيه، ولكنه قَصَّرَ عنه، ومن زاد شيئاً أولى ممن قَصَّرَ عنه، فثبت بذلك ما رواه النعمان، وقد وجدنا جلة من التابعين قد أخبروا أن الفرض كان في عهد رسول الله ﷺ في زكاة الفطر من الحنطة مُدَّيْنِ.

١٥٢٥- كما حَدَّثَنَا الربيعُ المَرَادِيُّ، قال: حَدَّثَنَا شَعِيبُ بْنُ اللَّيْثِ (ح)، وكما حَدَّثَنَا يُونُسُ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قال: قال الليث: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، وَعُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مُدَّيْنِ مِنَ حِنْطَةٍ^(١).

١٥٢٦- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَزْدِيُّ الْجِزْيِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ وَهَبُ اللَّهِ بْنُ رَاشِدٍ، قال: حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، قال: حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يَقُولُونَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ مُدَّيْنِ مِنَ حِنْطَةٍ.

١٥٢٧- وكما حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قال: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قال: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ وَالْقَاسِمِ، وَسَالِمِ،

(١) مرسل، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٥/٢ بإسناده ومثته.

وعلقه البخاري في «تاريخه» ٣٧/٥ عن عقيل وعبد الرحمن بن خالد، به.

قالوا: أمر رسول الله ﷺ في صدقة الفطر بصاع من شعير أو مُدَّين من قمح.

١٥٢٨- وكما حَدَّثَنَا ابنُ أبي داود، قال: حَدَّثَنَا عبدُ الغفار بن داود، قال: حَدَّثَنَا ابنُ هُيعة، عن عُقيل، عن ابنِ شهاب، عن سعيد، وعُبَيْد الله، والقاسم، وسالم، عن النبي ﷺ مثله.

١٥٢٩- وكما حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ داود بنِ موسى، قال: حَدَّثَنَا سليمانُ بنُ حرب، قال: حَدَّثَنَا حمادُ بنُ زيد، عن عبدِ الخالق الشَّيباني --وهو ابنُ سَلَمَةَ--، عن سعيد بنِ المسيب، قال: كانتِ الصَّدَقَةُ تُعطى على عهدِ رسولِ الله ﷺ، وأبي بكر، وعُمَرُ رضي الله عنهما نِصْفَ صاعٍ حِنْطَةٍ.

ففيما روينا من هذا ما قد دَلَّ أن نِصْفَ صاعٍ من حِنْطَةٍ كان في صدقة الفطر أصلاً من الأصول التي فرضها رسولُ الله ﷺ فيها، وفي ذلك ما قد أغنى عن التقويم.

فقال قائل: أما ما رويتموه من حديث عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد من أداء الناس في عهدِ رسولِ الله ﷺ ما كانوا يُؤدونه مما ذكر أدأؤهم إياه فيه، فقد رويتموه فيما تقدَّم من هذا الباب على الأداء، لا على الفرض، وقد رُوِيَ أنَّ ذلك كان على فرضٍ كان من رسولِ الله ﷺ إياه عليهم:

١٥٣٠- فذكر ما قد حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ شعيب، قال: أخبرني محمدُ بنُ علي بنِ حرب، قل: حَدَّثَنَا مُخَرِّرُ بنِ الوضَّاح، عن إسماعيل -وهو ابنُ أمية-، عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذُباب، عن عياض بن

عبد الله بن أبي سرح، عن أبي سعيد الخدري، قال: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ شَعِير، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْر، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ.

قال هذا القائل: وفي هذا الحديث من غير رواية هذا الشيخ ما قد ذكرتموه في هذا الباب، ذكرُ أدائهم صاعاً مِنْ طعامٍ في ذلك، والطعامُ هو الحنطة، ففي ذلك ما قد دَلَّ أَنَّ الصاعَ من الحنطة قد كان فَرَضَ في ذلك.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عَزَّ وَجَلَّ وعونه: أَنَّ الفرضَ المذكور في هذا الحديث، لم يذكره إلا في حديث الحارث بن عبد الرحمن، وقد خالفه في ذلك زيدُ بنُ أسلم، وَمَنْ قد ذكرنا خلافه إِيَّاه في هذا الباب من داودَ بنِ قيس، وقد خالفه في ذلك أيضاً ابنُ عجلان.

١٥٣١- كما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عَجْلَانَ، قال: سَمِعْتُ عِيَاضَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُخْبِر، عن أبي سعيد الخدري، قال: لم نُخْرِجْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا صَاعاً مِنْ تَمْر، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِير، أَوْ صَاعاً مِنْ زَيْب، أَوْ صَاعاً مِنْ دَقِيق، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِط، أَوْ صَاعاً مِنْ سُلْتٍ، ثم شك سفيان، فقال: دَقِيقٌ أَوْ سُلْتٌ.

فدل ذلك على تواتر الرواية عن عياض بن عبد الله بخلاف ما رواه عنه الحارث بن عبد الرحمن، والجماعةُ في ذلك أولى من الواحد.

١٥٣٢- حَدَّثَنَا الْمَرْزُوقِيُّ، قال: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، قال: أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عَجْلَانَ، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري،

قال: ما كنا نخرج في زمانِ رسولِ الله ﷺ إلا صاعاً من تمرٍ، أو صاعاً من شعيرٍ، أو صاعاً من أَقْطٍ.

قال أبو جعفر: فقد وَكَّدَ ذلك أيضاً ما ذكرنا.

ثم رجعنا إلى ما كان أصحابُ رسولِ الله ﷺ، وخلفاؤه الراشدون المهديون رضي الله عنهم عليه في ذلك.

فكان فيما ذكرنا في حديثِ أحمد بن داود عن سليمان بن حرب ذكر ما كانوا يُعطون في عهدِ أبي بكر وعمر في ذلك، وأنه نصفُ صاعٍ من حنطة.

١٥٣٣- وقد حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتِيبة، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عمر الضريُّ، وهلالُ بن يحيى، قالا: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانة، عن عاصمِ الأَحول، عن أَبِي قِلَابَة، قال: أَخْبَرَنِي مَنْ دَفَعَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ صَاعَ بُرٍّ اثْنَيْنِ.

١٥٣٤- حَدَّثَنَا بَكَارُ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عمر، قال: حَدَّثَنَا حمادُ، عن الحجاج بن أَرْطاة، قال: ذهبتُ أَنَا والحكمُ بنُ عُتيبة إلى زياد بن النضر، فحدثنا عن عبد الله بن نافع أنَّ أَباه، سألَ عُمَرَ بنَ الخطاب، فقال: إِنِّي رَجُلٌ مَمْلُوكٌ، فهل في مالي زكاةٌ؟ فقال عمر: إِنَّمَا زَكَاتُكَ عَلَى سَيِّدِكَ أَن يُوْدِيَ عَنْكَ عِنْدَ كُلِّ فِطْرِ صَاعَ شَعِيرٍ، أو صَاعَ تَمْرٍ، أو نِصْفَ صَاعٍ بُرٍّ.

١٥٣٥- وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي داود، قال: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حماد، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَة، عن الزُّهري، عن أَبِي صَعْيَرٍ، قال: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ نِصْفَ صَاعٍ.

١٥٣٦- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الدَّمَشْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، قَالَ: خَطَبَنَا عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَدُّوا زَكَاةَ الْفِطْرِ مُدَّيْنٍ مِنْ حِنْطَةٍ.

قال أبو جعفر: هكذا حدَّثناه عبد الرحمن بن حفظه.

١٥٣٧- وَأَمَّا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، فَحَدَّثَنَا مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، قَالَ: خَطَبَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ وَمَمْلُوكٍ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مُدَّيْنٍ مِنْ حِنْطَةٍ.

١٥٣٨- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَمَرْتُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ إِذْ كُنْتُ فِيهِمْ أَنْ يُعْطُوا عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ مُدَّيْنٍ مِنْ حِنْطَةٍ.

١٥٣٩- حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَنَّ حَمِيداً الطَّوِيلَ أَخْبَرَهُمْ عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: خَطَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ عَلَى مَنْبَرِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: يَا أَهْلَ الْبَصْرَةِ مَا لَكُمْ لَا تُؤَدُّونَ زَكَاةَ شَهْرِكُمْ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ هَاهُنَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؟ قَوْمُوا إِلَى إِخْوَانِكُمْ، فَعَلَّمُوهُمْ، فَأَمَرَهُمْ بِصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ تَمْرٍ، أَوْ نَصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيَّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَا أَهْلَ الْبَصْرَةِ إِنَّ

سِعْرَكُمْ رَخِيصًا، لَوْ جَعَلْتُمُوهُ صَاعَ بُرٍّ^(١).

ففيما قد روينا في نصفِ صاعٍ بُرٍّ أنه يجري في صدقةِ الفطرِ ما قد قامت به الحجةُ لمن ذهب إلى ذلك على مخالفه فيه.
وقد رُوِيَ ذلك أيضاً عن عمر بن عبد العزيز، وعن مجاهد، وإبراهيم.

كما حَدَّثَنَا بَكَارٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عُمَرَ بْنِ أَرْطَاةَ كِتَاباً قُرِئَ عَلَى مَنْبَرِ الْبَصْرَةِ: أَمَّا بَعْدُ: فَمَرَّ مَنْ قَبْلَكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُخْرِجُوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.
وكما حَدَّثَنَا بَكَارٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، مِثْلَهُ.

وكما حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ: صَاعٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سِوَى الْخِنْطَةِ وَالْخِنْطَةِ نَصْفَ صَاعٍ.
ففيما ذكرنا ما قد دَلَّ عَلَى النِّصْفِ الصَّاعِ مِنَ الْخِنْطَةِ أَنَّهُ الْمَفْرُوضُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ لَا مَا سِوَاهُ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

(١) رجاله ثقات، إلا أن الحسن -وهو البصري- لم يسمع من ابن عباس ولا رآه قط. قال علي بن المديني: وقول الحسن: خطبنا ابن عباس بالبصرة، إنما أراد: خطب أهل البصرة، كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين.
ورواه أبو داود (١٦٢٢)، والنسائي ١٩٠/٣ و ٥١/٥ و ٥٢، والبيهقي ١٦٨/٤ من طرق عن حميد، به.

٢١٦- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ في صدقةِ الفِطْرِ مما قصد به

فيها إلى المُسلمين

١٥٤٠- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قال: أَنبَأَنَا ابنُ وهبٍ أَنَّ مالِكاً أَخْبَرَهُ، وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قال: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، قال: حَدَّثَنَا مالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(١).

فقال قائلٌ: أَتَتابع مالِكاً على هذا الحرفِ، يعني من المسلمين، أَحَدٌ مِمَّنْ رواه عن نافعٍ؟

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيقِ الله عَزَّ وَجَلَّ وعونه أَنَّهُ قد تابعه على ذلك عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَعُمَرُ بْنُ نَافِعٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ

١٥٤١- كما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ

(١) إسناده صحيح، وقد تقدم في الباب السابق.

وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٤/٢ بإسناده ومثته.

وهو في «الموطأ» ٢٨٤/١، ومن طريق مالك رواه الشافعي ٢٥٠/١-٢٥١، والدارمي ٣٩٢/١، وأحمد ٦٣/٢، والبخاري (١٥٠٤)، ومسلم (٩٨٤)، وأبو داود (١٦١١)، والترمذي (٦٧٦)، والنسائي ٤٨/٥، وابن ماجه (١٨٢٦)، وابن خزيمة (٢٣٩٩) و(٢٤٠٠)، وابن حبان (٣٣٠١)، والبيهقي ١٦١/٤-١٦٢ و١٦٣، والبقوي (١٥٩٣).

الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

١٥٤٢- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَعِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْمُقَابِرِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: إِلَى رَمَضَانَ.

١٥٤٣- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

١٥٤٤- وَحَدَّثَنَا طَاهِرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ طَارِقٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ، أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، أَوْ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

فَقَدْ بَانَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى ثَابِتٌ فِي الْحَدِيثِ، أَعْنِي «مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

فَقَالَ قَائِلٌ: أَفَعَلَى الْعَبْدِ فَرَضٌ مَعَ عَجْزِهِ عَنِ الْمَفْرُوضِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزَّ وجلَّ وعونه: أن العبد لا فرضَ عليه في نفسه، إذ لا مالَ له، وإنما الفرضُ على مولاه فيه، وإذا كان ذلك كذلك، رجع قوله ﷺ «من المسلمين» إلى الموالي، لا إلى العبيد، وفي ذلك ما قد دلَّ أنه لا حجة في هذا المعنى من هذا الحديث لمن يقول: إنَّ الرجلَ المسلمَ لا يجبُ عليه أن يُؤدِّيَ زكاةَ الفِطر عن عبده النصراني على من يقول: إنه يجبُ ذلك عليه فيه.

وقد روي عن غير واحدٍ من المتقدمين ما يُوافق قولَ من قال: إنَّ المسلمَ يُؤدِّيها عن مملوكه النصراني، كما يُؤدِّيها عن مملوكه المسلم. وسنذكرُ ذلك في المجلس الذي يتلو هذا المجلسَ زيادةً في هذا الباب إن شاء الله، والله نسأله التوفيق.

١٥٤٥- وما حدَّثنا يحيى بنُ عثمان بن صالح، وعبدُ الوهَّاب بنُ خلف بن عمر أبو أيوب، قالوا: حدَّثنا نعيمُ بنُ حماد، قال: حدَّثنا عبدُ الله بنُ المبارك، قال: حدَّثنا ابنُ لهيعة، عن عُبيدِ الله بنِ أبي جعفر، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: كان يُخرِجُ زكاةَ الفِطر عن كلِّ إنسانٍ يقولُ: من صغيرٍ أو كبيرٍ، أو حرٌّ أو عبدٍ، وإن كان نصرانياً مُدَّيْنٍ من قمح، أو صاعاً من تمر^(١).

(١) نعيم بن حماد فيه ضعيف. ورواه عبد الرزاق (٥٧٦١)، ومن طريقه أحمد ٢/٢٧٧، والبيهقي ٤/١٦٤ عن معمر، عن الزهري، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: زكاة الفطر على كل حر وعبد، وذكر وأنثى، صغير وكبير، غني وفقير، صاع من تمر، أو نصف صاع من قمح.

وما قد حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَا: حَدَّثَنَا نُعَيْمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: إِذَا كَانَ لَكَ عَبِيدٌ نَصَارَى لَا يُدَارُونَ لِتِجَارَةٍ، فَزَكَّ عَنْهُمْ يَوْمَ الْفِطْرِ.

وما قد حَدَّثَنَا يَحْيَى وَعَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَا: حَدَّثَنَا نُعَيْمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْمُهَاجِرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: يُعْطَى الرَّجُلُ عَنْ مَمْلُوكِهِ وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا زَكَاةَ الْفِطْرِ.

قال أبو جعفر: فهذا أبو هريرة، وعطاء بن أبي رباح، وعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قد ذهبوا في هذا الباب إلى ما قد ذكرنا وهو القولُ عندنا في ذلك، لأنَّه لما كان الرجلُ المسلم يُزَكِّي عن عبيده النصارى لإسلامه، وَلَا يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُمْ فِيهِمْ لِكُفْرِهِمْ، كَانَ مِثْلُ ذَلِكَ أَيْضاً يُؤَدَّى زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْهُمْ لإسلامه، وَلَا يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُمْ فِيهِمْ لِكُفْرِهِمْ، وَهَكَذَا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَقُولُونَ فِي ذَلِكَ. وَاللَّهُ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

كتاب الزكاة

موضوعات كتاب الزكاة

١٠٧.....	فضل الصدقة
١١١.....	قول الصديق: لو منعوني عناقاً أو عقلاً
١١٨.....	الصدقة في العبد والفرس
١٢٥.....	الصدقة في المواشي
١٣٣.....	أحكام عامة
١٥٢.....	العائد في صدقته

٢١٧- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله:

«ظِلُّ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَدَقَتُهُ»

١٥٤٦- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ عِمْرَانَ التُّحَيْفِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ظِلُّ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَدَقَتُهُ»^(١).

١٥٤٧- وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْتَدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَنِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَفْضَلِ أَهْلِ مِصْرَ، وَكَانَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا وَفِي كُمِّهِ صَدَقَةٌ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَ مَعَهُ بَكْعَكَةً، وَرُبَّمَا أَخْرَجَ مَعَهُ بِيصْلَةً، فَأَقُولُ لَهُ: إِنَّ هَذَا يُنْتَنُ ثَوْبُكَ، فَيَقُولُ: إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ظِلُّ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَدَقَتُهُ».

فتأملنا هذا الحديث، فكان وَجْهُهُ عِنْدَنَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّهُ أُرِيدَ

(١) رواه الطبراني في «الكبير» ١٧ (٧٧١)، والبيهقي ١٧٧/٤ من طريق عبد الله بن صالح، به. ورواه ابن المبارك في «الزهد» (٦٤٥)، ومن طريقه أحمد ١٤٧/٤، وأبو يعلى (١٧٦٦)، وابن خزيمة (٢٤٣١)، وابن حبان (٣٣١٠)، والحاكم ٤١٦/١، وأبو نعيم في «الحلية» ١٨١/٨، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٣٤٨)، عن حرملة بن عمران، به. ورواه الطبراني ١٧ (٧٨٨) من طريق رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث وابن لهيعة والحسن بن ثوبان، عن يزيد بن أبي حبيب، به.

بذلك ثواب صدقته، وكان الظلُّ في ذلك الظلِّ المذكور في الحديث الذي قد ذكرناه فيمن أنظر مُعْسِراً، أو وضع عنه فيما تقدّم منا في كتابنا هذا، وبالله التوفيق.

٢١٨- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله:

«أَيُّكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ»

١٥٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ الْبَغْدَادِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّهْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ - وَهُوَ التَّيْمِيُّ - عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ح).

١٥٤٩- وَحَدَّثَنَا فَهْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ النَّخَعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي التَّيْمِيُّ - عَنْ الْحَارِثِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ. قَالَ: «فَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ وَمَالَ وَارِثِهِ مَا أَخَّرَ»^(١).

١٥٥٠- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ

(١) إسناده صحيح، ورواه البخاري (٦٤٢٢) عن عمر بن حفص بن غياث، به.

ورواه أحمد ٣٨٢/١، والنسائي ٢٣٧/٦-٢٣٨، والبيهقي ٣/٣٦٨، وأبو نعيم في

في «الحلية» ١٢٩/٤ من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، به.

التيمي، عن الحارث بن سويد، قال: قال عبد الله بن مسعود، قال رسول الله ﷺ: «أَيُّكُمْ مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِ وَارِثِهِ؟» قالوا: يا رسول الله ما مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِ وَارِثِهِ. قال: «اعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» قالوا: ما نَعْلَمُ إِلَّا ذَلِكَ يا رسول الله قال: «مَا مِنْكُمْ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا مَالُ وَارِثِهِ أَحَبُّ إِلَيْهِ» فقالوا: فكيف يا رسول الله؟ قال: «إِنَّمَا مَالٌ أَحَدِكُمْ مَا قَدَّمَ وَمَالُ وَارِثِهِ مَا أَخَّرَ»^(١).

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث أَنَّ ما أَخَّرَهُ الرَّجُلُ مِنْ مَالِهِ، فلم يُقَدِّمه الله عَزَّ وَجَلَّ فيما يكون ثواباً له عنده وزُلْفَى له لديه ليس من مَالِهِ، وليس ذلك أَنه ليس مَالُهُ، كما ليس مالٌ غيره من النَّاسِ مَالاً له، ولكنه عندنا -والله أعلم- ليس من ماله الذي هو أعلى أمواله في منافعها له، إذ كان ما قَدَّمه من ماله ينفعه في آخرته، وما لم يُقَدِّمه منه لا ينفعه فيها، فجازَ بذلك أَن يُقال له: ليس هو من ماله، وجازَ بذلك أَن يُضَافَ إِلَى مَنْ يَحْصُلُ له بعدَ وفاته في الخير إلى خَيْرِ أموالِهِ له هو الذي يحصل له ثواباً عند ربِّه وزُلْفَى لديه، وما عَسَى أَن يكونَ وارثُهُ يُقَدِّمه، فيكونُ له عندَ ربِّه عَزَّ وَجَلَّ قربةٌ إِلَيْهِ وزُلْفَى لديه، فيكونُ هو مَالُهُ الذي هو أعلى مراتب أموالِهِ في منفعه في مَعَادِهِ.

ومَّا يَدْخُلُ في هذا المعنى أيضاً ما قد رُوِيَ عن عبد الله بن الشَّحِير، عن النبي ﷺ.

(١) إسناده صحيح، ورواه أبو يعلى (٥١٦٣)، ومن طريقه ابن حبان (٣٣٣٠)،

والبغوي (٤٠٥٧) عن أبي خيثمة، عن جرير، به.

١٥٥١- كما حَدَّثَنَا إبراهيم بن مرزوق، قال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مَطْرُفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿الْهَآكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١] فَقَالَ: «يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي وَمَا لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْتَ، أَوْ أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ، أَوْ لَبَسْتَ فَأَبْلَيْتَ».

١٥٥٢- وما قد حَدَّثَنَا أحمد بن داود بن موسى، قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مَطْرُفٍ، عَنْ أَبِيهِ... ثم ذكر مثله^(١).

وما قد حَدَّثَنَا إبراهيم بن مرزوق، قال: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مَطْرُفٍ، عَنْ أَبِيهِ... ثم ذكر مثله^(٢).
قال أبو جعفر: فكان ذلك على أَنَّ مَاعَادَ مِنْ مَالِهِ إِلَى غَيْرِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ أَنَّهُ لِي هُوَ مَالاً لَهُ، إِذْ لَا مَنْفَعَةَ لَهُ فِيهِ حِينَئِذٍ، كَمَا لَا مَنْفَعَةَ لَهُ فِي مَالٍ غَيْرِهِ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ. وَإِيَّاهُ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

(١) إسناده صحيح، ورواه ابن حبان (٣٣٢٧)، والخطيب في «التاريخ» ٣٥٩/١ من طريق الفضل بن الحباب الجمحي، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٨١/٦ من طريق إسماعيل القاضي، كلاهما عن مسلم بن إبراهيم، به.

ورواه الطيالسي (١١٤٨)، وأحمد ٢٤/٤، ومسلم (٢٩٥٨)، والطبري في «جامع البيان» ٢٨٤/٣٠، والحاكم ٥٣٣/٢-٥٣٤ من طرق عن هشام الدستوائي، به.
(٢) حديث صحيح، روح بن أسلم، توبع. ورواه أحمد ٢٦/٤، وفي «الزهد» ص ٤٠، ومسلم (٢٩٥٨)، والحاكم ٣٢٢/٢-٣٢٣ من طرق عن همام، به.

٢١٩- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه من قوله: والله لو منعوني عناقاً أو عقلاً، على ما رُوِيَ عنه من هاتين الكلمتين، مما كانوا يُؤدُّونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه

١٥٥٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا ذَلِكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ زَمَنُ الرَّدَةِ، حَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: لَوْ مَنَعُونِي عَقَاقاً، لَقَاتَلْتَهُمْ عَلَيْهِ.

ففي هذا الحديث: «لو منعوني عقلاً كانوا يؤدُّونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه».

١٥٥٤- وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِينَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا قَبَضَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٖ، اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ، فَارْتَدَّ مَنْ ارْتَدَّ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ: فَبِعَثَّ أَبُو بَكْرٍ لِقِتَالِ مَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْعَرَبِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». فَقَالَ: أَلَا أَقَاتِلُ أَقْوَاماً فِي فَرَائِضِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ؟ وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَقَاقاً مِمَّا كَانُوا

يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ. قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِقِتَالِ الْقَوْمِ عَلِمْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث عن سليمان، عن الزهري: لو منعوني عناقاً، وكان ما في الحديث الأول: لو منعوني عقلاً. فوقفنا بذلك على أنَّ الاختلافَ في هاتين الكلمتين إنما كان من قِبَلِ مَنْ رَوَى هذا الحديثَ عن سليمان بن كثير من أبي الوليد، ومن محمد بن كثير، والله أعلمُ بحقيقة ما كان عليه منها عنده.

١٥٥٥- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ عُيَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَلَمْ نَجِدْ فِي ذَلِكَ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ اخْتِلَافًا.

١٥٥٦- وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ عُبْدَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: «لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا»^(١).

(١) إسناده صحيح، ورواه أحمد (١١٧)، والبخاري (١٣٩٩) و(١٤٠٠) و(١٤٥٦) و(١٤٥٧)، وابن مندة (٢١٥)، والبيهقي ٤/١٠٤، عن أبي اليمان، به. وقرن أحمدُ بأبي اليمان عصامَ بن خالد.

ورواه النسائي ٥/٦ و٧٨/٧ من طريقَي عثمان بن سعيد بن دينار وبقية بن الوليد، وابن حبان (٢١٦) من طريق عثمان بن سعيد، كلاهما عن شعيب بن أبي

ولا نَعْلَمُ عن شعيبٍ، عن الزُّهري في ذلك اختلافاً.

١٥٥٧- وكما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قال: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عن عُقَيْلٍ، عن الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، ثم ذكر هذا الحديث، وقال فيه: «لَوْ مَنْعُونِي عَقَالاً»^(١).

١٥٥٨- وحدثناه... عن عبد الله بن صالح، عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، فذكره وقال: لو منعوني [عنافاً].

فاختلف عبدُ اللَّهِ بنُ صالح، وقُتَيْبَةُ على عقيل فيما رواه عن الليث، عنه في هذا الحديث، فقال كُلُّ واحدٍ منهما ما ذكرناه في حديثه عنه، والله أعلمُ بحقيقة ما كان عنده في ذلك.

١٥٥٩- وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بنِ رِجَالٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا رِبَاحُ بْنُ زَيْدٍ، عن معمر، عن الزهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، ثم ذكر هذا الحديثَ بغيرِ ذكرِ منه فيه أبا هريرة، قال: فَقِيلَ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ: عن أبي هريرة؟ قال: لا. ولا

حمزة، به.

(١) إسناده صحيح، وهو في «سنن النسائي» ١٤/٥ و ٧٧/٧.

ورواه البخاير (٧٢٨٤) و (٧٢٨٥)، ومسلم (٢٠)، والبيهقي ١٠٤/٤ و ٤/٧ و ١٧٦/٨ و ١٨٢/٩ من طرق، عن قُتَيْبَةَ بنِ سَعِيدٍ، به.

ورواه البخاري (٦٩٢٤) و (٦٩٢٥)، والبيهقي ١١٤/٤ و ٣/٧ من طريق يحيى بن بكير، عن الليث، به. وقال فيه: عنافاً.

اختلاف عن معمر في ذلك عندنا.

١٥٦٠- وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ كَامِلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَسَافِرٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: «لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا»^(١).

قال أبو جعفر: ولا نعلم عن عبد الرحمن بن خالد في ذلك اختلافًا.

١٥٦١- وَحَدَّثَنَا عِيْدٌ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا عَنْسِبَةُ بْنُ خَالِدٍ،

(١) صحيح، وهذا سند ضعيف، صالح بن أبي الأخضر ضعيف يعتبر به، ورواه ابن الأعرابي في «المعجم» (٩٠) من طريق عبد الغفار بن عبيد الله بن كريب، عن صالح بن أبي الأخضر، به.

ورواه النسائي ٦/٦ و ٧٨/٧-٧٩ من طريق شعيب بن أبي حمزة، وسفيان بن عيينة، وذكر آخر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، به.

ورواه مسلم (٢١)، والنسائي ٧٧/٧-٧٨، والطحاوي ٣/٣١٣، وابن منده (٢٣)، والبيهقي ٨/١٣٦ و ٩/١٨٢ من طريق يونس بن يزيد، والنسائي ٦/٧ و ٧٨/٧، وابن حبان (٢١٨)، والبيهقي ٩/٤٩ من طريق شعيب بن أبي حمزة، والطبري في «تفسيره» ٢٦/١٠٣-١٠٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ١٠٦ من طريق يحيى بن سعيد، ثلاثهم عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بذكر المرفوع منه دون قصة أبي بكر وعمر.

ورواه كذلك أحمد ٢/٥٠٢، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/٢١٣، والبغوي (٣٢) من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة وحده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

حدثني يونسُ بنُ يزيد، حدثني ابنُ شهاب.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَثْمَانَ، حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَوْ مَنْعُونِي عَنَّا»، وَلَا نَعْلَمُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي ذَلِكَ خِلَافًا.

١٥٦٢- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: «لَوْ مَنْعُونِي عَنَّا».

قال أبو جعفر: ولا نعلم عن صالح، عن الزهري في ذلك خلافاً، فوقفنا بذلك على أن الاختلاف في هاتين الكلمتين إنما كان من رُواة هذا الحديث لا من كلام أبي بكر - رضي الله عنه - غير أن الأكثر من رُواته هم الذين رووا عنه: «ولو منعوني عنَّا». وكان العقل مما اختلف فيه، فقال بعضهم: إن العقل المراد به في هذا هو الجبل الذي تُعقلُ به الفريضة من الصدقة، كذلك ذكر لنا علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن الواقدي، قال: وهذا رأي مالك، وابن أبي ذئب، وكان هذا غير معروف عن مالك، وهو فاسدٌ في القياس، لأنه لو كان على مؤدّي الفريضة من المواشي أنه يؤدّي معها عقلاً في القياس، لكان على من كان عليه زكاة ماله من صدقة الدراهم، ومن الدنانير أن يؤدّي معها كيساً تكون محفوظةً فيه، ولكان على من وجبَ عليه في نخله الصدقة أن يُعطي معها قواصرَ حتى يجعلها فيه، وذلك مما لا يقوله

أحد، فكان ذلك دليلاً على فساد هذا القول.

وقال بعضهم: **العقال**: هو صدقة عام، واحتج في ذلك من العلة بما حكاه لنا علي، عن أبي عبيد، قال: أخبرني ابن الكلبي، قال: استعمل معاوية ابن أخيه عمرو بن عتبة على صدقات كلب، فاعتدى عليهم، فقال عمرو بن العداء الكلبي في ذلك:

سعى عقلاً فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقائين

لأصبح الحي أوباداً ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين

وكان هذا التأويل أيضاً عندنا فاسداً، لأن أبا بكر رضي الله عنه إنما قال ما قال على أنهم لو منعوه قليلاً مما كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ من الصدقة، لقاتلهم عليه، كما يُقاتلهم لو منعوه الصدقة كلها، ولم نجد في تأويل **العقال** قولاً يشبه أن يكون هو المراد غير شيء قد روي عن ابن الأعرابي، قال: المصدق إذا أخذ من الصدقة غير ما فيها، قيل: أخذ عقلاً، وإذا أخذ ثمناً، قيل: أخذه نقداً، وأنشد:

فأما أبو الخطاب يضرب طبله قرين ولا يأخذ عقلاً ولا نقداً

وكان الأولى بهذا الحديث هو «**العناق**»، لا «**العقال**»^(١)، وفي

ذلك باب من الفقه يجب الوقوف عليه.

وذلك أن أهل العلم يختلفون في الغنم إذا كانت سوائم فضل، لا

(١) قال البخاري بإثر الحديث (٥٢٨٥): قال ابن بكير وعبد الله: عناقاً، وهو

الأصح، وقال الحافظ في «**الفتح**» ٢٧٨/١٢: ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة: لو

منعوني جدياً أذوط، وهو يؤيد أن الرواية: عناقاً، والأذوط: الصغير الفك والذقن.

مُسِنَّةٌ فِيهَا، فَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ تَقُولُ: لَا شَيْءَ فِيهَا، وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ تَقُولُ: فِيهَا وَاحِدٌ مِنْهَا، وَقَدْ رُوِيَ هَذِهِ الْأَقَاوِيلُ كُلُّهَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي يُونُسَ يَرْجُوهُ مِنْ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ، قَالَ: فَإِنْ قَوْلُهُ الْأَوَّلَ مِنْهَا: إِنَّ فِيهَا مَسْنَةً.

وَكَانَ زُفَرٌ قَدْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ، وَثَبَتَ عَلَيْهِ
كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ زُفَرٍ.

وَكَانَ أَبُو يُونُسَ يَقُولُ بِقَوْلِهِ: فِيهَا وَاحِدٌ مِنْهَا.
كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ.

وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ يَقُولُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا.
كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ.
وَكَانَ الْأَوَّلُ مِنْ أَقَاوِيلِهِ هَذِهِ عِنْدَنَا فِي هَذَا الْبَابِ مَا قَدْ وَافَقَهُ أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ لِإِخْبَارِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّاسَ أَنَّهُمْ لَوْ مَنَعُوهُ عِنَاقاً كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّدَقَةِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَا لَا مَسْنَةَ فِيهِ، وَفِي ثَبُوتِ مَا قَدْ قَالَ أَهْلُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ.

٢٢٠- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله:

«ليس على المُسْلِمِ في عَبْدِهِ ولا في قَرْسِهِ صدقةٌ»

١٥٦٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالَكاً حَدَّثَهُ، وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قال: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قال: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عن عبدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عن سليمان بنِ يَسَّارٍ، عن عِرَّاکَ بْنِ مَالِكٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي قَرْسِهِ صدقةٌ»^(١).

١٥٦٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عن عبدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عن سليمان بنِ يَسَّارٍ، عن عِرَّاکَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ مثله^(٢).

١٥٦٥- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو حُدَيْفَةَ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيانُ، عن عبدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، فذكر بإسناده مثله.

١٥٦٦- وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٩٠. ورواه مالك ١/٢٧٧، ومن طريقه رواه الشافعي ١/٢٢٦، ومسلم (٩٨٢)، وأبو داود (١٥٩٥).

(٢) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٩٠ بإسناده ومثله. ورواه من طريق شعبة به: أحمد ٢١/٤٧٧، والدارمي ١/٣٨٤، والبخاري (١٤٦٣)، والترمذي (٦٢٨)، والنسائي ٥/٣٥، وابن حبان (٣٢٧١).

الأسود النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ بْنِ فُلَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

١٥٦٧- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عِرَاكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ.

١٥٦٨- وَحَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عِرَاكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ صَدَقَةٌ»^(١).

١٥٦٩- وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ خَثِيمِ بْنِ عِرَاكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَلَا فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ»^(٢).

(١) رواه عبد الرزاق (٦٨٨٢)، وأحمد ٢/٢٧٩، والنسائي ٣٥/٥ من طريق إسماعيل بن أمية، عن مكحول، به.

ورواه الشافعي ١/٢٢٧، وأحمد ٢/٢٤٩، ومسلم (٩٨٢) (٩)، والنسائي ٣٥/٥، وابن خزيمة (٢٢٨٥)، والبيهقي ٤/١١٧ من طريق سفيان بن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن مكحول، عن سليمان بن يسار، عن عراك، عن أبي هُرَيْرَةَ.

(٢) رواه مسلم (٩٨٢)، والنسائي ٥/٣٦ عن قتيبة، عن حماد بن زيد، به. ورواه ابن أبي شيبة ٣/١٥١، وأحمد ٢/٤٣٢، والبخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٢)، والنسائي ٥/٣٥، والبيهقي ٤/١١٧ من طرق عن خثيم بن عراك، به.

فقال قائل: فكيف تركتم هذه الآثار، وجعلتم على المسلم في عبّيده صدقة الفطر، ولم يستثن رسول الله ﷺ ذلك فيما رويتم عنه.
فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزّ وجلّ أنّ هذا وإن لم يكن مما ذكر استثناء رسول الله ﷺ إيّاه فيما قد رويناه قاله قد ذكر استثناءه إيّاه وإيجابه له في غيره

١٥٧٠- كما قد حدّثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدّثنا سعيد بن أبي مریم، قال: أخبرني نافع بن يزيد، قال: أخبرني جعفر بن ربيعة، عن عراك، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ليس على المسلم في عبّده، ولا في فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق».

١٥٧١- حدّثنا محمد بن علي بن زيد المكي، قال: حدّثنا زيد بن موهب، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن عبّيد الله بن عمر، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ليس في الخيل والرقيق زكاة إلا أنّ في الرقيق صدقة الفطر».

١٥٧٢- وكما حدّثنا جعفر بن أحمد بن الوليد الأسلمي، قال: حدّثنا بشر بن الوليد الكندي، قال: أنبأنا أبو يوسف، عن عبّيد الله بن عمر، عن أسامة بن زيد، عن عراك بن مالك، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ مثله.

١٥٧٣- وكما حدّثنا الحسن بن غليب، قال: حدّثنا يوسف بن عدي، قال: حدّثنا عبد الرحيم بن سليمان الرازي، عن عبّيد الله بن

عُمر، عن أسامة بن زيد، عن عِرَاك بن مالك، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ مثله.

فَعَقَلْنَا بِذَلِكَ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرْنَا لَهُ مِنَ الْآثَارِ فِي هَذَا الْبَابِ مِمَّا قَدْ قَصَّرَ رَوَاتُهُ عَمَّا حَفِظَهُ رَوَاةُ الْآثَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ، فَكَانُوا بِذَلِكَ أَوْلَى، وَكَانَتْ زِيَادَتُهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَى ذَلِكَ مَقْبُولَةً مَفْعُولًا بِهَا، لِأَنَّ مِنْ حَفِظَ شَيْئًا أَوْلَى مِمَّنْ قَصَّرَ عَنْهُ.

فَقَالَ هَذَا الْقَائِلُ: أَفَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ الرَّقِيقِ مِنْ مُسْلِمِيهِمْ وَمِنْ كَافِرِيهِمْ؟

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَوْنِهِ أَنَّ مِنْ مَذْهَبِنَا فِي ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ الرَّقِيقِ مُسْلِمِيهِمْ وَكَافِرِيهِمْ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَنْ فِي ذَلِكَ مُسْلِمًا مِنْ كَافِرٍ، وَلَا كَافِرًا مِنْ مُسْلِمٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو هُرَيْرَةَ

١٥٧٤- كَمَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ خَلْفِ بْنِ عُمَرَ الْكِنْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ يَخْرُجُ زَكَاةُ الْفَطْرِ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ يَعُولُ مِنْ صَغِيرٍ، أَوْ كَبِيرٍ، أَوْ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا مُدَّيْنٍ مِنْ قَمْحٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ مِنْ تَابِعِيهِمْ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ. كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا يَحْيَى وَعَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَا: حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: إِذَا

كَانَ لَكَ عِيْدُ نَصَارَى لَا يُدَارُونَ لِتِجَارَةٍ، فَزَكَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْفِطْرِ.
 حَدَّثَنَا يَحْيَى وَعَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَا: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ:
 حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو
 بْنُ الْمُهَاجِرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: يُعْطَى الرَّجُلُ عَنْ مَمْلُوكِهِ
 وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا زَكَاةَ الْفِطْرِ.

فَقَالَ قَائِلٌ: فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ فَرَضِ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ -
 وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ بِأَسَانِيدِهِ فِيمَا بَعْدَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ - قَالَ:
 فِي ذَلِكَ مَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ دَاخِلِينَ فِي ذَلِكَ.

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَوْنِهِ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ
 نَافٍ لِلرَّقِيقِ الَّذِينَ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ عَنْ وَجوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ فِيهِمْ،
 لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا فَرَضَهَا عَلَى مَنْ يُخْرِجُهَا مِنْ مِلْكِهِ زَكَاةً لَهُ
 وَتَطْهِيرًا، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْقَادِرِينَ عَلَيْهِ، لَا عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ
 مِنَ الْعَبِيدِ الْعَاجِزِينَ عَنْهُ، لِأَنَّ فَرَائِضَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا تَلْحَقُ الْقَادِرِينَ
 عَلَيْهَا، لَا الْعَاجِزِينَ عَنْهَا. وَالْعَبِيدُ عَاجِزُونَ عَنْ هَذَا الْفَرَضِ لِإِخْرَاجِ
 اللَّهِ إِيَّاهُمْ عَنْ مِلْكِ الْأَشْيَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ
 عَلَى شَيْءٍ﴾ [النحل: ٧٥] فَعَادَ الْفَرَضُ الَّذِي افْتَرَضَهُ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ
 إِلَى الْمَالِكِينَ الْوَاجِدِينَ، لَا إِلَى الْمَمْلُوكِينَ الْعَاجِزِينَ، وَلَمْ نَعْلَمْ اخْتِلَافًا يَبِينُ
 أَهْلَ الْعِلْمِ فِي الْعَبْدِ يَعْتَقُ قَبْلَ أَدَاءِ مَوَاهِ عَنْهُ زَكَاةَ الْفِطْرِ، فَيَمْلِكُ مَا لَا بَعْدَ
 ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْ نَفْسِهِ مَا مَلَكَ، كَمَا يُخْرِجُ عَنْ

نفسه كفارات أيمانه التي كان حنثَ فيها في حال رِقِّه ولم يُكفر عنها بالصيام عنها، فدلَّ ذلك أنَّ الذي يجب عليه في نفسه هو ما يُؤدِّيهِ بعد عِتَاقِهِ من ماله الذي يَكْسِبُهُ بعد عِتَاقِهِ، ويكون في ذلك مِمَّن يراعي حكمه في إسلامه وفي عدم إسلامه وما كان من ذلك لا يُؤدِّيهِ بعد عِتَاقِهِ هو الذي كان على مولاه لا عليه والمُرَاعَى في ذلك دينُ مولاه لا دينُهُ. وكما كان يجبُ على مولاه أن يزكِّيَ عنه إذا كان للتجارة كما يُزَكِّي عن عبده المسلم إذا كان للتجارة، ولا يمنعُهُ من ذلك كفرُهُ، كان أيضاً يُؤدِّي عنه زكاةَ الفطر بملكه إيَّاه، ولا يمنعُهُ من ذلك كفره. فقال قائل آخر من أهل الشُّذُوذ: هي واجبة عليه يعني العبدَ في نفسه يُؤدِّيها من كسبه.

وهذا قول لا نعلم أن أحداً تقدَّمَهُ فيه، وتعلَّقَ في ذلك بقول رسول الله ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ».

قال: فعقلتُ بذلك أنه قال: ذو مال.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزَّ وجلَّ وعونه أنه ليس فيما ذكر مما يُوجبُ ما ذهب أن العبد ذو مال، بل في بَقِيَّةِ الحديث ما ينفي ذلك وهو قوله ﷺ: «فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ»^(١) فدلَّ ذلك أن حقيقة ماله للمالكِ، وأنَّ إضافته إليه - أعني العبد - إنما هي كإضافته

(١) رواه البخاري (٢٣٧٩)، مسلم (١٥٤٣) (٨١) من طريق ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ».

ﷺ ثَمَرَ النخل المبيعة إلى النخل بقوله ﷺ: «من مابِع نَخْلًا لَهُ ثَمَرٌ قَدْ أُبْرَ»^(١) لا على أَنَّ النخل يملك شيئاً، وكما أضاف الله عَزَّ وَجَلَّ بَيْتَ العنكبوتِ إلى العنكبوت بقوله: ﴿وَإِنْ أَوْهَنْ الْيُوتُ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١] لا لملكها إياه، وكما يضاف الدَّارُ إلى الدار، وجُلُّ الفرسِ إلى الفرس، لا أنهما يَمْلِكَانِ ذلك، ولو كان العبدُ يملكُ ماله، لما كان لمولاه أخذهُ منه، كما ليس له أخذُ بضعِ زوجته الذي قد ملكه بتزويجه إياها بأمره، وفيما ذكرنا كفاية، والله المحمودُ على ذلك.

وقال قائل آخر: فيما رويتم لنا عن رسول الله ﷺ في الخيل نفي الزكاة عنها وأنتم توجبون الزكاة فيما إذا كانت للتجارة. فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عَزَّ وَجَلَّ وعونه أننا وجدنا أهل العلم جميعاً متفقين على إخراجها إذا كانت للتجارة من ذلك، وأنَّ رسول الله ﷺ إنما أخرجها من الزكاة إذا كانت لغير التجارة، وإجماعهم حُجَّةٌ كالاستثناء لو استثناءه لنا رسول الله ﷺ في ذلك الحديث.

وقد قال قائل آخر في حديث أبي هريرة: «ألا إنَّ في الرقيق زكاة الفطر» أعني المذكورَ ذلك فيه مما قد رويناه، وأهل العلم يختلفون في زكاة الفطر، هل تجبُ في رقيق التجارة أم لا؟ فأبو حنيفة وأصحابه

(١) رواه مالك في «الموطأ» ٦١٧/٢، ومن طريقه البخاري (٢٢٠٤)، ومسلم (١٥٤٣) عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من باع نخلاً قد أُبْرَت، فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع».

والثوري لا يوجبون زكاة الفطر فيها، ومالك وسائر أهل الحجاز يُوجبون زكاة الفطر فيها، ولا يمنع من ذلك عندهم وجوب زكاة المال فيها إذا كانت مما يُدار في التّجارات.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزّ وجلّ وعونه أنّ هذا مما لم نجد فيه ذكراً في كتاب ولا في سنة، وأنا إنّما وجدنا الدليل على القول فيه من الإجماع لا من ما سواه، وذلك أنّنا وجدنا المُواشي السّائمة لا اختلاف في وجوب الزكاة فيها إذا لم تكن للتجارة، وأنها إذا كانت للتجارة لم تجتمع فيها الزكاتان جميعاً إنّما يجبُ فيها إحداهما، وتتفني الأخرى على ما يقوله أهل العلم في ذلك. ففعلنا بذلك أنه لا يجتمع زكاتان في شيء واحد، وأن إحداهما إذا وجبت فيه، نفت الأخرى عنه، فكذلك عبدة التجارة إذا وجبت فيهم زكاة ما، نفت عنهم زكاة الفطر، والله نسأله التوفيق.

٢٢١- باب بيان مُشكِـل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله في الصدقة في المواشي: «ولا يُفرّق بين مُجتمِع، ولا يُجمع بين مُتفرّق خَشية الصدقة، وما كان من خليطين يتراجعان بينهما بالسّوية»

١٥٧٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، [قال: حدثني أبي]، عن ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن أَنَسٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لَمَّا اسْتُخْلِفَ وَجَّهَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى

البحرَيْن... وذكر الحديث، وقال فيها: «فمن سُئِلَها من المسلمين على وجهها، فَلْيُعْطِها، وَمَنْ سُئِلَ فوقها فلا يُعْطِها»، وفي كتابه ذلك: «أن لا يُجمع بين مُفَرَّقٍ، ولا يُفَرَّق بين مجتمع خشيَةِ الصَّدَقَةِ، وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسَّوِيَّة»^(١).

١٥٧٥- وَحَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتِيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الضَّرِيرُ.

وَحَدَّثَنَا الرِّبْعُ المَرادِيُّ، أَخْبَرَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، قال: أُرْسِلَني ثَابِتُ البَنانِي إلى ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنْ يُوجِّهَ إِلَيْهِ بِكِتَابِ أَبِي بَكْرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي الصَّدَقَةِ، فَوَجَّهَ لِي مَعِيَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... وَبِهِ مَا فِي حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْزُوقٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلَهُ.

١٥٧٦- وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنانَ، حَدَّثَنَا عمرو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ معاويةَ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحاقَ، عَنْ عاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، [و] عَنْ الحارثِ الْأَعْمُورِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ -قال زهير: أَحْسِبُهُ عَنِ النَّبِيِّ، وَهُوَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَكِنْ أَحْسِبُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ-، فَكَانَ مِمَّا فِيهِ:

(١) حديث صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٣٣/٢ و ٣٧٤ به.

ورواه بطوله الدارقطني ١١٣/٢-١١٤ عن أبي بكر النيسابوري، عن إبراهيم بن مرزوق، به.

ورواه البخاري (١٤٥٠) و (١٤٥١) و (١٤٥٤) و (٢٤٨٧) و (٦٩٥٥)، وابن الجارود (٣٤٢)، وابن خزيمة (٢٢٧٩)، وابن حبان (٣٢٦٦)، والبيهقي (١٥٧٠) من طرق، عن محمد بن عبد الله، به، وبعضهم يذكره مطولاً، وانظر ما بعده.

«أَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ».

١٥٧٧- وَحَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: هَذِهِ نَسْخَةُ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كَتَبَ فِي الصَّدَقَةِ، وَهِيَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَقْرَأْنَاهَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَوَعَيْتُهَا عَلَى وَجْهِهَا، وَهِيَ الَّتِي نَسَخَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ سَالِمٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حِينَ مَرَّ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَأَمَرَ عُمَّالَهُ الْعَمَلَ بِهَا^(١).

فَكَانَ فِيهَا مِثْلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي أَحَادِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْزُوقٍ، وَبِكَارِ بْنِ قَتِيْبَةٍ، وَالرَّبِيعِ الْمُرَادِيِّ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ.

فَتَأَمَّلْنَا مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَقُ بَيْنَ

مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ» لِنَقِفَ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَوَجَدْنَا أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ، وَتَنَازَعُوا فِيهِ اخْتِلَافاً وَتَنَازَعاً شَدِيداً، فَكَانَ أَحْسَنَ مَا قَالُوهُ فِي ذَلِكَ، مَا حَكَاهُ لَنَا الْمُزَنِيُّ، عَنْ الشَّافِعِيِّ: الَّذِي لَا يُشَكُّ فِيهِ أَنَّ الشَّرِيكََيْنِ اللَّذَيْنِ لَمْ يَقْسِمَا الْمَاشِيَةَ خَلِيطَانِ، وَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْخَلِيطَانِ: الرَّجُلَيْنِ يَتَخَالِطَانِ بِمَا شِئْتَهُمَا، وَإِنْ

(١) رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ١٥/٢، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٦٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٢١)، وَأَبُو يَعْلَى (٥٤٧٠) وَ(٥٤٧١)، وَالْحَاكِمُ ٣٩٢/١-٣٩٣، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ٨٨/٤، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» ١٤/٣-١٥ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، بِهِ مَطْوُوعاً.

عَرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا شِئْتَهُ. قَالَ: وَلَا يَكُونَانِ خَلِيطَيْنِ حَتَّى يُرِيحَا وَيَسْرَحَا وَيَخْلُبَا وَيَسْقِيَا مَعًا، وَتَكُونُ فُحُولُهَا مُخْتَلِطَةً، فَإِذَا كَانَ هَكَذَا صَدَقًا صَدَقَ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ بِكُلِّ وَاحِدٍ، وَلَا يَكُونَانِ خَلِيطَيْنِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِمَا حَوْلٌ مِنْ يَوْمٍ اخْتَلَطَا، وَيَكُونَا مُسْلِمَيْنِ، وَإِنْ تَفَرَّقَا فِي مَرَاحٍ أَوْ مَسْرَحٍ أَوْ سَقْيٍ أَوْ يَحُولَ عَلَى أَحَدِهِمَا قَبْلَ حَوْلِ الْآخَرِ، فَلَيْسَا بِخَلِيطَيْنِ، وَيَصْدُقَانِ صَدَقَةَ الْاِثْنَيْنِ.

ومعنى قول: «لَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةُ الصَّدَقَةِ» يعني: لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ خُلَطَاءٍ فِي عَشْرِينَ وَمِئَةَ شَاةٍ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ شَاةٌ، لِأَنَّهَا إِذَا فُرِّقَتْ كَانَ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ.

«وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ»: وَهُوَ رَجُلٌ لَهُ مِئَةُ شَاةٍ وَشَاةٌ، وَرَجُلٌ لَهُ مِئَةُ شَاةٍ، فَإِذَا تُرِكَمَا مُفَرَّقَيْنِ، ففِيهِمَا شَاتَانِ، وَإِذَا جُمِعَا، ففِيهِمَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَالْخَشْيَةُ خَشْيَةُ السَّاعِي أَنْ تَقِلَّ الصَّدَقَةُ، وَخَشْيَةُ رَبِّ الْمَالِ أَنْ تَكْثُرَ الصَّدَقَةُ.

قال: وَلَمْ أَعْلَمْ مُخَالَفًا إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةَ خُلَطَاءٍ، وَكَانَتْ لَهُمْ مِئَةُ وَعِشْرُونَ شَاةً، أَخَذَتْ مِنْهُمْ وَاحِدَةً، وَصَدَّقُوا صَدَقَةَ وَاحِدٍ، فَتَقَصَّوْا الْمَسَاكِينَ شَاتَيْنِ مِنْ مَالِ الْخُلَطَاءِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ لَوْ تَفَرَّقَ مَالُهُمْ كَانَ فِيهِ ثَلَاثُ شِيَاهٍ لَمْ يَحْزُ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: لَوْ كَانَ أَرْبَعُونَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ كَانَتْ عَلَيْهِمْ شَاةٌ، لِأَنَّهُمْ صَدَّقُوا الْخُلَطَاءَ صَدَقَةَ الْوَاحِدِ، وَبِهَذَا يَقُولُ فِي الْمَاشِيَةِ كُلِّهَا وَالزَّرْعِ.

وَكَانَ مَنْ سِوَاهِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ
كَمَا حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ الْكَيْسَانِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الحسن، عن أبي يوسف، قال: قلت لأبي حنيفة: أرايت قوله ﷺ: «لا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ» ما هو؟ قال: يكون للرجل مئة وعشرون شاة فيكون فيها ثلاث شياه، قلت: أرايت قوله: «لا يجمع بين متفرق»، ما هو؟ قال: الرجلان يكون بينهما أربعون شاة، فإن جمعها، كان فيه شاة، وإن فرقها عشرين عشرين لم يكن فيها شاة. قلت: فلو كانا شريكين متفاوضين، لم يجمع بين أغنامهما؟ قال: نعم، لا يجمع بينهما. ومنهم: سفيان الثوري

كما قد حدثنا أبو غسان مالك بن يحيى الهمداني، حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم، عن الأشجعي، عن سفيان، قال: ولا يجمع بين متفرق، ولا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خشية الصدقة. والتفريق بين المجتمع: أن يكون للرجل مئة شاة، فيكون هاهنا وهاهنا، فلا يأخذ من هذه وهذه، «ولا يجمع بين متفرق»: أن يكون للرجل أربعون، وللآخر خمسون، فيخلطاهما جميعاً، لأن لا يؤخذ منهما شاة، وأن يكون للرجل أربعون شاة، فيكون في الذي ذكرنا عن أبي حنيفة وعن الثوري ما قد دلَّ على أنهما لم يكونا يُراعيان الاختلاط، ولكنهما كانا يُراعيان الأملاك على ما ذكرناه عنهما.

وفي ذلك ما قد دلَّ أن ما قد ذكره الشافعي من أنه لم يعلم مخالفاً إذا كان ثلاثة خلطاء، وكانت لهم مئة وعشرون شاة، أخذت منهم واحدة، وصلّوا صدقة الواحد، قد كان فيه من المخالفين لذلك القول من ذكرناه، وفي ثبوت ذلك ما دفع أن يكون لما احتج به لمذهبه من الذي ذكرناه في ذلك ما يوجب الحجة له فيه، وكان الله تعالى قد ذكر

الزكاة بمثل ما ذكر الصيام، والصلاة، والحج، فقال عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فكان ما افترض في ذلك من هذه الأشياء، فثبتته على كل واحد من الناس بما افترضه عليه فيه، وفي ذلك ما قد دل على أنه لا حكم للخلطة، فإن الحكم للأموال دون ما سواها. وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وكان معقولا أنه لا يطهر أحد من مال غيره، إنما يطهر من مال نفسه.

فإن قال: فما معنى قوله ﷺ موصولا بهذا الكلام: «وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بالسوية»؟

فكان جوابنا له في ذلك أن يكون الرجلان لهما عشرون ومئة شاة، لأحدهما ثلثاها، وللآخر ثلثها، فيحضر المصدق فيطالبهما بصدقتهما، فلا يكون عليه انتظار قسمتها إياها بينهما فيأخذ منهما شاتين، فيعلم أنه قد أخذ من حصة صاحب الثمانين: شاة وثلث شاة، والذي كان عليه من الصدقة شاة واحدة من حصة صاحب الأربعين: ثلثي شاة، والذي كان عليه من الصدقة شاة واحدة، والباقي من حصة صاحب الثمانين ثمان وسبعون شاة، وثلثا شاة، والباقي من حصة صاحب الأربعين تسع وثلاثون شاة، وثلث شاة، ويكون ما أخذ من الحصتين جاز على مالكيها، فيرجع صاحب الثمانين على صاحب

الأربعين في غنمه بالثلثِ شاة الذي أُخِذَ من غنمه عن الزكاة التي كانت على صاحبه حتى تَرَجَعَ حصة صاحب الثمانين إلى تسع وسبعين، وحصة صاحب الأربعين إلى تسع وثلاثين.

فأما مالك، فإن مذهبه في ذلك

ما قد حَدَّثَنَا يونسُ، أَخْبَرَنَا ابنُ وهب، قال: قال مالك: تفسيرُ قولِ عُمَرَ: «لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مَجْتَمِعٍ» أن يكون الخليطان لِكُلِّ واحدٍ منهما مئةُ شاة، فإذا طلبهما المُصدقُ فَرَّقَا غَنَمَهُمَا، فلم يكن على واحدٍ منهما إلا شاة واحدة، فَهِيَ عن ذلك. قال: ذلك في الخليطين إذا كان الراعي واحداً، والفحلُّ واحداً، والمُسْرَحُ واحداً، والمراحُ واحداً، والدلو واحدًا، فالرجلانِ خليطان، فلا تجبُ الصدقة على الخليطِ حتى يكون لِكُلِّ واحدٍ منهما ما تجبُ فيه الصدقة، وتفسيرُ ذلك: أنه إذا كان لأحدِ الخليطينِ أربعون شاةً، وللآخر أقلُّ من أربعين لم يَكُنْ على الذي له أقلُّ من أربعين شاةً صدقة، وكانت الصدقة على الذي له أربعون، وإن كان لِكُلِّ واحدٍ منهما ألفُ شاةٍ أو أقلُّ من ذلك مما تجبُ فيه الصدقة، وللآخر أربعون شاةً أو أكثر، فهما خَلِيطَانِ يَتَرَادَّانِ الفضلَ بينهما بالسوية على الألفِ بحصتها وعلى الأربعين بحصتها^(١).

يعني من الزكاة التي تجبُ فيها لو كانت لواحدٍ، وهذا مما لا إشكالَ فيه، لأنه لا يخلو من أحد وجهين: أن تكون الخلطة لا معنى

(١) «الموطأ» ٢٦٣/١-٢٦٤ برواية يحيى الليثي، و(٦٩١) برواية أبي مصعب

لها، ويكون الخليطان بعدها كما كانا قبلها، فيكون على كُلِّ واحدٍ منهما في غنمه ما يكونُ عليه فيها لو لم يكن بينه وبين غيره فيها خلطة، فيكون الأمرُ في ذلك كما قال أبو حنيفة، ثم رجع إلى ما ذكره الشافعيُّ في الخليطين: أنهما وإن عرف كُلُّ واحدٍ منهما ماله بعد أن يكونَ الفحل واحدًا، والمسرح واحدًا، والسقي واحدًا، أنهما يكونان بذلك خليطين، فكان هذا مما لا يعقله، وكيف يكونان خليطين، وكُلُّ واحدٍ منهما بائن ماله من مال الآخر.

فإن قال بالخلطة في الفحول، وفي المسرح، وفي الأشياء التي ذكرها، قيل له: وهل الزكاةُ في تلك الأشياء؟ إنما الزكاةُ في المواشي نفسها، وليسا بخليطين فيها، وقد تقدمك وتقدمنا من أهل العلم من قد خالف ما ذهبَ إليه.

كما حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، حَدَّثَنَا أبو عاصم النبيل، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، قال: إذا كان الخليطان يَغْرِقانِ أموالهما فلا يُجْمَعُ بينهما في الصدقة، وأُخبرت بذلك عطاء، فقال: ما أراه إلا حقًّا^(١).

(١) رجاله ثقات، ورواه عبد الرزاق (٦٨٣٨)، وأبو عبد في «الأموال» (١٠٧٩)، وابن أبي شيبة ١٨٧/٣ من طرق، عن ابن جريج، به، وعند ابن أبي شيبة أن الذي سأل عطاء عن قول طاووس هو ابن جريج. وعلقه البخاري ٣/٣١٥ «فتح الباري» في كتاب الزكاة، باب ما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية.

فهذا طاووس، وعطاء لم يُراعيا فحلاً، ولا حَلْباً، ولا سَقِيّاً، ولا مُراحاً، ولا دَلَوّاً، ولا ما سوى ذلك مما راعيته أنت مما ذكرناه عنك.
فإن قال: فما رويته عن طاووس، وعطاء يَحِبُّ به إذا كانا خَلِيطَيْنِ لا يَعْرِفَانِ أَمْوَالَهُمَا، جَمَعَ بينهما في الصدقة، وفي ذلك ما قد دَلَّ على ما نقولُه نحن.

قيل له: لَيْسَ في ذلك ما يَدُلُّ على ما قلته أنت، لأنَّه قد يَحْتَمِلُ أن يكونَ قوله: «جَمَعَ بينهما في الصَّدَقَةِ»، أي: جمع بينهما قبضاً حتى يُؤْخَذَ أحداً واحداً، ثم يتراجعان بينهما في المأخوذِ منهما كما يقولُ مخالفك فيه، وبالله التوفيق.

٢٢٢- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في الذهبِ الذي كان عليٌّ عليه السَّلامُ بعثَ به إليه من اليمن، فدَفَعَهُ إلى من دفعه إليه من المؤلَّفة قلوبُهُم، هَلْ في ذلك ما يَدُلُّ على أنَّ الواجبَ فيما وجد في المعادن هو الصدقة، أم لا؟
١٥٧٨- حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتِيْبَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ

وروى البيهقي ١٠٦/٤ من طريق عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: سألت عطاء، عن نفر الخلاء لهم أربعون شاة، قال: عليهم شاة، قال: فإن كان لواحد تسع وثلاثون، وآخر شاة، قال: عليهم شاة.

أبي سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن أبي نعيم، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ بعث علياً عليه السلام إلى اليمن، فبعث إليه بذهبة من تربتها، فقسمها رسول الله ﷺ بين أربعة: بين الأقرع بن حابس، وعيينة بن بدر، وزيد الخير الطائي، وعلقمة بن عُلانة العامري، ثم أحد بني كلاب، فغضبت قريش، وقالت: يُعطي صناديد أهل نجد ويدعنا! فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا أُعْطِيَهُمْ أَتَأْلَفُهُمْ»^(١).

١٥٧٩- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَرِيَّابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ الْبَحْلِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

(١) إسناده صحيح، وهو في «مسند الطيالسي» (٢٢٣٤) مطولاً، وقرن مع أبي الأحوص قيس بن الربيع. ورواه البيهقي في «دلائل النبوة» ٤٢٦/٦-٤٢٧ من طريق الطيالسي، به. ورواه أيضاً مسلم (١٠٦٤) (١٤٣)، والنسائي ٨٧/٥، كلاهما عن هناد بن السري، عن أبي الأحوص، به.

ورواه أحمد ٣١/٣ عن وكيع، عن أبيه، عن سعيد بن مسروق، به مختصراً. ورواه أحمد ٤/٣-٥، ومسلم (١٠٦٤) (١٤٦) من طريق محمد بن فضيل، والبخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) (١٤٤) من طريق عبد الواحد، ومسلم (١٠٦٤) (١٤٥)، وأبو يعلى (١١٦٣)، وابن حبان (٢٥) من طريق جرير بن عبد الحميد، ثلاثهم عن عمارة بن القعقاع، عن عبد الرحمن بن أبي نعيم، به مطولاً.

وفي روايتي محمد بن فضيل وعبد الواحد أن الرجل الرابع الذي أعطاه النبي ﷺ إما علقمة بن عُلانة، أو عامر بن الطفيل، لكن قال النووي في «شرح مسلم» ١٦٢/٧: قال العلماء: ذكر عامر هنا غلط ظاهر، لأنه توفي قبل هذا بستين، والصواب الجزم بأنه علقمة بن عُلانة كما هو مجزوم في باقي الروايات. انظر ما بعده.

بذهبية في تربتها من اليمن، فقسمها بين أربعة: الأقرع بن حابس التميمي، وبين علقمة بن علاثة العامري ثم أحد بني كلاب، وبين عيينة بن بدر الفزاري، وبين زيد الخيل الطائي، ثم أحد بني نبهان، قال: فغضبت قريش والأنصار، وقالوا: يُعطي صناديد أهل نجد ويدعنا! فقال: «إني أتألفهم»^(١).

فقال قائل: في صرف رسول الله ﷺ ذلك الذهب الموجود في المعدين إلى المؤلف قلوبهم ما قد دلَّ أنه من المال الذي يُعطى منه المؤلف قلوبهم، وهو أموال الزكوات، فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه: أنه لا دليل له بذلك على ما ذكر، لأن النبي ﷺ قد كان يتألف قلوب أولئك القوم من الصدقات كما قد ذكر هذا القائل، وقد كان يتألفهم من غيرها

١٥٨٠ - كما قد حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا عبد الله بن بكر السهمي، قال: حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ أعطى من غنائم حنين مئة من الإبل: عيينة بن بدر،

(١) إسناده صحيح، ورواه ابن زنجويه في «الأموال» (٧٩٤) عن القريائي، بهذا الإسناد.

ورواه عبد الرزاق (١٨٦٧٦)، وأبو عبيد في «الأموال» (٥٤٧)، وأحمد ٦٨/٣ و٧٢ و٧٣، والبحاري (٣٣٤٤) و(٤٦٦٧) و(٧٤٣٢)، وأبو داود (٤٧٦٤)، والنسائي ١١٨/٧ من طرق عن سفيان الثوري، به.

والأقرع بن حابس مئة من الإبل^(١).

ولما كان ما ذكرنا كذلك انتفى أن يكون في الحديث الأول دليل
لهذا القائل على ما توهم أنه دليل له على ما استدل به فيه. والله عزَّ
وجلَّ نسأله التوفيق.

(١) إسناده صحيح، ورواه ابن زنجويه في «الأموال» (١٢١٩) عن عبد الله بن بكر السهمي، به.

ورواه أبو عبيد في «الأموال» (٨٣٠)، وأحمد ١٨٨/٣، وابن جبان (٧٢٦٨)،
والبغوي (٣٩٧٦) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن حميد، به. وهو عندهم ضمن
الحديث الطويل في فضل الأنصار، ورواية أبي عبيد مختصرة.

ورواه أحمد ٢٤٦/٣ عن عفان، عن ثابت، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ
أعطى أبا سفيان وعيينة والأقرع وسهيل بن عمرو في الآخرين يوم حنين... وذكر
الحديث بطوله، ثم قال في آخره: قال حماد: أعطى مئة من الإبل يُسمي كل أحد من
هؤلاء.

٢٢٣- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في الفَحْلِ الذي نهى عن أخْذِهِ في الصَّدَقَةِ

١٥٨١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ فِي الصَّدَقَةِ، وَكُتِبَ لَهُ فِيهَا: إِنَّهَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي افْتَرَضَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ، فَمَنْ سِئِلَ فَوْقَهَا، فَلَا تُعْطَى: «أَنْ لَا يُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمَصْدُقُ». وَهَكَذَا حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بِالْكَسْرِ، يَعْنِي بِهِ الْوَالِي عَلَى الصَّدَقَةِ^(١).

١٥٨٢- وَكَذَلِكَ حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قَتَيْبَةَ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الضَّرِيرِ،

(١) حديث صحيح، ورواه البخاري مطولاً (١٤٥٤) عن محمد بن عبد الله الأنصاري، به، ورواه مقطوعاً في (١٤٤٨) و(١٤٥٠) و(١٤٥١) و(١٤٥٣) و(٢٤٨٧) و(٣١٠٦) و(٥٨٧٨) و(٦٩٥٥).

وأبو حاتم والعجلي، وأما النسائي، فقال: ليس بالقوي، وقال العقيلي: لا يتابع في أكثر حديثه.

قال الحافظ: وقد تابعه علي حديثه هذا حمادُ بن سلمة، فرواه عن ثُمَامَةَ أَنَّهُ أَعْطَاهُ كِتَاباً زَعَمَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَهُ لِأَنَسٍ وَعَلَيْهِ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَعَثَهُ مَصْدَقاً، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ هَكَذَا.

رواه أبو داود (١٥٦٧) عن أبي سلمة التبوذكي موسى بن إسماعيل، عنه.
ورواه أحمد في «مسنده» ١١/١-١٢، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ قَالَ: أَخَذْتُ هَذَا الْكِتَابَ مِنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ... فَذَكَرَهُ.

عن حماد بن سلمة، أنَّ ثَمَامَةَ أَرْسَلَهُ بِذَلِكَ الْكِتَابَ إِلَى ثَابِتٍ.
 ١٥٨٣- وكذلك حدثناه الرَّيِّعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيِّ، عَنْ أَسَدٍ،
 عَنْ حَمَادٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَكَرَ هَذَا الْحَرْفَ بِالْكَسْرِ.
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَأَجَازَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، أَنَّهُ
 قَالَ: الْمُحَدِّثُونَ يَقُولُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمَصَدَّقُ» بِالْكَسْرِ،
 وَأَنَا أَرَاهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمَصَدَّقُ بِالْفَتْحِ، يَعْنِي رَبَّ الْمَالِ.
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهُوَ عِنْدِي كَمَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-،
 لِأَنَّ التَّيْسَ إِنْ كَانَ مُجَاوِزاً لِلْسِّنِّ الْوَاجِبِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ فِيمَا يَوْجِبُ فِي
 مَالِهِ، كَانَ حَرَاماً عَلَى الْمَصَدَّقِ أَخْذُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الْوَاجِبِ
 عَلَى رَبِّهِ الْمَأْخُوذِ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ دُونَ الْوَاجِبِ عَلَى رَبِّهِ، كَانَ حَرَاماً
 عَلَى الْمَصَدَّقِ أَخْذُهُ مِنْ رَبِّهِ بِمَا عَلَيْهِ فِي مَالِهِ مِمَّا هُوَ فَوْقَهُ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ
 فِي الْقِيَمَةِ، فَهُوَ خِلَافُ النَّوْعِ الَّذِي أُمِرَ بِأَخْذِهِ لَوْجُوبِهِ عَلَى رَبِّهِ، فَحَرَامٌ
 عَلَيْهِ أَخْذُهُ بغير طَيْبِ نَفْسِ رَبِّهِ. فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ الْمَصَدَّقَ لَمْ يُرَدَّ بِمَا ذَكَرَ
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِمَا ذَكَرَ فِيهِ رَبُّ الْمَالِ لَا الْمَصَدَّقَ، فَيَكُونُ
 إِلَيْهِ الْخِيَارُ فِي أَنْ يُعْطِيَ فَوْقَ مَا عَلَيْهِ أَوْ مِثْلَ مَا عَلَيْهِ مِنْ خِلَافِ نَوْعِ مَا
 هُوَ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ لِلْمَصَدَّقِ قَبُولُ ذَلِكَ مِنْهُ إِنْ رَأَى ذَلِكَ حِظّاً لِمَا يَتَوَلَّاهُ
 مِنَ الصَّدَقَةِ. وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

٢٢٤- باب بيان مُشكِـل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ مما يَدُلُّ

على إباحة إنفاق الزائفِ مِنَ الدَّارِهِمِ

١٥٨٤- حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ الْأَجْلَحِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا، قَالَ: جَلَسَ حَذِيفَةُ، وَأَبُو مَسْعُودٍ يَتَذَاكَرَانِ وَيَتَحَدَّثَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «حُوسِبَ رَجُلٌ فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ، فَنَظَرَ فِي حِسَابِهِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَذَايُنُ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَمْرُ فِتْيَانِي أَوْ غِلْمَانِي يُيَسِّرُونَ عَلَيَّ الْمُسِيرَ، وَيُنْظِرُونَ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَحَقُّ مِنْ يُيَسَّرُ. قَالَ: فَادْخُلِ الْجَنَّةَ»^(١).

قال أبو جعفر: هكذا حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ هذا الحديثَ بغيرِ ذكرٍ منه يَنْ الْأَجْلَحِ وَيَنْ رَبِيعِ أَحَدًا.

(١) صحيح، وهذا سند ضعيف، لضعف الأجلح بسبب سوء حفظه، وانقطاعه

بين الأجلح وبين ربيع بن حراش.

ورواه أحمد ١٨١/٤، والطبراني ١٧/٦٤٩ من طريق يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي سعد بن طارق، عن ربيع بن حراش، عن حذيفة، وابن مسعود.

ورواه أحمد ١٢٠/٤، ومسلم (١٥٦١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٩٣)، والترمذي (١٣٠٧)، والطبراني ١٧/٥٣٧، والبيهقي في «السنن» ٣٥٦/٥، وفي «شعب الإيمان» (١١٢٤٣) من طرق، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن أبي مسعود البدرى وحده، وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

١٥٨٥- وقد حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ زَنْجَوِيهِ، حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ، حَدَّثَنَا الْأَجْلَحُ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةَ، قَالَ: أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: حَدَّثَ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: بَلْ حَدَّثْتُ. قَالَ: فَحَدَّثَ أَحَدُهُمَا وَصَدَّقَ الْآخَرُ، فَذَكَرَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قِصَّةَ الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ لِأَهْلِهِ: إِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اطْحَنُونِي، ثُمَّ ذُرُونِي^(١).

وهذه القصة في الحديث الذي ذكرناه عن فهدي، غير أنني اختصرتُ منه ما كتبه في هذا الباب، فدلَّ ذلك: أن بين الأجلح وبين رباعي فيه نعيم بن أبي هند إلا أن يكون أبو بكر بن عياش حدث به عن الأجلح، عن رباعي بغير ذكر فيه نعيماً، فيكون مرسلًا.

١٥٨٦- وَحَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَارُونَ أَبُو شَيْخِ الْحَرَّانِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَهْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِنْ قِبَلِكُمْ، فَقِيلَ: أَكُنْتَ تَعْمَلُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرُ. قَالَ: كُنْتُ أَذَايِنُ النَّاسَ، فَأَمَرَ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظِرُوا الْمُعْسِرَ، وَيتجاوزوا عن المُوسِرِ. قَالَ

(١) حديث صحيح، وهذا سند ضعيف. الأجلح في كلام من جهة حفظه.

ورواه أحمد ٤٠٧/٥، والطبراني ١٧/١٧ (٦٤٧) و(٦٤٨) من طريقين، عن أبي مالك الأشجعي سعد بن طارق، عن رباعي، عن حذيفة. ورواه البخاري (٣٤٧٩) عن مُسَدَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ.

الله تعالى: فتجاوزوا عنه^(١).

١٥٨٧- وَحَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَظَرَ اللَّهُ فِي عَمَلِ رَجُلٍ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَتَجَاوَزُ عَنِ النَّاسِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ».

فكان ما في هذا الحديث ذكر التجاوز عن الناس، فنظرنا في ذلك التجاوز، ما هو؟

١٥٨٨- فوجدنا أبا عُبَيْدٍ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ قَدْ حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ غُنْدَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاتَ رَجُلٌ، فَقِيلَ لَهُ: اذْكُرْ، فِيمَا ذَكَرَ وَإِمَا ذُكِرَ. قَالَ: كُنْتُ أَبَايُعُ النَّاسَ، فَأَنْظَرَ الْمُغْسِرَ، وَاتَجَاوَزُ فِي النِّقْدِ وَالسَّكَّةِ، فَغَفِرَ لَهُ».

قال أبو مسعود: وأنا سمعتُ من رسول الله ﷺ^(٢).

قال أبو جعفر:

(١) رواه البخاري (٢٠٧٧)، ومسلم (١٥٦٠)، والبيهقي ٣٥٦/٥ من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس، به.

(٢) رواه مسلم (١٥٦٠) (٢٩) من طريق محمد بن المثنى، عن غُنْدَرٍ، به. ورواه البخاري (٢٣٩١)، والطبراني ١٧/٦٤١، والبيهقي ٣٥٦/٥ من طريق مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، به. ورواه البخاري (٣٤٥١) والطبراني ١٧/٦٤٢ من طريق أبي عوانة، عن عبد الملك بن عمير، به.

١٥٨٩- قال لنا أبو عبيد: وحدثني الحسين بن عبد الرحمن بن فهم، عن بُندار، عن أبي عامر العقدي، عن شعبة، فذكر بإسناده مثله. وكان في هذا الحديث أن ذلك التجاوز المذكور فيما رويناه قبل في هذا الباب كان في النقد وفي السُّكَّة، فكان في ذلك إباحة إنفاق الزائفر من الدراهم، والله أعلم، وذلك مع تبيان غيبه، لا على ما سوى ذلك مما يستعمل فيه بعض الناس تدليس على بعض، وبالله التوفيق.

٢٢٥- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في قوله للذي قال له: عندي دينار: «أَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ». وفي قوله له لما قال له: عندي آخر: «أَنْفَقَهُ عَلَى وَلَدِكَ». وفي قوله لما قال له: عندي آخر. قال: «أَنْفَقَهُ عَلَى خَادِمِكَ» وفي قوله لما قال له: عندي آخر. قال: «أَنْتَ أَبْصَرُ أَوْ أَنْتَ أَعْلَمُ»

١٥٩٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْصَّدَقَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ، فَقَالَ: «أَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ»، فَقَالَ: عِنْدِي آخَرُ، فَقَالَ: «أَنْفَقَهُ عَلَى زَوْجَتِكَ»، فَقَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «أَنْفَقَهُ عَلَى وَلَدِكَ»، فَقَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «أَنْفَقَهُ عَلَى خَادِمِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ: قَالَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ»^(١).

(١) ورواه البيهقي ٤٤٦/٧ من طريق إبراهيم بن عبد الله البصري، واليعقوبي

١٥٩١- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَثَّ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: عِنْدِي دِينَارٌ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ».

١٥٩٢- وَحَدَّثَنَا الْمُزْنِيُّ، حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، عَنْ سَفْيَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ مَكَانَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ»، «أَنْتَ أَعْلَمُ»^(١).

فَقَالَ قَائِلُونَ، مِنْهُمْ: أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: فِي هَذَا مَا قَدْ دَلَّ

(١٦٨٦) مِنْ طَرِيقِ حَمِيدِ بْنِ زَيْمَوِيَّةَ، وَالطَّيْرِيِّ (٤١٧٠) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ، بِهِ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٥١/٢ وَ٤٧١، وَالنَّسَائِيُّ ٩٢/٥، وَفِي «عِشْرَةِ النِّسَاءِ» (٢٩٩)، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٣٣٧) مِنْ طَرِيقِ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، بِهِ.

(١) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» ٦٣/٢-٦٤، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ ٤٦٦/٧، وَالْبَغْوِيُّ (١٦٨٥)، وَرَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ (١١٧٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٩١)، وَأَبُو يَعْلَى (٦٦١٦)، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٢٣٣)، وَالْحَاكِمُ ٤١٥/١، وَالْبَغْوِيُّ (١٦٨٥) وَ(١٦٨٦) مِنْ طَرِيقِ، عَنْ سَفْيَانَ، وَقُرْنِ أَبُو يَعْلَى سَفْيَانَ يَبْحِي بِنِ سَعِيدٍ.

على أن مَنْ ملك أربعة دنانير غَنِيٌّ، وأنَّ الصدقة عليه حَرَامٌ كما يقولُ أهلُ المدينة: إن مَنْ مَلَكَ أربعين درهماً، فالصدقةُ عليه حَرَامٌ، وقالوا: ألا ترى أنه قد أمره في الأربعة بما أمره به فيها، ولم يأمره فيما جاوزها بشيءٍ وردَّ أمرها إليه بما يراه فيها، وقد كُنَّا ذكرنا هذا الباب، وما قد رُوِيَ فيه فيما تقدَّم منا في كتابنا هذا، ويُنَبِّهنا فيه أن الأولى بتصحيح الآثارِ المروية فيه حديث عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، عن رجلٍ من مُزينة: أنه أتى النبي ﷺ يسأله، فوجده يخطُبُ، وهو يقول: «مَنْ اسْتَغْنَى أَغْنَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ اسْتَعْفَى أَعْفَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ سَأَلَ النَّاسَ، وَلَهُ عِدْلٌ خَمْسَ أَوَاقٍ سَأَلَ إِخْلَافاً».

واستدللنا على صحته بما كان من رسول الله ﷺ إلى معاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن على الصدقة أن يأخذها من أغنيائهم، ويضعها في فقرائهم^(١)، فكان الأغنياء منهم هم المأخوذة منهم، وكان مَنْ سِوَاهُمْ مَنْ لَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ غير غني، إذ كان يُوضع فيه، وكان حديثُ أبي هريرة الذي ذكرناه في هذا الباب حَضَّ رسول الله ﷺ على الصدقة مِنْ حَضِّهِ عَلَيْهَا، وقد يحض على الصدقة الأغنياء الذين تجب عليهم الزكوات، وَمَنْ سِوَاهُمْ مِنْ ذَوِي الْفُضُولِ عَنْ أَقْوَاتِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَغْنِيَاءَ.

ومن ذلك ما قد رواه أبو مسعود الأنصاري رضي الله عنه عن

(١) رواه البخاري (١٣٥٩) و(١٤٥٨) و(٢٤٤٨) و(٤٣٤٧) و(٧٣٧١)

و(٧٣٧٢)، ومسلم (١٩).

رسول الله ﷺ

١٥٩٣- كما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَعِيبٍ، أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَرْثٍ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ -وهو ابنُ واقدٍ-، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالصَّدَقَةِ فَمَا يَجِدُ أَحَدُنَا شَيْئاً يَتَصَدَّقُ بِهِ حَتَّى يَنْطَلِقَ إِلَى السُّوقِ، فَيَحْمِلُ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَجِيءُ بِالْمَدِّ فَيُعْطِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنِّي لَأَعْرِفُ الْيَوْمَ رَجُلًا لَهُ مِئَةُ أَلْفٍ مَا كَانَ لَهُ يَوْمَئِذٍ دِرْهَمٌ^(١).

١٥٩٤- وكما حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ -يعني الأعمش-، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: لَمَّا أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ كُنَّا نُحَامِلُ فَنَتَصَدَّقُ، فَتَصَدَّقَ أَبُو عَقِيلٍ بِصَاعٍ، وَجَاءَ إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْهُ، فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَدَقَةِ هَذَا، وَمَا فَعَلَ هَذَا الْآخِرُ إِلَّا رِيَاءً، فَتَرَلْتُ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]^(٢).

(١) حديث صحيح، وهو في «سنن النسائي» ٥٩/٥ بإسناده ومثله. ورواه أحمد ٢٧٣/٥، والبخاري (١٤١٦) و(٢٢٧٣) و(٤٦٦٩)، وابن ماجه (٤١٥٥)، والطبراني في «الكبير» ١٧/٥٣٣ و(٥٣٤) من طريق الأعمش، عن شقيق، به.

(٢) إسناده صحيح، ورواه مسلم (١٠١٨)، عن يحيى بن معين، به. ورواه الطيالسي (٦٠٩)، والبخاري (١٤١٥) و(٤٦٦٨)، ومسلم (١٠١٨)،

١٥٩٥- وكما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قال: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ، ثم ذكر بإسناده مثله^(١).

فدلَّ ذلك أنه قد كان يَحْضُ على الصدقة مَنْ ليس مِنْ أَهْلِ الزكاة، وَمَنْ ليس مِنْ أَهْلِ الْغِنَى، وكان أَمْرُهُ في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الرَّجُلُ الَّذِي أَمَرَهُ فِي كُلِّ دِينَارٍ مِنْ دَنَانِيرِهِ الْأَرْبَعَةِ بِمَا هُوَ أَوْلَى بِهِ فِيهِ، وَرَدَّهُ إِيَّاهُ فِي دِينَارِهِ الْخَامِسِ إِلَى مَا رَدَّهُ إِلَيْهِ فِيهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ شَيْئاً بِأَمْرِهِ بِصَرْفِهِ فِيهِ، فَرَدَّهُ فِي ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ مِنْ أَمْرِ نَفْسِهِ، وَمَا يَلْزَمُهَا، مَا لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إِثْبَاتٌ غِنَى لَهُ بِمَلِكَةِ الْأَرْبَعَةِ، لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ قَبْلَ عِلْمِهِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا، وَلَوْ كَانَ الَّذِي قَطَعَهُ عَنْ ذَلِكَ غِنَاهُ، لَكَانَ قَدْ قَطَعَهُ إِعْلَامُهُ إِيَّاهُ بِمَلِكَةِ الْأَرْبَعَةِ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَهُ أَنَّ عِنْدَهُ خَامِساً عَنْ أَمْرِهِ إِيَّاهُ فِي الرَّابِعِ مِنْهَا بِشَيْءٍ، وَإِذَا انْتَفَى بِذَلِكَ مَا قَدْ تَوَهَّمَهُ مَنْ تَوَهَّمَ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثَبَتَ بِذَلِكَ مَا صَحَّحْنَا عَلَيْهِ مَا رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَّا فِي كِتَابِنَا هَذَا وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُزَنِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وابن خزيمة (٢٤٥٣)، وابن حبان (٣٣٣٨) و(٣٣٧٦)، والطبراني ١٧/ (٥٣٥)، والبيهقي ١٧٧/٤ من طرق، عن شعبة، به.

(١) إسناده صحيح، وهو عند النسائي في «سننه» ٥/ ٥٩-٦٠، وفي «التفسير»

(٢٤٣) بإسناده ومثله.

٢٢٦- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ مما قاله
ليزيد أبي معن في صدقته التي أخذها معن من الرجل الذي
كان وضعها عنده: «لَكَ ما نَوَيْتَ يا يزيدُ، وَلَكَ يا معنُ ما
أَخَذْتُ»

١٥٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ
الْغُدَّانِي، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْجَوَيْرِيَّةِ، عَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ،
قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي، وَخَطَبَ عَلِيٌّ، فَأَنْكَحَنِي،
وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبِي خَرَجَ بِدَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ
رَجُلٍ، فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ بِهَا، فَخَاصَمْتُهُ
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَكَ ما نَوَيْتَ -لأبي-، وَلَكَ ما أَخَذْتُ يا
مَعْنُ»^(١).

قال أبو جعفر: فتأملنا هذا الحديث، فوجدنا فيه ذكرَ معنٍ أن أباه
خَرَجَ بالدنانيرِ التي كان خرج بها لِيَتَصَدَّقَ بِهَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ الرَّجُلِ
الذي كان وضعها عنده، فكان ذلك الوضعُ منه عند ذلك الرجلِ -
والله أعلم- لِتِلْكَ الدنانيرِ لِيَضَعَها في الوجه الذي أخرجها له، وكان
ذلك الرجلُ له في ذلك وكيلاً، وكان تَقَدَّمَ مِنْ يَزِيدَ إِرَادَتُهُ بِتِلْكَ
الدنانيرِ الصَّدَقَةِ عَلَى غَيْرِ ابْنِهِ عَلَى ما في الحديث مما قاله لابنه معن بعدَ
أخذه صدقته من ذلك الرجل، وكانت الوكالات إنما تكونُ بما يتكلم

(١) إسناده صحيح، وأخرجه أحمد ٤٧٠/٣، والبخاري (١٤٢٢)، والطبراني

(١٠٧٠)، والبيهقي ٣٤/٧ من طرق عن إسرائيل، به.

به الموكَّلون ويُخاطبون به وكلاءهم لا بما ينوونه في ذلك، ويكتمونه عنهم في قلوبهم، وكان الثواب إنما يكون فيما يكون من نيات المتصدقين ومن سواهم من أهل الأعمال التي يُطلب بها القُربُ إلى الله تعالى، كما قال رسولُ الله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لامرئ ما نوى**» مما سنذكره فيما بعدُ من كتابنا هذا إن شاء الله عزَّ وجلَّ، ولما كان الأمرُ فيما ذكرنا كما وصفنا، وكان من يزيد أبي معن ما كان منه من النية التي كان نواها فيما كان أخرجه ليتصدق به، كان له ثوابُ نيته، وكان ما أخذه ابنه معنٌ من ذلك قد أخذه ممن وكَّل فيه جائزُ الوكالة بما فعله فيه، فجاز لمعنٍ ما فعله له فيه وكيلُ أبيه فيما دفعه إليه، وكان لأبيه ثوابُ ما نواه من الصدقة به على الغريب الذي كان أرادَ أن تكونَ صدقةً عليه، وقد احتج محمد بن الحسن بهذا الحديث لقوله فيمن تصدق بزكاة ماله على رجلٍ يراه أجنبيًّا منه، ثم علِّمَ بعدَ ذلك أنه أبوه أو ابنه أنه يُجزئه ذلك، وليس هذا عندنا من قوله بشيء، ولا في هذا الحديث الذي احتج به حجة له فيه، والدليلُ على ذلك -والله أعلم- أن تلك الصدقة لا تحِلُّ لإقابضها، لأنها زكاةُ مالِ أبيه، وزكاةُ مالِ أبيه أو مال ابنه لا تحِلُّ له، وإذا كانت لا تحِلُّ له كانت غيرَ جازية عن أبيه، أو عن ابنه الذي أعطاه إياها، ومثل ذلك الرجلُ يدفع زكاةَ ماله إلى رجلٍ على أنه فقير، ثم يعلم بعدَ ذلك أنه غني، فلا تُجزئه أيضاً، لأنها حرامٌ على الذي أعطىها، وإذا كانت حراماً عليه، كانت غيرَ جازية عن معطيه إياها، وهذا قولُ أبي يوسف، وهو أولى ما قيل في هذا البابِ عندنا، والله أعلم، وإياه نسأله التوفيق.

٢٢٧- بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ

فِي الصَّدَقَةِ: «لَا حَقَّ فِيهَا لِغَنِيِّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ»

١٥٩٧- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، قَالَ أَنَسُ: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَقَالَ جَعْفَرُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، ثُمَّ اجْتَمَعَا، فَقَالَا: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلَانِ مِنْ قَوْمِي أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ الصَّدَقَةَ، فَسَأَلَا مِنْهَا، فَرَفَعَ الْبَصَرَ وَخَفَضَهُ، فَرَأَاهُمَا جُلْدَتَيْنِ قَوِيَيْنِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا فَعَلْتُ، وَلَا حَقَّ فِيهَا لِغَنِيِّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ»^(١).

١٥٩٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. وَحَدَّثَنَا بَكَّارٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَهَمَّامٌ، عَنْ هِشَامٍ فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَتَأَمَّلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ فِي إِسْنَادِهِ، فَوَجَدْنَا فِيهِ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ قَوْمِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ لَمْ يُسَمَّيْهُمَا، فَيَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّهُمَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَجِبُ قَبُولُ مَا رَوَيَا، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَا

(١) رواه أبو داود (١٦٣٣)، والنسائي ٩٩/٥، والشافعي (٣٨٥)، والبيهقي (١٥٩٨)، من طرق عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، به. ورواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٧١٥٤) عن معمر، عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَجَاءَهُ رَجُلَانِ، فَسَأَلَاهُ.. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: حَدَّثَنِي رَجُلَانِ مِنْ قَوْمِي..

من أصحابه وكانا من الأعراب ممن اعترضه في الصدقة، ولكنا تأملناه مع ذلك لنقف على مراد رسول الله ﷺ بجوابه الذي أجاب به ذنك الرجلين، فوجدنا قوله: «لا حق فيها لغني» يعني الصدقة، أي أني لا علم لي بحقيقة أموركما من غني أو فقير، وأنتمأ بذلك أعلم مني فاعملا فيها ما يوجب ما قد سمعتماه مني فيها أنه لا حق فيها لغني. ثم تأملنا قوله: «ولا لقوي مكتسب»، فوجدنا الصدقة قد تحل للفقير القوي، وكان معنى قوله: «ولا حق فيها لقوي مكتسب» يريد ﷺ الحق الذي هو أعلى مراتب الحقوق بالصدقة التي يستحق بها، وليس هو القوة ولا الجلد الذي يستغنى به عنها كما تغلظ العرب الشيء من هذا الجنس، فتقول: فلان عالم حقاً إذا كان في أعلى مراتب العلم، ولا تقوله لمن هو في دون أعلى مراتبه إن كان عالماً.

ومثل ذلك ما قد روي عن النبي ﷺ مما قاله في أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه.

١٥٩٩- كما حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر، عن حذيفة، قال: جاء أهل نجران إلى النبي ﷺ، فقالوا: ابعت لنا رجلاً أميناً، فقال رسول الله ﷺ: «لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين حق أمين»^(١) فاستشرف لها الناس، فدعى أبا عبيدة بن الجراح رضي الله

(١) إسناده صحيح، ورواه البخاري (٣٧٤٥) و(٤٣٨١) و(٧٢٥٤)، ومسلم

(٢٤٢٠)، وابن ماجه (١٣٥) من طرق عن شعبة، به.

عنه.

١٦٠٠- كما حَدَّثَنَا فِهْدٌ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْحِمَّانِي، قال:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ زَكْرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ،
عَنْ حُذَيْفَةَ، قال: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَسْقَفُ نَجْرَانَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

١٦٠١- وكما حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ، قال: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ

مُوسَى، قال: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ، عَنْ
ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ الْعَاقِبَ وَالسَّيِّدَ صَاحِبِي نَجْرَانَ أَتَيَا
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَرَادَ أَنْ يُلَاعِنَهُمَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَا تُلَاعِنَهُ،
فَوَاللَّهِ لَئِنْ كَانَ نَبِيًّا فَلَاعِنَاهُ، لَا نُفْلِحُ وَلَا نَعْقِبُنَا مِنْ بَعْدِنَا، وَلَكِنْ نُعْطِيهِ
مَا سَأَلَهُ. قَالُوا: نَعْطِيكَ مَا سَأَلْتَ، فَابْعَثْ مَعَنَا رَجُلًا أَمِينًا، وَلَا تَبْعَثْ
مَعَنَا إِلَّا أَمِينًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا بَعَثَنَّ مَعَكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقٌّ أَمِينٌ
حَقٌّ أَمِينٌ» فَاسْتَشْرَفَ لَهَا أَصْحَابُهُ فَقَالَ: «قُمْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ»
فَلَمَّا قَفَى، قَالَ: «هَذَا أَمِينٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ».

فَكَانَ قَوْلُهُ ﷺ فِيهِ: «حَقٌّ أَمِينٌ حَقٌّ أَمِينٌ» إِبْتَاهَةً لِأَبِي عُبَيْدَةَ أَعْلَى
مَرَاتِبِ الْأَمَانَةِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِهَا مَنْ هُوَ دُونَهُ فِيهَا، وَلَيْسَ
مِنْ أَعْلَى مَرَاتِبِهَا، فَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا حَقٌّ فِيهَا لِقَوِي
مَكْتَسِبٌ» هُوَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَعَلَى أَعْلَى مَرَاتِبِ الْإِسْتِحْقَاقِ لَهَا وَإِنْ
كَانَ فِي الْمُسْتَحْقِقِينَ لَهَا مَنْ هُوَ دُونَ ذَلِكَ فِي اسْتِحْقَاقِهَا. وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

٢٢٨- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ في مَنْعِ رسولِ الله ﷺ عمرَ بنِ الخطابِ عن التَّوَدُّ في صدَّقَتِهِ، هل ذلك بكلِّ الوجوهِ حتى لا تَصْلَحَ له بوجهٍ منها، أو على خاصٍّ من الوجوه؟

١٦٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ دَاوُدَ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ الْمَقْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكُنَّا إِذَا حَمَلْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَدَفَعْنَاهُ إِلَيْهِ، فَيَضَعُهُ حَيْثُ أَرَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَجِئْتُ بِفَرَسِي، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ، فَوَافَقْتُهُ يَبِيعُهَا فِي السُّوقِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا مِنْهُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِيَهَا، وَلَا تُعَدِّ فِي شَيْءٍ مِنْ صَدَقَتِكَ»^(١).

١٦٠٣- وَحَدَّثَنَا الْمُزْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَّاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ

(١) صحيح، ورواه ينحوه أحمد ٥٥/٢، والبخاري (٢٧٧٥)، ومسلم (١٦٢١)

(٣)، وابن الجارود (٣٦٢) من طرق، عن عبيد الله بن عمر، به. بعضهم يقول فيه: عن ابن عمر، عن عمر، وبعضهم يقول: عن ابن عمر أن عمر...

وأخرجه مسلم (١٦٢١) (٣) من طريق الليث بن سعد، عن نافع، به.

ذلك، فقال: «لا تَبْتِغِهِ، وَلَا تَعُدَّ فِي صَدَقَتِكَ»^(١).

١٦٠٤- وَحَدَّثَنَا الْمَرْزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَبْصَرَ فَرَساً تُبَاعُ فِي السُّوقِ، وَكَانَ تَصَدَّقَ بِهَا، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَشْتَرِيهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْتَرِيهِ، وَلَا شَيْئاً مِنْ نِتَاجِهِ»^(٢).

١٦٠٥- حَدَّثَنَا الْمَرْزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْجَبِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ يُحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ لَهُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ وَجَدَهُ يُبَاعُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِيهِ، وَلَا تَقْرَبْنَهُ»^(٣).

قال أبو جعفر: ففي هذه الآثار نهى رسول الله ﷺ عمر عن ابتياع صدقته، وأن ذلك عودٌ منه فيها، فاحتمل أن يكون ذلك يُوقَعُ

(١) إسناده صحيح. وهو في «السنن المأثورة» (٣٨٢). وهو في «الموطأ» ٢٨٢/١، ومن طريق مالك، أخرجه البخاري (٢٩٧١) و(٣٠٠٢)، ومسلم (١٦٢١) (٣)، وأبو داود (١٥٩٣)، وابن حبان (٥١٢٤)، والبيهقي (١٦٩٩).
(٢) إسناده صحيح. ورواه بنحوه الحميدي (١٥)، وأحمد (١٦٦)، والبخاري (٢٦٣٦) و(٢٩٧٠)، ومسلم (١٦٢٠) من طريق ابن عيينة، به.
ورواه الطيالسي (٤٦) و(١٣٤)، وأحمد (٢٥٨)، ومسلم (١٦٢٠) (٢)، وابن ماجه (٢٣٩٠)، وأبو يعلى (١٦٦) و(٢٢٥) من طرق، عن زيد بن أسلم، به.
ورواه الحميدي (١٦) عن سفيان، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عمر.
(٣) إسناده صحيح. وهو في «السنن المأثورة» (٣٨٤).

الكراهة لِمَلِكِهَا من الوجوه كُلِّهَا، واحتمل أن يكونَ على الكراهة لِمَلِكِهَا من بعضِ الوجوه دونَ بعضٍ، فنظرنا في ذلك

١٦٠٦- فَوَجَدْنَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي دَاوُدَ قَدْ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ

اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ عَمْرَ بْنَ رَضِي اللَّهِ عَنْهُ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَأْمَرَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ»^(١).

فَبِذَلِكَ كَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَتْرُكُ أَنْ يَتَّاعَ شَيْئاً تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ يَرْتَهُ، إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً، فَفِي هَذَا مَا قَدْ دَلَّ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو كَانَ يَرَى أَنَّ رَجُوعَ الصَّدَقَةِ إِلَى الْمُتَصَدِّقِ بِهَا بِالْمِيرَاثِ، مَكْرُوهٌ لَهُ احْتِبَاسُهَا فِي مِلْكِهِ، حَتَّى يَرُدَّهَا إِلَى الصَّدَقَةِ.

ثُمَّ نَظَرْنَا: هَلْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا يَدْفَعُ هَذَا الْقَوْلَ، أَمْ

لَا؟

١٦٠٧- فَوَجَدْنَا يُونُسَ قَدْ حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ،

قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرٍو

(١) حديث صحيح، ورواه البخاري (١٤٨٩)، والبيهقي ١٥١/٤ من طريق

يحيى بن بكير، والنسائي ١٠٩/٥ من طريق حجين بن المثنى، كلاهما عن الليث، به.

وراه عبد الرزاق (١٦٥٧٢)، وأحمد ٧/٢ و٣٤، ومسلم (١٦٢١) (٤)،

والترمذي (٦٦٨)، والنسائي ١٠٩/٥ من طريق معمر، عن الزهري، به.

بن شُعيب، عن أبيه، عن جَدِّه: أن رجلاً أتى رسولَ الله ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، إِنِّي أُعْطِيتُ أُمِّي حَديقَةً، وَإِنِّهَا مَاتَتْ وَلَمْ تَتْرُكْ وَارِثاً غَيْرِي، فقال رسولُ الله ﷺ: «وَجَبَتْ صَدَقَتُكَ، وَرَجَعَتْ إِلَيْكَ حَديقَتُكَ»^(١).

فكان في هذا إباحةُ رسولِ الله ﷺ للمتصدِّق ملكَ صدقته بالميراث، وإباحتهُ ذلك له، وفيما رويناه قبله منعهُ عمرَ من ابتياع صدقته، فَوَجَبَ بتصحيح هذه الآثار عن رسولِ الله ﷺ أن تكون إعادةُ المتصدِّقِ صدقته بالابتياع، وبما أَشْبَهَهُ من الأشياءِ التي تكون منه، كالقبول لها في هبةٍ له، أو في صدقةٍ عليه، أو فيما سوى ذلك من وجوه التمليكات، مكروهاً له، وأن إعادةَ الله عزَّ وجلَّ إياها إلى ملكه بتوريثٍ له إياها عن من تصدَّق بها عليه، غيرُ مكروهٍ له، إذ لم يكن ذلك بارتجاعه إياها وإنما كان ذلك بإعادةِ الله عزَّ وجلَّ إياها إليه.

وقد رُوِيَ أيضاً في الرجوع في الصدقة بالابتياع لها نَهْيٌ من رسولِ الله ﷺ غيرِ عمر عن مثْلِ ذلك أيضاً.

١٦٠٨- كما قد حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عن أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عن الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ

(١) إسناده حسن، ورواه أحمد ١٨٥/٢، والبخاري (١٣١٣) - كشف الأستار) من طريق زكريا بن عدي، وابن ماجه (٢٣٩٥) من طريق عبد الله بن جعفر الرقي، كلاهما عن عبيد الله بن عمرو الرقي، به.

في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ، فَنَزَا فَرَساً أَوْ مُهْرًا، فَأَرَادَ شِرَاءَهَا، فَنَهِيَ عَنْهَا.
١٦٠٩- وكما حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّة، قَالَ: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ،
قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ: أَنَّ الزُّبَيْرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَ فَرَساً يُبَاعُ مِنْ
ضَيْطِضِيبِهَا -يعني ولد ولدها-، فَنَهِيَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَاخْتَلَفَ سَلِيمَانُ وَعَاصِمٌ فِي الرَّجُلِ الَّذِي حَدَّثَ
أَبُو عَثْمَانَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْهُ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ اخْتِلَافِهِمَا فِيهِ، وَقَدْ رُوِيَ
عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ مِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا.

١٦١٠- كَمَا حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ
جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ
أُسَامَةَ أَوْ زَيْدٍ: أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَرَادَ أَنْ
يَشْتَرِيَ قُلُوبَهَا، فَنَهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ.

١٦١١- وكما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثُ
بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَوْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ
مِثْلَهُ.

فَزَادَ لَيْثُ بْنُ دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَلَى وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا
الْحَدِيثِ بَيْنَ الْحَكَمِ وَبَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ يَحْيَى بْنُ الْجَزَّارِ، فَفِي
حَدِيثِي الزُّبَيْرِ وَأُسَامَةَ كَرَاهَةُ مَا وَلَدَ الْفَرَسُ الْمُتَصَدِّقُ بِهِ كَكَرَاهَةِ الْفَرَسِ
بِعَيْنِهِ، فَقَدْ بَانَ بِمُحَمَّدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَنِعْمَتِهِ أَنْ لَا تَضَادَّ فِي شَيْءٍ مِمَّا
رَوَيْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ سَوَّلِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْ لِكُلِّ مَعْنَى مَذْكُورٍ فِيهِ

وجه، يتوجه فيه غير الوجه الذي يتوجه فيه ما يظن من لا علم له أنه يخالفه، والله عز وجل نسأله التوفيق.

٢٢٩- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في ردّه

حكم العائِد في صدقته إلى العائِد في قِيَّته، مَنْ هو؟

قد رَوَيْنَا في الباب الذي قبلَ هذا الباب منعَ رسولِ الله ﷺ من العَوْدِ في الصدقة بما مَنَعَ من العَوْدِ فيها به، فاحتمل أن يكونَ ذلك على أنه لا يَحِلُّ للمتصدِّق بها مِلْكُها، واحتمل أن يكونَ مِلْكُها يَحِلُّ له مع الكراهة التي فيه، فاحتجنا إلى الوقوف على الحقيقة في ذلك، ما هي؟

١٦١٢- فوجدنا المزنيَّ قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا الشافعيُّ، قال:

حَدَّثَنَا مالِكٌ، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: سمعتُ عمرَ بن الخطاب يقول: حَمَلْتُ على فرسٍ في سَبِيلِ الله، فأضاعَه الذي كان عنده، فأردتُ أن أبتاعَه منه، وظننتُ أنه بائعُه برُخصٍ، فقال: «لا تَبْتَغِه، وإن أعطاكهُ بِدِرْهَمٍ واحدٍ، ولا تَعُدَّ في صَدَقَتِكَ، فإنَّ العائِدَ في صَدَقَتِهِ، كالكلبِ يَعُودُ في قِيَّته»^(١).

(١) إسناده صحيح. وهو في «السنن المأثورة» للشافعي (٣٨٣).

والحديث في «الموطأ» ٢٨٢/١، ومن طريق مالك أخرجه أحمد (٢٨١)، والبخاري (١٤٩٠) و(٢٦٢٣) و(٣٠٠٣)، ومسلم (١٦٢٠) (١)، والبيهقي (١٥١/٤)، والنسائي (١٠٨/٥)، وابن حبان (٥١٢٥)، والبغوي (١٧٠٠).

١٦١٣- ووجدنا يزيد بن سنان قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ -يعني ابن أبي كثير الأنصاري- قال: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، عن عمر بن الخطاب، ثم ذكر مثله.

فكان في هذا الباب ردُّ رسول الله ﷺ حُكْمَ العائِدِ في صدقته إلى الكلب يعودُ في قَيْئِهِ، والكلبُ فغيرُ متعَبِّدٍ بتحريمٍ ولا تحليلٍ كِبَنِي آدَمَ المتعَبِّدين بالتحريم والتحليل، ومما تُعَبِّدُوا به تحريمُ قَيْئِهِمْ عليهم، وكان الكلبُ ليس كهُمُ في ذلك، لأنَّ عَوْدَهُ في قَيْئِهِ إنما هو كعوده في قذرٍ لا عَوْدُ في محرَّمٍ عليه، وفي ذلك ما قد دَلَّ أنَّ عَوْدَ المتصدِّق في صدقته إنما هو عَوْدُ في قذرٍ، لا عَوْدُ في حرامٍ، ولا أنه لا يَقَعُ مِلْكُهُ على ما تصدَّق به من ذلك بعَوْدِهِ فيه، كما لا يَقَعُ مِلْكُهُ على الأشياء المحرَّمات عليه بأعيانها.

وقد رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من غير هذا الوجه أيضاً
١٦١٤- كما حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قال: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عن خِلاسِ بْنِ عمرو، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ، قال: «مَثَلُ الَّذِي يَعُودُ فِي عَطَائِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ أَكَلَ حَتَّى إِذَا شَبَعَ قَاءً، ثُمَّ عَادَ فِي قَيْئِهِ، فَأَكَلَهُ».

فَبَانَ بِحَمْدِ اللَّهِ بِمَا وَصَفْنَا مُرَادُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا نَهَى عَنْهُ عَمْرٌ، وَمَنْ ذَكَرْنَاهُ مَعَهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ، عَنْ مَا نَهَاهُمْ عَنْهُ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

كتاب الحج

موضوعات كتاب الحج

أحكام عامة والإهلال	١٦١
الطواف	٢٣٣
صفة الحج	٢٧٠
الوقوف بعرفة	٢٩٦
رمي الجمار	٣١٤
أعمال يوم النحر	٣٢٩
منى	٣٥١
أحكام عامة	٣٥٦
النكاح في الحج	٣٩٣
تحريم مكة والمدينة	٤٠٨
الأضاحي	٤٣٨

٢٣٠- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ في السبب الذي به قطع رسول ﷺ ما كان المشركون عليه من تحريمهم العُمرة في

الوقت الذي كانوا يحرمونها فيه من الزمان

١٦١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ الْعَمِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفَجُورِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْمَحْرَمَ صَفْرًا، وَكَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبِيرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَدَخَلَ صَفَرٌ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ. فَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَةَ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَهُمْ مُلَبُّونَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً^(١).

١٦١٦- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الْفَرِّيَابِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٢٥٢/١ (٢٢٧٤)، والبحاري (١٥٦٤) و(٣٨٣٢)، ومسلم (١٢٤٠)، والنسائي ١٨٠/٥-١٨١، والطبراني (١٠٩٠٦)، والبيهقي ٣٤٥/٤، والبخاري (١٨٨٤) من طرق عن وهيب، به.

وقوله: «يسمون المحرم صفرًا» قال العلماء: المراد الإخبار عن النسيء الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية، فكانوا يسمون المحرم صفرًا ويحلقونه، ويؤخرون تحريم المحرم إلى نفس صفر لئلا تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة، فيضيق عليهم فيها ما اعتادوه من المقاتلة والغارة بعضهم على بعض، فضللهم الله في ذلك، فقال: «إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا...».

وقوله: برأ الدبير: أراد برأ الدبر من ظهور الإبل إذا انصرفت عن الحج دبرًا ظهورها، وقوله: عفا الأثر: أي اندرس أثر الإبل وغيرها في سيرها، ويحتمل أثر الدبر المذكور، يقال: عفا الشيء: إذا درس وأمحي.

إبراهيم بن الحجاج السامي، قال: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، ثم ذكر بإسناده مثله. ففي هذا الحديث أن الذي كان من رسول الله ﷺ من أمره الناس بترك الحج الذي كانوا أحرموا به، وإحرامهم مكانه بالعمرة كان لنقص ما كانت العرب عليه من تحريمهم العمرة في شهور الحج.

وقد روي هذا الحديث من جهة غير هذه الجهة بزيادة على ما في هذا الحديث من الوقت الذي كانوا يُحرمون العمرة فيه، وبأن السبب الذي نقض به رسول الله ﷺ ما كانوا عليه مما ذكر في هذا الحديث

١٦١٧- كما حَدَّثَنَا إبراهيم بن أبي داود، قال: حَدَّثَنَا يوسُفُ بنُ عَدِيٍّ الكوفيُّ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ زَكَرِيَّا بنُ أَبِي زَائِدَةَ، عن ابن جُرَيْج، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: والله ما أَعَمَّرَ رسولُ الله ﷺ عائشةَ في ذي الحِجَّةِ إلَّا ليقطع بذلك أمرَ الجاهلية، فإنَّ هذا الحي من قريش ومن دَانَ دينهم كانوا يقولون: إذا عَفَا الوَبْرُ، وبرَأ الدُّبْرُ، ودَخَلَ صَفَرٌ، فقد حَلَّتِ العمرة لمن اعتمر، فكانوا يُحَرِّمُونَ حتى ينسلخَ ذو الحِجَّةِ والمحرم، كما أَعَمَّرَهَا رسولُ الله ﷺ إلَّا ليقطعَ ذلك من فعلهم^(١).

١٦١٨- كما حَدَّثَنَا جعفر بن محمد الفريابي، قال: حَدَّثَنَا الحسن بن سهل الحنّاط، وكان يُلقَّبُ خربوش، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ أَبِي زَائِدَةَ، قال: حَدَّثَنَا ابنُ جُرَيْج وابنُ إسحاق عن عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثم ذكر مثله غير

(١) حديث حسن، وهذا إسناده ضعيف لأجل عننة ابن إسحاق وابن جريج، وانظر ما بعده.

أنه قال في آخره: إِلَّا لِنَقْضِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ^(١).

فاختلف يوسف بن عديّ والحسن بن سهل في إسناد هذا الحديث فقال يوسف فيه: عن ابن جريج، عن محمد بن إسحاق، وقال الحسن فيه: عن ابن جريج وابن إسحاق.

وفي هذا الحديث أنهم كانوا يُحرّمون العُمرة في المُحرّم، وليس من شهور الحج، كما كانوا يُحرّمونها في ما قبله من شهور الحج، وذلك عندنا -والله أعلم- وهم من محمد بن إسحاق، لأنّ المستفيض عند الناس من تحريم العرب العُمرة إنما كان في شهور الحج، لا فيما سواها، وكذلك هو منصوص في حديث وهيب الذي قد رويناه فيه أيضاً أنهم كانوا يُسمّون المُحرّم صَفْراً، ففي ذلك ما قد دلّ على أنهم إنما كانوا يريدون بقولهم: ودخل صفر، أي دخل المُحرّم الذي كانوا يُسمونه صَفْراً، لا يريدون بذلك صَفْراً الذي يعقب المُحرّم. وقد روي عن عبد الرزاق هذا الحديث عن معمر وابن جريج

١٦١٩- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ الْفَرَّيَّابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنَبِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ فِيهِ قَالَ: قَدِمُوا بِالْحَجِّ خَالِصاً لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ -يعني أصحاب رسول

(١) حديث حسن، الحسن بن سهل ذكره ابن حبان في ثقافته وقد توبع، وابن إسحاق صرح بالتحديث كما عند الإمام أحمد ٢٦١/١ (٢٣٦١)، ورواه الطبراني في الكبير (١٠٩٠٧) عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن الحسن بن سهل الخياط (كذا في المطبوع)، عن يحيى، به. ورواه أبو داود (١٩٨٧)، وابن حبان (٣٧٦٥)، والبيهقي ٣٤٤/٤-٣٤٥ من طرق عن يحيى بن أبي زائدة، به.

الله ﷺ - وكانوا يَرَوْنَ العمرة في أشهر الحج أفجرَ الفُجُورِ، وكان يُعْجِبُهُمْ من أمر الإسلام ما كان في الجاهلية، وكانوا يقولون: إذا برأ الدبر، وعفا الوبر، وانسلخ صفر، حلت العمرة لمن اعتمر^(١).

فكان في هذا الحديث أنهم كانوا يقصدون بتحريم العمرة إلى شهور الحج خاصة، وفي ذلك موافقة معمر وابن جريج لما رواه وهيب في ذلك ومخالفتها لابن إسحاق فيما رواه فيه غير أن فيه: وانسلخ صفر^(٢). وذلك عندنا -والله أعلم- وهم، وإنما هو: ودخل صفر يريدون بذلك دخول الحرم الذي كانوا يُسمونه صفرًا والله أعلم.

وفي حديث محمد بن إسحاق أن الذي قصد به رسول الله ﷺ إلى نقض ما كانوا عليه في الجاهلية مما ذكرنا هو إعمارُه عائشة رضي الله عنها في ذي الحجة، وهذا عندنا مُحَالٌ، لأن رسول الله ﷺ أمر الناس قبل ذلك أن يفسخوا إحرامهم بالحج، وأن يُحرّموا مكانه بعمرة وفيهم عائشة.

١٦٢٠ - كما حَدَّثَنَا فهد، قال: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فلما جئنا سَرِفًا^(٣) طَمِثْتُ، فدخل علي رسول الله ﷺ

(١) رجاله ثقات وهو موقوف على طاووس.

(٢) قال الحافظ: ووجه تعلق جواز الاعتمار بانسلاخ صفر مع كونه ليس من أشهر الحج، وكذلك الحرم، أنهم لما جعلوا الحرم صفرًا، ولا يستقرون ببلادهم في الغالب ويرأ دبر إب لهم إلا عند انسلاخه، ألحقوه بأشهر الحج على طريق التبعية، وجعلوا أول أشهر الاعتمار شهر الحرم الذي هو في الأصل صفر.

(٣) موضع على ستة أميال من مكة أو أكثر، يصرف ولا يصرف، به قبر ميمونة

وأنا أبكي، فقال: «ما يُنْكِيكَ؟» فقلت: لَوَدِدْتُ أَنِّي لم أَحجَّ العام أو أخرج العام. قال: «لعلك نَفِسْتَ» قلتُ: نعم. قال: «إِنَّ هذا أمرٌ كَتَبَهُ الله على بنات آدم، فافْعَلِي ما يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» قالت: فلما جئنا مَكَّةَ، قال رسولُ الله ﷺ لأصحابه: «اجْعَلُوهَا عُمْرَةً» فحَلَّ النَّاسُ إِلَّا مَنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فكان الهَدْيُ مَعَهُ، ومع أبي بكر وعمر رَضِيَ الله عنهما وذِي الْيَسَّارَةِ، ثم أَهْلُوا بِالْحَجِّ، فلما كان يَوْمُ النَّحْرِ طَهَّرْتُ، فأرسلني رسولُ الله ﷺ فَأَقْضْتُ، فأَتَيْ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فقلتُ: ما هذا؟ فقالوا: أَهْدَى رسولُ الله ﷺ عن نِسَائِهِ الْبَقَرِ حَتَّى إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ، قلتُ: يا رسولَ الله يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وأرجع بِحَجَّةٍ؟ فأمر عبدَ الرحمن بنَ أبي بكرٍ فأرْدَفَنِي خَلْفَهُ، فإِنِّي لأذكر أَنِّي كُنْتُ أَنْعَسُ، فيضْرِبُ وَجْهِي مُؤَخَّرَةَ الرَّحْلِ حَتَّى جِئْنَا التَّنْعِيمَ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ جَزَاءَ عُمْرَةٍ النَّاسِ الَّتِي اعْتَمَرُوهَا^(١).

زوجة النبي ﷺ ورضي الله عنها.

(١) إسناده صحيح. ورواه البخاري (٣٠٥) عن أبي نعيم، بهذا الإسناد. ورواه مسلم (١٢١١)، والبيهقي ٣/٥ من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة الماشحون، به. ورواه الإمام الشافعي ٣٨٩-٣٩٠، والإمام أحمد ٣٩/٦، والحميدي (٢٠٦)، والبخاري (٢٩٤) و(٥٥٤٨) و(٥٥٥٩)، ومسلم (١٢١١) (١١٩)، والنسائي ١٥٣/١ و١٥٦/٥ و٢٤٥، وابن ماجه (٢٩٦٣)، وابن خزيمة (٢٩٠٥) و(٢٩٣٦)، وأبو يعلى (٤٧١٩)، ابن حبان (٣٨٣٤)، والبخاري (١٩١٣)، والبيهقي ٣/٨، و٣/٥ و٨٦ من طرق، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، به. ورواه أيضاً عن عبد الرحمن بن القاسم: الإمام مالك، وحماد بن سلمة، ومحمد بن إسحاق. ورواه عن القاسم: أفلح بن حميد، وأبى بن ناهل. وانظر (١٧٠٧).

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث عن عائشة أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ وهي منهم ولا يذكرون إلا الحج، وأن رسول الله ﷺ أمر الناس أن يجعلوها عمرة إلا من كان معه الهدى، وأنها قالت لرسول الله ﷺ ليلة الحصة: أيرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع بحجة. وهذا مما يجب أن يُوقف عليه، وأن يُكشف معناه، لأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا فسحوا الحج الذي كانوا أحرموا به، وأحرموا مكانه بعمرة، فكشفنا ذلك، فوجدناه مُحتملاً أن تكون عائشة أحرمت بالحج كما أحرم الناس به، ثم عاد إحرامها إلى العمرة التي عاد إحرام الناس إلى مثلها، ثم أدركها الحيض، فأمرها رسول الله ﷺ برفضها والإحرام بالحج مكانها، واتسع لها بذلك رضوان الله عليها أن قالت لرسول الله ﷺ ليلة الحصة: أيرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع بحجة؟! وقد بين ذلك غير واحد عنها، منهم: الأسود بن يزيد

١٦٢١- كما قد حَدَّثَنَا الرِّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ، طَافَ وَلَمْ يَحِلَّ وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَطَافَ مَنْ مَعَهُ مِنْ نِسَائِهِ وَأَصْحَابِهِ، فَحَلَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ، قَالَ: وَحَاضَتْ هِيَ. قَالَتْ: فَقَضَيْنَا مَنَاسِكَنَا مِنْ حَجَّنَا، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصَةِ^(١) لَيْلَةُ النَّفْرِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْرِجِعُ أَصَابُكَ بِحَجٍّ وَعَمْرَةٍ وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجٍّ؟

(١) الحصة المراد بها: ليلة المبيت بالمحصب وهو البطحاء التي بين مكة ومنى، وهي ما انبطح من الوادي واتسع.

قال: «أَمَا كُنْتَ طُفْتُ بِالْبَيْتِ لَيْسَالِي قَدِمْنَا؟» قالت: قلتُ: لا. قال: «انْطَلِقِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا»^(١).

(١) حديث صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٠٢. ورواه الإمام أحمد ١٢٢/٦ عن عفان، والبخاري (١٧٦٢) عن أبي النعمان، وهما عن أبي عوانة، بهذا الإسناد. وسيتكرر برقم (١٧٠٠).

وقد رُوِيَ هذا الحديث بأطول منه وفيه ذكر صفية رضي الله عنها. وقد رواه عن منصور: أبو عوانة، وعبيدة بن حميد، وشعبة، وشيبان، وإسرائيل، ومفضل، وسفيان، وجريز، ورواية جريز عند البخاري (١٥٦١)، ومسلم (١٢١١) (١٢٨) و(٣٨٧).

ورواه عن إبراهيم: منصور، والحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان، والأعمش وابن عون ورواية الحكم عند البخاري (٥٣٢٩) و(٦١٧٥)، ومسلم (١٢١١) (٣٨٧).

ورواية الأعمش عند البخاري (١٧٧١) و(١٧٧٢)، ومسلم (١٢١١) (١٢٩) و(٣٨٧).

ورواية ابن عون عند البخاري (١٧٨٧) ومسلم (١٢١١) (١٢٦) و(١٢٧) وبعض هذه الروايات مختصرة، وبعضها مطولاً.

وقد علق الحافظ في «الفتح» ٣/٤٢٣ على قول عائشة: «ولا نرى إلا أنه الحج» فقال: ولأبي الأسود عن عروة عنها كما سيأتي (أي عند البخاري): «مهلين بالحج»، ولمسلم من طريق القاسم عنها: «لا نذكر إلا الحج»، وله من هذا الوجه «لبينا بالحج»، وظاهره أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا أولاً محرمين بالحج، لكن في رواية عروة عنها هنا «فمننا من أهل بعمره، ومننا من أهل بحج وعمره، ومننا من أهل بالحج» فيحمل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتماد في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتماد في أشهر الحج، وسيأتي في باب الاعتماد بعد الحج من طريق هشام بن عروة عن أبيه

ففي هذا الحديث ما قد دَلَّ على أنها قد كانت خرجت من عُمرتها التي صارت مكانَ حجتها بتركها الطوافَ لها حتى تشاغلت بما تشاغلت به من أمر حجتها. وقد روى عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ هذا الحديثَ عن عائشة، فبيِّنَ فيه معنىً غيرَ هذا المعنى كان هو السببُ لخروجها من العمرة

١٦٢٢- كما حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ ومحمد بن خزيمة،

عنها ((فقال: من أحب أن يهل بعمرة فليهل، ومن أحب أن يهل بحج فليهل))، ولأحمد من طريق ابن شهاب عن عروة ((فقال: من شاء فليهل بعمرة، ومن شاء فليهل بحج))، وهذه النكتة أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس: ((كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور)) فأشار إلى الجمع بين ما اختلفت عن عائشة في ذلك، وأما عائشة نفسها فسيأتي في أبواب العمرة، وفي حجة الوداع من المغازي، من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها في أثناء هذا الحديث قالت: ((وكنت ممن أهل بعمرة))، وسبق في كتاب الحيض من طريق ابن شهاب نحوه عن عروة، زاد أحمد من وجه آخر عن الزهري ((ولم أسقُ هدياً)) فادعى إسماعيل القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة وأن الصواب رواية الأسود والقاسم وعروة عنها أنها أَهَلَّتْ بالحج مفرداً، وتُعَقَّبُ بأن قول عروة عنها: إنها أَهَلَّتْ بعمرة صريح، وأما قول الأسود وغيره عنها: ((لا نرى إلا الحج))، فليس صريحاً في إهلاها بحج مفرد، فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة، وهو أعلم الناس بمحدثيها، وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي كما أخرجه مسلم عنه، وكذا طاووس ومجاهد عن عائشة، ويحتمل في الجمع أيضاً أن يقال: أَهَلَّتْ عائشة بالحج مفرداً كما فعل غيرها من الصحابة، وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن تبعه ((ثم أمر النبي ﷺ أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة)) ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة، وعلى هذا يتنزل حديث عروة: ((ثم لما دخلت مكة وهي حائضٌ فلم تقدر على الطواف لأجل الحيض أمرها أن تُحَرِّمَ بالحج)).

قالا: حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَهْلَ بِالْحَجِّ وَمَنْ شَاءَ، فليَهْلَ بِالْعُمْرَةِ. قَالَتْ: فَكُنْتُ مِمَّنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، فَحِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي، وَأَمْتَشِطُ وَأَدْعَ عُمْرَتِي^(١).

وقد وافق عروة فيما رواه من ذلك عن عائشة رضي الله عنها ابنُ أبي مُلَيْكَةَ، وعكرمةُ مولى ابن عباس، فرويا عنها مثلَ ذلك ١٦٢٣- وكما حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَمْرِو الْجُمَحِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

١٦٢٤- وكما قد حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(٢).

(١) إسناده صحيح، ورواه ابن أبي شيبة ٢٩٩/٧ في الرد على أبي حنيفة، عن عبدة، عن هشام، به. ورواه البخاري (١٧٨٦) عن محمد بن المثنى، عن يحيى القطان، عن شام، بهذا الإسناد. ورواه الإمام مالك في «الموطأ» ٤١٠/١ عن ابن شهاب الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فأهللنا بعمره... ورواه من طريق الإمام مالك البخاري (٤٣٩٥)، ومسلم (١٢١١)، وأبو داود (١٧٨١)، والنسائي ١٦٥/٥-١٦٦، وابن حبان (٣٩١٧)، والبيهقي ٣٤٦/٤ و٣٥٣ وسيأتي برقم (١٧٠٥).

(٢) إسناده صحيح، ورواه ابن راهوية (٧١٤)، والطحاوسي (١٥٠٧)، والإمام أحمد ٢٤٥/٦، والبخاري (٢٩٨٤) من طريقين عن ابن أبي ملكية بنحو رواية الأسود، وانظر (١٧٠٨).

فكان في هذه الأحاديث أنها إنما خرجت من عُمرتها بإذن النبي ﷺ بنقض رأسها وامتشاطها وتركها إيَّاهَا.

وهذه الأحاديثُ أُولَى من حديث القاسم، لأنه قد بُيِّنَ فيها ما لم يُبين في حديث القاسم. وفي ذلك ما قد دَلَّ على أنَّ نقضَ النبي ﷺ لما كان عليه المشركون مما ذكرنا، إنما كان بفسخهم الحج وإحرامهم بالعُمرة، لا بعمره عائشة التي أحرمت بها ليلة الحُصبة، لأنَّ تلك العُمرة إنما كانت قضاءً من عُمرة كانت فيها كسائر الناس كانوا في عُمَرِهِم التي كانوا فيها، وخرجوا من الحج إليها، وخرجت عائشة رضي الله عنها من تلك العُمرة التي هي كعُمَرِهِم بالحَيْض الذي طَرَأَ عليها قبل طوافها لعمرتها، فلم يَصْلُحْ لها مع ذلك المضي فيها بعد إحرامها بالحجة التي أحرمت بها كما أحرم سائر الناس بمثلها، لأنها تكون لو فعلت ذلك واقفة بعرفة لحجتها ومحلّه بَعْدَ ذلك من حجتها ومعها عُمرة لم تكن طافت لها. وقد دَلَّ على ما ذكرنا من ذلك ما خاطب به سراقَةُ بْنُ مَالِكٍ بن جُعْشُم رسول الله ﷺ في تلك العُمرة التي أحرم الناسُ بها بأمر رسول الله ﷺ إِيَّاهُمْ مكانَ الحج الذي كانوا أحرموا به، وفسخوه إليها

١٦٢٥- كما حَدَّثَنَا الرِّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِي، قال: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، قال: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عن أبيه، عن جابر في حديثه في الحج قال: فَأَهْلٌ -يعني- رسول الله ﷺ بالتوحيد، وَأَهْلٌ الناس بهذا الذي يُهْلُونَ به، ولم يرد رسول الله ﷺ عليهم شيئاً. قال جابر: لسنا نرى إِلَّا الحجَّ، لسنا نعرف العُمرة حتى إذا كنَّا آخرَ طواف على المروة، قال: «إني لو استقبلتُ من أمري ما

اسْتَدْبَرْتُ، مَا سَفَتُ الْهَذِي وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ لَيْسَ مَعَهُ هَذِيٌّ، فَلْيَحْلِلْ وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً» فَحَلَّ النَّاسُ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَذِيُّ، فَقَامَ سَرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عُمَرُتُنَا هَذِهِ لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ قَالَ: فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ فِي الْأَخِيرَةِ، فَقَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ هَكَذَا فِي الْحَجِّ»^(١).

١٦٢٦- وكما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ هِشَامٍ الرَّعَيْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أُعَيْنٍ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَمَّا قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ سَأَلَ النَّاسَ: «يَمَازَا أَحْرَمْتُمْ؟» فَقَالَ أَنَسٌ: أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ. وَقَالَ آخَرُونَ: قَدِمْنَا مُتَمَتِّعِينَ. وَقَالَ آخَرُونَ: أَهْلَلْنَا بِإِهْلَاكِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ قَدِيمٌ وَلَمْ يَسْقِ هَدِيًّا فَلْيَحْلِلْ، فَإِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَمْ أَسْقِ الْهَذِيَّ حَتَّى أَكُونَ حَلَالًا» فَقَالَ سَرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: عُمَرُتُنَا هَذِهِ لِعَامِنَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ: «لَا بَلْ لِلْأَبَدِ»^(٢).

وهذا الحرف الذي في هذا الحديث من قول جابر: «وقال آخرون: قَدِمْنَا مُتَمَتِّعِينَ» يَتَعَدُّ فِي الْقُلُوبِ، لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعِينَ إِنَّمَا يَتَدَبَّرُونَ

(١) حديث صحيح. ورواه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢/٢٧٢، وابن ماجه (٣٠٧٤)، والدارمي ٢/٤٤-٤٩، وابن الجارود (٤٦٩)، والبيهقي ٦/٥ من طرق عن حاتم بن إسماعيل، بهذا الإسناد. ورواه الطيالسي (١٦٦٨)، والشافعي ١/٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢، والبخاري (١٩١٨) من طرق عن جعفر، به.

(٢) إسناده ضعيف. خصيف بن عبد الرحمن الجزري: ضعيف.

إِحْرَامُهُم بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُعَقِّبُونَهَا بِالْحَجِّ، وَهُمْ فَلَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ حِينَئِذٍ، فَكَيْفَ يَتَمَتَّعُونَ التَّمَتُّعَ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِعُمْرَةٍ؟ وَهَذَا عِنْدَنَا وَهُمْ مِنْ خُصِيفٍ. فَأَمَّا غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ عَطَاءٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ بِخِلَافِ ذَلِكَ، مِنْهُمْ: قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ

١٦٢٧- كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ مِثَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَرْبَعِ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوهَا عُمْرَةً» فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ لَبَّوْا، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النُّحْرِ قَدِمُوا، فَطَافُوا بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ^(١).

فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ جَمِيعًا أَنْ يَحِلُّوا إِلَى الْعُمْرَةِ، وَبَعْضُهُمْ فِي عُمْرَةٍ؟! وَكَذَلِكَ رَوَى غَيْرُ جَابِرٍ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّهُمْ قَدِمُوا مَكَةَ مُلَبِّينَ بِالْحَجِّ خَاصَّةً مِنْهُمْ ابْنُ عَمْرٍ.

١٦٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حِجَّاجُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ قَدِمُوا مَكَةَ مُبَيَّنِّينَ بِالْحَجِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ»^(٢).

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٨٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» ٢٤١/٢ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» ١٥٢/٢، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٨/٢ عَنْ رُوحٍ وَعَفَّانٍ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، بِهِ.

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٥٣) عَنْ مُسَدَّدٍ، عَنْ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، وَمُسْلِمٌ (١٢٣٢) عَنْ

ومنهم: أبو سعيد الخدري

١٦٢٩- كما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا، فَلَمَّا قَدِمْنَا، طُفْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوهَا عِمْرَةً، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ»^(١).

ومنهم: أسماء ابنة أبي بكر

١٦٣٠- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْخَصِيبُ بْنُ نَاصِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءِ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، وَكَانَ مَعَ الزَّبِيرِ الْهَدْيُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

سريج بن يونس، عن هشيم، كلاهما عن حميد، حَدَّثَنَا بَكْرٌ أَنَّهُ ذَكَرَ لَابِنَ عُمَرَ أَنَّ أُنْسًا حَدَّثَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلٌ بِعَمْرَةٍ وَحِجَّةٍ، فَقَالَ: أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَجِّ، وَأَهْلَلْنَا بِهِ مَعَهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ، قَالَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْعَلْهَا عِمْرَةً.

ورواه النسائي ١٥٠/٥ عن يعقوب بن إبراهيم، عن هشيم، عن حميد، به.

ورواه مسلم (١٢٣٢) (١٨٦) عن أمية بن بسطام، عن يزيد بن زريع، وأبو يعلى (٤١٥٤) عن أبي خيثمة، عن سعيد بن عامر، كلاهما عن حبيب بن الشهيد، عن بكر بن عبد الله، به.

(١) حديث صحيح. ورواه مسلم (١٢٤٧) عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيِّ، عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

ورواه أيضاً (١٢٤٨) عن حجاج الشاعر، عن معلى بن أسد، عن وهيب بن خالد، عن أبي نضرة، عن جابر، وعن أبي سعيد الخدري.

لأصحابه: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلْيَحْلِلْ»^(١).

وفيما ذكرنا من هذا دليل على ما وصفنا غير أنه قد رُوِيَ عن أنس بن مالك أيضاً في ذلك ما يدخل في المعنى الذي أنكرناه من حديث خُصَيْف.

١٦٣١- كما حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظَّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَبَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ، فَلَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ، رَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَلَمَّا انْبَعَثَ بِهِ، سَبَّحَ وَكَبَّرَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ، جَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا قَدِمَا مَكَّةَ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْلُلُوا، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، أَهَلُّوا بِالْحَجِّ^(٢).

قال أبو جعفر: فذلك أيضاً مما يَتَعَدُّ فِي الْقُلُوبِ أَنْ يَكُونُوا جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَهَمَّ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَعُدُّونَهَا مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالْإِحْلَالِ مِنْ

(١) رواه مسلم (١٢٣٦) (١٩٢) عن عباس بن عبد العظيم العنبري، والنسائي ٢٤٦/٥ عن محمد بن عبد الله بن المبارك، كلاهما عن أبي هاشم المغيرة بن سلمة المخزومي، عن وهيب بن خالد، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٣٥١/٦، ومسلم (١٢٣٦) (١٩١)، وابن ماجه (٢٩٨٣)، والطبراني ٢٤/٣٥٤ من طرق عن ابن جريج، حدثني منصور بن عبد الرحمن، به. بلفظ: «(خرجنا محرمين)»، وليس فيه التقييد بالحج كما في رواية وهيب.

ورواه بنحوه أحمد ٣٥٠/٦، والطبراني ٢٤/٣٥٥ من طريق منصور، به.

(٢) إسناده صحيح. ورواه البخاري (١٥٥١)، وأبو داود (١٧٩٦) عن موسى بن إسماعيل، والبخاري (١٧١٤) عن سهل بن بكار، كلاهما عن وهيب، به.

الإحرام الذي كانوا فيه، وفيه عمرة إلى عمرة^(١)، وقد كان ابن عمر أنكّر هذا على أنس بن مالك، وأخبر أنّ إحرامهم إنما كان بالحج لا عمرة معه:

١٦٣٢- كما حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَبَّى بِعُمْرَةٍ وَحُجَّةٍ، قَالَ: لَبَيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ. فَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ لِابْنِ عُمَرَ قَوْلَ أَنَسٍ فَقَالَ: وَهَلْ أَنَسٌ إِنَّمَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ وَأَهْلَلْنَا بِهِ مَعَهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ، قَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي فَلْيَحِلَّ» قَالَ بَكْرٌ: فَارْجَعْتُ إِلَى أَنَسٍ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، فَلَمْ يَزَلْ يَذْكُرُ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ^(٢).

١٦٣٣- وَكَأَمَّا حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يُزَيْدَ بْنَ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ بِإِسْنَادِهِ. وَزَادَ فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي فَلْيَحِلَّ»، وَكَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذِي فَلَمْ يَحِلَّ.

قال أبو جعفر: وفيما روينا من هذه الآثار ما قد دلّ على أن الذي نقض به رسول الله ﷺ ما كانوا عليه في الجاهلية من تحريمهم العمرة في شهور الحج إنما كان بفسخه الحج وأمره أصحابه به،

(١) قال ابن القيم رحمه الله (زاد المعاد ٢/١٦٠): ثم إنه ﷺ خيرهم عند الإحرام بين الأنساك الثلاثة، ثم نذبتهم عند دنوهم من مكة إلى فسخ الحج والقران إلى العمرة لمن لم يكن معه هدي، ثم حتم ذلك عليهم عند المروة.
(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/١٥٢، وانظر (١٦٢٨).

وإحرامهم بالعمرة، لا بأمره عائشة بالاعتماد بعد الحج في ذي الحجة. والله نسأله التوفيق.

وقد ذكرنا في هذا الباب حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنَّ رسولَ الله ﷺ قال للناس: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَهْلَ بالحج، ومن شَاءَ فَلْيَهْلَ بالعمرة» فذلك عندنا -والله أعلم- على قول كان منه لهم بعد أن فسخوا الحج الذي كانوا أحرموا به، وقدموا مكَّة عليه، فقال لهم: من شاء فليهل بالعمرة حتى يكون بها متمعاً ومن شاء أن يهل بالحج بلا عمرة معه، لأنه قد قامت الحجة بإحلالهم من الحج قبل ذلك، فعقل عنهم أن ذلك لم يكن إلا لسبب أُريد به إباحة العمرة لهم حينئذٍ، لأنها كانت محرمة عليهم، ولأنه لا يصلح إدخال العمرة على الحج ويصلح إدخال الحج على العمرة، فأمرهم بالخروج من الحج بذلك ليتسع لهم الإحرام بالعمرة لمن شاء أن يُحرم بها، واستئناف حجّه لمن شاء أن يُحرم بها بلا عمرة معها، فيرجع بحجة لا عمرة معها. والله نسأله التوفيق.

٢٣١- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله:

«لا صرورة في الإسلام»

١٦٣٤- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْرَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عيسى بْنُ يونسَ، عن ابنِ جريجٍ، عن عُمَرَ بْنِ عَطَاءٍ -قال أبو جعفر: وهو ابنُ أبي الخُوَّار- عن عكرمة، عن ابنِ عباسٍ، أن النبي ﷺ قال: «لا

صُرُورَةٌ فِي الْإِسْلَامِ^(١)

قال أبو جعفر: ولم نجد في هذا الباب حديثاً متصل الإسناد إلى رسول الله ﷺ غير هذا الحديث، فأما ما سواه من الأحاديث المروية فيها، فمنها ما يروى عن ابن عباسٍ مما لا يتجاوز به إلى النبي ﷺ، فمن ذلك:

١٦٣٥- ما حَدَّثَنَا فُهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَرِيكٍ، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس - ولم يذكر النبي ﷺ - قال: لا صُرُورَةٌ فِي الْإِسْلَامِ، إِنَّهُ كَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَةِ يَلْطِمُ وَجْهَ الرَّجُلِ، ويقول: إِنَّهُ صُرُورَةٌ، فَقِيلَ

(١) إسناده ضعيف، ابن جريج مدلس وقد عنعن، وعمر بن عطاء - وهو عمر بن عطاء بن وراز - ضعيف، وليس هو عمر بن عطاء بن أبي الخوار الثقة كما ظنه الطحاوي، قال الإمام أحمد: كل شيء روى ابن جريج عن عمر بن عطاء، عن عكرمة فهو ابن وراز، وكل شيء روى ابن جريج عن عمر بن عطاء، عن ابن عباس فهو ابن أبي الخوار، كان كبيراً، قيل له: أيروي ابن أبي الخوار عن عكرمة؟ قال: لا، وقال يحيى بن معين: عمر بن عطاء الذي يروي عنه ابن جريج يحدث عن عكرمة ليس هو بشيء، وهو ابن وراز، وهم يضعفونه، كل شيء عن عكرمة فهو ابن وراز، وعمر بن عطاء بن أبي الخوار ثقة.

ورواه الطبراني (١١٥٩٥) عن أبي يزيد القراطيسي، عن حجاج بن إبراهيم الأزرق، بهذا الإسناد. قال الهيثمي في «المجمع» ٢٣٤/٣: رجاله ثقات! ورواه أحمد ٣١٢/١، والبيهقي ١٦٤/٥ عن محمد بن بكر، وأبو داود (١٧٢٩)، وابن عدي في «الكامل» ١٦٨٢/٥، والحاكم ٤٤٨/١ من طريق أبي خالد الأحمر، كلاهما عن ابن جريج، به. ولم ينسب أحد منهم عمر بن عطاء، وقيد ابن عدي في «الكامل»، والمزي في «تحفة الأشراف» ١٥٣/٣ باب وراز، وفي رواية البيهقي «يقال: هو عمر بن عطاء بن وراز».

لعكرمة: وما الصَّوْرَةُ؟ قال: يقولون: الذي لم يَحُجَّ ولم يَعْتَمِر^(١).
 ١٦٣٦- ومنه ما قد حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قال: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ الْكُوفِيُّ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَكْرَمَةَ - ولم يذكر ابن عباس - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ».
 قال سَفِيَّانُ، كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ لِلرَّجُلِ إِذَا لَمْ يَحُجَّ: هُوَ صَرُورَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ»^(٢).

١٦٣٧- ومنه ما قد حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ الْبَغْدَادِيُّ، قال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَرِيكٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - ولم يذكر النبي ﷺ - قال: لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ. قال: كَانَ الرَّجُلُ يَلْطِمُ وَجْهَ الرَّجُلِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي صَرُورَةٌ. فَيُقَالُ: ذَرُوا صَرُورَةَ وَجْهَهُ، وَلَوْ أَلْقَى سُلَاحَهُ فِي رَحْلِهِ. قُلْتُ لِعَكْرَمَةَ: وَمَا الصَّوْرَةُ؟ قال: الَّذِي لَمْ يَحُجَّ وَلَمْ يَعْتَمِرْ، أَوْ قال: وَلَمْ يُضَحَّ، أَوْ كَمَا قال^(٣).

ومنه ما يُروى مَوْقُوفاً عَنْ عَكْرَمَةَ، غَيْرَ مُتَجَاوِزٍ بِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزْمَةَ، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قال: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَكْرَمَةَ، قال: كَانَ يُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ: صَرُورَةٌ.

(١) إسناده صحيح، وهو موقوف.

(٢) رجاله ثقات، وهو مرسل.

(٣) رجاله ثقات، وانظر «سنن البيهقي» ١٦٥/٥.

قال أبو جعفر: فتأملنا هذا الحديث لنقفَ على الصَّرورة التي نهى رسول الله ﷺ أن تكونَ في الإسلام، ما هي؟ فوجدنا في حديثٍ فهِدٍ عن أبي نعيم الذي قد رويناهُ في هذا الباب من كلامِ ابنِ عباسٍ أن الرجلَ كانَ في الجاهلية يَلْطِمُ وجهَ الرجلِ، ويقولُ: إنه صرورةٌ، فاحتملَ أن يكونَ المَلْطُومُ هو الصَّرورة لأنَّهُ لم يحجَّ ولم يعتمر، واحتملَ أن اللاطِمَ هو الصرورة، فيُعذرُ في ذلك لجهلِهِ الذي من أجلِهِ لم يحجَّ، ولم يعتمر، فأردنا أن نَقِفَ على حقيقة ذلك، فوجدنا في حديثِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ يونسَ ما قد دَلَّ أن اللاطِمَ هو المرادُ في ذلك لا المَلْطُومُ.

١٦٣٨- وأجازَ لنا هارونُ بنُ محمدٍ العسقلانيُّ ما ذكرَ لنا أنَّ الغلابيَّ حَدَّثَهُ إياه، قال: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ -يعني الزُّبَيْرِي- قال: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عن عمرو بنِ دينارٍ، عن عكرمة، قال: كانَ الرجلُ يَلْطِمُ الرجلَ في الجاهلية، فيقولُ: أنا صرورةٌ، فيُقالُ: دَعُوا الصَّرورةَ بِجَهْلِهِ، وإن رَمَى بجمعه^(١) في رحلِهِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا صرورةَ في الإسلام»^(٢).

فكانَ في ذلك تحقيقُ ما ذكرنا، ثم احتجنا أن نقفَ على إباحةِ هذا الاسمِ واستعمالِهِ في مَنْ لم يحجَّ أو في كراهتِهِ والنهي عن استعمالِهِ، فوجدنا في حديثِ صالحِ بنِ عبدِ الرحمن الذي قد رويناهُ في هذا الباب قولَ رسولِ الله ﷺ: «لا صرورةَ في الإسلام» فاحتملَ أن يكونَ ذلك

(١) الجعْرُ: قال ابن الأثير: ما تبيس من الثقل في الدبر أو خرج يابساً.

(٢) رجاله ثقات، لكنه مرسل.

يُرَادُ بِهِ النَّهْيُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ فِي الْإِسْلَامِ، وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ يُرَادُ بِهِ أَنْ لَا يَبْقَى فِي الْإِسْلَامِ أَحَدٌ حَتَّى يَحُجَّ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ انْقِطَاعُ هَذَا الْاسْمِ عَنِ النَّاسِ جَمِيعاً فِي الْإِسْلَامِ.

فَتَأَمَّلْنَا ذَلِكَ فَوَجَدْنَا الرَّجُلَ قَدْ يَعْجِزُ عَنِ الْحُجِّ، إِمَّا لِرِمَانَةٍ فِي بَدَنِهِ، وَإِمَّا لِقَلَّةٍ فِي ذَاتِ يَدَيْهِ، وَلَا يَحُجُّ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مَنْ حَمَلَ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ» أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ ذَلِكَ، كَانَ ذَلِكَ بَعِيداً، لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُتَخَلِّفَ عَنِ الْحُجِّ لَمْ يَكُنْ مُخْتَاراً لِذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ تَخْلُفُهُ عَجْزاً لِمَا قَدْ ذَكَّرْنَا، فَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مَذْمُوماً بِذَلِكَ، أَوْ يَكُونَ هَذَا الْاسْمُ الَّذِي قَدْ ذَكَّرْنَا مِمَّا أُريدَ بِهِ ذَمٌّ مَنْ يُمَسَّى بِهِ يَلْزُمُهُ، وَلَمَّا بَطَلَ هَذَا التَّأْوِيلُ عَقَلْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُوَ أَنْ لَا يُقَالَ هَذَا الْقَوْلُ لِأَحَدٍ، وَقَدْ رَوَيْنَا ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي حَدِيثِ ابْنِ خَزِيمَةَ، عَنْ حِجَّاجٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ: صَرُورَةٌ. وَقَدْ رَوَيْنَا ذَلِكَ أَيْضاً عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مُنْقَطِعاً مِمَّا لَمْ يَتَقَدَّمَ ذَكَّرْنَا لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ.

١٦٣٩ - كَمَا حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: إِنِّي صَرُورَةٌ، فَإِنَّ الْمُسْلِمَ لَيْسَ بِصَرُورَةٍ^(١).

(١) رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا - وَإِنْ لَمْ يَنْصُرْ أَحَدٌ عَلَى وَقْتِ سَمَاعِهِ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ، وَكَانَ قَدْ اخْتَلَطَ - قَدْ تَابَعَهُ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يَدْرِكْ جَدَّهُ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٨٩٣٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعِيمٍ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، وَابْنِ بَيْهَقٍ ١٦٥/٥

وقد رُوِيَ مثلُ ذلكَ أيضاً عن عامرٍ الشعبيِّ.

كما حَدَّثَنَا يوسفُ، قال: حَدَّثَنَا حجاجُ بنُ إبراهيمَ، قال: حَدَّثَنَا يحيى بنُ زكريَّا، عن بشرِ أبي إسماعيلَ، قال: قلتُ لعامرٍ: الصَّرورةُ؟ فقال: أيُّ شيءٍ الصَّرورةُ، ليسَ الصَّرورةُ شيئاً.

قال أبو جعفرٍ: وهذا أوَّلُ عندنا، لأنَّ الصَّرورةَ في كلامِ العربِ هو الصَّرُّ على الشيءِ. ومنه قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَلَمَّا يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥] فمن كانَ تخلفُهُ عن الحجِّ ليسَ لإصراره على أن لا يحجَّ، وإنَّما هو لعجزٍ أو لِمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا يَسْقُطُ بِهِ فرضُ الحجِّ عنه، فليسَ صاحِبُهُ بمصرٍّ الإصرارَ المذمومَ، وإذا لم يكنْ مصرّاً، لم يكنْ صرورةً. فأما عطاءُ بنُ أبي رباحٍ، فقد رُوِيَ عنه إباحةُ هذا القولِ.

كما حَدَّثَنَا يوسفُ، قال: حَدَّثَنَا حجاجُ، قال: حَدَّثَنَا يحيى، عن ابنِ جريحٍ، قال: كانَ عطاءٌ يُقالُ له: الصَّرورةُ، فلا ينكرُها.

قال أبو جعفرٍ: وكان ما ذكرناه من كراهةِ هذا القولِ أوَّلَى عندنا، لأنَّه وصفٌ بحالٍ مذمومٍ، واللهُ نسألُه التوفيقَ.

من طريق جعفر بن عون، كلاهما عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، بهذا الإسناد. جعفر بن عون ممن سمع من المسعودي قبل اختلاطه، ولم ينص أحدٌ على وقت سماع أبي نعيم منه.

وأورده الهيثمي في «المجموع» ٢٣٤/٣ وقال: رواه الطبراني في «الكبير»، والقاسم لم يُدرِك ابنَ مسعود.

٢٣٢- بابُ بيانِ مُشكِـلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في جعله قضاء الحجِّ عن مَنْ قد كان وَجَبَ عليه كقضاءِ الدِّينِ الذي قد كان وجب عليه

١٦٤٠- حَدَّثَنَا بَكَّارٌ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ، عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن عُبيد الله بن أبي رافع، عن علي رضي الله عنه، قال: استقبلتُ رسولَ الله ﷺ جاريةً شابةً من خَثْعَمَ، فقالت: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ وَقَدْ أَدْرَكَهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْحَجِّ، أَفِيحْزِي أَنْ أُحْجَّ عَنْهُ؟ قال: «حُجِّي عَنْ أَيْلِكَ» وَلَوْىَ عُتْقَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، فقال له العباسُ، لَوَيْتَ عُتْقَ ابْنِ عَمِّكَ. فقال: «إِنِّي رَأَيْتُ شَابَةً وَشَابًا، فَلَمْ آمَنَ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِمَا»^(١).

(١) إسناده حسن، عبد الرحمن بن الحارث: صدوق له أوهام. ورواه أحمد ٧٥/١ عن أبي أحمد محمد بن عبد الله، و١٥٧ عن يحيى بن آدم، وأبو داود (١٩٣٥) عن أحمد بن حنبل، عن يحيى بن آدم، والترمذي (٨٨٥) عن محمد بن بشار، عن أبي أحمد محمد بن عبد الله، وابن ماجه (٣٠١٠) عن علي بن محمد، عن يحيى بن آدم، وأبو يعلى (٣١٢) عن عُبيد الله، و(٥٤٤) عن أبي موسى، عن أبي أحمد محمد بن عبد الله، كلاهما (يحيى بن آدم ومحمد بن عبد الله) عن سفيان الثوري، بهذا الإسناد. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح لا نعرفه من حديث علي إلا من هذا الوجه من حديث عبد الرحمن بن الحارث بن عياش، وقد رواه غير واحد عن الثوري مثل هذا.

ورواه عبدُ الله بن أحمد في زيادات «المسند» ٧٢/١ و٧٦ عن أحمد بن عبدة

١٦٤١- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أَدْرَكْتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ. قَالَ: «حَجِّي عَنْهُ»^(١).

١٦٤٢- حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلٌ -يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ- عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ

المصري، عن المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي، عن أبيه عبد الرحمن، به.
(١) إسناده صحيح، وابن جريج قد صرح بالتحديث عند الترمذي.
ورواه أحمد ٢١٣/١ عن روح بن عباد، والترمذي (٩٢٨) عن أحمد بن منيع، عن روح بن عباد، بهذا الإسناد.
ورواه البخاري (١٨٥٣)، والدارمي ٤٠/٢، والبيهقي ٣٢٨/٤، والطبراني (٧٢٠)/١٨ من طريق أبي عاصم.
ورواه مسلم (١٣٣٥)، وابن خزيمة (٣٠٣٠) من طريق عبي بن يونس، كلاهما عن ابن جريج، به. وانظر الحديث الآتي (٢٩٥١).
ورواه الشافعي ٣٨٧/١، وأحمد ٢١٢/١، والبخاري (١٨٣٥)، ومسلم (١٣٣٥)، والترمذي (٩٢٨)، وابن ماجه (٢٩٠٩)، والنسائي ٢٢٧/٨-٢٢٨، والدارمي ٣٩/٢-٤٠، ٤١، والطبراني (٧٢١)/١٨ و(٧٣٢) و(٧٣٣) و(٧٣٥)، والبيهقي ٣٢٨/٤٠ من طرق عن ابن شهاب الزهري، به.

الفضل بن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت رديف رسول الله ﷺ فأتاه رجل، فقال: يا رسول الله إن أمي عجوز كبيرة، وإن حملتها لم تستميك، وإن ربطتها، خشيت أن أقتلها، قال: «أرأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضيه؟» قال: نعم. قال: «فحج عن أمك»^(١).

١٦٤٣ - وحدثنا إبراهيم بن أبي داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، قال: حدثني الفضل بن عباس أو عبيد الله بن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله إن أبي، أو أمي عجوز كبيرة إن أنا حملتها، لم تستميك، وإن ربطتها خشيت أن أقتلها. قال: «أرأيت لو كان على أبيك أو أمك دين أكننت تقضيه؟» قال: نعم. قال: «فاحجج عن أبيك أو عن

(١) سليمان بن يسار لم يدرك الفضل بن عباس.

ورواه النسائي ١١٩/٥ و ٢٢٩/٨ من طريق يزيد بن هارون، عن هشام، به.
ورواه أبو يعلى (٦٧١٧) عن زكريا بن يحيى، حدثنا هشيم، عن يحيى بن أبي إسحاق، به.

ورواه النسائي ٢٢٩/٨ عن أبي داود الحارثي سليمان بن سيف، حدثنا الوليد بن نافع، حدثنا شعبة، عن يحيى بن أبي إسحاق، قال: سمعت سليمان بن يسار يحدثه عن الفضل بن العباس... وقال: سليمان لم يسمع من الفضل بن عباس.

قال المزني في «تحفة الأشراف» ٢٦٥/٨: ورواه علي بن عاصم، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس، وقال: قلنا ليحيى: إن محمداً - يعني ابن سيرين - حدث عنك أنك حدثت بهذا الحديث عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس، فقال: ما حفظته إلا عن عبيد الله بن عباس.

أُمَّكَ»^(١).

١٦٤٤- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَّارَ عَنْ امْرَأَةٍ تُرِيدُ أَنْ تَعْتِقَ عَنْ أُمِّهَا رَقَبَةً، قَالَ سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَإِنِّي أَنَا شَدَدْتُه عَلَى الرَّحْلِ، خَشِيتُ أَنْ أَقْتَلَهُ، وَإِنِّي أَنَا لَمْ أَشُدَّهُ، لَمْ يَثْبُتْ، أَفَأُحُجُّ عَنْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَحُجَّ عَنْ أَبِيكَ»^(٢).

١٦٤٥- وَحَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ أَنَّ مَالِكًا حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سِيَمَانَ بْنِ يَسَّارَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) سليمان بن يسار سمع من عبيد الله بن عباس أخيه عبد الله بن عباس، وهو صحابي صغير، له حديث واحد في «سنن النسائي».

ورواه الدارمي ٤٠/٢-٤١ عن مسدد، به.

ورواه أحمد ٢١٢/١ عن هاشم، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ.

(٢) إسناده صحيح. ورواه ابن حبان (٣٩٩٠) عن الحسن بن سفيان، عن

إبراهيم بن الحجاج، عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد.

ورواه النسائي ١١٨/٥ و ٢٢٩/٨ عن مجاهد بن موسى، عن هشيم، وفي

«الكبرى» كما في «التحفة» ٩٧/٤ عن عمرو بن علي، عن يزيد بن زريع، كلاهما

عن يحيى بن أبي إسحاق، به.

فاستقبلتُ رسولَ الله ﷺ جاريةً شابةً من خَتَمٍ، فقالت: إنَّ أباي شيخٌ كبيرٌ وقد أدركته فريضةُ الله عَزَّ وَجَلَّ في الحجِّ، أفيجزئُ أنْ أحجَّ عنه؟ قال: «حُجِّي عن أبيك» ولوى عُنُقَ الفضلِ، فقال له العباس: لوَيْتَ عَنْقَ ابْنِ عَمِّكَ، فقال: «إنِّي رأيتَ شابةً وشاباً فلم آمنَ الشيطانَ عليهما»^(١).

١٦٤٦- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ وَأَبُو أُمَيَّةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبَاي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحُجَّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ الرَّجُلُ: أَيْجَزئُ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ عَنْهُ، أَلَا يُجَزئُ عَنْهُ؟ فَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ ذَلِكَ».

١٦٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ،

(١) إسناده صحيح. وهو في «الموطأ» ٣٥٩/١ ومن طريقه رواه الشافعي ٣٨٦/١، وأحمد ٣٤٦/١ و٣٥٩، والبخاري (١٥١٣) و(١٨٥٥)، ومسلم (١٣٣٤)، وأبو داود (١٨٠٩)، والنسائي ١١٨/٥-١١٩ و٢٢٨/٨، وابن حبان (٣٩٩٠)، وابن خزيمة (٣٠٣١) و(٣٠٣٣) و(٣٠٣٦)، والطبراني ١٨/ (٧٢٢)، والبيهقي ٣٢٨/٤، والبغوي (١٨٥٤).

ورواه أحمد ٢١٩/١ و٢٥١ و٣٢٩، والدارمي ٤٠/٢، والبخاري (٤٣٩٩) و(٦٢٢٨)، والنسائي ١١٩/٥ و٢٢٨/٨ و٢٢٩، وابن خزيمة (٣٠٣١) و(٣٠٣٢) و(٣٠٣٣)، والطبراني ١٨/ (٧٢٣) و(٧٢٥)، والبيهقي ٣٢٨/٤ و٣٢٩ و١٧٩/٥ من طرق عن ابن شهاب، به.

قال: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبّير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يَحْجْ أَفَأَحْجْ عَنْهُ؟ قال: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْمِكَ دِينَ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ؟» قال: نعم. قال: «فَدَيْنُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَقُّ، حُجَّ عَنْهُ»^(١).

١٦٤٨ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى بْنِ جَنَادٍ البغدادي، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْأَسود، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصمد، قال: حَدَّثَنَا منصورٌ، عن مُجَاهِدٍ، عن مولى لابن الزبير، يقال له: يوسف بن الزبير أو الزبير بن يوسف، عن ابن الزبير، عن سَوْدَةَ ابْنَةِ زَمْعَةَ، قالت: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، أَفَأَحْجَّ عَنْهُ؟ قال: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْمِكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ قَبْلَ مِنْكَ؟» قال: نَعَمْ. قال: «فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَرْحَمُ، فَحُجَّ عَنْ أَيْمِكَ»^(٢).

(١) رواه ابنُ حبان (٣٩٩٢)، والطبراني (١٢٣٣٢) من طريق عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، بهذا الإسناد. وانظر ما قبله.

(٢) يوسف بن الزبير المكسي مولى آل الزبير، وقال الذهبي في «الميزان»: صالح الحال، وقال ابن حجر: مقبول.

ورواه أحمد ٤٢٩/٦ عن عبد العزيز بن عبد الصمد، بهذا الإسناد.

ورواه الطبراني ١٠١/٢٤ عن علي بن عبد العزيز، عن مسلم بن إبراهيم، عن عبد العزيز بن عبد الصمد، به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ٢٨٢/٣ عن أحمد والطبراني، وقال: ورجاله ثقات.

١٦٤٩ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ النَّحْوِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ سَوْدَةَ.

١٦٥٠ - حَدَّثَنَا فَهْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ خَتَمِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ رُكُوبَ الرَّحْلِ، وَالْحُجُّ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ أَفَاحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «وَأَنْتَ أَكْبَرُ وَلَدَهُ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْلِكَ دَيْنٌ، فَقَضَيْتَ عَنْهُ أَكَانَ يُجْزَى عَنْهُ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاحْجُجْ عَنْهُ»^(١).

١٦٥١ - وَحَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِثَالٍ.
وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا

ورواه أبو يعلى (٦٨١٨) عن سويد بن سعيد، والدارمي ٤١/٢ عن أبي صالح بن عبد الله، والبيهقي ٣٢٩/٤ من طريق محمد ابن أبي بكر، ثلاثتهم عن عبد العزيز بن عبد الصمد، به.

(١) رواه أحمد ٥/٤، والدارمي ٤١/٢ عن محمد بن حميد، والنسائي ١١٧/٥ عن إسحاق بن إبراهيم، والبيهقي ٣٢٩/٤ من طريق أبي الربيع، وأبو يعلى (٦٨١٢) عن أبي خزيمة، خمسهم عن جرير بن عبد الحميد، بهذا الإسناد.

جميعاً، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن أبي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ، قال: قلتُ: يا رسولَ الله إنَّ أبي شيخٌ كبيرٌ لا يستطيعُ الحجَّ والعمرة والظُّعْنَ: «حُجَّ عن أبيك واغْتَمِرْ»^(١).

قال أبو جعفر: فكان في هذه الآثار جوابُ رسولِ الله ﷺ للذي سأله أو للذي سأله عن الحجِّ عن أبيه، أو عن أبيها، أو عن أمِّه، أو عن أمِّها ما فيها من قوله لسائله أو لسائلته^(٢): أُرِيتَ لو كان على أبيك دَيْنٌ ففَضَّيْتِه، أكان ذلك يُجزئُ عن؟ أي: وكما يجزئ ذلك عنه

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ١٠/٤ و ١١ و ١٢، وأبو داود (١٨١٠)، والترمذي (٩٣٠)، والنسائي ١١٧/٥، وابن ماجه (٢٩٠٦)، وابن خزيمة (٢٠٤٠)، وابن حبان (٣٩٩١)، والحاكم ٤٨١/١، وابن الجارود (٥٠٠)، والبيهقي ٣٢٩/٤ من طرق عن شعبة، بهذا الإسناد.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» ٦٨/٤: واتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على أنَّ السائلة كانت امرأة، وأنها سألت عن أبيها، وخالفه يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان، فاتفق الرواة عنه على أنَّ السائل رجل.

ثم اختلفوا عليه في إسناده ومتنه، أما إسناده فقال هشيم: عنه، عن سليمان، عن عبد الله بن عباس. وقال محمد بن سيرين: عنه، عن سليمان، عن الفضل، أخرجهما النسائي، وقال ابن عُلية: عنه، عن سليمان، حدثني أحد ابني العباس: إما الفضل وإما عبد الله: أخرجه أحمد.

وأما المتن فقال هشيم: «إن رجلاً سأل فقال: إن أبي مات»، وقال ابن سيرين: «فجاء رجل، فقال: إن أمي عجوز كبيرة»، وقال ابن عُلية: «فجاء رجل، فقال: إن أبي أو أمي»، وخالف الجميع معمر بن يحيى بن أبي إسحاق فقال في روايته: «إن امرأة سألت عن أمها». وهذا الاختلاف كله عن سليمان بن يسار.

بقضائك إياه عنه، فكذلك يجزئ عنه الحج الذي عليه بقضائك إياه عنه.

فقال قائل: ففي ذلك ما قد دلَّ أنَّ الحجَّ يُقضى عن مَنْ هو عليه من حيث يُقضى الدَّيْنُ الذي هو عليه، واستدلَّ بذلك أن جعل ما يحج به عنه من المال دَيْنَ عليه في حياته ودَيْنَ في تركته بعد وفاته حتى يُقضى ذلك عنه. فعارضناه نحن في ذلك بتوفيق الله عَزَّ وَجَلَّ وعونه، فقلنا: لا دليلَ لك في ذلك على أنه دَيْنُ كما ذكرتَ، ولكنه حقٌّ في بَدَن مَنْ هو عليه، حتى يخرج إلى الله عَزَّ وَجَلَّ منه، أو حتَّى يخرج إليه غيره منه عنه كما الدَّيْنُ في ذمة مَنْ هو عليه حتى يخرج إلى الذي هو له منه، أو حتى يخرج إليه منه غيره عنه، ولو كان دَيْنًا، لكان مُحالاً أن يشبه بالدَّيْنِ، لأنَّ الأشياءَ إنما تُشَبَّه بغيرها، ولا تُشَبَّه بأنفسها. وإذا كان ذلك كذلك، دلَّ تشبيهُ النبي ﷺ إياه بالدَّيْنِ أنه غيرُ دينٍ، وكان طلب الوجه في حكمه بعد وفاة مَنْ هو عليه أنَّ يُقضى من جميع ماله أو من ثُلثِ ماله كما كان قبل ذلك لا دِلالةَ عليه من هذا الحديث غير أنَّ في هذا الحديث معنىً يجب الوقوف عليه، وهو أنَّ مَنْ قَضَى دَيْنًا عن غيره بغير أمره إياه بذلك، بَرِئَ منه مَنْ كان عليه بغير وجوب مثله للذي قضاه عنه عليه، كما يقوله أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في ذلك، لا كما يقوله مالك ومن تَابَعَهُ عليه من أهل المدينة، أنَّ ذلك الدَّيْنِ يرجعُ إلى الذي قضاه عن الذي كان عليه وبالله التوفيق.

٢٣٣- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فيمنَ لم
يحجَّ عن نفسه حجةَ الإسلام هل له أن يحجَّ عن غيره حجة
الإسلام أم لا؟

١٦٥٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ
هَارُونَ الْبُرْدِيُّ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَعْيَنَ الْبَغْدَادِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ الْبَغْدَادِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفَ الْبَحْلِيِّ الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكِلَابِيُّ،
عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ
قَالَ: «مَنْ شُبْرُمَةُ؟» قَالَ: أَخٌ أَوْ قَرِيبٌ لِي. قَالَ: «هَلْ حَجَّجْتَ قَطُّ؟»
قَالَ: لَا. قَالَ: «اجْعَلْ هَذِهِ عَنْكَ، ثُمَّ اخْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ»^(١).

(١) رجاله ثقات؛ إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه.

ورواه ابن ماجه (٢٩٠٣)، والدارقطني ٢/٢٧٠، وابن حبان (٣٩٨٨)، والبيهقي
٣٣٦/٤ من طريق محمد بن عبد الله بن نمير، عن عيدة بن سليمان، بهذا الإسناد.
ورواه أبو داود (١٨١١)، وأبو يعلى (٢٤٤٠)، وابن الجارود (٤٩٩)،
والدارقطني ٢/٢٧٠، والطبراني (١٢٤١٩)، وابن خزيمة (٣٠٣٩)، والبيهقي
٣٣٦/٤ من طرق عن عيدة بن سليمان، به.

قال الزيلعي ٣/١٥٥: قال ابن القطان في «كتابه»: وحديث شبرمة علله بعضهم

بأنه رُويَ موقوفاً، والذي أُسندَه ثقة، فلا يضره، وذلك لأن سعيد بن أبي عروبة يرويه عن قتادة، عن عزرة بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وأصحاب ابن أبي عروبة يختلفون عليه، فقوم يرفعونه، منهم عبدة بن سليمان، ومحمد بن بشر الأنصاري، وقوم يقفونه، منهم غندر، وحسن بن صالح، والرافعون ثقات، فلا يضرهم وقف الواقفين، إما لأنهم حفظوا ما لم يحفظ أولئك، وإما لأن الواقفين رَوَوْا عن ابن عباس رأيَه، والرافعين رَوَوْا عنه روايته، والراوي قد يفتي بما يرويه.

وقال الشيخ تقي الدين في «الإمام»: وعلل هذا الحديث بوجه:

أحدها: الاختلاف في رفعه ووقفه، فعبد بن سليمان يرفعه، وهو محتج به في «الصحيحين»، وتابعه على رفعه محمد بن عبد الله الأنصاري، ومحمد بن بشر. وقال البيهقي: وهذا إسناد صحيح، ليس في الباب أصح منه، وقال يحيى بن معين: أصح وأثبت الناس سماعاً من سعيد بن أبي عروبة عبدة بن سليمان، ورواه غندر عن سعيد، فوقفه.

ورواه أيضاً سعيد بن منصور، حَدَّثَنَا سفيان، عن أيوب، عن أبي قلابة سمع ابن عباس رجلاً فذكره موقوفاً. وفيه مع زيادة الوقف استبعاد تعدد القضية بأن تكون وقعت في زمان النبي عليه السلام، وفي زمن ابن عباس على سياق واحد واتفاق لفظ. والثاني: الإرسال، فإن سعيد بن منصور رواه عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن النبي ﷺ مثل ذلك.

ورواه أيضاً حَدَّثَنَا هشيم، أَخْبَرَنَا ابن أبي ليلى، حَدَّثَنَا عطاء بن أبي رباح، عن النبي ﷺ.

والثالث: أن قتادة لم يقل فيه: حَدَّثَنَا ولا سمعت، وهو إمام في التدليس.

وقال الحافظ في «التلخيص» ٢/٢٢٣: ... وكذا رجح عبد الحق، وابن القطان رفعه، وأما الطحاوي فقال: الصحيح أنه موقوف، وقال أحمد بن حنبل: رفعه خطأ، وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه.

قال: ففي هذا الحديث سؤال رسول الله ﷺ الذي سمعه يُلبّي عن شُيرمة: «هل حججتَ قطُّ» وجواب ذلك رسول الله أنه لم يكن حجًّا عن نفسه. وقوله له بعد ذلك: «اجعل هذه عنك، ثم اخُجِّجْ عن شُيرمة» فتعلّق بهذا الحديث قومٌ، وقالوا: مَنْ حجَّ عن غيره ولم يكن حجًّا عن نفسه قبل ذلك حجة الإسلام أن تلك الحجة تكون عن نفسه من حجة الإسلام اتباعاً لهذا الحديث، ثم قاسوا عليه إحرام الرجل عن نفسه تطوعاً ولم يكن حجًّا حجة الإسلام قبل ذلك أن حجته تلك تكون عن حجة الإسلام، ولم يقيسوا على ذلك أحكام الصوم في غير رمضان، فقالوا: مَنْ صام في رمضان تطوعاً أن ذلك الصوم لا يجزئه من رمضان ولا من التطوع، وقد كان الواجبُ عليهم إن كان هذا الحديث الذي ذكرنا ثابتاً في الحج أن يُقاس عليه صوم التطوع في غير

ورواه الطبراني في «الصغير» (٦٣٠) ومن طريقه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٦٦/٢ حَدَّثَنَا عبد الله بن سنده بن الوليد، حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن خالد الرقي، حَدَّثَنَا يزيد بن هارون، أخبرنا حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يقولُ لبيك عن شُيرمة، فقال: حججت؟ قال: لا، قال: حجَّ عن نفسك: ثم حُجِّجْ عن شُيرمة. قال الطبراني بإثره: لم يروه عن عمرو إلا حماد، ولا عن حماد إلا يزيد تفرد به عبد الرحمن بن خالد.

ورواه الدارقطني ٢٦٧/٢ و٢٦٨ من طريقين عن الحسن بن عمار، و٢٦٨/٢ من طريق أبي بكر الكلبي، عن الحسين بن ذكوان، والحسن بن دينار، ثلاثهم عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس. والحسن بن عمار: مزوك.

رمضان، فيجعل من رمضان لا من التطوع، كما جعل الحج تطوعاً ممن لم يحج حجة الإسلام عندهم من حجة الإسلام، لا من التطوع، بل كان الصوم بهذا أولى، وبذلك الحكم أجزاء، لأن رمضان وقت لصوم العباد جميعاً رمضان فيه، لا وقت لصوم غيره فيه، ووقت الحج وقت للحج عن الفرائض وللحج عن النوافل. ثم اعتبرنا هذا الحديث وما روي سواه مما يدخل في هذا المعنى، فوجدنا هذا الحديث إنما يدور على عزرة، وعزرة هذا هو عزرة بن تميم^(١)، وقد ذكر لي هارون بن

(١) كذا جزم الطحاوي بأنه عزرة بن تميم، وهو وهم منه رحمه الله، والصواب عزرة بن عبد الرحمن، قال ابن التركماني في «الجوهر النقي» ٣٣٦/٤ تعليقاً على قول البيهقي: عزرة: هو عزرة بن يحيى: قلت: عزرة الذي روى عن سعيد بن جبير وروى عنه قتادة، هو عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي كذا ذكر البخاري في «تاريخه» ٦٥/٧، وابن أبي حاتم ٢١/٧، وابن حبان ٣٠٠/٧، وصاحب «الكمال» والمزي، وليس في كتاب أبي داود (البيهقي نسب حديث الباب إلى أبي داود) أحد يقال له عزرة بن يحيى، بل ولا في بقية الكتب الستة، وترجم المزي في «أطرافه» ٤٢٩/٤ لهذا الحديث فقال: عزرة بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وفي «تقييد المهمل» للغساني لوحة ٢٤٥: وروى مسلم عن قتادة، عن عزرة - وهو عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي -، عن سعيد بن جبير في كتاب اللباس... قال البخاري: عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي كوفي، عن سعيد بن جبير وسعيد بن عبد الرحمن بن أبزي سمع منه قتادة، قال: وقال أحمد - يعني ابن حنبل - في «العلل» ٢٥٥/٢: هو عزرة بن دينار الأعمور، وقال (أي: البخاري): لا أراه يصح. وانظر «المؤلف والمختلف» ١٦٨٦/٣ للدارقطني. (نقلاً عن محقق الأصل)

محمد العسقلاني، عن الغلابي، قال: كان يحيى بن سعيد لا يرضى عزرة يعني صاحب هذا الحديث^(١)، وموضع يحيى من هذا الموضع الذي لا مثل له فيه، ثم اعتبرنا ما روي عن رسول الله ﷺ في هذا المعنى سوى ذلك

١٦٥٣- فوجدنا أبا أمية قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا قَيْصَةُ بن عَقْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عن خالد الحذاء، عن أبي قِلَابَةَ، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ، قال: سَمِعَ النبي ﷺ رجلاً يُبْلِي عن رجلٍ، فقال: «إِنْ كُنْتَ حَاجَجْتَ وَإِلَّا فَحُجَّ عَنْ نَفْسِكَ».

قال: فكان هذا الحديث أحسن إسناداً من إسناد الحديث الأول، غير أننا التمسنا الرجل الذي روى عنه أبو قِلَابَةَ هذا الحديث، هل هو مِمَّنْ يجوز أن يكون أبو قِلَابَةَ لقيه، فأخذه عنه سماعاً أم لا؟

١٦٥٤- فوجدنا عُيَيْدَ بنَ رجال قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ محمد الشافعي، قال: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بنُ عُمَيْرٍ، عن أَيُّوبَ، عن أبي قِلَابَةَ، قال: سَمِعَ ابنُ عباس رجلاً يقول: لَبَّيْكَ عن شُبْرُمَةَ، قال: وما شبرمة؟ فذكر قرابةً، قال: أَحَاجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قال: لا. قال: فَاجْعَلْهَا عَنْ نَفْسِكَ، ثم حُجَّ عن شُبْرُمَةَ^(٢).

(١) الكلام هذا إنما هو في عزرة بن تميم، وليس في عزرة بن عبد الرحمن صاحب هذا الحديث.

(٢) الحارث بن عمير: وثقة الجمهور، وفي أحاديثه مناكير، ضعفه بسببها الأزدي وابن حبان وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخرة، وقال الطاحوي: أبو قِلَابَةَ لا سماع

١٦٥٥- ووجدنا يوسفَ بنَ يزيدَ قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بنُ إبراهيمَ، قال: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قال: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عن أَبِي قِلَابَةَ، عن ابنِ عباسٍ، ثم ذكر مثله^(١).

فَعَقَلْنَا بِذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ الصَّحَابِيَّ الَّذِي لَمْ يُسَمِّهِ أَبُو قِلَابَةَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو قِلَابَةَ، فَلَا سَمَاعَ لَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَعَادَ ذَلِكَ الْحَدِيثَ مَنْقُطَعاً وَلَمْ يَجْزُ لِلْمَحْتَجِّ بِهِ عَلَى أَصْلِهِ أَنْ يَحْتَجَّ بِمِثْلِهِ، إِذَا كَانَ مِثْلُهُ عِنْدَهُ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ.

ثم نظرنا: هل رُوِيَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ الْجِهَةِ الَّتِي رَوَيْنَاهُ مِنْهَا أَمْ لَا؟

١٦٥٦- فوجدنا يونسَ قد حَدَّثَنَا، قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قال: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بنُ الحَارِثِ أَنَّ قَتَادَةَ بنَ دِعَامَةَ حَدَّثَهُ عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ عَبَّاسٍ مَرَّ بِهِ رَجُلٌ يُهْلُ يَقُولُ: لَبَّيْكَ بِحُجَّةٍ عَنْ شُبْرُمَةَ، قال: وما شُبْرُمَةُ؟ قال: رَجُلٌ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ. قال: أَحَجَّجْتَ أَنْتَ؟ قال: لَا. قال: «فابدا أَنْتَ فَحُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ»^(٢).

له من ابن عباس.

(١) فيه انقطاع كسابقه. ورواه الدارقطني ٢٧٠/٢ من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن هشيم، بهذا الإسناد.

(٢) رجاله ثقات، ورواه سعيد بن منصور في «سننه» فيما ذكره الزيلعي في «نصب الرابة» ١٥٥/٣ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَجُلًا

قال: فكان هذا الحديث من رواية عمرو بن الحارث إنما عاد إلى قول ابن عباس، لا إلى رواية منه إياه عن النبي ﷺ، وفي ذلك ما ينفي الحديث الأول الذي روينا في أول هذا الباب، وكذلك أيضاً حديث أبي قلابة من رواية أيوب هو موقوف على ابن عباس لا مرفوع عنه إلى النبي ﷺ.

وأما حديث أبي قلابة من حديث سفيان، فهو مرفوع إلى النبي ﷺ غير أنه قد دخله الانقطاع الذي فيه بين ابن عباس وأبي قلابة.

فقال قائل: فقد دخل في حديث عمرو، عن قتادة ما قد دخل وهو قوله: إن سعيد بن جبير حدثه وقتادة، فلم يسمع من سعيد بن جبير شيئاً، فذلك دليل أن عمراً لم يضبطه عن قتادة، كما ضبطه عنه سعيد بن أبي عروبة.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله جل وعز وعونه أن عمراً ضبط مما يظن والذي جاء مما ظن هو من عمرو، لم يكن من قبل عمرو، ولكنه من قبل قتادة لِحَذَاقَتِهِ بالتدليس حتى يجوز ذلك منه على مَنْ يسمعه منه كما جاز مثله من غيره على غير عمرو، مما قد ذكرناه في كتابنا على الكرايسي^(١) مما نحن مستغنون به عن إعادته هاهنا

يلبي عن شيرمة فذكره موقوفاً. وفيه مع زيادة الوقف استبعاد تعدد القضية بأن تكون وقعت في زمان النبي ﷺ، وفي زمن ابن عباس على سياق واحد، واتفاق لفظ.

(١) هو العلامة فقيه بغداد أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الكرايسي صاحب التصانيف المفيدة في الأصول والفروع التي تدل على تبحره، إلا إنه وقع بينه وبين

ثم أردنا أن ننظر إلى ما رُوِيَ في هذا الباب سوى ما قد رويناه فيه من الآثار لِتَبَيُّنِ ثبوتها أو سقوطها

١٦٥٧- فوجدنا ابنَ أبي مريم قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا الْفَرِيَّابِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عن ابنِ عطاء يعني يعقوب، عن أبيه، عن ابنِ عباس رضي الله عنهما، قال: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رجلاً يقول: لَيْكَ عن شُبْرُمَةَ، قال: «حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ»؟ قال: لا. قال: «فَعَنْ نَفْسِكَ فَحُجَّ قَبْلُ»^(١).

قال: فكان هذا الحديثُ إنما رجع إلى يعقوب بنِ عطاء، وليس يعقوب هذا عندَ أهلِ الحديث حجةً في الحديث.

ثم نظرنا هل روى غيره في هذا الباب؟

١٦٥٨- فوجدنا يوسف بنَ يزيد قد حَدَّثَنَا قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قال: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ سمع رجلاً يُلَبِّسِي عن شُبْرُمَةَ،

أحمد خلاف في مسألة اللفظ، فَهَجَرَ لذلك. انظر «السير» ١٢/٨٠-٨١.

وَأَلَّفَ الْكِرَائِسِي كتاب المدلسين، واطلع عليه الإمام الطحاوي، فوجد فيه مواخذات غير قليلة، فكتب في الرد عليه مجلداً، وقد نقل عنه الحافظ ابن الترمكمانى المتوفى سنة (٧٤٥هـ) في كتابه «الجواهر النقي» ١/١١ و ١٢٨-١٢٩.

(١) إسناده ضعيف. يعقوب بن عطاء: ضعفه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، يكتب حديثه. ورواه الدارقطني ٢/٢٦٩ من طريقين عن الفريابي، بهذا الإسناد.

فقال: «وما شبرمة؟» فذكر قرابة. قال: «أحججت عن نفسك؟» قال: لا. قال: «فاحجج عن نفسك، ثم احجج عن شبرمة»^(١).

قال أبو جعفر: فكان هذا الحديث أيضاً إنما يرجع إلى ابن أبي ليلى، وابن أبي ليلى مع جلالة مقداره وعلو مرتبته في الفقه وفيما سواه مضطرب الحفظ جداً. ثم نظرنا هل روي فيه شيء غير ما ذكرناه؟
١٦٥٩- فوجدنا ابن أبي داود قد حدَّثنا، قال: حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السَّيْنَانِي، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَحُجَّ: أَيَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ فَقَالَ: «دَيْنُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَقُّ أَنْ يَقْضِيَهُ»^(٢).

قلت أنا: وكان هذا عندنا أحسن من جميع ما ذكرناه في هذا الباب إسناداً من الأحاديث التي ذكرناها فيه غير أن الذي فيه من جواب رسول الله ﷺ للذي سأله عما سأله فيه إنما هو أن دين الله عز وجل أحق أن يقضيه، فهذا خلاف ما في غيره ما قد روينا في هذا الباب، وليس فيه أنه لو أحرم عن غيره، كان ذلك الإحرام عن نفسه. ولما لم نجد في هذه الآثار ما يدلُّنا على الجواب في هذا الباب،

(١) إسناده ضعيف، ابن أبي ليلى - واسمه محمد بن عبد الرحمن - سيع الحفظ.

رواه الدارقطني ٢/٢٠٧ من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن هشيم، به.

(٢) إسناده ضعيف. نعيم بن حماد: سيع الحفظ، والحكم بن أبان: له أوهام، وابن

جريج: مدلس، وقد عنعن.

طلبناه في غيرها، فوجدنا رسول الله ﷺ لما سأل من سأل في الحج عن غيره، فأطلق ذلك له لم يسأله: أحججت عن نفسك حجة الإسلام أم لا؟ فدلًا ذلك أنه أطلق له أن يحج عن غيره وإن لم يكن حج عن نفسه قبل ذلك حجة الإسلام.

ثم اعتبرنا حكم من لم يحج عن نفسه حجة الإسلام، فحج عن نفسه حجة تطوعاً، هل يكون من حجة الإسلام كما قال ذلك من قاله فيه، أو يكون تطوعاً كما قال ذلك من قاله فيه وهم أهل المدينة وأهل الكوفة؟

١٦٦- فوجدنا محمد بن خزيمة قد حدثنا، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِي، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ زُرَّارَةَ - يَعْنِي ابْنَ أَوْفَى -، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ جَمِيعاً يَرْفَعَانَهُ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ كَانَ أَكْمَلَهَا، كُتِبَتْ كَامِلَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْمَلَهَا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ: انظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ، فَاكْمِلُوا بِهِ مَا ضَيَّعَ مِنْ فَرِيضَتِهِ وَالزَّكَاةِ مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ تَوَخَّذُوا الْأَعْمَالَ عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ»^(١).

(١) رواه أحمد ١٠٣/٤، وابن أبي شيبة ١٣٣/١٤، والنسائي ٢٣٣/١-٢٣٤، وابن نصر (١٨٦)، من طرق عن حماد بن سلمة، عن الأزرق بن قيس، عن يحيى بن يعمر، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ...

١٦٦١- ووجدنا محمد بن علي بن داود قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا عاصم بن علي بن عاصم، قال: حَدَّثَنَا هَمَّام بن يحيى، عن قَتَادَةَ، عن الحسن، عن حُرَيْث بن قَبِيصَةَ، قال: جلست إلى أبي هريرة، فسمعتُه يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ بِصَلَاتِهِ،

ورواه أحمد ١٠٣/٤، وأبو داود (٨٦٦)، وابن ماجه (١٤٢٦)، والطبراني في (الأوائل) (٢٣)، وفي «الكبير» (١٢٥٥)، وابن نصر (١٩٠)، من طرق عن حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، عن زُرَّارة بن أوفى، عن تميم الداري رفعه. ورواه الطبراني (١٢٥٦) من طريق مؤمِّل بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن زُرَّارة بن أوفى، به.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٤١/١١ و ١٠٨/١٤، وفي «الإيمان» (١١٢) عن يزيد بن هارون، عن داود بن أبي هند، عن زُرَّارة بن أوفى، عن تميم الداري موقوفاً عليه.

قال الحافظ العراقي في «شرح الترمذي»: «يَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ مَا انْتَقَصَ مِنَ السَّنَنِ وَالْهَيْئَاتِ الْمَشْرُوعَةِ فِيهَا مِنَ الْخُشُوعِ وَالْأَذْكَارِ وَالْأَدْعِيَةِ، وَأَنْ يَحْصَلَ لَهُ ثَوَابُ ذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ فِيهَا، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ فِي التَّطَوُّعِ، وَيَحْتَمَلُ مَا تَرَكَ مِنَ الْفَرَائِضِ رَأْساً، فَلَمْ يُصَلِّهِ، فَيَعْوِضُ عَنْهُ مِنَ التَّطَوُّعِ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقْبَلُ مِنَ التَّطَوُّعَاتِ الصَّحِيحَةِ عَوْضاً عَنِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ.

وقال أبو بكر بن العربي في «عارضة الأحوذى»: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ يَكْمَلُ لَهُ مَا نَقَصَ مِنْ فَرَضِ الصَّلَاةِ وَأَعْدَادِهَا بِفَضْلِ التَّطَوُّعِ، وَيَحْتَمَلُ مَا نَقَصَهُ مِنَ الْخُشُوعِ، وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَظْهَرُ، لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ الزَّكَاةُ كَذَلِكَ وَسَائِرُ الْأَعْمَالِ» وَلَيْسَ فِي الزَّكَاةِ إِلَّا فَرَضٌ أَوْ فَضْلٌ، فَكَمَا يَكْمَلُ فَرَضَ الزَّكَاةِ بِفَضْلِهَا كَذَلِكَ الصَّلَاةُ، وَفَضْلُ اللَّهِ أَوْسَعُ، وَوَعْدُهُ أَنْفَعُ، وَعَزْمُهُ أَعْمُ وَأَتَمُّ.

فَإِنْ صَلَّحَتْ، فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ، فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ،
وَإِنْ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيْئاً، قَالَ: انظُرُوا هَلْ لِعِبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ،
فِيكْمَلُ بِهِ مَا نَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَكُونُ سَائِرُ عَمَلِهِ عَلَى نَحْوِ
ذَلِكَ»^(١).

فدلنا ما في هذا الحديث أن الرجل قد يكون من الحج التطوع
ولم يحج قبل ذلك الحج المفروض عليه، فدل ذلك أنه جائز للرجل أن
يَحُجَّ تطوعاً ولم يحج الفريضة، ودل ذلك أنه جائز أن يحج عن غيره

(١) رواه النسائي ٢٣٢/١ عن أبي داود الحراني، عن هارون بن إسماعيل الخزاز،
والترمذي (٤٠١٣) عن علي بن نصر الجهضمي، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ، وَابْنُ نَصْرٍ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه.

ورواه أحمد ٤٢٥/٢، وأبو داود (٨٦٤)، والحاكم ٢٦٢/١، والبيهقي ٣٨٦/٢
من طريق إسماعيل بن علي، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس بن حكيم
الضبي، عن أبي هريرة.

ورواه ابن نصر (١٨٢) من طريق يزيد بن زريع، عن يونس، به.
ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٤٦/١٤، وابن نصر (١٨١) من طريق موسى
بن إسماعيل، عن أبان بن يزيد العطار، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس بن حكيم،
عن أبي هريرة.

ورواه أحمد ٢٩٠/٢، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٨٠)، وابن ماجه
(١٤٢٥)، والبخاري في «شرح السنة» (١٠١٩) من طرق عن يزيد بن هارون، حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
ورواه أحمد ١٠٣/٤ عن حميد، عن الحسن، عن أبي هريرة.

الحج المفترض عليه قبل أن يحجَّ عن نفسه الحد المفترض عليه. وكما كان لِمَنْ لم يصلِّ الصلاة المفروضة عليه بعد دخول وقتها عليه أن يُصلي تطوعاً، ثم يُصليها بعد ذلك، كان ذلك لمن دخل عليه وقتُ الحج، ووجب عليه فرضه أن يحج تطوعاً عن نفسه وإنَّ يحجَّ حجاً مفروضاً عن غيره.

ثم التمسنا الرجل المذكورَ من أصحاب رسول الله ﷺ في حديث الأزرقي بن قيس مَنْ هو؟

١٦٦٢- فوجدنا أحمد بن شعيب قد حدَّثنا قال: حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم -يعني ابن رَاهُوِيَه- قال: أخبرنا النضر بن شميل، قال: أخبرنا حماد بن سلمة، عن الأزرقي بن قيس، عن يحيى بن يعمر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ، فَمَنْ كَانَ أَكْمَلَهَا، وَإِلَّا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ انظُرُوا لِعَبْدِي مَنْ تَطَوَّعَ، فَإِنْ وَجَدَ لَهُ تَطَوُّعًا قَالَ: أَكْمَلُوا لَهُ الْفَرِيضَةَ»^(١). والله نسأله التوفيق.

(١) إسناده صحيح. وهو في «سنن النسائي» ٢٣٣/١-٢٣٤.

٢٣٤- بابُ بيانِ مُشكِـلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في الصبي أن له حجاً

١٦٦٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَبِيٍّ: هَلْ لِهَذَا مِنْ حَجٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ»^(١).

١٦٦٤- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالِكاً حَدَّثَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ فِي مِحْفَتِهَا، فَقِيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْ بَعْضُ صَبِيٍّ مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ وَلَكَ أَجْرٌ»^(٢).

(١) حديث صحيح. وهو في «شرح معني الآثار» ٢٥٦/٢ بإسناده ومثله، إلا أنه سقط من سنده «إبراهيم بن عقبة».

ورواه الشافعي ٢٨٢/١، ومسلم (١٣٣٦)، والحميدي (٥٠٤)، والطيالسي (٣٧٠٧)، وأحمد ٢١٩/١ و٣٤٣ و٣٤٤، وأبو داود (١٣٧٦)، وابن الجارود (٤١١)، وابن خزيمة (٣٠٤٩)، وابن حبان (٣٧٩٨)، والطبراني في «الكبير» (١٢١٧٦)، والبيهقي ١٥٥/٥ من طرق عن سفيان، بهذا الإسناد.

(٢) حديث صحيح، وهو مكرر ما قبله. وهو في «شرح المعاني» ٢٥٦/٢. ورواه النسائي ١٢١/٥ من طريق ابن وهب، عن مالك، به. ورواه الشافعي ٢٨٣/١ عن مالك، به. ورواه ابن حبان (٣٧٩)، والبغوي (١٨٥٣) عن أبي مصعب، عن مالك، به.

قال أبو عمر ابن عبد البر في «التمهيد»: والمحنة - بكسر الميم -: شبه الهودج إلا

١٦٦٥- وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(١).
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ لَا يَرْفَعُهُ أَحَدٌ مِنْ رَوَاتِهِ عَنْهُ إِلَّا ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ عُثْمَةَ، فَإِنَّهُمَا يَرْفَعَانِهِ عَنْهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢).

أنه لا قوة له.

(١) رواه يحيى بن الليثي في «الموطأ» ٤٢٢/١ عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس مرسلًا لم يذكر فيه ابن عباس، وقد زيد في المطبوع من رواية يحيى في سنده: «ابن عباس».

قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٩٩/١: واختلف على ابن القاسم في هذا الحديث، فرواه عنه سحنون مرسلًا كرواية يحيى وسائر الرواة، ورواه عنه يوسف بن عمرو، والحارث بن مسكين متصلًا مسندًا كرواية ابن وهب وأبي مصعب ومن تابعهما. وقد روى هذا الحديث عن إبراهيم بن عقبة مسندًا معمر، ومحمد بن إسحاق، وحيان بن عيينة، وموسى بن عقبة.

(٢) قال أبو عمر في «التمهيد» ٩٥/١: وقد أسنده عن مالك: ابن وهب، والشافعي، وابن عثمة، وأبو مصعب، وعبد الله بن يوسف قالوا فيه: عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس.
 وابن عثمة: هو محمد بن خالد بن عثمة، وروايته في «التمهيد» ٩٦/١ من طريقين عن أحمد بن شعيب النسائي، أخبرنا هلال بن بشر، أخبرنا محمد بن خالد بن عثمة، أخبرنا مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس.

١٦٦٦- وَحَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّة، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ -يَعْنِي الثَّوْرِي- عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: أَلْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَكَ أَجْرٌ»^(١).

١٦٦٧- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ^(٢).

١٦٦٨- وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خُزَيْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الدُّوْرِيُّ، قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا لَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ إِنَّمَا هُوَ مَرْسَلٌ، قَالَ يَحْيَى: وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْهُ مَرْسَلًا^(٣).

(١) هذا الإسناد اختلف فيه على الثوري، وقد فصل فيه ابن عبد البر في «التمهيد» ٩٩/١ فانظره.

ورواه أحمد ٣٤٤/١ عن أبي أحمد وأبي نعيم، والطبراني (١٢١٧٦)، عن علي بن عبد العزيز، وابن عبد البر في «التمهيد» ١٠٣/١ من طريق إسماعيل بن إسحاق، عن محمد بن كثير، أربعتهم عن سفيان، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٥٦/٢ بإسناده ومثله.

ورواه أحمد ٢٤٤/١ من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة، به.

(٣) نص كلام يحيى بن معين برواية عباس الدوري ص ٢١٩. حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً

قال أبو جعفر: ما عَمِلَ يَحْيَى فِي هَذَا شَيْئاً، وَمَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ إِلَّا مَرْفُوعاً كَمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضاً مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ كُرَيْبٍ فَرَفَعَهُ:

١٦٦٩- كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ ^(١).
وَقَدْ رَوَاهُ أَيْضاً يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَيَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ عَنِ الثَّوْرِيِّ، كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ قَبِيصَةُ.

١٦٧٠- كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ ^(٢).
١٦٧١- وَكَمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ ^(٣).

رَفَعْتُ صَبِيحاً لَهُ فِي مُحَقَّةٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَكَ أَجْرٌ». قَالَ يَحْيَى: إِنَّمَا يَرَوِيهِ النَّاسُ مَرْسَلاً عَنْ كُرَيْبٍ.

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٣٤٣/١ عن عبد الرحمن، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، بِهِ.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «سنن النسائي» ١٢٠/٥.

ورواه الطبراني (١٢١٨٣) من طريق سَفْيَانَ، بِهِ.

(٣) إسناده صحيح، وهو في «سنن النسائي» ١٢٠/٥.

وقد روى هذا الحديث حماد بن سلمة، عن إبراهيم بن عتبة، عن كريب ولم يذكر فيه ابن عباس.

١٦٧٢- كما قد حدثنا محمد بن حزيمة، قال: حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أنبأنا إبراهيم بن عتبة، عن كريب بن أبي مسلم، عن رسول الله ﷺ مثله بغير ذكر منه ابن عباس فيه.

ثم نظرنا في هذا الحج الذي يكون من الصبي إذا كان من الصبي فيه ما لو كان من كبير عليه فيه كفارة وما سواها، كيف يكون ذلك الصبي إذا كان ذلك منه في وجوبه عليه، أو على غيره ممن أدخله فيه أو لا واجب فيه. فوجدنا أهل العلم في ذلك مختلفين:

فطائفة منهم تقول: لا شيء عليه فيه، ولا على غيره، منهم: أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه.

وطائفة منهم تقول: الواجب في ذلك على من أدخله فيه، ومنهم عبد الرحمن بن القاسم على معاني قول مالك.

ومنهم طائفة تقول: هو على الصبي دون من سواه، وكذلك حكاه لنا المزني عن الشافعي.

واحتجنا نحن إلى طلب الأولى من هذه الأقاويل الثلاثة، فوجدنا من قال: إن الواجب في ذلك على من أدخل الصبي في ذلك الإحرام لا معنى لقوله فيه، لن ذلك الإحرام لم يكن للذي أدخل الصبي فيه، فيكون عليه ما يجب فيه، ويكون عليه تخلص الصبي مما وجب عليه فيه بإدخاله إياه فيه.

ووجدنا قولَ مَنْ جعل على الصبي أيضاً لا معنى له في إجماعهم أن كفارات الأيمان وسائر العبادات لا تجب عليه، فكان مثل ذلك العبادة في مثل هذا لا تجب عليه.

ووجدنا الله عزَّ وجلَّ جعل الكفارات للأشياء التي يُصيّبها الناسُ في حجهم، جعلها نكالاً لهم، لقوله جل وعز للجزاء الذي أوجبه على قاتل الصيد في إحرامه: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ [المائدة: ٩٥] والصبي، فليس ممن يدخل في ذلك، لأنَّ العقوبات مرتفعات عنه، ولما ارتفع هذان القولان، ولم يبق إلا القول الآخر الذي قيل في هذا الباب، كان هو الأولى مما قيل فيه.

فإن قال قائل: فما معنى دخوله في ذلك الإحرام وهو ممن لا يلزمه أحكامه المفترضة فيه.

قيل له: كدخوله في الصلاة التي تجب على الداخلين فيها من البالغين ولا تجب على الداخلين فيها من غير البالغين.

١٦٧٣- كما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ: حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَمِّي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا ابْنَ عَشْرِ»^(١).

(١) رواه أحمد ٢٠١/٣، وابن أبي شيبة ٣٤٧/١، والترمذي (٤٠٧)، وأبو داود (٤٩٤)، والدارمي ٣٣٣/١، وابن الجارود (١٤٧)، والدارقطني ٢٣٠/١، والحاكم

١٦٧٤- وكما قد حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَعْبُدٍ السَّيْرِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَبْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ» ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَفْعُ ضَرْبِ الصَّبِيِّ عَلَيْهَا دُونَ عَشْرِ سَنِينَ، وَبِالْبَالُغُونَ يُضْرَبُونَ عَلَيْهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ، بَلْ يَتَجَاوَزُ بَعْضُ النَّاسِ بِهِمْ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا هُوَ أَغْلَظُ مِنَ الضَّرْبِ.

فَقَالَ قَائِلٌ: فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُضْرَبُ عَلَيْهَا وَهُوَ ابْنُ عَشْرٍ وَهُوَ حِينَئِذٍ غَيْرُ بَالِغٍ.

قِيلَ لَهُ: ذَلِكَ عِنْدَنَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- لَيَعْتَادَهَا حَتَّى تَكُونَ خَلْقًا لَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ لَا لَمَّا سَوِيَ ذَلِكَ. وَاللَّهُ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

٢٣٥- بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرِهِ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزَّبِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ أَنْ تَشْتَرِطَ فِي إِحْرَامِهَا أَنْ جَلَّهَا حَيْثُ تُحْبَسُ

١٦٧٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ: أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُوسًا وَعُكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يُخْبِرَانِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ

ضُبَاعَةُ بِنْتُ الزُّبَيْرِ قَالَتْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَتْ لَهُ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي أَهْلٌ؟ قَالَ: «أَهْلِي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْبَسُنِي». فَأَدْرَكَتِ الْحَجَّ^(١).

١٦٧٥م- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ يَزِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُوسًا، وَعِكْرِمَةَ يُخْبِرَانِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.
١٦٧٥م- وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَيْنَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا رِبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَضُبَاعَةَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْبَسُنِي»^(٢).

(١) رواه أحمد (٣١١٧)، ومسلم (١٢٠٨) (١٠٦)، والنسائي ١٦٨/٥، وابن ماجه (٢٩٣٨)، والدارقطني ٢٣٥/٢، والبيهقي ٢٢١/٥ من طريق ابن جريج به.
ورواه ابن حبان (٣٧٧٥) من طريق شعيب بن إسحاق، عن ابن جريج، به. لكن ذكر طاووس وحده دون عكرمة.

ورواه الطبراني (١٢٠٢٣) من طريق عبد الكريم الجزري، عن عكرمة وطاووس، به. ورواه الطبراني ٢٤/٨٢٧ من طريق سعيد بن المسيب، عن ابن عباس.
ورواه الطبراني ٢٤/٨٣٦، والبيهقي ٢٢٢/٥ من طريق أبي الزبير، عن جابر.
ورواه أحمد ٦/٣٠٣، والطبراني ٢٣/٨٩٣ و(٨٩٤) من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أم سلمة.

وضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ابنة عم رسول الله ﷺ، وكانت زوج المقداد بن الأسود.

(٢) رواه مسلم (١٢٠٨) (١٠٨)، والبيهقي ٢٢٢/٥ من طرق، عن أبي عامر العقدي، به.

١٦٧٥م- وَحَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عَارِمٌ أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا هِلَالٌ -يَعْنِي بَنَ خُبَابٍ- قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَحُجُّ، أَيْشَرِطُ؟ قَالَ: الشَّرْطُ بَيْنَ النَّاسِ؟ قَالَ: فَحَدَّثَنِي عَكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَتَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ، فَكَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: «قُولِي: لَبَّيْكَ، وَمَجَلِّي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحْبِسُنِي، فَإِنَّ لَكَ عَلَى ذَلِكَ مَا اسْتَشِيتُ»^(١).

١٦٧٦م- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَمَرٍ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-،

(١) إسناده صحيح. ورواه الدارمي ٣٤/٢-٣٥، ورواه النسائي ١٦٧/٥-١٦٨ عن يعقوب بن إبراهيم، كلاهما (الدارمي، ويعقوب) عن عارم، بهذا الإسناد. ولم يذكر الدارمي قصة سؤال سعيد بن جبير.

ورواه أحمد ٣٦٠/٦، وأبو داود (١٧٧٦)، والترمذي (٩٤١)، وابن الجارود في «المنتقى» (٤١٩)، وأبو يعلى (٢٤٨٠)، والطبراني ١١/١١٩٠٩، و٢٤/٨٢٨، والدارقطني ٢/٢١٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/٢٢٤، والبيهقي ٥/٢٢٢ من طريق عباد بن العوام، عن هلال بن خباب، به. ولم يذكروا سؤال سعيد بن جبير.

ورواه الطيالسي (١٦٤٨) و(٢٦٨٥)، ومن طريقه مسلم (١٢٠٨) (١٠٧)، والنسائي ١٦٧/٥، والبيهقي ٥/٢٢١-٢٢٢، عن حبيب بن يزيد، عن عمرو بن هرم، عن سعيد بن جبير وعكرمة، عن ابن عباس، مختصراً.

ورواه أحمد (٣٣٠٢)، والدارقطني ٢/٢١٩، والطبراني ٢٨/٨٢٨ و(٨٢٩) و(٨٣٠) و(٨٣١) و(٨٣٢)، والبيهقي ٥/٢٢٢ من طرق، عن عكرمة، عن ابن عباس، بالمرفوع منه.

قالت: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ يَعُوذُهَا، قَالَ: «لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْحَجَّ». فَقَالَتْ: إِنِّي وَجَعَةٌ. قَالَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي، قُولِي: اللَّهُمَّ حِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»^(١).

١٦٧٦م- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ^(٢).

١٦٧٧م- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَشْتَكِي، فَذَكَرَتْ لَهُ الْحَجَّ. فَقَالَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ حِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»^(٣).

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٢٠٢/٦، والبخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧) (١٠٤)، وابن خزيمة (٢٦٠٢)، والبيهقي ٢٢١/٥، والبقوي (١٩٩٩) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، وابن خزيمة (٢٦٠٢)، والطبراني (٨٣٤)، والبيهقي ٢٢١/٥ من طريق سفيان بن عيينة، كلاهما عن هشام بن عروة، بهذا الإسناد. ورواه ابن حبان (٣٧٧٣)، والدارقطني ٢٣٥/٢ من طريق القاسم بن محمد، عن عائشة.

(٢) إسناده صحيح. ورواه ابن راهويه في «مسنده» (٦٧٧)، وأحمد ١٦٤/٦، ومسلم (١٢٠٧) (١٠٥)، والنسائي ١٦٨/٥ من طرق، عن عبد الرزاق، به.

(٣) كذا ورد الحديث هنا من مسند ضباعة، وهذا مرسل، لأن عروة بن الزبير لم يدرك ضباعة، لكنه عند النسائي ١٦٨/٥ وفي «الكبرى» (٣٧٤٨) مروي من مسند عائشة، وعنه رواه الطحاوي، وكذلك هو في «مسند إسحاق بن راهويه» (٦٧٧).

فاختلف معمرٌ، والثوري على هشام في إسنادِ هذا الحديثِ على ما ذكرنا من اختلافهما عنه فيه.

١٦٧٨- وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا الْخَصِيبُ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذُؤَيْبٍ الْأَسْلَمِيِّ^(١): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَضِبَاعَةَ. ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ مِثْلَ مَا فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ، وَالثَّوْرِيِّ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَا سِوَاهُ مِنْ رِوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَاضْطَرَبَ عَلَيْنَا بِذَلِكَ حَدِيثُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ هَذَا.

١٦٧٩- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ

عن عائشة، وهو الصواب.

وقول أبي جعفر بإثره: فاختلف معمر والثوري.. فيه نظر، فلم يرد للثوري ذكر فيما سلف من الأسانيد، نعم رواه الطبراني في «الكبير» ٢٤/ (٨٤٢) من طريق محمد بن كثير، عن سفيان الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ضباعة، قالت: دخلت على رسول الله ﷺ وأنا أشتكي، فذكرت له الحج، فقال: «حجي واشترطي: اللهم محلي حيث حسنتي».

ورواه ابن ماجه (٢٩٣٧)، والطبراني ٢٤/ (٨٤٣) من طريق محمد بن فضيل ووكيع، عن هشام بن عروة، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٤١٩/٦ و٤٢٠، والطبراني ٢٤/ (٨٣٧) و(٨٣٨) و(٨٤٠)، والبيهقي ٢٢٢/٥ من طرق، عن ضباعة.

(١) رواه الطبراني ٢٤/ (٨٣٥) من طريق عمر بن علي المقدمي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ دخل على ضباعة... فذكره.

رسول الله ﷺ دَخَلَ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَتْ: إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَّةٌ. فَقَالَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ تَحِلِّي حَيْثُ تَحْتَسِن»^(١).

قال أبو جعفر: ولم نجد هذا الحديث من حديث الزهري، عن عروة إلا ما قد روينا عنه مما لا اضطراب فيه.

ثم رجعنا إلى هذا الحديث من حديث هشام:

١٦٨٠- فوجدنا الربيع بن سليمان المرادي قد حَدَّثَنَا، قال:

حَدَّثَنَا أُسَدٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَمَا أُرَانِي أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ حِلِّي حَيْثُ تَحْتَسِنُ»^(٢).

قال أبو جعفر: هكذا حَدَّثَنَا الربيع، عن أسد، عن حماد، عن

هشام.

١٦٨٠م- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَزِيمَةَ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا أَبُو

سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ ضُبَاعَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أُرَانِي إِلَّا وَجِيعَةً، وَمَا أُرَانِي أَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، قَالَ: «حُجِّي

(١) إسناده صحيح، ورواه إسحاق بن راهويه (٦٧٧)، وأحمد ١٦٤/٦، ومسلم

(١٢٠٧) (١٠٥)، والنسائي ١٦٨/٥، والدارقطني ٢٣٤/٢-٢٣٥، وابن الجارود في

«المنتقى» (٤٢٠)، وابن حبان (٣٧٧٤)، والطبراني ٢٤/٨٣٣، والبيهقي ٢٢١/٥

من طرق، عن عبد الرزاق، به.

(٢) رجاله ثقات، إلا أنه منقطع بين عروة وبين ضباعة.

واشترطي: اللَّهُمَّ حَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي^(١).

فخالف الحجاج أسداً، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة على ما ذكرنا من اختلافهما عنه فيه.

١٦٨١- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِي، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكِ الْمَزْنِيُّ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ جَدَّتِهِ، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ يَا عَمَةُ مِنَ الْحَجِّ؟» قَالَتْ: إِنِّي سَقِيمَةٌ، وَأَخَافُ الْحَبْسَ. فَقَالَ: «اخْرُجْ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»^(٢).

وهذه الآثار هي التي وجدناها في قصة ضباعة في الاشتراط في الحج، ومنها ما لم يقع فيه الاضطراب الذي ذكرنا فيها ما تقوم به الحجة.

فنظرنا: هل نجد ما يدفع ذلك؟

فوجدنا رسول الله ﷺ في حديث الحجاج بن عمرو الأسلمي

(١) رجاله ثقات إلا أنه مرسل. ورواه الشافعي ٣٨٢/١، ومن طريقه البيهقي ٢٢١/٥ عن سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، بهذا الإسناد.
(٢) حديث حسن، وهذا إسناد ضعيف، أبو بكر بن عبد الله بن الزبير مجهول، وجدته تسميتها عند أحمد والطبراني وابن ماجه: أسماء بنت أبي بكر، أو سعدى بنت عوف، هكذا على الشك.

ورواه أحمد ٣٤٩/٦، وابن ماجه (٢٩٣٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» ١٠٢/٣٣، والطبراني ٢٤/ (٢٣٣) و (٧٧٣) من طريق عثمان بن حكيم، به.

الذي قد ذكرناه فيما تقدّم منا في كتابنا هذا عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرِجَ، فَقَدْ حَلَّ، وعليه حَجَّةُ أُخْرَى».

وذكر عكرمة هذا الحديث، وذكرنا مع ذلك مِنْ اختيار قوله: «فقد حَلَّ» ما ذكرناه فيه، وأنه بمعنى: فقد حَلَّ له أن يَحِلَّ، وكان ذلك عن غيرِ وقوفٍ منا على ذلك التأويل برواية تُوجهه، وتمنع أن يُتأوَّلَ على غيره، ثم بان لنا بعد ذلك لما وقفنا على حديث ضباعة هذا: أن الأولى في ذلك المحل أن يكونَ خروجاً من الإحرام الذي حَدَّثَتْ على صاحبه فيه تلك الحادثة التي تمنعه من النفوذ في حَجِّه.

وعقلنا بذلك إذ لم يأمر النبي ﷺ فيه، ولا في حديث ضباعة بهدي كان يُؤمر المحصورُ بالهدي الذي يَحِلُّ به أن ذلك كان الحكم في البدء، ثم جعل الله عَزَّ وَجَلَّ الحكمَ فيمن حُبِسَ عن الحجِّ بالإحصار الذي يَحْبِسُهُ عنه مِنَ العجز في بَدَنِهِ، ومما سوى ذلك مِنَ العدوِّ الذي يَصُدُّهُ عنه أَنَّ عليه الهدْيَ، وأنه لا يَحِلُّ إلا بنحر ذلك الهدْي، لقوله عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ، فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» [البقرة: ١٩٦]، فكانت هذه آيةً محكمةً.

وقد رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ مع تصديقه الحجاج بن عمرو، وما قد ذكرنا تصديقه إياه عليه:

- ما قد حَدَّثَنَا يزيدُ بنُ سنان، حَدَّثَنَا يحيى بنُ سعيد القطان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ، فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ»

[البقرة: ١٩٦]، قال: إذا أُخْصِرَ الرجلُ، بعث بالهدي. ﴿وَلَا تَخْلُقُوا
رُؤُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ
صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فصيام ثلاثة أيام، فإن عَجَّلَ
فحلَّقَ قبل أن يبلغ الهدي محله، فعليه فدية من صيام أو صدقة أو نسك:
صيام ثلاثة أيام، أو تصدَّقَ على ستة مساكين، كل مسكين نصفَ
صاع، والنسك شاة، فإذا أَمِنَ مما كان به ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾
[البقرة: ١٩٦]، فإن مضى في وجهه ذلك، فعليه حجة، وإن أحر
العُمْرَةَ إلى قابل، فعليه حجة وعُمْرَةٌ ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ
فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦] آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ. ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا
مَرَجَعْتُمْ﴾.

قال إبراهيم: فذكرت ذلك لسعيد بن جبیر، فقال: هذا قول ابن
عباس، وعَقَدَ ثلاثين^(١).

- وما قد حَدَّثَنَا أبو شريح محمد بن زكريا بن يحيى، وابن أبي
مريم، قالا: حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ﴾، قال: مِنْ حَبْسٍ أَوْ مِنْ مَرَضٍ.
قال إبراهيم: فحدثت به سعيد بن جبیر. فقال: هكذا قال ابن عباس.
فعلقلنا بذلك أن قول ابن عباس في تصديقه الحاج بن عمرو في

(١) رجاله ثقات، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٥٠/٢ بإسناده ومثله.

ورواه الطبري (٣٣٢٥) و(٣٣٧٢) من طريق ابن نمير، عن الأعمش، بنحوه.

الحلُّ بلا هديٍّ عندَ الكسر والعرج، وكان ذلك والحكمُ كان في البدءِ على ما في ذلك الحديث، وأن قوله الذي ذكره عنه سعيدُ بنُ جبْرِ من المنع من الإحلال مع الكسر والعرج حتى يُنحر الهدْيُ على ما في الآية التي تلونا أن ذلك الحكم الذي عاد الأمرُ إليه في هذه الحادثة، وأن حديث ضباعة على مِثْلِ ما كان عليه حديثُ الحجاج بنِ عمرو، وأن النسخ قد لحقها في هذه الآية، وردَّ الحكم إلى ما فيها، ويُمنَعُ المحصرُ بالكسر أو العرج، أو بما سوى ذلك أن يحلَّ من إحرامه حتى يُنحر عنه الهدْيُ. وقد كان عبدُ الله بنُ عمر يُنكِرُ الاشتراطَ في الحجِّ، ويقولُ: حسبكم سنةُ رسولِ الله - يعني في المُحَصِّرِ المتأخَّرَ وحكمها في الآية التي تلونا.

وروى عنه بعضهم: أن رسول الله ﷺ لم يشترط في حَجِّه:

١٦٨٢- كما حدَّثنا يونسُ، أخبرنا ابنُ وهبٍ، أخبرني يونسُ بنُ يزيد، عن ابنِ شهابٍ، عن سالمٍ، قال: كان ابنُ عمر يُنكِرُ الاشتراطَ في الحجِّ، ويقولُ: حَسْبُكُمْ سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ: إن حُبَسَ أحدكم، طاف بالبيتِ وبالصفَا والمروة، ثم حلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حتى يحجَّ عاماً قابلاً ويهدي أو يصوم^(١).

(١) إسناده صحيح. ورواه النسائي ١٦٩/٥، والبيهقي ٢٢٣/٥ من طريق ابن وهب، بهذا الإسناد. ورواه البخاري (١٨١٠)، والبيهقي ٢٢٣/٥ من طريق عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، به. وليس عند البخاري قوله: كان ابن عمر ينكر الاشتراط في الحج. وانظر ما بعده.

قال الحافظ في «الفتح» ٨/٤: قال البيهقي (في «السنن» ٢٢٣/٥): لو بلغ ابنُ

١٦٨٢م- وكما حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ رَجَالٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْإِشْرَاطَ فِي الْحَجِّ، وَيَقُولُ: أَمَا حَسْبُكُمْ سَنَةُ نَبِيِّكُمْ أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ، فَإِذَا حَبَسَ أَحَدَكُمْ حَابِسٌ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ، طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ، ثُمَّ يَحِلُّ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ^(١).

قال أبو جعفر رحمه الله: قال لنا عُيَيْدُ بْنُ رَجَالٍ: قال أحمد: هذه الكلمة "إنه لم يشترط" ليس يقولها أحدٌ غيرَ معمر، فهذا ابنُ عمر يقول ما ذكرنا، ومحالٌّ أن يكونَ أنكر ذلك إلا بعد أن بلغه عن مَنْ كَانَ يُحَدِّثُهُ مَنْ ذَكَرْنَا أَوْ مِنْ سِوَاهُمْ، ومحالٌّ أن يكونَ مع ورعه وعِلْمِهِ

عمر حديث ضباعة في الاشتراط، لقال به. وحديثها أخرجه مسلم وأصحاب السنن عن ابن عباس، قال الترمذي (بإثر الحديث ٩٤١): وفي الباب عن جابر وأسماء بنت أبي بكر، قلت (القائل ابن حجر): وعن سعدى بنت عوف، وأسانيده كلها قوية، وصح القول بالاشتراط عن عمر، وعثمان، وعلي، وعمار، وابن مسعود، وعائشة، وأم سلمة وغيرهم من الصحابة، ولم يصح إنكاره عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر.

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٣٣/٢، والنسائي ١٦٩/٥، والدارقطني ٢٣٤/٢، والبيهقي ٢٢٣/٥ من طريق عبد الرزاق، به. ورواه البخاري (١٨١٠)، والترمذي (٩٤٢)، والدارقطني ٢٣٤/٢، والبيهقي ٢٢٣/٥ من طريق عبد الله بن المبارك، عن معمر، به. وانظر ما قبله.

يَدْفَعُ شَيْئاً يُرَوَّى لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِمَا يَجِبُ لَهُ دَفْعُهُ بِهِ مِنْ نَسْخٍ لَهُ، أَوْ بِمَا سِوَى ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ ابْنَ عَمْرٍو إِنْ كَانَ قَدْ دَفَعَ ذَلِكَ، فَإِنْ غَيْرَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَطْلَقَهُ، وَأَمَرَ بِالْعَمَلِ بِهِ.

- فَذَكَرَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، وَهَشَامٌ، وَحَبِيبٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ واقِفاً بعرفة، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ عَثْمَانُ: أَمَا اشْتَرَطْتَ أَوْ هَلَّا اشْتَرَطْتَ.

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: إِنَّ هَذَا حَدِيثٌ مَنْقُطٌ الْإِسْنَادِ لَا يَحْتَجُّ أَهْلُ الْحَدِيثِ بِمِثْلِهِ.

فَقَالَ: قَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ:

- فَذَكَرَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هَشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَمَرَتْنِي عَائِشَةُ أَنْ أَشْتَرِطَ إِذَا حَجَّجْتُ، وَأَقُولَ: اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَإِلَيْهِ عَمَدْتُ، فَإِنْ تيسَّرَ لِي، فَإِنَّهُ الْحَجُّ، وَإِنْ حُبِسْتُ، فَإِنَّهَا عُمْرَةٌ^(١).

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ مَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ هَذَا خِلَافٌ مَا فِي حَدِيثِهَا عَنْ ضِبَاعَةَ، لِأَنَّ الَّذِي فِي حَدِيثِهَا فِي قِصَّةِ ضِبَاعَةَ أَنَّ النَّبِيَّ

(١) رجاله ثقات. ورواه الشافعي ٣٨٢/١، ومن طريقه البيهقي ٢٢٣/٥ عن سفيان بن عيينة، وابن أبي شيبة ص ٣٨٥، عن ابن فضيل، وهما عن هشام، به. ورواه البيهقي ٢٢٣/٥ من طريق علقمة بن أبي علقمة، عن أمه، عن عائشة بنحوه.

فكان جوابنا له في ذلك: أن ما في حديث عائشة هذا خلاف ما في حديثها عن ضباعة، لأن الذي في حديثها في قصة ضباعة أن النبي عليه السلام كان أمرها أن تشتري أن محلي حيث حبستني. فذلك على إحلال يخرج به من الحج لا إلى عمرة، والذي في حديثها الذي أمرت به عروة بما أمرته به فيه على خروج منه إن حبس من حج إلى عمرة، وذلك محتمل أن تكون تلك العمرة هي العمرة التي تجب على من يفوته الحج حتى يحل بها من ذلك الحج.

ففي حديث عروة هذا دليل صحيح على نسخ ما في حديث ضباعة الذي ذكرنا.

فقال هذا القائل: فقد كان الناس بعد عائشة يشترطون فذكر ما قد حدثنا روح بن الفرغ، حدثنا يوسف بن عدي، حدثنا أبو الأحوص، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كانوا يستحبون أن يشترطوا عند الإحرام.

فكان جوابنا له في ذلك: أنه لم يذكر لنا في هذا الحديث ما كانوا يشترطونه عند ذلك، فقد يحتمل أن يكون ما في حديث ضباعة، ويحتمل أن يكون ما في حديث عروة مما أمرت فيه عائشة بما أمرته به فيه. ثم نظرنا نحن فيما كانوا يشترطون:

فوجدنا محمد بن خزيمة قد حدثنا، قال: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا أبو عوانة، عن منصور، عن إبراهيم، قال: كانوا يشترطون في العمرة والحج يقول: اللهم إني أردت الحج إن تيسر، وإلا

فعمرة إن تيسرت، وإلا فلا حرج علي.

فوقفنا بذلك على أن الذي كانوا يشترطونه أراد به الإخلاص على ما في حديث عروة الذي أمرته فيه عائشة بما أمرته به في ذلك، وفي ذلك تأكيد نسخ حديث ضباعة.

فقال هذا القائل: فإن في هذا الحديث: «وإلا فلا حرج علي».

فكان جوابنا له في ذلك: أن قولهم كان: «وإلا فلا حرج علي» لم يُفسر لنا فيه الذين يصيرون إليه حتى لا يكون عليهم فيه حرج، ووجهه عندنا - والله أعلم - أنهم أرادوا بقولهم: لا حرج، أي: لا حرج علي في أن لم آت بما أحرمت به على ما يوجب إحرامه به علي، فلا حرج علي في ذلك، لأن ذلك ليس باختيارى، وإنما هو مما دعتني الضرورة إليه.

ثم نظرنا فيما عليه فقهاء الأمصار في هذا الباب من أهل الحرمين، ومن أهل الأمصار سواهم ممن تدور عليهم الفتيا كأبي حنيفة وأصحابه، وكمالك وأصحابه، وكالشافعي وأصحابه فيمن سواهم من أمثالهم، فوجدناهم جميعاً على خلاف ما في حديث ضباعة، فكان خلافهم لذلك في دفعه إجماعاً، والله عز وجل لا يجمع أمة نبيه على ضلالة، وبالله التوفيق.

٢٣٦- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله:
«أتاني جبريلُ عليه السَّلامُ، فأمرني أنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا
أصواتَهُمْ»

١٦٨٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ [عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْحَارِثِ، عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ]: «أَنَّ جِبْرِيلَ
أَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ»^(١).

١٦٨٤- حَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَنَّ مَالِكًا حَدَّثَهُ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ خَلَادِ بْنِ
السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ،

(١) إسناده صحيح. ورواه الحميدي (٨٥٣)، وأحمد ٥٥/٤ و٥٦، والدارمي
٣٤/٢، والبخاري في «التاريخ» ١٥٠/٤، والترمذي (٨٢٩)، والنسائي ١٦٢/٥،
وابن ماجه (٢٩٢٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٥٣)، وابن الجارود
(٤٣٤)، وابن خزيمة (٢٦٢٧)، وابن حبان (٣٨٠٢)، والطبراني (٥١٧٣)
و(٦٦٢٧) و(٦٦٢٨)، والدارقطني ٣٣٨/٢، والحاكم ٤٥٠/١، والبيهقي ٤٢/٥
من طرق، عن سفیان بن عیینة، بهذا الإسناد.

ورواه الطبراني (٦٦٣٠) من طريق عبد الله بن الفضل، عن عبد الله بن أبي بكر،
عن خلاد، عن أبيه.

ورواه أحمد ٥٦/٤، والطبراني (٦٦٢٩) من طريق ابن جريج، عن عبد الله بن
أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن خلاد، عن أبيه.

فأمرني أن آمر أصحابي ومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالإلهال - يريد أحدهما-»^(١).

فكان هذا الحديث مما قد اجتمع مالك، وسفيان على حديثهما به عن عبد الله بن أبي بكر سمعا منهما إياه كما ذكرنا، وقد كان ابن جريج أخيرا، فقال: كتب إلي عبد الله بن أبي بكر، يقول: حدثني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه حدثه خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد الأنصاري، عن أبيه - السائب بن خلاد - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «أتاني جبريل عليه السلام، فقال: الله يأمرك أن تأمر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالإلهال»^(٢).

١٦٨٥ - وكما حدثنا روح بن الفرج، حدثنا حامد بن يحيى البخلي، حدثنا سفيان بن عيينة، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن خلاد بن

(١) إسناده صحيح. ورواه البيهقي ٤١/٥ - ٤٢ من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن ابن وهب، عن مالك، بهذا الإسناد.

ورواه مالك في «الموطأ» ٣٣٤/١ برواية يحيى و(١٠٧١) برواية أبي مصعب، ومن طريقه الشافعي ٣٠٦/١، وأحمد ٥٦/٤، وأبو داود (١٨١٤)، والطبراني (٦٦٢٦)، والبيهقي ٤١/٥، والبخاري (١٨٦٧) عن عبد الله، عن عبد الملك، به.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٦٦٢٩) من طريق سعيد بن سالم، عن ابن جريج، قال: كتب إلي عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، يقول: حدثني عبد الملك بن أبي بكر أنه حدثه خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد، عن أبيه السائب.

السائب، عن أبيه السائب بن خلاد، قال: قال النبي ﷺ: «أتاني جبريل عليه السلام، فقال لي: مَرُّ أَصْحَابِكَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ، أَوْ قَالَ بِالتَّلْبِيَةِ».

قال سفيان: أتيت ابن جريج لما خرج ابن أبي بكر، فحدثته بهذا الحديث، فقال لي: ما أنت بمسلم، تسمع الحديث، ثم تكتمي حتى إذا خرج ابن أبي بكر تجميني بحديثه لأحدث به عنك؟ لا، إلا أن يكتب به إلي عبد الله بن أبي بكر، فكان ابن جريج يحدث به: كتب به إلي عبد الله بن أبي بكر^(١).

وقد خالف موسى بن عقبة عبد الله بن أبي بكر في إسناد هذا الحديث، وفي روايته عن النبي ﷺ، وذكر أنه زيد بن خالد الجهني لا السائب بن خلاد الأنصاري

١٦٨٦- كما حدثنا إبراهيم بن مرزوق، حدثنا عفان بن مسلم، حدثنا وهيب بن خالد، حدثنا موسى بن عقبة، حدثني عبد الله بن أبي ليلى، عن المطالب بن عبد الله، عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد

(١) إسناده صحيح. ورواه بأطول مما هنا الحميدي (٨٥٣)، ومن طريقه الطبراني

في «الكبير» (٦٦٢٧) عن سفيان، عن ابن جريج.

ولفظه: قال سفيان: وكان ابن جريج كتمني حديثاً، فلما قدم علينا عبد الله بن أبي بكر لم أخبره به، فلما خرج إلى المدينة حدثته به، فقال لي: يا أعمور تخفي عنا الأحاديث، فإذا ذهب أهلها أخبرتنا بها، لا أرويه عنك، وكتب إلى عبد الله بن أبي بكر، فكتب إليه به عبد الله بن أبي بكر، وكان ابن جريج يحدث به: كتب إلي عبد الله بن أبي بكر.

الْجُهَنِّيُّ، عَنْ سَوَّلِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لِي: ارْفَعْ صَوْتَكَ بِالْإِهْلَالِ، فَإِنَّهُ مِنْ شِعَارِ الْحَجِّ»^(١).

١٦٨٧- وكما حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْبُرْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ أَبُو هَمَّامٍ الْأَهْوَازِيُّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ

(١) أَعْلَى التِّرْمِذِيُّ هَذَا الْإِسْنَادَ، فَقَالَ: وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خِلَادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ وَالصَّحِيحُ هُوَ عَنْ خِلَادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ.

أَمَّا ابْنُ حَبَانَ فَقَالَ: سَمِعَ هَذَا الْخَبَرَ خِلَادُ بْنُ السَّائِبِ مِنْ أَبِيهِ، وَمِنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِّيِّ، وَلَفْظَاهُمَا مُخْتَلِفَانِ، وَهُمَا طَرِيقَانِ مَحْفُوظَانِ.

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» ١/١٥٠ مِنْ طَرِيقِ مُعْلَى، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٥١٧٢) مِنْ طَرِيقِ حَبَانَ بْنِ هَلَالٍ وَيَعْلَى بْنِ أَسَدٍ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٦٣٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَانَ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٥١٧١) مِنْ طَرِيقِ زَهْرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، بِهِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ ٢/١٧٨، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩١٣)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٦٢٨)، وَابْنُ حَبَانَ (٣٨٠٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ (٥١٧٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ ٥/٤٢ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ، وَالْبَيْهَقِيُّ ٥/٤٢ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْدٍ، بِهِ.

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» ١/١٥٠، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٥١٦٨) وَ(٥١٦٩) مِنْ طَرِيقِ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْدٍ، عَنْ الْمَطْلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَلٍ، عَنْ خِلَادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِّيِّ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ٢/٣٢٥، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٦٣٠) مِنْ طَرِيقِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْدٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ الْمَطْلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

عُقبه، عن المطلب المخزومي، عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني صاحب رسول الله، أنه أخبره: أن رسول الله ﷺ، قال، ثم ذكر نحوه.

وخالف عبد الله بن أبي بكر أيضاً في إسناده محمد بن عبد الله، وأوقفه على خلاد بن السائب بغير ذكر بينه وبين النبي ﷺ فيه أحداً.
١٦٨٨- كما حَدَّثَنَا مالِكُ بْنُ يَحْيَى.....

عن خلاد بن السائب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ شِعَارِ الْحَجِّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالتَّلِيَةِ».

وخالف عبد الله بن أبي بكر فيه محمد بن إسحاق، وردّه إلى السائب، ولم يتجاوز به:

١٦٨٩- كما حَدَّثَنَا محمد بن خزيمة، حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مَنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حمادُ بْنُ سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي ليلى، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن السائب - ولم يذكر رسول الله ﷺ -: أن جبريل قال: يا محمد كُنْ عَجَّاجاً نَجَّاجاً^(١).

(١) محمد بن إسحاق مدلس، وقد عنعن.

ورواه أحمد ٥٦/٤ عن عفان، عن حجاج بن منهال، بهذا الإسناد.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٦٦٣٨) من طريق يحيى بن واضح، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي ليلى، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن إبراهيم بن خلاد بن سويد، عن أبيه مرفوعاً.

قال البخاري في «تاريخه» ١٥٠/٤: وروى عيسى بن يونس، عن محمد بن عمرو، عن عبد الله بن أبي بكر، عن المطلب، عن خلاد بن سويد.

فقال قائل: فقد رويتم في هذه الآثار عن رسول الله ﷺ رفع الأصوات بالتلبية، وقد رويتم ما يُخالف ذلك.

١٦٩٠- فذكر ما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بن يونس الثعلبي،

حَدَّثَنَا أَبُو معاوية الضري، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان، عن أبي موسى، قال: كنت مع رسول الله ﷺ في سفر، فهبطنا في وَهْدَةٍ من الأرض، فرَفَعَ الناسُ أصواتهم، فقال رسول الله ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا». ثم دعاني -وكنت قريباً منه- فقال لي: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَذُوكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ؟» قلتُ: بلى، قال: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(١).

(١) إسناده صحيح. ورواه ابن أبي شيبة ٤٨٨/٢ و ٣٧٦/١٠، ومن طريقه مسلم (٢٧٠٤)، وأحمد ٤/٤١٧-٤١٨، كلاهما عن أبي معاوية، به، وقرن ابن أبي شيبة محمد بن فضيل بأبي معاوية.

ورواه أحمد ٤/٤٠٣، والبخاري (٢٩٩٢) و (٤٢٠٥)، ومسلم (٢٧٠٤) (٤٤)، وأبو داود (١٥٢٨)، وابن ماجه (٣٨٢٤)، وابن السني (٥١٨)، والبيهقي ١٨٤/٢، والبقوي (١٢٨٣) من طرق، عن عاصم الأحول، به، مطولاً ومختصراً.

ورواه أحمد ٤/٤٠٧، والبخاري (٦٤٠٩)، ومسلم (٢٧٠٤) (٤٥)، وأبو داود (١٥٢٧)، وابن أبي عاصم في «السنن» (٦١٩)، وابن السني (٥١٧)، وابن حبان (٨٠٤) من طريق سليمان التيمي، والبخاري (٦٣٨٤) و (٧٣٨٦)، ومسلم (٥٧٠٤) (٤٥)، وابن أبي عاصم (٦١٨)، وأبو يعلى (٧٢٥٢)، وابن السني (٥٢١) من طريق أيوب، ورواه البخاري (٦٦١٠)، ومسلم (٢٧٠٤) (٤٦)، وأحمد

١٦٩١- وما قد حَدَّثَنَا الرِّبِيعُ المَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أُسْدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، وَعَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، وَثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: لَمَّا خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ النَّاسُ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اعْتِقَاقِ أَكْتَفِكُمْ». ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُوسَى، أَلَا أَذْلُكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟» قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(١).

قال: ففي هذا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بالإرباع على أنفسهم في رفع الأصواتِ بالتكبيرِ فيما كانوا رفعوها به، وإعلامهم مع ذلك أنهم لا يَدْعُونَ أَصَمَّ، وَلَا غَائِبًا، فكانت التلبيةُ كذلك إنما يُرَادُ بها ذِكْرُ اللَّهِ وليسَ بأصَمَّ وَلَا غَائِبٍ، فيحتاج إلى رفع الأصواتِ بها. وهذان الحديثانِ فيهما من التضاد لما رويتموه من رفع الأصواتِ بالتلبية في هذا

٤٠٢/٤ من طريق خالد الحذاء، ومسلم (٢٧٠٤) (٤٧) من طريق عثمان بن غياث، والترمذي (٣٣٧٤) و(٣٤٦١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٣٥٦) من طريق أبي نعمة السعدي، خمستهم عن أبي عثمان النهدي، به مطولاً ومختصراً.
(١) إسناده ضعيف، وهو حديث صحيح. رواه أحمد ٤٠٠-٣٩٩/٤ من طريق عفان، وأبو داود (١٥٢٦) من طريق موسى بن إسماعيل، كلاهما عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٤١٨/٤-٤١٩ من طريق يزيد، عن سعيد الجريري، به.

الباب ما لا يخفاء به.

فكان جوابنا له في ذلك: أن الأمر في ذلك ليس كما ذكر مما
يوجب التضاد، ولكن الوجه في ذلك: أن التلبية من شعائر الحج رفع
الأصوات بها على ما في الآثار المروية فيها على ما:

١٦٩٢ - حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ ضَرَّارُ بْنُ
صَرْدٍ الْكُوفِيُّ الطَّحَّانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فَدَيْكٍ، عَنْ
الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سُئِلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الْعَجُّ وَالشَّجُّ»^(١).

(١) قال محقق الأصل: حديث صحيح بطرقه وشواهده، وهذا سند ضعيف.
سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع مجهول، والحديث معروف بدونه، فقد نقل
الترمذي في «جامعه» عن أحمد بعد أن أخرج الحديث (٨٢٧) من طريق محمد بن
المنكدر عن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبي بكر: من قال في هذا الحديث عن محمد
بن المنكدر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبيه، فقد أخطأ.
قال: وسمعت محمداً يقول: ذكرت له حديث ضرار بن صرد، عن ابن أبي فديك،
فقال: هو خطأ، فقلت: قد روى غيره عن ابن أبي فديك أيضاً مثل روايته، فقال: لا
شيء، إنما رواه عن ابن أبي فديك، ولم يذكروا فيه: عن سعيد بن عبد الرحمن،
ورأيت يضعف ضرار بن صرد.
ورواه البيهقي ٤٢/٥ - ٤٣ من طريق محمد بن هارون، عن ضرار بن صرد، بهذا
الإسناد.

ورواه الدارمي ٣١/٢، والترمذي (٨٢٧)، وابن ماجه (٢٩٢٤)، وأبو يعلى
(١١٧)، والبخاري في «مسنده» (٧١)، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» (١١٧)،

فكان «العج» المذكور في هذا الحديث هو العج بالتبعية، والشح المذكور فيه: هو نحر البدن.

وكذلك حَدَّثَنَا سليمانُ بْنُ شعيب، عن أبيه، عن محمد بن

وابن خزيمة (٢٦٣١)، والدارقطني في «العلل» ٢٧٩/١، والحاكم ٤٥١/١، والبيهقي ٤٢/٥ من طرق، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن محمد بن المنكدر، عن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبي بكر. ليس فيه سعيد بن عبد الرحمن. عبد الرحمن بن يربوع، قال الدارقطني: صوابه: عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع، وهو ثقة، روى له أبو داود والبخاري في «الأدب المفرد».

ورواه البزار (٧٢) من طريق رزق الله، عن ابن أبي فديك، به. لكن على التردد عن سعيد بن عبد الرحمن أو عبد الرحمن.

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده - كما في «نصب الراية» ٣٤/٣ - ٣٥ - عن الواقدي عن ربيعة، عن عثمان، والضحاك عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبي بكر الصديق، به.

ورواه المروزي في «مسند أبي بكر» (١١٦) من طريق الواقدي، عن سعيد بن عثمان، والضحاك، عن محمد بن المنكدر، به.

قال الترمذي بعد إخراجها: حديث أبي بكر غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، ومحمد بن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمن بن يربوع.

وقد روى محمد بن المنكدر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبيه غير هذا الحديث. وروى أبو نعيم الطحان ضرار بن صرد هذا الحديث عن ابن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبيه، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ، وأخطأ في ضرار.

الحسن، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة.

فكان من شعائر الحج رفع الأصوات بالتلبية، وكان الحجّ بائناً بذلك كما بان به في سوى التلبية من شعائر الحجّ من حلق الرؤوس عند حلّ المحرمين به، ومن اجتناب ما يجتنبونه فيه من حلق الشعر، وقصّ الأظفار، ومما سوى ذلك، ولم يكن في رفع الأصوات بالتكبير المذكور في حديث أبي موسى هذان الوهجان اللذان ذكرناهما في هذين الأمرين، فانتفى أن يكون لأحدهما ما يُوجب تضاد الآخر منهما.

٢٣٧- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في الطَّواف الواجب على القارن للعمرة والحج هل هو طواف واحد أو طوافان؟

١٦٩٣- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرَادِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِذَا رَجَعْتَ إِلَى مَكَّةَ، فَإِنَّ طَوَافَكَ لِحَجَّكَ يَكْفِيكَ لِحَجَّكَ وَعُمْرَتَكَ»^(١).

(١) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٠٠/٢ بإسناده ومثله.

ورواه أبو داود (١٨٩٧) عن الربيع بن سليمان، عن الشافعي، عن سفيان بن عيينة، به. قال الشافعي: كان سفيان ربما قال: عن عطاء، عن عائشة؛ وربما قال: عن عطاء أن النبي ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها.

قال أبو جعفر: هكذا وجدنا هذا الحديث من رواية عبد الله بن أبي نجيح، عن عطاء، عن عائشة وقد وجدناه من رواية غيره، عن عطاء، عن عائشة بخلاف هذه الألفاظ وهم عبد الملك بن أبي سليمان وحجاج بن أرطاة، وحبيب المعلم، وهو حبيب بن أبي بَقِيَّة.

١٦٩٤- كما حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَكُلُّ أَهْلِكَ يَرْجِعُ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ غَيْرِي؟ قَالَ: «انْفِرِي، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ».

قال حجاج في حديثه عن عطاء: فَأَلْظَمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَخْرُجَ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَتُهَلَّ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ، وَبَعَثَ مَعَهَا أَخَاهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَهَلَّتْ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَدِمَتْ، فَطَافَتْ وَسَعَتْ وَقَصَّرَتْ، وَذَبَحَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال عبد الملك، عن عطاء: ذبح عنها بقرة^(١).

١٦٩٥- وكما حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى الْمَزْنِي، قَالَ: حَدَّثَنَا

ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده ٦٣٧/٣ (٦٧٥) عن محمد بن بكر، عن ابن جريح، عن عطاء، به، نحوه.

(١) حجاج بن أرطاة: صدوق كثير الخطأ والتدليس، لكنه توبع. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٠١/٢ بإسناده ومثته.

ورواه الإمام أحمد ١٦٥/٦ عن ابن نمير، عن عبد الملك، به.

الشافعي، قال: وأخبرني عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن حبيب المعلم، عن عطاء بن أبي رباح، قال: حدثني جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن عائشة حاضت، فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَأَفَاضَتْ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَنْطَلِقُونَ بِحِجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَأَنْطَلِقُ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ^(١).

قال أبو جعفر: ففي حديث عبد الله بن أبي نجيح، عن عطاء، عن عائشة ما يدلُّ على أنها قد كانت بقيت في حُرْمَةِ الْعُمْرَةِ الَّتِي كَانَتْ قَدْ أَحْرَمَتْ بِهَا حَتَّى حَلَّتْ مِنْهَا وَمِنَ الْحِجَّةِ الَّتِي كَانَتْ أُحْرِمَتْ بِهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَفِي ذَلِكَ أَيْضاً مَا قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّوْفَ الَّذِي كَانَ مِنْهَا كَانَ لِلْحِجَّةِ وَلِلْعُمْرَةِ، كَمَا يَكُونُ طَوَافُ الْقَارِنِ فِي حِجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ لهما غَيْرَ أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ الْمُضَافَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «طَوَافُكَ لِحِجَّتِكَ يَكْفِيكَ لِحِجَّتِكَ وَلِعُمْرَتِكَ» يَتَعَدُّ فِي الْقُلُوبِ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّ الْحِجَّةَ إِذَا كَانَ لَهَا طَوَافٌ غَيْرُ طَوَافِ الْعُمْرَةِ، كَانَ لَهَا لَا لِلْعُمْرَةِ، وَإِنْ كَانَ الطَّوْافُ لهما جَمِيعاً لَمْ يَحْزُرْ

(١) إسناده صحيح. ورواه الإمام أحمد ٣/٣٠٥، والبخاري (١٦٥١) و (١٧٨٥)، وأبو داود (١٧٨٩)، وابن خزيمة (٢٧٨٥)، والبيهقي ٣/٣-٤ من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، بهذا الإسناد.

ورواه البخاري (٧٢٣٠) من طريق يزيد بن زريع، عن حبيب، به.

ورواه أحمد ٣/٣٦٦ من طريق معقل بن عبيد الله، عن عطاء، به.

أن يُضاف إلى الحِجَّةِ دونَ العُمرة، ولا إلى العُمرة دونَ الحِجَّةِ والله أعلم بحقيقة الأمر في ذلك. وفي حديث عبد الملك والحجاج، عن عطاء أن عائشة قالت للنبي ﷺ: أَكُلُّ أَهْلِكَ يرجع بحجة وعمره غيري؟ قال: في ذلك ما قد دَلَّ أنها لم تكن حيثُذ في عُمرة، وإنما كانت في حجة لا عمره معها، ولم ينكر النبي ﷺ ذلك من قولها، ففي ذلك ما قد دَلَّ أنها لم تكن حيثُذ في عمره، فاستحال بذلك أن يكونَ الطوافُ الذي كان منها يُجزئها لِلعُمرة لم تكن فيها بعدُ، فقد وقع الاختلافُ على عطاء في هذا الحديث عن عائشة على ما ذكرنا، فتكافأت الروايتان جميعاً عنه، ولم تكن إحداهما أولى من الأخرى إلا بدلالة تدلُّ على ذلك من سواهما.

ثم هذا حبيبُ المعلم قد روى عن عطاء، عن جابر بن عبد الله في قصة عائشة ما يدلُّ على ما روى عبدُ الملك وحجاج، عن عطاء، عن عائشة، ويُخالف ما روى ابنُ أبي نَجِيح، عن عطاء، عن عائشة. ثم رجعنا إلى ما رُوِيَ في ذلك من غير حديثِ عطاء، لنقف على حقيقة الأمر في ذلك المعنى إن شاء الله

١٦٩٦- فوجدنا يونسَ قد حَدَّثَنَا، قال: أخبرنا عبدُ الله بنُ وهب، قال: أخبرني الليثُ بنُ سعد، ووجدنا الربيع بن سليمان المرادي قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا شعيب بنُ الليث، قال: حَدَّثَنِي الليث بن سعد (ح)، ووجدنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا أبي، وشعيب بنُ الليث، قالوا: أخبرنا الليث، ثم اجتمعوا جميعاً، فقالوا: عن أبي الزبير، عن جابر، قال: دخلَ رسولُ الله ﷺ على عائشة،

فوجدتها تبكي، فقال: «ما شأنك؟» قالت: شأنني أنني حِضْتُ وقد حَلَّ النَّاسُ، ولم أحلَّ، ولم أطفُ بالبيت، والناسُ يذهبون إلى الحجِّ الآن، قال: «فإنَّ هذا أمرٌ كتبهُ اللهُ عزَّ وجلَّ على بناتِ آدم، فاغتسلي، ثم أهلي بالحجِّ» ففعلت، ووقفت بالمواقف حتى إذا طهرت، طأقت بالكعبة وبالصفاء والمروة، ثم قال: «قد حللت من حجِّك وعمرتك جميعاً»، فقالت: يا رسول الله إني أجد في نفسي أنني لم أطفُ بالبيت حتى حججت، قال: «فاذهب يا عبد الرحمن فأعمرها من التَّعِيم»، وذلك ليلة الحَصْبَةِ^(١).

١٦٩٧- ووجدنا محمد بن خزيمة قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا عثمان بن الهيثم بن الجهم العبديُّ المؤدَّن، قال: حَدَّثَنَا ابنُ جريج، قال: وأخبرني أبو الزبير أن جابر بن عبد الله يقول، ثم ذكر مثله^(٢).
قال أبو جعفر: ففي هذا الأثر أن خروج عائشة كان من عمرتها

(١) حديث صحيح. ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٠١، وابن خزيمة (٣٠٢٦) عن يونس، عن ابن وهب، عن الليث بن سعد.
ورواه ابن خزيمة (٣٠٢٥) عن يونس، عن أشهب، عن الليث.
ورواه مسلم (١٢١٣)، وأبو داود (١٧٨٥)، والنسائي ٥/١٦٤، والبيهقي ٤/٣٤٧، والبغوي (١٨٨٨) من طرق عن الليث بن سعد، به.
(٢) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٠٢. ورواه مسلم (١٢١٣)، وأبو داود (١٧٨٦)، والبيهقي ٥/١٠٦-١٠٧ من طريق ابن جريج، به.
ورواه مسلم (١٢١٣) (١٣٧)، والبيهقي ٥/١٠٧ من طريق مطر الوراق، عن أبي الزبير، به.

ومن حجتها معاً، وذلك يَشُدُّ ما رواه ابنُ أبي نجیح، عن عطاء، عنها في قصتها هذه، والذي في حديث حبيب المعلم، عن عطاء، عن جابر في قصتها يَدُلُّ على خلاف ذلك، لأنَّ فيه من خِطابها لرسول الله ﷺ مما لم يُنكره رسولُ الله ﷺ: أَتَنْطَلِقُونَ بِحِجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَأَنْطَلِقُ بِالْحَجِّ؟ ففي ذلك ما قد دَلَّ أَنَّها كانت في حجٍّ لا عُمْرَةٍ معه، لأنها لو كانت في عُمْرَةٍ وحجٍّ، لكانت هي وغيرها في ذلك سواءً، ولما كانوا يَفْضَلُونَهَا في ذلك بشيءٍ، ولا احتاجت إلى عُمْرَةٍ بعدَ الحج، وبعد العمرة اللذين كانا منها.

ثم نظرنا في قصة عائشة هذه من غيرِ حديث جابر كيف كانت؟ فوجدنا الأسودَ بنَ يزيد قد روى عنها فيها

١٦٩٨- ما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قال: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مَنْهالٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عن منصورٍ، عن إبراهيم، عن الأسود بنِ يزيد، عن عائشة، قالت: خرجنا ولا نرى إلا الحجَّ، فلما قدم النبي ﷺ مكة، طاف بالبيتِ ولم يَحِلِّ، وكان معه الهدْيُ، فحاضت هي، قالت: فقضينا مناسِكَنا من حَجِّنا، فلما كانت ليلةُ الحَصْبَةِ، ليلةُ النَّفَرِ، قالت: يا رسولَ الله أيرْجِعُ أصحابك كُلَّهُمْ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وأرجِعُ أنا بِحَجٍّ؟ قال: «أما كنتَ تَطَوَّفُ بالبَيْتِ لِيَالِي قَدِمْنَا؟» قال: «فانْطَلِقِي مَعَ أَخِيكِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكِ كَذَا وَكَذَا»^(١).

١٦٩٩- وما قد حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بنِ الحسنِ الفَرِيَّابِيِّ، قال:

(١) حديث صحيح وتقدم برقم (١٦٢١).

حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ، وَزَادَ: «مَا كُنْتُ طُفْتُ لِيَالِي قَدَمِنَا؟» قُلْتُ: لَا.

١٧٠٠- وما قد حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(١).

١٧٠١- وما قد حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ^(٢).

قال أبو جعفر: ففي هذا الأثر: قولُ رسولِ الله ﷺ لعائشة: أما كُنْتُ تَطَوَّفُ لِيَالِي قَدَمِنَا، وإخبارُها إِيَّاهُ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ طَافَتْ، فَوَجْهُ ذَلِكَ عِنْدَنَا - وَاللهُ أَعْلَمُ - أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ طَافَتْ لِيَالِي قَدَمُومَا، لَكَانَتْ الْعُمْرَةُ قَدْ تَمَّتْ لَهَا، وَأَنَّهَا لَمَّا لَمْ تَكُنْ طَافَتْ حِينَئِذٍ، كَانَتْ بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي أَمْرِهَا بِالْإِعْتِمَارِ مِنَ التَّنْعِيمِ، لِيَكُونَ لَهَا عُمْرَةٌ مَعَ الْحَجَّةِ الَّتِي صَارَتْ لَهَا، وَفِي أَمْرِهِ إِيَّاهَا أَنْ تَعْتَمِرَ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا قَدْ كَانَتْ خَرَجَتْ مَعَ الْعُمْرَةِ الْأُولَى قَبْلَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ جَمِيعاً أَنْ تَدْخُلَ عُمْرَةٌ عَلَى عُمْرَةٍ، وَإِنْ فَاعِلًا لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ، لَكَانَ مَسِيئًا، ثُمَّ يَخْتَلِفُونَ

(١) تقدم برقم (١٦٢١).

(٢) إسناده صحيح. ورواه البخاري (١٥٦١)، وأبو داود (١٧٨٣) عن عثمان بن أبي شيبة، به. ورواه مسلم (١٢١١) (١٢٨)، والنسائي ١٧٧/٥ من طرق عن جرير، به. وانظر (١٦٢١).

فيما يجبُ عليه، فطائفةٌ منهم تقول: لا يلزمه وهو في حكم من لم يُحَرِّمَ بها، وهو قولُ محمد بن الحسن والشافعي، وقد رُوِيَ ذلك عن عطاء بن أبي رباح.

حَدَّثَنَا محمد بنُ خزيمة، قال: حَدَّثَنَا حجاجٌ، قال: حَدَّثَنَا حماد، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن عطاء.

وطائفة منهم تقول: قد لَزِمَتْهُ، فإذا عَمِلَ في الأولى، صار رافضاً لهذه التي أحرم بها، وكان عليه لِرَفْضِهَا دَمٌ وَعُمْرَةٌ مَكَانَهَا، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وطائفةٌ منهم تقول: لما أحرم بها لَزِمَتْهُ، وكان حينئذٍ رافضاً لها، وعليه دم لِرَفْضِهَا وَعُمْرَةٌ مَكَانَهَا، وَمَنْ قَالَ بِذَلِكَ: أَبُو يُونُسَ، حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، وَقَدْ ذَكَرَ لَنَا مُحَمَّدٌ فِي رَوَايَتِهِ هَذِهِ عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَيْضاً.

وَأَمَّا قَوْلُ مُحَمَّدٍ الْأَخِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا، فَإِنَّ سَلِيمَانَ بْنَ شُعَيْبٍ الْكَيْسَانِي حَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

ولما كان إدخالُ العِمْرَةِ عَلَى العِمْرَةِ غَيْرَ مُحْمَدٍ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ، اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ عَائِشَةَ بِمَا لَا حَمْدَ فِيهِ، فَذَلِكَ ذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ كَانَتْ خَرَجَتْ مَعَ عِمْرَتِهَا بَتَرَكِهَا الطَّوْفَ لَهَا لِيَأْتِيَ قَدَمُوهَا، أَمَا بِتَوَجُّهٍهَا إِلَى عُرْفَةِ مَرِيدَةَ الْحَجِّ كَمَا تَقُولُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: إِنَّ مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَهُوَ فِي حَجَّةٍ، أَوْ كَانَ فِي عُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، فَتَوَجَّهَ إِلَى عُرْفَةٍ وَلَمْ يَطُفْ لِعِمْرَتِهِ أَنَّهُ بِذَلِكَ رَافِضٌ

لعمرته، وعليه لرفضها دم وعُمرة مكانها.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِ سُلَيْمَانَ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَوْسُفَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وطائفة تقول: لا يكونُ رافضاً لها حتَّى يقف بعرفة بعدَ الزوال، فيكون حينئذ رافضاً لها، ويكون عليه لرفضها دم وعُمرة مكانها، وهو قولُ أبي حنيفة الذي يُخالف قوله الآخر.

حدثناه من قوله محمدُ بْنُ العباسِ، عن عليٍّ، عن محمدٍ، عن أبي يوسف، عنه.

فكانت عائشة رضي الله عنها رافضةً لعمرتها بإحدى أمرين إما بتوجهها إلى عرفة لحجتها، أو بوقوفها بعرفة لحجتها، والله عزَّ وجلَّ أعلم بأيِّ ذلك كان، فاستحال بذلك إن كانت قارئةً، وثبت أنها كانت مفردةً بحجة لا عُمرة معها إذ كانت قد خرجت من عُمرتها قبل ذلك بما خرجت به منه.

فقال قائلٌ: فقد وَجَدْنَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ مَا يَدُلُّ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَارِئَةً، لَأَنَّ فِيهِ ذَبْحَهُ عَنْهَا بِقَرَّةٍ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لَذَبْحِ عَلَيْهَا فِيمَا كَانَتْ فِيهِ وَهُوَ قِرَانُهَا الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ

١٧٠٢- وذكر ما قد حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ بِقَرَّةٍ فِي حَجَّةٍ^(١).

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٣٧٨/٣ طريق ابن جرير، به. ورواه مسلم

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزَّ وجلَّ وعونه: أنه قد يَحْتَمِلُ أن يكونَ رسولُ الله ﷺ ذبحَ عنها ما ذَبَحَ لِرَفْضِهَا لِلْعُمْرَةِ، وخروجِها منها قَبْلَ تمامِها، كما يقولُ مَنْ قد ذكرناه من أهلِ العلمِ في العمرة إذا رفضت قبلَ تمامِها على رافضِها دَمٌ، وإذا احتَمَلَ الحديثُ ما ذكرناه لم يكن فيه دليلٌ لك على ما ذكرتَ، ثم نظرنا في قصَّةِ عائشةَ عنها هذه من غيرِ روايةِ الأسودِ عنها، فوجدنا عُروَةَ بنَ الزُّبَيْرِ قد رواها عنها بما يُوجِبُ أيضاً خروجَها مِن عُمَرَتِها تِلْكَ قَبْلَ توجِهِها إلى عرفةَ، وقبلِ إحرامِها بالحجِّ.

١٧٠٣- كما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قال: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قال: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، قال: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُروَةَ، عن أبيه، عن عائشةَ، قالت: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَرَدَنِي فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعِي عُمَرَتَكَ وَانْقُضِي شَفْرَكَ وَامْشُطِي وَلَبِّي بِالْحَجِّ»، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْبَطْحَاءِ طَهَّرْتُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَذَهَبَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَلَبَّتْ بِالْعُمْرَةِ قِضَاءً لِعُمَرَتِهَا^(١).

(١٣١٩) (٣٥٦) و(٣٥٧)، والبيهقي ٢٣٨/٥ من طرق عن ابن جريج، به.

(١) حديث صحيح. وهو عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٠٣/٢ عن الربيع، عن أسد، عن حماد بن سلمة، به.

وروه ابن أبي شيبة ٧٩/١، والبخاري (٣١٧) و(١٧٨٣) و(١٧٨٦)، ومسلم (١٢١١) (١١٧)، والنسائي ١٤٥/٥-١٤٧، وابن ماجه (٣٠٠٠)، وابن خزيمة

١٧٠٤- كما حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَثْمَانُ الْمُؤَذِّنُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ مِمَّنْ أَهْلُ بَعْمَرَةَ - يَعْنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ -، فَحِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي وَأَمْتَشِيطَ وَأَدْعَ عُمَرَتِي.

١٧٠٥- وكما حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكًا أَخْبَرَهُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَدِمْنَا مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ فَلَمْ أَطْفِئِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَنْقُضِي شَعْرَكَ، وَأَمْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ» ففعلتُ، فلما قضينا الحجَّ أُرْسِلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانُ عَمْرَتِكَ»^(١).

١٧٠٦- كما حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ رَجَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ وَمَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٢)، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: فَقَالَ: هَذِهِ مَكَانُ

(٢٦٠٤) و(٣٠٢٨)، وابن حبان (٣٧٩٢)، والبيهقي ٣٥٣/٤ من طرق عن هشام بن عروة، به.

(١) إسناده صحيح. وهو عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١٩٩/٢. ورواه ابن خزيمة (٢٦٠٧) عن يونس، بهذا الإسناد. وانظر (١٦٢٢).
(٢) إسناده صحيح، وانظر رقم (١٧٠٣).

عمرتك.

ففيما رويناه ما قد دَلَّ على ما ذكرنا من خروجها كانت من العمرة التي كانت فيها قَبْلَ دخولها في الحجة التي أحرمت بها، وفي ذلك ما قد دَلَّ على أنها في وقت طوافها كانت في حجة لا عمرة معها.

ثم نظرنا في قصتها أيضاً من غير حديث الأسود وعُروة: كيف كانت؟ فوجدنا القاسم بن محمد قد روى فيها أيضاً ما قد دَلَّ على ذلك غير أنه خالفهما في شيء من حديثه إذا وَقَفَ عليه، تَبَيَّنَ ما هو، ثم وافقهما في بقيته التي احتجنا إلى أن تأتي به من أجلها.

١٧٠٧- كما قد حَدَّثَنَا فهد، قال: حَدَّثَنَا أبو نعيم، قال: حَدَّثَنَا

عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرجنا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ولا نذكرُ إلا الحَجَّ، فلما جئنا سَرَفَ طَمِئْتُ، فدخل عليَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأنا أبكي، فقال: «ما يُبْكِيكِ؟» فقلت: لَوَدِدْتُ أَنِّي لم أَحجَّ العام، قال: «لَعَلَّكَ نَفِستِ؟» قلت: نعم، قال: «فإن هذا أَمْرٌ قد كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فافْعَلِي ما يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ»، فلما جئنا مكة، قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لأصحابه: «اجعلوها عُمْرَةً»، فجعل الناسُ إلا من كان معه الهدْيُ، فكان الهدْيُ معه ومع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وذو اليسارة، ثم أَهَلُّوا بِالْحَجِّ، فلما كان يومَ النحرِ طَهَّرْتُ فَأَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَفْضَتْ حَتَّى إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ، قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ أيرجعُ النَّاسُ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَرْجِعُ بِحَجَّةٍ، فأمر عبد

الرحمن بن أبي بكر، فأردفني خلفه حتى جئنا التنعيم، فأهللتُ بعمره جزاء عُمرة الناس التي اعتمروها^(١).

ففي هذا الأثر ما قد دَلَّ على خروجها كانت من العُمرة الأولى التي أمر رسولُ الله ﷺ الناسَ في حجتهم التي كانوا فيها، وعائشة كانت منهم أن يجعلوها عُمرة.

ففي ذلك أيضاً ما قد دَلَّ أنها لم تكن في وقت طوافها في عُمرة مع الحجِّ.

ثم نظرنا هل وافقَهُم على ذلك أيضاً غيرهم؟ فوجدنا ابنَ أبي مُلَيْكَةَ قد وافقَهُم على ذلك.

١٧٠٨ - كما حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِي، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ^(٢). ثم ذكر مثلَ حديثِ بَكَارٍ، وَابْنِ خُزَيْمَةَ، عَنْ عَثْمَانَ الْمُؤَذِّنِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ

(١) إسناده صحيح، وتقدم برقم (١٦٢٠). وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٠٣/٢ بإسناده ومثله.

ورواه مسلم (١٢١١) (١٢٠) و(١٢١)، وأبو داود (١٧٨٢)، والبيهقي ٣/٥ من طريقين عن عبد الرحمن بن القاسم، به.

ورواه البخاري (١٥٦٠) و(١٧٨٨)، ومسلم (١٢١١) (١٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٤٢)، وابن خزيمة (٣٩٠٧)، وابن حبان (٣٧٩٥) و(٣٩١٨) من طرق عن أفلح بن حميد، عن القاسم، به.

(٢) تقدم برقم (١٦٢٣).

الله عنها الذي ذكرناه فيما تقدّم منا في هذا الباب.

وفيما ذكرنا ما يدفع ما رواه ابنُ أبي نجيح، عن عطاء، عن عائشة في قصتها، لأن النبي ﷺ لا يأمرها أن تنقصَ به شعرها وهي في حرمةِ عُمرة، لأن في ذلك ما يُسقطُ شعرها، ولا يأمرها أن تمتشطَ لا سيمًا والأغلب في الامتناع أنه يكون بالطيب، أو بما يمنع من الإحرام سواء، وفيه ما هو أدلُّ من هذا وهو قوله ﷺ: «هذه مكانُ عمرتك»، أو: «هذه قضاءٌ من عُمرتك»، ولا يكون الشيء مكانَ الشيء ولا قضاءً منه إلا وقد كان ذلك الشيء معقوداً قبله.

ثم رجعنا إلى طلب الحكم في ذلك من غير حديث عائشة، ومن غير قصتها التي ذكرنا:

١٧٠٩- فوجدنا الربيعَ المراديّ قد حدّثنا، قال: حدّثنا شعيبُ بنُ الليث، قال: حدّثنا الليث، عن نافع، عن عبد الله بن عمرَ أراد الحجَّ عامَ نزل الحجاجِ بابن الزبير، فقليل له: إنّ الناسَ كائنٌ بينهم قتالٌ، وإنّا نخافُ أن يصدُّوك، فقال: لقد كان لكم في رسولِ الله أسوةٌ حسنةٌ، إذن أصنعُ كما صنعَ رسولُ الله ﷺ، إني أشهدكم أنّي قد أوجبتُ عُمرةً، ثم خرج حتى إذا كان بظهر البَيْداء، قال: ما شأنُ الحجِّ والعمرة إلا واحدٌ، إني أشهدكم أنّي قد أوجبتُ حجاً مع عُمرتي، وأهدى هدياً اشتراه بِقديد، فانطلق يُهَلُّ بهما جميعاً حتّى قَدِمَ مكة، فطاف بالبيتِ وبَيْن الصفا والمروة، ولم يَزِدْ على ذلك، ولم يَنْحَرْ ولم يَحْلِقْ ولم يُقَصِّرْ، ولم يَحِلَّ من شيء حَرَّمَ عليه حتى كان يومُ النَّحر، فَنَحَرَ وَحَلَّقَ، ورأى أن قد قضى طوافَ الحجِّ والعمرة بطوافه الأول،

وكذلك فعل رسول الله (١).

هكذا حدثناه الربيع، عن شعيب، عن الليث.

١٧١٠- وأما يزيد بن سنان، فحدثناه، قال: حدثني أبو صالح،

قال: حدثني الليث، قال: حدثني نافع، فذكر مثله، وزاد: وقال: كذلك فعل رسول الله ﷺ.

وهذان مختلفان، لأن ما في رواية شعيب من قوله، وكذلك فعل رسول الله ﷺ يَحْتَمِلُ أن يكون من قول نافع فيعود إلى الانقطاع، وما في حديث أبي صالح يخبر أنه من كلام ابن عمر، فيعيده إلى الإيصال. فقال قائل: ففي هذا ما يدل على أن النبي ﷺ إنما طاف بعمرته ولحجته طوافاً واحداً.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه: أن سالماً قد رواه عن ابن عمر ما يُخْبِرُ به أن النبي ﷺ كان في حجته تلك متمتعاً [لا] قارناً.

١٧١١- كما حدثنا يزيد بن سنان، وابن أبي داود، قالوا: حدثنا

عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عن ابن شهاب، قال: أخبرني سالم، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: تَمَتَّعَ رسول الله ﷺ في حَجَّةِ الْوُدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وأهدى، وساق الهذلي من ذي الخليفة، وبدأ رسول الله ﷺ فأهَّلَ بِالْعُمْرَةِ، ثم

(١) حديث صحيح. رواه البخاري (١٦٤٠)، ومسلم (١٢٣٠) (١٨٢)،

والنسائي ١٥٨/٥-١٥٩، وابن حبان (٣٩٩٨) من طرق عن الليث، بهذا الإسناد.

أَهْلٌ بِالْحَجِّ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ^(١).

قال أبو جعفر: فهذا يخبر أن طواف العمرة قد كان قبل طواف الحجة، لأن التمتع هكذا يفعل، ولأن إحرام رسول الله ﷺ بالحجة، إنما كان بعد ما طاف للحجة التي تحولت عُمْرَةً.

١٧١٢- كما حَدَّثَنَا الرِّبِيعُ المَرَادِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَسَدٌ، قال: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قال: دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحُجَّ، ثُمَّ أَدَّانَ فِي النَّاسِ بِالْعَاشِرَةِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بِشَرِّ كَثِيرٍ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، أَهْلًا بِالتَّوْحِيدِ، وَأَهْلًا النَّاسُ بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ، وَلَمْ يَرُدُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئًا، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَتَهُ، قَالَ جَابِرٌ: لَسْنَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا آخِرَ الطَّوَافِ عَلَى الْمَرْوَةِ، قَالَ: إِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الْهَدْيَ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً، فَحَلَّ النَّاسُ، وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ، وَمَنْ

(١) حديث صحيح، عبد الله بن صالح متابع. وهو عند الطحاوي في «شرح معني

الآثار» ١٩٨/٢ بإسناده ومثله.

ورواه البخاري (١٦٩١) عن يحيى بن بكير، ومسلم (١٢٢٧)، وأبو داود

(١٨٠٥)، من طريق شعيب بن الليث، والنسائي ١٥١/٥ من طريق ححين بن

المثنى، ثلاثهم عن الليث، به.

كان معه الهدي^(١).

ففي ذلك ما قد دَلَّ على أنَّ النبي ﷺ قد طاف الطواف الذي عاد إلى العُمرة قبل ذلك، فكانت عمرته ﷺ قد طافَ لها حيثُشد. وعقلنا بذلك أنَّ الطواف الذي طافه بعد أن رَجَعَ إلى مِنى كان طوافاً لحجَّته لا لعمرته، لأنَّ المتمتع يطوف قبل أن يخرج إلى مِنى لعمرته أو لعمرته وحجَّته على ما يختلف في ذلك، لا طواف لعمرته غير ذلك الطواف، ثم يكون الطواف الذي يطوفه بعد أن يرجع من مِنى إنما هو لحجَّته لا لعمرته، فاستحال أن يكون ابنُ عمر يريدُ بقوله: وكذلك فعَل رسولُ الله ﷺ، أي: كان طاف طوافاً واحداً لعمرته وحجَّته، لأنَّ ذلك الطواف الذي كان منه إنما كان منه لحجَّته، لأنَّ عمرته قد طاف لها مرةً، وإنما للعُمرة طوافٌ واحد، والحجُّ له طوافان، طواف عند القدوم إلى مكة، وطواف بعد الرجوع من مِنى.

فقال هذا القائل: فقد رُوِيَ عن عائشة ما قد دَلَّ على أنَّ القارنَ يطوف لحجَّته وعمرته طوافاً واحداً لا طوافين، وأنَّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ الذي جمعوا الحجَّ والعُمرة كذلك طافوا:

(١) إسناده صحيح. ورواه ابن أبي شيبة ص ٣٧٧-٣٨١، ومسلم (١٢١٨)، والدارمي (١٨٥٧) و(١٨٥٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، وابن حبان (٣٩٤٤)، وابن خزيمة (٢٦٨٧) و(٢٨٠٢) و(٢٨٠٩) و(٢٨١٢) و(٢٨٢٦) و(٢٨٥٥) و(٢٩٤٤)، والبيهقي ٧/٩-٩، وفي «دلائل النبوة» ٤٣٣/٥ من طرق عن حاتم بن إسماعيل، به. ورواه أحمد ٣/٣٢٠-٣٢١، والطيالسي (١٦٦٨)، وابن الجارود (٤٦٥) من طريقين عن جعفر بن محمد، به..

١٧١٣- وذكر ما قد حَدَّثَنَا يونسُ، قال: أَخْبَرَنَا ابنُ وهبٍ، أن مالكا حَدَّثَهُ، عن ابنِ شهابٍ، عن عُرْوَةَ، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرجنا معَ رسولِ الله ﷺ في حَجَّةِ الوداعِ، فأهللنا بعُمْرَةٍ، ثم قالَ رسولُ الله ﷺ، من كان معه هَذِي، فَلْيُهِلَّ بالحجِّ مع العُمْرَةِ، ثم لا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وأنا حائضٌ لم أَطْفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصفا والمروة، فشكوتُ ذلكَ إلى رسولِ الله ﷺ، فقال: انْقُضِي رَأْسَكَ وَاْمْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ، فلما قَضَيْنا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رسولُ الله ﷺ مع عبدِ الرحمن بن أبي بكرٍ إلى التَّعِيمِ، فاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانَ عَمْرَتِكَ»، قالت: فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصفا والمروة، ثم حَلَّوْا، ثم طَافُوا لَهَا طَوَافاً آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافاً وَاحِداً^(١).

قال: فهذه عائشةُ تُخْبِرُ في هذا الحديث: أَنَّ الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِنَّمَا طَافُوا لَهَا طَوَافاً وَاحِداً.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيقِ الله عَزَّ وَجَلَّ وعونه: أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ تَمَتَّعَ فِي حَجَّتِهِ تِلْكَ.

١٧١٤- كما حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي داودَ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قال: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قال: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عن ابنِ شهابٍ، قال: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي

(١) إسناده صحيح. وقد تقدم تخريجه (١٦٢٢).

تمتعه بالعمرة إلى الحج، وتمتع الناس به بمثل الذي أخبرني به سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عن رسولِ الله ﷺ، يعني حديثه الذي ذكرناه في ذلك فيما تقدم منا في هذا الباب.

وإذا كان فيها متمتعاً كان طوافه لإعرته إنما يكونُ عندَ قدومه وطوافه الذي يكونُ منه بعدُ أن يرجعَ من منى إنما يكونُ لحجته دونَ عُمرته، فاحتمل بذلك أن يكونَ قولُ عائشة: «فإنما طَافُوا لهما طَوافاً واحداً»، أي: طوافاً واحداً للإحرام الذي كانوا فيه، كان ذلك الطوافُ للحجَّةِ لا للعمرة، ومما قد حقق أن الطوافَ للقارنِ طوافان، أن عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه قد كان مَعَ رسولِ الله ﷺ في حجته تلك، ومذهبه في طوافِ القارنِ أنه طوافان.

١٧١٥- كما حَدَّثَنَا يونسُ، قال: حَدَّثَنَا سفيانُ، عن منصور، عن إبراهيم أو مالك بن الحارث، عن أبي نصر، قال: أهِلَلْتُ بِالْحَجِّ فَأَدْرَكْتُ عَلِيًّا، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَهَلَّلْتُ بِالْحَجِّ فَأَسْتَطِيعُ أَنْ أَضِيفَ إِلَيْهِ عُمْرَةً؟ قال: لا، لو كنتَ أَهَلَلْتَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَدْرَتَ أَنْ تَضُمَّ إِلَيْهَا الْحَجَّ ضَمَمْتُهُ، قال: قلتُ له: كيف أَصْنَعُ إِذَا أَرَدْتُ ذَلِكَ؟ قال: تَصُبُّ عَلَيْكَ إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ ثُمَّ تُحْرِمُ بِهِمَا جَمِيعاً، وَتَطُوفُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا طَوافاً^(١).

(١) إسناده ضعيف. أبو نصر مجهول لا يُدرى من هو. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٠٥. ورواه الدارقطني ٢/٢٦٥، والبيهقي ٥/١٠٨ من طريق الفضيل بن عياض، عن منصور، بهذا الإسناد.

- ١٧١٦- وكما قد حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قال: أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي نَصْرِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَهُ.
- قال أبو داود: قال قيس: قال منصور: فذكرتُ ذلك لمجاهدٍ، فقال: ما كُنْتُ أَفْتِي النَّاسَ إِلَّا بِطَوَافٍ وَاحِدٍ، فَأَمَّا الْآنَ، فَلَا^(١).
- ١٧١٧- وكما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، قال: حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ -يَعْنِي الْأَعْمَشَ-، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٢).

ورواه البيهقي ٣٤٨/٤ من طريق سفيان بن عيينة، عن منصور، به.

ورواه العقيلي في «الضعفاء» ٣٤٩/٢ من طريق عيسى بن يونس، عن محمد بن إسماعيل الكوفي، عن عبد الرحمن بن أبي نصر، عن أبيه.

قال البخاري في «تاريخه» ٣٥٨/٥: عبد الرحمن بن أبي نصر بن عمر، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قوله: «القارن يطوف طوافين»، روى عنه محمد بن إسماعيل الكوفي، ولا يصح.

وقال ابن حبان في «الضعفاء»، ونقله عنه الذهبي في «الميزان»: عبد الرحمن بن أبي نصر بن عمرو شيخ يروي عن أبيه، عن علي: «القارن يطوف طوافين»، روى عنه محمد بن إسماعيل الكوفي، منكر الحديث، على قلة روايته يروي عن أبيه المناكير، وأبوه مجهول لا يُدرى من هو.

- (١) إسناده ضعيف كالذي قبله. ورواه البيهقي ٣٤٨/٤ من طريق شعبة، بهذا الإسناد. وقال: وكان منصور يشك في سماعه من مالك نفسه، أو من إبراهيم عنه.
- (٢) إسناده ضعيف، وهو مكرر ما قبله.

١٧١٨- وكما حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حجاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي نَصْرٍ مِثْلَهُ.
قَالَ مَنْصُورٌ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُجَاهِدٍ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لَأُفْتِيَ النَّاسَ إِلَّا بِطَوَافٍ وَاحِدٍ، فَأَمَّا الْآنَ، فَلَا^(١).

١٧١٩- وكما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْخَضْرَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْخَصِيبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَمَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُذَيْنَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(٢).

قَالَ: فَعَقَلْنَا بِذَلِكَ أَنَّ أَبَا نَصْرٍ هَذَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أُذَيْنَةَ. فَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِخِلَافِ مَا فَعَلُوهُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.
وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلُ ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ

١٧٢٠- كَمَا حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: الْقَارِئُ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ، وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ^(٣).

(١) إسناده ضعيف كسابقه.

(٢) إسناده ضعيف؛ الخصيب بن ناصح الحارثي: صدوق يخطئ، ويزيد بن عطاء الشكري: لين الحديث.

(٣) إسناده ضعيف. زياد بن مالك، قال الذهبي: ليس بحجة، وقال البخاري في

قال أبو جعفر: وإذا كان لا طواف للعمرة إلا طواف القدوم، وطواف الحجة للقدوم ليس بالطواف لها بعد الرجوع من منى، لأن الطواف لها بعد الرجوع من منى هو الفرض، والطواف للعمرة الذي هو الفرض فيها هو الطواف عند القدوم، فكان موضعهما مختلفاً، عقلنا بذلك أن من جمع الحجَّ والعمرة، قد جمع إحرامين الطواف لكل واحدٍ منهما في وقتٍ غير الوقت الذي يكون فيه الطواف الآخر منهما، فعقلنا بذلك أنهما طوافان لا طواف واحد، وبالله عزَّ وجلَّ التوفيق.

«تاريخه» ٣/٣٧٢: ولا يعرف له سماع من علي ولا من عبد الله، ولا للحكم منه. ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الجزء الذي كان مفقوداً) ص ٣١٧ عن هشيم، بهذا الإسناد. وانظر «نصب الراية» ٣/١١١-١١٢، و«فتح الباري» ٣/٤٩٥.

٢٣٨- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله:
«الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ فِيهِ الْمَنْطِقَ،

فَمَنْ نَطَقَ، فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ»

١٧٢١- حَدَّثَنَا الرَّيْعُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ
مُوسَى، وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ
مَنْصُورٍ، ثُمَّ اجْتَمَعَا جَمِيعاً، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنَا
الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ لَكُمْ
الْمَنْطِقَ، فَمَنْ نَطَقَ، فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ»^(١).

(١) فضيل بن عياض - وإن سمع من عطاء بن السائب بعد الاختلاط - تابعه
الثوري وابن عيينة، وهما ممن حدث عنه قبل الاختلاط، لكن اختلف عليه في رفعه
وروقه، ورجح وقفه النسائي والبيهقي وابن الصلاح والمنذري والنسوي، والحافظ في
«التلخيص» ١٣٠/١.

ورواه مرفوعاً ابن الجارود (٤٦١)، والبيهقي ٨٥/٥ و ٨٧ من طريق سعيد بن
منصور، به. ورواه الدارمي ٤٤/٢، وابن حبان (٣٨٣٦)، وابن عدي ٢٠٠١/٥،
وأبو نعيم في «الحلية» ١٢٨/٨ من طرق، عن الفضيل بن عياض، به.
ورواه الترمذي (٩٦٠)، وأبو يعلى (٢٥٩٩)، وابن خزيمة (٢٧٣٩)، وابن
عدي ٢٠٠١/٥، والبيهقي ٨٧/٥ من طريق جرير بن عبد الحميد، والدارمي ٤٤/٢،
وابن الجارود (٤٦١)، والبيهقي ٨٧/٥ من طريق موسى بن أعين، كلاهما عن عطاء
بن السائب، به. قال الترمذي: وقد رُوِيَ هذا الحديث عن ابنِ طاووس وغيره عن
طاووس، عن ابن عباس موقوفاً، ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن السائب!

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، يستحبون أن لا يتكلم الرجل في الطواف إلا لحاجة، أو بذكر الله تعالى، أو من العلم.

ورواه مرفوعاً الحاكم ٤٥٩/١ وعنه البيهقي ٨٧/٥ من طريق سفيان بن عيينة، والحاكم ٤٥٩/١ من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن عطاء بن السائب، به. وصححه الحاكم، وقال: قد أوقفه جماعة، ووافقه الذهبي.

ورواه الطبراني (١٠٩٥٥)، والبيهقي ٨٧/٥ من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن معن بن عيسى، عن موسى بن أعين، عن ليث بن أبي سليم، عن طاووس، عن ابن عباس رفعه. قال ابن حجر في «التلخيص» ١٣٠/١: وليث يُستشهد به، لكن اختلف على موسى بن أعين فيه، فروى الدارمي ٤٤/٢ عن علي بن معبد، عنه، عن عطاء بن السائب، فرجع إلى رواية عطاء.

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٠٩٧٦) من طريق محمد بن عبد الوهاب الحارثي، عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير (وهو ضعيف)، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، به، مرفوعاً.

ورواه موقوفاً عبد الرزاق (٩٧٩١) عن جعفر بن سليمان، عن عطاء بن السائب عن طاووس، أو عكرمة، أو كليهما، عن ابن عباس قوله.

ورواه عبد الرزاق (٩٧٩٠) عن ابن جريج، والتسائي في «الكبرى» (٣٩٤٤) من طريق أبي عوانة، والبيهقي ٨٧/٥ من طريق سفيان بن عيينة، ثلاثهم عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس، قال: إذا طفت فأقل الكلام، فإنما هي صلاة. قال البيهقي: وقفه إبراهيم بن ميسرة في الرواية الصحيحة.

وروي الحديث موقوفاً من طريق عبد الله بن طاووس، عن أبيه، رواه عبد الرزاق (٩٧٨٩)، ومن طريقه البيهقي ٨٥/٥ عن معمر، والبيهقي ٨٧/٥ من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن عبد الله بن طاووس، عن طاووس، عن ابن عباس، قال: الطواف من الصلاة، فأقلوا فيه الكلام.

قال أبو جعفر: فتأملنا هذا الحديث إذ كُنَّا لم نَجِدْ به هذا الإسناد إلا من هذه الجهة التي ذكرنا؛ فوجدنا روايته الفضيل بن عياض ومن سواه من الرواة عن عطاء بن السائب غير الثوري، والحمادين حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، ويزيد بن زريع مما يُضعفه أهلُ الإسناد، لأن سماعهم منه كان بعد الاختلاط، وكان سماعُ الأربعة الذين ذكرنا فيه قبل ذلك.

١٧٢٢- فوجدنا يونس قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا ابنُ وهبٍ، أخبرني ابنُ جريجٍ، عن الحسن بن مسلمٍ، عن طاووسٍ، عن رجلٍ أدرك النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّمَا الطَّوْفُ صَلَاةٌ، فَإِذَا طُفْتُمْ فَأَقِلُّوا الْكَلَامَ»^(١).
١٧٢٣- وَحَدَّثَنَا يحيى بن عثمان، حَدَّثَنَا نعيمٌ، عن ابنِ المبارك،

وروى الشافعي ٣٤٨/١ ومن طريقه البيهقي ٨٥/٥ عن سعيد بن سالم، وعبد الرزاق (٨٩٦٢)، كلاهما عن ابن جريج، عن عطاء، قال: طفت وراء ابن عمر وابن عباس، فما سمعت واحداً منهما متكلماً حتى فرغ من طوافه.
(١) صحيح، رجاله ثقات، وابن جريج قد صرح بالتحديث عند غير الطحاوي، فانتفت شبهة تدليسه. قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ١٣٠/١: وهذه الرواية صحيحة، وهي تعضد رواية عطاء بن السائب، وترجح الرواية المرفوعة، والظاهر أن المبهم فيها هو ابن عباس، وعلى تقدير أن يكون غيره، فلا يضر إبهام الصحابة. ورواه النسائي ٢٢٢/٥ عن الحارث بن مسكين، عن ابن وهب، به.
ورواه عبد الرزاق (٩٧٨٨)، ورواه أحمد ٤١٤/٣ و٦٤/٤ و٣٧٧/٥ عن عبد الرزاق وروح بن عبادة، والنسائي ٢٢٢/٥ من طريق حجاج بن محمد، ثلاثتهم عن ابن جريج، به. وقال أحمد بإثره: لم يرفعه محمد بن بكر.

عن ابن جريج، ثم ذكر مثله بإسناده.

فوقفنا بذلك على أن هذا هو أصلُ هذا الحديث عن رجلٍ أدرك النبي عليه السلام، لا عن ابن عباس، وقد يكونُ ذلك الرجلُ أدرك النبي ﷺ، ولم يره، ولما كان ذلك كذلك لم يَقُمْ بهذا الحديث حجة على مذهب أصحاب الإسناد.

والذي يراؤ بهذا الحديث معنى من الفقه يَخْتَلِفُ أهله فيه.

فتقول طائفة منهم: مَنْ طاف بالبيت الطواف الواجب جُنْباً، فعليه أن يُعيدَه، فإن لم يفعل حتَّى رجع إلى أهله ولم يُعيدَه، كان عليه دَمٌ، ويُجزئه ذلك الطواف، وممن قال ذلك منهم: أبو حنيفة، وأصحابه رحمهم الله.

وقال غيرهم من أهل العلم مِن أهل الحجاز، وممن سِوَاهُمْ: لا يُجزئه ذلك الطواف، وهو عندهم كمن لم يَطُف. وكان الأولى بنا لما اختلفوا في ذلك هذا الاختلاف، ولم نجد فيه شيئاً من كتاب الله تعالى، ولا من سنة نبيه ﷺ أن نرجع في ذلك إلى ما يُوجبُه القياسُ فيه، فكان الأصلُ المتفق عليه أن الإِهْلَالَ بالحجِّ وبالعُمرة قد أُمِرَ الناسُ أن لا يفعلوا ذلك إلا وهم طاهرون، كما أُمروا أن لا يطوفوا بالبيت إلا وهم كذلك، وكان من أحرم بالحجِّ وهو غير طاهر إما بالجنابة به، أو لأنه على غير وضوء أنه مسيء فيما يفعلُه من ذلك، وأن إساءته ذلك لا تمنعُه من أن يكون إحرامه به فيها إحراماً قد دخل به في الذي أحرم به، فلما كان ذلك كذلك في الإحرام، كان في الطواف أيضاً كذلك، وكان مَنْ طاف بالبيت على ما ذكرنا مما استحقَّ به الإساءة مذموماً

على ما فعل، ولا يمنع ذمّه ذلك أن يكون بطوافه ذلك طائفاً طوافاً يُجزئُه. وكذلك وجدناهم لا يَحْتَلِفُونَ فيمن وقف بعرفة، أو بات بمزدلفة وهو جُنُبٌ، أو على غير وضوء أن ذلك يَجْزِيهِ مع الإساءة التي قد لزمته في فعله ما فَعَلَ على خلاف ما أمره الله تعالى به أن يفعله عليه.

٢٣٩- بابُ بيانِ مُشْكِـلِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله:

«الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ فِيهِ الْمَنْطِقَ،

فَمَنْ نَطَقَ -يعني فيه- فلا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ»

١٧٢٤- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، وَحَدَّثَنَا

صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ بْنُ

عِيَّاضٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ

ﷺ، قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَحَلَّ لَكُمْ

الْمَنْطِقَ، فَمَنْ نَطَقَ، فلا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ».

وكان في هذا الحديث دليلٌ على أن الطائفَ بالبيت ينبغي أن

يكونَ في حالِ طوافِهِ به على الحالِ التي يكونُ عليها المصلي في صلاته

من سترِ العورة، ومن الطهارة، ومما سِوى ذلك مما يُؤْمَرُ به المصلي في

صلاته، وأن لا يخرج عن ذلك إلا إلى ما أُبِيحَ له مما يكونُ به طائفاً

ذلك الطواف مما يمنع من مثله في الصَّلَاةِ، وهذا المعنى الذي في هذا

الحديث يَشُدُّ المعنى الذي تأوَّلنا عليه الحديثَ الذي ذكرناه في البابِ

الذي قبلَ هذا، والله نسأله التوفيق.

٢٤٠- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في المراد بقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفاَ والمروةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾

[البقرة: ١٥٨]

١٧٢٥- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَهَارُونُ بْنُ كَامِلٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفاَ والمروةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفاَ والمروةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: بئسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي إِنَّ هَذِهِ الْآيَةُ لَوْ كَانَتْ عَلَى مَا أَوَّلْتَهَا عَلَيْهِ كَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، وَإِنَّهَا إِنَّمَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَ عِنْدَ الْمُشَلَّلِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِهَا يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفاَ والمروةَ، فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفاَ والمروةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، ثُمَّ قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرِكَ الطَّوْفَ بِهِمَا.

قال ابنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ

هشام بالذي حدثني عروة من ذلك عن عائشة، فقال أبو بكر: إنَّ هذا العلمَ ما كنتُ سمعته، ولقد سمعتُ رجلاً من أهل العلم يزعمون أن الناسَ إلا من ذكرت عائشة ممن كان يَهْلُ لمناة الطاغية كانوا يَطُوفُونَ كُلُّهُمْ بالصفاء والمروة، فلما ذكر الله عزَّ وجلَّ الطوافَ بالبيتِ ولم يذكر الطوافَ بين الصَّفا والمروة، قالوا: هَلْ علينا يا رسولَ الله مِن حَرَجٍ في أن نَطُوفَ بالصَّفا والمروة؟ فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾، قال أبو بكر: فَأَسْمَعُ هذه الآيةَ أُنزِلَتْ في الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا في الذين كانوا يتحرَّجون في الجاهلية أن يطوفوا بالصَّفا والمروة، والذين كانوا يطوفون في الجاهلية بين الصفا والمروة، ثم تحرَّجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام من أجل أنَّ الله عزَّ وجلَّ أمر بالطواف بالبيت ولم يذكر الصفا والمروة مع الطَّوافِ بالبيتِ حينَ ذكره^(١).

(١) حديث صحيح. عبد الله بن صالح كاتب الليث متابع.

ورواه الطبري (٢٣٥٠) عن المثني، عن عبد الله بن صالح، بهذا الإسناد.

ورواه مسلم (١٢٧٧) (٢٦٢)، والبيهقي ٩٧/٥ من طريق الليث به.

ورواه مالك في «الموطأ» ٣٧٣/١ ومن طريقه البخاري (١٧٩٠) و(٤٤٩٥)،

وأبو داود (١٩٠١)، والنسائي في «التفسير» (٢٩)، وابن حبان (٣٨٣٩)، والطبري

(٢٣٦٧)، وابن أبي داود في «المصاحف» ص ١١١، والواحدي في «أسباب النزول»

ص ٢٧-٢٨، والبيهقي ٩٦/٥، والبقري (١٩٢٠) وفي «التفسير» ١٣٣/١.

ورواه البخاري (١٦٤٣) عن أبي اليمان الحكم بن نافع، عن شعيب بن أبي

١٧٢٦- حَدَّثَنَا فهد وهارون جميعاً، قالوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قال: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَسَافِرٍ، قال: قال ابنُ شهاب، ثم ذكر مثله بإسناده.

١٧٢٧- وَحَدَّثَنَا عُبيد بن رجالة، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قال: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عن الزهري، ثم ذكر مثله بإسناده.

١٧٢٨- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قال: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قال: حَدَّثَنَا حمادُ بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة

حمزة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وقوله: «ويُهلون لمناة»، أي: يمحون، ومناة، بفتح الميم والنون الخفيفة: صنم كان في الجاهلية. والمشلل، بضم الميم وفتح الشين المعجمة ولامين، الأولى مفتوحة مثقلة: هي الثنية المشرفة على قديد، وقديد بضم القاف ودالين مهملتين مصغراً: قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه. قاله الحافظ في «الفتح» ٤٩٩/٣.

وقال الحافظ أيضاً: وعملُ جوابِ عائشة أن الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه، مصرحة برفع الإثم عن الفاعل، وأما المباح، فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك، والحكمة في التعبير بذلك مطابقةً لجوابِ السائلين، لأنهم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام، فخرج الجوابُ مطابقةً لسؤالهم، وأما الجوابُ فيستفاد من دليل آخر، ولا مانع أن يكون الفعل واجباً ويعتقد إنسان امتناعَ إيقاعه على صفة مخصوصة، فيقال له: لا جناح عليك في ذلك، ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك.

أن مناة كانت على ساحل البحر وحولها الفُروثُ والدَّمَاءُ يذبحُ بها المشركون، فقالت الأنصارُ: يا رسول الله إنا إذا كنا أحرمانا في الجاهلية لم يحِلَّ لنا في ديننا أن نطُوفَ بَيْنَ الصَّفا والمروة، فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفاَ والمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَسَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾، قال عروة: أما أنا فما أبالي أن لا أطوفَ بَيْنَ الصَّفا والمروة، قالت عائشة: لِمَ يا ابنُ أُخْتِي؟ قال: لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يقول: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾، قالت عائشة: لو كانت كما تقول، لكان: فلا جناح عليه أن لا يطُوفَ بهما، قالت عائشة: وما تَمَّتْ حجةُ أحدٍ ولا عُمرته لم يَطُفَ بَيْنَ الصَّفا والمروة^(١).

قال أبو جعفر: ففي هذه الآثار أن السببَ الذي فيه نزلت فيه هذه الآية: هو لِتَحْرِجِ الأنصارِ من الطوافِ بَيْنَ الصفا والمروة للسبب المذكورِ في هذا الحديث، وأن الله عَزَّ وَجَلَّ أنزل هذه الآية، فأعلمهم بها أن لا جناحَ عليهم في الطوافِ بينهما، فأعلمهم فيها أنهما مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وقد ذكر شعائره في غيرها قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَعِظْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وقد كان في حديث هشام، عن عروة، عن عائشة من قولها: ولعمري ما تمت حجةُ أحدٍ

(١) حديث صحيح. ورواه مسلم (١٢٧٧) من طريق هشام، به، نحوه.

وروى الطبري في «تفسيره» (٢٣٥٣) عن أبي كريب، عن وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: لعمري ما حجٌ من لم يَسْعَ بَيْنَ الصَّفا والمَرْوَةِ.

ولا عمرته لم يَطُفْ يَتَن الصَّفا والمروة. ومثلُ هذا لا يُقال بالرأي، فعقلنا بذلك أنها لم تقله إلا توقيفاً، والتوقيف لا يكون إلا من رسول الله ﷺ.

فقال قائل: أما ما حكىتموه عن عائشة من قولها لعروة: لو كانت كما تقول، لكانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، وقد كان عبداً لله بن عباس يقرأها كذلك.

١٧٢٩- وذكر ما قد حَدَّثَنَا يوسف بن يزيد، قال: حَدَّثَنَا حجاج بن إبراهيم، قال: حَدَّثَنَا عيسى بن يونس، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن ابن عباس أنه كان يقرأ: «إِنَّ الصَّفا والمروة من شعائر الله فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا»^(١).

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه: أن الذي في حديث ابن عباس من التلاوة قد يجوز أن يكون معناه يرجع إلى ما في حديث عائشة منها، ويكون قوله عز وجل: «أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا» في قراءة ابن عباس على الصلّة^(٢)، كما قاله عز وجل: «لَا يَلْمِزُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ» [الحديد: ٢٩]، بمعنى: لَيْعَلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ. وكما قال عز وجل: «وَحَرَامٌ عَلَى

(١) رواه الطبري (٢٣٥٧)، وابن أبي داود في «المصاحف» ص ٨٣ من طريق

هشيم، أخبرنا عبد الملك، بهذا الإسناد.

(٢) أي: زيادة ملغاة.

قِرْبَةً أَمْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ» [الأنبياء: ٩٥]، بمعنى: أنهم يرجعون، وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، بمعنى: ما منعك أن تسجد، فيكون مثل ذلك إن كانت القراءة كما رُوِيَ عن ابن عباس فيها: أن لا يَطُوفَ بهما. بمعنى: أن يطوف بهما على ما في قراءة غيره، وهي القراءة التي قامت بها الحجة التي تضمنتها مصاحفنا. وقد رُوِيَ عن أنس بن مالك في تلاوة هذا الحرف مثل الذي رُوِيَ فيه عن عائشة:

١٧٣٠- كما حَدَّثَنَا بَكَارٌ، قال: حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ (ح)، وكما حَدَّثَنَا أَبُو شَرِيحٍ، وابنُ أَبِي مَرِيَمٍ، قالا: حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَانٌ، عن عاصِمٍ، قال: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قال: كَانَتَا مِنْ مَشَاعِرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ، أَمْسَكْنَا عَنْهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوَّاعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾، وهما تطوع^(١).

١٧٣١- وكما حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةٍ، قال: حَدَّثَنَا عَارِمٌ، قال: حَدَّثَنَا ثَابِتُ أَبُو زَيْدٍ، قال: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، ثم ذكر مثله.

١٧٣٢- وكما حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قال: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ

(١) صحيح. مؤمِّل بن إسماعيل سبي الحفظ، لكنه متابع.

ورواه البيهقي ٩٧/٥ من طريق ابن أبي مريم، عن الفريابي، بهذا الاستناد.

ورواه الترمذي (٢٩٦٦) من طريق يزيد بن أبي حكيم، عن سفيان، به.

ورواه الطبري (٢٣٥٨) و(٢٣٥٩) من طريقين عن عاصم الأحول، به.

بن إبراهيم، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: قُلْتُ لَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ: أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ الطَّوْفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾؟ قَالَ: نَعَمْ، كَانَتَا مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَكُنَّا نَكْرَهُ الطَّوْفَ بِهِمَا حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ^(١).

وكان ما في حديث أنس من ذكر الطواف بينهما أنه تطوع مما لم يذكره عن النبي ﷺ، فقد يجوز أن يكون ذلك رأياً رآه، وقد خالفته عائشة في ذلك، فروت عن رسول الله ﷺ أنه سَنَّ الطَّوْفَ بِهِمَا فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعاً، وَقَالَتْ هِيَ: مَا تَمَّتْ حَجَّةُ أَحَدٍ وَلَا عُمْرَتُهُ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَنَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ أَنْسٍ لَا سِيَّمَا وَفَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ عَلَيْهِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَلَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ إِلَّا بِمَا وَجِبَ أَنْ يَقُولُوهُ بِهِ، وَكَانَ مَا خَالَفَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَا مَعْنَى لَهُ، وَلَا يَصْلُحُ الْقَوْلُ بِهِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَّأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

(١) حديث صحيح. ورواه النسائي في «الكبرى» (٣٨٥٢)، والطبري

(٢٣٣٨)، عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، به.

ورواه البخاري (٤٤٩٦) عن محمد بن يوسف، عن سفيان، عن عاصم بن

سليمان، به.

ورواه أيضاً (١٦٤٨) عن أحمد بن محمد، عن عبد الله، عن عاصم، به.

ورواه مسلم (١٢٧٨) من طريق أبي معاوية، عن عاصم، به.

٢٤١- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ وأصحابه لم يطوفوا بين الصفا والمروة بعد أن أحرَموا بالحجِّ غير طوافهم الذي كانوا طافوه على أنهم في حجة، ثم حوَّلوها إلى عُمرَةٍ وحلُّوا منها، إلا من كان منهم معه الهدى

١٧٣٣- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا [طوافه] الأول^(١).

١٧٣٤- وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزِيدُوا عَلَى طَوَافٍ وَاحِدٍ لِحَجَّتِهِمْ وَعُمَرَتِهِمْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لَمْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا بَعْدَ رَجُوعِهِمْ مِنْ عَرَفَاتٍ.

١٧٣٥- حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) حديث صحيح. ابن جريج وأبو الزبير صرحا بالتحديث عند غير الطحاوي. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٠٤ بإسناده ومثته.

ورواه أحمد ٣/٣١٧، ومسلم (١٢١٥) و(١٢٧٩)، والنسائي ٥/٢٤٤، وأبو يعلى (٢٠١٢)، وابن حبان (٣٨١٩)، والبيهقي ٢/١١٦ من طريق ابن جريج، به.

ورواه ابن ماجه (٢٩٧٣) من طريق أشعث بن سواد، عن أبي الزبير، به.

رباحُ بنُ أبي معروف، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله أن أصحاب النبي ﷺ لم يزيدوا على طواف واحد^(١).

١٧٣٦- حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زهيرُ بنُ معاوية، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزبير، عن جابر رضي الله عنه، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ مُهْلِينَ بالحج، معنا النساء والولدان، فلما قَدِمْنَا مَكَّةَ، طَفْنَا بِالْبَيْتِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، فَلْيَحِلْ»، قلنا: أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «الْحِلُّ كُلُّهُ»، فَأَتَيْنَا النِّسَاءَ، وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ، وَمَسَسْنَا الطَّيْبَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ، أَهَلَّلْنَا بِالْحَجِّ، وَكَفَّانَا الطَّوْفُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ^(٢).

قال أبو جعفر: ففي حديث جابر هذا: أن رسول الله ﷺ وأصحابه لم يطوفوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِحَجَّتِهِمْ، لِمَكَانِ طَوَافِهِمْ بَيْنَهُمَا الَّذِي كَانَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَتَحَوَّلَ مَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الْحَجِّ الَّذِي كَانُوا أَدْخَلُوا فِيهِ إِلَى الْعُمْرَةِ الَّتِي تَحَوَّلَ إِحْرَامُهُمْ إِلَيْهَا، وَأَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِطَوَافِهِم [الَّذِي] كَانَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِيمَا كَانُوا عَلَيْهِ أَوَّلًا مِنَ الْحَجِّ حَتَّى تَحَوَّلَ إِلَى مَا تَحَوَّلَ إِلَيْهِ مِنَ الْعُمْرَةِ، وَهَذَا مِمَّا لَمْ نَقِفْ عَلَى مَعْنَاهُ، لِأَنَّ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ الَّذِي كَانَ مِنْهُمْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْحَجِّ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ جَمِيعًا، وَلَا يُجْزَى مِنْهُ الطَّوْفُ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الدَّخُولِ

(١) رواه الدارقطني ٢/٢٥٩ من طريقين عن أبي عامر العقدي، بهذا الإسناد.

(٢) حديث صحيح. ورواه مسلم (١٢١٣) (١٣٨) من طريق زهير بن

معاوية، به.

في الحج، وفي حديث جابر هذا ما قد خالف ذلك.

ولما اشكل علينا حديثه هذا، طلبنا: هل رُوِيَ ما يُخَالِفُهُ أم لا؟ فوجدنا في حديث عُرْوَةَ، عن عائشة الذي قد ذكرناه فيما تقدّم منا في كتابنا هذا وهو حديثها الذي رواه مالك، عن ابن شهاب، عن عُرْوَةَ، عنها من قولها: «طَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافاً آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِئَةِ الْحَجِّهِمْ»^(١) فكان قولها: ثُمَّ طَافُوا طَوَافاً آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِئَةِ الْحَجِّهِمْ، هو على طوافٍ كالطوافِ الأولِ الذي كانوا طافوه للعمرة، وفيه الطوافُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فكان ذلك يُخَالِفُ الحديثَ الذي رواه جابر في ذلك، وكان أولى منه، لأنَّ الله قال في كتابه: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، ثم لما رويناه عن عائشة في الباب الذي رويناه ذلك فيه فيما تقدّم منا في كتابنا هذا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَنَّ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، وَمِنْ قَوْلِهَا بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّهُ مَا تَمَّتْ حَجَّةُ أَحَدٍ وَلَا عَمْرَتُهُ لَمْ يَطُفْ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَالَتْهُ رَأْيًا، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، وَلَكِنِهَا قَالَتْهُ تَوْقِيفًا، وَالتَّوْقِيفُ لَا يَكُونُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ نَسَّأَلُهُ التَّوْقِيفَ.

(١) هو في «الموطأ» ٤١٠/١-٤١١، والبخاري (١٥٥٦)، ومسلم (١٢١١)

عن ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير عن عائشة.

ورواه أيضاً مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة.

٢٤٢- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فيما أمر به أصحابه في الحِجَّةِ التي حجَّوها معه لما طافوا بالبيت وبالصفَا والمروة أن يحلُّوا إلَّا مَنْ كان معه الهدْي

١٧٣٧- حَدَّثَنَا الرِّبِيعُ المَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أُسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ المَدِينِيُّ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ، لَسْنَا نَنُوي إِلَّا الْحَجَّ حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافٍ عَلَى الْمَرْوَةِ، قَالَ: «إِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَقْرَبِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا سُقْتُ الْهَدْيَ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ»^(١).

١٧٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، وَفَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

١٧٣٩- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ مِثْهَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَرْبَعِ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوهَا عُمْرَةً»^(٢).

(١) حديث صحيح، وقد تقدم برقم (١٦٢٥) ومواضع أخرى.

(٢) إسناده صحيح على شرط مسلم. قيس بن سعد: هو المكِّي، وعطاء: هو

ابن أبي رباح. وقد سلف الحديث برقم (١٦٢٧).

١٧٤٠- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ بْنُ هِشَامِ الرُّعَيْنِيِّ، حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعِينٍ، عَنْ خُصِيفٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَمَّا قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، سَأَلَ النَّاسَ: «بِمَاذَا أُحْرِمْتُمْ؟» فَقَالَ أَنَسٌ: أُحْرِمْنَا بِالْحَجِّ، وَقَالَ آخَرُونَ: قَدِمْنَا مَتَمِّعِينَ، وَقَالَ آخَرُونَ: أَهْلَلْنَا بِإِهْلَالِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ قَدِمَ وَلَمْ يَسُقْ هَدْيًا، فَلْيَحْلِلْ، فَإِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ حَتَّى أَكُونَ حَلَالًا».

١٧٤١- وَحَدَّثَنَا بَكَارٌ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ فَأَمَرَنَا أَنْ نَحْلِلَ، قُلْنَا: أَيُّ الْحِلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْحِلُّ كُلُّهُ، فَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَصَنَعْتُ مِثْلَ الَّذِي تَصْنَعُونَ».

١٧٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ، عَنْ جَابِرٍ

ورواه أبو داود (١٧٨٨) عن موسى بن سلمة، والنسائي في «الكبرى» (١٤٧١) عن هلال بن العلاء، كلاهما عن حجاج بن المنهال، بهذا الإسناد. ورواه مطولاً ومختصراً الطيالسي (١٦٧٦)، والحميدي (١٢٩٣)، وأحمد ٣٠٥/٣ و٣١٧، والبخاري (١٥٦٨) و(١٦٥١) و(١٧٨٥) و(٢٥٠٥) و(٢٧٣٠) و(٧٣٦٧)، ومسلم (١٢١٦)، وأبو داود (١٨٨٩)، وابن حبان (٣٧٩١)، والبيهقي ٤-٣/٥ و١٨-١٩، والبخاري (١٨٧٨) من طرق عن عطاء، به. وانظر ما بعده.

بن عبد الله، قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بذئ الحليفة بالحج خالصاً لا نخلطه بغيره، فقدمنا مكة، فلما طُفنا بالبيت وسعينا بين الصفا والمروة، أمرنا رسول الله ﷺ أن نجعلها عمرة، وأن نحج إلى النساء، فقلنا: ليس بيننا وبين عرفة إلا خمس ليال فنخرج إليها، وذكر أحدنا يقطر منياً، فقال النبي ﷺ: «إني لأبرؤكم وأصدقكم، ولولا الهدي لحللت».

١٧٤٣- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَكَمِ الْحَبْرِي، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا مَعْقِلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجاً لَا نُرِيدُ إِلَّا الْحَجَّ وَلَا نُنَوِي عَمْرَةً، فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَحْلَلْنَا، وَقَالَ: «إني لو استقبلتُ من أمري ما استدبرْتُ، ما سقتُ هدياً، ولولا الهدي لأحللتُ، ومن لم يكن معه هدي فليحج».

١٧٤٤- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا الْخَصِيبُ بْنُ نَاصِحٍ، حَدَّثَنَا وَهَّابُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ الْهَدْيُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ الْهَدْيِ، فَلْيَحْلِلْ»، قَالَتْ: فَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ عَامَهُ هَدْيٌ فَأَحْلَلْتُ^(١).

١٧٤٥- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ -وهو ابنُ أبي هند- عَنْ أَبِي نَضْرَةَ،

(١) تقدم برقم (١٥٣٠).

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: خَرَجْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا، فَلَمَّا قَدِمْنَا، طُفْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوهَا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ»^(١).

١٧٤٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا مَكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي مَلِيحٍ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: حَجَّجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدَ عَائِشَةَ تَنْزِعُ ثِيَابَهَا، فَقَالَ لَهَا: «مَا لَكَ؟» قَالَتْ: أُنَبِّئُ أَنَّكَ قَدْ أَحْلَلْتَ وَأَحْلَلْتَ أَهْلَكَ، فَقَالَ: «أَحَلُّ مَنْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَأَمَّا نَحْنُ، فَلَمْ نَخْلِلْ، فَإِنَّا مَعَنَا هَدْيٌ حَتَّى نَبْلُغَ عَرَفَاتٍ»^(٢).

قال أبو جعفر: فسأل سائل عن المعنى الذي به افترق من ساق الهدي، ومن لم يسق الهدي في هذا المعنى، فحل من لم يسق الهدي، ولم يخلل من ساق الهدي، والفريقان جميعاً، فقد كانوا أحرماً بحجة، ورُدَّتْ حجتهم إلى عُمرة، فمن أين افترق في هذا سياق الهدي وترك سياقه.

(١) إسناده صحيح. وتقدم برقم (١٦٢٩).

(٢) إسناده ضعيف. عبيد الله بن أبي حميد متفق على ضعفه، وقال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال البخاري: منكر الحديث.

ورواه الطبراني في «الكبير» ٢٠/٥٢٦ عن عبد الله بن ناجية، عن محمد بن مرزوق، عن مكِّي (وقد تحرف فيه إلى: بكر) بن إبراهيم، بهذا الإسناد. وأورده الهيثمي في «المجمع» ٣/٢٣٣ عن الطبراني، وقال: وفيه عبيد الله بن أبي حميد، وهو متروك.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عَزَّ وَجَلَّ وعونه: أن القوم جميعاً وإن كان إحرامهم كانَ لِحِجَّةٍ، ورُدُّوا جميعاً إلى عُمرَةٍ، فإنه سنة رسول الله ﷺ فيمن تمتعَ بالعُمرة إلى الحج إذا لم يَسُقِ الهدي أنه يحلُّ بعدَ فراغه من عُمرته كما يحلُّ المعتمرُ الذي لا يُريد التمتعَ، وأنه لو كان ساقَ هدياً لَتمتعه لم يحلَّ بينَ حجته وعُمرته حتَّى يكون إحلالُه منهما معاً، ورُوي عنه ﷺ في ذلك:

١٧٤٧- ما قد حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ أبي داود، حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بنُ مُسْرَهْدٍ، قال: حَدَّثَنَا يحيى بنُ سعيدٍ، عن عُبيدِ الله بنِ عُمر، قال: حَدَّثَنِي نافع، عن ابنِ عمر، عن حفصة، قالت: قلت: يا رسولَ الله ما شأنُ الناسِ حلُّوا ولم تَحِلَّ مِنْ عُمرتك؟ قال: «إني لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَحِلَّ مِنَ الْحَجِّ»^(١).

١٧٤٨- وما قد حَدَّثَنَا إِسْحاقُ بنُ إبراهيم بنِ يونس، حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا يحيى، حَدَّثَنَا عُبيدُ الله، قال: أَخْبَرَنِي نافعٌ، عن ابنِ عمر، عن حفصة، عن رسولِ الله ﷺ مثله.

(١) إسناده صحيح، ورواه البيهقي ١٢/٥-١٣ من طريق أبي المثني، عن مسدد، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٢٨٣/٦، ورواه مسلم (١٢٢٩) (١٧٧) عن محمد بن المثني، كلاهما (أحمد، ومحمد بن المثني) عن يحيى بن سعيد، به.

ورواه بنحوه أحمد ٢٨٥/٦ من طريق شعيب بن أبي حمزة، ومن طريق جعفر بن برقان، ومسلم (١٢٢٩) (١٨٨) من طريق حماد بن أسامة، ثلاثهم عن نافع، به.

١٧٤٩- وما قد حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، وما قد حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَّابِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُنْجَابُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ. ثم ذكر مثله.

١٧٥٠- وما قد حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ... ثم ذكر بإسناده مثله.

١٧٥١- وما قد حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكاً أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ، ثم ذكر بإسناده مثله^(١).

١٧٥٢- وما قد حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَّابِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي خَفْصَةُ... ثم ذكر مثله^(٢).

١٧٥٣- وما قد حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ الْعَجَلِيُّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ،

(١) إسناده صحيح. وهو في «الموطأ» برواية يحيى ٣٩٤/١، ورواية أبي مصعب الزهري (١٤٠٢).

ورواه الشافعي ٣٧٥/١، وأحمد ٢٨٤/٦، والبخاري (١٥٦٦) و(١٧٢٥) و(٥٩١٦)، ومسلم (١٢٢٩) (١٧٦)، وأبو داود (١٨٠٦)، وابن حبان (٣٩٢٥)، والبيهقي ١٢/٥، والبقوي (١٨٨٥) من طرق عن مالك، به.

(٢) صحيح. ورواه مسلم (١٢٢٩) (١٧٩) من طريق هشام بن سليمان المخزومي وعبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جرير، بهذا الإسناد.

أخبرني نافع... ثم ذكر بإسناده مثله^(١).

فأخبر رسول الله ﷺ أن سياقه الهدي للمُتعة يمنع الإحلال بينَ
العُمرة والحج حتى يكونَ الإحلال منهما معاً، وقد رُوِيَ عن ابن عباس
أيضاً عن رسول الله ﷺ ما يدلُّ على هذا المعنى.

١٧٥٤- كما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ،
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ جَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا،
فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ هَذِي فَلْيَحِلَّ الْحِلَّ كُلَّهُ، فَقَدْ دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي
الحج»^(٢).

وقد رُوِيَ عن عائشة أيضاً عن رسول الله ﷺ ما قد دَلَّ على هذا

(١) صحيح، وهذا إسناده ضعيف، فضيل بن سليمان كثير الخطأ.

ورواه البيهقي ١٣/٥ من طريق إبراهيم بن طهمان، عن موسى بن عقبة، به.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «سنن النسائي» ١٨١/٥.

ورواه مسلم (١٢٤١) عن محمد بن بشار، بهذا الإسناد. وقرن بمحمد بن
بشار محمد بن المنثري.

ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة ١٠٢/٤، ورواه أبو داود (١٧٩٠) عن عثمان
بن أبي شيبة، كلاهما (أبو بكر، وعثمان) عن محمد بن جعفر، به.

ورواه الطيالسي (٢٦٤٢)، والدارمي ٥٠/٢، ومسلم (١٢٤١)، والطبراني
(١١٠٤٥)، والبيهقي ١٨/٥، والبخاري (١٨٨٦) من طرق عن شعبة، به.

ورواه الطبراني (١١٠٤٦) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي، عن أبي
مريم، عن الحكم، به.

المعنى أيضاً:

١٧٥٥- كما قد حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي داود، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا سُقْتُ الْهَدْيَ، وَلَحَلَلْتُ مَعَ النَّاسِ حِينَ حَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ»^(١).

(١) صحيح، عبد الله بن صالح - وإن كان في حفظه شيء - متابع.

ورواه البخاري (٣١٩) عن يحيى بن بكير، ومسلم (١٢١١) (١١٢) من طريق شعيب بن الليث، كلاهما عن الليث، بهذا الإسناد مطولاً. وجاء قول النبي ﷺ فيهما بلفظ: «من أحرم بعمره ولم يهد، فليحلل، ومن أحرم بعمره وأهدى، فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أهل بحج فليتم حجه».

ورواه مالك في «الموطأ» ١/ ٤١٠-٤١١، ومن طريقه البخاري (١٥٥٦) و(١٦٣٨) و(٤٣٩٥)، ومسلم (١٢١١) (١١١)، وأبو داود (١٧٨١)، وابن خزيمة (٢٦٠٧)، وابن الجارود (٤٢٢)، والبيهقي ٤/ ٣٤٦-٣٤٧ و٣٥٣ عن الزهري، به. ولفظه: «من كان معه هدي فليحلل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً».

ورواه مسلم (١٢١١) (١١٣)، وابن حبان (٣٩٢٧)، والبيهقي ٤/ ٣٥٣ من طرق عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، به. ولفظه كلفظ حديث مالك. ورواه مسلم (١٢١١) (١١٦)، ابن حبان (٣٩٤٢) من طريق عبد الله بن غدير، عن هشام بن عروة، عن عروة، به. ولفظه: «من أحب منكم أن يهمل بعمره فليهل، فإني لولا أني أهديت، لأهللت بعمره».

ورواه الطيالسي (١٥٤٠)، ومسلم (١٢١١) (١٣٠) و(١٣١)، وابن خزيمة

قال أبو جعفر: وهكذا كان الكوفيون من أبي حنيفة وأصحابه ومن الثوري يقولون في المتمتع بالعمرة إلى الحج: إنه لا يَحِلُّ بينهما إذا ساقَ الهدْيَ حتى يَحِلَّ منهما معاً، فأما الحجازيون، فيُخالفونهم في ذلك، ولا يجعلون لسياقه الهدْيَ في هذا معنى، ويقولون: إن المتمتع بعد فراغه مِنْ عُمَرْتِهِ يَحِلُّ منها كان ساق لها هدياً، أو لم يكن ساقه لها، وَلَيْسَ لأحدٍ أَنْ يَخْرُجَ عما كان من رسولِ الله ﷺ مِنْ قَوْلٍ وَمِنْ فَعَلٍ بغير خصوصيةٍ في ذلك لأحدٍ دونَ أحدٍ، وبالله التوفيق.

(٢٦٠٦)، وابن حبان (٣٩٤١)، والبيهقي ١٩/٥ من طريق شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن علي بن حسين، عن ذكران مولى عائشة، عن عائشة. وفيه قول النبي ﷺ: «لو كنت استقبلت من أمري ما استدبرت، ما سَقْتُ الهدْيَ، ولا اشترتِه حتى أحل كما أحلوا».

٢٤٣- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله لعلِّي لما قَدِمَ عليه من اليمين في حَجَّتِه: «بماذا أَهَلَّلْتَ؟ فقال: قلتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بما أَهَلُّ به رسولُكَ ومن أمره إِيَّاه أن يَمَكُثَ على إِحرامِهِ حتى يَحِلَّ من حَجِّهِ، وما رُوِيَ عنه في أبي موسى بعد إِعلامِهِ إِيَّاه أَنَّهُ أَهْلٌ كما هَلَّاهُ أن يَطُوفَ ويسعى وَيَحِلَّ

١٧٥٦- حَدَّثَنَا الرِّيعُ المَرادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسَدٌ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، عن أبيه، عن جابر، عن رسولِ الله ﷺ بإِحرامِهِم معه في حَجَّةِ الوداعِ بالتَّوْحِيدِ، وبأَمْرِهِ إِيَّاهم بعدَ فَرَاغِهِم مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا والمَرُوءَةِ أن يَحِلُّوا، وأن يَجْعَلُوها عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كانَ معه هَدْيٌ، ومِن قولِهِ لهم: «إِنِّي لو اسْتَقْبَلْتُ من أَمْرِي ما اسْتَدْبَرْتُ، لم أَسْقِ الهَضْيَ وجَعَلْتُها عُمْرَةً» وإن عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَدِمَ عَلَيْهِ مِنَ اليمينِ ومعه هَدْيٌ فقال لَهُ: «مَذا قُلْتَ حينَ فَرَضْتَ الحَجَّ؟» قال: قلتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بما أَهَلُّ بِهِ رسولُ اللهِ ﷺ، قال: «فَلا تَحِلَّ فَإِنْ مَعِيَ هَدْيًا»^(١).

قال أبو جعفر: فروى رسولُ الله ﷺ فيما كان منه إلى علي رضي الله عنه ما في هذا الحديث، وروى عنه فيما كان لأبي موسى الأشعري:

(١) حديث صحيح، وانظر (١٦٢٦)، وهو قطعة من حديث جابر الطويل في الحج وقد تكرر من عدة طرق وروايات في الأبواب السابقة.

١٧٥٧- ما قد حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَمَا قَدْ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح) وَمَا قَدْ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا جَمِيعًا، فَقَالُوا: عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مَنِيخٌ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ لِي: «أَهْلَلْتَ؟» قَالَ: قُلْتُ: إِهْلَالٌ كإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «قَدْ أَحْسَنْتَ، طُفْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَجِلْ»^(١).

قال أبو جعفر: فسأل سائل عن المعنى الذي به اختلف ما كان من رسول الله ﷺ مما أمر به كُلُّ واحد من علي وأبي موسى، وقد كان كُلُّ واحد منهما أخبره ﷺ أنه كان أهلًا كإِهْلَالِهِ.

فكان جوابنا له في ذلك: أن علياً أخبر النبي ﷺ أن معه هدياً، ولم يكن مع أبي موسى هدي، فأمر علياً بما يُؤْمَرُ به من تَمَتُّعٍ ومعه هَدْيٌ، وأمر أبا موسى بما يُؤْمَرُ به من تَمَتُّعٍ ولا هَدْيٍ معه، وكانا جميعاً وإن

(١) حديث صحيح. ورواه الدارمي ٣٦/٢، وأحمد ٤/٣٩٥-٣٩٦، والبخاري (١٥٦٥) و(١٧٢٤) و(١٧٩٥) و(٤٣٩٧)، ومسلم (١٢٢١) (١٥٤)، والنسائي ١٥٦/٥ من طرق عن شعبة، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٤/٤١٠، والبخاري (١٥٥٩) و(٤٣٤٦)، ومسلم (١٢٢١) (١٥٥) (١٥٦)، والنسائي ١٥٤/٥، وأبو يعلى (٧٢٧٨)، والبيهقي في «السنن» ٢٠/٥، وفي «الدلائل» ٤٠٤/٥، والبخاري (١٨٨٩) من طريق قيس بن مسلم، به.

كان إهلالهما بم أهل به النبي ﷺ، فإن الإهلال لا يُوجب اللبس بين
العُمرة والحجة حتى يكون الإهلال منهما معاً، إنما الذي يوجب ذلك
الهدْيُ الذي يُساقُ لهما ما سواه، فأمر كُلِّ واحدٍ منهما بما يجبُ عليه
من لِبْسٍ على ما هو فيه بَيْنَ عُمَرَتِهِ وَحَجَّتِهِ، وَمِنْ خُرُوجِهِ عَنْ ذَلِكَ إِلَى
حُلٍّ بَيْنَهُمَا. ثُمَّ التَّمَسُّنَا مَا فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، مِمَّا يَدُلُّنَا عَلَى غَيْرِ هَذَا
الْبَابِ مِنْ أَبْوَابِ الْفَقْهِ، فَوَجَدْنَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ عَلِيٍّ وَمِنْ أَبِي مُوسَى قَدْ
أَحْرَمَ بِمِثْلِ إِحْرَامِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ عِلْمِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ كَانَ أَحْرَمَ وَقَبْلَ
عِلْمِهِ مَا أَحْرَمَ بِهِ، وَقَدْ جَعَلَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ مُحْرَمَيْنِ دَاخِلَيْنِ فِي مِثْلِ
إِحْرَامِهِ فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ كإِحْرَامِ فَلَانٍ، وَلَمْ يَدْرِ مَا هُوَ أَنَّهُ يَكُونُ
مَحْرَمًا كإِحْرَامِ فَلَانٍ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ وَإِنْ جَهِلَهُ بِذَلِكَ لَا يَضُرُّهُ وَإِنْ مَنَ
دَخَلَ فِي شَيْءٍ قَبْلَ عِلْمِهِ بِدُخُولِ وَقْتِهِ، أَوْ قَبْلَ عِلْمِهِ أَنَّ مَا دَخَلَ فِيهِ لَهُ
قَدْ كَانَ أَنَّهُ يَرُدُّ ذَلِكَ إِلَى حَقِيقَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَيَجْعَلُ مَنْ دَخَلَ فِيهِ عَلَى
جَهْلِهِ بِهِ، كَمَنْ دَخَلَ فِيهِ عَلَى عِلْمِهِ بِهِ، مِنْ ذَلِكَ رَجُلٌ دَخَلَ فِي صَلَاةِ
الظُّهْرِ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ زَالَتْ، ثُمَّ عِلْمُ أَنَّهَا قَدْ كَانَتْ زَالَتْ أَنَّ
صَلَاتَهُ تُجْزئُهُ كَمَا يُجْزئُهُ لَوْ كَانَ دَخَلَ فِيهَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِدُخُولِ وَقْتِهَا،
وَمِثْلُ ذَلِكَ رَجُلٌ دَخَلَ فِي صَوْمٍ يَوْمٍ عَلَى أَنَّهُ يَصُومُهُ مِنْ رَمَضَانَ وَلَمْ
يَعْلَمْ أَنَّ الْهَلَالَ قَدْ رُئِيَ قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ الصَّوْمَ يُجْزئُهُ مِنْ رَمَضَانَ،
كَمَا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَقُولُونَهُ فِي ذَلِكَ، وَبِخِلَافِ مَا
يَقُولُهُ مُخَالِفُهُمْ: إِنَّهُ لَا يُجْزئُهُ حَتَّى يَعْلَمَ بِوُجُوبِ فَرْضِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهِ
فِيهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

٢٤٤- بابُ بيانِ مُشكِـلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في الحجة التي كانت قبل حجته من التأمير فيها، ومِن قراءة براءة علي الناس فيها، ومن كان أميره فيها، ومن كان المبلغ عنه فيها
من أبي بكر ومن علي

١٧٥٨- أخبرنا أحمدُ بن شعيب، قال: أخبرنا العباسُ بن محمد - يعني الدُّوري-، قال: حَدَّثَنَا أبو نوح قُرَاد، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيِّع، عن علي عليه السَّلامُ أن رسولَ الله ﷺ بعث براءة إلى مكة مع أبي بكر رضي الله عنه، ثم تَبِعَهُ بعلي، فقال له: «خُذِ الْكِتَابَ وَامْضِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ»، فَلَحِقْتُهُ، فَأَخَذْتُ الْكِتَابَ مِنْهُ، فَانصرفتُ أبو بكر وهو كَتِيبٌ، فقال: يا رسولَ الله أَنْزَلَ فِي شَيْءٍ؟ قال: «لَا إِلَّا أَنِّي أَمِرتُ أَنْ أُبَلِّغَهُ أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي»^(١).

(١) إسناده ضعيف. أبو قراد عبد الرحمن بن غزوان: ثقة له أفراد، قال الإمام الذهبي: له مناكير، ويونس بن أبي إسحاق سمع من أبيه بأخرة، وفي متنه نكارة، فإن النبي ﷺ استعمل أبا بكر رضي الله عنه على الحج سنة تسع ولم يردّه، ولا رجّع، بل هو الذي أقام للناس الحج ذلك العام، وعلى رضي الله عنه من جملة رعيته يُصلي خلفه، ويدفع بدفعه، ويأمر بأمره، وإنما بعثه ﷺ بعد أبي بكر ليكون معه، ويتولى عليُّ إبلاغَ البراءة للمشرّكين نيابة عن رسول الله ﷺ لكونه ابنَ عمه من عصبتِه، فقد كانت العادة المتبعة عندهم أن لا يعقد العهد ولا يحلّه إلا المطاعُ أو رجلٌ من أهل بيته، فلم يكونوا يقبلون ذلك من كُلِّ أحد.

وهو في «خصائص علي» (٧٦).

ورواه أبي عبيد في «الأموال» (٤٥٧) عن أبي قراد، عن يونس بن أبي

١٧٥٩- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَبَّادٍ -يَعْنِي ابْنَ الْعَوَامِ-، عَنْ سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَمْرَهُ أَنْ يُنَادِيَ بِهِؤَلَاءِ الْكَلِمَاتِ، ثُمَّ اتَّبَعَهُ عَلِيًّا، فَبَيْنَا أَبُو بَكْرٍ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، إِذْ سَمِعَ رُغَاءَ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَصُوءَاءِ، فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ وَظَنَّ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَدَفَعَ إِلَيْهِ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهُ عَلَى الْمُوسِمِ، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يُنَادِيَ بِهِؤَلَاءِ الْكَلِمَاتِ، فَانْطَلَقَا، فَقَامَ عَلِيٌّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَقَالَ: «ذِمَّةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ ﷺ بَرِيَّةٌ مِنْ كُلِّ مُشْكِرٍ، فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَلَا يَحُجَّجَنَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَنَّ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ»، قَالَ: فَكَانَ عَلِيٌّ يُنَادِي بِهَا، فَإِذَا بُحَّ، قَامَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَنَادَى بِهَا^(١).

إِسْحَاقُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا مَرْسَلٌ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ٣/١، وَأَبُو بَكْرِ الْمَرْزُوقِيُّ فِي «مُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ» (١٩٨)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ الْبَيَّانِ» (١٦٣٧٢)، وَالْجَوْرَقَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ» (١٢٤) مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ بِبَرَاءَةِ لِأَهْلِ مَكَّةَ لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَدَّةٌ فَأَجَلُهُ إِلَى مَدَّتِهِ، وَاللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ، قَالَ: فَسَارَ بِهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «الْحَقِيقَةُ، فَرَدَّ عَلِيٌّ أَبَا بَكْرٍ وَبَلَّغَهَا أَنْتَ»، قَالَ: فَفَعَلَ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ

١٧٦٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَعِيبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى،
قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَضَّاحُ -وهو أَبُو عَوَانَةَ-
قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَلَجٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ
عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذْ أَتَاهُ تِسْعَةُ رَهْطٍ، فَذَكَرَ قِصَّةً، فَقَالَ فِيهَا: وَبَعَثَ -

بِكِي، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدِّثْ فِي شَيْءٍ؟ قَالَ: «مَا حَدَّثْتُ لَيْكَ إِلَّا خَيْرٌ، وَلَكِنْ
أَمَرْتُ أَنْ لَا يُلْفَهَ إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي».

وروى أحمد ٧٩/١، والترمذي (٣٠٩١) من طريق سفيان بن عيينة، والطبري
(١٦٣٧٣) من طريق زكريا بن أبي زائدة، كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي، عن
زيد بن يُثيْع، سألنا علياً: بأي شيء بعثت؟ -يعني يوم بعثه النبي ﷺ مع أبي بكر في
الحجة- قال: بعثت بأربع: لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يطوف بالبيت عُريان،
ومن كان بينه وبين النبي ﷺ عهد، فعهد إلى مدته، وأن لا يحج المشركون والمسلمون
عامهم هذا. قال الترمذي: هذا حديث حسن، وهو حديث سفيان بن عيينة، عن أبي
إسحاق، ورواه الثوري عن أبي إسحاق، عن بعض أصحابه، عن علي.

(١) إسناده قوي، ورواه الترمذي (٣٠٩١)، وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخ
دمشق» (١٦٦٩)، والطبراني (١٢١٢٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ١٩٦/٥-
١٩٧ من طرق عن سعيد بن سليمان الواسطي، بهذا الإسناد، قال الترمذي: حديث
حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس.

ورواه الحاكم ٥١/٣-٥٢، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٢٩٦-٢٩٧، وفي
«السنن» ٢٢٤/٩ من طريقين عن عباد بن العوام، به، وقال الحاكم: صحيح الإسناد،
ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

ورواه الطبري (١٦٣٧٥) من طريق سليمان بن قرم، عن الأعمش، عن
الحكم، به.

يعني رسول الله ﷺ - أبا بكر رضي الله عنه بسورة التوبة، وبعث علياً عليه السلام خلفه، فأخذها، منه وقال: «لا يذهب بها إلا رجل هو مني وأنا منه»^(١).

١٧٦١- وحدثنا محمد بن علي بن داود، قال: حدثنا محمد بن عمران الأحنسي (ح)، وحدثنا فهد، قال: حدثنا محمد بن سعيد ابن الأصبهاني، قال: حدثنا محمد بن فضيل، قال: حدثنا سالم بن أبي حفصة، عن جُميع بن عُمر التيمي، قال: قال لي عبد الله بن عُمر: إن رسول الله ﷺ بعث أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ببراءة، حتى إذا كانا من طريق مكة بكذا وكذا إذا هما براكب، وإذا هو علي رضي الله عنه، فقال: يا أبا بكر هات الكتاب الذي معك، فقال: ما لي يا علي؟ قال: والله ما علمت إلا خيراً. فرجع أبو بكر إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله مالي؟ قال: «خير، ولكن أمرت ألا يُبلغ عني إلا

(١) الحديث في «خصائص علي» (٢٤) مطولاً، وفيه جمل منكرة تفرد بها يحيى بن سليم. ورواه ابن أبي عاصم في «السنن» (١٣٥١) عن محمد بن المنشى، بهذا الإسناد. ورواه أحمد (٣٠٦١) و(٣٠٦٢)، وفي «الفضائل» (١١٦٨)، والحاكم ١٣٢/٣ من طريق يحيى بن حماد، به.

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٢٥٩٣) عن إبراهيم بن هاشم البغوي، عن كثير بن يحيى، عن أبي عوانة الوضاح، به.

وأورده الهيثمي في «المجموع» ١١٩/٩-١٢٠، وقال: رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري، وهو ثقة، وفيه لين.

أنا أو رجلٌ من أهل بيتي»، هكذا في حديث محمد بن علي، وفي حديث فهد: «أو رجلٌ من أهل بيتي»، هكذا في حديث محمد بن علي، وفي حديث فهد: «أو رجلٌ من أهل بيتي عليُّ بن أبي طالب»^(١).

١٧٦٢- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ بَعَثَ بَرَاءَةَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ بَعَثَ عَلِيًّا، فَقَالَ: «لَا يُبَلِّغُهَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي»^(٢).

١٧٦٣- وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَكَمِ الْحَبْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

١٧٦٤- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي قُرَّةٍ مُوسَى بْنِ طَارِقٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ

(١) إسناده ضعيف جداً. جُمِيع بن عمير، قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن حبان: رافضي يضع الأحاديث، وقال ابن غير: كان من أكذب الناس.

ورواه الحاكم ٥١/٣ من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، عن محمد بن فضيل، بهذا الإسناد، وقال: هذا حديث شاذ، والحمل فيه على جميع بن عمير، وبعده على إسحاق بن بشر.

(٢) رواه أحمد ٢١٢/٣ و٢٨٣، وابن أبي شيبه ٨٤/١٢، والترمذي (٣٠٩٠)، والنسائي في «خصائص علي» (٧٥)، والقطيعي في «زوائد الفضائل» (٩٤٦) و(١٠٩٠) من طرق عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث أنس بن مالك.

النبي ﷺ حين رَجَعَ من عُمرة الجُعْرَانَةِ بعث أبا بكر رضي الله عنه على الحج، حتى إذا كنا بالعَرَج، ثَوَّبَ بالصُّبْحِ، ثم استوى ليُكَبِّرَ، فَسَمِعَ الرَّغْوَةَ خلفَ ظهره، فوقف عن التكبير، فقال: هذه رَغْوَةُ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لقد بدا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ في الحج، فلعله أن يكونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فنصلي معه، فإذا عليُّ رضي الله عنه عليها، فقال له أبو بكر: أميرٌ أو رسولٌ؟ قال: لا بَلْ رَسُولٌ أُرْسِلَني رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ببراءة أقرؤها على الناسِ في مواقفِ الحج، فَقَدِمْنَا مَكَةَ، فَلَمَّا كَانَ قَبْلَ التَّزْوِيَةِ يَوْمَ، قام أبو بكر رضي الله عنه، فخطبَ الناسَ، فحدثَهم عن مناسِكِهِم، حتى إذا فَرَّغَ، قام عليُّ رضي الله عنه، فقرأ على الناسِ براءة حتى ختمها، ثم خرجنا معه حتى إذا كان يَوْمُ عَرَفَةَ، قام أبو بكر رضي الله عنه، فخطبَ الناسَ، فحدثَهم عن مناسِكِهِم، حتى إذا فَرَّغَ، قام علي رضي الله عنه، فقرأ على الناسِ براءة حتى ختمها. ثم كان يَوْمُ النحر، فأفضننا، فلما رجع أبو بكر رضي الله عنه، خطبَ الناسَ فحدثَهم عن إفاضتِهِم، وعن نحرِهِم، وعن مناسِكِهِم، فلما فَرَّغَ، قام علي رضي الله عنه، فقرأ على الناسِ براءة حتى ختمها، فلما كان يَوْمُ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، قام أبو بكر رضي الله عنه، فخطبَ الناسَ، فحدثَهم كيف ينفرون وكيف يرمون، فَعَلَّمَهُم مناسِكَهُم، فلما فَرَّغَ قام عليُّ، فقرأ براءة على الناسِ حتى ختمها^(١).

(١) في متنه نكارة، فإن أمير الحج كان سنة عُمرة الجُعْرَانَةِ -وهي سنة ثمان من الهجرة- إنما هو عتاب بن أسيد، وأما أبو بكر، فكان أمير الحج سنة تسع، كما

قال أبو جعفر: فقال قائل: فقد روي عن أبي هريرة ما قد دلَّ أنَّ النداء كان بهذه الأشياء التي فيما رويتم مضافة إلى علي كانت بأمر أبي بكر رضي الله عنه.

١٧٦٥- فذكر ما قد حَدَّثَنَا ابنُ أبي داود، قال: حَدَّثَنَا أبو اليمان، قال: حَدَّثَنَا شعيبُ بنُ أبي حمزة، عن الزهري، قال: حَدَّثَنِي حميدُ بنُ عبد الرحمن، أن أبا هريرة رضي الله عنه، قال: بعثني أبو بكر رضي الله عنه فيمن يُؤدُّنُ يوم النحرِ بمني: أن لا يحجَّ بَعْدَ العامِ مشرك، ولا يطوفَ بالبيتِ عُريان^(١).

١٧٦٦- وَحَدَّثَنَا فهد، قال: حَدَّثَنَا عاصمُ بنُ علي، قال: حَدَّثَنَا الليثُ بنُ سعد، عن عُقيل، عن محمد بنِ شهاب الزهري، قال: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بنُ عبد الرحمن، أن أبا هريرة رضي الله عنه، قال: بعثني أبو بكر

جزم به غير واحد من أهل العلم. انظر «طبقات ابن سعد» ١٦٨/٢-١٦٩، و«سيرة ابن هشام» ١٨٨/٤، و«تاريخ خليفة بن خياط» ص ٩٢-٩٣، و«زاد المعاد» ٥٩٣/٣، و«البداية والنهاية» لابن كثير ٣٣/٥. وهو في «خصائص علي» (٧٨). ورواه النسائي ٢٤٧/٥، والدارمي ٦٦-٦٧، والبيهقي ١١١/٥، والجورقاني في «الأباطيل» (١٢٩) من طريق أبي قرة موسى بن طارق، بهذا الإسناد. (١) إسناده صحيح. ورواه البخاري (٣١٧٧)، وأبو داود (١٩٤٦) عن أبي اليمان، به. ورواه البخاري (٣٦٩) و(١٦٢٢) و(٤٣٦٣) و(٤٦٥٧)، ومسلم (١٣٤٧)، والنسائي ٢٣٤/٥، وفي «الكبرى» (٣٨٤١)، وأبو يعلى (٧٦)، والبيهقي ٨٨-٨٧/٥، والطبري (١٦٤٣٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١٩١٢)، وفي «معالم التنزيل» ٢٦٨/٢ من طرق عن الزهري، بهذا الإسناد.

في تلك الحجة في مؤذنين بعثهم يوم النحر يؤذنون بمِئى: لا يحجُّ بعد العام مشرك، ولا يطوفُ بالبيتِ عُريان^(١).

قال هذا القائل: فقد دلَّ حديثُ أبي هريرة هذا على أن التبليغ بهذه الأشياء إنما كان من أبي بكر لا من علي، وهذا اضطراب في هذه الآثار شديد.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزَّ وجلَّ وعونه: أنه ما في ذلك اضطراب كما ذكر، لأن الإمرة في تلك الحجة إنما كانت لأبي بكر خاصة لا شريك له فيها، وكانت الطاعة في الأمر والنهي الذي يكون فيها إلى أبي بكر لا إلى سواه، فمن أجل ذلك بعث أبا هريرة في المؤذنين الذين كانوا معه ليمثلوا ما يأمرهم به علي رضي الله عنه فيما بعثه رسول الله ﷺ له، وقد دلَّ على ذلك

١٧٦٧- ما قد حَدَّثَنَا إبراهيمُ بن مرزوق، قال: حَدَّثَنَا عثمانُ بنُ عمر بنِ فارس، قال: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عن المغيرة، عن الشعبي، عن المحرَّر بنِ أبي هريرة، عن أبيه، قال: كُنْتُ مع عليٍّ رضي الله عنه حينَ بعثه النبيُّ ﷺ براءةً إلى أهلِ مكة، فكنْتُ أَنادي حتى صَحِلَ صوتي، فقبل: بأيِّ شيء كنتُ تُنادي؟ قال: أَمَرْنَا أَنْ نُنَادِيَ: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ كَلِمَةً كَأَنَّهَا عَهْدٌ،

(١) إسناده صحيح. ورواه البيهقي في «دلائل النبوة» ٢٩٥/٥-٢٩٦ من

طريق عمر بن حفص السدوسي، عن عاصم بن علي، بهذا الإسناد.

ورواه البخاري (٤٦٥٥) و(٤٦٥٦) من طريقين عن الليث بن سعد، به.

فأجله إلى أربعة أشهر، فإذا مضت الأشهر، فإن الله بريء من المشركين ورسوله، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يحج بعد العام مشركاً^(١).

قال أبو جعفر: فدل ذلك على أن نداء أبي هريرة إنما كان بما يلقيه علي عليه، وأن مصيره كان إلى علي كان بأمر أبي بكر، لأن الأمر كان إليه إذ كان هو الأمير في تلك الحجة حتى رجع [إلى] رسول الله ﷺ منصرفاً منها.

وفيما بينا من ذلك علو المرتبة لأبي بكر رضي الله عنه في إمرته على المبلغ عن رسول الله ﷺ فيما لا يصلح أن يكون المبلغ له عنه إلا هو.

وفيه أيضاً علو مرتبة علي رضي الله عنه في اختصاص رسول الله ﷺ إياه بما اختصه به من التبليغ عنه، وفي ذلك ما يجب على أهل العلم الوقوف على منزلة كل واحد منهما حتى يؤتوه ما جعله الله له، ولا ينتقصونه منه شيئاً. والله نسأله التوفيق.

(١) رواه أحمد ٢/٢٩٩، والدارمي ١/٣٣٢-٣٣٣ و ٢/٢٣٧، والنسائي ٥/٢٣٤، وفي «الكبرى» (١١٢١٤)، وابن حبان (٣٨٢٠)، والطبري في «جوامع البيان» (١٦٣٦٨) و (١٦٣٧٠) من طرق، عن شعبة، بهذا الإسناد.
ورواه الطبري (١٦٣٧٠)، والحاكم ٢/٣٣١ من طريقين عن أبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، به. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

٢٤٥- بابُ بيانِ مشكلٍ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ بعثته أبا بكرٍ على الحج في تلك الحجة التي ذكرناها في الباب الذي قبل هذا الباب من انشماره إلى ذي المجاز. كما رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ مما يُخالفُ حديثَ جابر الذي ذكرناه في الباب الذي قبل هذا الباب

١٧٦٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى -يَعْنِي ابْنَ عَقْبَةَ-، قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى الْحَجِّ، فَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ، وَلَكِنَّهُ انْشَمَرَ إِلَى ذِي الْمَجَازِ يُخْبِرُ النَّاسَ. مِمَّا نَسَكُّهُمْ وَيُلْغِيهِمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ مِنْ قَبْلِ ذِي الْمَجَازِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مَتَمِّعُوا بِالْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ^(١).

فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَقْبَلُونَ هَذَا وَفِيهِ تَرْكُ أَشْيَاءَ مِنْ أَسْبَابِ الْحَجِّ؟ هِيَ طَوَافُ الْقُدُومِ، وَالْخُطْبَةُ فِي مَكَّةَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَاللَبْتُ بِمَعْنَى الْوَقْتِ الَّذِي يَلْبُثُهُ الْحَاجُّ فِيهَا، ثُمَّ يَصِيرُونَ مِنْهَا إِلَى عَرَفَةَ. فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَوْنِهِ: أَنَّ الَّذِي كَانَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ مِمَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، كَانَ لِمَعْنَى يَجِبُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ، وَيَعْلَمُ، لِأَنَّهُ كَانَ سُوقُ ذِي الْمَجَازِ أَحَدَ الْأَسْوَاقِ الَّتِي كَانَتْ الْعَرَبُ

(١) رواه الطبراني (١٢١٨٠) عن إبراهيم بن نائلة الأصبهاني عن المقدمي،

بهذا الإسناد.

يُجْتَمِعُونَ فِيهَا لِلتَّبَاعِ والتَّجَارَاتِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَحُجُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصَرِفُ إِلَى دَارِهِ بِلا حَجٍّ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَجْتَمِعُوا فِي مَوْسَمِ الْحَجِّ، لِيَسْمَعُوا مَا يُقْرَأُ عَلَيْهِمْ فِيهِ مِمَّا بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَمَا رُؤِيَ فِي سَوَاقِ ذِي الْحِجَازِ أَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ

١٧٦٩- مَا قَدْ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ أَبِي عَقِيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَتْ عُكَاظُ، وَذُو الْحِجَازِ، وَمَجَنَّةُ، الْأَسْوَاقِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ تَأْتُمُوا أَنْ يَتَجَرَّوْا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ^(١).

(١) إسناده صحيح. ورواه البخاري (٢٠٥٠) و(٢٠٩٨) و(٤٥١٩)، والطبري (٣٧٧٩) و(٣٧٩١)، والطبراني (١١٢١٣)، والبيهقي ٣٣٣/٤ من طرق عن سفيان، بهذا الإسناد.

ورواه البخاري (١٧٧٠)، والطبراني (٣٧٦٩) من طريق ابن جريج، عن عمرو بن دينار، به، وقد صرح ابن جريج بالتحديث في رواية إسحاق بن راهويه، نقله الحافظ في «الفتح» ٥٩٣/٣.

ورواه أبو داود (١٧٣٤)، والبيهقي ٣٣٣/٤-٣٣٤ من طريق عبيد بن عمر، عن ابن عباس، به.

وذو الحجاز، قال الحافظ: ذكر الفاكهي من طريق ابن إسحاق أنها كانت بناحية عرفة إلى جانبها، وعند الأزرق من طريق هشام ابن الكلبي أنه كان لهذيل على فرسخ من عرفة.

١٧٧٠- وما قد حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزَّبِيرِ يَقُولُ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ» فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ^(١).
هكذا حدث به ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ، وَقَدْ حَدَّثَ بِهِ غَيْرُهُ عَنْهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

١٧٧١- كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا فَهْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ، عَنْ ابْنِ الزَّبِيرِ، قَالَ: كَانَتْ عُكَاظُ وَمَجَنَّةُ وَذُو الْحِجَازِ أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ

وَأُمَا عُكَاظُ، فَعَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهَا فِيمَا بَيْنَ نَخْلَةٍ وَالطَّائِفِ إِلَى بَلَدٍ يُقَالُ لَهَا: الْفُتُقُ، وَعَنْ ابْنِ الْكَلْبِيِّ أَنَّهَا كَانَتْ وَرَاءَ قَرْنِ الْمَنَازِلِ بِمَرَحَلَةٍ عَلَى طَرِيقِ صَنْعَاءَ، وَكَانَتْ لَقِيسَ وَثَقِيفَ.

وَأُمَا مَجَنَّةُ، فَعَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهَا كَانَتْ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ إِلَى جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ: الْأَصْفَرُ، وَعَنْ ابْنِ الْكَلْبِيِّ كَانَتْ بِأَسْفَلِ مَكَّةَ عَلَى بَرِيدٍ مِنْهَا غَرْبِي الْبَيْضَاءِ، وَكَانَتْ لَكِنَانَةَ، وَذَكَرَ مِنْ أَسْوَاقِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَيْضًا حَبَاشَةَ، وَكَانَتْ فِي دِيَارِ بَارِقَ نَحْوَ قَنُونِي مِنْ مَكَّةَ إِلَى جِهَةِ الْيَمَنِ عَلَى سِتِّ مَرَاحِلَ، قَالَ: وَإِنَّمَا لَمْ تَذَكَرْ هَذِهِ السُّوقَ فِي الْحَدِيثِ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَقَامُ فِي رَجَبٍ.

وَمَعْنَى تَأْتَمُّوْا: طَرَحُوا الْإِثْمَ، أَيْ: تَرَكَوْا التَّجَارَةَ فِي الْحَجِّ حَذَرًا مِنَ الْإِثْمِ.
وَقِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ «فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ» مَعْدُودَةٌ مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي صَحَّ إِسْنَادُهُ، وَحُكْمُهَا عِنْدَ الْأُئِمَّةِ حُكْمُ التَّفْسِيرِ.

(١) رَجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَرَوَاهُ الطَّبْرِيُّ (٣٧٧٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ سَفِيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

يَتَجَرَّوْنَ فِيهَا، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَهُمْ تَأْتَمُّوْنَ مِنْهَا، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ،
فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فِي مَوَاسِمِ
الْحَجِّ.

قال أبو جعفر: فكان الذي من أبي بكر رضي الله عنه من
انشماره إلى ذي الحجاز، ليأمر الناس جميعاً بموافاة الموسم ليسمعوا ما يقرأ
هناك مما بعث رسول الله ﷺ فيه مَنْ بعثه فيه، وعسى أن يكون رسول
الله ﷺ كان أمره بذلك، ثم صار إلى عَرَفةَ بالناس، فوقف بها وهي
صلةُ الحجِّ الذي لا بُدَّ منه، ثم رجع إلى مكة بعد أن صارَ إلى المزدلفةِ،
وبعد أن رمى وحلقَ حتَّى طافَ بالبيتِ طوافَ يومِ النحرِ، وهو طوافُ
الزيارة التي لا يتمُّ الحجُّ إلا به، ولا اختلاف بين أهل العلم أنَّ مَنْ طافَ
ولم يكن طافَ عندَ قدومه بالبيت أنه يَرْمُلُ في الثلاثة الأشواطِ الأولِ
منها إذا لم يَرْمُلْها في الطواف الذي يَرْمُلُ فيه، وهو طوافُ القدوم، وأنَّه
سعى بعد ذلك بين الصفا والمروة كما يسعى بعدَ طوافِ القدوم
بخلاف ما يفعله من طاف بالبيتِ يومَ النحرِ، وقد كان طاف طوافَ
القدوم من ترك الرَّمْلِ فيه، ومن ترك السعي بين الصفا والمروة، ولم
يُهْمِلْ أبو بكر رضي الله عنه أمر الخطبة التي قبل يوم التروية بمكة، لأنَّ
رسولَ الله ﷺ قد كان له على مكة حينئذٍ عاملٌ له عليها وهو عتَابُ
بن أسيد الأموي، فخطَبَ الناسَ بمكة في ذلك اليوم، [ثم] وافى أبا بكرٍ
بالناس بعرفة حتَّى قضى بهم بقية حَجَّهم، فكان الذي كان من أبي
بكر رضي الله عنه في حَجَّه مما إليه القيامُ به للناس إذ كان أميرهم في

حجهم ولا نقص فيه عما يجب أن يفعلهُ أميرُ الحاجِّ في حجِّه بالناسِ وهي حَجَّةٌ لم يكن قبلَها في الإسلام حجةً إلا حجة واحدة حجَّها بالناسِ عَتَابُ بْنُ أُسَيْدٍ في سنة ثمان، ويقال: إنها كانت في غير ذي الحِجَّةِ، لأن الزَّمانَ أيضاً استدار^(١) إلى ذي الحِجَّةِ في الحجة التي حجَّها أبو بكر بالناسِ، وأقرَّ الحج فيه، وحجَّ رسولُ الله ﷺ بالناسِ في السنة التي بَعَثَها في ذي الحِجَّةِ، وجرى الأمرُ على ذلك إلى يومِ القيامة. والله نسأله التوفيق.

(١) أي: دار، قال البغويُّ في «شرح السنة» ٢٢٠/٧-٢٢١: «إنَّ الزَّمانَ قد استدارَ كهَيْتته يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» معناه: أن العرب كانت في الجاهلية قد بَدَّلَتْ أَشْهُرَ الْحُرْمِ، وذلك أَنَّهُمْ كانوا يَعْتَقِدُونَ تَعْظِيمَ هذه الأشهر الحُرْمِ، وَيَتَحَرَّجُونَ فيها عن القتالِ، فاستحلَّ بعضهم القتالَ فيها من أجلِ أَنَّ عامةَ معاشهم كانت من الصيد والغارة، فكان يَشُقُّ عليهم الكفُّ عن ذلك ثلاثةَ أَشْهُرٍ على التوالي، وكانوا إذا استحلُّوا شهراً منها، حرموا مكانه شهراً آخر، وهو النسيءُ الذي ذكره الله في كتابه، فقال: «إِنَّمَا النِّسْيُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ»، ومعنى النسيء: تأخيرُ تحريم رجب إلى شعبان، والمحرم إلى صفر، مأخوذاً من: نَسَأْتُ الشَّيْءَ: إذا أخرتَه، وكان ذلك في كِنَانَةِ هم الذين كانوا يُنْسِتُونَ الشُّهُورَ على العرب، وإذا أَخْرَوْا تحريمَ المحرم إلى صفر، ومكثوا لذلك زماناً، ثم احتاجوا إلى تأخيرِ تحريمِ صفر إلى الربيع فعلوا هكذا شهراً بَعْدَ شهرٍ حتى استدارَ التحريمُ على السَّنَةِ كُلِّها، فقام الإسلامُ وقد رَجَعَ الحُرْمُ إلى موضعه الذي وضعه الله، وذلك بَعْدَ دَهِرٍ طَوِيلٍ، فذلك قولُه عليه السَّلَامُ: «إِنَّ الزَّمانَ قد استدارَ كهَيْتته يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ».

٢٤٦- باب بيان مشكل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في الدليل

على مُراد الله عز وجل بقوله: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ

فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ الآية [البقرة: ١٩٨]

١٧٧٢- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمُرَادِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ

مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - فِي حَدِيثِهِ عَنْ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمِنًى، مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَرَكِبَ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعَرٍ، فَنُصِبَتْ لَهُ بِنِعْرَةٍ، فَسَارَ وَلَا تَشْكُ قَرِيشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَاقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، كَمَا كَانَتْ قَرِيشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَجَازَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنِعْرَةٍ، فَنَزَلَ بِهَا، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ، أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ، فَرُحِلَتْ لَهُ، فَرَكِبَ، حَتَّى إِذَا أَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ^(١).

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث أن قريشاً كانت في الجاهلية تقف يوم عرفة في خلافِ الموضع الذي يَقِفُ الناسُ به اليوم بعرفة لحجهم، وذلك عندنا والله أعلم، لأن عرفة ليست من الحرم، وكانت قريش لا تُجَاوِزُ الحرم، ولا تقف لحجها في يوم عرفة إلا في موضع من الحرم، وكان الموضع الذي كانت تقف فيه في ذلك اليوم فيه هو المزدلفة.

١٧٧٣- كما حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى الْمُرْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) حديث صحيح تقدم في عدة مواضع.

الشافعي، عن سُفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن جُبَيْر، عن أبيه، قال: ذهبتُ أطلبُ بعيراً لي يَوْمَ عَرَفَةَ فخرجتُ، فإذا النبيُّ ﷺ واقفٌ بعَرَفَةَ يَبْنِ الناسِ، فقلتُ: إِنَّ هذا من الحُمْسِ، فما لَه خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ. يعني بالحُمْسِ: قريشاً، وكانت قريشٌ تَقِفُ بالمزدلفة، وتقولُ: نحنُ الحُمْسُ لا نَجَاوِزُ الحَرَمَ^(١).

١٧٧٤- وكما حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ شعيب، قال: حَدَّثَنَا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ -يعني ابنَ راهويه- قال حَدَّثَنَا أبو معاوية، قال: حَدَّثَنَا هشامُ، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت قريشٌ تَقِفُ بالمزدلفة، وتَسْمُوا الحُمْسَ، وسائرُ العربِ تَقِفُ بعَرَفَةَ، فأمرَ الله عزَّ وجلَّ نبيَّه ﷺ أن يَقِفَ بعَرَفَةَ، ثم يَدْفَعْ منها، وأنزلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]^(٢).

(١) إسناده صحيح. وهو في «السنن المأثورة» للشافعي (٤٨٧) برواية الطحاوي، عن خاله المزني.

والحُمْسُ: من الحماسة، وهي الشدة سُمُوا به لشدتهم وصلابتهم في دينهم، كانوا لا يخرجون من الحرم للوقوف، ويقولون: نحن فطِينُ الله يعني: سكان حرم الله، وعرفات خارج الحرم، فأمر الله المسلمين بعَرَفَةَ.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «سنن النسائي» ٢٥٤/٥-٢٥٥.

ورواه البخاري (٤٥٢٠)، ومسلم (١٢١٩) (١٥١)، وأبو داود (١٩١٠)، والبيهقي ١١٣/٥، والبخاري (١٩٢٥) من طرق عن أبي معاوية محمد بن خازم، بهذا الإسناد.

قال أبو جعفر: فدلَّ هذان الحديثان أنَّ النبي ﷺ قد كان في الجاهلية لتوفيق الله عزَّ وجلَّ إِيَّاهُ، وَلِتَوَلَّيْهِ لَهُ، قد كان يقفُ يومَ عرفة حيث يقفُ الناسُ سوى قريشٍ، وكان قولُ الله وجلَّ عزَّ: ﴿فَإِذَا أَفْتَتُمُ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَذَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩] دليلاً على أنَّ الإفاضة من ذلك المكان قد كانَ منهم قبلها وقوفٌ فيه.

وقد رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في هذا المعنى:

١٧٧٥- ما حَدَّثَنَا يونسُ، قال: حَدَّثَنَا سفيانُ، عن عمرو، عن عمرو بن عبدِ الله بن صفوان، عن يزيد بن شيبان، قال: أتانا ابنُ مِرْبَعٍ الأنصاريُّ بعرفة، ونحنُ بمكانٍ من الموقفِ بعيدٍ -يُعَدُّهُ عَمْرُو- فقال: أنا رسولُ رسولِ الله ﷺ إِلَيْكُمْ يَقُولُ: «كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ»^(١).

هكذا حَدَّثَنَا يونسُ.

١٧٧٦- وقد حَدَّثَنَا المزنِيُّ قبلَ ذلك، قال: حَدَّثَنَا الشافعيُّ، عن

(١) رواه أحمد ٤/١٣٧، وأبو داود (١٩١٩)، والترمذي (٨٨٣)، والنسائي ٢٥٥/٥، وابن ماجه (٣٠١١)، وابن خزيمة (٢٨١٨) و(٢٨١٩)، والحاكم ٤٦٢/١، وصححه ووافقه الذهبي من طرق عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد. وقال الترمذي: حديثُ ابنِ مِرْبَعٍ الأنصاري: حديثُ حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديثِ ابنِ عيينة، عن عمرو بن دينار.

سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن صفوان - ولم يذكر عمراً عن خاله له قال: كنا في موقف لنا بعرفة، ثم ذكر بقية هذا الحديث^(١).

قال أبو جعفر: فدل ذلك أن عرفة قد كانت من مواقف إبراهيم ﷺ في الحج حيث يقف الناس اليوم لحجهم. وأما أمره ﷺ في حديث ابن عباس بالارتفاع عن محسّر، ومحسّر من مزدلفة، فذلك لمعنى سوى هذا المعنى، قد يحتمل أن يكون لخروجه عن مشاعر إبراهيم ﷺ فأمر الناس بالرفع عنه، وبالرجوع إلى مشاعر إبراهيم ﷺ، والله أعلم بمراذه في ذلك ﷺ، وبالله التوفيق.

٢٤٧- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في حديث

عروة بن مضرس: «وَمَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْوُقُوفَ بِجَمْعٍ، فَلَا حَجَّ لَهُ»
١٧٧٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ الطَّائِيِّ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَعْبَتُ وَأَنْضِيتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ جَمْعًا وَالْإِمَامُ وَقِفٌ، فَوَقَّفَ مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ أَفَاضَ مَعَ النَّاسِ، فَقَدْ

(١) هو مكرر ما قبله إلا أن جميع من رواه غير الشافعي قالوا: عمرو بن عبد الله بن صفوان، وعمرو بن دينار له رواية عن عبد الله والد عمرو. وهو في «السنن المأثورة» (٤٨٨).

أدرك الحج، ومن لم يُدرك، فلا حجَّ له».

قال أبو جعفر: وهذا المعنى لمن فاتته الوقوفُ بجمع، أنه لا حجَّ له، فلم نَعْلَمْ أحداً جاء به في هذا الحديث عن الشعبي غير مطرّف، فأما الجماعة من أصحاب الشعبي، فلا يذكرونه فيه، منهم عبدُ الله بن أبي السفر، وإسماعيلُ بنُ أبي خالد:

١٧٧٨- كما قد حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، قال: حَدَّثَنَا وهبُ بنُ جرير، قال: حَدَّثَنَا شعبة، عن ابنِ أبي السفر، وإسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عروة بن مُضَرَّسٍ، قال: أتيتُ النبي ﷺ بِحَجْمٍ، فقلت: يا رسولَ الله: هل لي من حجٍّ؟ قد أنضيتُ راحلتي، فقال: «مَنْ صَلَّى معنا هذه الصلاة، وقد وقف معنا قَبْلَ ذلك، وأفاض من عرفة ليلاً أو نهاراً، فقد تَمَّ حَجُّهُ، وقضى تَفَثُهُ»^(١).

١٧٧٩- وكما قد حَدَّثَنَا يزيدُ بنُ سنان، حَدَّثَنَا يزيدُ بنُ هارون، أخبرنا إسماعيلُ بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عروة بن مُضَرَّسٍ، قال:

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٠٨/٢. ورواه أحمد ٢٦١/٤ و ٢٦٢، والطيالسي (١٢٨٢)، والدارمي ٥٩/٢، والنسائي ٢٦٤/٥، وابن حبان (٣٨٥٠)، والطبراني ٣٧٩/١٧، والحاكم ٤٦٣/١ من طرق، عن شعبة، عن عبد الله بن أبي السفر وحده، بهذا الإسناد.

وقضى تَفَثَهُ، قال ابن الأثير: هو ما يفعله المحرم بالحج إذا حَلَّ، كقص الشارب، والأظفار، وتنف الإبط، وحلق العانة، وقيل: هو إذهاب الشَّعَثِ والدَّرَنِ والوسخ مطلقاً.

أتيتُ النبي ﷺ، ثم ذكر مثله^(١).

ومنهم: زكريا بن أبي زائدة، وداود بن أبي هند.

١٧٨٠- كما قد حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَزَكْرِيَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ مِزْرَةَ بْنِ أَوْسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامٍ الطَّائِيَّ، يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَزْدَلِفَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طَيْئٍ، وَاللَّهِ مَا جِئْتُ حَتَّى أَتَعِبْتُ نَفْسِي، وَأَنْضَيْتُ رَاحِلَتِي، وَمَا تَرَكْتُ جَبَلًا مِنْ هَذِهِ الْجِبَالِ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ - صَلَاةَ الْفَجْرِ بِالمَزْدَلِفَةِ - وَقَدْ كَانَ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقُضِيَ تَفَثُهُ».

قال سفيان: وزاد زكريا فيه - وكان أحفظ الثلاثة لهذا الحديث - ، قال: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَيْتُ هَذِهِ السَّاعَةَ مِنْ جَبَلِي طَيْئٍ، قَدْ أَكَلْتُ رَاحِلَتِي، وَأَتَعِبْتُ نَفْسِي، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ: «مَنْ شَهِدَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نُفَيْضَ، وَقَدْ كَانَ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقُضِيَ تَفَثُهُ».

قال سفيان: وزاد داود بن أبي هند، فقال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٠٧-٢٠٨. وانظر ما

حين بَرَقَ الفجرُ، ثم ذكر الحديث^(١).

١٧٨١- وكما قد حَدَّثَنَا فهدُ بن سليمان، حَدَّثَنَا أبو نعيم، حَدَّثَنَا زكريا، عن عامر، قال: حَدَّثَنَا عُروَةُ بنُ مُضَرِّسٍ بنِ أوس بنِ حارثة بنِ لام: أَنَّهُ حَجَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يُدْرِكِ النَّاسَ إِلَّا لَيْلًا، وَهُمْ بِجَمْعٍ، فَانْطَلَقَ إِلَى عَرَفَاتِ لَيْلًا، فَأَفَاضَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى جَمْعٍ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَلِمْتُ نَفْسِي، وَأَنْضَيْتُ رَاحِلَتِي، فَمَا لِي مِنْ كَبِيرٍ مِنَ الْحَجِّ؟ فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى مَعَنَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ

(١) إسناده صحيح. وهو «شرح معاني الآثار» ٢/٢٠٨. ورواه الترمذي (٨٩١)، والنسائي ٥/٢٦٣، وابن حبان (٣٨٥١)، والطبراني ١٧/ (٣٨٢)، والبيهقي ٥/١٧٣ من طرق عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد. قال الترمذي: حسن صحيح.

ورواه الحميدي (٩٠٠)، ومن طريقه الطبراني ١٧/ (٣٨٥) عن سفيان، عن إسماعيل، به.

ورواه الحميدي (٩٠١)، وابن الجارود (٤٦٧)، وابن خزيمة (٢٨٢١)، والطبراني ١٧/ (٣٧٨) من طريق سفيان، عن زكريا، به.

ورواه أحمد ٤/١٥ عن هشيم، عن إسماعيل وزكريا، به.

ورواه أحمد ٤/٢٦١، والدارمي ٢/٥٩، وأبو داود (١٩٥٠)، والنسائي ٥/٢٦٤، وابن ماجه (٣٠١٦)، وابن خزيمة (٢٨٢٠)، والطبراني ١٧/ (٣٨٦) و (٣٨٧) و (٣٨٨) و (٣٨٩) و (٣٩٠) و (٣٩١) و (٣٩٢) و (٣٩٣)، والدارقطني ٢/٢٣٩، والحاكم ١/٤٦٣، والبيهقي ٥/١٧٣ من طرق عن إسماعيل، به.

ورواه أحمد ٤/١٥، وابن خزيمة (٢٨٢٠)، والطبراني ١٧/ (٣٧٧)، والبيهقي ٥/١١٦ من طرق، عن زكريا بن أبي زائدة، به.

بجمع، ووقف معنا حتى نفيض، وقد أفاض من عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً، فقد تمَّ حجُّه، وقضى تَفَنُّه^(١).

ومنهم: مجالد بن سعيد الهمداني:

١٧٨٢- كما قد حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الرَّبِيعِ اللَّوْلُؤِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، عَنْ مَجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِجَمْعٍ - يَعْنِي مَزْدَلِفَةَ - فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَتَعْبَتُ نَفْسِي، وَأَنْضِيتُ رَاحِلَتِي، وَلَمْ يَبْقَ جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ عَرَفَةَ، إِلَّا وَقَدْ وَقَفْتُ بِهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى مَعَنَا صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَقَدْ كَانَ أَتَى عَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى تَفَنُّه^(٢)».

قال أبو جعفر: فتأملنا هذا المعنى الذي زاده مُطَرَّفٌ، عن الشعبي، على أصحاب الشعبي في هذا الحديث بعد وقوفنا على أن فقهاء الأمصار الذين تدورُ الفتيا عليهم بالحَرَمَيْنِ، وبسائرِ الأمصارِ سواهما لا يختلفون أن من فاته الوقوفُ بجمع، وقد كان وقف بعرفة قبل ذلك، أنه ليس في حُكْمٍ مَنْ فاته الحجُّ، وأنه قد أدرك الحجَّ، وقد فاته منه ما يكفيه عنه الدمُّ، غيرَ طائفةٍ منهم قليلة العدد، فإنها زَعَمَتْ أن من فاته الوقوفُ بجمع في حجه بَعْدَمَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ، فقد فاته الحجُّ، وجعلوا فوتَ الوقوفِ بجمع قبل طلوع الفجر، كفوتِ الوقوفِ بعرفة في الحجِّ

(١) رواه الطبرني ١٧/ (٣٧٧) من طريق أبي نعيم، بهذا الإسناد.

(٢) مجالد بن سعيد الهمداني: ضعيف.

حتى يَطْلُعَ الفجرُ، ولا نعلم أحداً ممن تقدّمهم رُوِيَ عنه هذا القول غير علقمة بن قيس.

فوجدنا ذلك المعنى قد يحتمل ما حمّله عليه أهل تلك المقالة، وقد يحتمل غير ذلك، ويكون الذي أريد به التخليط والتوكيد في التخلف عن مزدلفة، ويكون ما قيل في ذلك مما في ذلك الحديث كمثل ما قد رُوِيَ عن رسول الله ﷺ مما قد روينا فيما تقدّم منّا في كتابنا هذا من قوله: «لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له». فلم يكن ذلك منه ﷺ على أن من لا أمانة له خارج من الإيمان، داخل في ضده، ولكنه في إيمان دون الإيمان الذي مع أهله الأمانة، وكذلك قوله: «ولا دين لمن لا عهد له». لم يُردّ بذلك أنه لا دين له، ولكن أراد أنه لا دين له كالدين الذي مع من له العهد، فمثل ذلك ما في حديث مطرف مما ذكرنا قد يكون قوله ﷺ: «ومن لم يذكرك، فلا حجّ له» على معنى فلا حجّ له كحجّ من أدرك تلك الصلاة معه، ووجدنا ما قد دلّلنا على ذلك بالاستنباط والاستخراج، وهو أنا قد وجدنا الوقوف بعرفة من صلب الحج، لا يجزئ الحج إلا بإصابته، ولا يتم [إلا] به، ولم يُعذّر أحد في تركه بعذر، ولا بغير عذر، وكانت جمع بخلاف ذلك، لأننا قد رأينا رسول الله ﷺ، قد رخص لزوجته سودة أن تفيض منها قبل أن تقف.

١٧٨٣- كما حدّثنا محمد بن خزيمة، حدّثنا حجاج بن منهال، حدّثنا حماد بن سلمة، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت سودة امرأة ثبطة ثقيلة، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع قبل أن تقف، فأذن لها، ولوددت أني كنت

استأذنته، فأذن لي^(١).

ومثل ذلك ما قد كان منه ﷺ مما قد رويناه فيما تقدّم منا في كتابنا هذا مما كان منه في تقديمه ضعفة أهله من جمع بليّ. ولما كان الوقوف بجمع مما قد يرتفع بالعدر، وكان بخلاف الوقوف بعرفة الذي لا يرتفع بعدر ولا بغيره، عقلنا: أن ما يرتفع بالعدر، فليس من صلب الحج، وأن مثل ذلك مثل الطواف، فمنه طواف الزيارة هو الذي فرض لا بدّ للحاج منه، ولا يرتفعه فرضه عنه بعدر ولا بغيره، وكان بخلاف طواف الصدر الذي قد رفع عن الحائض، وعذرت بالحيض في تركه، وفيما ذكرنا دليل صحيح أن الوقوف بجمع لما كان يسقط بالعدر في حال ما عن الحاج، دل ذلك أنه ليس من صلب الحج، وأنه مما قد يجزئ منه الدّم كما يجزئ في ترك الطواف بين الصفا والمروة، وبالله التوفيق.

(١) رواه أحمد ٩٤/٦ عن بهز بن أسد، و١٣٣ عن عفان بن مسلم، كلاهما عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٩٨/٦-٩٩، والبخاري (١٦٨٠)، ومسلم (١٢٩٠)، والنسائي ٢٦٢/٥ و٢٦٦، وابن ماجه (٣٠٢٧)، وابن خزيمة (٢٨٦٩)، وابن حبان (٣٨٦١) و(٣٨٦٤) و(٣٨٦٦)، والبيهقي ١٢٤/٥ من طرق، عن عبد الرحمن بن القاسم، به. ورواه الدارمي ٥٨/٢، والبخاري (١٦٨١)، ومسلم (١٢٩٠)، والبيهقي ١٢٤/٥ من طريق أفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، به.

ثبّطة - بفتح الثاء وكسر الباء -: بطيئة الحركة، كأنها تثبط بالأرض، أي: تشبست بها.

٢٤٨- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله:

«وارْقَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ» يعني في الوقوف

١٧٨٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ:

حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْعِجْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ

زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْقَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ، وَالْمَزْدَلِفَةُ

كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْقَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ، وَشِعَابُ مَنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ»^(١).

قال أبو جعفر: ولم نجد هذا الحديث من رواية أحدٍ من أصحاب

ابنِ عُيَيْنَةَ في إسناده أتمَّ منه من رواية أبي الأشعث.

وقد حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْغَافِقِيُّ بِهِ نَاقِصاً في إسناده، وفي

متنهِ جميعاً.

(١) رواه مختصراً ابن خزيمة (٢٨١٦)، والحاكم ٤٦٢/١، وعنه البيهقي

١١٥/٥ من طريق محمد بن كثير - وهو الصنعاني.

ورواه الطبراني (١١٠٠١) من طريق يحيى بن أبي قتيلة، عن عبد العزيز بن

أبي حازم، عن مالك، عن زياد بن سعد، به. وقرن بأبي معبد طاووساً.

ورواه بنحوه الطبراني (١١٠٠٥) و(١١٢٣١) و(١١٣٩٩) و(١١٤٠٨)

و(١١٥٧٠)، والبخاري (١١٢٧) من طرق عن ابن عباس، مرفوعاً. وبعضهم يزيد فيه

على بعض، وانظر «مجمع الزوائد» للهيتمي ٢٥١/٣.

ورواه ابن خزيمة (٢٨١٧)، والحاكم ٤٦٢/١، والبيهقي ١١٥/٥ من طريق

ابن جريج، أخبرني عطاء، عن ابن عباس قال: كان يقال: ارتفعوا عن مُحَسَّرٍ،

وارْتَفَعُوا عَنْ عُرْنَاتٍ.

١٧٨٥- حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ - لَمْ يَذْكُرْ زِيَادًا - عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «ارْفَعُوا عَنْ مُحَسَّرٍ، وَعَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ»^(١).

قال أبو جعفر: فاحتجنا إلى الوقوف على قوله ﷺ: «ارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرَنَةَ» ما الذي يُريدُ به؟ هل هو لأنَّ بَطْنَ عُرَنَةَ لَيْسَ مِنْ عُرَفَةَ الَّتِي يُوقَفُ بِهَا لِلْحَجِّ؟ أَمْ لغير ذلك؟

١٧٨٦- فوجدنا بَكَارَ بْنَ قَتِيْبَةَ قَدْ حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعُرَفَةَ، فَقَالَ: «هَذِهِ عُرَفَةُ، وَهَذَا الْمَوْقِفُ، وَعُرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَجَمْعُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ»^(٢).

(١) إسناده صحيح، ورواية ابن عينة عن أبي الزبير بلا واسطة عند مسلم وغيره، فيكون ابنُ عينة سمعه من أبي الزبير في هذه الرواية بلا واسطة، وسمعه منه في الرواية السالفة بواسطة زياد بن سعد، فهو على هذا من المزيّد في متصل الأسانيد.

ورواه البيهقي ١١٥/٥ من طريق إسماعيل القاضي، عن علي - وهو ابن المديني - قال: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - شَكَّ سَفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، بِهِ.

ورواه أحمد ٢١٩/١ عن سفيان بن عينة، به، وذكر زياداً ولم يشك. وحصى الخذف، أي: الصغار، والخذف بالحصى: الرمي به بالأصابع.

(٢) رواه أحمد بنحوه ٧٥-٧٦، والترمذي (٨٨٥)، وأبو يعلى (٣١٢)

١٧٨٧- ووجدنا يونسَ بنَ عبدِ الأعلى قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا
عبدُ الله بنُ وهبٍ، قال: حَدَّثَنِي أُسامةُ بنُ زيدٍ اللَّيثِيُّ، أنَ عطاءَ بنَ أبي
رباحٍ حَدَّثَهُ، أَنه سَمِعَ جابرَ بنَ عبدِ الله يَحَدِّثُ عن رسولِ الله ﷺ أَنه
قال: «كُلُّ عَرَفَةٍ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ الْمُزْدِلْفَةِ مَوْقِفٌ»^(١).

١٧٨٨- ووجدنا محمدَ بنَ عمرو بنِ ثَمَامِ الكَلْبِيِّ أبا الكَرَوَيسِ قد
حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ عبدِ الله بنِ بُكَيْرٍ، قال: حَدَّثَنِي ميمُونُ بنُ
يَحْيَى بنِ مسلمٍ بنِ الأشَجِّ، عن مَخْرَمَةَ بنِ بُكَيْرٍ بنِ عبدِ الله بنِ الأشَجِّ،
عن أبيه، قال: سَمِعْتُ أُسامةَ بنَ زيدٍ، يَقولُ: سَمِعْتُ عبدَ الله بنَ أبي
حسينٍ يُخْبِرُ عن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ -وعطاءٌ جالسٌ يسمَعُ- قال: قالَ
عطاءٌ: سَمِعْتُ جابرَ بنَ عبدِ الله السَّلَمِيِّ يَقولُ: قال رسولُ الله ﷺ:
«كُلُّ عَرَفَةٍ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ الْمُزْدِلْفَةِ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ مِنًى مَنَحَرٍّ، وَكُلُّ

و(٥٤٤) من طرق عن أبي أحمد الزبيري، بهذا الإسناد. وقال الترمذي: حسن صحيح.

ورواه أحمد ١/١٥٧، وأبو داود (١٩٣٥)، وابن ماجه (٣٠١٠) من طريق
يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري، به.

ورواه عبد الله بن أحمد في زوائده على «المسند» ١/٧٦ عن أحمد بن عبدة
البصري، عن المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي، عن أبيه، به.

(١) رواه ابن خزيمة (٢٧٨٧) عن يونس، به.

ورواه ابن خزيمة (٣٧٨٧)، والبيهقي ٥/١٢٢ من طريق ابن وهب، به.

ورواه أحمد ٣/٣٢٦، وعبد بن حميد (١٠٠٤)، والدارمي (١٨٨٦)، وأبو

داود (١٩٣٧)، وابن ماجه (٣٠٤٨) من طرق عن أسامة بن زيد، به.

فَجَاجَ مَكَّةَ طَرِيقَ وَمَنْحَرٍ.

١٧٨٩- ووجدنا أحمد بن شعيب قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: حَدَّثَنَا يحيى بن سعيد، قال: حَدَّثَنَا جعفر بن محمد، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، قال: أَتَيْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، قال: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»^(١).

قال أبو جعفر: فاحتجنا إلى أن نَقِفَ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ أُمِرَ بِالرَّفْعِ عَنْ بَطْنِ عُرْنَةَ، مَا الْمُرَادُ بِهِ؟

١٧٩٠- فوجدنا أبا أمية قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ زُبَّارِ الْكَلْبِيِّ، قال: حَدَّثَنَا شَرْقِيٌّ بْنُ قُطَامِيٍّ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ الْعَائِذِيِّ، عَنْ شَرَّاحِيلِ بْنِ الْقَعْقَاعِ، قال: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ مَعْدِي يَقُولُ: كُنَّا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِبَطْنِ عُرْنَةَ نَتَخَوَّفُ أَنْ يَخْطَفَنَا الْجَنُّ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِزُوا إِلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ إِنْ أَسْلَمُوا إِخْوَانُكُمْ»^(٢).

(١) حديث صحيح. ورواه أحمد ٣/٣٢١، وأبو داود (١٩٠٧)، وابن خزيمة (٢٨١٥) من طريق يحيى بن سعيد، بهذا الإسناد.

ورواه بنحوه مسلم (١٢١٨) (١٤٩)، وأبو داود (١٩٠٨) و(١٩٣٦)، والبيهقي ٢٣٩/٥ من طريق حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد، به.

(٢) إسناده ضعيف. مسلسل بالضعفاء والمجاهيل، ومنته منكر. محمد بن زياد بن زبَّار: قال الذهبي: له عشرة أحاديث فيها مناكير، وذكر هذا الحديث منها.

وأبو طلق العائذي: قال ابن حبان في «الثقات» ٣٦٥/٤: لست أعرف أبا طلق هذا من هو، وشراحيل -ويقال شرحبيل بن القعقاع-: لم يوثقه غير ابن حبان،

قال أبو جعفر: هكذا حدثناه أبو أمية، فإنهم إن أسلموا إخوانكم، وهو عندنا - والله أعلم - : «فإنهم إذ أسلموا إخوانكم» أي: إذ صاروا مسلمين.

فكان في هذا الحديث، أنهم كانوا يقفون عشيّة عرفة يبطن عرنة، خوفاً منهم على أنفسهم أن يخطفهم الجن، وأن النبي ﷺ أمرهم أن يحمّوا إليهم، أي: ما سوى بطن عرنة من عرفة، وهي المواضع التي كانت الجن فيها قبل ذلك، وكانوا يتخوفون إن وقفوا بها من غوائلهم ما كانوا يتخوفونه، فأعلمهم النبي ﷺ أنهم إخوانهم إذ قد أسلموا، وفي ذلك ما قد دلّ على أن أمر النبي ﷺ الناس بذلك كان بعد إسلام الجن. فإن قال قائل: أفيجوز أن يكون الجن كانوا قبل إسلامهم يحجّون؟

قيل له: وما تنكر من ذلك! قد كان كفاراً الآدميين - يحجّون كما يحجّ المسلمون حتى نسخ الله ذلك بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ

فهو في عداد المجهولين.

ورواه الطبراني في «الصغير» (١٥٧)، وفي «الأوسط» (٢٣٠٣)، والبخاري (١٠٩٣) من طريقين عن محمد بن زياد بهذا الإسناد، وقال البخاري: إسناده ليس بالثابت.

ورواه الطبراني في «الكبير» ٤٦/١٧ (١٠٠) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن عمرو بن شمر، عن أبي طوق شراحيل بن القعقاع، به. وعمرو بن شمر قال البخاري: منكر الحديث، وكذبه غير واحد.

فَلَا يَمُرُّوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا» [التوبة: ٢٨] وَكَانَ ذَلِكَ النِّسْخُ
مِمَّا كَانَ مِنَ النَّذَارَةِ^(١) الَّتِي أَنْذَرُوا بِهَا فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّهَا أَبُو بَكْرٍ.
وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ وَمَا قَدْ رُوِيَ عَنْهُ فِيهِ فِي مَوْضِعِهِ مِمَّا بَعْدُ مِنْ كِتَابِنَا
هَذَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَاللَّهُ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

٢٤٩- بَابُ بَيَانِ مُشْكِلى مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ:

«مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ»

١٧٩١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثَيْدٍ
الطَّنَافِيسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدَّيْلِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ واقفاً بِعَرَفَاتٍ، فَأَقْبَلَ
أَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْحَجِّ، فَقَالَ: «الْحَجُّ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَمَنْ
أَدْرَكَ جَمْعاً قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ، أَيَّامٌ مِنْى ثَلَاثَةٌ أَيَّامُ
التَّشْرِيقِ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ
عَلَيْهِ». ثُمَّ أَرْدَفَ خَلْفَهُ رَجُلًا فَنَادَى بِذَلِكَ^(٢).

(١) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «الرَّسَالَةِ» رَقْم (٣٥): فَحَصَّ اللَّهُ حُلَّ ثَنَاوِهِ قَوْمِهِ
وَعَشْرِيَّتِهِ الْأَقْرَبِينَ فِي النَّذَارَةِ، وَعَمَّ الْخَلْقَ بِهَا بَعْدَهُمْ، وَرَفَعَ بِالْقُرْآنِ ذِكْرَ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ، ثُمَّ حَصَّ قَوْمَهُ بِالنَّذَارَةِ إِذْ بَعَثَهُ، فَقَالَ: «وَأَنْزِلْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ».

(٢) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ (٨٩٩)، وَأَحْمَدُ ٣٠٩/٤-٣١٠
و٣٣٥، وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٤٩)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٠١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٨٩) وَ(٨٩٠)،
وَالنَّسَائِيُّ ٢٥٦/٥ وَ٢٦٤ وَفِي «الْكُفْرِ» (٤٠١١) وَ(٤٠١٢) وَ(٤٠٥٠)، وَابْنُ

١٧٩٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ بْنُ سَوَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(١)، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ سُؤَالَ أَهْلِ نَجْدٍ إِلَّا بَاهٍ، وَلَا إِرْدَافَهُ الرَّجُلَ.

فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَقْبَلُونَ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ عَلَى خِلَافِهِ؟ لَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَجِّ بَقَايَا، مِنْهَا: الْوُقُوفُ بِالْمَزْدَلِفَةِ، وَمِنْهَا: رَمْيُ الْجَمَارِ، وَمِنْهَا الْخَلْقُ، وَمِنْهَا: طَوَافُ الزَّيَّارَةِ، الَّذِي هُوَ أَوْ كَذُّهَا، وَالَّذِي لَوْ لَجِقَ ببلده، وَلَمْ يَفْعَلْهُ أَمِيرٌ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى يَفْعَلَهُ بِهَا، وَإِنَّهُ بَاقٍ فِي حُرْمَةِ إِحْرَامِهِ عَلَى حَالِهِ، وَمِنْهَا طَوَافُ الصَّدْرِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْوُجُوبِ وَالْأَشْيَاءِ الَّتِي قَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ تَجَزَّئُ فِيهَا الدَّمَاءُ، وَلَا يَجِبُ عَلَى تَارِكِهَا الرَّجُوعُ لَهَا إِلَى مَكَّةَ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ لَتَرْكِهِ طَوَافَ يَوْمِ النَّحْرِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَنْ هَذِهِ سَبِيلُهُ مَدْرَكًا لِلْحَجِّ؟

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَوْنِهِ: أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ لَا يَفُوتُ بَعْدَهُ الْحَجُّ، وَإِنْ فُوتَ يَفُوتُ بِهِ الْحَجُّ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْحَجُّ فَائِتًا بِفُوتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَبَعْدَهُ مِنْ أَسْبَابِ الْحَجِّ مَا بَعْدَهُ مِنْهَا، جَازَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ مَدْرَكًا لِلْحَجِّ، لِأَنَّهُ

خزيمه (٢٨٢٢) من طرق، عن سفيان الثوري، بهذا الإسناد.

(١) إسناده صحيح، ورواه عبد بن حميد (٣١٠)، وأحمد ٣٠٩/٤ و ٣١٠/٤،

والدارمي ٥٩/٢، والنسائي في «الكبرى» (٤١٨٠) من طرق عن شعبة، به.

تصدر من يفوته الوقوفُ بها للحج.

وهذا كلامٌ عربيٌّ خاطب به رسولُ الله ﷺ عرباً يَعْقِلُونَ مراده منه، ويفهمون معناه فيه، وفيما ذكرنا دليلٌ صحيحٌ على نفي الاستحالة فيه، ومثلُ هذا مما قد خاطبهم ﷺ بمثله في غير الحج، وهو قوله: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً، فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ»^(١) لَيْسَ عَلَى معنى أَنَّهُ كَمَنْ صَلاها، فلا يحتاجُ إلى أَنْ يُصَلِّيَ ما يُصَلِّي ما بَقِيَ منها، ولكنه قد أَذْرَكَ مِنْ ثوابها ما قد أَذْرَكَ مَنْ دَخَلَ فيها مِنْ أَوَّلِها، وفهم مراده به مَنْ خاطبه به رِضْوَانُ الله عليهم، لأنَّ لغته لغتهم كما قال عزَّ وجلَّ: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ» [إبراهيم: ٤]، فإذا كان ما خاطبهم به قد تَبَيَّنُوا به مُرَادَه به، غَنَوْا عن الزيادة فيه. كما قد جاء القرآنُ بأشياء متجاوزة في هذا المعنى، مثل هذا منها: «وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سَبَّرَتْ بِهِ الْجِبَالَ أَوْ قَطَعَتْ بِهِ الْأَرْضُ، أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى، بَلَّ اللَّهُ الْأَمْزُجَ جَمِيعًا» [الرعد: ٣١]، وغني عما سوى ذلك مما قد اختلف أهلُ العلمُ باللغة فيه، ما هو؟ فقال بعضهم هو: لَكَفَرُوا به، وقال بعضهم: لكان هذا القرآن، والله أعلمُ بمراده به، ومثلُ ذلك قوله عزَّ وجلَّ: «وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ» [النور: ١٠]، وغني بذلك عن ذكر ما يكونُ لولا فضله ورحمته لفهمهم المرادَ بذلك، وفيما ذكرنا كشفُ المعنى فيما قد رويتنا في هذا الباب، والله نسأله التوفيق.

(١) حديث صحيح متفق عليه من حديث أبي هريرة، وقد تقدم في الصلاة.

٢٥٠- بابُ بيانِ مُشكِـلِ الصَّحِيحِ مِمَّا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي وَقْتِهِ مِنْ يَوْمِ النَحْرِ الَّذِي تُرْمَى فِيهِ جَمْرَةُ الْعَقْبَةِ الَّتِي يَجْزِي رَمِيهَا فِيهِ: هَلْ هُوَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ بَعْدَ طُلُوعِهَا بِمَا يُرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ

١٧٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْخَضْرَمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(١).

١٧٩٤- وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْبُرْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ

(١) إسناده قوي، مِقْسَمٌ: صدوق وكان يرسل، لزم ابن عباس له في البخاري حديث واحد.

ورواه البيهقي ١٣٢/٥ من طريقين عن أحمد بن إسحاق الخضرمي، به.
ورواه الإمام أحمد ٣٢٦/١ (٣٠٠٨) و٣٤٤ (٣٢٠٣)، والترمذي (٨٩٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١١٧/٢، والطبراني (١٢٠٧٣) و(١٢٠٧٨) و(١٢١٢٠) و(١٢١٢١) من طرق عن الحكم، به.

وقال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم لم يروا بأساً أن يتقدم الضعفة من المزدلفة ليل يصبون إلى منى، وقال أكثر أهل العلم بحديث النبي ﷺ: إنهم لا يرمون حتى تطلع الشمس، ورخص بعض أهل العلم في أن يرموا ليل، والعمل على حديث النبي ﷺ أنهم لا يرمون، وهو قول الثوري والشافعي.

مِقْسَمٍ، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أتانا رسول الله ﷺ بسوادٍ؛
ضعفاء بني هاشم على حُمُرَاتٍ، فجعل يقول: «يَا بَنِي أَيْضُوا، وَلَا
تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(١).

١٧٩٥- وَحَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْبُرْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ،
عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مَثَلَهُ.

١٧٩٦- وَحَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ،
قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ أَبِي
حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،
قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بضعفةً أهله ليلاً من جَمْعٍ، وَقَالَ لَهُمْ: «لَا تَرْمُوا
الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(٢).

١٧٩٧- حَدَّثَنَا فَهْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا
أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ

(١) إسناده صحيح. ورواه الإمام أحمد ٢٧٧/١ (٢٥٠٧) عن عثمان بن محمد،
عن جرير بن عبد الحميد، به.

ورواه الإمام أحمد ٢٣٥/١ (٢٠٩٩) و٢٥١/١ (٢٢٦٤) و٢٦٩/١ (٢٤٢٧)
و٣٢٦/١ (٣٠٠٥) و٣٥٣/١ (٣٣٠٩) و٣٧١/١ (٣٥١٣)، وأبو داود (١٩٢٠)
من طرق عن الحكم، به، وبعض رواياته بأطول منه.

وقوله: «على حمُرَاتٍ»، قال ابن الأثير، جمع صيغة لِحْمُرٍ، وَحُمُرٌ: جمع حِمَارٍ.
(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٣٩٠) عن عمرو بن أبي الطاهر بن السرح،
عن يوسف بن عدي، بهذا الإسناد.

الله عنهما، قال: مرَّ بنا رسولُ الله ﷺ ليلةَ النحرِ وعَلِينَا سَوَادًا مِنَ اللَّيْلِ، فَجَعَلَ يَضْرِبُ أَفْعَادَنَا، وَيَقُولُ: «أُتِينِي أَيْضُوا، وَلَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

١٧٩٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِابْنِي هَاشِمٍ: «يَا بَنِي أَخِي تَعَجَّلُوا قَبْلَ زِحَامِ النَّاسِ، وَلَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

١٧٩٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ [ح]، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ أَهْلَهُ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ^(١).

١٨٠٠- وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ.

١٨٠١- وَحَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، ثُمَّ اجْتَمَعَا فَقَالَا: عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرَنِيِّ، فِي حَدِيثِ حُسَيْنٍ، عَنْ

(١) حبيب بن أبي ثابت مدلس وقد عنعن، ورواه النسائي ٢٧١/٥-٢٧٢، ورواه أبو داود (١٩٤١) من طريق حمزة الزيات، عن حبيب بن أبي ثابت، به.

ابن عباس، وفي حديث روح، قال: قال ابن عباس: حَمَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَغِيلَمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ عَلَى حُمُرَاتٍ، ثُمَّ جَعَلَ يَلْطَحُ أَفْحَاذَنَا، وَجَعَلَ يَقُولُ فِي حَدِيثِ رُوحٍ: «أَيُّ بَنِيٍّ»، وفي حديث حسين: «أُبَيِّنِي لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(١).

١٨٠٢- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرْنِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ حُسَيْنٍ سِوَاءً^(٢).

قال أبو جعفر: فهذه الآثار كلها مكشوفة المعاني بنهي رسول الله ﷺ مَنْ عَجَّلَهُ مِنْ جَمْعٍ: أَنْ لَا يَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا حَكْمٌ مَنْ لَهُ الرُّخْصَةُ فِي التَّعْجِيلِ مِنْ هُنَاكَ، كَانَ مَنْ لَا رُخْصَةَ

(١) رجاله ثقات إلا أنه منقطع، الحسن العرنى - وهو الحسن بن عبد الله - لم يلق ابن عباس، بل لم يُدرِكه، هو يرسل عنه، صرح بذلك أحمد ويحيى بن معين، وأبو حاتم.

ورواه أحمد ٢٣٤/١ و٣١١، وأبو داود (١٩٤٠)، والنسائي ٢٧٠/٥-٢٧٢، وابن ماجه (٣٠٢٥)، وابن حبان (٣٨٦٩)، والطبراني (١٢٦٩٩) و(١٢٧٠١) و(١٢٧٠٣)، وعلي بن الجعد في «مسنده» (١٢٧٥)، والبغوي (١٩٤٢)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» ١٢٨/١-١٢٩ من طرق عن سلمة بن كهيل، بهذا الإسناد.

اللطح: الضرب الخفيف ببطن الكف ونحوه، قال أبو عبيد في «غريب الحديث» ١٢٨/١-١٢٩: اللطح: الضرب، يقال منه: لطحت الرجل بالأرض، وأبيي: تصغير بُني، يريد: يا بني، والأغيلم: تصغير الغلطة، كما قالوا: أصيب في تصغير الصبية.

(٢) هو مكرر ما قبله، ورواه النسائي ٢٧٠/٥-٢٧١.

له في ذلك بذلك النهي أولى.

١٨٠٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ النُّمَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا كُرَيْبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ نِسَاءَهُ وَثَقَلَهُ صَبِيحَةٌ جَمَعَ أَنْ يُفِيضُوا مَعَ أَوَّلِ الْفَجْرِ بِسَوَادٍ وَلَا يَرْمُوا الْجَمْرَةَ إِلَّا مُصْبِحِينَ^(١).

قال أبو جعفر: وتصحيحُ هذا الحديث وما ذكرنا قبله من الأحاديث في هذا الباب على المنع عن رمي جمرة العقبة يومَ النحر حتى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

فقال قائل: ما نعلمُ أحداً من أهل العلم الذين تدورُ عليهم الفتيا إلا وقد خرج عن هذا الحديث، وذهب إلى أن من رمى جمرة العقبة يومَ النحر قبل طلوع الشمس أنه يُجزئ رميه، وأنه ليس عليه أن يُعيدَه بعد ذلك إذا طلعت الشمس، منهم أبو حنيفة في أصحابه، ومنهم مالك في أصحابه، ومنهم الشافعي في أصحابه، بل قد زاد عليهم، فذكر أن من رماها يومَ النحر بعد نصف الليل أنه يُجزئه رميه^(٢)، قال: فهذا الحديثُ

(١) فضيل بن سليمان صدوق له خطأ كثير. ورواه البيهقي ١٣٢/٥ من طريق يوسف بن يعقوب، عن محمد بن أبي بكر المقدمي، بهذا الإسناد.

(٢) الرمي قبل طلوع الشمس، وأيضاً قبل فجر يوم النحر ثابت، ففي حديث عائشة رضي الله عنها عن مسلم (١٢٩٠) (٢٩٥) قالت: وددتُ أني كنتُ استأذنتُ رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة فأصلي الصبح. عني فأرمي الجمرة قبل أن يأتي الناس.. الحديث.

مما قد تلقته العلماء بالرد، فلم يكن لذكرك إياه معنى.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه: أن العلماء لم يتلقوا هذا الحديث بالرد كما ذكر، وإنما خالفه من قد ذكرناه منهم، وفيهم من قد تعلق به، وذهب إليه، وهم الأوزاعي والثوري، وهما من الإمامة في العلم والموضع منه يمثل الذي عليه من خالف ذلك منهم.

كما قد أجاز لنا محمد بن سنان، عن محمود بن خالد، عن عمر بن عبد الواحد، قال: سمعت الأوزاعي يقول في رجل ارتحل بعد ما نزل المزدلفة بليل، فمضى كما هو حتى رمى الجمرة وذبح، قال: أما الأمر، فلا يذبح حتى تطلع الشمس، فإن هو فعل أجراً عنه.

قال: فأما قوله: فأما الأمر، فلا يذبح حتى تطلع الشمس، فكما قال. وأما قوله: فإن هو فعل أجراً عنه، فإنه مطلوب في ذلك يمثل ما

وانظر أيضاً حديث أسماء عند مسلم (١٢٩١) وفيه الرمي بفلس.

وفي تعليق فضيلة الشيخ "صالح السدлан" على كتاب «منهج السالك إلى بيت الله المبجل في أعمال المناسك» لمؤلفه "محمد اليومي الدمنهوري" قال:

للرمي وقتان: ١- وقت فضيلة. ٢- ووقت إجزاء.

فوقت الفضيلة أن يرمي بعد طلوع الشمس.. إلى أن قال في التعليق على قول المصنف "ويجزئ بعد نصف ليلة النحر": وهذا هو وقت الإجزاء: أن يرميها بعد نصف ليلة النحر لما روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أمر أم سلمة ليلة النحر فرمت حمرة العقبة قبل الفجر ثم مضت وأفاضت. وثبت أنها عجلت الإفاضة ووافقت مكة مع صلاة الصبح بأمره ﷺ لها، ولأنه وقت للدفع من المزدلفة فكان وقتاً للرمي كبعد طلوع الشمس.

الذين ذكرناهم قبله مطلوبون فيه.

وكما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ المعروف بابن الإمام، قال: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّان، قال: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، قال: سمعتُ سَفِيَّانَ، وسئل عن مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فقال: يُعْبَدُ الرَّمِي.

فكان ما قال سَفِيَّانُ من هذا أولى مما قيل في هذا الباب، لأنه ليس لأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ عما قاله رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ولا عن ما فعله، ولا عن ما وَقَّعَهُ، وإذا كان قد وَقَّعَ في الذَّبْحِ يَوْمَ النَحْرِ وَقَّتاً بَعِينَهُ، فكان من تَقَدَّمَه لَا يُجْزِئُهُ ذَبْحُهُ، وَيُؤْمَرُ بِالْإِعَادَةِ، كان كذلك في أمره بِالرَّمِي فيه من الْحَاجِ لَوْ قَتَ بَعِينَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ بِتَقَدُّمٍ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ تَقَدَّمَهُ فَرَمَى قَبْلَهُ، أَمَرَ بِإِعَادَةِ الرَّمِي فيه، هذا هو الْقَوْلُ عِنْدَنَا فِي هَذَا الْبَابِ. وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

٢٥١- بَابُ بَيَانِ مُشْكِلي مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ جَابِرٍ،

فِي قَوْلِهِمَا: مَا نَدْرِي بِكُمْ رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الْجَمْرَةَ مِنَ الْحَصَى، ثُمَّ مَا رَوَى غَيْرُهُمَا مِمَّا فِيهِ ذِكْرُ عَدَدٍ مَا

رَمَاهَا بِهِ

حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قُرَّةَ بْنِ أَبِي خَلِيفَةَ الرُّعَيْنِي،

قال: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ الْأَزْدِيُّ، قال:

١٨٠٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ

بْنُ الْمُبَارَكِ، قال: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مِجْلَزٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجِمَارِ، فَقَالَ: مَا أَدْرِي، رَمَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَسْتُ أَوْ بَسِيعٌ^(١).

١٨٠٥- وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ رَمِي الْجِمَارِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَدْرِي بِكُمْ رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَسْتُ أَوْ بَسِيعٌ^(٢).

١٨٠٦- وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّبِيرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَا أَدْرِي بِكُمْ رَمَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٣).

١٨٠٧- وَحَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ،

(١) إسناده صحيح. ورواه أبو داود (١٩٧٧) عن عبد الرحمن بن المبارك، بهذا الإسناد.

ورواه النسائي ٢٧٥/٥ وفي «السنن الكبرى» (٣٩٧٧)، عن محمد بن الأعلى الصنعاني، والطبراني (١٢٩٠٦) من طريق أبي بكر بن خلاد، كلاهما عن خالد بن الحارث، به.

ورواه أحمد ٣٧٢/١ عن روح، عن شعبة، به.

(٢) إسناده صحيح، وهو مكرر ما قبله.

(٣) ضعيف. سعيد بن سالم القداح المكي، صدوق يهيم، ويغلب على الظن أن هذا الحديث مما وهم فيه، فإن رواية جابر الصحيحة الثابتة في صحيح مسلم وغيره كما سيأتي فيها الجزم «بأنه ﷺ رماها بسبع حصيات» دون شك أو تردد.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ.
أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: لَا أُدْرِي بِكُمْ رَمَى النَّبِيِّ ﷺ ^(١).
قال أبو جعفر: فَتَأَمَّلْنَا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ، وَهَلْ رُوِيَ فِي
عَدَدِ الْحَصَى الَّتِي رَمَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ عَدَدٌ مَعْلُومٌ؟
١٨٠٨- فَوَجَدْنَا فَهْدًا قَدْ حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ مَنَازِلٍ
الْكُوفِيُّ، قال: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ
الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ، قال: كُنْتُ رَدَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ
بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهُنَّ ^(٢).

فَعَقَلْنَا بِذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ إِنَّمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ عَنْ
دَرِيَّةٍ نَفْسِهِ، ثُمَّ أَخْبَرَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي بِمُحَقِّقَةٍ عَدَدِ مَا رَمَاهَا بِهِ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ سَبْعُ حَصَيَّاتٍ.

١٨٠٩- وَوَجَدْنَا الرَّبِيعَ الْمَرَادِيَّ قَدْ حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا أَسَدٌ،
قال: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ،
أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ أَتَى
الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ،

(١) ضعيف. عثمان بن الهيثم. وقال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ.

(٢) إسناده صحيح. ورواه أحمد وابن عبد الله في «زوائد» ٢١٢/١،

والنسائي ٢٧٥/٥ وفي «السنن الكبرى» (٣٩٧٨)، وابن خزيمة (٢٨٨١)، وأبو يعلى

(٦٧٣٥) من طرق عن حفص بن غياث، بهذا الإسناد.

مثل حصى الخذف رمى من بطن الوادي ثم انصرف^(١).
 فاحتمل في جابر بن عبد الله فيما روينا عنه مثل الذي وقفنا عليه
 فيما رويناه عن ابن عباس مما لم يَقِفْ على حقيقة عدده، ووقف عليه
 بغيره.

وقد تعلّق قوم بحديثي ابن عباس وجابر اللذين رويناهما في صدر
 هذا الباب، فأباحوا بذلك للحاج أن يرمي الجمرة بما شاء من الحصى
 بغير عددٍ قصد إليه، قصّر عن السبعة أو تجاوزها، وذكر في ذلك
 الرجلين من أصحاب رسول الله ﷺ

١٨١٠- ما قد حَدَّثَنَا فهذّ، قال: حَدَّثَنَا عثمانُ بنُ الهيثم، قال:
 أخبرنا ابنُ جُريج، قال: أخبرني محمدُ بن يوسف مولى عمرو بن
 عثمان، أن عبدَ الله بن عمرو بن عثمان أخبره، أنه سَمِعَ أبا حبة
 الأنصاري يقول: لا بأسَ بما رمى به الإنسانُ الجمرَةَ من الحصى يقول
 من عدده، فجاء عبدُ الله بن عمرو -زعموا- إلى عبد الله بن عمر
 فقال: إن أبا حبة الأنصاري يُفتي الناسَ بأن لا بأسَ بما رمى به الإنسانُ
 من حصى الجمرَةِ يقول من عدده، قال ابن عمر: صدّقَ أبو حبة، وأبو
 حبة من أهل بدر^(٢).

(١) حديث صحيح. أسد بن موسى، توبع. ورواه النسائي ٢٦٧/٥ و ٢٧٤
 وفي «الكبرى» (٣٩٣٥) و (٣٩٧٥)، عن إبراهيم بن هارون، ومسلم (١٢١٨)،
 والبيهقي ١٢٩/٥ من طريق ابن أبي شبة، ومسلم أيضاً (١٢١٨) عن إسحاق بن
 إبراهيم، ثلاثهم عن حاتم بن إسماعيل، بهذا الإسناد.

(٢) عثمان بن الهيثم: قال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ، لكنه توبع هنا.

وذكروا في ذلك أيضاً

١٨١١- ما قد حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِصِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو معاوية الضمير، عن حجاج، عن ابنِ أبي نَجِيحٍ، عن مجاهد، عن سعد بنِ أبي وقاص رضي الله عنه، قال: قدمنا مع النبي ﷺ في حَجَّتِهِ، مِنَّا مَنْ رَمَى بِسَبْعٍ وَأَقْلَّ فَلَمْ يَعِبْ ذَلِكَ عَلَيْنَا^(١).

١٨١٢- وما قد حَدَّثَنَا أحمد بن شعيب، قال: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عن ابنِ أبي نَجِيحٍ، قال: قال مجاهد: قال سعد: رجعنا في الحجة مع النبي ﷺ وبعضنا يقول: رميتُ بسبع، وبعضنا يقول: رميتُ بست، فلم يَعِبْ بعضهم على بعض^(٢).

ورواه الحاكم ٦٣٣/٣، والطبراني ٨٢٠/٢٢ من طريقين عن يحيى بن سعيد، عن ابن جريح، بهذا الإسناد.

قال الحفاظ في «الإصابة» ٤/٤١: أبو حبة البدرى وقع ذكره في الصحيح من رواية الزهري عن أنس، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبي حبة البدرى عقب حديث الزهري، عن أنس، عن أبي ذر في الإسراء، وروى عنه أيضاً عمار بن أبي عمار، وحديثه عنه في مسند ابن أبي شيبه وأحمد، وصححه الحاكم، وصرح بسماعه منه، وعلى هذا فهو غير الذي ذكر ابن إسحاق أنه استشهد بأحد، وله في الطبراني حديث آخر (يعني حديثنا هذا) من رواية عبد الله بن عمرو بن عثمان عنه، وسنده قوي إلا أن عبد الله بن عمرو بن عثمان لم يدركه.

(١) إسناده ضعيف. حجاج بن أرطاة، كثير الخطأ والتدليس.

(٢) رجاله ثقات. إلا أن مجاهداً لم يسمع من سعد بن أبي وقاص، وهو عند النسائي ٢٧٥/٥ وفي «السنن الكبرى» (٣٩٧٦). ورواه البيهقي ١٤٩/٥ من طريق

قال أبو جعفر: والذي في هذا الحديث يُخالف ما في الحديث الذي قبله، لأن في الحديث الذي قبله ما يُوجب إيصاله بالنبى ﷺ، والذي في هذا الحديث لا يُوجب ذلك، وهذا الحديث أثبت من الحديث الأول، لأن الذي روى الحديث الأول عن ابن أبي نجيح الحجاج بن أرطاة ولم يذكره سماعاً، وما لم يذكره الحجاج سماعاً، فإنهم يطعنون فيه، والحديث الثاني فمن حديث ابن عُيينة وهو أثبت الناس في ابن أبي نجيح.

ثم تأملنا ما روي في رمي رسول الله ﷺ به الجمار من الحصى عن غير سعدٍ وابن عباس وجابر:

١٨١٣- فوجدنا يزيد بن سنان قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا عثمانُ بنُ عمر بنِ فارس، قال: حَدَّثَنَا يونسُ بنُ يزيد، عن الزهري، أن رسول الله ﷺ كان إذا أتى الجمرة الأولى التي تلي مسجد منى، رماها بسبع حصياتٍ يُكَبِّرُ كُلَّما رمى بحصاةٍ، ثم تَقَدَّمَ أَمَامَهَا، فوقف مستقبل البيت رافعاً يديه يدعو، وكان يُطِيلُ الوقوفَ، ثم أتى الجمرة الثانيةَ، فرماها بسبع حصياتٍ يُكَبِّرُ كُلَّما رمى بحصاةٍ، ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي، فيقف عند العقبة، فيرميها بسبع حصياتٍ يُكَبِّرُ كُلَّما رمى بحصاةٍ، ثم ينصرف ولا يَقِفُ عِنْدَهَا. قال الزهري: سمعتُ سالم بن عبد الله يحدث بهذا عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ^(١).

الفريابي عن سفيان، بهذا الإسناد.

(١) إسناده صحيح. ورواه البخاري (١٧٥٣) عن محمد بن بشار، والنسائي

بها ليالي منى أيام التشريق يرمي الجمار إذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات، يُكَبَّرُ مع كل حصاة، ويقف عند الأولى والثانية، ويُطِيلُ القيام، ويتضرَّع، ثم يرمي الثالثة -يعني جمرة العقبة- ولا يقف عندها^(١).

١٨١٦- ووجدنا فهذا قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حَدَّثَنَا عليُّ بنُ مُسْهِرٍ، عن يزيد بن أبي زياد، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، عن أمِّه قالت: رأيتُ رسولَ الله ﷺ رمى الجمرة بسبع حصيات، ثم انصرف^(٢).

قال أبو جعفر: فكان في هذه الآثار رمي رسول الله ﷺ كل جمرة من هذه الجمار الثلاث من الحصى بعدد معلوم كما كان منه الطواف

(١) إسناده حسن. ابن إسحاق صدوق حسن الحديث لكنه مدلس، وقد صرح بالتحديث عند ابن حبان (٣٨٦٨) .

ورواه أحمد ٩٠/٦، وأبو داود (١٩٧٣)، وابن خزيمة (٢٩٥٦) و(٢٩٧١)، وابن الجارود (٤٩٢)، والدارقطني ٢/٢٧٤، والحاكم ١/٤٧٧-٤٧٨، والبيهقي ١٤٨/٥ من طريقين عن ابن إسحاق، بهذا الإسناد.

(٢) حسن بشواهده. يزيد بن أبي زياد فيه لين، وسليمان بن عمرو بن الأحوص روى عنه اثنان، وأمه: أم جندب الأزدية، مترجمة في «الإصابة» ٤/٢٠٤ .

ورواه ابن ماجه (٣٠٣١) عن أبي بكر بن أبي شيبة، بهذا الإسناد.

ورواه الطبراني ٢٥/٣٨٨ من طريقين عن علي بن مسهر، به.

ورواه ابن ماجه (٣٠٣١) من طريق عبد الرحيم بن سليمان، والطبراني

٢٥/٣٨٩ من طريق محمد بن فضيل، كلاهما عن يزيد بن أبي زياد، به.

باليث في حَجَّتِهِ أَشْوَاطاً مَعْلُومَةً، وَكَمَا كَانَ مِنْهُ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَّةِ أَشْوَاطاً مَعْلُومَةً، وَقَالَ مَعَ ذَلِكَ: «لَتَأْخُذُوا أُمَّتِي مَنَاسِكَهَا، فَإِنِّي لَا أُدْرِي لَعَلِّي أَنْ لَا أَلْقَاكُمْ بَعْدَ عَامِي هَذَا».

١٨١٧- كَمَا حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سَلِيمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى عَلَى رَاحِلَتِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أُدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ»^(١).
وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ لِيَتَّبِعُوا آثَارَهُ، وَيَكُونُوا فِيمَا يَفْعَلُونَهُ فِي حَجَّتِهِمْ مُتَّبِعِينَ مُمَثِّلِينَ لِأَفْعَالِهِ، غَيْرَ خَارِجِينَ عَنْهَا إِلَى زِيَادَةٍ عَلَيْهَا، وَلَا إِلَى نَقْصَانٍ عَنْهَا، وَكَمَا كَانَتْ الْأَشْوَاطُ الَّتِي ذَكَرْنَا لَا يَصْلُحُ التَّجَاوُزُ لَهَا، وَلَا التَّقْصِيرُ عَنْهَا فِي عِدْدِهَا، كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ الْحَصَى الَّتِي يُرْمَى بِهَا الْجِمَارُ فِي الْحَجِّ فِي عِدْدِهَا لَا يَصْلُحُ التَّجَاوُزُ لِعِدِّهَا الَّذِي رَمَاهَا بِهِ، وَلَا التَّقْصِيرُ عَنْهُ إِلَى مَا هُوَ دُونَهُ. وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَّأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

(١) حديث صحيح، وعثمان بن الهيثم وإن كان قد تغير - قد توبع. ورواه النسائي ٢٧٠/٥ وفي «الكبرى» (٣٩٦١)، وأحمد ٣/٣١٨، وأبو داود (١٩٧٠) من طريق يحيى بن سعيد، وأحمد ٣/٣٧٨ عن محمد بن بكرة، ومسلم (١٢٩٧)، والبخاري (١٩٤٦)، والبيهقي ١/١٣٠ من طريق عيسى بن يونس، ثلاثتهم عن ابن جريج، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٣/٣٣٢، وأبو يعلى (٢١٤٧)، والبيهقي ١/١١٦ من طريق سفيان، وأحمد ٣/٣٣٧ من طريق ابن لهيعة، كلاهما عن أبي الزبير، به، بنحوه.

٢٥٢- باب بيان مشكل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ فيما يفعله

في يوم النحر من ضَحَّى في شعره وفي أظفاره

١٨١٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيِّ، عَنْ عِيَّاسِ بْنِ هِلَالِ الصَّدْفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لِرَجُلٍ: «وَأَمَرْتُ يَوْمَ الْأَضْحَى عِيداً جَعَلَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ». قَالَ الرَّجُلُ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا مِنْحَةَ ابْنِي، أَفَأُضَحِّي بِهَا؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ تَأْخُذُ مِنْ شَعْرِكَ وَتُقَلِّمُ مِنْ أَظْفَارِكَ، وَتَأْخُذُ مِنْ شَارِبِكَ، وَتَحْلِقُ عَانَتَكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَمَامُ أُضْحِيَّتِكَ عِنْدَ اللَّهِ»^(١).

١٨١٩- وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ الْكَيْسَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْرِيُّ الْبَكْرِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٢).

(١) حديث حسن. ورواه النسائي ٢١٢/٧-٢١٣، والدارقطني ٢٨٢/٤، ومن طريقه البيهقي ٢٦٣/٩، عن يونس بن عبد الأعلى، بهذا الإسناد. ورواه ابن حبان (٥٩١٤) من طريق يزيد بن موهب، والحاكم ٢٢٣/٤، والبيهقي ٢٦٤/٩ من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، كلاهما عن ابن وهب، به.

(٢) رواه أحمد ١٦٩/٢، وأبو داود (٢٧٨٩) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ، بهذا الإسناد. وانظر ما قبله.

ففي هذا الحديث: أن رسول الله ﷺ حضَّ الرجل المذكور فيه على يومِ الأضحى، وأمره أن يفعل فيه في شعره وأظفاهر ما أمره أن يفعل فيه ما فيه، وكان في ذلك ما قد دلَّ أنه قد كان قبل ذلك غير مطلق له ذلك الفعل، فكان الذي في هذا الحديث شذاً لما في حديث أم سلمة، وتقوية له، وبالله التوفيق.

٢٥٣- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من ما كان منه في حجته من أمره أم سلمة زوجته أن تُوافي معه صلاة الصُّبح في يوم النحر بمكة

١٨٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ يُونُسَ الثُّعْلَبِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالسُّوسِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الضَّرِيرُ، عَنْ هِشَامٍ - يَعْنِي ابْنَ عُرْوَةَ -، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تُوَافِيَ الضُّحَى مَعَهُ بِمَكَّةَ يَوْمَ النَّحْرِ^(١).

(١) رجاله ثقات. إلا أنه اختلف فيه على هشام بن عروة، ف قيل: عنه، عن أبيه، عن عائشة، وقيل: عنه، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة، وقيل: عنها، عن عائشة، وقيل: عن عروة مرسلاً.

قال ابن الترمذاني في «الجامع النقي» ١٣٢/٥: هو مضطرب سنداً ومتناً. زينب: هي بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومية: ربيعة النسي، وأمها أم سلمة.

ورواه أحمد ٣٩١/٦ عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، بهذا الإسناد. ورواه أبو يعلى (٧٠٠٠) عن أبي خيثمة زهير بن حرب، والطبراني

قال أبو جعفر: فاحتجَّ الشافعيُّ كما حكى لنا المزنيُّ عنه بهذا الحديث، وقال: فيه ما قد دَلَّ على أنه ﷺ قد أباحها أن تَنْفِرَ مِنْ جَمْعٍ قبل طلوع الفجر، لأنه لا يمكنُ أن يكون ذلك منها مع موافاتها مكة ضحى إلا وقد خرجت من جمع قبل طُلُوعِ الفجرِ لِبُعْدِ ما بين مكة وجمع، وفي ذلك ما قد دَلَّ على أنها قد كانت رمت الجمرة قبل طلوع الفجر.

قال أبو جعفر: وهذا قول لم نعلم أحداً من أهل العلم سواه قاله، ولا ذهب إليهم، فكلهم على خلافه فيه، وعلى أنه ليس لأحدٍ من الحاج أن يرميَ جمرَةَ الْعَقْبَةِ في الليلِ قبلَ طلوعِ الفجر، فتأملنا هذا

٢٣/ (٧٩٩) من طريق عبد الله بن جعفر الرقي، والبيهقي ١٣٣/٥ من طريق يحيى بن يحيى، ثلاثهم عن أبي معاوية، به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ٢٦٤/٣، فقال: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح، وهو مشكل مستبعد، لأن النبي ﷺ أمر من قَدَّمَ من ضعفة أهله أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس، ولم يَقْدَمْ النبي ﷺ من مكة حتى رمى وحَلَقَ وَذَبَحَ، فكيف يُواعدها وهذا بعيد.

ورواه الشافعي في «مسنده» ٣٥٧/١ عن داود بن عبد الرحمن العطار وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن هشام بن عروة، قال: دَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلى أم سلمة يوم النحر، فأمرها أن تعجل الإفاضة من جمع حتى تأتي مكة فتصلي بها الصبح، وكان يومها، فأحب أن توافيه.

وأخبرنا من أثنى به من المشرقين، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن النبي ﷺ مثله.

الحديث، فوجدناه إنما دارَ بهذا المعنى على أبي معاوية، ووجدنا أبا معاوية قد اضطربَ فيه، مرة كما ذكرنا، وحدث به مرةً أخرى

١٨٢١- كما حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمَرَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ

بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ تُؤَافِيَ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ.

قال أبو جعفر: وهذا خلاف ما في حديث محمد بن عمرو، عن أبي معاوية، لأنَّ في هذا أمره إياها يومَ النحر أن تُؤَافِيَ معه صَلَاةَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ، فهذا على أنه أمرها يومَ النحر بهذا اليوم الذي بعدَ يوم النحر.

١٨٢٢- وذكر لي عبدُ الله بنُ سويد البغدادي، عن الأثرم، عن أحمد بن حنبل في كتاب ناولنيه، وأجازه لي عن الأثرم، وحدثني أن الأثرم صحَّحه له، وأجازه لمن انتسخته منه، فانتسخته فكان فيه: عن أحمد بن حنبل، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تُؤَافِيَهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ^(١).

قال أبو جعفر: وفي ذلك الكتاب موصول بهذا الحديث: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: لم يُسنده غيره - يعني أبا معاوية - وهو خطأ،

(١) الحديث في «مسند أحمد» ٢٩١/٦، وهو في «شرح معاني الآثار»

قال: وقال وكيع، عن هشام، عن أبيه مرسل: أنَّ النبي ﷺ أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة أو نحو هذا. قال أبو عبد الله: وهذا أيضاً عجب، والنبي ﷺ يوم النحر ما يصنع بمكة؟! ينكر ذلك، قال أبو عبد الله: فجلت إلى يحيى بن سعيد، فسألته، فقال: عن هشام، عن أبيه، أن النبي ﷺ أمرها أن توافي، ليس توافيه، قال: وبين ذين فرق يوم النحر صلاة الفجر بالأبطح، قال: وقال لي يحيى: سأل عبد الرحمن، فسألته، فقال: هكذا عن سفيان، عن هشام، عن أبيه توافي. قال الأثرم: ثم قال لي أبو عبد الله: رحم الله يحيى ما كان أضبطه وأشد تفقده، كان محدثاً، فأثنى عليه، وأحسن الثناء^(١).

قال أبو جعفر: وهذا كلام صحيح يجب به فساد هذا الحديث، ثم طلبناه من غير حديث أبي معاوية.

١٨٢٣- فوجدنا أبا معاوية قد حدثنا، قال: حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ أمرها أن تصلي الفجر بمكة يوم النحر^(٢). قال أبو جعفر: ولم يذكر فيه بين عروة وبين أم سلمة أحداً، وهذا منقطع، لأن عروة لم نعلم له سماعاً من أم سلمة، وهذا أيضاً غير

(١) نقل كلام أحمد هذا ابن الترمذي في «الجامع النقي» ١٣٢/٥ عن أبي جعفر وابن بطلان، ثم نقل عن البيهقي في «الخلافيات» قوله: «توافي» هو الصحيح، فإنه عليه السلام لم يكن معها بمكة وقت صلاة الصبح يوم النحر.

(٢) إسناده ضعيف لانقطاعه. ورواه الطبراني ٩٨٢/٢٣ عن إسحاق بن أحمد الخزازي، حدثنا عبد الجبار بن العلاء، عن سفيان، بهذا الإسناد.

ما في حديث أبي معاوية، لأن الذي فيه أن النبي ﷺ: أمرها أن تُصليَ الفجرَ بمكة يومَ النحر ليس معه، ولكن وحدَها.

١٨٢٤- ووجدنا أحمدَ بنَ داودَ بنِ موسى قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ التيميُّ، قال: أَخْبَرَنَا حمادُ بنُ سَلَمَةَ، عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ، عن عُرْوَةَ: أن يومَ أمِّ سلمة دارَ إلى يومِ النحرِ، فأمرها رسولُ اللَّهِ ﷺ ليلةَ جَمْعٍ أن تُفِيضَ، فرمت جمرَةَ العقبَةِ، وصَلَّتِ الفجرَ بمكة^(١).

١٨٢٥- ووجدنا محمدَ بنَ خزيمة قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا حجاجُ بنُ المنهال، قال: حَدَّثَنَا حمادُ، عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه: أن يومَ أمِّ سلمة دارَ إلى يومِ النحرِ، فأمرها رسولُ اللَّهِ ﷺ، فرمتِ الجمرَةَ، وصَلَّتِ الفجرَ بمكة^(٢).

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث انقطاعُه بَعْدَ عُرْوَةَ، وأن رسولَ اللَّهِ ﷺ أمرها ليلةَ جَمْعٍ أن تُفِيضَ، فرمتِ الجمرَةَ، وصَلَّتِ الفجرَ بمكة، فقد يحتمل أن يكون رميها الجمرَةَ في الوقت الذي رمتها فيه كان بغيرِ أمره إياها بذلك، ويكون الذي أرادَه ﷺ منها في رميها جمرَةَ العقبَةِ ما أرادَه من غيرها من ضعفة أهله أن يرموها بَعْدَ طلوعِ الشمسِ على ما قد رويناَه عنه فيما قبلَ هذا الباب في ذلك، ثم نظرنا في هذا الحديث أيضاً.

(١) إسناده ضعيف الانقطاع. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢١٨ بإسناده

ومتنه. ورواه البيهقي ١٣٣/٥ من طريقين عن هشام بن عروة، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده منقطع كسابقه.

١٨٢٦- فوجدنا يوسفَ بنَ يزيدٍ قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ
بنُ منصورٍ، قال: حَدَّثَنَا الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن هشام بنِ عروة، عن أبيه، عن
عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ أمر أم سلمة أن تصلي الصبحَ يومَ
النفر بمكة، وكان يومها فأحبَّ أن تُوافقه^(١).

١٨٢٧- ووجدنا جبرَ بنَ سعيدٍ الحضرميَّ قد كتب إلي يُحدثني
عن محمد بنِ خلاد الإسكندراني أنه حدثه، قال: حَدَّثَنَا يعقوبُ بنُ عبد
الرحمن، عن هشام بنِ عروة، عن أبيه، عن عائشة أن رسولَ الله ﷺ أمرَ
أم سلمة أن تُوافيه يومَ النفر بمكة.

قال أبو جعفر: ففي هذا خلاف ما فيما تقدّم من هذه القصة في
الإسناد وفي المتن جميعاً، لأن هذا في إسناده رجوع إلى عائشة، لا إلى أم
سلمة، ولأن متنه قصد النبي ﷺ في الوقت الذي أمر أم سلمة أن تُوافيه
فيه بمكة يومَ النفر لا يومَ النحر، وقد ذكرنا في باب عددٍ ما رماه
رسولُ الله ﷺ من الحصى بي رميه جمرة العقبة فيما تقدّم منا في كتابنا
هذا: أن إفاضة رسولِ الله ﷺ إلى مكة إنما كان في آخر يومِ النحر، ففي
ذلك ما قد دلَّ على خلاف ما في هذا الحديث الذي بدأنا بذكره من
حديث أبي معاوية في قصة أم سلمة.

١٨٢٨- وما قد حَدَّثَنَا يزيدُ بنُ سنانٍ أيضاً، قال: حَدَّثَنَا يحيى

(١) رواه أبو داود (١٩٤٢)، والحاكم ٤٦٩/١، والبيهقي ١٣٣/٥ من
طريق الضحاك بن عثمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها
أنها قالت: أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة النحر، فرمت الجمرة قبل الفجر ثم مضت
فأفاضت، وكان ذلك اليوم الذي يكونُ رسول الله ﷺ -تعني عندها-.

بنُ سعيد القطان، قال: حَدَّثَنَا سفيانُ الثوريُّ، قال: حدثني محمدُ بنُ طارق، عن طاووس. وأبو الزبير، عن عائشة رضي الله عنها وابن عباس: أن رسولَ الله ﷺ أخرَ طوافَ الزيارة إلى الليل^(١). ففي هذا ما قد دَلَّ على أنَّ رسولَ الله ﷺ لم يَكُنْ به حاجةٌ إلى موافاةٍ أمِّ سلمةَ يَئاهُ يومَ النحر بمكة، وفي ذلك ما قد دَلَّ على فسادِ حديثِ أبي معاوية الذي ذكرناه في صدرِ هذا الباب، والله عزَّ وجلَّ نسأله التوفيق.

(١) هذا الحديث رواه أبو جعفر بإسنادين، الأول: الثوري، عن محمد بن طارق، عن طاووس أن النبي ﷺ ... وهذا مرسل. والثاني: الثوري، عن أبي الزبير، عن عائشة وابن عباس، وهذا سند متصل، رجاله ثقات. ورواه ابن ماجه (٣٠٥٩) عن بكر بن خلف، عن يحيى بن سعيد القطان، بهذا الإسناد مرسلًا وموصولًا. ورواه موصولاً أحمد ٢٨٨/١ و٣٠٩، وأبو داود (٢٠٠٠)، والترمذي (٩٢٠)، والنسائي في «الكبرى» (٤٠٦٢)، وأبو يعلى (٢٧٠٠)، والبيهقي ١٤٤/٥ من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن عائشة وابن عباس، وقال الترمذي: حسن.

وعلقه البخاري في الحج تحت: باب الزيارة يوم النحر.

قال الحافظ في «تغليق التعليق» ٩٩/٣: قال أبو الحسن القطان: هذا الحديث - يعني المعلق - مخالف لما رواه ابن عمر وجابر وغيرهما أن النبي ﷺ طاف يوم النحر نهاراً. قلت (الفائل ابن حجر): فكأن البخاري إنما عقب هذا بحديث ابن عباس الآتي بعد هذا أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى ليحصل الجمع بذلك، فيحمل حديث ابن عمر وجابر على اليوم الأول، ويحمل حديث ابن عباس على باقي الأيام.

٢٥٤- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في قوله

لسائله: إِنَّهُ سَعَى قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ: «لا حَرَجَ»

١٨٢٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْبُرْدِيُّ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الحميد، عن أبي إسحاق -يعني الشيباني-، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، قال: خرج النبي ﷺ حاجًا، فكان ناسٌ يأتونه، فَمِنْ قَائِلٍ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ، وَأَخْرْتُ شَيْئًا، وَقَدَّمْتُ شَيْئًا، فكان يقول: «لا حَرَجَ، لا حَرَجَ إِلَّا رَجُلٌ اقْتَرَضَ عَرْضَ مُسْلِمٍ وَهُوَ ظَالِمٌ لَهُ، فَذَلِكَ إِلَى حَرَجٍ وَهَلْكَ»^(١).

(١) إسناده صحيح. ورواه أبو داود (٢٠١٥)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» ٣٠٤/١-٣٠٥، والطبراني (٤٧٢)، والبيهقي ١٤٦/٥ من طريق عثمان بن أبي شيبة، وابن خزيمة (٢٧٧٤)، والدارقطني ٢٥١/٢ من طريق يوسف بن موسى، كلاهما عن جرير، بهذا الإسناد. وقال الدارقطني: لم يقل: «سعيت قبل أن أطوف» إلا جرير، عن الشيباني.

ورواه الطبراني (٤٧٢) من طريق ابن أبي شيبة، عن أسباط بن محمد، عن زياد بن علاقة، به.

ورواه ابن أبي شيبة ١٧٧/١٤-١٧٨، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٣٦/٢، والطبراني (٤٧٣) من طريق أسباط بن محمد، عن الشيباني، به. بلفظ: أن رسول الله ﷺ سأله رجل، فقال: حلقت قبل أن أذبح، قال: «لا حرج».

ورواه ابن خزيمة (٢٩٥٥)، والطبراني (٤٨٤) من طريق محمد بن جحادة، عن زياد بن علاقة، به. وفيه: ثم أتاه آخر، فقال: إنه نسي أن يطوف، قال: «طف ولا حرج». ورواه الطبراني (٤٧٦) من طريق أبي عاصم، عن محمد بن بشر

وهذه مسألة من الفقه أكثر أهلها يقولون فيها: إِنَّ السَّعْيَ يَنْ
الصَّافَا والمروءة قبل الطَّوَّافِ بالبيت لا يُجزئ السَّاعِي، وإنه كَمَنْ لم
يَسْعَ، وهذا قول عامة فقهاء الأمصار من أهل الحجاز، وأهل المدينة،
ومن أهل العراق، ولا نعلم لهم مخالفاً في ذلك غير الأوزاعي، فإنه قد
رُوِيَ عنه في ذلك: أَنَّ السَّعْيَ يُجزئ الذي سَعَاهُ، وأنه لَيْسَ عليه أن
يَعِيدَهُ بَعْدَ طَوَّافِهِ بالبيت، وقد رُوِيَ مثله ذلك عن عطاء بن أبي رباح.
ثم رجعنا إلى فقهاء الأمصار الذي ذكرنا غير عطاء، وغير
الأوزاعي، فوجدناهم يَخْتَلِفُونَ في القارن إذا حَلَقَ رأسه قبل أن يَذْبَحَ

الأسلمي، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، قال: شهدت رسول الله ﷺ
والناس يسألونه، وهذا يقول: حلقت قبل أن أنحر، وهذا يقول: فعلت كذا وكذا،
قيل: فجعل رسول الله ﷺ يقول: «لا حرج لا حرج».

ورواه دون ذكر التقديم والتأخير في المناسك: الطيالسي (١٧٤٧)، وأحمد
٢٧٨/٤، والحميدي (٨٢٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٩١)، والنسائي في
«الكبرى» (٧٥٥٤)، وابن ماجه (٣٤٣٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»
٢٣٨/٢، والطبراني (٤٦٣) و(٤٦٤) و(٤٦٦) و(٤٦٧) و(٤٦٩) و(٤٧١)
و(٤٧٧) و(٤٧٩) و(٤٨٠) و(٤٨٢) و(٤٨٣)، والحاكم ٣٩٩/٤ و٤٠٠،
والخطيب في «تاريخه» ١٩٧/٩ من طرق، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك،
قال: كنت عند النبي ﷺ وجاءت الأعراب، ناس كثير من هاهنا وهاهنا، فسكت
الناس لا يتكلمون غيرهم، فقالوا: يا رسول الله أعلننا حرج في كذا وكذا، في أشياء
من أمور الناس لا بأس بها، فقال: «يا عباد الله وضع الله الحرج، إلا امرءاً اقترض
امرءاً ظلماً، فذلك الذي حرج وهلك». وذكر تمته.

هَدِيَّةُ الَّذِي يُجْزئُهُ عَنْ قِرَانِهِ، فَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَزُفَرٌ: إِنَّ عَلَيْهِ لَمَا فَعَلَ ذَلِكَ الْفَدِيَّةَ، لِأَنَّهُ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ لَهُ الْحَلْقُ.

وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ كَأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ، وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُونَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَيَحْتَجُّونَ لِقَوْلِهِمْ فِي ذَلِكَ، بِمَا قَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ

١٨٣٠- كَمَا حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي رِبْعَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَفْضْتُ قَبْلَ أَنْ أُحْلَقَ. قَالَ: «فَاخْلُقْ وَلَا حَرَجَ»، قَالَ: وَجَاءَهُ آخَرُ، فَقَالَ: إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «ارْمِ، وَلَا حَرَجَ»^(١).

١٨٣١- وَكَمَا حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى،

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٦٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٨٥)، وَأَبُو يَعْلَى (٣١٢) وَ(٥٤٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي أَحْمَدَ الزَّيْبَرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَطْوَلًا.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٧٧/١٤، وَأَحْمَدُ (١٣٤٨) عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، بِهِ. وَهُوَ مَطْوَلٌ عِنْدَ أَحْمَدَ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زَوَائِدِهِ عَلَى «الْمُسْنَدِ» (٥٦٤) وَ(٦١٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، بِهِ مَطْوَلًا.

وَرَوَاهُ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» ٢٣٧/٢ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَرَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، بِهِ.

حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ - يَعْنِي ابْنَ زَاذَانَ -، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَمَّنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، أَوْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ»^(١).

١٨٣٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قِيلَ لَهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ بِمَنَى: فِي النَّحْرِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ، وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ»^(٢).

(١) حديث صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٣٦ بإسناده ومثله. ورواه أحمد (١٨٥٧)، والبخاري (١٧٢١)، والنسائي في «الكبرى» (٤١٠٤)، وأبو يعلى (٢٤٧١)، وابن حبان (٣٨٧٦)، والطبراني (١١٣٥٠)، والبيهقي ١٤٣/٥ من طرق، عن هشيم، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٣٦ بإسناده ومثله، وانظر ما قبله.

ورواه النسائي في «الكبرى» (٤١٠٣) عن عمرو بن منصور، عن المعلى بن أسد، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد (٢٣٣٨) و(٢٤٢١)، والبخاري (١٧٣٤)، ومسلم (١٣٠٧)، والطبراني (١٠٩٠٩)، والبيهقي ١٤٢/٥ من طرق، عن وهيب، به. وانظر ما قبله.

ورواه أحمد (٢٧٣١)، والبخاري (١٧٢٢) و(٦٦٦٦)، والطبراني في «تهذيب الآثار» (مسند ابن عباس) ٢٢١/١ و٢٢٢، والطبراني (١١٤١٧)، والدارقطني ٢٥٢/٢ و٢٥٤، والبيهقي ١٤٣/٥ من طرق، عن عطاء به.

ورواه أحمد (١٨٥٨) و(٢٦٤٨) و(٢٨٣٢)، والبخاري (٨٤) و(١٧٢٣) و(١٧٣٥)، وأبو داود (١٩٨٣)، والنسائي ٢٧٢/٥، وابن ماجه (٣٠٤٩).

١٨٣٣- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ عَنْ قَدَمٍ شَيْئاً قَبْلَ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ»^(١).

١٨٣٤- وَمَا قَدْ حَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالِكاً، وَيُونُسَ حَدَّثَاهُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّهُ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ»، فَجَاءَهُ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. قَالَ: «أَرْمِ وَلَا حَرَجَ»، قَالَ: فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قَدَمٍ وَلَا أُخْرَى، إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ»^(٢).

و(٣٠٥٠)، والطبري في «تهذيب الآثار» ٢١٦/١ و٢١٩، وابن خزيمة (٢٩٥٠)، والطبراني (١١٨٧٠) و(١١٩٦٧)، والدارقطني ٢٥٣/٢ و٢٥٣-٢٥٤، والبيهقي ١٤٢/٥ و١٤٣-١٤٢، والبغوي (١٩٦٤) من طريق عكرمة، عن ابن عباس. ورواه أحمد (٣٠٣٦)، والطبراني (١٢٤٨٢) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وأورده البخاري من هذا الطريق معلقاً بإثر الحديث (١٧٢٢). وانظر ما بعده.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٣٦/٢، وانظر ما قبله.
(٢) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٣٧/٢. وفي «موطأ»

١٨٣٥- وكما حَدَّثَنَا يونسُ، حَدَّثَنَا سفيانُ، عن الزهريِّ، عن عيسى بن طلحة، عن عبدِ الله بن عمرو، قال: سأل رجلٌ رسولَ الله ﷺ، فقال: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ، قال: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ»، وقال آخر: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قال: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ»^(١).

١٨٣٦- وما قد حَدَّثَنَا يونسُ، حَدَّثَنَا ابنُ وهبٍ، أَخبرني أسامةُ

مالكُ» ٤٢١/١. ورواه الدارقطني ٢٥١/٢ عن أبي بكر النيسابوري، عن يونس بن عبد الأعلى، بهذا الإسناد. ولم يذكر متابعة يونس بن يزيد لمالك.

ورواه مسلم (١٣٠٦) (٣٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٤١٠٩)، والبيهقي ١٤١/٥ من طرق، عن ابن وهب، به. ولم يذكر مسلم متابعة مالك.

ورواه الشافعي ٣٧٨/١، وأحمد ١٩٢/٢، والدارمي ٦٤/٢-٦٥، والبخاري (٨٣) و(١٧٣٦)، ومسلم (١٣٠٦) (٣٢٧)، وأبو داود (٢٠١٤)، والنسائي في «الكبرى» (٤١٠٨)، وابن حبان (٣٨٧٧)، والبيهقي ١٤٠/٥-١٤١، والبخاري (١٩٦٣) من طرق، عن مالك وحده، به.

ورواه الطيالسي (٢٢٨٥)، وأحمد ١٥٩/٢ و٢٠٢ و٢١٠ و٢١٧، والدارمي ٦٤/٢، والبخاري (١٧٣٧) و(١٧٣٨)، ومسلم (١٣٠٦)، وابن الجارود (٤٨٨)، والدارقطني ٢٥١/٢-٢٥٢ و٢٥٢-٢٥٣ و٢٥٣، والبيهقي ١٤١/٥-١٤٢ و١٤٢ من طرق، عن الزهري، به.

(١) إسناده صحيح. ورواه الدارقطني ٢٥١/٢ عن أبي بكر النيسابوري، عن يونس بن عبد الأعلى، به. ورواه الحميدي (٥٨٠)، وأحمد ١٦٠/٢، ومسلم (١٣٠٦) (٣٣١)، وابن ماجه (٣٠٥١)، والترمذي (٩١٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤١٠٦)، وابن الجارود (٤٨٧)، وابن خزيمة (٢٩٤٩)، والدارقطني ٢٥١/٢، والبيهقي ١٤١/٥ من طرق، عن سفيان، به.

بن زید: أن عطاء بن أبي رباح حدثه: أنه سمع جابر بن عبد الله يُحدث عن رسول الله ﷺ، مثله، يعني أنه وقف للناس عام حجة الوداع يسألونه، فجاء رجل، فقال: لم أشعر، فنحرت قبل أن أرمي، قال: «ارم، ولا حرج»، قال آخر: يا رسول الله لم أشعر حلفت قبل أن أذبح، قال: «اذبح ولا حرج». فما سُئِلَ عن شيء قُدِّمَ ولا أُخِّرَ إلا قال: «افعل ولا حرج»^(١).

قال أبو جعفر: فكان ما في هذه الآثار لا حجة للمحتج بها على من خالفه ممن يقول: على القارن إذا حلق قبل أن يذبح الفدية، إذ كان الذي سأل النبي ﷺ عن ذلك قد يكون غير قارن، فيكون ذلك الذبح ذبحاً غير واجب، ويكون ما فعل من ذلك قد فعله ولا شيء يمنعه منه، ويكون قول النبي ﷺ: «لا حرج في ذلك»، أي: لا إثم عليك فيه، وإن

(١) الحديث في «شرح معاني الآثار» ٢٣٧/٢ بإسناده ومثته.

ورواه ابن ماجه (٣٠٥٢) عن هارون بن سعيد المصري، عن ابن وهب، به.
ورواه أحمد ٣٢٦/٣ عن عثمان بن عمر، والبيهقي ١٤٣/٥ من طريق عبيد الله بن موسى، كلاهما عن أسامة بن زيد، به.

ورواه البيهقي ١٤٣/٥، وابن حجر في «تغليق التعليق» ٩٦/٣ من طريق حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد، وعباد بن منصور، عن عطاء، به. وعلقه البخاري في «صحيحه» من هذه الطريق بإثر الحديث (١٧٢٢).

ورواه أحمد ٣٨٥/٣، والنسائي في «الكبرى» (٤١٠٥)، وابن حبان (٣٨٧٨)، والبيهقي ١٤٣/٥ من طريق حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد وحده، عن عطاء، به.

كَانَ قَارِئًا، فَكَانَ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِيهِ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ مَعَ ارْتِفَاعِ
الْإِثْمِ عَنْهُ فِدْيَةٌ، لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا فَعَلَهُ مِنْهُ، وَلَا يَشْعُرُ أَنَّ الْأَوَّلَى بِهِ غَيْرُ مَا
فَعَلَهُ مِنْهُ، فَيَكُونُ الْحَرَجُ مَرْفُوعًا عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَتَكُونُ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِ، كَمَا
فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ مِنْ جَوَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ
أَطُوفَ بِأَنْ قَالَ: «لَا حَرَجَ» لَمْ يَمْنَعْ مِنْ أَنَّهُ يَطُوفُ ثُمَّ يُعِيدُ السَّعْيَ بَعْدَ
ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ هَذَا لَمْ يَكُنْ
مَنْكَرًا أَنْ يَكُونَ مِمَّا فِي الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى الَّتِي فِيهَا رَفْعُ الْحَرَجِ لَا يَمْنَعُ أَنْ
يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ وَجُوبُ الْفِدْيَةِ فِيهِ عَلَى فَاعِلِهِ.

وَمَا يَشُدُّ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَحَدُ مَنْ رَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،
وَقَدْ قَالَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْمَعْنَى:

١٨٣٧- مَا قَدْ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا الْخَضِيبُ بْنُ
نَاصِحٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَا قَدْ
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ، عَنْ بِجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا، مِنْ
حَجِّهِ، وَأَخَّرَ، فَلْيُهْرَقْ دَمًا.

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا ذَكَرْنَا: «لَا حَرَجَ» لَا يَمْنَعُ
أَنْ يَكُونَ عَلَى مَنْ رَفَعَ عَنْهُ ذَلِكَ الْحَرَجَ الْفِدْيَةُ الَّتِي قَالَهَا لِمَنْ قَالَهَا مِنْ
ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ

٢٥٥- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في

استغفاره يوم الحديبية للمحلقين مرتين وللمقصرين مرة

١٨٣٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكًا حَدَّثَهُ

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ

الْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا: وَالْمَقْصُرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ»،

قَالُوا: وَالْمَقْصُرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَالْمَقْصُرِينَ»^(١).

١٨٣٩- حَدَّثَنَا فَهْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ،

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ» قِيلَ:

وَالْمَقْصُرِينَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»، قِيلَ: وَالْمَقْصُرِينَ، قَالَ:

«وَالْمَقْصُرِينَ»^(٢).

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ استغفرَ

لِلْمُحَلِّقِينَ مَرَّتَيْنِ، وَلِلْمَقْصُرِينَ مَرَّةً.

قال قائل: قد أباح الله عزَّ وجلَّ في كتابه الحلقَ والتقصيرَ في

الإحرامِ، ووصفَ أهلَ الحديبية بدُخُولِهِمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ عَلَيْهِ، وَوَعَدَهُمْ

ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ

(١) إسناده صحيح. وهو في «الموطأ» ٣٩٥/١، ومن طريقه رواه البخاري

(١٧٢٧).

(٢) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٢٣١/٢، والبخاري (١٧٢٨)، ومسلم

(١٣٠٢)، وابن ماجه (٣٠٤٣)، والبيهقي ١٣٤/٥ من طرق عن ابن فضيل، به.

وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ» [الفتح: ٢٧]، فكان «المُحَلِّقِينَ» بأمرِ الله حَلَقُوا، و«المُقَصِّرِينَ» بأمرِ الله قَصَّروا، فَمِنْ أَيْنَ فَضَّلَ الْمُحَلِّقُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُقَصِّرِينَ؟

قيل له: لمعنى قد رُوِيَ عن عبدِ الله بنِ عباسٍ فيه:

١٨٤٠ - وهو ما قد حَدَّثَنَا الرِّيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ، قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ بَجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قال: حَلَقَ رَجُلًا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَقَصَّرَ آخَرُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ» قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ، قال: «يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ، قال: «يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ، قال: «وَالْمُقَصِّرِينَ». قالوا: فَمَا بَالُ الْمُحَلِّقِينَ ظَاهَرَتْ لَهُمُ بِالرَّحْمِ، قال: «إِنَّهُمْ لَمْ يَشْكُوا»^(١).

(١) إسناده قوي، رجاله ثقات، وابن إسحاق صدوق، وقد صرح بالتحديث عند أحمد وغيره، فانتفت شبهة تدليس.

ورواه الطبراني في «الكبير» (١١١٥٠) من طريق يحيى بن زكريا، به.

ورواه أحمد ٣٥٣/١، وأبو يعلى (٢٧١٨)، والطبراني (١١١٥٠) من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق، به.

ورواه أحمد ٢١٦/١، وأبو يعلى (٢٤٧٦)، والطبراني (١٢٤٩) من طريق هشيم، عن يزيد بن أبي زياد - وفيه ضعف - عن مقسم، عن ابن عباس.

١٨٤١- وما قد حَدَّثَنَا فِهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ بُهْلُولٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

١٨٤٢- [وما قد حَدَّثَنَا] إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ، قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ ظَاهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً؟ قَالَ: لِأَنَّهُمْ لَمْ يَشْكُوا^(١).

فَكَانَ فِيهِمَا رَوَيْنَا تَفْضِيلُ الْمُحَلِّقِينَ عَلَى الْمُقَصِّرِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَشْكُوا، فَكَانَ فِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ الشُّكِّ مِنَ الْمُقَصِّرِينَ.

فَقَالَ هَذَا الْقَائِلُ: وَمَا كَانَ شُكُّ الْمُقَصِّرِينَ فِي ذَلِكَ؟

قِيلَ لَهُ: كَانَ لِمَعْنَى ذِكْرِهِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ:

١٨٤٣- وَهُوَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ رِجَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ أَبُو حُمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُرَّةَ مُوسَى بْنُ طَارِقٍ، عَنْ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ، وَخَلَقَ نَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ

ورواه الطبراني (١١٤٩٢) من طريق عبد الله بن المؤمل، عن عطاء، عن ابن عباس. وقال الهيثمي ٢٦٣/٣: وفيه عبد الله بن المؤمل ضعفه أحمد وغيره وقد وثق.

(١) رواه ابن ماجه (٣٠٤٥) عن محمد بن عبد الله بن نعيم، بهذا الإسناد.

ورواه البيهقي ٢١٥/٥ من طريق أحمد بن عبد الجبار، عن يونس، به.

حينَ رَأَوْهُ حَلَقَ وَأَمْسَكَ آخَرُونَ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا طُفْنَا بِالْبَيْتِ، فَقَصَّروا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ»، فَقَالَ رَجُلَانِ: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ»، فَقَالَ رَجُلَانِ: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ»^(١).

فكان في هذا الحديث أنه كان في قولهم أنهم رأوا رسول الله ﷺ حَلَقَ في غير موضع الحلق الذي كانوا يعلمون الحلق فيه، وَيَقْفُونَ عليه مِنْ شَرِيعَتِهِ، وقد كَانَ يَجِبُ عليهم أَنْ يَكُونَ اقْتِدَاؤُهُمْ وَاتِّبَاعُهُمْ له فيما رَأَوْهُ يَفْعَلُهُ أَوْثَقَ في قُلُوبِهِمْ مِمَّا تَقَدَّمَ عِلْمُهُمْ له مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَكَانُوا بِذَلِكَ مُقَصِّرِينَ في الواجبِ لَهُ عَلَيْهِمْ ﷺ في ذَلِكَ، وَكَانَ الْحَالِقُونَ فَاعِلِينَ لما يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ امْتِثَالِ فَعْلِهِ، وَتَرَكَ التَّخَلُّفَ عَنِ الْقُدُوةِ بِهِ، فَفَضَّلُوا بِذَلِكَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْ مِثْلِهِ، لَا لِفَضْلِ في الحلقِ عَلَى التَّقْصِيرِ، وَلَكِنْ لِأَنَّ السَّبْقَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ لِلْأَشْيَاءِ يَوْجِبُ الْفَضِيلَةَ لِلْسَّابِقِينَ إِلَيْهَا، كَمَا وَجَبَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَبْقِهِ النَّاسَ إِلَى تَصْدِيقِهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِيْتَانِهِ بَيْتَ الْمَقْدِسِ مِنْ مَكَّةَ وَرَجُوعِهِ مِنْهُ إِلَى مَنْزِلِهِ بِمَكَّةَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ حَتَّى سَمِيَ بِذَلِكَ الصَّدِّيقَ^(٢)، وَإِنْ كَانَ الْمُؤْمِنُونَ جَمِيعاً

(١) إسناده ضعيف، زمعة بن صالح: ضعيف.

(٢) رواه الحاكم ٦٢/٣، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» ٣٦٠/٢-٣٦١.

من حديث عائشة رضي الله عنها. ورواه البزار (٥٣)، والطبراني (٧١٤٢)، والبيهقي ٣٥٥/٢-٣٥٧ من حديث شداد بن أوس.

يشهدون لرسول الله ﷺ بمثل ذلك إذا وقفوا عليه، وكما استحق خزيمه بن ثابت الأنصاري أن جعلت شهادته شهادة رجلين لما شهد لرسول الله ﷺ على الأعرابي أنه بايعه البعير الذي كان رسول الله ﷺ ابتاعه منه عند جحود الأعرابي ذلك، وعند قوله له: هلم شهيداً يشهد لك، فلمّا شهد له خزيمه بما شهد له به، قال له رسول الله ﷺ: «كيف شهدت ولم تكن معنا؟» قال: شهدت بتصديقك، فجعل رسول الله ﷺ بذلك شهادته بشهادة رجلين. وسنذكر هذا الحديث بإسناده فيما بعد من كتابنا هذا إن شاء الله. والناس جميعاً يشهدون بصدق رسول الله ﷺ، ولكن خزيمه لما سبقهم إلى ذلك، استحق الفضيلة عليهم فيه. فمثل ذلك المحققون استحقوا الفضيلة على المقصرين بسبقهم إياهم إلى طاعة رسول الله ﷺ، واقتدائهم به، وأخذهم ما آتاهم إياه، وانتفاء الشك من قلوبهم في ذلك، وعلمهم أن ما عاينوا منه أولى بهم مما قد تقدم علمهم له منه، مع أننا قد رويناه أن المقصرين في ذلك أنما هم رجُلان، أحدهما من قريش، والآخر من الأنصار.

١٨٤٤ - كما قد حدّثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: حدّثنا هارون بن إسماعيل الخزّار، قال: حدّثنا علي بن المبارك، قال: حدّثنا يحيى بن أبي كثير، أن أبا إبراهيم حدّثه، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ عام الحديبية خلق، وخلق أصحابه رؤوسهم غير رجلين: رجل من الأنصار، ورجل من قريش^(١).

(١) أبو إبراهيم - وهو الأنصاري - قال أبو حاتم: لا يُدرى من هو ولا أبوه،

قال أبو جعفر: ولم نجد هذا التبيان في حديث أحد ممن روى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير غير علي بن المبارك، فأما الأوزاعي، فلم يذكر ذلك في حديثه هذا عن يحيى.

١٨٤٥ - كما حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون البغدادي قال:

حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأنصاري، قال: حدثنا أبو سعيد الخدري، قال: سمعت النبي ﷺ يستغفر يوم الحديبية للمحللين ثلاثاً وللمقصرين مرة.

قال أبو جعفر: وليس علي بن المبارك بدون الأوزاعي. والله نسأله التوفيق.

وقال الذهبي: لا يعرف. وباقي رجاله ثقات.

ورواه أحمد ٢٠/٣ و ٨٩، وابن أبي شيبة في القسم الأول من الجزء الرابع ص ٢١٦، والطبرسي (٢٢٢٤)، وأبو يعلى (١٢٦٣) من طرق عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير، بهذا الإسناد، وفيه التصريح باسمي الرجلين وهما: أبو قتادة، وعثمان بن عفان، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢٦٢/٣، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه أبو إبراهيم الأنصاري جهله أبو حاتم، وبقي رجاله رجال الصحيح.

٢٥٦- باب بيان مشكل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في الأيام
المُرَادَةِ في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ
مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ
تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ [البقرة: ٢٠٣]

١٨٤٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُيَيْنَةَ
الطَّنَافِسيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الدَّيْلِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ واقفاً بعرفاتٍ، فَأَقْبَلَ أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ
نَجْدٍ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْحَجِّ، فَقَالَ: «الْحَجُّ يَوْمٌ عَرَفَةٌ، مَنْ أَدْرَكَ جَمْعاً قَبْلَ
صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ، أَيَّامُ مِنَى ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ، فَمَنْ
تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»، ثُمَّ أَرْدَفَ
خَلْفَهُ رَجُلًا يُنَادِي بِذَلِكَ^(١).

١٨٤٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، قَالَ:

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٠٩-٢١٠.
ورواه أحمد ٤/٣٠٩-٣١٠، والحميدي (٨٩٩)، وأبو داود (١٩٤٩)،
والترمذي (٨٨٩) و(٩٩٠)، والنسائي ٥/٢٦٤-٢٦٥، وابن ماجه (٣٠١٥)، وابن
حزيمه (٢٨٢٢)، والدارقطني ٢/٢٤٠، وابن حبان (٣٨٩٢)، والحاكم ١/٤٦٤،
والبيهقي ٥/١١٦ و١٥٢ و١٦٣ من طرق عن سفيان الثوري، بهذا الإسناد.
وقوله: «الحج يوم عرفة»، قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: تقديره:
إدراك الحج وقوف عرفة، وقال القاري في «المرقاة»: أي: ملاك الحج، ومعظم أركانه
وقوف عرفة، لأنه يفوت بفواته.

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ سُؤَالَ أَهْلِ نَجْدٍ إِلَّا يَاهُ، وَلَا إِرْدَافَهُ الرَّجُلَ خَلْفَهُ^(١).

فَسَأَلَ سَائِلٌ، فَقَالَ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِمَامَ عَلَيْهِ﴾، وَالتَّأَخَّرَ فَقَدْ اسْتَوْفَى الْأَيَّامَ الَّتِي أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْمَقَامِ فِيهَا بِمَنَى، وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ سَبِيلَهُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: فَلَا إِمَامَ عَلَيْهِ فِيمَا فَعَلَ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: لَا إِمَامَ عَلَى مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ، وَلَا عَلَى مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لَا إِمَامَ عَلَى مَنْ قَصَرَ عَنْ شَيْءٍ أَمَرَ بِهِ، وَرُخِّصَ لَهُ مَعَ ذَلِكَ تَرْكُ بَعْضِهِ أَوْ تَرْكُ كُلِّهِ.

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ أَنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُجِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ كَمَا يُجِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ، فَكَانَ الْمَقِيمُ إِلَى النَّفْرِ الْآخِرِ تَارِكًا لِرُخْصَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَرْفَعُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ الْإِمَامَ فِي ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِمَامَ عَلَيْهِ﴾، وَاللَّهُ نَسَّأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢١٠. ورواه أحمد ٣٠٩/٤ و٣١٠، والطحاوي (١٣٠٩) و(١٣١٠)، والدارمي ٥٩/٢، والدارقطني ٢٤١/٢، والحاكم ٢/٢٧٨، والبيهقي ٥/٧٣ من طرق عن شعبة، به.

٢٥٧- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في إذنيه

للعباس بن عبد المطلب في البتوتة بمكة ليالي منى من

أجل السقاية

١٨٤٨- حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْعَبَّاسَ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لِيَالِي مِنْى مِنْ أَجْلِ سَقَايَتِهِ فَأُذِنَ لَهُ^(١).

١٨٤٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ أَيَّامَ مِنْى مِنْ أَجْلِ سَقَايَتِهِ^(٢).

١٨٥٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) رواه مسلم (١٣١٥)، والبيهقي ١٣٥/٥، من طريق ابن أبي شَيْبَةَ، به. ورواه أبو داود (١٩٥٩) عن عثمان بن أبي شَيْبَةَ، عن أبي إِسْمَاعِيلَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، به. ورواه الدارمي ٧٥/٢، وابن الجارود في «المنتقى» (٤٩٠) من طريقين عن أبي إِسْمَاعِيلَ. ورواه أحمد ٢٢/٢، والبخاري (١٧٤٥)، وابن ماجه (٣٠٦٥)، وابن حبان (٣٨٨٩) من طريق عبد الله بن نُمَيْرٍ، به، وانظر ما بعده.

(٢) إسناده صحيح. وهو عند النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٦٣/٦. ورواه مسلم (١٣١٥) عن إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَةَ، وابن حبان (٣٧٨٩)، والبيهقي ١٥٣/٥ من طريقين عن إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَةَ، بهذا الإسناد. ورواه الدارمي ٧٥/٢، والبخاري (١٧٤٣) من طريق عِيسَى بْنِ يُونُسَ، به.

يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، قال: حدثني نافع، ولا أعلمه إلا عن ابن عمر، أن العباس استأذن رسول الله ﷺ أن يبيت ليالي منى بمكة من أجل السقاية، فأذن له^(١).

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث إطلاق رسول الله ﷺ للعباس البيوتة بمكة ليالي منى من أجل السقاية لاحتياجها إليه في إقامتها للناس. في ذلك ما قد دلَّ أن من سواه من الناس ممن لا حاجة بالسقاية إليه في ذلك بخلافه.

قال قائل: فقد رويتم عن النبي ﷺ فيما كان يفعله في تلك الليالي ما يخالف هذا، وذكر:

١٨٥١ - ما قد حدَّثنا محمد بن علي بن داود البغدادي، قال: حدَّثنا إبراهيم بن محمد بن عرعر، قال: دفع [إلي] معاذ بن هشام كتاباً ولم أسمع منه، وقال سمعته من أبي عن قتادة، عن أبي حسان، عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة من ليالي منى^(٢).

فكان جوابنا له بتوفيق الله عز وجل وعونه: أن هذا الحديث عندنا مخالف للحديث الأول، لأن الذي في الحديث الأول إطلاق

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ١٩/٢ عن يحيى بن سعيد، بهذا الإسناد.

(٢) علَّقه البخاري ٥٦٧/٣ بصيغة التمريض، فقال: ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى.

ووصله البيهقي ١٤٦/٥، والطبراني (١٢٩٠٤)، ومن طريقه ابن حجر في «تغليق التعليق» ٩٩/٣ من طريق إبراهيم بن محمد بن عرعر، به. وانظر الكلام على هذا الحديث عند الخطيب في «تاريخه» ١٤٩/٦، والحافظ في التلخيص ١٠١/٣.

رسول الله ﷺ للعباس البيتوتة بمكة لحاجة السقاية إلى ذلك منه. والدليل على منع غيره من مثل ذلك مَنْ لا حاجة بالسقاية إليه، والذي في حديث ابن عباس زيارة رسول الله ﷺ البيت في كُلِّ ليلة من ليالي منى وليس في ذلك بيتوته ﷺ بمكة، لأنه قد يجوز أن يكون ﷺ يزور البيت، ثم يرجع فيبيته في ليلته تلك بمنى، فيكون ممن قد بات بها، وفي ذلك ما قد دلَّ على أنه إنما أريد من الحاج البيتوتة بمنى ليالي منى، ولم يُردَّ منهم أن لا يترحوا عن منى في تلك الليالي. ألا ترى أنه جائز لهم أن يخرجوا منها في الليل حتى يأتوا مكة فيطوفون بالبيت طواف الزيارة، ثم يرجعون إليها فيبيتون بها ولا يكونون بذلك متخلفين عن البيتوتة بها، وكذلك المتعارف في البيتوتات. ألا ترى أن مَنْ حلف أن لا يبيت في هذا المنزل هذه الليلة فأقام فيه أقل من نصفها، ثم خرج عنه إلى غيره فأقام فيه بقيتها حتى أصبح: أنه لم يحث في عيِّنه، لأنه لم يبيت فيه، وأنه لو كان أقام فيه أكثر من نصفها، ثم خرج إلى غيره، فأقام فيه بقيتها حتى أصبح أنه قد حث، لأنه قد بات فيه هكذا المتعارف. ألا ترى أن من بقي رجالاً في الليل قبل أن يمضي نصفه أنه جائز أن يقول له: أين تبيت الليلة؟ أنه لو بقيه بعد أن مضى نصفه أنه جائز أن يقول له: أين بت الليلة؟ فكذلك ما ذكرناه عن رسول الله ﷺ من زيارته البيت في كُلِّ ليلة من ليالي منى هو عندنا - والله أعلم - على أنه يرجع منه إلى منى قبل أن يمضي نصف الليل، فيكون بها حتى يصبح فيها، فيكون بذلك بائناً فيها، فاتفق بحمد الله ونعمته هذا الحديث ومعنى الحديث الأول، ولم يختلفا، والله عز وجل نسأله التوفيق.

٢٥٨- بابُ بيانِ مشكلٍ ما رُوِيَ عنه عليه السَّلامُ من قوله: "مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ، فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى»

١٨٥٢- حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «مَنْ عَرِجَ أَوْ كُسِرَ، فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى»^(١).

١٨٥٣- وَحَدَّثَنَا ابْنُ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، أَخْبَرَنِي الصَّوَّافُ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: -فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَزَادَ: قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَا: صَدَقَ^(٢).

١٨٥٤- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى الْوُحَاظِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٤٩ بإسناده ومثله. ورواه الدارمي ٢/٦١، والمزي في «تهذيب الكمال» ٥/٤٤٦-٤٤٧ من طريق أبي عاصم، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٣/٤٥٠، وأبو داود (١٨٦٢)، والترمذي (٩٤٠)، والنسائي ٥/١٩٨، وابن ماجه (٣٠٧٧)، والطبراني (٣٢١١) و(٣٢١٢)، والحاكم ١/٤٨٣، والبيهقي ٥/٢٢٠ من طرق عن الحجاج الصواف، به.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٤٩ بإسناده ومثله. ورواه الترمذي بإثر الحديث (٩٤٠) عن إسحاق بن منصور، عن محمد بن عبد الله الأنصاري، بهذا الإسناد.

رافع مولى أم سلمة: أنا سألتُ الحجاجَ بنَ عمرو، عن مَنْ حُبِسَ وهو مُحَرَّمٌ، فقال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ عَرَجَ أو كَسِرَ، فَقَدْ حَلَّ، وعليه حِجَّةٌ أُخْرَى»، قال: فحدثتُ بذلك ابنَ عباس، وأبا هريرة، فقالا: صدَقَ^(١).

فقالَ قائلٌ: كيفَ تقبلونَ هذا عن رسولِ الله ﷺ، وَمَنْ كَسِرَ، أو عَرَجَ لا يخلو من أحدٍ وجهين: أن يكونَ مُحْصَرًا بذلك، أو غيرَ مُحْصَرٍ به، فإنَّ كانَ مُحْصَرًا به، فحكمُ المُحْصَر: هو كما قالَ الله تعالى: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وإن كانَ بذلك غيرَ مُحْصَرٍ، بَقِيَ على حِرْمِهِ، ولم يحلَّ من شيءٍ من ذلك، فهذا الحديثُ أهلُ العلمِ جميعاً على خلافه.

فكانَ جوابنا له في ذلك أنَّ هذا الحديثَ ليس أهلُ العلمِ جميعاً على خلافه كما ذكر، إذ كانَ أهلُ العلمِ في الإحصار الذي له حكمُ الإحصار المذكور في كتاب الله تعالى على مذهبين، وأحدهما أن ذلك الإحصار هو بَكُلِّ حَابِسٍ يُحْبَسُ على النُّفُوزِ إلى البيت، ومَنْ كانَ يذهبُ إلى ذلك منهم: ابنُ مسعود، وابنُ عباس، وابنُ الزبير.

١٨٥٥- كما حَدَّثَنَا ابنُ مرزوق، حَدَّثَنَا بشرُ بنُ عمر الزُّهْراني،

(١) رواه أبو داود (١٨٦٣)، والترمذي بإثر الحديث (٩٤٠)، وابن ماجه (٣٠٧٨)، والطبراني (٣٢١٣) (٣٢١٤)، والحاكم ٤٨٣/١، والبيهقي ٢٢٠/٥ من طرق عن يحيى بن أبي كثير، بهذا الإسناد.

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: أَهْلَ رَجُلٍ مِنَ النَّخَعِ بِعُمَرَةٍ يُقَالُ لَهُ: عَمِيرُ بْنُ سَعِيدٍ، فَلَدَغَ، فَبَيْنَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الطَّرِيقِ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْهِمْ رَكْبٌ فِيهِمْ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: ابْعَثُوا بِالْهَذْيِ، وَاجْعَلُوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ يَوْمَ أَمَارَةٍ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ، فَلْيَحِلَّ. قَالَ الْحَكَمُ: وَقَالَ عُمَارَةُ بْنُ عَمِيرٍ - وَكَانَ حَسْبُكَ بِهِ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: وَعَلَيْهِ الْعِمْرَةُ مِنْ قَابِلٍ. قَالَ شُعْبَةُ: وَسَمِعْتُ سُلَيْمَانَ - يَعْنِي: الْأَعْمَشَ - حَدَّثَ بِهِ مِثْلَ مَا حَدَّثَ بِهِ الْحَكَمُ سِوَاءً.

١٨٥٦- وَكَمَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى أَبُو شَرِيحٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْفَرِيَاوِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ: «فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ» قَالَ: مَنْ حَبَسَ أَوْ مَرَضَ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، فَقَالَ: هَكَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

١٨٥٧- وَكَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْحَضْرَمِيُّ وَنَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْخَصِيبُ بْنُ نَاصِحٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ - وَهُوَ يُخْطَبُ - يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّهُ - وَاللَّهِ - مَا التَّمَتُّعُ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ كَمَا تَصْنَعُونَ، وَلَكِنَّ التَّمَتُّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ حَاجًّا، فَيَحْبِسَهُ عَدُوٌّ، أَوْ مَرَضٌ، أَوْ أَمْرٌ يُعَذِّرُ بِهِ حَتَّى تَذْهَبَ أَيَّامُ الْحَجِّ، أَوْ قَالَ: تَمْضِي أَيَّامُ الْحَجِّ - إِسْحَاقُ شَكَّ - فَيَأْتِي الْبَيْتَ، فَيَطُوفُ بِهِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَيَتَمَتُّعُ بِحِلِّهِ إِلَى الْعَامِ الْمُقْبِلِ، فَيَحُجُّ

ويَهْدِي^(١).

فهذا أحد المذهبيين.

والمذهب الآخر: أنَّ ذلك الإحصار لا يكون إلا بالعدو خاصة، ثم أهل العلم من بعد، فطائفة منهم على المذهب الأول، منهم أبو حنيفة، والثوري، وسائر فقهاء الكوفة، وطائفة على المذهب الثاني، منهم مالك، والشافعي، وسائر فقهاء الحجاز^(٢).

فكان فيما ذكرنا أن الحديث الذي رويناه في أول هذا الباب ليس كما ذكر هذا القائل من خلاف العلماء جميعاً إياه.

فقال هذا القائل: فما معنى الكلام الذي فيه: «فقد حلَّ» وهم جميعاً لا يقولون: يحلُّ، إلا لمعنى باللغة بعد ذلك مما قد ذكرته في هذا الباب.

(١) رجاله ثقات. ورواه ابن جرير (٣٤١٩) عن عمران بن موسى البصري، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(٢) قال الإمام البغوي في «شرح السنة» ٢٨٧/٧: وأما المحرم بالحج إذا حبسه مرض أو عذر غير حبس العدو، فهل له التحلل؟ اختلف أهل العلم فيه، فذهب جماعة إلى أنه لا يباح له التحلل، بل يقيم على إحرامه، فإن زال العذر وقد فاته الحج يتحلل بعمل العمرة وهو قول ابن عباس، قال: لا حصر إلا حصر العدو، وروي معناه عن ابن عمر وعبد الله بن الزبير، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وذهب قوم إلى أن له التحلل، وهو قول عطاء وعروة والنخعي وإليه ذهب سفيان الثوري وأصحاب الرأي واحتجوا بما رُوِيَ عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو الأنصاري... ثم ذكر الحديث.

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ،
وَإِنَّمَا الْمَعْنَى فِيهِ عِنْدَنَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَي: فَقَدْ حَلَّ لَهُ أَنْ يَحِلَّ بِمَا يَحِلُّ
بِهِ، مِمَّا هُوَ فِيهِ مِنَ الْإِحْرَامِ، كَمَا يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا طُلِّقَتْ بَعْدَ دُخُولِ
مُطَلِّقِهَا بِهَا، فَاِنْقَضَتْ عِدَّتُهَا: قَدْ حَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ، لَيْسَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا
قَدْ حَلَّتْ لَهُمْ كَحِلِّ نِسَائِهِمُ اللَّاتِي فِي عُقُودِ نِكَاحِهِمْ لَهُمْ، وَلَكِنْ قَدْ
حَلَّتْ لَهُمْ بِتَزْوِيجٍ بِالْعَقْدِيَّةِ^(١) عَلَيْهَا حَتَّى تَعُودَ بَعْدَهُ حَلَالًا لَهُمْ كَحِلِّ
نِسَائِهِمُ اللَّاتِي فِي عُقُودِ نِكَاحِهِمْ لَهُمْ، حَتَّى تَعَالَى ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ
تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلُهُ حَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَكْسِرَ زَوْجًا
غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] لَيْسَ أَنَّهَا إِذَا نَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ تَعُودُ حَلَالًا
لَهُ، وَلَكِنَّهَا تَعُودُ إِلَى حَالٍ يَحِلُّ لَهُ فِيهَا اسْتِنَافُ عَقْدِ النِّكَاحِ عَلَيْهَا،
حَتَّى تَكُونَ حَلَالًا لَهُ، فَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ كُسِرَ، أَوْ
عُرِجَ، فَقَدْ حَلَّ»، لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ حَلَّ جَلًّا، خَرَجَ بِهِ مِنْ جِرْمِهِ،
وَلَكِنَّهُ سَبَبٌ حَلَّ لَهُ بِهِ أَنْ يَفْعَلَ فَعْلًا يَخْرُجُ بِهِ مِنْ جِرْمِهِ، فَقَدْ عَادَ بِمَا
قَدْ ذَكَرْنَا: مَا قَدْ رَوَيْنَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا وَجَدْنَا إِلَى أَنْ لَا
اسْتِحَالَةَ فِيهِ، وَلَا خُرُوجَ عَنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ جَمِيعًا عَنْهُ.

(١) ونص كلامه في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٥٠: ويكون هذا كما يقال:
قَدْ حَلَّتْ فَلَانَةُ لِلرِّجَالِ: إِذَا خَرَجَتْ مِنْ عِدَّةِ عَلَيْهَا مِنْ زَوْجٍ كَانَ لَهَا قَبْلَ ذَلِكَ، لَيْسَ
عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا قَدْ حَلَّتْ لَهُمْ، فَيَكُونُ لَهُمْ وَطُؤُهَا، وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ قَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ
يَتَزَوَّجُوا تَزَوَّجًا يُحِلُّ لَهُمْ وَطَآئِهَا.

٢٥٩- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله

لِنِسَائِهِ بَعْدَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ: «هذه الحجة، ثم ظهور الحصر»

١٨٥٨- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذئبٍ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ لِنِسَائِهِ: «هذه الحجة، ثم عليكم بظهور الحُصْرِ» وَكَانَ يَحْجُجْنَ غَيْرَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَسُودَةَ ابْنَةَ زَمْعَةَ تَقُولَانِ: لَا تُحَرِّكُنَا ذَابَّةً بَعْدَ أَنْ سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(١).

١٨٥٩- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَيُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ وَاqِدِ بْنِ أَبِي وَاqِدٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لِنِسَائِهِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ: «هذه حجة الإسلام، ثم ظهور الحُصْرِ»^(٢).

(١) رواه الطيالسي (٢٣١٢)، ومن طريقه البيهقي ٢٢٨/٥، ورواه ابن سعد في «الطبقات» ٥٥/٨ و٢٠٨، وأحمد ٣٢٤/٦ و٤٤٦، وأبو يعلى (٧١٥٤) و(٧١٥٨)، والطبراني في «الكبير» ٢٤/٨٩ من طرق، عن أبي ذئب، به. ورواه البزار (١٠٧٧) من طريق ابن كرامة، حَدَّثَنَا قَيْصَةُ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، بِهِ. وَقَالَ: أَحْسَبُهُ عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذئبٍ، عَنْ صَالِحٍ وَلَكِنْ هَكَذَا قَالَ قَيْصَةُ، وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ، عَنْ صَالِحٍ، مِنْهُمْ: ابْنُ أَبِي ذئبٍ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ. وَرَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ ٥٥/٨، وَالبزار (١٠٧٨) من طريق صالح بن كيسان، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) وَاqِدِ بْنُ أَبِي وَاqِدٍ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: لَا يَعْرِفُ حَالَهُ. قَالَ الْخَافِظُ فِي «التَّهْذِيبِ»: كَذَا قَالَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ مَنَدَةَ فِي الصَّحَابَةِ،

فقال قائل: ففي هذين الحديثين من قول رسول الله ﷺ لأزواجه بعد أن حَجَّجْنَ معه حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فكنَّ -غير زينب وسودة- يحججن مع خلفائه الراشدين المهديين، وأصحابه سواهم بغير إنكارٍ منهم ذلك عليهن، وبغير منعٍ منهم إياهنَّ كذلك، غير زينب، وسودة، فإنهما كانتا مُتَخَلِّفَتَيْنِ عن ذلك، وتُحَاجَّانِ مَنْ كان بخلافهما فيه منهن. بما كان من رسول الله ﷺ.

فكان جوابنا له في ذلك: أنَّ الذي في هذين الحديثين قد رُوِيَ عن رسول الله ﷺ فيهما، وهو الذي كان عليهن لزومُهُ، وتركُ الخروج منه إلى غيرِه حتى رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله لعائشة لما سأَلَتْهُ أَنَّ

وكناه أبا مروح، وقال أبو داود: له صحبة، وصحح الحافظ في «الفتح» ٧٤/٤ إسنادَه. ورواه أحمد ٢١٨/٥، والبيهقي ٣٢٧/٤، والخطيب في «تاريخه» ١١٠/٧ من طرق، عن سعيد بن منصور، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٢١٩/٥، وأبو داود (١٧٢٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٠٣)، وأبو يعلى (١٤٤٤)، والبيهقي ٣٢٧/٤ و ٢٢٨/٥، والخطيب ٣٢٦/٣ من طرق، عن عبد العزيز بن محمد، به.

وقوله: «ثم ظهور الحصر»، أي: الزمنَ ظهور الحصر، كناية عن عدم الخروج من بيوتهن، هذا وقد حجَّ نساء النبي ﷺ بعد وفاته، وأذنَ لهن في الحج عمر بن الخطاب في آخر حجة حجها كما في «صحيح البخاري» (١٨٦٠)، والعذر عن عائشة -كما قال الحافظ- أنها تأولت الحديث المذكور كما تأوله غيرها من صواحبها، على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة، وتأييد ذلك عندها بقوله ﷺ: «لكن أفضل الجهاد الحج والعمرة».

بجَاهِدَن مَعَهُ - تَعْنِي نَفْسَهَا وَمَنْ سِوَاهَا مِنْ نَسَائِهِ وَمِنْ غَيْرِهِمْ -.

١٨٦٠- كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ الْغَدَانِي، حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ ابْنَةِ طَلْحَةَ، عَنْ خَالَتِهَا عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جِهَادُ النِّسَاءِ حَجٌّ هَذَا الْبَيْتِ»^(١).

فَكَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَزْعُمُ أَنَّ عَبِيدَةَ الْمَذْكُورَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ عَبِيدَةُ بْنُ حَمِيدٍ، فَيَزْعُمُ غَيْرُهُ مِنْهُمْ أَنَّهُ عَبِيدَةُ بْنُ أَبِي رَاطِلَةَ.

١٨٦١- وَكَمَا حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجِهَادِ، وَاسْتَأْذَنَاهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: «جِهَادُكُمْ أَوْ حَبْسُكُمْ الْحَجَّ»^(٢).

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ ١٢٠/٦ عَنْ عَبِيدَةَ بْنِ أَبِي رَاطِلَةَ، عَنْ مَعَاوِيَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (٢٣٣٩)، وَأَبُو يَعْلَى (٤٥١١)، وَابْنُ عَدِي ١٣٨٧/٤ مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، بِهِ. وَصَالِحُ بْنُ مُوسَى ضَعِيفٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَتْرُوكٌ.

وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٢٨٤/٢، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ٣٥٠/٤ مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ: عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ».

وَرَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» ٣٥٧/٨ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ، عَنْ عَائِشَةَ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَفْظُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ. وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨٨١١)، وَابْنُ سَعْدٍ ٧٢/٨، وَأَحْمَدُ ٦٧/٦ وَ ١٢٠ وَ ١٦٦، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ (١٠١٥)،

١٨٦٢- وكما حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سَوَّارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ معاويةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عائشةَ بنتِ طلحة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سألنا رسولَ الله ﷺ عن الجهاد، فقال: «حَبَسْكَنَّ الْحَجَّ -أوْ جِهَادُكُنَّ-».

١٨٦٣- وكما حَدَّثَنَا جعفر بن محمد الفريابي، حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا جرير بن عبد الحميد، عن حبيب بن أبي عمرة، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا نبيَّ الله، أَلَا نَخْرُجُ نَجَاهِدُ مَعَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَرَى عَمَلًا فِي الْقُرْآنِ أَفْضَلَ مِنْهُ؟ قال: «لَا، وَلَكِنْ أَحْسَنُ الْجِهَادِ وَأَكْمَلُهُ حَجُّ الْبَيْتِ، حَجَّ مَبْرُورٍ»^(١).

١٨٦٤- وكما حَدَّثَنَا الربيعُ المَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أسدُ بْنُ مُوسَى،

والبخاري (٢٨٧٥)، والبيهقي ٣٢٦/٤ و٢١/٩ من طرق، عن سفيان الثوري، بهذا الإسناد.

(١) إسناده صحيح. ورواه ابن حبان (٣٧٠٢) من طريق عمران بن موسى، بن أبي شيبة، بهذا الإسناد.

ورواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٠١٤)، وعنه النسائي ١١٤/٥-١١٥، عن جرير بن عبد الحميد، به.

ورواه أحمد ٧٩/٦ و١٦٥، والبخاري (١٥٢٠) و(١٨٦١) و(٢٧٨٤) و(٢٨٧٦)، وابن ماجه (٢٩٠١)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنن» (٤١)، والدارقطني ٢٨٤/٢، والبيهقي ٣٢٦/٤ و٢١/٩، والبقوي (١٨٤٨) من طرق، عن حبيب بن أبي عمرة، به.

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ابْنَةِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَلَا نَخْرُجُ فَنَجَاهِدُ مَعَكُمْ؟ قَالَ: «لَا، جِهَادُكُنَّ الْحَجُّ الْمَبْرُورُ، فَهُوَ لَكُنَّ جِهَادٌ»^(١).

وكان جوابُ رسولِ الله ﷺ في استئذانها إِيَّاهُ لها وَلِمَنْ سِوَاهَا للخروج معه في الجهاد ما ذكر من جوابه إِيَّاهُ في هذا الحديث، فكان ذلك دليلاً على أن جهادَهُنَّ لا يَنْقَطِعُ كما لا يَنْقَطِعُ جهادُ الرِّجَالِ، فاحتملَ أن يكونَ ذلك بَعْدَ قَوْلِهِ ﷺ لها وَلِسَائِرِ نِسَائِهِ سِوَاهَا ما قاله لَهُنَّ في الحديثينِ الأوَّلَيْنِ، فَوَقَفْتُ على ذلك هي وَمَنْ سِوَاهَا من أزواجه على ذلك دون من لم تقف عليه ولم يقف على ذلك منهن زينب، ولا سودة فلزمتا ما في الحديثين الأولين، وكلهن رضوانُ الله عليهن أجمعين على ما ذكر عليه من ذلك محموداتٌ، وخلفاء رسولِ الله ﷺ، وَرَضِيَ عن أصحابه، وسائر الصحابة في تركهم الخلافَ عليهن في ذلك وفي إطلاقهم إِيَّاهُ لَهُنَّ^(٢) محمودون بعلمهم ما عَلِمُوا من ذلك، ولا يجبُ أن

(١) يزيد بن عطاء وإن كان فيه ضعف متابع. ورواه أحمد ٧١/٦ من طريق

حسين، عن يزيد بن عطاء، بهذا الإسناد.

(٢) في البخاري (١٨٦٠): وقال لي أحمد بن محمد: (هو ابن الوليد الأزرق)

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَذِنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حَجَّةِ حَجَّهَا، فَبِعَتْ مَعَهُنَّ عَشْمَانُ بْنُ عَفَانَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ.

قال في «الفتح» ٧٥/٤: واستدل به على جواز حج المرأة مع من تثق به ولو لم

يُحْمَلُ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِلَّا عَلَى مَا حَمَلْنَاهَا عَلَيْهِ، لِأَن فِي ذَلِكَ السَّلَامَةَ وَحُسْنَ الظَّنِّ بِخُلَفَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَزْوَاجِهِ، وَأَصْحَابِهِ، وَفِيمَا سِوَاهُ ضِدٌّ ذَلِكَ مِمَّا نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ.

وَقَدْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّمَا كَانَ تَرْكُهَا لِتَقْصِيرِ الصَّلَاةِ فِي أَسْفَارِهَا بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا كَانَ مِنْ قَوْلِهِ لَهَا فِي الْحَدِيثَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَتَعْلُقُ بِشَيْءٍ فِي ذَلِكَ رَوَاهُ فِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ.

١٨٦٥- كَمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: مَا بَالُ عَائِشَةَ كَانَتْ تَتِمُّ فِي السَّفَرِ؟ قَالَ: لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «هَذِهِ ثُمَّ ظُهُورُ الْحَصْرِ».

وَكَانَ هَذَا التَّأْوِيلُ عِنْدَنَا فَاسْتَدَأْ إِذْ كَانَتْ عَائِشَةُ أَعْلَمَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَبِأَحْكَامِهِ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ هَذَا الْفِعْلَ - أَعْنِي السَّفَرَ - عَلَى الْخِلَافِ مِنْهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكَ مِنْ أَجْلِهِ تَقْصِيرَ الصَّلَاةِ فِي أَسْفَارِهَا، لِأَنَّهَا كَانَتْ لَا تَرَى التَّقْصِيرَ وَاجِباً عَلَى أَحَدٍ، فَكَانَتْ لَا تَقْصِرُ لِذَلِكَ

١٨٦٦- كَمَا حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ

يَكُنْ زَوْجاً وَلَا مُحْرَماً.

وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ ٢١٠/٨ مِنْ طَرِيقِ زَهِيرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّجْنَ فِي هَوَاجِ زَمَنِ الْمَغِيرَةِ عَلَيْهَا الطَّيَالِسِيُّ. وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ، وَقَوْلُهُ زَمَنِ الْمَغِيرَةِ: الظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ أَنَّهُ أَرَادَ زَمَنَ وَلايَةِ الْمَغِيرَةِ عَلَى الْكُوفَةِ لِمَعَاوِيَةَ، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةَ مِائَتَيْنِ أَوْ قَبْلَهَا.

الأصبهاني، أخبرنا شريك، وعلي بن مُسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت لا تقصر في السفر ولا تراه واجباً على أحد^(١).

فكان تركها التقصير في السفر لذلك، لا لما سواه، والله أعلم.

٢٦٠- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من وده أنه

لم يكن دخل الكعبة بعدما كان دخلها

١٨٦٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَارِثِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ حَزِينًا، فَقَالَ: «إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ وَوَدِدْتُ أَنْ لَا أَكُونَ دَخَلْتُهَا أَخْشَى أَنْ أَتَعَبْتُ أُمَّتِي»^(٢).

فقال قائل: دخول الكعبة قربة كسائر القرب التي فعلها النبي ﷺ لتقتدي أُمَّتُهُ به فيها، فما وجه ما رويتموه عنه في هذا الحديث؟

(١) صحيح موقفاً، وانظر ماسبق في كتاب الصلاة في هذه المسألة.

(٢) إسناده ضعيف. إسماعيل بن عبد الملك. قال في «التقريب» صدوق كثير الوهم، ورواه أحمد ١٣٧/٦، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٢٤١)، وأبو داود (٢٠٢٩)، والترمذي (٨٧٣)، وابن ماجه (٣٠٦٤)، وابن خزيمة (٣٠١٤)، والحاكم ٤٧٩/١، وفي «معركة علوم الحديث» ص ٩٨، والبيهقي ١٥٩/٥ من طرق، عن إسماعيل بن عبد الملك، به.

فكان جوابنا له في ذلك: أنه قد يحتمل أن يكون رسول الله ﷺ أرادَ بذلك القولَ الخوفَ منه على أنه يكونُ الاقتداءُ به فيما فعله مَنْ أرادَ بذلك القولَ الخوفَ منه على ذلك حتى يكونَ عندهم مما لا يَتِمُّ حَجُّهم إلَّا به، فأهمه ذلك لا ما سِواه كما جاء بني عبد المطلب لما هَمَّ بالترجُع معهم مِنْ ماءِ زمزم:

١٨٦٨- كما حَدَّثَنَا الرِّبِيعُ المَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أُسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لما أَفَاضَ فِي حَجَّتِهِ إِلَى الْبَيْتِ صَلَّى بِمَكَّةِ الظُّهْرَ، فَاتَى عَلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: «اتْرَعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَوْلَا يَغْلِبُنَا النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ، لَنَرَعْتُ مَعَكُمْ». فَنَاولُوهُ دُلُوءًا فَشَرِبَ مِنْهُ^(١).

فكان تركه لذلك خوفَ اقتداءِ الناسِ به، وفي ذلك مَشَقَّةٌ لأهلها على ما أهمهم من أمرها دونَ مَنْ سِوَاهُمْ. ومثْلُ ذلك ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَرْكِهِ النُّصْرَةَ،

(١) حديث صحيح. أسد بن موسى توبع. وهو جزء من حديث جابر بن عبد الله الطويل في صفة حجة النبي ﷺ، وهذا الجزء ورد في بعض الروايات دون بعض.

فقد رواه الدارمي ٤٤/٢-٤٩، ومسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن الجارود (٤٦٩)، وابن حبان (٣٩٤٤)، والبيهقي ٦/٥-٩ من طرق، عن حاتم بن إسماعيل، به.

والدخول فيها خوفاً أن يَدْخُلَ النَّاسُ فِيهَا اقْتِدَاءً بِهِ، فَتَذْهَبَ الْهَجْرَةُ.
١٨٦٩- كما حَدَّثَنَا الْمَرْزُوقِيُّ، حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ
بن محمد الدراوردي، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أَبِي سَلَمَةَ،
عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَوْلَا الْهَجْرَةُ، لَكُنْتُ امْرَأً
مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ يَسْلُكُونَ وَادِيًا أَوْ شَعْبًا، لَسَلَكْتُ وَادِيَ
الْأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَهُمْ»^(١).

فترك ﷺ أن يكونَ امرأً من الأنصارِ للمعنى الذي ذكرَ في هذا
الحديثِ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَفَعَلَ النَّاسُ جَمِيعاً فِي النَّصْرَةِ اقْتِدَاءً بِهِ فِيهِ،
فَتَرَكَ ذَلِكَ لِتَبْقَى الْهَجْرَةُ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ هُوَ النَّصْرَةُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

(١) حديث صحيح، وهذا إسناد ليس بالقوي. ورواه الشافعي في «مسنده»
١٩٩/٢ بهذا الإسناد. ورواه أحمد ٥٠١/٢، وفي «الفضائل» (١٤٧١)، والدارمي
٢٤٠/٢ من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، بهذا الإسناد.
ورواه أحمد في «الفضائل» (١٤٣٩)، والبخاري (٧٢٤٤)، وأبو يعلى
(٦٣١٨) من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.
ورواه أبو داود الطيالسي (٢٤٨٤)، وأحمد في «المسند» ٤١٠/٢ و ٤١٤
و ٤٦٩، وفي «الفضائل» (١٤٥٢)، وإسحاق بن راهويه (٨٥) و (٨٦) و (٨٧)،
والبخاري (٣٧٧٩) من طريق شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة.
ورواه عبد الرزاق (١٩٩٠٧)، ومن طريقه أحمد ٣١٥/٢، وابن حبان
(٧٢٦٩) عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة، وهو في «صحيفة همام» (٥٧).
ورواه أحمد ٤١٩/٢ من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

٢٦١- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ مِنْ قَوْلِهِ:

«بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِیَاضِ الْجَنَّةِ»

١٨٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقُرَشِيُّ

الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي،

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وُضِعَ مَنْبَرِي عَلَى ثُرْعَةٍ مِنْ تَرَاعَاتِ الْجَنَّةِ،

وَمَا بَيْنَ مَنْبَرِي وَبَيْنِي رَوْضَةٌ مِنْ رِیَاضِ الْجَنَّةِ»^(١).

قال أبو جعفر: وقد حدث بهذا الحديث غير واحدٍ من أهله،

منهم محمدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْعِيُّ، وإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقِ الْقَاضِي، وأبو

شُعَيْبٍ صَالِحُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ هَذَا.

١٨٧١- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ أَبِي عَقِيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمَّارِ الدُّهْنِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِیَاضِ

الْجَنَّةِ، وَإِنَّ قَوَائِمَ مَنْبَرِي عَلَى رَوَاتِبَ فِي الْجَنَّةِ»^(٢).

(١) ضعيف. محمد بن سليمان بن معاذ القرشي البصري، قال الدارقطني،

والخطيب، وأبو نعيم: تفرد بهذا الحديث. وقال العقيلي، والأزدي: منكر الحديث،

وضعفه ابن عبد البر، انظر «لسان الميزان» ١٨٤/٥-١٨٥.

ورواه أبو نعيم في «الحلية» ٢٦٤/٣ و٣٤١/٦، والعقيلي ٧٢/٤، والدارقطني في

«غرائب مالك» كما في «لسان الميزان» من طرق عن محمد بن سليمان القرشي، به.

(٢) إسناده صحيح. ورواه ابن حبان (٣٧٤٩) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

١٨٧٢- وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَسْرُوقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي»^(١).

١٨٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْمَسْعُودِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»^(٢).

قال أبو جعفر: وهذا من حديث مالك، يقول أهل العلم بالحديث: إنه لم يُحَدَّثْ به عن مالك أحدٌ غير أحمد بن محمد بن يحيى هذا وغير عبد الله بن نافع الصائغ.

عن سفيان، بهذا الإسناد.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٣١٥٦) من طريق محمد بن بشر العبدي، عن عبيد الله بن عمر، عن أبي بكر بن سالم، عن سالم، عن ابن عمر. وقال الهيثمي في «المجمع» ٩/٤: رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، ورجاله ثقات.

(٢) أحمد بن يحيى: هو الأحول مولى الأشعرين، ضعفه الدارقطني، وقال ابن حبان ٢٤/٨: يُخطئ ويخالف. ورواه العقيلي ٧٢/٤، والخطيب البغدادي ١٦٠/١٢ من طريق أحمد بن يحيى، بهذا الإسناد.

ورواه العقيلي ٧٣/٤، وأبو نعيم في «الحلية» ٣٢٤/٩ من طريق حبان بن جبلة، وعبد الله بن نافع المدني، عن مالك، به.

١٨٧٤- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالَكاً حَدَّثَهُ عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ - هَكَذَا حَدَّثَنَا يُونُسُ بِالشَّكِّ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي»^(١).

١٨٧٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْجِزْيِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ.

١٨٧٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ - هَكَذَا حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ بِلا شَكٍّ ذَكَرَهُ فِيهِ - ثُمَّ ذَلِكَ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ سِوَاءً، وَذَكَرَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٨٧٧- وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَكَمِ الْكُوفِيُّ الْجِزْيِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي، وَمَا بَيْنَ بَيْتِي وَبَيْنَ مِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَصَلَاةٌ فِي

(١) إسناده صحيح. وهو في «الموطأ» ١/١٩٧، ومن طريقه رواه أحمد ٢/٢٦٥ -

٢٦٦، والعقيلي ٤/٧٣، والبخاري (٤٥٢). وانظر التمهيد ٢/٢٨٦.

مسجدي هذا كألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلا المسجد الحرام^(١).

قال: وحَدَّثني المِسْوَرُ بْنُ رَفَاعَةَ، عن أَبِي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ مثله.

١٨٧٨- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ شَرَفَى مَوْلَى آلِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»^(٢).

١٨٧٩- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالِكَاً حَدَّثَهُ،

(١) إسناده حسن. ورواه ابن حبان (٣٧٥٠) من طريق عُبيد الله بن عمر، عن خبيب، بهذا الإسناد. ورواه الترمذي (٣٩١٦) من طريق كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة. ورواه أحمد ٤٠١/٢-٤٠٢ من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. ورواه أحمد ٥٣٤/٢ من طريق روح، عن حماد بن سلمة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٢) إسناده ضعيف لانقطاعه. أبو بكر بن عبد الرحمن -وهو أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر القرشي- لم يدرك جد أبيه.

ورواه أبو يعلى (١٣٤١)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٩٢/١، والخطيب في «تاريخه» ٤٠٣/٤ من طريق عفان، بهذا الإسناد.

عن عبد الله بن أبي بكر، عن عباد بن تميم، عن عبد الله بن زيد المازني أن رسول الله ﷺ قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»^(١).

١٨٨٠- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْجِزْيِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْمَازَنِيِّ^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ».

١٨٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ وَفَهُدُ بْنُ سُلَيْمَانَ جَمِيعًا، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مَا بَيْنَ مَنْبَرِي وَبَيْنَ بَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»^(٣).

(١) إسناده صحيح. وهو في «الموطأ» ١/١٩٧، ومن طريق مالك رواه البخاري (١١٩٥)، ومسلم (١٣٩٠) (٥٠٠)، والنسائي ٢/٣٥، وأبو نعيم في «الحلية» ٣٤٧/٦، والبيهقي ٢٤٧/٥.

ورواه البيهقي ٢٤٧/٥ من طريق سفيان، عن عبد الله بن أبي بكر، به.

(٢) في الأصل (المخطوط): الخطمي، وهو خطأ، فإن جميع من روى هذا الحديث من طريق مالك رواه من حديث عبد الله بن زيد المازني الأنصاري. والخطمي هذا هو عبد الله بن يزيد، وانظر «التمهيد» ١٧/١٧٦.

(٣) عبد الله بن صالح، وإن كان في حقله شيء -قد توبع. ورواه مسلم

١٨٨٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِي، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ مِنبَرِي إِلَى بَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ مِنبَرِي لَعَلَى ثُرْعَةٍ مِنْ ثُرْعِ الْجَنَّةِ»^(١).

فقال قائل: هذه الآثار تدلُّ على أن قبر رسول الله ﷺ ومنبره خارجان عن الروضة، فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزَّ وجلَّ وعونه أنه قد يجوز أن يكونا خارجين من الروضة كما ذكر، ويكون

(١٣٩٠) (٥٠١) من طريق عبد العزيز بن محمد المدني، عن يزيد بن الهاد، به. ورواه عبد الرزاق (٥٢٤٥) عن ابن جريج، عن يزيد بن عبد الله، عن أبي بكر بن محمد، عن عباد، عن عبد الله بن زيد. وقد وقع تحريف في المطبوع من المصنف. (١) إسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان.

ورواه أحمد ٣/٣٨٩، وأبو يعلى (١٧٨٤) و(١٩٦٤)، والبيهقي (١١٩٦)، والخطيب ٣/٣٦٠ من طرق عن هشيم، بهذا الإسناد.

وأورده الهيثمي في «المجموع» ٩-٨/٤ وقال: وفيه علي بن زيد، وفيه كلام. ورواه أبو نعيم في «الحلية» ٣/٢٦، والخطيب في «تاريخه» ١١/٣٩٠ من طريق أحمد بن إبراهيم بن جعفر القُدَيْسِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْكَلْبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ. ومحمد بن يونس الكَلْبِي ضعيف.

ورواه الخطيب ١١/٢٢٨ من طريق محمد بن كثير الكوفي، عن سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر. وقال الدارقطني: تفرد به محمد بن كثير.

منبره على ما قد بين في هذه الآثار التي قد رويناهما في هذا الباب: أن قوائمه رواتب في الجنة، فيكون من الجنة في خلاف الروضة، وقد دل على هذا التأويل ما قد روي عن سهل بن سعد عن رسول الله ﷺ في هذا المعنى.

١٨٨٣- كما قد حدثنا علي بن عبد العزيز البغدادي، قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام، قال: حدثنا حسّان بن عبد الله -يعني الواسطي- قال: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن -يعني القاري- عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن منبري هذا على ترعة من ترع الجنة» قال: فقال سهل بن سعد، أتدرون ما الترعة؟ هي الباب من أبواب الجنة^(١).

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث أن منبره ﷺ من الجنة على خلاف الروضة، وهو الترعة على ما في هذا الحديث، ويكون قبره ﷺ من الجنة إما في روضة سوى تلك الروضة مما هو أجل منها وأنعم وأرفع مقداراً، لأنه لما كان منبره بلغه الله عز وجل بجلوسه وقيامه عليه

(١) رواه أحمد ٣٣٥/٥ و٣٣٩، والطبراني (٥٧٧٩) و(٨٥٠٩) و(٥٩٧١)، والبيهقي ٢٤٧/٥ من طرق عن أبي حازم، بهذا الإسناد. ورواه الطبراني (٥٩٩٥) من طريق قتيبة بن سعيد، عن يعقوب بن عبد الرحمن، به. قالك كنا نقول: إن المنبر على ترعة من ترع الجنة.

ورواه الطبراني (٥٨٨٨) من طريق إبراهيم بن محمد، والبيهقي ٢٤٧/٥ من طريق يحيى بن يحيى ومحمد بن بكير الحضرمي، ثلاثتهم عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد موقوفاً، ورفع محمد بن بكير الحضرمي.

ما بلغه، كان قبره الذي قد تضمن بدنه، فصار له مشوى بذلك أولى، وبالزيادة عليه أخرى، والجنة ففيها روضات لا روضة واحدة كما قال عز وجل في كتابه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [الشورى: ٢٢]، فيحوز إن كان قبر رسول الله ﷺ في روضة من هذه الروضات أن تكون روضة فوق الروضة التي بين قبره ومنبره، ويجوز أن تكون غير الروضة مما هو أكبر من الروضة، ويجوز أن تكون ما يجمع الروضة وغيرها مما شرفه الله عز وجل به وأعلى به منزلته، وأثابه به عن سائر الناس سواء، واختصه به دون بقيتهم.

وفي هذا الحديث معنى يجب أن يُوقف عليه، وهو قوله ﷺ: «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة» على ما في أكثر هذه الآثار وعلى ما في سواء منها: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»، فكان تصحيحهما يجب به أن يكون بيته هو قبره، ويكون ذلك علامة من علامات النبوة جليلة المقدار، لأن الله عز وجل قد أخفى على كل نفس سواه ﷺ الأرض التي يموت فيها بقوله جل وعز في كتابه: ﴿وَمَا تَذَكَّرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ مَاتَتْ﴾ [لقمان: ٣٤] فأعلمه عز وجل الموضع الذي فيه يموت، والموضع الذي فيه قبره، حتى عليم ذلك في حياته، وحتى أعلمه من أعلمه من أمته، فهذه منزلة لا منزلة فوقها، زاده الله شرفاً وخيراً، والله عز وجل نسأله التوفيق.

٢٦٢- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في رخصته

للمُحْرَمِ أَنْ يُضَمَّدَ عَيْنِيهِ بِالصَّبْرِ إِذَا اشْتَكَاهُمَا

١٨٨٤- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نُبَيْهٍ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ،

أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ أَوْ قَالَ: «إِذَا

اشْتَكَى الْمُحْرَمُ عَيْنِيهِ أَنْ يُضَمَّدَهَا بِالصَّبْرِ»^(١).

فتأملنا هذا الحديثَ لنقفَ على الرخصة المذكورة فيه ما هي.

فوجدنا التضميدَ: تغطية ما يُضَمَّدُ به، وكان الصَّبْرُ في نفسه غيرَ

طَيِّبٍ، فعقلنا بذلك أن الرخصة لم تكن للصَّبْرِ في نفسه، وإنما كانت

لغيره من الضَّمَادِ الذي يُضَمَّدُ به، فيكون ذلك تغطيةً لوجه المحرم أو لما

(١) حديث صحيح. ورواه أحمد ٦٩/١، ومسلم (١٢٠٤)، والدارمي ٧١/٢،

والترمذي (٩٥٢)، والنسائي ١٤٣/٥ وفي «الكبرى» (٣٥٨٥)، وأبو داود (١٨٣٨)

من طرق عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد، وقال الترمذي: هذا حديث حسن

صحيح، والعملُ على هذا عند أهل العلم لا يرون بأساً أن يتداوى المحرمُ بدواء ما لم

يكن فيه طيب.

ورواه أحمد ٦٥/١، ومسلم (١٢٠٤) (٩٠) من طريقين عن عبد الوارث، عن

أيوب بن موسى، به.

ورواه أحمد ٦٠-٥٩/١، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن

نبيه بن وهب، به.

يضمدها، أي: يلطخها بالصبر، وأصل الضميد: الشدُّ، ويقال للخرقة التي يشد بها

العضو المُرْوَفُ ضماد، والصَّبْرُ بكسر الباء ويجوز إسكانها: دواءٌ مُرٌّ.

يُغَطِّي بِهِ مِنْ وَجْهِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَمْ يُقَلِّ لَهُ ضِمَادًا، وَلَقِيلَ لَهُ: دِمَامٌ.

فَقَالَ قَاتِلٌ: فَكَيْفَ يَكُونُ مَا ذَكَرْتَ كَمَا وَصَفْتَ وَقَدْ رُويَ عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَدْفَعُ ذَلِكَ؟

١٨٨٥- فَذَكَرَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا يُونُسُ وَعِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْعَرَجِ مَخْمَرًا وَجْهَهُ بِقَطِيفَةٍ أَرْجَوَانٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ^(١).

١٨٨٦- وَمَا قَدْ حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالَكًا حَدَّثَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْفَرَّافِصَةُ بْنُ عُمَيْرٍ الْحَنْفِيُّ، أَنَّهُ رَأَى عَثْمَانَ بِالْعَرَجِ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(٢).

(١) رَجَالُهُ ثَقَاتٌ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» ٣٥٤/١ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. قَالَ الزُّرْقَانِيُّ فِي «شرح الموطأ» ٢٣٢/٢: إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى ذَلِكَ جَانِزًا، وَكَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَوْفٍ، وَابْنُ الزَّيْبَرِ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَسَعِيدُ وَجَاهِرٌ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: يَحْرُمُ تَغْطِيَةُ الْوَجْهِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَفِيهِ الْفَقْدِيَّةُ عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ، وَأَنْكَرَ مَا يَخَالِفُهُ، وَلَا يَجُوزُ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ إِجْمَاعًا.

وَالْعَرَجُ: قَرْيَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ مَرَاكِلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ.

(٢) رَجَالُهُ ثَقَاتٌ، وَهُوَ فِي «الْمَوْطَأِ» ٣٢٧/١. وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ص ٣٠٧ عَنْ عَبْدِ بْنِ سَلِيمَانَ وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ. وَرَوَاهُ أَيْضًا ص ٣٠٨ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ، بِهِ.

قال: ففي هذا بالحديث ما قد دَلَّ أن عثمان كان لا يرى بتغطية الوجه في الإحرام بأساً، فدلَّ ذلك أن الرخصة التي في الحديث الأول لم تكن لما ذكرت.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزَّ وجلَّ وعونه أنه قد يحتمل أن يكونَ عثمانُ فعل ذلك لضرورةٍ دعته إليه، وأنه يُكفِّرُ مع ذلك، كما رُوِيَ عن عبد الله بن عباسٍ في مثله:

١٨٨٧- مما قد حَدَّثَنَا محمد بنُ خزيمة، قال: حَدَّثَنَا حجاج بن منهل، قال: حَدَّثَنَا حماد بنُ سلمة، عن يحيى بن سعيدٍ، عن أبي الزبير، عن أبي معبد، مولى ابن عباس، أن ابنَ عباس، قال له: يا أبا معبد رُدَّ عليَّ طيلسانِي، وهو محرم، قال: قلتُ: كنتَ تنهى عن هذا! قال: إني أريدُ أن أفتدي.

فاحتمل أن يكونَ عثمانُ لو سُئِلَ عن ما فعل من ذلك، لأخبر أنه فعله ليفتدي، وفيما ذكرنا ما قد بان به أن تغطيةَ الوجه في الإحرام حرامٌ على المحرم، وقد رُوِيَ هذا القولُ عن عبد الله بن عمر.

١٨٨٨- كما قد حَدَّثَنَا يونس، قال: أخبرنا ابنُ وهب أن مالكا أخبره (ح)، وكما قد حَدَّثَنَا إبراهيم بن مرزوق، قال: حَدَّثَنَا أبو عاصم، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: ما فوق الذقن من الراس، فلا يُخمره المحرم^(١).

فهذا عبدُ الله بن عمر قد كان يذهب إلى هذا القول أيضاً،

(١) رجاله ثقات. وهو في «الموطأ» ٣٢٧/٩.

والقياس يوجبُه، لأن المرأة أوسعُ أمراً في الإحرام من الرجل، لأنها تلبسُ القميصَ، وتُغْطِي رأسها في إحرامها، والرجل ليسَ كذلك، لأنه لا يُغْطِي رأسه في إحرامه ولا يلبسُ القميصَ فيه وإذا كانت المرأة مع سعةِ أمرها في الإحرام لا تُغْطِي وجهها فيه كان الرجلُ بذلك أولى، وهكذا كان يقولُ أبو حنيفة ومالك بن أنس في ذلك، والله نسأله التوفيق.

٢٦٣- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في لباسِ الرجالِ الخِفافِ في الإحرام، أُمْبَاحُ ذلكَ لهم، كما يُباحُ في الإِحلالِ، أو مُباحٌ لهم في حالِ الإِعوازِ مِنَ النِّعالِ بعدَ قطعها
أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ؟

١٨٨٩- حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، أَخْبَرَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الْحِذَاءَ، فَاتَاهُ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ، رَأَى عَلَيْهِ خُفَيْنِ، قَالَ: وَالْخُفَّانِ مَعَ الْغِنَاءِ؟! قَالَ: لَقَدْ لَبِسْتُهُمَا مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ - يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - (١).

(١) إسناده ضَعِيف. شريك: سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَعَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ: ضَعِيف.

ورواه أبو يعلى (٨٤٢) من طريق يحيى بن عبد الحميد و(٨٤٣) من طريق سويد بن سعيد، كلاهما عن شريك بن عبد الله، بهذا الإسناد. قال الهيثمي في «المجمع»

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث إخبارُ عبد الرحمن بن عوف [عمرَ] رضي الله عنهما: أنه لَبَسَ الْخُفَّيْنِ - يعني في الإحرام - مع من هو خَيْرٌ منه، يريدُ به رسول الله ﷺ.

فقال قائل: هذا لا حُجَّةَ فيهن لأنه لم يُخْبَرْ أَنَّ رسول الله ﷺ كان قد وَقَفَ على ذلك منه، فأَمْضَاهُ لَهُ، قال: ومِثْلُ ذلك ما قد كان رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ الأنصاري ذكره لعمر رضي الله عنه في الماء من الماء وأنهم كانوا يُجَامِعُونَ على عهد رسول الله ﷺ، ثم لا يَفْتَسِلُونَ إذا لم يُنْزِلُوا، وقول عمر له عند ذلك: أَفَذَكَرْتُمْ ذلك لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَقْرَكُمُ عليه؟ قال: لا، فلم يَرِ عُمَرُ ذلك شيئاً.

فكان جوابنا له في ذلك: أن الأمر في ذلك كما ذكرَ، ولكننا قد وَجَدْنَا عن عبد الرحمن في ذلك ما يَدُلُّ على وقوف رسول الله ﷺ كان على ذلك منه، وتركه النكير عليه فيه.

١٨٩٠ - كما حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مِثْنَانَ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ الْأَشْقَرُ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، قال: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ إِلَى مَكَّةَ وَرَجُلٌ مَعَنَا يَرْتَجِزُ، فَلَمَّا أَنْ طَلَعَ الْفَجْرُ، قال له: مَهْ، اذْكُرْ اللَّهُ قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ التَفَتَ، فَرَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ خُفَّيْنِ، وَهُوَ مُحَرِّمٌ، فَقَالَ: وَخُفٌّ أَيْضاً وَأَنْتَ مُحَرِّمٌ؟ فَقَالَ: فَعَلْتُهُ مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

١٤٤/٣: فيه عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف.

ﷺ، فلم يَعْبَهُ عَلَيَّ^(١).

فهذا المعنى الذي زاده في هذا الحديث على ما في الحديث الذي ذكرناه قبله قد دَلَّ أن اللباسَ كان مِن عبدِ الرحمن في الإحرام، وأن الإحرامَ لا يَمْنَعُ النَّاسَ مِن مثل ذلك في إحرامهم. وقد رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في ذلك معنى آخر

١٨٩١- كما قد حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، حَدَّثَنَا أَبُو عاصمٍ، عن ابنِ جريج، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، قال: أَخْبَرَنَا ابنُ عباس: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ يَخْطُبُ بِعَرَفَةَ، يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَاراً لَبَسَ سَرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، لَبَسَ خَفَيْنِ». قُلْتُ: وَلَمْ يَقُلْ: «يَقْطَعُهُمَا»؟ قال: لا^(٢).

(١) إسناده ضعيف كسابقه لضعف شريك وعاصم.

(٢) حديث صحيح، وابن جريج قد صرح بالتحديث عند أحمد، فانتفت شبهة تدليسه. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٣/٢ بإسناده ومثته. ورواه الدارمي ٣٢/٢ عن أبي عاصم، وأحمد (٢٠١٥)، والطبراني في «الكبير» (١٢٨١٥) من طريق يحيى بن سعيد، وأحمد (٣١١٥) من طريق محمد بن بكر، وروح، ومسلم (١١٠٠) (٧٨) من طريق عيسى بن يونس، حمستهم عن ابن جريج، بهذا الإسناد.

ورواه ابن أبي شيبة ١٠٠/٤ و١٠١، ومسلم (١١٧٨)، والترمذي (٨٣٤)، والنسائي ١٣٣/٥ و١٣٥، وابن حبان (٣٧٨٥) و(٣٧٨٩)، والطبراني في «الكبير» (١٢٨١١) و(١٢٨١٢) و(١٢٨١٣)، والدارقطني ٢٢٨/٢ من طرق، عن عمرو بن دينار، به.

١٨٩٢- وكما حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ
حَرْبٍ وَأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ.

وكما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قالوا:
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، يَقُولُ:
سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَفَةَ، يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ
إِزَارًا، لَبَسَ سَرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، لَبَسَ خُفَّيْنِ»^(١).

١٨٩٣- وكما حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ
دُكَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَفِيَّانٌ -يَعْنِي الثَّوْرِي-، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ
جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مَثَلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ
«عَرَفَةَ»^(٢).

قال الإمام الشافعي في «الأم» ١٤٨/٢: أرى أن يقطعاً، لأن ذلك في حديث ابن
عمر، وإن لم يكن في حديث ابن عباس، وكلاهما صادق حافظ، وليس زيادة
أحدهما على الآخر شيئاً لم يوده الآخر إما عزب عنه، وإما شك فيه فلم يؤده وإما
سكت عنه، وإما أداه فلم يؤده لبعض هذه المعاني، اختلافاً.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٣/٢ بإسناده ومثته.
ورواه البخاري (١٨٤٠)، والطبراني من طريق عثمان بن عمر، كلاهما عن أبي
الوليد.

ورواه أحمد (٢٥٢٦) و(٢٥٨٣)، والبخاري (١٧٤٠) و(١٨٤٣)، وابن حبان
(٣٧٨٦)، والطبراني (١٢٨١٤)، والدارقطني ٢٢٨/٢ من طرق، عن شعبة، بهذا
الإسناد.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٣/٢ بإسناده ومثته.

- ١٨٩٤- وكما حَدَّثَنَا ابنُ أبي داود، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(١).
- ١٨٩٥- وكما حَدَّثَنَا ابنُ أبي داود، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَسَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(٢).
- ١٨٩٦- وكما حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتِيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: «وَهُوَ يَخْطُبُ»^(٣).
- ١٨٩٧- وكما حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَكَمِ الْحَبْرِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّهْدِيُّ، حَدَّثَنَا زَهْرِيُّ بْنُ مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا

ورواه البخاري (٥٨٠٤)، والطبراني من طريق علي بن عبد العزيز، كلاهما عن أبي نعيم الفضل بن دكين، بهذا الإسناد.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٣/٢ بإسناده ومثته.

ورواه أحمد (١٨٤٨) عن هشيم، عن عمرو بن دينار، به.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٣/٢ بإسناده ومثته.

ورواه مسلم (١١٧٨)، وأبو داود (١٨٢٩)، والنسائي ١٣٢/٥-١٣٣، وأبو يعلى (٢٣٩٥)، وابن حبان (٣٧٨٠) و(٣٧٨١)، والطبراني (١٢٨١٠)، والبيهقي ٥٠/٥ من طرق، عن حماد بن زيد وحده، به.

ورواه الشافعي ٣٠١/١، وأحمد (١٩١٧)، وابن ماجه (٢٩٣١)، والبيهقي ٥٠/٥ من طرق، عن سفیان وحده.

(٣) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٤/٢ بإسناده ومثته.

أبو الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلًا»^(١).

فكان في هذه الآثار إباحة رسول الله ﷺ لباس الخفاف للرجال في الإحرام إذا لم يجدوا النعال.

وقد روي عن رسول الله ﷺ في ذلك معنى آخر:

١٨٩٨- كما قد حَدَّثَنَا عيسى بْنُ إبراهيم الغافقي، حَدَّثَنَا سفيانُ بن عُيينة، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه: أن النبي ﷺ سئل: ما يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فقال: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا خُفَّيْنِ، إِلَّا أَنْ يَجِدَ نَعْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»^(٢).

(١) حديث صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٤/٢ بإسناده ومثله.

ورواه أحمد ٣٢٣/٣ و٣٩٥، وابن أبي شيبة ١٠١/٤، ومسلم (١١٧٩)، والبخاري في «مسند ابن الجعد» (٣٧٣٢)، والدارقطني ٢٢٨/٢، والبيهقي ٥١/٥، والخطيب البغدادي ٣٢١/٤ من طرق، عن زهير بن معاوية، بهذا الإسناد. ورواه الدارقطني ٢٩٩/٢ من طريق عمرو بن دينار، عن جابر، به.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٥/٢ بإسناده ومثله.

ورواه أبو يعلى (٥٤٢٥) و(٥٤٨٨) و(٥٥٣٣)، والنسائي ١٢٩/٥، وابن خزيمة (٢٦٨٥)، والدارقطني ٢٣١/٢، والبيهقي ٤٩/٥ من طرق، عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد.

ورواه الطيالسي (١٨٠٦)، وأحمد ٣٤/٢، والبخاري (١٣٤) و(٣٦٦) و(١٨٤٢)، وابن الجارود (٤١٦)، وابن خزيمة (٢٦٠١) من طرق، عن الزُّهري، به.

١٨٩٩- وَحَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَنَّ مَالِكًا حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا نَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ إِذَا أُخْرِمْنَا؟ فَقَالَ: «لَا تَلْبَسُوا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا الْحِفَافَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ لَيْسَتْ لَهُ نَعْلَانِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»^(١).

١٩٠٠- وَكَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا حِجَاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِثْلَهُ^(٢).

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٥/٢ بإسناده ومثله. ورواه البيهقي في «الكبرى» ٤٨/٥ من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن ابن وهب، بهذا الإسناد. ورواه مالك في «الموطأ» ٣٢٥/١، ومن طريقه الشافعي في «المسند» ٣٠١/١، وأحمد ٦٣/٢، والدارمي ٣٢/٢، والبخاري (١٥٤٢) و(٥٨٠٣)، ومسلم (١١٧٧)، وأبو داود (١٨٢٤)، وابن ماجه (٢٩٣٠) و(٢٩٣٢)، والنسائي ١٣١/٥ و١٣٣، وأبو يعلى (٥٨٠٥)، وابن حبان (٣٧٨٤) و(٣٧٨٧)، والبيهقي ٤٩/٥، والبقوي (١٩٧٦).

ورواه الحميدي (٦٢٧)، وأحمد ٣/٢ و٢٩ و٣٢ و١١٩، والبخاري (١٨٣٨) و(٥٨٠٥)، وأبو داود (١٨٢٥)، والترمذي (٨٣٣)، وأبو يعلى (٥٨١٢)، والنسائي ١٣٣/٥ و١٣٥، وابن خزيمة (٢٥٩٩) و(٢٦٠٠) و(٢٦٨٣) و(٢٦٨٤)، والبيهقي ٤٦/٥ و٤٧ و٤٩ من طرق، عن نافع، به.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٥/٢ بإسناده ومثله. ورواه ابن خزيمة (٢٦٨٢) من طريق أحمد بن المقدام، عن حماد بن سلمة، بهذا

١٩٠١- وكما حَدَّثَنَا يونسُ بنُ عبدِ الأعلى، أَخْبَرَنَا ابنُ وهبٍ:
أن مالكاَ حَدَّثَهُ عن عبدِ الله بنِ دينارٍ، عن ابنِ عُمرَ، عن رسولِ الله
ﷺ، مثله^(١).

١٩٠٢- وكما حَدَّثَنَا محمدُ بنُ حُزَيْمةَ، حَدَّثَنَا حجاجُ بنِ منهالٍ،
حَدَّثَنَا عبدُ العزيز بنُ مسلمٍ، عن عبدِ الله بنِ دينارٍ، عن ابنِ عُمرَ، عن
النبي ﷺ، مثله^(٢).

١٩٠٣- وكما حَدَّثَنَا محمدُ بنُ حُزَيْمةَ، حَدَّثَنَا حجاجُ بنِ منهالٍ،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي عبدُ الله بنُ دينارٍ: أَنه سَمِعَ عبدَ الله بنَ عمرَ، عن
النبي ﷺ، أَنه قال: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا مِنْ

الإسناد.

ورواه ابن أبي شيبة ١٠٠/٤ و ١٠١، والحميدي (٦٢٧)، وأحمد ٤/٢ و ٦٥،
والبخاري (٥٧٩٤)، وابن خزيمة بإثر الرقم (٢٦٨٤)، والطحاوي في «شرح معاني
الآثار» ١٣٥/٢، وابن حبان (٣٧٨٠)، والبيهقي ٤٩/٥ من طرق، عن نافع، به.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٥/٢ بإسناده ومثته.
ورواه مالك في «الموطأ» ٣٢٥/١، ومن طريقه البخاري (٥٨٥٢)، ومسلم
(١١٧٧) (٣)، والبيهقي ٥٠/٥.

ورواه البخاري مختصراً (٥٨٤٧) من طريق سفيان، عن عبد الله بن دينار، بهذا
الإسناد.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٥/٢ بإسناده ومثته.
ورواه ابن حبان (٣٧٨٨) من طريق سفيان، عن عبد العزيز بن مسلم، بهذا
الإسناد.

عِنْدِ الْكَعْبَيْنِ^(١).

قال أبو جعفر: ففي هذه الآثار: أَنَّ مَنْ لَمْ يَحِجْ نَعْلَيْنِ مِنَ الْمُحْرِمِينَ مِنَ الرِّجَالِ كَانَ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْخَفَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَقْطَعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

فقال قائل: هذه معان متضادة، قد زويتُ كُلَّ معنى منها بالآثار التي رويتُموه بها، فهل تجدونَ وجهاً تحملونها عليه حتى ينتفي عنها هذا التضادُّ؟

فكان جوابنا له في ذلك: أَنَّ الوجهَ الَّذِي وجدناه يَصِحُّ عليه وهو أَوَّلُ الوجوه بها عندنا، -والله أعلم- أَنَّ يَكُونَ كَانَ حَكْمُ لِبَاسِ الْخِفَافِ فِي الْإِحْرَامِ لِلرِّجَالِ مَبَاحاً عِنْدَ وَجُودِ النَّعَالِ وَعِنْدَ عَدَمِهَا فِي الْإِحْرَامِ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الَّذِي بَدَأْنَا بِذِكْرِهِ فِي هَذَا الْبَابِ.

ثم نسخ ذلك، فمنعوا مِن لبسها في حال وجود النعال، وأُيِّحَ لَهُمْ لبسها في حالِ عَدَمِ النَّعَالِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِي ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ اللَّذِينَ ثَنَّنَا بِذِكْرِهِمَا فِي هَذَا الْبَابِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ، فَأُيِّحَ لِبَسَهُمَا فِي الْإِحْرَامِ فِي حَالِ عَدَمِ النَّعَالِ بَعْدَ أَنْ تَقْطَعَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي ثَلَّثْنَا بِرَوَايَتِهِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وهذا بابٌ من الفقه قد اختلفَ أَهْلُهُ فِيهِ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى نَسْخِ

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٥/٢ بإسناده ومثته.

ورواه أبو داود الطيالسي (٢٦١٠) عن شعبة، بهذا الإسناد.

ما في حديث عبد الرحمن الذي بدأنا بذكره في هذا الباب
فقال طائفة منهم بما في حديثي ابن عباس وجابر اللذين ثنينا
بذكرهما، ومن قال ذلك منهم: الشافعي، وقد رواه بعض الناس عن
الثوري.

وقالت طائفة منهم بما في حديث ابن عمر الذي ثلثنا بذكره في
هذا الباب، ومن قال ذلك منهم: أبو حنيفة، ومالك بن أنس
وأصحابهما، وكان وجه ذلك في النظر: أنهم لما وجدوا لباس الخفاف
لواجدي النعال في الإحرام ممنوعاً منه، نظر كيف حكمه عند عدم
النعال، فوجدت الأشياء الممنوع منها في الإحرام في غير أحوال
الضرورات منها: لباس القميص وحلق الشعر، وكان من اضطر إلى
ذلك، فحلق شعره من أذى، أو لبس قميصه من أذى لم تسقط
الضرورة عنه الكفارة التي كانت تكون عليه لو كانت منه تلك الأشياء
في غير حال الضرورة، فعقلوا بذلك: أن الضرورات التي توجب
الإباحات للأشياء المحظورات في غير حال الضرورات، إنما ترفع الآثام
لا ما سواها، فكان مثل ذلك أيضاً الضرورة إلى لباس الخفاف إذا
عدم النعال، وأبيح بذلك لبسها في الإحرام أن ترفع الآثام، ولا ترفع
الكفارات الواجبات فيها غير حال الضرورات، فهذا هو القول الذي
يوجب النظر في هذا الباب عندنا، والله نسأله التوفيق.

وفي حديث ابن عمر الذي قد روينا في هذا الباب: أن قول
رسول الله ﷺ: «ولا الخفاف إلا أن يكون أحدًا ليست له نعال،
فليلبس خفين أسفل من الكعنين». كان ذلك منه قبل دخوله في الحج،

لأن فيه: أن رجلاً قال: يا رسول الله ﷺ ما نلبس من الثياب إذا أحرمتنا؟

١٩٠٤- كذلك حدثناه يزيد بن سنان، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا نَلْبَسُ مِنَ الثَّيَابِ إِذَا أَحْرَمْنَا؟ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ (١).

١٩٠٥- وكذلك حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَابِيُّ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ بِهِذِهِ الْأَلْفَاظُ أَيْضًا (٢).

١٩٠٦- وكذلك حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، بِهِذِهِ الْأَلْفَاظُ أَيْضًا (٣).

فكان منه ﷺ جواباً له ما في حديثه هذا، وكان ما في حديث ابن

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٣٤/٢ بإسناده ومثله، ورواه أحمد ٧٧/٢، والدارمي ٣١/٢، والنسائي ١٣٤/٥ من طرق، عن يزيد بن هارون، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده صحيح. ورواه ابن حبان (٣٩٥٥) من طريق محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ.

ورواه أحمد ٤١/٢ و ٥٤، والحميدي (٦٢٧)، والنسائي ١٣٢/٥، وابن خزيمة (٢٦٨٤) و (٢٥٩٧) و (٢٥٩٨)، والدارقطني ٢٣١/٢ و ٢٣٢، والبيهقي ٥٠/٥ من طرق، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، بِهِ.

(٣) إسناده صحيح. ورواه النسائي ١٣٤/٥ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ.

عباس الذي ذكره عنه كما ذكرناه عنه في هذا الباب كان منه بعرفة وهو يخطبُ الناسَ بها، فاحتملَ أن يكونَ كان ذلك منه ﷺ مطلقاً بلا وصفٍ منه للخفاف بما وصفها به في حديث ابنِ عمرَ الخفافِ لعلمه أنهم قد علموا بما كانَ منه في حديثِ ابنِ عمرَ الخفافِ التي أُطلقَ لبسُها في الإحرام، أيّ خفافٍ هي؟ فغنيَ بذلك عن وصفها لهم في خطبته عليهم بذلك بعرفة، وكان ذلك مثلاً قوله عزَّ وجلَّ في آية الدِّينِ، في وصف الشهود بالرضا في الشهادة، بقوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ثم ذكر الشهداء في آيٍ سوى هذه الآية في كتابه، منها قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْ لَا جَآؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، فلم يصفهم بما وصفهم بمثله في آية الدِّينِ، لأن الذي وصفهم به في آية الدِّينِ يُغني عن ذلك، ويعقلون به أن الشهود المذكورين في هذه الآية هم الشهود المذكورون في آية الدِّينِ، فكان مثل ذلك الخفاف المذكورة في حديث ابنِ عباسٍ المطلقَ بلا وصف، هي الخفاف الموصوفة في حديث ابنِ عمر بما وصف به فيه، وغنيَ بذلك عن وصفها في حديث ابنِ عباس، وكان حديثُ جابرٍ إن كان عن خطبة النبي ﷺ بعرفة، كان الكلام فيه كالكلام في حديث ابنِ عباس، وكان ذلك أولى ما حُمِلَ عليه ليوافق حديث ابنِ عمر ولا يُخالفه، وبالله التوفيق.

٢٦٤- بابُ بيانِ مُشكِـلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في قبوله

من العباس تزويجه إياه ميمونة

١٩٠٧- قال أبو جعفر: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَّابِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُجَّاجِ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَرَامٌ، جَعَلَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْعَبَّاسِ، فَأَنْكَحَهَا إِيَّاهُ^(١).

(١) إسناده صحيح. ورواه ابن سعد في «الطبقات» ١٣٥/٨، أخبرنا عبيد الله بن موسى، عن ابن جريج، بهذا الإسناد.

ورواه البخاري (١٨٣٧)، والنسائي ١٩٢/٥، والبيهقي ٢١٢/٧، والبقوي (١٩٨١) من طريق الأوزاعي، وابن سعد ١٣٥/٨، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٦٩/٢ من طريق رباح بن أبي معروف، وابن سعد ١٣٥/٨ من طريق ليث، والطيالسي (١٠٣٢) من طريق حجاج بن أرطاة أربعهم عن عطاء، به.

ورواه ابن حبان (٤١٣٣) من طريق ابن إسحاق، حدثني عبد الله بن أبي نجيح، وأبان بن صالح، عن عطاء بن أبي رباح، ومجاهد بن جبر، عن ابن عباس.

ورواه ابن سعد ١٣٥/٨ و١٣٦، والبخاري (٤٢٥٨) و(٤٢٥٩)، وأبو داود (١٨٤٤)، وأحمد ٢٤٥/١ و٣٣٦ و٣٤٦ و٣٥١ و٣٥٤ و٣٥٩ و٣٦٠، والترمذي (٨٤٢) و(٨٤٣)، والنسائي ١٩١/٥، وابن حبان (٤١٢٩)، والطبراني في «الكبير» (١١٠١٨) و(١١٧٦٨) و(١١٨٦٣) و(١١٩١٩) و(١١٩٧١) و(١١٩٧٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٦٩/٢، وأبو نعيم في «الحلية» ٣٨٩/٨، وفي «أخبار أصبهان» ٢٦٠/٢، والدارقطني ٢٦٣/٣، والخطيب ٣٣٤/٤ و١٢١/٥ و٢٢-٢١/١١ من طرق، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وله طرق أخرى عن ابن عباس عند ابن سعد ١٣٣/٨ و١٣٤ و١٣٥ و١٣٦،

فقال قائلٌ في هذا الحديث: إن النبي ﷺ قَبَلَ تزويجَ العباسِ إِيَّاه ميمونة، وليس بولي لها، وفي حديث نافع بن جُبَيْر عنه مما قد تأولتموه في البابِ الأوَّلِ على ما تأولتموه عليه، ومما قد صحَّحتموه، وحديث سعيد بن جُبَيْر عنه عليه، وهذا مما يُخَالِفُ ذلك من انفرادِ المرأةِ بعقدها التزويج على نفسها بغيرِ أمرٍ وليها.

وكان جوابنا له في ذلك: أنه قد يحتملُ أن تكونَ ميمونةٌ لم يكن أحدٌ من أوليائها حاضراً، ولم يكن لها وليٌ حينئذٍ من قومها لإخلاف أديانهم دينها، فعادَ أمرُها إلى مَنْ إليه ولايةُ بُضعها، وهو رسولُ الله ﷺ، فاحتملُ أن تكونَ هي ابتدأت ذلك بجعلها إِيَّاه إلى العباسِ، فعقده العباسُ عليها، وَقَبَلَهُ منه رَسُولُ الله ﷺ، فكان ذلك غمضاً منه لما كان مِنْ جعلها إِيَّاه إلى العباسِ، وكان في ذلك ما قد دَلَّ على إجازةِ العقودِ للأشياءِ التي كانت إلى غيرِ مَنْ عقدها لإجازةِ مَنْ كانت إليه كما يقولُ ذلك مَنْ يَقُولُهُ من أهل العلم، منهم: أبو حنيفة، ومالك، والثوري، وأصحابُهم.

وأحمد ٢٥٢/١، والطحاوي ٢/٢٦٩، وأبو يعلى (٢٧٢٦)، والطبراني في «الأوسط» (١٨٣١).

٢٦٥- بابُ بيانِ مُشكِلا ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله:

«لا يُنكِحُ المُحَرِّمُ ولا يُنكِحُ ولا يخطُبُ». ومما رُوِيَ عنه مع

ذلك في الحال التي تزوّجَ فيها ميمونة من حرم أو حلٍّ

١٩٠٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَنَّ مَالِكًا، وَابْنَ أَبِي

ذئبٍ، حَدَّثَاهُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ أَخِي بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، عَنْ

أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «لا يُنكِحُ المُحَرِّمُ، ولا يُنكِحُ، ولا يخطُبُ»^(١).

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٨.

ورواه مالك في «الموطأ» ١/٣٤٨، ومن طريقه رواه الشافعي في «المسند» ١/٣١٥

و٣١٦، وأحمد (٤٠١) و(٥٣٤)، ومسلم (١٤٠٩)، وأبو داود (١٨٤١)، وابن

ماجه (١٩٦٦)، وابن الجارود (٤٤٤)، والبزار (٣٦١)، وابن خزيمة (٢٦٤٩)، وابن

حبان (٤١٢٣) و(٤١٣٩)، والبيهقي ٦٥/٥ و٢١٠/٧.

ورواه الطيالسي (٧٤)، والبزار (٣٦٦) من طريق أسد بن موسى، كلاهما عن

ابن أبي ذئب، به.

ورواه أحمد (٤٦٢)، ومسلم (١٤٠٩) (٤٣)، وأبو داود (١٨٤٢)، والنسائي

٨٩/٦، والبزار (٣٦٢)، والبيهقي ٦٥/٥ و٢١٠/٧ من طريق مطر ويعلى بن

حكيم، ورواه أحمد (٤٩٢)، والدارمي ٣٧/٢، ومسلم (١٤٠٩) (٤٢)، والترمذي

(٨٤٠)، والبزار (٣٦٣) و(٣٦٤)، وابن حبان (٤١٢٨)، والدارقطني في «العلل»

١٢/٢-١٣، والبيهقي ٢١٠/٧ من طريق أبيوب، ورواه البزار (٣٦٥) من طريق

يحيى بن أبي كثير، أربعتهم عن نافع، به.

ورواه مسلم (١٤٠٩) (٤٥)، والبزار (٣٦٧) و(٣٦٨)، والطحاوي ٢/٢٦٨،

وابن حبان (٤١٢٤) و(٤١٢٥)، والدارقطني ٣/٢٦٠، وابن حبان (٤١٢٧)،

١٩٠٩ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى الْمَكِّي، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ - وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَيُّوبَ أَحَدًا - عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمَحْرُمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ»^(١).

١٩١٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْإِمَامِ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانِ، حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمَحْرُمُ وَلَا يُنْكَحُ»^(٢).

والبيهقي ٦٦/٥ من طرق، عن نُبَيْه، به.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٦٨/٢ بإسناده ومثله. ورواه الشافعي ٣١٦/١، والدارمي ١٤١/٢، وأحمد (٤٩٦)، والحميدي (٣٣)، ومسلم (١٤٠٩) (٤٤)، والنسائي ١٩٢/٥، والبخاري (٣٦٩) و(٣٧٠)، وابن حبان (٤١٢٦)، والبيهقي ٦٥/٥ و٦٦ من طريق ابن عيينة، عن أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، به. ورواه الدارقطني في «العلل» ١٣/٣ من طريق عبد الملك الذماري، حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، وَأَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نُبَيْه، عَنْ عُثْمَانَ.

قال الدارقطني: ووهم فيه عبد الملك الذماري، ورواه عبد الوارث بن سعيد، وابن عيينة، عن أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ لَيْسَ فِيهِ نَافِعٌ، وَهُوَ الصَّوَابُ. (٢) سلمة بن الفضل: صدوق كثير الخطأ. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٦٨/٢ بإسناده ومثله.

ففي هذا الحديث نهى النبي ﷺ المحرم عما نهاه عنه مما ذكر فيه، وكان نهيه إياه عن ذلك تنازع أهل العلم في مراده به، ما هو؟

فقال بعضهم: هو لأن نكاحه كذلك لا يجوز لنفسه ولا لغيره لإحرامه الذي هو فيه مما الجماع فيه عليه حرام، ومن ذهب إلى ذلك منهم: مالك بن أنس، والشافعي في كثير من أهل الحجاز، غير أن مالكا قد كان قال في ذلك مما ذكر ابن وهب عنه مما قد حدثنا يونس، أخبرنا ابن وهب، عن مالك، قال: يُفْرَق بينهما، ويكون ذلك تطليقة، وروى عنه عبد الرحمن بن القاسم: أنه يُفْرَق بينهما، ويكون فسخاً بغير طلاق، وكان ذلك العقد لا يخلو من أحد وجهين من أن يكون يوجب ملك البضع أو لا يُوجبه، فإن كان يوجب ملكه، فلا معنى لإيقاع طلاق فيه لا يريد ملكه، وإن كان لا يوجب ملكه، فلا معنى لإيقاع طلاق فيه، لأن الطلاق إنما يقع من تقدّم ملكه للبضع الذي يقع فيه، وكذلك الفسخ فإنما يكون لما قد كان قبل عقده منعقداً إلا بما يزول به الإملاك عن مثله باختيار مالكيها كذلك.

وقال بعضهم: ما كان من رسول الله ﷺ في ذلك مما ذكر في هذا الحديث إنما هو على كراهيته للمحرم من الرّفث في إحرامه خوفاً منه عليه أن يكون سبباً لوقوعه فيه، لا أنه على نفسه، أو على غيره بأمره لم يكن جائزاً.

قالوا: والدليل على ما قد ذكرنا من ذلك ما قد روي عنه ﷺ من تزويجه ميمونة في حال إحرامه.

١٩١١ - كما حدثنا بكار بن قتيبة، حدثنا إبراهيم بن بشار،

وكما حَدَّثَنَا المَرْزُوقِيُّ، حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ دِينَارِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ:
تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ، قَالَ عَمْرُو: فَحَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ
الْأَصَمِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهِيَ خَالَتُهُ، وَهُوَ حَلَالٌ.
قَالَ عَمْرُو: فَقُلْتُ لِلزَّهْرِيِّ: وَمَا يَدْرِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، أَعْرَابِيٌّ
بَوَّالٌ، أَتَجْعَلُهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؟^(١).

فَكَانَ هَذَا مِمَّا لَا يَخْتَلَفُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ مُوَافَقَتَهَا إِيَّاهُ عَلَى ذَلِكَ.

١٩١٢- كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، وَفَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَا:
حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَغِيرَةَ، عَنْ أَبِي الضَّحَى،
عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ
نِسَائِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ^(٢).

(١) إسناده صحيح. ورواه البيهقي ٢١٠/٧ من طريق يوسف بن يعقوب، عن
إبراهيم بن بشار، به. ورواه أحمد (١٩١٩)، والبخاري (٥١١٤)، ومسلم
(١٤١٠)، والحميدي (٥٠٣)، وابن ماجه (١٩٦٥)، وابن الجارود (٤٤٦)
و(٦٩٦)، والبيهقي ٦٦/٥ من طرق، عن ابن عيينة، به. ورواه الطيالسي (١٠٣١)،
والدارمي ٣٧/٢ من طريق شعبة، ورواه ابن سعد ١٣٦/٨، ومسلم (١٤١٠)
(٤٧)، والترمذي (٨٤٤)، والنسائي ١٩١/٥، والدارقطني ٢٦٣/٢، والبيهقي
٢١٠/٧ من طريق داود بن عبد الرحمن، ورواه أحمد (٢٠١٤)، والنسائي ١٩١/٥،
وابن حبان (٤١٣١) من طريق ابن جريج، ثلاثهم عن عمرو بن دينار، به.
(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٦٩/٢ بإسناده ومثله.

وهذا مما لا نعلمه رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها مما يُخالفه.
وقد رُوِيَ عن أبي هريرة أيضاً ما يُوافق ذلك.
١٩١٣- كما حَدَّثَنَا سليمانُ بن شعيب الكيسانِي، حَدَّثَنَا خَالِد بن عبد الرحمن الخراساني، حَدَّثَنَا كَامِل أَبُو الْعَلَاء، عن أَبِي صَالِح، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قال: تزوج رسول الله ﷺ وهو محرم^(١)، وهذا مما لا نعلم

ورواه البزار (١٤٤٧) من طريق الفضل بن سهل، والبيهقي ٢١٢/٧ من طريق علي بن عبد العزيز، كلاهما عن معلى بن أسد، بهذا الإسناد.
وقال البزار: حَدَّثَنَا معلى، ورأيت في كتابي: ابن منصور، وأحسبه معلى بن أسد.
ورواه ابن حبان (٤١٣٢) من طريق إبراهيم بن الحجاج، عن أبي عوانة، به، وزاد: واحتجم وهو محرم.
ورواه النسائي في «الكبرى» (٥٤٠٨) عن عبد الرحمن بن مهدي، عن أبي عوانة، عن المغيرة، عن شباك، عن أبي الضحى، عن مسروق مرسلًا.
وعزاه الهيثمي ٢٦٧/٤ للطبراني في «الأوسط»، وقال: رجال البزار رجال الصحيح.
وأعله البيهقي بالإرسال، ورد عليه ابن الترمذاني، وابن حجر في «الفتح» ١٩٦/٩.

ورواه النسائي في «الكبرى» (٥٤٠٩)، والبيهقي ٢١٢/٧ من طريق عمرو بن علي، عن أبي عاصم النبيل، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة.
قال النسائي: قال عمرو بن علي: قلت لأبي عاصم: أنت أمليت علينا هذا من الرقعة (في مطبوع النسائي الرقعة) ليس فيه عائشة، قال: دع عائشة حتى أنظر فيه.
(١) خالد بن عبد الرحمن، وكامل أبو العلاء لا بأس بهما. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٧٠/٢ بإسناده ومثته.

أيضاً عن أبي هريرة فيه خلافاً لذلك.

فقال قائل: فقد رُوي عن أبي رافع: أن تزويج النبي ﷺ ميمونة كان وهو حلال، وذكر في ذلك

١٩١٤- ما قد حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بنُ هِلَال، حَدَّثَنَا حَمَادُ بنُ زَيْد، عن مطر -يعني الوراق- عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار، عن أبي رافع: أن النبي ﷺ تزوج ميمونة حلالاً، وبني بها حلالاً، وَكُنْتُ الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا^(١).

ورواه ابن عدي ٢١٠١/٦، والدارقطني ٢٦٣/٣ من طريق بحر بن نصر.
ورواه ابن عدي ٩٠٩/٣ من طريق الربيع، وبحر بن نصر، كلاهما عن خالد بن عبد الرحمن، بهذا الإسناد. وانظر «الفتح» ١٦٦/٩.
(١) رجاله ثقات، غير مطر الوراق وهو كثير الخطأ. ورواه في «شرح معاني الآثار» ٢٧٠/٢، والبيهقي ٢١١/٧ عن إبراهيم بن مرزوق، بهذا الإسناد.
ورواه ابن سعد ١٣٤/٨، والدارمي ٣٨/٢، وأحمد ٣٩٢/٦-٣٩٣، والترمذي (٨٤١)، والطبراني (٩١٥)، وابن حبان (٤١٣٠) و(٤١٣٥)، وأبو عمر في «التمهيد» ١٥٢/٣، والبيهقي ٦٦/٥ و٢١١/٧، والبغوي (١٩٨٢) من طرق، عن حماد بن زيد به.

ورواه ابن سعد ١٣٣/٨ من طريق يزيد بن هارون، عن جرير بن حازم، عن أبي فزارة، عن يزيد بن الأصم، عن أبي رافع.

قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: إن هذا الأمر إن كان يؤخذ من طريق الإسناد واستقامته، وهكذا مذهبه، فإن حديث أبي رافع الذي ذكروا إنما رواه مطر الوراق، ومطر عندهم ليس ممن يحتج بحديثه، وقد رواه مالك، وهو أضبط منه فقطعه.

فكان من الحجة عليه لمخالفه في ذلك: أن هذا الحديث إنما رواه كما ذكر مطرّ الوراق، وقد كان رواه عن ربيعة من هو أحفظ وأثبت، وهو: مالك بن أنس

١٩١٥- كما حدّثنا يونس، أخبرنا ابن وهب: أن مالكا حدّثه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار: أن رسول الله ﷺ بعث أبا رافع مولاة ورجلاً من الأنصار، فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج وذكر الحديث^(١).

فعاد هذا الحديث موقوفاً على سليمان بن يسار بغير تجاوز به إلى أبي رافع، فخرج من أن يكون حجة لمن يحتج به في هذا الباب. فقال هذا القائل: فقد روى عنه مطرّ في تزويج ميمونة، عن ميمونة: أنه كان من رسول الله ﷺ وهو حلال.

قال ابن عبد البر ١٥١/٣: رواه مطرّ الوراق، عن ربيعة، عن سليمان بن يسار، عن أبي رافع، وذلك عندي غلط من مطرّ، لأن سليمان بن يسار، ولد سنة أربع وثلاثين، وقيل: سنة سبع وعشرين، ومات أبو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير، وكان قتل عثمان رضي الله عنه في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وغير جائز، ولا يمكن أن يسمع سليمان بن يسار من أبي رافع، ويمكن صحيح أن يسمع سليمان بن يسار من ميمونة لما ذكرنا من مولده، وقصة ميمونة هذه أصل في هذا الباب عند أهل العلم، وغير ممكن سماعه من أبي رافع، فلا معنى لرواية مطرّ، وما رواه مالك أولى. (١) رجاله ثقات. ورواه مالك ٣٤٨/١، ومن طريقه ابن سعد ١٣٣/٨.

ورواه ابن سعد ١٣٤/٨ من طريق أنس بن عياض أبي ضمرة، عن ربيعة، به.

١٩١٦- وذكر في ذلك ما قد حَدَّثَنَا يونسُ، أَخبرنا ابنُ وهبٍ،
حدثني جريرُ بنُ حازمٍ: أَنه سَمِعَ أبا فَرَازَةَ، يُحدِّثُ عن يزيدِ بنِ الأصمِ،
قال: أَخبرتني ميمونةُ: أَن النبيَّ ﷺ تزوجها حلالاً^(١).
١٩١٧- وما قد حَدَّثَنَا الربيعانِ: الربيعُ المراديُّ والربيعُ الأزديُّ،
قالا: حَدَّثَنَا أُسْدُ بنُ موسى.

وما قد حَدَّثَنَا محمد بنُ عزيمة، حَدَّثَنَا حجاجُ بنُ منهالٍ، قالوا:
حَدَّثَنَا حمادُ بنُ سلمة، عن حبيب بنِ الشهيد، عن ميمون بنِ مهران،
عن يزيدِ بنِ الأصمِ، عن ميمونةَ بنتِ الحارثِ، قالت: تزَوَّجَنِي رسولُ
الله ﷺ وَنَحْنُ حَلَالانِ بَعْدَ أَن رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ^(٢).

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٧٠/٢ بإسناده ومثله.
ورواه ابن سعد ١٣٨/٨ و١٣٩-١٤٠، وأحمد ٣٣٣/٦، ومسلم (١٤١١)،
والترمذي (٨٤٥)، وابن ماجه (١٩٦٤)، وأبو يعلى (٧١٠٥)، وابن حبان
(٤١٣٦)، والطبراني ٢٣/١٠٥٩، و٢٤/٤٥، والدارقطني ٣/٢٦١-٢٦٢،
والبيهقي ٦٦/٥ و٢١١/٧ من طرق، عن جرير بن حازم، بهذا الإسناد.
ورواه أبو نعيم في «الحلية» ٣١٦/٧ من طريق ابن شهاب، عن يزيد بن الأصم،
به.

ورواه ابن طهمان في «مشيخته» (٦٦)، والبيهقي ٦٦/٥ من طريق الوليد بن
زوان، عن ميمونة، به.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وروى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن
الأصم مرسلاً: أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة، وهو حلال.

(٢) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٧٠/٢ بإسناده ومثله.
ورواه ابن الجارود (٤٤٥) و(٦٩٥)، وابن حبان (٤١٣٧)، والطبراني

قال: فهذه ميمونة تُخبرُ أن تزويج رسول الله ﷺ كان إياها وهو حلالٌ.

فكان من الحجة عليه لمخالفه في ذلك: أن ابن عباس قد أخبر في حديثه أن تزويجه ﷺ كان إياها قبل ذلك وهو محرم وقد روي عنه: أن رسول الله ﷺ قد كان طلب أن يُعرَّسَ بها بمكة، فأبى ذلك عليه أهلها.

١٩١٨- كما قد حَدَّثَنَا الربيعُ المَرادِيُّ، حَدَّثَنَا أُسْدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ وَهُوَ حَرَامٌ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَلَاثًا، فَأَتَاهُ خُوَيْلِدُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى فِي نَفَرٍ مِنْ قَرِيشٍ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، فَقَالُوا: إِنَّهُ قَدْ انْقَضَى أَجْلُكَ فَاخْرُجْ عَنَّا. فَقَالَ: «وَمَاذَا عَلَيْكُمْ لَوْ تَرَكَتُمُونِي فَعَرَّسْتُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، فَصَنَعْنَا لَكُمْ طَعَامًا فَحَضَرْتُمُوهُ». فَقَالَ: لَا حَاجَةَ لَنَا فِي طَعَامِكَ، فَاخْرُجْ عَنَّا. فَخَرَجَ

١٠٥٨/٢٣، والبيهقي ٢١٠/٧-٢١١ من طرق، عن حجاج بن منهال، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٣٣٥/٦، والدارمي ٣٨/٢، وأبو داود (١٨٤٣)، والطبراني ٢٤/٤٤، وابن حبان (٤١٣٨)، والدارقطني ٢٦٢/٣ من طرق، عن حماد بن سلمة، به.

رسول الله ﷺ، وخرج ميمونة حتى عرس بها بسرف^(١).

ففي هذا ما قد دلّ على أنه ﷺ قد كان تزوجها في خلاف الوقت الذي ذكره مطر الوراق في حديثه أنه كان وهو بالمدينة قبل أن يخرج.

فإن قال: أفىحفى عن ميمونة وهي المتزوجة الوقت الذي تزوجها فيه؟ قلنا: إن رسول الله ﷺ كان خطبها، وفوض أمرها إلى العباس، فزوجه إياه، فاحتمل أن يكون لما فوض إلى العباس أمرها ما فوضته إليه، ذهب عنها الوقت الذي كان من العباس فيه عقد التزويج عليها، فلم تعلم بذلك إلا في الوقت الذي كان بنى رسول الله ﷺ بها فيه، وعلم ابن عباس أنه كان قبل ذلك من أيه في عقد التزويج عليها ما لحضوره ذلك منه، ولغيبتها عنه.

فقال قائل: فإن خير عثمان فيه النهي، فكيف يجوز أن يكون يحدث بالنهي عن رسول الله ﷺ ما قد علم من رسول الله ﷺ فيه الإباحة؟

فكان جوابنا له في ذلك أن عثمان لم يذكر في حديثه من أمر ميمونة شيئاً، وإنما ذكر فيه عن النبي ﷺ ما ذكر عنه فيه مما قد يجوز أن

(١) إسناده حسن. محمد بن إسحاق صرح بالتحديث. ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٩ من طريق عبد الله بن هارون، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثنا أبان، بهذا الإسناد. ورواه ابن حبان (٤١٣٣) من طريق إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، به مختصراً.

يَكُونُ سَمِعَةً مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ سَمِعَهُ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِمَّا أَرَادَ بِهِ غَيْرُهُ مِنْ أَمْتِهِ مِمَّا هُوَ فِيهِ بِخِلَافِهِمْ، لِأَنَّهُ كَانَ ﷺ مُحْفُوظًا مَالِكًا لِإِرْبِهِ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ مِنْ أَمْتِهِ كَذَلِكَ، فَتَنَاهَاهُمْ عَمَّا نَهَاكَ عَنْهُ لِلْخَوْفِ عَلَيْهِمْ مَا يَخَافُ عَلَيْهِمْ مِنْ مِثْلِهِمْ وَفَعَلَ هُوَ ﷺ لِأَمَانَةٍ فِي ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَقْدَ التَّزْوِيجِ الْمُنْهَى إِذَا وَقَعَ كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ.

ومما يؤكد هذا المعنى مما يقصد فيه بالحجة إلى الشافعي أننا رأينا الله عزَّ وجلَّ قد نهى في كتابه عن البيع يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ النَّدَاءِ، بقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، فكان مَنْ بَاعَ، أَوْ ابْتَاعَ فِي تِلْكَ الْحَالِ عِنْدَكَ مَعَ نَهْيِ اللَّهِ عَنْهُ إِيَّاهُ لَا يَبْطُلُ بَيْعُهُ وَلَا ابْتِيعَاةُ مَعَ نَهْيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ، فَمَا تُتَكَبَّرُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ تَزْوِيجُهُ الَّذِي قَدْ نَهَاكَ عَنْهُ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ إِذَا كَانَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ بَاطِلًا، وَلَا مَبْطُلًا لِتَزْوِيجِهِ، وَنَقُولُ لَهُ وَلِمَالِكٍ جَمِيعًا فِي ذَلِكَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ^(١)، وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ النُّهْيُ مُبْطِلًا بَيْعَهُ، فَمَا تُتَكَبَّرُونَ أَنْ يَكُونَ النُّهْيُ الَّذِي كَانَ فِي تَزْوِيجِهِ الْمُحْرَمِ مَعَ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ عَنْ مَالٍ مِنْ تَفْرِيقِهِ فِي ذَلِكَ بِطَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ عَقْدٍ قَدْ ثَبَتَ، لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي تَزْوِيجٍ بَاطِلٍ طَلَاقٌ وَلَا فُسْخٌ، كَانَ كَذَلِكَ التَّزْوِيجُ كَلَّا تَزْوِيجٍ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ لَنَا رَأْيَانَا أَشْيَاءَ تَمْنَعُ مِنَ الْجَمَاعِ، مِنْهَا: الْإِحْرَامُ، وَمِنْهَا:

(١) حديث صحيح رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

الصيام، ومنها: الاعتكاف، وكان مَنْ تَزَوَّجَ فِيهِ صِيَامَهُ أَوْ اعْتِكَافَهُ، جَازَ تَزْوِيجُهُ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا لَهُ ذِكْرُ الرَّفْعِ فِيهِمَا هُوَ فِيهِ، وَكَانَ مِثْلَ ذَلِكَ تَزْوِيجُهُ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ يَكُونُ كَذَلِكَ أَيْضًا.

فَقَالَ قَائِلٌ: أَمَّا مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ التَّزْوِيجِ فِي حَالِ الصِّيَامِ، فَلَا حُجَّةَ لَكَ فِيهِ، لِأَنَّا قَدْ رَأَيْنَا الصِّيَامَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْقُبْلَةِ، فَكَانَ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنَ عَقْدِ التَّزْوِيجِ.

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ مَا ذَكَرْتَ مِنْ حُكْمِ الصِّيَامِ لَوْ أُعْطِيَ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ، لَكَانَ مَا يُعْطِيهِ فِي الْإِعْتِكَافِ عَلَيْهِ فِيهِ مِنَ الْحُجَّةِ إِلَى مَا قَدْ ذَكَرْنَا، وَفِي وَجُوبِ ذَلِكَ مَا قَدْ قَامَتِ الْحُجَّةُ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى إِجَازَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ.

فَقَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ رُوِيَ فِي الْمَنَعِ مِنَ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ الْكَرَاهَةُ لِذَلِكَ فِيمَا قَدْ رَوَيْتَهُ عَنْ عُمَرَ وَزَيْدٍ: أَنَّهُمَا رَدَّا نِكَاحَ مُحْرَمَيْنِ، فَمَا يَلِي قَوْلَ مَنْ خَالَفْتَ هَؤُلَاءِ؟

قِيلَ لَهُ: إِلَى قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ.

١٩١٩- كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ مِثَالٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَأَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُحْرَمُ^(١).

(١) رجاله ثقات. ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ص ١١٨ (الجزء الذي كان مفقوداً) عن وكيع، عن جرير بن حازم، بهذا الإسناد.

فإن قال: هذا حديثٌ غير متصل، قيل له: إنَّ إبراهيمَ ما ذكره عن ابنِ مسعود مما لم يذكر بينه وبينه فيه أحدًا، فهو عن جماعة، عن ابنِ مسعود، كما حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، حَدَّثَنَا وهبٌ، أو بشرُ بن عمر -أبو جعفر يَشْكُ فيمن حَدَّثَ به عنه منهما-، حَدَّثَنَا شعبةٌ، عن سليمان الأعمش، قال: قلتُ لإبراهيمَ: إذا حَدَّثْتَ فَأَسْنِدْ. قال: إذا قلتُ لك: قال عبدُ الله، فلم أَقُلْ ذلك حتى حَدَّثْتِه عن عبدِ الله غير واحدٍ، وإذا قلتُ: حدثني فلانٌ عن عبدِ الله، فهو الذي حَدَّثني.

١٩٢٠- وكما حَدَّثَنَا محمدُ بنُ خزيمة، حَدَّثَنَا حجاج بنُ منهالٍ، حَدَّثَنَا حمادُ بنُ سلمة، عن حبيبِ المُعَلِّم، وقيسٍ، وعبدِ الكريم، عن عطاء: أنَّ ابنَ عباسٍ كان لا يرى بأساً أن يتزوَّج المُحَرِّمان^(١).

١٩٢١- وكما حَدَّثَنَا رَوْحُ بنُ الفرج، حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ صالح، حَدَّثَنَا ابنُ أبي فُدَيْكٍ، حَدَّثني عبدُ الله بن محمد بن أبي بكرٍ، قال: سألتُ أنسَ بن مالكٍ رضي الله عنه عن نكاحِ المُحَرِّم. فقال: لا بأسَ به، هل هو إلا كالْبَيْعِ.

هكذا حَدَّثَنَا روحٌ، فقال فيه عن عبدِ الله بن محمد بن أبي بكرٍ، وبعضُ الناسِ يقولُ: إنَّ بَيْنَ عبدِ الله، وبين أنسٍ محمدٌ بن أبي بكرٍ - وهو أبو عبدِ الله هذا-، وهو الثَّقَفِيُّ، قد روى عنه مالكٌ وغيره، ومحمدُ بن عبدِ الله.

(١) رواه ابن أبي شيبة ص ١١٨ من طريقين عن سعيد، عن قتادة ويعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: لا بأس.

٢٦٦- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في خَلْي

مكة: هل هو حرمة في الأحوال كلها، أو على حرمة في

حال دون حال وبفعلٍ دون فعل؟

قال أبو جعفر: اختلف أهل العلم في حشيش مكة، وفي ما سواها مما حرّمه رسول الله ﷺ في حصّيه، وفي إعلافه الإبل وغيرها. فقالوا فيه ثلاثة أقوال نحن ذكروها في هذا الباب إن شاء الله، لا قول لهم في ذلك سواها.

كما حَدَّثَنَا جعفرُ بنُ أحمدَ بنِ الوليدِ الأسلميُّ، قال: حَدَّثَنَا بِشْرُ بنُ الوليد، قال: سمعتُ أبا يوسفَ، قال: سألتُ أبا حنيفةَ عن حشيشِ الحرم، فقال: لا يُرعى ولا يُحتش، وسألتُ ابنَ أبي ليلى، فقال: لا بأسَ أن يُرعى وأن يُحتش، وسألتُ الحجاجَ بنَ أرطاة، فقال: سألتُ عطاءَ بنَ أبي رباحٍ عنه، فقال: لا بأسَ أن يُرعى، ولا يُحتش. قال أبو يوسف: وقولُ عطاء في هذا أحبُّ إليَّ^(١).

(١) قال الحافظ في «الفتح» ٤/٤٨ تعليقاً على قوله ﷺ: «ولا يُختلى خلالها»، الخلى: الرطب من النبات، واختلاؤه: قطعه واحتشاشه، واستدل به على تحريم رعيه، لكونه أشدَّ من الاحتشاش، وبه قال مالك والكوفيون، واختاره الطبري، وقال الشافعي: لا بأس بالرعي لمصلحة البهائم، وهو عملُ الناس بخلاف الاحتشاش، فإنه المنهي عنه، فلا يتعدى ذلك إلى غيره، وفي تخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعي اليابس كالصيد الميت، قال ابن قدامة: لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم اليابس من الحشيش، ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة: «ولا يحتش

ولما اختلفوا في ذلك هذا الاختلاف، طلبنا الأولى مما قالوه في ذلك مما هو من أقوالهم هذه.

١٩٢٢- فوجدنا صالح بن عبد الرحمن الأنصاري قد حدثنا، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (ح) وَحَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحِجَاجُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حِجَاجٌ وَعَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى رَجُلًا يَقْطَعُ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ وَيَعْلِفُهُ بَعِيرًا لَهُ، قَالَ: فَقَالَ: عَلِيٌّ بِالرَّجُلِ، فَأُتِيَ بِهِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَكَةَ حَرَامٌ لَا يُعْضَدُ عِضَاهُهَا، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تَحِلُّ لُقُطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرَّفٍ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَاللَّهِ مَا حَمَلَنِي عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ مَعِيَ نِضْوًا لِي، فَخَشِيتُ أَنْ لَا يَلْغِيَنِي أَهْلِي، وَمَا مَعِيَ زَادٌ وَلَا نَفَقَةٌ، فَرَفَّقْتُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا هُمْ بِهِ، وَأَمَرَ لَهُ بِبَعِيرٍ مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ مَوْقَرًا صَحِيحًا، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَقَالَ: لَا تَعُودَنَّ أَنْ تَقْطَعَ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ شَيْئًا^(١).

وقد روينا في الباب الذي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ مَنْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ

حَشِيشِهَا»، قَالَ: وَاجْمَعُوا عَلَى إِبَاحَةِ أَخْذِ مَا اسْتَنْبَتَهُ النَّاسُ فِي الْحَرَمِ مِنْ بَقْلِ وَزَرْعٍ وَمَشْمُومٍ، فَلَا بَأْسَ بِرَعِيهِ وَاجْتِلَاسِهِ.

(١) حجاج بن أرطاة مدلس، لكنه توبع. ورواه بأخصر مما هنا البيهقي في «السنن» ١٩٥/٥-١٩٦ من طريقين، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ.

اختلاءً غلَى مكة، فذهب قوم إلى أن الاختلاء ما أخذ باليد دون ما سواه من إعلافه الإبل على ما قد روينا في هذا الباب عن عطاء، وعلى ما ذكرنا عن أبي يوسف من موافقته عليه.

وذهب آخرون إلى أن ذلك ممنوع منه، لأن تلك الأشياء محرمة في نفسها، فجميع الأفعال التي تفعل فيها من رعي لها، ومن اختلاء لها ممنوع منه، كما الصيد المحرم في نفسه حرام فيه الأشياء كلها لحرمة في نفسه، وكان هذا القول عندنا أولى هذه الأقوال بالحق، لأن عمر رضي الله عنه خاطب الرجل الذي رآه يرعى بعيه من شجر الحرم بما خاطبه به فيما قد ذرناه في هذا الحديث، فدل ذلك على حرمة الرعي فيه، كما دل على حرمة الاختلاء منه.

وقد روى قوم حديثاً في حرمة المدينة، وفي المنع من الاختلاء من خلاها وفي أن لا يقطع شجرها إلا أن يعلف الرجل بعيه، فاستدلوا بذلك على مثله من شجر مكة وخلاها.

١٩٢٣ - وهو ما قد حدثنا إبراهيم بن أبي داود، قال: هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، قال: حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى، عن قتادة، عن أبي حسان، أن علياً عليه السلام أخرج الصحيفة التي سمعها من رسول الله ﷺ التي كانت في قراب سيفه، فإذا فيها: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا إِلَّا أَنْ يَعْلِفَ رَجُلٌ بَعِيرَهُ»^(١).

(١) رجاله ثقات، إلا أن أبا حسان - واسمه مسلم بن عبد الله الأعرج - لم يدرك

فاعتبرناه، فوجدناه منقطع الإسناد، وذلك أن أبا حسان لم يلقَ
علياً رضي الله عنه، وإنما الذي يُحدّثه من حديث علي هو مما أخذه عن
عبيدة السلماني ومن مثله من أصحابه عنه.

ولما كان ذلك كذلك، كان ما روينا في هذا الباب مما يُخالِفُه
عن عمر رضي الله عنه أولى منه، لا سيما وقد كان ذلك من عمر
رضي الله عنه بحضرة مَنْ سِواه من أصحاب رسول الله ﷺ، فلم يُنكَرُوا
ذلك عليه، ولم يُخالِفُوهُ فيه، فدلّ ذلك على متابعتهم إياه عليه، والله
نسأله التوفيق.

ثم وجدنا هذا الحديث متصل الإسناد.

١٩٢٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصِ
ابن عبد الله، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ طَهْمَانَ -
، عَنْ الْحَجَّاجِ، يَعْنِي ابْنَ الْحَجَّاجِ الْأَحْوَلِ الْبَاهِلِيَّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي

علياً كما قال الطحاري، فإنه قد قتل سنة (١٣٠) هـ، وعلي رضي الله عنه استشهد
سنة أربعين.

ورواه أحمد ١١٩/١ عن بهز، وأبو داود (٢٠٣٥) عن ابن المنثى، عن عبد
الصمد، كلاهما (بهز، وعبد الصمد) عن همام، بهذا الإسناد.

وفي الباب عن جابر عند مسلم (١٣٦٢) رفعه: «إن إبراهيم حرم مكة، وإني
حرمت المدينة ما بين لابتيها، لا يقطع عِضَاهَا، ولا يُصَاد صيدها».

ورواه مسلم أيضاً (١٣٦٢) من حديث سعد بن أبي وقاس.

وانظر مسلم (١٣٦٧) و (١٣٧٤).

حسَّان الأعرج، عن الأشتر، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ هُذَيْبَةَ^(١).

قال أبو جعفر: والحجاجُ هذا، فإمامٌ في الحديث محمودُ الرواية. فقال قائل: فكيف يجوزُ أن يكونَ هذا الحديثُ مُتَّصِلَ الإسنادِ، وإنما ذكره أبو حسان عن الأشتر، والأشتر كانت وفاته في أيامِ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإذا انتفى أن يكونَ سَمِعَ مِنْ عليٍّ، كان بأن يكونَ سَمِعَ مِنَ الْأَشْطَرِ أَشَدَّ انْتِفَاءً.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عَزَّ وَجَلَّ وعونه أن أبا حسان قد ذكر في هذا الحديث عن الأشتر أنه حَدَّثَهُ بِهِ، فحَقَّقَ بِذَلِكَ سَمَاعَهُ إِيَّاهُ مِنْهُ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ أَنْ أبا حسان رأى الأشترَ في حياةِ عليٍّ، فَحَدَّثَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَلِيٍّ وَلَمْ يَرِ عَلَيْهِ أَوْ رَأَاهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ.

قال أبو جعفر: فكان هذا الحديثُ بعدَ ثبوته لا يجب به في خَلَى مكة مساواته خَلَى المدينة في هذا المعنى، لأنه قد يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى خِلَافَ حُكْمِ الْآخَرِ، كَمَا حُكْمُهُمَا مُخْتَلِفٌ فِي حِلِّ دُخُولِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ بِإِحْرَامٍ، وَحُرْمَةِ دُخُولِ حَرَمِ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ، وَكَمَا حُكْمُهُمَا فِي قَتْلِ صَيْدِهِمَا مُخْتَلِفٌ، لِأَنَّ مِنْ قَتْلِ صَيْدٍ فِي حَرَمِ مَكَّةَ جَزَاءً، وَمِنْ قَتْلِ صَيْدٍ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ لَمْ يَجْزِهِ، وَإِذَا كَانَ حُكْمُ حَرَمِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُخْتَلِفًا فِيمَا ذَكَرْنَا، لَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا أَنْ

(١) هو في «سنن النسائي» ٢٤/٨، وفي السير من «الكبرى» كما في «التحفة»

يكون مختلفاً في إعلاف الإبل من شجرهما، فيكون حراماً في شجر مكة، ويكون حلالاً في شجر حرم المدينة، والله عز وجل نسأله التوفيق.

٢٦٦- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله في شجرِ مكة وفي خلاها ومن قول العباس له عند ذلك لما وقف على منعه منه: «إلا الإذخر»، ومن قوله له جواباً لكلامه: «إلا الإذخر»

١٩٢٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ الْبُرْدِيُّ، وَنُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ بَجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ فِيهِ الْقِتَالُ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا يَحِلُّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُغْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقْطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا، وَلَا يُخْتَلَى خِلَاةَا»، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخَرَ، فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَلِبَيوتِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «إلا الإذخر»^(١).

(١) إسناده صحيح. ورواه عبد الرزاق (٩٧١٣)، وأحمد ٢٢٦/١ و٢٥٥ و٣١٥-٣١٦ و٣٥٩، والبخاري (١٥٨٧) و(٢٧٨٣) و(٣١٨٩)، ومسلم

١٩٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الرَّيِّعِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي عَوْنٍ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَوْسُفَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَوَضَعَهَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَخْشَبَيْنِ، لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ تَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، لَا يُخْتَلَى خِلَاهَا، وَلَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يَرْفَعُ لِقَطْعِهَا إِلَّا مُنْشِدُهَا»، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لَا غِنَى لِأَهْلِ مَكَّةَ لِبُيُوتِهِمْ وَقُبُورِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ».

١٩٢٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ غُلَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَا صَبْرَ لَهُمْ عَنِ الْإِذْخِرِ، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ».

١٩٢٨ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامٍ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ

(١٣٥٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠١٨) وَ(٢٤٨٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٩٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٣/٥-٢٠٤)، وَ(١٤٦/٧)، وَابْنُ الْجَارُودِ (٥٠٩)، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٧٢٠)، وَالبُغْوِيُّ (٢٠٠٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٠٩٤٣)، وَالبَيْهَقِيُّ (١٩٥/٥ وَ ١٩٩/٦ وَ ١٦/٩) مِنْ طَرُقٍ عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ، فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ» ثم ذكر بقية الحديث الذي قبله^(١).

١٩٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَامَ الْعَبَّاسُ -وَكَانَ رَجُلًا مُجَرَّبًا- فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لِيَبُوتَنَا وَلِقُبُورِنَا وَقُيُونَنَا، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»^(٢).

١٩٣٠- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ يَعِيشَ الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ يَنَاقَ، عَنْ صَفِيَّةِ ابْنَةِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهِيَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يَأْخُذُ لُقُطَتُهَا إِلَّا مُنْشِدًا»، فَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لَيُظْهِرُ الْبُيُوتَ وَالْقُبُورَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٢٥٣/١، والبخاري (١٣٤٩) و(١٨٣٣) و(٢٠٩٠) و(٢٤٣٣) و(٤٣١٣)، والنسائي ٢١١/٥، والبيهقي ١٩٥/٥ من طرق عن عكرمة، بهذا الإسناد.

(٢) الحديث في «سنن النسائي» ٢١١/٥.

الإذخِر^(١).

١٩٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فِي خُطْبَتِهِ لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَبَسَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةِ الْقَتْلَ - هَكَذَا قَالَ وَإِنَّمَا هِيَ: الْفِيلُ - وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَلَمْ تَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ، حَتَّى إِنَّهُ لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا»، فَقَامَ الْعَبَّاسُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ نَجَعُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»^(٢).

١٩٣٢ - حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ:

(١) حديث حسن. وعلقه البخاري بإثر الحديث (١٣٤٩) فقال: وقال أبان بن صالح، عن الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة.
ووصله في «التاريخ الكبير» ٤٥١/١ - ٤٥٢ عن عبيد بن يعيش، وابن ماجه (٣١٠٩) عن محمد بن عبد الله بن نمير، كلاهما عن يونس بن بكير، بهذا الإسناد.
(٢) حديث صحيح، والوليد بن مسلم قد صرح بالتحديث عند غير الطحاوي، وقد توبع. ورواه أحمد ٢/٢٣٨، والبخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥)، وأبو داود (٢٠١٧)، وابن حبان (٣٧١٥) من طرق عن الوليد بن مسلم، بهذا الإسناد.

«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَجَلَّ حَبَسَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ الْفِيلَ» وغير أنه قال: فقام رجلٌ من قريش مكان ما في الحديث الأول من قول راويه: فقام العباس^(١).

١٩٣٣ - وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرِيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الدَّرَاوَرْدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْحَجُونِ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْ أَنِّي لَمْ أُخْرِجْ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ، وَإِنِّي لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي»، ثُمَّ ذَكَرَ مَثَلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «وَلَا تُلْتَقِطْ ضَالَّتَهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ»، فَقَالَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ شَاهُ^(٢): يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ، ثُمَّ ذَكَرَ بَقِيَةَ الْحَدِيثِ^(٣).

فسأل سائلٌ عما أُضِيفَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِلَى الْعَبَّاسِ أَوْ إِلَى مَنْ

(١) إسناده صحيح. ورواه من طريق أبي داود الطيالسي الإمام أحمد ٢/٢٣٨، وأبو داود (٤٥٠٥).

ورواه الدارمي ٢/٢٦٥ وأبو عوانة ٤/٤٢ والبيهقي في الدلائل ٥/٨٤ من طريق حرب بن شداد، بهذا الإسناد.

وعلقه البخاري (٦٨٨٠) فقال: وقال عبد الله بن رجاء: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَادٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ ٨/٥٢ من طريق هشام بن علي السيرافي عنه. وسيأتي برقم (١٩٧٣).

(٢) الثابت في «الصحيحين» وغيرهما أن القائل هو: العباس بن عبد المطلب.

(٣) محمد بن عمرو بن علقمة ليس بالقوي، ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٥٩٥٤) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، بهذا الإسناد.

ذكر سواه من قوله لرسول الله ﷺ لما ذكر حرمة شجر مكة، وحرمة خلاها «إلا الإذخر» استثناء من ذلك، وأنكر أن يكون ذلك كان من العباس، وأن يكون رسول الله ﷺ يُقارُّ أحداً على ذلك.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه أن هذه الآثار ثابتة، صحيحة المجيء، مقبولة كلها، وأن الذي كان من العباس أو ممن سواه فيها غير منكر من مثله، وأن ترك رسول الله ﷺ إنكار ذلك عليه غير منكر أيضاً، وكيف [ينكر] عليه ما هو محمود فيه، إذ قد علم من حاجة أهل مكة إلى الإذخر ما هم عليه منها، فقال لرسول الله ﷺ ما قال، طلب منه مراجعة ربه في ذلك، كما سأل رسول الله ﷺ في حديث المعراج ربه عز وجل لما افترض على أمته خمسين صلاة في اليوم والليلة التخفيف مرة بعد مرة حتى ردها إلى خمس صلوات، وكما أمر ﷺ أن يقرأ القرآن على حرف، فراجع في ذلك مرة بعد مرة حتى رُدَّ إلى سبعة أحرف.

فكان مثل ذلك ما كان من العباس أو من غير ممن ذكرنا، وكان قوله «إلا الإذخر» وقطعه الكلام عند ذلك لعلمه بفهم النبي ﷺ ما أراده منه من سؤاله ربه عز وجل عن ذلك، فغني عن الكلام به، كما تستعمل العرب في كلامها للاختصار السكوت عن الكلام به لعلمها بفهم من تخاطبه بذلك ما خاطبته به من أجله حتى يأتوا ببعض الكلمة، ويتركوا بقيتها.

ومن ذلك قولهم: «كَفَى بالسَّيفِ شا»، يريدون شاهداً، حتى

تعالى ذلك أن جاء القرآن به، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا
سَبَّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةً بِهَ الْمُوتَى﴾ [الرعد: ٣١]، ثم
قطع بقية الكلام، وهو مما قد اختلف أهل العلم فيه ما هو، فقال
بعضهم: هو: لَكَفَرُوا به، وقال بعضهم: هو: لكان هذا القرآن.

ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ
تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١]، وترك ذكر ما كان يكون لولا فضله
ورحمته.

ومن ذلك قوله: ﴿أَمِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ سَأَدُوا فَأَنَّمَا يَخْذَرُ الْآخِرَةَ
وَيَرْجُو رَحْمَةً رَبِّهِ﴾، ثم قال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
[الزمر: ٩]، وترك ذكر من ليس هو مثله لغناه عن ذلك بفهم
المخاطبين به.

فمثل ذلك قولُ العباس أو من قاله سواه لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا
الْإِذْخِرَ» غني عن استتمام الكلام بما أراد لعلمه بفهم النبي ﷺ عن ما
أراد.

فقال هذا القائل: فقد كان مِنَ النبي ﷺ له ذلك الجواب بلا زمانٍ
فيما بَيَّنَّ السُّؤَالِ وَبَيَّنَّ الْجَوَابِ يَكُونُ فِيهِ الْوَحْيُ لِذَلِكَ الْجَوَابِ.
فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه: أنه قد
يَحْتَمِلُ فِي لَطِيفِ قُدْرَةِ اللَّهِ عز وجل مجيء الوحي في ذلك الوقت من
حيث لا نعقل نحن مجيء مثله فيه، ويحتمل أن يكونَ كانَ مِنَ النبي ﷺ فيه

ما كان بإلقاء جبريل ﷺ ذلك إليه، كما قال للذي سأله في حديث أبي قتادة: ارأيتَ إن قتلتُ في سبيلِ الله صابراً محتسباً، مقبلاً غير مدبر، يُكفرُ الله عني خطاياي؟ فقال: «نعم» فلما ولى قال له: «إلا أن يكونَ عليك دينٌ كذلك قال لي جبريلُ ﷺ»^(١).

فدلَّ ذلك على حضور جبريل ﷺ جوابه الأول، وقوله له ما قاله لِسائله جواباً ثانياً.

وإذا كنا قد روينا عن رسولِ الله ﷺ ما سنذكره فيما بعد من كتابنا هذا إن شاء الله من قوله لحسان في وقتِ مهاجاته المشركين عنه: «اهْجُهِمْ وَجَبْرِيلُ مَعَكَ»^(٢).

وإذا كان جبريلُ لمهاجاته قريشاً مع حسان، كان رسولُ الله ﷺ بكونه معه في خطبته التي يُخبرُ الناس فيها عن الله عزَّ وجلَّ بشرائع دينهم، وبفرائضه عليهم أولى، ويكون جبريلُ ﷺ معه في ذلك الوقت أخرى.

فبان بحمد الله ونعمته أن لا منكرَ في شيء مما أنكره هذا الجاهلُ بآثار رسولِ الله ﷺ مما ذكرناه عنه، والله عزَّ وجلَّ نسأله التوفيق.

(١) متفق عليه.

(٢) رواه البخاري (٣٢١٣)، ومسلم (٢٤٨٦) من حديث البراء بن عازب.

٢٦٨- بابُ بيانِ مُشكِـلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في حرمة

صيدِ المدينة، وفي الواجبِ على منتهكها فيه

١٩٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الرَّبِيعِ اللَّؤْلُؤِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنِ الْوَاسِطِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو يَوْسُفَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَوَضَعَهَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَخْشَبَيْنِ لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ تَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، لَا يُخْتَلَى خِلَاهَا، وَلَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يَرْفَعُ لُقْطَتُهَا إِلَّا مُنْشِدًا»، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لَا غِنَى لِأَهْلِ مَكَّةَ عَنْهُ لِبُيُوتِهِمْ وَقُبُورِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»^(١).

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث: أن تحريمَ مَكَّةَ كان بتحريمِ الله إياها يومَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَوَضَعَهُ إِيَّاهَا بَيْنَ الْأَخْشَبَيْنِ اللَّذَيْنِ وَضَعَهَا بَيْنَهُمَا.

١٩٣٥- وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرَادِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَبَحْرُ بْنُ نَصْرٍ بْنُ سَابِقٍ، قَالَ الرَّبِيعُ وَبَحْرٌ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبِي وَشُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخُزَاعِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) تقدم هذا الحديث الباب السابق.

«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَسْفِكُنْ فِيهَا دَمًا، وَلَا يَغْضُدَنَّ فِيهَا شَجَرًا، فَإِنْ تَرَخَّصَ مَرْتَخَصٌ، فَقَالَ: قَدْ حَلَّتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ أَحَلَّهَا لِي، وَلَمْ يُحِلَّهَا لِلنَّاسِ، وَإِنَّمَا أَحَلَّهَا لِي سَاعَةً»^(١).

١٩٣٦- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا شُرَيْحٍ الْكَعْبِيَّ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(٢).

١٩٣٧- وَحَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ، قَتَلْتُ هُذَيْلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ بِقَتِيلٍ كَانَتْ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ الْقَتْلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَلَا تَحِلَّ

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٣١/٤، والبخاري (١٠٤) و(١٨٣٢) و(٤٢٩٥)، ومسلم (١٣٥٤) (٤٦٤)، والترمذي (٨٠٩)، والنسائي ٢٠٥/٥-٢٠٦ من طرق، عن الليث، به.

(٢) إسناده صحيح، ورواه أحمد ٣٨٤/٦-٣٨٥، والترمذي (١٤٠٦) من طريق يحيى بن سعيد، به. ورواه أحمد ٣٢/٤ من طريق ابن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، به.

لأحدٍ بعدي، وإنما أُحِلَّتْ لي سَاعَتَيْنِ من نهار، وإنها [بعد] ساعتي
هذه حرامٌ لا يُغضدُ شجرُها، ولا يُختلَى شوْكُها، ولا تُلْتَقَطُ ساقِطُها
إلا لِمُنْشِدٍ^(١).

١٩٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِيمُونٍ البغداديُّ، قال:
حَدَّثَنَا الوليدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عن الأوزاعيِّ، عن يحيى، ثم ذكر بإسناده مثله،
غير أنه قال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَبَسَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ الْفِيلَ^(٢).

١٩٣٩ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَزِيمَةَ، قال: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مِنْهَالٍ،
وموسى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِنْقَرِيُّ، قالا: حَدَّثَنَا حمادُ بْنُ سلمة، عن محمد بن
عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ عَلَى الْحَجُّونِ، ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ
اللَّهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي،

(١) إسناده صحيح، وقد تقدم برقم (١٩٣٧). ورواه البخاري (١١٢)
و(٦٨٨٠)، والدارقطني ٩٧/٣-٩٨، والبيهقي في «السنن» ٥٢/٨ من طريق شيبان،
عن يحيى بن أبي كثير، به. وبعضهم يزيد فيه على بعض.

(٢) حديث صحيح، ورواه مطولاً ومختصراً ابن ماجه (٢٦٢٤)، والترمذي
(١٤٠٥) و(٢٦٦٧)، والنسائي ٣٨/٨، وأبو عوانة ٤٣/٤-٤٤، والدارقطني
٩٦/٣-٩٧، والبيهقي ١٧٧/٥ و٥٣/٨ من طرق عن الوليد بن مسلم، به.

ورواه أبو داود (٤٥٠٥)، والنسائي ٣٨/٨ وفي «الكبرى» (٥٨٥٥)، وأبو عوانة
٤٣/٤-٤٤، والبيهقي ١٧٧/٥ و٥٣/٨ من طريق الأوزاعي، به.

ورواه النسائي ٣٨/٨ مرسلًا، مختصراً بقصة من قتل له قتيل، من طريق يحيى بن
حمزة، عن الأوزاعي، به.

وما أَجِلْتُ لي إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، وَهِيَ بَعْدَ سَاعَتِهَا هَذِهِ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

١٩٤٠- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمَغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الدَّرَّاورُذِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

قال: ففي هذه الاثارة أن مكة حرام، وأنها لم تحل لأحد قبل النبي ﷺ، وكان الواجب على من انتهك حرمة صيدها الواجب على قاتل الصيد في الإحرام كما ذكره الله في كتابه، بقوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَدًّا، فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ الآية [المائدة: ٩٥].

وما أجمع أهل العلم جميعاً على مَنْ فعل ذلك في حرمة مكة، وهو حلالٌ مِنْ وجوب مثل ذلك عليه غير ما اختلفوا فيه مِنَ الصَّوْمِ في ذلك، وَمِنْ قول بعضهم: إِنَّهُ لَا يُجْزَى صَوْمٌ، وَمِنْ قال [ذلك] منهم: أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَمِنْ قول غيرهم: إِنْ الصَّوْمُ يُجْزَى فِي ذَلِكَ كَمَا يُجْزَى فِي الْقَتْلِ فِي الْإِحْرَامِ، وَمِنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مِنْهُمْ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَهُوَ الْقَوْلُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم نظرنا فيما أنبأنا الله عز وجل في كتابه مما كان من إبراهيم نبيه ﷺ فيها مِنْ قوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]، وَمِنْ قوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، فلم يكن ذلك مِنَ التحريم الذي كان مِنَ الله عز وجل وحل في شيء، كما لم يكن الربا الذي

حَرَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّبَا الَّذِي حَرَمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ فِي شَيْءٍ، لَأَنَّ الرِّبَا الَّذِي حَرَمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ فِي النَّسِيبَةِ، وَالَّذِي حَرَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي التَّفَاضُلِ، وَكَانَ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ ﷺ لِأَهْلِ مَكَّةَ هُوَ الْأَمَانُ الَّذِي يَبِينُونَ بِهِ عَنْ سَائِرِ أَهْلِ الْبُلْدَانِ سِوَى مَكَّةَ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَأْمُونًا، وَيُخَاطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَنَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- لَمَّا كَانَ مِنْ دُعَاءِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ فِي الْآيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَلَوْنَا، ثُمَّ نَظَرْنَا إِلَى مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَحْرِيمِهِ الْمَدِينَةَ، كَيْفَ كَانَ؟

١٩٤١ - فوجدنا عليَّ بنَ معبد، قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ، قال: حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ، عَنْ عِبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَدَعَا لَهُمْ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ، وَدَعَوْتُ لَهُمْ بِمَثَلِ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَبَارَكَ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ»^(١).

وكان في هذا الحديث ما قد دَلَّنَا عَلَى أَنَّ الَّذِي كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ١٩٢/٤ بإسناده ومثله. ورواه أحمد ٤٠/٤، وعبد بن حميد (٥١٨)، والبخاري (٢١٢٩)، ومسلم (١٣٦٠) (٤٥٥) من طرق عن وهيب بن خالد، بهذا الإسناد. ورواه مسلم (١٣٦٠) (٤٥٤) و(٤٥٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١٩٢/٤ من طرق عن عمرو بن يحيى المازني، به.

في المدينة، هو مثل الذي كان من إبراهيم ﷺ في مكة في أمان أهلها فيها، وفي أن يكونوا في ذلك بخلاف من حولهم من الناس فيما سواها، غير أنا وجدنا فيما روي عن رسول الله ﷺ

١٩٤٢- ما قد حَدَّثَنَا عليُّ بنُ شيبة، قال: حَدَّثَنَا قبيصةُ بنُ عُقبة، قال: حَدَّثَنَا سفيانُ، عن أبي الزُّبير، عن جابر، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ حَرَّمَ بَيْتَ اللَّهِ وَأَمْنَهُ، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ مِمَّا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، لَا يَقْطَعُ عِضَاهُهَا، وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا»^(١).

وكان في هذا الحديث تحريم ما بين لابتَي المدينة أن لا يقطع عِضَاهُهَا، وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا، فاحتمل أن يكون ذلك زيادةً زادها رسولُ الله ﷺ في مدينته على ما كان من إبراهيم ﷺ في مكة، ودعاؤه الله عزَّ وجلَّ بذلك، وإجابته إياه فيه.

ثم نظرنا: هَلْ حُكِّمَ ما تُنتهك حرمة بين لابتَي المدينة من الصيد والعضاء، كما تُنتهك في حرمة مكة منهما، وفي الواجب بذلك على منتهكهما؟

١٩٤٣- فوجدنا إبراهيم بن مرزوق، قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا أبو عامر العقديُّ، قال: حَدَّثَنَا عبدُ الله بنُ جعفر الزهريُّ، عن إسماعيل بن محمد -وهو ابنُ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه-، عن عامر بن سعد، أن سعداً رضي الله عنه رَكِبَ إلى قصره بالعقيق، فوجدَ غلاماً

(١) حديث صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٩٢/٤. ورواه مسلم

(١٣٦٢) (٤٥٨) من طريق محمد بن عبد الله الأسدي، عن سفيان الثوري، به.

يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْبِطُهُ [فَأَخَذَ سَلْبَهُ]، فَلَمَّا رَجَعَ أَتَاهُ أَهْلُ الْغَلَامِ، فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا نَفَّلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ^(١).

قال أبو جعفر: هكذا حَدَّثَنَا إبراهيم بهذه الألفاظ.

١٩٤٤ - وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلىَ بْنَ حَكِيمٍ يُحَدِّثُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: شَهِدْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَتَاهُ قَوْمٌ فِي عَبْدٍ لَهُمْ أَخَذَ سَعْدٌ سَلْبَهُ رَأَاهُ يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ الَّذِي حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ سَلْبَهُ،

(١) حديث صحيح. قوله: فَأَخَذَ سَلْبَهُ: -المثبت بين المعقوفين- أثبتنه أبو جعفر في «شرح معاني الآثار» على الشك. وهو ثابت في «المسند» و«مسلم» بلفظ: فسلبه. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٩١/٤ بهذا الإسناد. ورواه أحمد ١٦٨/١ (١٤٤٣)، والدروقي (٣٢)، ومسلم (١٣٤٦) (٤٦١)، والبخاري (١١٠٢)، والبيهقي ١٩٩/٥ من طريق خالد بن مخلد القطواني، عن عبد الله بن جعفر، به.

ورواه بنحو البزار (١١٢٦)، والحاكم ٤٨٦/١-٤٨٧، والبيهقي ١٩٩/٥ من طريق إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة القرشي، عن عامر بن سعد، به. إلا أنه وقع في رواية البزار: إسحاق بن سالم.

ورواه بنحو الطيالسي (٢١٨)، وأبو داود (٢٠٣٨)، والشاشي (١٣٩)، والبيهقي ١٩٩/٥ من طريق صالح مولى التوأمة عن بعض ولد سعد، عن سعد بن أبي وقاص، به. إلا أنه وقع في رواية أبي داود: عن مولى لسعد.

فأبى، وقال: إن رسول الله ﷺ حين حَدَّ حُدُودَ، حرم المدينة، فقال: «من وجدتموه يصيد في شيء من هذه الحدود، فَمَنْ وَجَدَهُ، فَلَهُ سَلْبُهُ»، ولا أَرُدُّ عليكم طعمةً أطعمنيها رسولُ الله ﷺ، ولكن إن شِئْتُمْ أن أَعُوْضَ لكم مكانَ سَلْبِهِ فَعَلْتُ. واللفظ ليزيد^(١).

١٩٤٥- ووجدنا إبراهيم بن أبي داود قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا سليمان بن حرب، قال: حَدَّثَنَا جرير بن حازم، عن يعلى بن حكيم، عن سليمان بن أبي عبد الله، أن سَعْدَ بنَ أبي وقاص رضي الله عنه أخذ عبداً صَادَ في حَرَمِ المدينة الَّذِي حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، فسَلَبَهُ نِيَابَهُ، فجاء مواليه إلى سَعْدٍ فكلَّموه، فقال سعد: إن رسولَ الله ﷺ حَرَّمَ هذا الحَرَمَ، وقال: «مَنْ أَخَذَ يَصِيدُ في شَيْءٍ، فَلَمَنْ أَخَذَهُ سَلَبُهُ». فلم أكن لأَرُدُّ عليكم طعمةً أطعمنيها رسولُ الله ﷺ، ولكن إن شِئْتُمْ أُعْطِيْتُكُمْ مَنَّهُ.

فكان في هذا ما قد دَلَّنَا أن الواجبَ في انتهاكِ الصيدِ والعِصاهِ بَيْنَ لَابِتِي المدينةِ غيرِ الواجبِ في انتهاكهما في حُرْمَةِ مَكَّةَ، لأن الواجبَ في انتهاكهما في حُرْمَةِ مَكَّةَ ما قد ذكرناه في هذا الباب في ذلك،

(١) سليمان بن أبي عبد الله لم يرو عنه غير يعلى بن حكيم، قال أبو حاتم: ليس بالمشهور، فيعتبر بحديثه، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وهو في «شرح معاني الآثار» ١٩١/٤ عن إبراهيم بن مرزوق، عن وهب بن جرير، به. ورواه الدورقي (١٢٢)، وأبو يعلى (٨٠٦) من طريق وهب، به. ورواه أحمد ١٧٠/١ (١٤٦٠) عن عفان، وأبو داود (٢٠٣٧)، والبيهقي ١٩٩/٥-٢٠٠ من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل، كلاهما عن جرير بن حازم، به. وانظر ما قبله.

والواجب في انتهاك حرمتها من المدينة هو في هذين الحديثين.
ثم وجدنا فقهاء الأمصار الذين تدور عليهم الفتيا، ويؤخذ العلم عنهم في الحرمين وفي سائر البلدان سيواهما مجتمعين على أن أخذ سلب منتهك حرمة الصيد والعشاء بالمدينة غير مستعملة، فعقلنا بذلك أن إجماعهم على ترك ما في هذين الحديثين كان لوقوفهم على نسخه، لأنهم المأمونون على ما رَوَوْا، وعلى ما قالوا، ولأن مَنْ تَرَكَ ما قاله رسول الله ﷺ، أو حَكَمَ به خارج من هذه الرتبة، غير مقبول قوله، وغير مستعملة روايته، وحاشَ لله عزَّ وجلَّ أن يكونوا كذلك، ولكن تركهم لذلك كان عندنا ٠ والله أعلم - على مثل تركهم ما سواه مما قد رُوِيَ في انتهاك الحرم عن النبي ﷺ، فمثل ذلك ما رُوِيَ عنه في مانع الزكاة: «إِنَّا آخِذُوهَا، وَشَطَرُ مَالِهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزِمَاتِ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ».
وما رُوِيَ عنه ﷺ في حريسة الجبل: أن فيها غرامة مثليها، وجَلَدَاتِ نَكَالٍ.

وما رُوِيَ عنه فيمن وقع بجارية امرأته مستكرهاً لها أنها تعتق عليه، ويكون عليه مثلها، وأنه إن كان ذلك منه إليها، وهي مطاوعة له، كانت له، وكان عليها مثلها لزوجته، فالزم جارية فاسدة، وجعل عليها مكانها جارية غير فاسدة، وأعتقت عليه إذا كان وقع بها مستكرهاً لها، فمثل ذلك - والله أعلم - ما رُوِيَ مِنَ السَّلْبِ فيما ذكرنا يحتمل أن يكون كان والأحكام فيه كذلك، ثم نُسِخَ بنسخ أشكاله التي ذكرناها في هذا الباب، والله نسأله التوفيق.

٢٦٩- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في الدليلِ على المرادِ بقولِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]

قال أبو جعفر: قد ذكرنا في البابِ الذي قبلَ هذا البابِ حديثَ
عبد الرحمن بن أبي عمار الذي ذكرناه فيه، وذكرنا مع ذلك ما قد
لحقه مما قاله يحيى بن سعيد القطان فيه، وما قد رُوِيَ عن عمر رضي
الله عنه، وعن جابر بن عبد الله في الضبع أن فيها شاةً، وذكرنا مع
ذلك دخولَ الضبع فيما نهى عنه رسولُ الله ﷺ من ذي النَّابِ من
السَّباع، وأنه قد وجب بذلك أنها غيرُ مأكولة، وفيما ذكرنا من ذلك
أنها محرمة، وكانت حاجتنا إلى ما نذكره في هذا الباب إن شاء الله ما
قد اختلف فيه أهلُ العلم من المرادِ بقولِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَحُرِّمَ
عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، فكان المزنِيُّ قد
حكى لنا في ذلك عن الشافعي أن هذه الآية قد دلَّتْه على أن الذي
حرمه الله عَزَّ وَجَلَّ على عباده في حرمهم من الصيد هو ما كان أحلَّ
لهم أكله في حالِ حِلِّهم، وكان ابنُ أبي عمران، يحكي لنا في ذلك مما
يذكرُهُ عن أصحابه، ومما كان يجتبيه من قولهم: إنَّ الذي حرَّمه الله عَزَّ
وَجَلَّ على الناسِ في إحرامهم من الصَّيْدِ هو ما كانوا يصيدونه ليأكلوه،
وما كانوا يصيدونه منه بجوارحهم من الكلاب وما سواها مما
يطعمونها إياه، ومما أكله عليهم حرام كالذَّئَبِ وما أشبهها من ذوي
الأنياب من السَّباع، ومن ذوي المخالب من الطَّيْرِ، ويقول: قد دخل

هذا فيما حرم على المحرم اصطياؤه في إحرامه، وكان الذي حكاه لنا ابن أبي عمران من ذلك عندنا أولى بتأويل الآية التي تلونا، لأن الله عز وجل قال فيها: ﴿وَحُرْمَةٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، فعمَّ بذلك جميع الصيد المأكول وغير المأكول، غير أن ابن أبي عمران قد كان اتبع ذلك حجة احتج بها فيه، فقال: وقد رأينا رسول الله ﷺ قال: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ»^(١)، فكانت الروايات في ذلك ما نحن مستغنون عن ذكر أسانيدھا لاتفاق الفريقين اللذين ذكرنا عليهما.

قال ابن أبي عمران: ولما حصر رسول الله ﷺ ذلك بعدد معلوم، عقّلنا بذلك أنه لا شيء فيما أباح للمُحَرَّم قتله في إحرامه ما يخرج عن ذلك العدد إلى غيره.

قال أبو جعفر: وكانت هذه الحجة عندنا غير صحيحة، لأنه قد يجوز أن تكون هذه الخمس مما قد أحلّ قتله للمُحَرَّم في إحرامه، ويكون معها ما قد أحلّ له قتله في إحرامه من أجناسها سواها، لأن رسول الله ﷺ إنما ذكر في ذلك الحديث عدداً لما ذكره به ولم يقل

(١) حديث صحيح رواه أحمد ٨/٢، ومسلم (١١٩٩)، وأبو داود (١٩٤٦)، والنسائي ١٩٠/٥، وابن الجارود (٤٤٠) من طرق عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم والإحرام: الفأرة والغراب والحداة والكلب العقور».

فيه: إنه لم يدخل فيما أحل للمحرم قتله في إحرامه من الصيد غير ذلك العدد، فقد يجوز أن يكون قد دخل فيه ذلك العدد، ودخل فيه من أجناسه أعداداً سواه، وقد وجدنا مثل ذلك مما ذكره رسول الله ﷺ بمعنى تعدد ذكره به، ثم ذكر في حديث سواه من ذلك الجنس بمعنى غير ذلك العدد.

١٩٤٦- كما قد حدثنا أبو أمية، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى العبسي، قال: حدثنا شيان - يعني النحوي -، عن الأعمش، عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم: الذي لا يعطي شيئاً إلا منة، والمسبل إزاره الذي يجر إزاره، والمنفق سلعته بالخلف الفاجر»^(١).

(١) إسناده صحيح.

ورواه أبو عوانة ٤٠/١ من طرق عن عبيد الله بن موسى، به. ورواه مسلم (١٠٦)، وأبو داود (٤٠٨٨)، والنسائي ٢٤٦/٧، وأبو عوانة ٣٩/١، وابن منده في الإيمان (٦١٧)، والبيهقي ١٩١/٤ من طرق عن الأعمش، به. ورواه أحمد ١٤٨/٥ و١٦٢ و١٦٨، وابن أبي شيبة ٩٢/٩-٩٣، ومسلم (١٠٦)، وأبو داود (٤٠٨٧)، والترمذي (١٢١١)، والنسائي ٢٤٥/٧-٢٤٦، وابن حبان (٩٤٠٧)، والدارمي ٢٦٧/٢، وأبو عوانة ٤٠/١، والطيالسي (٤٦٧)، والبيهقي في «السنن» ٢٦٥/٥، وفي «الأسماء والصفات» ٣٥٤/١، وابن منده (٦١٦) من طرق عن شعبة، عن علي بن مدرك، عن أبي زرعة، عن خرشة بن الحر، بهذا الإسناد.

قال: فذكر ﷺ في هذا الحديث هؤلاء الثلاثة بما ذكرهم به فيه، ثم وجدناه ﷺ ذكر ثلاثة أخر بذلك المعنى في حديث آخر.

١٩٤٧- كما حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حفص بن غياث النَّخَعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، لَا أَدْرِي بَائِيهَا أَوَّلُ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ يَمْنَعُهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ أَخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ الَّذِي بَاعَهُ، فَأَخَذَهَا وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ وَقَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ لَمْ يَفِ» ثُمَّ قرأ الآية التي في آل عمران [٧٧] ^(١).

قال أبو جعفر: فلم يكن ذكره الثلاثة الذين ذكرهم في الحديث الأول وحصرهم بالعدد الذي حصرهم به فيه ما ينفي أن يكون هناك ثلاثة سواهم من أهل المعنى الذي ذكرهم به فيه، ووجدناه ﷺ أيضاً قد ذكر ثلاثة أخر أنهم من أهل المعنى الذي ذكره به هؤلاء الثلاثة الذين

والمنة: الاعتداد بالصنعة، وهي وإن وقعت في الصدقة أبطلت الأجر وإن كانت في المعروف كدرت الصنعة.

(١) إسناده صحيح . ورواه البخاري (٢٣٥٨) و(٢٦٧٢) و(٧٢١٢)، ومسلم (١٠٨)، وأبو داود (٣٤٧٤)، وابن ماجه (٢٢٠٧) و(٢٨٧٠)، وابن منده (٦٢٢) و(٦٢٥)، والبيهقي في «السنن» ٣٣٠/٥ و١٦٠/٨، وفي «الأسماء والصفات» ٣٥٣/١، والبخاري (٢٥١٦) من طرق عن الأعمش، بهذا الإسناد.

ذكرهم في هذا الحديث، وغير الثلاثة الذين ذكرهم في الحديث الذي ذكرناه قبله.

١٩٤٨- كما قد حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّة، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قال: أَنْبَأَنَا شَيْبَان، عَنْ الْأَعْمَش، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ»^(١).

قال أبو جعفر: وأبو حازم هذا: هو الأشجعي، ولاؤه لامرأة من أشجع يُقال لها: عَزَّة، وجميعٌ من يُروى عنه الحديثُ من هذه كنيته: أبو حازم هذا، واسمه سلمانٌ وهو يُعَدُّ في الكوفيين، وأبو حازم: سلمةُ بْنُ دينار مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة يُعَدُّ في المدنيين، وأبو حازم التَّمَّار الذي يروي عنه يحيى بْنُ سَعِيدٍ الأنصاري، وهو مولى لبني غِفَّار يُعَدُّ في المدنيين.

١٩٤٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ: الشَّيْخُ الزَّانِي، وَالْإِمَامُ الْكَاذِبُ،

(١) حديث صحيح. ورواه مسلم (١٠٧)، والنسائي في الرجم من «الكبرى» كما في «التحفة» ٨٤/١٠، وأبو عَوَانَةَ ٤٠/١، وأبو يَعْلَى (٦١٩٧) و(٦٢١٢)، وابن طهمان في «مشيخته» (١٢٢)، والبيهقي ١٦١/٨ من طرق عن الأعمش، بهذا الإسناد.

والعَائِلُ الْمَرْهُوُّ^(١).

١٩٥٠ - وكما حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الشَّيْخُ الزَّانِي، وَالْمَلِكُ الْكَذَّابُ، وَالْعَائِلُ الْمَرْهُوُّ»^(٢).

فكان ما ذكر في كُلِّ حديث من هذه الأحاديث أن من ذُكِرَ فيه من الجنس الذي ذُكِرَ فيه أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حُصِرَ فِيهِ بَعْدُ مَعْلُومٍ، لَمْ يَنْفَ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ غَيْرُهُ، كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ الْخُمْسُ اللَّائِي ذَكَرَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى مَعَ تِلْكَ الْخُمْسِ غَيْرَهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يَدْخُلُ لَهُ فِي ذَلِكَ عَلَيْنَا أَنْ يَقُولَ: أُلْحَقْتُ بِكُلِّ ثَلَاثَةٍ مِنْ

(١) إسناده قوي. ابن عجلان: هو محمد، روى له مسلم متابعة، وهو صدوق.
ورواه أحمد ٤٣٣/٢، والنسائي ٨٦/٥، وابن حبان (٤٤١٣) من طريقين عن محمد بن عجلان، بهذا الإسناد.

وقوله: «المرهؤ»، قال ابن الأثير في «النهاية»: الزَّهَاءُ وَالزَّهْوُ: الكبر والفخر، يقال: زُهِىَ الرَّجُلُ، فَهُوَ مَزْهُوٌّ، هَكَذَا يَتَكَلَّمُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَفْعُولِ، كَمَا يَقُولُونَ: عُتِيَ بِالْمَرْءِ، وَتُبِحَّتِ النَّاقَةُ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْفَاعِلِ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى قَلِيلَةٌ: زَهَا يَزْهَوُ زَهْوًا.

(٢) إسناده قوي، ورواه ابن حبان (٧٣٣٧) من طريق يزيد بن زريع، وأبو يعلى (٦٥٩٧) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، كلاهما عن عبد الرحمن بن إسحاق، بهذا الإسناد.

الثلاث المذكورات في هذه الأحاديث سواها ممن ذكر في بقية هذه الأحاديث لذكر رسول الله ﷺ إياها، ولو وجدت عن رسول الله ﷺ ذكر السوى الخمس المذكورات في الحديث الذي احتججت به، لألحقها بها، ولكني لم أجده، فلم ألحق بها شيئاً.

فنقول له: فما كان حاجتك إلى أن تنفي بها غيرها مما لم يعلم أنها قد نفته، ثم نقول نحن محتجين لمذهبه في ذلك: إنا قد وجدنا الله عز وجل قد قال في كتابه: ﴿وَحُرْمَةٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، فكان ظاهر هذه الآية على دخول صيد البر كله، وعلى أنها قد عمته كله بالتحريم في حال الإحرام، ولا يجوز أن يخرج مما قد عمه الله عز وجل بمثل هذا شيء إلا بما يجب إخراج به منه من آية مستورة، أو من سنة مأثورة، أو من إجماع من الأمة أن الله عز وجل لم يرد بما قد عمه ذلك الشيء، وإنما أراد ما سواه، وإذا عدنا ذلك لم نخرج مما حرّمه الله عز وجل بتلك الآية إلا ما قد أجمع على خروجه منه وهي الخمس التي في الحديث الذي احتج به ابن أبي عمران لا ما سواه. والله نسأله التوفيق.

٢٧٠- بابُ بيانِ مُشكِـلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في نهيه

عن لقطة الحاج

١٩٥١- حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الزَّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَثْمَانَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ^(١).

قال أبو جعفر: فتأملنا هذا الحديثَ لنقف على المعنى الذي أريد به إن شاء الله، فكان أحسنُ ما حضرنا في ذلك -والله أعلمُ بحقيقة الأمر فيه-: أن الحجَّ يجمع أهلَ البلدان المختلفة الذين يتفرقون من حجتهم إلى مواطنهم، ثم عسى أن لا يلتقوا بعد ذلك، فأمر من وجدَ ما سَقَطَ منهم، إن كان الذي يَغْلِبُ على قلبه أنه لا يقدر على صاحبه أن لا يتعرَّضَ للقطته خوفَ بقائها في ضمانه، حتى يلقي بها ربَّها، وأنها بخلاف اللقطة التي يرجو لقاء ربها ليدفعها إليه، ويكون أخذه إِيَّاهَا لحفظها عليه، لا لما سوى ذلك، والله الموفق.

(١) حديث صحيح، وهذا إسناد ليس بالقوي. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٤٠/٤ بإسناده ومثله. ورواه أحمد ٤٩٩/٣، ومسلم (١٧٢٤)، وأبو داود (١٧١٩)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٠٥)، وابن حبان (٤٨٩٦) من طرق، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله الأشج، به. قال النووي في «شرح مسلم» ٢٨/١٢: نُهي عن التقاطها للتملُّك، وأما التقاطها للحفظ فقط، فلا مانع منه.

٢٧١- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله:
«مَنْ رَأَى مِنْكُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ فَلَا يَأْخُذْ
مِنْ شَعْرِهِ وَأُظْفَارِهِ حَتَّى يُضَحِّيَ»

١٩٥٢- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ عَنْ دُرَيْمٍ،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ،
فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ، فَلْيُمْسِكْ عَنِ شَعْرِهِ وَأُظْفَارِهِ»^(١).

١٩٥٣- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ ثَابِتٍ
الْبَزَارِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: «مَنْ رَأَى
مِنْكُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ
وَأُظْفَارِهِ حَتَّى يُضَحِّيَ».

قال أبو جعفر: هكذا روى شعبة هذا الحديث عن مالك، وقد

(١) حديث صحيح. ورواه مسلم (١٩٧٧) (٤١)، وابن ماجه (٣١٥٠)، وابن
حبان (٥٩١٦)، والحاكم ٢٢٠/٤، والبيهقي ٢٦٦/٩ من طرق، عن يحيى بن كثير
بن درهم، بهذا الإسناد. ورواه أحمد ٣١١/٦، ومسلم بإثر (١٩٧٧) (٤١)،
والترمذي (١٥٢٣)، وابن ماجه (٣١٥٠)، والنسائي ٢١١/٧، وأبو يعلى
(٦٩١١)، والطبراني في «الكبير» ٢٣/٥٦٤، والحاكم ٢٢٠/٤ من طرق، عن
شعبة، به. ورواه الطبراني في «الكبير» ٢٣/٥٦٢ من طريق القعني، وعبد الله بن
يوسف، كلاهما عن مالك بن أنس، به.

رواه غيره عن مالك، فخالفه في ابن مسلم الذي رواه مالك عنه، فقال فيه: عمر بن مسلم، وأوقفه على أم سلمة، ولم يتجاوزها به إلى رسول الله ﷺ.

١٩٥٤- كما قد حَدَّثَنَا يونس، أَخْبَرَنَا ابنُ وهب، أَخْبَرَنِي مالكُ بنُ أنس، عن عُمَرَ بنِ مسلم الجُنْدَعِيِّ، عن سعيد بن المسيَّب، عن أمِّ سلمة زوج النبي ﷺ، ثم ذكر مثلَ حديث يزيد عن يحيى بن كثير، ولم يرفعه^(١).

١٩٥٥- وكما حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، حَدَّثَنَا عثمانُ بن عمر بن فارس، أَخْبَرَنَا مالكُ بنُ أنس، عن عُمَرَ بنِ مسلم، عن سعيد بن المسيَّب، عن أمِّ سلمة، ثم ذكر مثله ولم يرفعه.

فلم يكن هذا عندنا بفسدٍ لهذا الحديث، ولا مقصرٍ به عن إطلاق الاحتجاج به، وإضافته إلى رسول الله ﷺ، لأنه، وإن كان هذان قد رواه عن مالك موقوفاً، فقد رواه من هو أجلُّ منهما عن مالك مرفوعاً.

وقد روى هذا الحديث أيضاً عن عمرو بن مسلم مرفوعاً غير مالك بن أنس، وهو سعيدُ بنُ أبي هلال

١٩٥٦- كما قد حَدَّثَنَا الربيعُ بنُ سليمان بن داود، حَدَّثَنَا عبدُ

(١) إسناده صحيح وهو موقوف. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٨١/٤ بإسناده ومثله. ورواه الطبراني (٥٥٧)/٢٣، والحاكم ٢٢٠/٤-٢٢١ من طريق أبي سلمة، عن أم سلمة موقوفاً كذلك. ورواه النسائي ٢١٢/٧ مقطوعاً على سعيد بن المسيَّب.

الله بن صالح، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَالَلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ بَشْرِ بْنِ ثَابِتٍ سِوَاءٍ^(١).

١٩٥٧- وَقَدْ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ أَبِي عَقِيلٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَوَايَةً: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْأَوَّلُ، فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُصَحَّحِي، فَلَا يَمَسْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ بَشَرِهِ شَيْئاً»^(٢).
قال أبو جعفر: هكذا وجدنا هذا الحديث عند ابن أبي عقيل، بهذا اللفظ.

١٩٥٨- وَقَدْ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَمْرَانَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الطَّالِقَانِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ سِوَاءٍ.

(١) حديث صحيح. عبد الله بن صالح - وإن كان فيه كلام - متابع.

وهو في «شرح معاني الآثار» ١٨١/٤ بهذا الإسناد.

ورواه الدارمي ٧٦/٢، والطبراني ٢٣/٥٦٣، من طريق يحيى بن عثمان، كلاهما عن عبد الله بن صالح، به. ورواه النسائي ٢١٢/٧ من طريق شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه، به. ورواه مسلم (١٩٧٧) (٤٤)، وابن حبان (٥٨٩٧) من طريق حيوة، عن خالد بن يزيد، به. ورواه أحمد ٣٠١/٦ من طريق ابن لهيعة، عن سعيد بن أبي هلال، به.

(٢) إسناده صحيح موقوف.

١٩٥٩- وَحَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ يَقُولُ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَرْفَعِهِ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَلَمْ يَكُنْ هَذَا عِنْدَنَا بِمُضَادٍّ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا مُقْصِراً بِهِ عَمَّا رَوَاهُ ابْنُ عِيَّيْنَةَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ أَنْسَاً وَإِنْ قَصَرَ بِهِ، فَلَمْ يَرْفَعَهُ، فَقَدْ رَفَعَهُ مَنْ لَيْسَ بِدُونِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمِيدٍ - وَهُوَ سَفِيَانُ بْنُ عِيَّيْنَةَ -

ثُمَّ نَظَرْنَا: هَلْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، أَمْ لَا؟

١٩٦٠- فَوَجَدْنَا مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيَّ الْحَوْزِيَّ قَدْ حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ عِمَارَةَ بْنِ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ، فَإِذَا أَهْلٌ هِلَالُ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئاً حَتَّى يُضَحِّيَ»^(١).

فَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَدْ قَالَ فِي إِسْنَادِهِ: عُمَرُ بْنُ مُسْلِمٍ، فَكَانَ ذَلِكَ شَدّاً لِمَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَمْرِو، عَنْ مَالِكٍ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمَا فِي إِسْنَادِهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، وَبِخِلَافِ مَا قَالَهُ شُعْبَةُ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٧٧) (٤٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٩١)، وَأَبُو يَعْلَى (٦٩٧١)، وَعَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٩١٧) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ، بِهِ. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٧٧) (٤٢)، وَأَبُو يَعْلَى (٦٩١٠)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ ٢٦٦/٩ مِنْ طَرَفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، بِهِ.

بحقيقة اسمه، ما هو؟

وكان في متن حديث محمد بن عمرو ما يُخالف ما في متون الآثار التي روينها قبله في هذا الباب لأن فيه: «من كان له ذبح يذبحه»، والآثار التي روينها قبله في هذا الباب إنما هي: «إذا رأيتم هلال ذي الحجة، فأراد أحدكم أن يضحي»، أو: «من رأى منكم هلال ذي الحجة، فأراد أن يضحي».

وكان تصحيح هذا الحديث، وتلك الأحاديث حتى يتفني عنها التضاد والاختلاف على إرادة معنى الوجوب حتى لا تختلف، ولا تتضاد وكان ما في هذه الآثار من إرادة من دخل عليه هلال ذي الحجة، وأراد أن يضحي، وله ما يضحي به يمنعه ذلك من أخذ شعره وقص أظافره حتى يضحي.

فقال قائل: فقد رويتم عن عائشة، عن رسول الله ﷺ، ورضي عنها ما يخالف ذلك، فذكر

١٩٦١- ما قد حدثنا علي بن معبد، حدثنا يعلى بن عبيد الطنافيسي، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد.

وما قد حدثنا علي بن شيبه، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد، ثم اجتمعا، فقال كل واحد منهما: عن الشعبي، عن مسروق، قال: قلت لعائشة: إن رجلاً هاهنا يبعثون بالهدي إلى البيت، ويأمرون الذي يبعثون معه بمعلم لهم يقلدها ذلك اليوم، فلا يزالون مُحْرِمِينَ حتى يحل الناس، فصَفَّقْتُ بيديها، فسمعت ذلك من وراء الحجاب، فقالت: سُبْحَانَ اللَّهِ، لقد كنتُ أَقْبِلُ قلائد هدي رسول

الله ﷺ بيدي، فبيعتُ بها إلى الكعبة، ويُقيم فينا لا يتركُ شيئاً مما يصنعُ الحلالُ حتى يرجعَ الناسُ^(١).

١٩٦٢- وما قد حَدَّثَنَا فهدُ بْنُ سليمان، حَدَّثَنَا أحمدُ بْنُ عبدِ الله بنِ يونس، حَدَّثَنَا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: فلرما قَتَلْتُ القلائدَ لِهَدْيِ رسولِ الله ﷺ فَيُقَلِّدُهُ، ثم يَبْعَثُ به، ثم يُقِيمُ، ولا يَحْتَنِبُ شيئاً مما يَحْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ^(٢).

١٩٦٣- وما قد حَدَّثَنَا إبراهيمُ بْنُ أبي داود، حَدَّثَنَا أبو معمر عبدُ الله بنُ عمرو بن أبي الحجاج المُنْقَرِي، حَدَّثَنَا عبدُ الوارث بنُ سعيد، حَدَّثَنَا محمدُ بن جُحادة، عن الحكم بن عُتيبة، عن إبراهيم

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٥ بإسناده ومثته. ورواه البخاري (٥٥٦٦)، ومسلم (١٣٢١) (٣٧٠)، والنسائي ١٧١/٥ من طرق، عن إسماعيل بن أبي خالد، به.

ورواه البخاري (١٧٠٤)، ومسلم (١٣٢١) (٣٧٠) من طريق زكريا. ورواه مسلم (١٣٢١) (٣٧٠)، وأبو يعلى (٤٦٥٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٥ من طريق داود بن أبي هند، كلاهما عن الشعبي، به.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٥ بإسناده ومثته. ورواه مسلم (١٣٢١) (٣٦٦) و(٣٦٧)، والنسائي ١٧١/٥ و١٧٣ من طرق، عن أبي معاوية، به.

ورواه الطيالسي (١٣٧٧)، والبخاري (١٧٠١) و(١٧٠٢)، والنسائي ١٧٣/٥، وابن حبان (٤٠١١) من طرق، عن الأعمش، به.

ورواه الطيالسي (١٣٨٨)، والنسائي ١٧٥/٥ من طريق أبي إسحاق. ورواه أبو يعلى (٤٨٥٢) من طريق أبي معشر، كلاهما عن الأسود، به.

النخعي، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة، قالت: كُنَّا نُقَلِّدُ الشَّاةَ، فَيُرْسَلُ بِهَا، أَوْ قَالَتْ: فَنُرْسِلُ بِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالٌ لَمْ يَحْرَمْ مِنْهُ شَيْءٌ^(١).

١٩٦٤- وما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حمادُ بْنُ سلمة، عن حمادٍ، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: رَبَّمَا قَتَلْتُ قَلَانَدًا لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقْلُدُهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ.

١٩٦٥- وما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، حَدَّثَنَا حجاجُ، حَدَّثَنَا حمادُ بْنُ زَيْدٍ، عن منصور، عن إبراهيم، ثم ذكر بإسناده مثله^(٢).
١٩٦٦- وما قد حَدَّثَنَا نصرُ بْنُ مرزوق، حَدَّثَنَا الخُصِيبُ بْنُ نَاصِحٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عن منصور، ثم ذكر بإسناده مثله.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٥ بإسناده ومثله. ورواه مسلم (١٣٢١) (٣٦٨)، والنسائي ١٧٤/٥، والبيهقي ٢٣٣/٥ من طريق عبد الصمد، ورواه النسائي ١٧٤/٥ من طريق أبي معمر، كلاهما عن عبد الوارث بن سعيد، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٦. ورواه البخاري (١٧٠٣) من طريق أبي النعمان، عن حماد بن زيد، بهذا الإسناد. ورواه الطيالسي (١٣٧٧)، والحميدي (٢١٨)، والبخاري (١٧٠٣)، ومسلم (١٣٢١) (٣٦٥)، والترمذي (٩٠٩)، والنسائي ١٧١/٥ و١٧٣ و١٧٤ و١٧٥، وابن خزيمة (٢٦٠٨)، والبيهقي في «مسند ابن الجعد» (٩٠١)، وابن حبان (٤٠١١)، والبيهقي ٢٣٣/٥، طرق، عن منصور، به.

١٩٦٧- وما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا حجاجٌ، حَدَّثَنَا حمادُ بْنُ سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مثله^(١).

١٩٦٨- وما قد حَدَّثَنَا الربيعُ المَرادِيُّ، حَدَّثَنَا ابنُ وهبٍ، عن الليثِ بنِ سعدٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن عروة وعُمَرَةَ، عن عائشة، مثله^(٢).

١٩٦٩- وما قد حَدَّثَنَا الربيعُ المَرادِيُّ، حَدَّثَنَا شعيبُ بنُ الليثِ، حَدَّثَنَا الليثُ، عن ابنِ شهابٍ، حَدَّثَهُ، عن عروة، عن عائشة، مثله، ولم يَذْكُرْ في إسناده عُمَرَةَ^(٣).

١٩٧٠- وما قد حَدَّثَنَا الربيعُ المَرادِيُّ، حَدَّثَنَا شعيبٌ، حَدَّثَنَا

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٦ بإسناده ومثله. ورواه مسلم (١٣٢١) (٣٦٠)، وأبو يعلى (٤٣٩٤) و(٤٥٠٥)، وابن حبان (٤٠١٠)، والبيهقي ٢٣٣/٥ من طرق، عن هشام بن عروة، به.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٦ بإسناده ومثله. ورواه البخاري (١٦٩٨)، ومسلم (١٣٢١)، وأبو داود (١٧٥٨)، والنسائي ١٧١/٥، وابن ماجه (٣٠٩٤)، وابن حبان (٤٠٠٩) و(٤٠١٣)، والبيهقي ٢٣٢/٥ من طرق، عن الليث بن سعد، بهذا الإسناد.

ورواه مسلم (١٣٢١) (٣٥٩) من طريق يونس، عن ابن شهاب، به.
(٣) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٦ بإسناده ومثله. ورواه الحميدي (٢٠٩)، وأحمد ٣٦/٦، ومسلم (١٣٢١) (٣٦٠)، وابن الجارود (٤٢٣)، والنسائي ١٧٥/٥ من طريق سفيان، والبيهقي ٢٣٤/٥ من طريق شعيب، والطيالسي (١٤٤١) من طريق زمعة، وابن حبان (٤٠١٢) من طريق ابن أبي ذئب، أربعهم عن ابن شهاب، بهذا الإسناد.

الليث، عن هشام، عن عروة، عن عائشة مثله.

١٩٧١ - وما قد حَدَّثَنَا يونسُ، أَخْبَرَنِي سفيانُ، عن عبد الرحمن

بنِ القاسم، عن أبيه، عن عائشة، مثله^(١).

١٩٧٢ - وما قد حَدَّثَنَا الربيعُ المَرادي، حَدَّثَنَا شعيبُ بنُ الليث،

حَدَّثَنَا الليثُ، عن عبد الرحمن بنِ القاسم، ثم ذكر بإسناده مثله^(٢).

١٩٧٣ - وما قد حَدَّثَنَا الربيعُ أيضاً، حَدَّثَنَا بشرُ بنُ بكر، حدثني

الأوزاعيُّ، حدثني عبدُ الرحمن بنُ القاسم، فذكر بإسناده مثله. وزاد:

«ولا نعلم المحرم يحلُّه إلا الطَّوافُ بالبيتِ»^(٣).

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٦٦/٢ بإسناده ومثته.

ورواه مسلم (١٣٢١) (٣٦١) من طريق سعيد بن منصور، والنسائي ١٧٥/٥

من طريق عبد الله بن محمد، كلاهما عن سفيان، به. ورواه أبو يعلى (٤٦٥٩)،

والنسائي ١٧١/٥ من طريق يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن، به.

ورواه البخاري (١٧٠٥)، ومسلم (١٣٢١) (٣٦٤)، وأبو داود (١٧٥٩)،

والنسائي ١٧٢/٥، والبيهقي ٢٣٣/٥ من طريق ابن عون، وأحمد ٧٨/٦، والبخاري

(١٦٩٦) و(١٦٩٩)، ومسلم (١٣٢١) (٣٦١)، وأبو داود (١٧٥٧)، والطحاوي

في «شرح معاني الآثار» ٢٦٦/٢، والبيهقي ٢٣٣/٥ من طرق أفلح، وأحمد

٢١٦/٦، ومسلم (١٣٢١) (٣٦٣) من طريق أيوب، ثلاثهم عن القاسم، به، وقال

أيوب: عن القاسم وأبي قلابة.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٦٦/٢ بإسناده ومثته.

ورواه الترمذي (٩٠٨) من طريق قتيبة، عن الليث، بهذا الإسناد.

(٣) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٢٦٦/٢ بإسناده ومثته.

ورواه أحمد ٨٥/٦ من طريق محمد بن مصعب، والطحاوي في «شرح معاني

١٩٧٤- وما قد حَدَّثَنَا يونسُ، أخيرنا ابنُ وهب: أن مالكا حَدَّثَهُ عن عبدِ الله بنِ أبي بكرٍ، عن عَمْرَةَ، عن عائشة رضي الله عنها مثله غير أنه لم يذكر قولها: «ولا نَعْلَمُ أن المحرمَ يُحِلُّه إلا الطوافُ بالبيت»^(١).

قال هذا القائل: ففي هذه الآثار أن رسول الله ﷺ كان يبعثُ بالهدايا ثم يُقيم بالمدينة لا يتركُ شيئاً مما يصنعُ الحلالُ حتى يرجعَ الناسُ من حجِّهم، فهذا بخلاف ما في الآثار الأولِ ويضاده، لأن ما في هذه يخبر عن رسول الله ﷺ: أنه كان لا يجتنبُ الأشياء التي يأمرنا في الآثار الأولِ باجتنابها لمن أراد أن يُضحِّي، وله ما يُضحِّي به، وقد كان رسول الله ﷺ يُضحِّي.

فكان جوابنا له في ذلك: أن الذي في هذه الآثار قد رُوِيَ على ما فيها، وقد روى بعضُ رواها عن عائشة فيما رَوَّه عنها في ذلك زيادة على ما رَوَّه عنها عليه.

١٩٧٥- كما حَدَّثَنَا الحسنُ بنُ غُليب بن سعيد، حَدَّثَنَا أبو صالح عبدُ الغفار بنُ داود الحرَّاني، حَدَّثَنَا عبدُ العزيز بن مسلم

الآثار» ٢/٢٦٦ من طريق محمد بن كثير، كلاهما عن الأوزاعي، بهذا الإسناد.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٢/٢٦٤ و٢٦٦ بإسناده ومثله.

ورواه مالك في «الموطأ» ١/٣٤٠، ومن طريقه البخاري (١٧٠٠) و(٢٣١٧)،

ومسلم (١٣٢١) (٣٦٩)، وأبو يعلى (٤٨٥٣)، والنسائي ١٧٥/٥، والبيهقي

٢٣٤/٥، والبخاري (١٨٩١).

القَسْمَلِيُّ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كنتُ أُفِلُّ قلائدَ هدي رسول الله ﷺ، ثم يَبْعَثُ بالهَدْْيِ ويُقِيمُ عندنا لا يَجْتَنِبُ شيئاً مما يَجْتَنِبُهُ المحْرَمُ من أهله حتى يَرْجِعَ الناسُ.

فكان في هذا الحديثِ القصدُ بالذي كان رسولُ الله ﷺ لا يَجْتَنِبُهُ هو ما كان يَجْتَنِبُهُ من أهله مما يَجِبُ على المحْرَمِ اجْتِنَابُهُ من أهله في إحرامه لا ما سِوَاهِ مِنْ حَلْقِ شعره، ولا مِنْ قَصِّ أظْفَارِهِ، وذلك لا يَمْنَعُ ما في حديثِ أم سلمة الذي رويناه، ويكونُ تصحيحُ ما رويناه عن أم سلمة وما رويناه عن عائشة: أن يكونَ حديثُ أم سلمة على مَنْعٍ من أرادَ أن يُضْحِيَ وله ما يُضْحِي عن حلقِ شعره، وقصِّ أظْفَارِهِ في أيامِ العَشْرِ حتى يُضْحِيَ، وحديثُ عائشةَ على الإطلاقِ لما سوى قَصِّ الأظْفَارِ وحلقِ الشعرِ له في تلكِ الأيامِ، وأنه فيها بخلافِ ما المحْرَمُ عليه في إحرامه في تلكِ الأشياءِ كُلِّهَا، حتى تتفق هذه الآثارُ كُلُّهَا ولا يُضَادُّ بعضها بعضاً.

وقد شدَّ هذا المعنى الذي ذهبنا إليه في المنع من قَصِّ الأظْفَارِ وَمِنْ حَلْقِ الشعرِ لمن أرادَ أن يُضْحِيَ ممن له ما يُضْحِي به في أيامِ العَشْرِ ما قد رُوِيَ عن أصحابِ رسول الله ﷺ أنهم كانوا عليه في ذلك.

١٩٧٦- كما حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مرزوق، حَدَّثَنَا وهبُ بنُ جرير، حَدَّثَنَا هشامُ بنُ أبي عبد الله، عن قتادة: أن كثيرَ بنَ أبي كثيرٍ سألَ سعيدَ بنَ المسيب: أن يحیی بنَ يعمر يُفْتِي بخراسان -يعني، كان يقولُ-: إذا دَخَلَ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، واشترى الرجلُ أضحيتَه، فسمّاها لا يأخذُ من شعره وأظْفَارِهِ، فقال سعيدُ: قد أحسنَ، كان أصحابُ رسولِ الله

ﷺ يفعلون ذلك أو يقولون ذلك.

١٩٧٧- وكما حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ كَثِيرٍ: أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ كَانَ يُفْتِي بِخُرَاسَانَ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اشْتَرَى أَضْحِيَّتَهُ وَسَمَّاهَا، وَدَخَلَ الْعَشْرَ أَنْ يَكُفَّ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ حَتَّى يُضْحِيَ.

قال قَتَادَةُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: عَمَّنْ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ. فهذا هو القَوْلُ عِنْدَنَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَصْحَابُهُ، وَمَا يَقُولُهُ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٢٧٢- بَابُ بَيَانِ مُشْكِلٍ مَا رُوِيَ عَنْهُ فِي أَمْرِهِ عَلِيَّ ابْنَ أَبِي

طَالِبٍ فِي حَجَّهِ بِالْقِيَامِ عَلَى بُدْنِهِ وَبِمَا أَمَرَهُ بِهِ فِي ذَلِكَ

ووَخَّاطَبَهُ بِهِ فِيهِ

١٩٧٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقِيمَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ أَقْسِمَ جُلُودَهَا وَجِلَالَهَا، وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَازَرَ مِنْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: نَحْنُ نَعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا^(١).

(١) صحيح، ورواه أحمد ٧٩/١ و١٣٢ و١٥٤، والبخاري (١٧١٦)

و(٢٢٩٩)، ومسلم (١٣١٧)، وأبو داود (١٧٦٩)، وابن ماجه (٣٠٩٩)، وابن

فاحتمل أن يكونَ عبدُ الكريم الذي روى هذا الحديث عنه هو عبدُ الكريم بن مالك الجزري، وهو حجةٌ عند أهلِ الحديث في الحديث.

واحتمل أن يكونَ هو عبدُ الكريم أبو أمية، وليس عندهم بحجة في الحديث^(١)، فكشفنا عن ذلك لِنَقِفَ على حقيقته.

١٩٧٩ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ:

خزيمة (٢٩٢٢) و(٢٩٢٣)، وابن الجارود (٤٨٣)، والبيهقي ٢٩٤/٩ من طرق عن سفيان، بهذا الإسناد. ورواه أحمد ١١٢/١ و١٥٤، والبخاري (١٧٠٧) و(١٧١٧)، ومسلم (١٣١٦)، والبيهقي ٢٤١/٥ من طرق عن عبد الكريم، به. وانظر «صحيح ابن حبان» (٤٠٢١).

(١) قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: قد ضربت على حديثه وهو شبه المتروك، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن عمر بن عبد البر فيما نقله عنه الذهبي في «الميزان» ٦٤٦/٢: بصري لا يختلفون في ضعفه، إلا أن منهم من يقلبه في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به. وكان مؤدب كتاب، حسن اسلمت، غرَّ مالكاً منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفهن كما غرَّ الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته، وهو أيضاً مجمع على ضعفه، ولم يخرج مالك عنه حكماً بل ترغيباً وفضلاً.

قال أبو الفتح اليعمرى: لكن لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت» و«وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة» وقد اعتذر لما تبين أمره، وقال: غرني بكثرة بكائه في المسجد أن نحو هذا.

بعثني رسول الله ﷺ إلى الجزَّارِ الذي يَحْزُرُ بُدْنَهُ، فأمرني أن أَتَصَدَّقَ بِأُجَلَّتِهِنَّ وَلَحُومَهُنَّ وَجُلُودَهُنَّ، وَلَا أُعْطِيَهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً، وقال: أنا أُعْطِيهِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ.

١٩٨- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَنَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِلَدْنِهِ يَلْحَمُّهَا فِقْسَمَتُهُ، وَأَمْرِي بِجَلَالِهَا فِقْسَمَتُهَا، وَأَمْرِي بِجُلُودِهَا فِقْسَمَتُهَا»^(١).

١٩٨١- حَدَّثَنَا يَزِيدٌ، مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ جَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْبُدُنِ... ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ (٢).

١٩٨٢ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسَدٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَلِيًّا أَخْبَرَهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلِّهَا بِلَحُومِهَا، وَجِلَالِهَا، وَجُلُودِهَا فِي الْمَسَاكِينِ، وَلَا يُعْطَى فِي جَزَائِهَا^(٣) مِنْهَا شَيْئًا. قُلْتُ لِلْحَسَنِ: هَلْ سَمِعْتُ فِيمَنْ يَقْسِمُ

(۱) إسناده صحيح، ورواه البخاري (۱۷۱۸) عن أبي نعيم، عن سيف، به.

(۲) إسناده صحيح، ورواه البخاري (۱۷۱۶) عن محمد بن كثير، به. ورواه

مسلم (۱۳۱۷) عن إسحاق بن راهويه، عن سفیان، به. ورواه أحمد ۱/۱۱۲
و۱۵۹-۱۶۰، وملم من طرق عن ابن أبي نجیح، به. وانظر ما قبله وما بعده.

(٣) قال الحافظ في «الفتح»: واختلف في الجزارة، فقال ابن التين: الجزارة

بينهم ذلك؟ قال: لا^(١).

وفي هذا الحديث بيان منع رسول الله ﷺ علياً من إعطاء الجزار منها شيئاً أنه كان في جزارته إياها التي يستحقها، وأن ذلك لم يرد به أن لا يُعطيه إن كان مسكيناً منها كما يُعطي مَنْ سواه من المساكين منها.

١٩٨٣- وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَكْرِ الْمُرُوزِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِئَةَ بَدَنَةٍ، فِيهَا جَمَلُ أَبِي جَهْلٍ مَزْمُومٍ بِرَّةٍ فَضَّةً، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتِّينَ مِنْهَا، يَعْنِي نَحْرَهَا

بالكسر: اسم للفعل، وبالضم اسم للسواقط، فعلى هذا فينبغي أن يقرأ بالكسر، وبه صحت الرواية، فإن صحت بالضم جاز أن يكون المراد: لا يعطي من بعض الجزور أجره الجزار.

وقال ابن الجوزي وتبعه المحب الطبري: الجزارة بالضم: اسم لما يُعطى كالعمالة وزناً ومعنى، وقيل: هو بالكسر، كالخجامة والخياطة، وجوز غيرُه الفتح. وقال ابن الأثير: الجزارة بالضم ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن أجرته، وأصلها أطراف البعير: الرأس واليدان والرجلان، سميت بذلك، لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته.

(١) حديث صحيح. أسد بن موسى تويج.

ورواه الدارمي ٧٤/٢، والبخاري (١٧١٧)، ومسلم (١٣١٧) (٣٤٩)، وابن الجارود (٤٨٢)، والبيهقي ٢٤١/٥ من طرق عن ابن جريج، بهذا الإسناد. وصححه ابن حبان (٤٠٢٢).

بيده، وأعطى علياً أربعين، وقال: تَصَدَّقَ بِمَجَالِهَا، وَلَا تُعْطِ الْجَزَارَ مِنْهَا شيئاً.

فسأل سائل عن ما في هذه الآثار من الفوائد من وجوه الفقه.

فكان جوابنا له أن فيها ثمان فوائد من ذلك الجنس:

فمنها أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَانَ مِنْ حُكْمِهِ فِي بُدْنِهِ أَنْ يُؤْلَى غَيْرَهُ نَحْرَهَا عَنْهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ النَحْرُ الَّذِي يَتَوَلَّاهُ مَأْمُورُهُ بِذَلِكَ نَحْرًا مَخَالِطًا لِنَيْتِهِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَخَالِطَةً لَهُ، وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ تَوَلَّى نَحْرَهَا بِنَفْسِهِ، احتَاجَ أَنْ تَكُونَ نِيَّتُهُ لَمَّا يُرِيدُهَا لَهُ مَخَالِطَةً لَنَحْرِهِ إِيَّاهَا، وَغَنِيَ عَنْ ذَلِكَ يَعُودُ هَذَا الْمَعْنَى بِمِثْلِهِ مِنْ مَأْمُورِهِ، وَهَذَا بَابُ جَلِيلٍ الْمَقْدَارُ مِنَ الْفَقْهِ.

وفيه أيضاً أمره علياً بالصدقة بأَجَلَةٍ بُدْنِهِ وَخُطْمِهَا، وَفِي ذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ أَنْ مَا أُرِيدَ لِلْبُدْنِ مِنْ جِلَالٍ وَخِطَامٍ يَرْجِعُ إِلَى حُكْمِهَا، وَيُمَثِّلُ فِيهِ مَا يُمَثِّلُ فِيهَا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى.

وفيه أيضاً إجازته لِعَلِيٍّ اسْتِجَارَ مِنْ يَنْحَرُهَا بِأَجْرَةٍ تَكُونُ إِمَّا فِي ذِمَّتِهِ، وَإِمَّا فِي ذِمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ بِعَيْنِهَا، وَأَنَّهُ جَائِزٌ لَهُ فِي ذَلِكَ مَلِكٌ عَمَلٌ بِغَيْرِ عَيْنِهِ عَلَى الْجَزَارِ بِأَجْرَةٍ بِغَيْرِ عَيْنِهَا يَمْلِكُهَا الْجَزَارُ عَلَى جِزَارَتِهِ، وَمَخَالَفَتُهُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الْعُقُودِ فِي الْبَيَاعَاتِ عَلَى الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِأَعْيَانٍ بِأَبْدَالِ الَّتِي لَيْسَتْ بِأَعْيَانٍ، وَرَدُّهُ ذَلِكَ فِي الْعُقُودِ فِي الْبَيَاعَاتِ إِلَى الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ الَّذِي نَهَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١٩٨٤ - كَمَا حَدَّثَنَا بَكَارٌ، وَابْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو

عَاصِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرُّبَيْذِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ

عمر، عن النبي ﷺ بذلك^(١).

(١) إسناده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة الربذي لا سيما في عبد الله بن دينار. ورواه في «شرح معاني الآثار» ٢١/٤ بهذا الإسناد.

ورواه الحاكم ٥٧/٢، وعنه البيهقي ٢٩٠/٥ من طريق ذؤيب بن عمامة السهمي، حَدَّثَنَا حمزة بن عبد الواحد، عن موسى بن عبيدة، به. وقال الذهبي في «تلخيص المستدرک»: ذؤيب وإ. .

ورواه البيهقي ٢٩٠/٥ من طريق عُبيد الله بن موسى، عن موسى بن عبيدة الربذي، به.

ورواه ابن عدي في «الكامل» ٢٣٣٥/٦، من طريقه البيهقي، من طريق أبي مصعب، عن الدراوردي، عن موسى بن عبيدة، به.

ورواه الدارقطني ٧١/٣ من طريق علي بن محمد المصري، حَدَّثَنَا سليمان بن شعيب الكيسان، حَدَّثَنَا الخصب بن ناصح، حَدَّثَنَا الدراوردي، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر.

ورواه البيهقي ٢٩٠/٥ من طريق الحاكم عن علي بن محمد المصري كما عند الدارقطني، لكنه لم ينسب موسى، ثم قال: وسى هذا: هو ابن عبيدة الربذي، وشيخنا أبو عبد الله قال في روايته: عن موسى بن عقبة، وهو خطأ، والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره روى هذا الحديث في كتاب «السنن» عن أبي الحسن علي بن محمد المصري هذا، فقال: عن موسى بن عقبة.

ثم رواه من طريق عبد الأعلى بن حماد، عن الدراوردي، عن الربذي، عن نافع، عن ابن عمر.

وقال الحافظ في «التلخيص» ٢٦/٣ بعد أن نقل قول البيهقي هذا: وقال أحمد بن حنبل: لا تَحِلُّ عندي الرواية عنه، ولا أعرف هذا الحديث عن غيره، وقال أيضاً: ليس في هذا حديث صحيح، لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع الدين بالدين. وقال

وهو الدين بالدين، واحتمل أهل الحديث هذا الحديث من رواية موسى بن عبيدة وإن كان فيها ما فيها، وهذا باب جليل أيضاً من الفقه.

وفيه أيضاً أن البدن قد كان له فيما نحر عنه منها، ولعلي فيما نحر منها عنه أن يأكل من لحومها، وقد فعلا ذلك، فأكلنا من لحومها. ١٩٨٥ - كما قد حَدَّثَنَا الرِّبْعُ المَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسَدٌ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ، فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ بَيْدَةً، وَأَعْطَى عَلِيًّا، فَنَحَرَ مَا غَبَرَ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَدِيهِ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ، فَجَعَلَتْ فِي قَدْرِ، فَطُبِخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا^(١).

وفيه أيضاً إجازته عليه السَّلام الشَّرِكَةَ فِي الْهَدَايَا. وفيه أيضاً إباحته الأكل منها. وفيه ما قد دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَجْرَةَ فِيمَا يَسْتَأْجِرُهُ الرَّجُلُ لغيره تحب على الوكيل الذي تولى الإجارة، لا على الموكل الذي توليت له الإجارة، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ خَاطَبَ عَلِيًّا أَنْ لَا يُعْطِيَهُ عَنْ أَجْرَتِهِ مِنْ لَحْمٍ

الشافعي: أهل الحديث يوهنون هذا الحديث. وقد جزم الدارقطني في «العلل» بأن موسى بن عبيدة تفرد به، فهذا يدل على أن الوهم في قوله: موسى بن عبيدة من غيره. (١) ورواه أبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، وابن حبان (٤٠١٨)، وابن الجارود (٤٦٩)، والبيهقي ٦/٥-٩ من طرق عن حاتم بن إسماعيل، به .

البدن شيئاً، ولو كان ذلك ليس على علي لَغَنِي عن نهيه إِيَّاه عن ذلك، لأنه غيرُ مطلوب به، ولأن الأجرة ليست عليه، وإنما هي على موكله بما تولاه مما يستحق فيه الأجرة.

وفيه أيضاً إجازته استعمال الفضة في البرة للهدايا، وأن ذلك بخلاف استعمالها في الأكل فيها، وفي الشرب فيها، والله نسأله التوفيق.

٢٧٣- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في العدد

الذين يجوز أن يُضَحَّى بالبدنة عنهم

١٩٨٦- حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ بُهْلُولٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَا: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْيَةِ يُرِيدُ زِيَارَةَ الْبَيْتِ، لَا يُرِيدُ قِتَالاً، وَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ، فَكَانَ الْهَدْيُ سَبْعِينَ بَدَنَةً، وَكَانَ النَّاسُ سَبْعَ مِئَةِ رَجُلٍ، وَكَانَتْ كُلُّ بَدَنَةٍ عَنْ عَشْرَةٍ^(١).

(١) انفرد محمد بن إسحاق، بقوله: «وكان الناسُ سَبْعَ مِئَةٍ» وخالفه من هو أثبت منه وأوثق كما سيبينه الطحاوي.

قال ابنُ القيم في «زاد المعاد» ٢٨٨/٣: وغلط غلطاً بيّناً مَنْ قال: كانوا سبع مئة. وقال الحافظ في «الفتح» ٤٤٠/٧: وأما قولُ ابنِ إسحاق: إنهم كانوا سبع مئة، فلم يُوافقْ عليه، لأنه استنباطاً من قول جابر: «نَحَرْنَا الْبَدَنَةَ عَنْ عَشْرَةٍ» وكانوا نَحَرُوا سَبْعِينَ بَدَنَةً، وهذا لا يدلُّ على أنهم لم ينحروا غير البدن، مع أن بعضهم لم يكن

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث أَنَّ كُلَّ بَدَنَةٍ كَانَتْ مِنْ تِلْكَ الْبُدُنِ عَنْ عَشْرَةٍ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ، غَيْرَ أَنَّا لَمْ نَجِدْ أَحَدًا مِمَّنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الزَّهْرِيِّ تَابِعَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ عَلَى مَا رَوَاهُ عَلَيْهِ مِنَ عَدَدِ النَّاسِ الَّذِينَ كَانُوا حِينَئِذٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا سَبْعَ مِائَةٍ، فَمَنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ، وَذَكَرَ أَنَّهُمْ بِضْعَ عَشْرَةِ مِائَةٍ: مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ وَسَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

١٩٨٧- كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النُّعْمَانِ السَّقَطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مِرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَالْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَا: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدُيَّةِ مَعَ بَضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ، فَلَمَّا كَانَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، قُلِدَ الْهَدْيُ وَأَشْعَرَهُ، وَأَحْرَمَ مِنْهَا.

قال سفيان: انتهى حفظي من الزهري إلى هذا، وكان طويلاً، فنبئتني معمر^(١).

١٩٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ أَعْيَنَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ

أحرم أصلاً.

ورواه أحمد ٣٢٣/٤ عن يزيد بن هارون، والطبراني في «الكبير» ٢٠/١٤٤ من طريق محمد بن سلمة، كلاهما عن محمد بن إسحاق، بهذا الإسناد.

(١) إسناده صحيح. ورواه البخاري (٤١٥٧) و(٤١٥٨) و(٤١٧٨) و(٤١٧٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٩٣/٤ من طرق عن سفيان بن عُيَيْنَةَ، بهذا الإسناد، وانظر ما بعده، و«الفتح» ٧/٤٥٤.

أبي إسرائيل، قال: أنبأنا عبدُ الرزَّاق قال: أنبأنا مَعْمَرٌ، عن الزهريِّ قال: وأخبرني عُروَةُ بنُ الزبير، أنَّ المِسْوَر بنَ مخزومة ومروان بن الحكم -يُصَدِّقُ كُلُّ واحدٍ منهما صاحبه- ثم ذكر مثله^(١).

١٩٨٩- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قال: أنبأنا يعقوبُ بنُ إبراهيم يعني الدَّورَقِي، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ قِرَاءَةً عَلَيْنَا مِنْ كِتَابِهِ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قال: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عن الزهريِّ، عن عُروَةَ بنِ الزبير، عن المِسْوَر ومروان مثله^(٢).

قال: والجماعةُ أُولَى فِي الْقَبُولِ وَالْحِفْظِ مِنْ وَاحِدٍ، لِأَنَّ كُلَّ أَصْحَابِ الزَّهْرِيِّ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهُ قَدْ وَافَقَ مَعْمَرًا وَسُفْيَانَ عَلَى مَا رَوَاهُ عَلَيْهِ عَنْهُ، وَخَالَفَ ابْنَ إِسْحَاقَ فِيمَا رَوَاهُ عَلَيْهِ عَنْهُ.

قال أبو جعفر: ولم يكن المِسْوَر ولا مروانَ مِنْ حَضَرِ ذَلِكَ، وَلَا شَاهِدَهُ، وَقَدْ كَانَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ الْأَنْصَارِيَّانِ مِمَّنْ شَهِدَا ذَلِكَ، فَكِلَاهُمَا يُخْبِرُ فِي عِدَدِ الْقَوْمِ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَ مُحَمَّدُ بْنُ

(١) إسناده قوي، وهو في «مصنف عبد الرزاق» (٩٧٢٠)، ومن طريقه رواه أحمد ٣٢٨/٤-٣٣١، والبخاري (٢٧٣١) و(٢٧٣٢)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/١٣- (١٥) و(٨٤٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٥/٢١٥ و٧/١٧١ و٩/١٤٤ و٢١٨-٢٢١ و١٠/١٠٩، وفي «دلائل النبوة» ٩٩/٤.

ورواه أبو داود (٢٧٦٥) من طريق محمد بن ثور، عن معمر، به.
(٢) إسناده صحيح. وهو في السير من «السنن الكبرى» للنسائي كما في التحفة ٨/٣٧٢. ورواه أحمد ٣٣١/٤-٣٣٢ عن يحيى القطان، بهذا الإسناد.
ورواه البخاري (١٦٩٤) و(١٦٩٥) عن أحمد بن محمد، عن ابن المبارك، به.

إسحاق فيه:

١٩٩٠- كما حَدَّثَنَا يونس، والربيعُ المراديُّ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قالوا: أنبأنا شعيبُ بنُ الليث، غيرَ محمدٍ فإنه قال: أنبأنا أبي وشعيبُ بنُ الليث، ثم اجتمعوا جميعاً، فقالوا: عن الليث، قال: أنبأنا أبو الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ، قال: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَلْفاً وَأَرْبَعَ مِئَةٍ فَبَايَعْنَاهُ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَذَ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ وَهِيَ سَمُرَةٌ، فَبَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَّ، وَلَا نُبَايِعَهُ عَلَى الْمَوْتِ^(١).

١٩٩١- وكما حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَنَانٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قال: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ؟ قَالَ شُعْبَةُ: وَأَخْبَرَنِي حُصَيْنٌ، قال: سَمِعْتُ سَالِمًا قَالَ: قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَ الشَّجَرَةِ؟ قال: كُنَّا أَلْفًا وَخَمْسَ مِئَةٍ^(٢).

(١) إسناده صحيح، ورواه مسلم (١٨٥٦) (١٦٧) عن قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ رَمَحٍ، كِلَاهُمَا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. ورواه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٤١/٢، وابن حبان (٤٨٧٥)، والبيهقي في «السنن» ١٤٦/٨، وفي «الدلائل» ٩٨/٤ من طرق عن الليث بن سعد، به.

ورواه أحمد ٣/٣٩٦، ومسلم (١٨٥٦)، والترمذي (١٥٩٤) من طرق عن أبي الزبير، به.

وَالسَّمُرَةُ: وَاحِدَةُ السَّمَرِ: شَجَرُ الطَّلْحِ.

(٢) صحيح، وهو في «مسند الطيالسي» (١٢٧٩). ورواه مسلم (١٨٥٦) (٧٢) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، بهذا الإسناد.

١٩٩٢- وكما حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، قَالَ: قَالَ الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: قُلْتُ لَجَابِرٍ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفٌ وَأَرْبَعُ مِئَةٍ^(١).

١٩٩٣- وكما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعَ مِئَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ»^(٢).

ورواه مسلم (١٨٥٦) (٧٣)، والبيهقي ٢٣٥/٥ من طريقين عن حصين، به.
(١) إسناده صحيح، ورواه مسلم (١٨٥٦) (٧٤)، والبيهقي في «الدلائل» ٩٦/٤ من طريقين عن جرير، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده صحيح، ورواه الحميدي (١٢٢٥)، والبخاري (٤١٥٤)، ومسلم (١٨٥٦)، والبيهقي ٢٣٥/٥ و٣٢٦/٦، و«الدلائل» ٩٧/٤ من طريق سفيان، به.

قال الحافظ في «الفتح» ٤٤٣/٧: وهذا الحديث صريح في فضل أصحاب الشجرة، فقد كان من المسلمين إذ ذاك جماعة بمكة وبالمدينة وبغيرهما، وعند أحمد ٢٦/٣ بإسناد حسن عن أبي سعيد الخدري، قال: لما كان بالحديبية، قال النبي ﷺ: «لَا تَوْقِدُوا نَارًا بَلِيلٍ» فلما كان بعد ذلك، قال: «أَوْقِدُوا وَاصْطَنِعُوا، فَإِنَّهُ لَا يُذْرِكُ قَوْمٌ بَعْدَكُمْ صَاعَكُمْ وَلَا مُدَّكُمْ».

وعند مسلم (٢١٩٥) من حديث جابر مرفوعاً: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْيَةَ».

وروى مسلم أيضاً (٢٤٩٦) من حديث أم مَيْسَرٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايعُوا تَحْتَهَا».

١٩٩٤- وكما حَدَّثَنَا فُهْدٌ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانٍ، قال: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عن أَبِي إِسْحَاقَ، عن الْبَرَاءِ، قال: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً - وَالْحُدَيْيَةُ بَيْتٌ - فَتَزَحْنَاهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهَا قَطْرَةٌ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَفِيرِ الْبَيْتِ فَنَمَضَ وَمَجَّ فِي الْبَيْتِ، فَمَا مَكْنَتُنَا غَيْرَ بَعِيدٍ حَتَّى اسْتَقِينَا حَتَّى رَوَيْنَا وَرَوَيْتُ رِحَالُنَا^(١).

قال: فثبتَ بذلك أن عددَ القومِ الذين كانوا يومئذٍ مع رسولِ الله ﷺ خلافُ ما روى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ مِنْ عَدَدِهِمْ.

ثم احتمل أن يكونَ الْبُذُنُ عَدَدُهَا كما ذكرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، أو خلافَ ذلك، غيرَ أَنَّا قد وقفنا أنه إنما نَحَرَتْ كُلُّ بَدَنَةٍ مِنْهَا عَنْ سَبْعَةٍ، كذلك ذكرَ جَابِرٌ:

١٩٩٥- كما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَائِشَةَ، قال: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ الْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْجَزُورَ عَنْ سَبْعَةٍ.

١٩٩٦- وكما حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ،

(١) إسناده صحيح، ورواه البخاري (٤١٥٠)، وابن حبان (٤٨٠١)، والبيهقي (٣٨٠١) من طريق عُبيد الله بن موسى عن إسرائيل، بهذا الإسناد. ورواه أحمد ٢٩٠/٤، والبخاري (٣٥٧٧)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٣١٨)، والبيهقي ٢٢٣/٩ من طرق عن إسرائيل، به. ورواه ابن أبي شيبة ٤٣٥/٤، وابن سعد ٩٨/٢، والبخاري (٤١٥١)، وأبو يعلى (١٦٥٥) من طرق عن أبي إسحاق، به.

قال: حَدَّثَنَا حمادٌ، ثم ذكر بإسناده مثله^(١).

١٩٩٧- وكما حَدَّثَنَا يزيدُ، قال: حَدَّثَنَا يحيى بنُ حمادٍ، قال:

حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ سَبْعِينَ بَدَنَةً كُلُّ بَدَنَةٍ عَنْ سَبْعَةٍ^(٢).

١٩٩٨- وكما حَدَّثَنَا يزيدُ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، قال: حَدَّثَنَا

أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ^(٣).

١٩٩٩- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قال: أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكًا حَدَّثَهُ

(ح)، وكما حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ،

قال: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ثُمَّ اجْتَمَعَا، فَقَالَا: عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ جَابِرِ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّهُمْ نَحَرُوا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ^(٤).

ففي هذا أن السبعين لم تُنحر إلا عن خاص من القوم الذي

عَدَدُهُمْ أَلْفٌ وَأَرْبَعُ مِائَةٍ.

(١) رواه أبو داود (٢٨٠٨) عن موسى بن إسماعيل، بهذا الإسناد.

(٢) رواه أحمد ٣/٣١٦ من طريق أبي معاوية، عن سليمان الأعمش، بهذا

الإسناد.

(٣) رواه الطيالسي (١٧٩٥)، ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»

١٧٥/٤، وأحمد ٣/٣٣٥ من طريق أبي عوانة، بهذا الإسناد، وانظر ما بعده.

(٤) إسناده صحيح، ورواه في «شرح معاني الآثار» ١٧٤/٤-١٧٥، بهذا

الإسناد. وهو في «الموطأ» ٤٨٦/٢.

فقال قائل: فقد رُوِيَ عن ابنِ عباس، عن النبي ﷺ أنهم ضَحَّوْا معه بالبعيرِ عن عشرة:

٢٠٠٠- وذكر ما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الهرويُّ، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الحنظلي (ح)، وما قد حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ قال: حَدَّثَنَا هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّاب، قالَا: أنبأنا الفضلُ بْنُ موسى، عن الحسينِ بْنِ واقد، عن عِلْبَاءِ بْنِ أَحْمَر، عن عِكْرَمَةَ، عن ابنِ عباس قال: كنا مع رسولِ الله ﷺ في سَفَرٍ، فَضَحَّيْنَا البعيرَ عن عشرة^(١).

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيقِ الله عَزَّ وَجَلَّ وعونه أنَّ هذا الحديثَ قد رُوِيَ كما ذكر، ولكنَّه قد وافق جابراً في السبعة، وزاد عليه ما فوقها، فصارت السبعةُ إجماعاً، وما فوقها يُطلب الدليلُ عليه، غير أنه زيادة على ما في حديثِ جابر، والزيادةُ أولى، فنظرنا: هل رُوِيَ ما يُخالفه.

٢٠٠١- فوجدنا أحمدَ بْنَ داود قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، قال: سمعتُ أَبَانَ بْنَ يَزِيدٍ يُحَدِّثُ عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ الْجَزُورَ عن سبعة»^(٢).

(١) إسناده قوي. ورواه ابن ماجه (٣١٣١) عن هَدِيَّةِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّاب، بهذا الإسناد. وصححه ابنُ حبان (٤٠٠٧) من طريق الحسين بن حريث، عن الفضل بن موسى، به.

(٢) رجاله ثقات. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٧٥/٤ بإسناده ومثله. ورواه الطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» ٢٢٦/٣ بلفظ: رأيتُ رسولَ الله ﷺ

٢٠٠٢- وكما قد حَدَّثَنَا أحمد، قال: حَدَّثَنَا إبراهيمُ بْنُ الحجاج، قال: حَدَّثَنَا أبان، عن قتادة، عن أنسٍ رفعه مرةً، ولم يرفعه ثانيةً مثله.

قال أبو جعفر: فكان هذا أولى، لأن في هذا التوقيف من رسول الله ﷺ على العدد الذي هو سبعة ما يمنع أن يجزئ عما هو أكثر من ذلك، غير أن بعض الناس قد احتج في هذا للسبعة

٢٠٠٣- [بما] حَدَّثَنَا حسينُ بن نصر، قال: حَدَّثَنَا يوسفُ بن عدي، قال: حَدَّثَنَا حفصُ بن غياث، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: سأل رجلٌ رسولَ الله ﷺ فقال: عليّ ناقة وقد عَزَبَتْ علي، فقال: «اشترِ سبعةً من الغنم»^(١).

قال: فهذا يدل على أن الجزورَ عدله سبعة من الغنم.

فكشفنا عن ذلك، فوجدنا هذا الحديثَ فاسدَ الإسناد.

عامَ الحديبية شَرَكَ بين سبعة من اصحابه في بدنة. قال الهيثمي: فيه معاويةُ بنُ يحيى الصديقي، وهو ضعيف.

(١) إسناده ضعيف. ابن جريج مدلس، وقد عتن، وعطاء -وهو ابن أبي مسلم الخراساني- كثيرُ الوهم، ولم يسمع من ابن عباس.

ورواه في «شرح معاني الآثار» ١٧٥/٤، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٣١١/١ و٣١٢، وابن ماجه (٣١٣٦) من طريقين عن ابن جريج، قال: قال عطاء الخراساني، عن ابن عباس، به.

ورواه البيهقي ١٦٩/٥ من طريق ابن وهب، أخبرني إسماعيل بن عياش، عن عطاء الخراساني، به.

٢٠٠٤ - كما حَدَّثَنَا الرِّبْعُ المَرَادِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَسَدٌ، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنِ سَالِمٍ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن عطَاءِ الخُرَاسَانِيِّ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ثم ذكره^(١).

فَعَقَلْنَا بِذَلِكَ أَنَّ عَطَاءَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْهُ لَيْسَ بِابْنِ أَبِي رِبَاحٍ، وَإِنَّمَا هُوَ الْخُرَاسَانِيُّ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَرَهُ، فَعَادَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يُوجِبُ حَكَمَ السَّبْعَةِ فِي الْبَدَنَةِ، وَهُوَ مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ أَنَسٍ فِي ذَلِكَ، لَا مَا سِوَاهُ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

٢٧٤ - بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ فِي الْبَدَنِ أَمِنْ الْإِبِلِ هِيَ

خَاصَّةٌ أَمِنْ الْإِبِلِ وَمِنْ الْبَقَرِ جَمِيعاً؟

٢٠٠٥ - حَدَّثَنَا الرِّبْعُ بنُ سُلَيْمَانَ المَرَادِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَسَدُ بنُ مُوسَى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بنُ عِيَّاشٍ، عن عمرو بنِ مَيْمُونٍ، عن أَبِي حَاضِرٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قَلَّتِ الْبُدْنُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَقَرِ^(٢).

قال أبو جعفر: فتأملنا هذا الحديث، فكان الذي وجدناه فيه من قول ابنِ عَبَّاسٍ: قَلَّتِ الْبُدْنُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَقَرِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ

(١) إسناده ضعيف، وانظر ما قبله.

(٢) رواه ابن ماجه (٣١٣٤)، وعبد بن حميد (٧١٩)، وأبو يعلى (٢٣٧٦) من

طريق أبي بكر بن عياش، بهذا الإسناد.

قال البوصيري: إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

منه، عن النبي ﷺ أنه أمر بالبقر، لأنها بُدُنٌ، وقد احتمل أن يكونَ أمرَ بها، لأنها تُجَزَّى مما يُجَزَّى منه البُدُنُ، لا أنها في نفسها بُدُنٌ، كما يأمر بالشاء مكانها، ليس لأنها بُدُن.

٢٠٠٦- وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَيْضًا، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّيْبِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: اشْتَرَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَرَأَيْتَ الْبَقْرَةَ نَشْرَكَ فِيهَا كَمَا نَشْرَكَ فِي الْجُزُورِ؟ فَقَالَ: مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبُدَنِ. وَحَضَرَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُدَيْبِيَّةَ، فَقَالَ: اشْتَرَكْنَا كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ، وَنَحَرْنَا سَبْعِينَ بَدَنَةً يَوْمَئِذٍ^(١).

فَكَانَ إِدْخَالُ الْبَقْرِ فِي الْبُدَنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ جَابِرٍ بِغَيْرِ ذِكْرِ مَنْهَ إِيَّاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٢٠٠٧- وَحَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ، طَوَّأُوا الصُّحُفَ، وَجَلَسُوا يَسْتَمْعُونَ. فَمَثَلُ الْمُهَجَّرِ كَالَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقْرَةً، ثُمَّ كَالَّذِي

(١) إسناده صحيح. ورواه مسلم (١٣١٨) (٣٥٣)، والبيهقي ٢٩٥/٩ من طريقين عن يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، بهذا الإسناد. وانظر الأحاديث المتقدمة في الباب السالف.

يُهْدِي الْكَبْشَ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الدَّجَاجَةَ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الْبَيْضَةَ^(١).

٢٠٠٨- حَدَّثَنَا الْمُزْنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ^(٢).

٢٠٠٩- حَدَّثَنَا الْمُزْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ^(٣).

٢٠١٠- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، وَفَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ١٨٠/٤ بإسناده ومثله. ورواه مسلم (٨٥٠) (٢٤) في الجمعة: باب فضل التهجير يوم الجمعة، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/١٠ من طرق عن ابن وهب بهذا الإسناد. ورواه أحمد ٢٥٩/٢ و٢٨٠، والدارمي ٣٦٣/١، والنسائي ٩٧/٣-٩٨ من طريق معمر، عن الزهري، به.

ورواه البخاري (٣٢١١)، والنسائي ١١٦/٢ من طريقين عن الزهري، عن الأعر وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

(٢) إسناده صحيح. ورواه البخاري (٩٢٩) عن آدم، والبيهقي ٢٢٦/٣ من طريق يزيد بن هارون، كلاهما عن ابن أبي ذئب، بهذا الإسناد.

(٣) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ١٨٠/٤ بإسناده ومثله. ورواه أحمد ٢٣٩/٢، ومسلم (٨٥٠)، وابن ماجه (١٠٩٢)، والنسائي ٩٨/٣، والبيهقي ٢٢٥/٣-٢٢٦، والبغوي (١٠٦١) من طرق عن سفيان بن عيينة، به.

عبدُ الله بنُ صالح، قال: حدثني الليثُ، قال: حدثني ابنُ الهاد، عن ابنِ شهابٍ، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَثَلُ الْمُهَجَّرِ إِلَى الصَّلَاةِ، كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ الَّذِي عَلَى أَثَرِهِ كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ الَّذِي عَلَى أَثَرِهِ كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي الْكَبْشَ، ثُمَّ الَّذِي عَلَى أَثَرِهِ كَالَّذِي يُهْدِي الدَّجَاجَةَ، ثُمَّ الَّذِي عَلَى أَثَرِهِ كَالَّذِي يُهْدِي الْبَيْضَةَ»^(١).

٢٠١١- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالَكاً حَدَّثَهُ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فِإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ، حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ»^(٢).

٢٠١٢- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١) حديث صحيح، عبد الله بن صالح توبع. وهو في «شرح معاني الآثار»

١٨٠/٤ بإسناده ومثته. ورواه البخاري (٣٢١١)، والنسائي ١١٦/٢ من طريقين عن الزهري، عن الأغر وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «الموطأ» ١٠١/١، ورواه من طريقه رواه البخاري

(٨٨١)، وابن حبان (٢٧٧٥) ..

المنهال، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قال: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ مثله^(١).

٢٠١٣- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَزِيمَةَ، قال: حَدَّثَنَا حجاج بن المنهال، قال: حَدَّثَنَا حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: سمعتُ أبا سعيد الخدري يقول: قال رسول الله ﷺ ثم ذكر مثله^(٢).

فكان فيما رويناه في هذا الفصل من هذا الباب ما قد دللنا على أن البدن خلاف البقر، لتمييز رسول الله ﷺ بينهما في الإسماء، وفي الثواب عليها، وإن كان كل صنف منها يجزئ مما يجزئ من الصنف الآخر، لا لأنها كلها بدن، ولكن لأن البدن هي البدن المعقولة من الإبل، والبقر يجزئ مما يجزئ منها، لا لأنها بدن، والله نسأله التوفيق.

(١) إسناده صحيح. ورواه في «شرح معاني الآثار» ١٨٠/٤، بهذا الإسناد.

ورواه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٢٧/١٠-٢٢٨، وابن حبان (٢٧٧٤) من طريقين عن يزيد بن زريع، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده حسن، محمد بن إسحاق صدوق، حسن الحديث، وقد صرح بالتحديث عند أحمد، فانتفت شبهة تدليسه.

ورواه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٩٣/٣، عن أحمد بن سليمان، عن ابن نفيل، عن محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٨١/٣ من طريق إبراهيم بن سعد الزهري عن ابن إسحاق، به. وأورده الإمام العيني في «عمدة القاري» ١٧١/٦ من طريق أحمد، وجود إسناده. وذكره الحافظ الهيثمي في «المجمع» ١٧٧/٢، وقال: رواه أحمد، ورجاله ثقات.

٢٧٥- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ مِنْ قَوْلِهِ
لَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ نُبَارٍ فِي أَضْحِيَّتِهِ الَّتِي ذَبَحَهَا: «أَعِدْ أُخْرَى
مَكَانَهَا»، وَمِنْ قَوْلِهِ لَهُ، لَمَّا قَالَ لَهُ: إِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً خَيْرٌ
مِنْ مُسِنَّةٍ، فَقَالَ لَهُ: «اذْبَحْهَا وَلَا تُجْزِئُ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»

٢٠١٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ
الطَّيَالِسِيُّ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ الْإِيَامِيِّ،
قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: خَرَجَ إِلَيْنَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى إِلَى الْبَقِيعِ، فَبَدَأَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ
عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ نُسُكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ،
ثُمَّ نَرْجِعَ فَتَنْحَرُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ وَافَقَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ
ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ». فَقَامَ
خَالِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ، وَعِنْدِي جَذْعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ،
فَقَالَ: «اذْبَحْهَا، وَلَا تُجْزِئُ، أَوْ لَا تَوْفِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١).

(١) إسناده صحيح. وقوله: «أطيب عند الله عَزَّ وَجَلَّ» زاد ابن حبان: «يوم
القيامة»، وقال يَأْثُرُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ: شعار المؤمنين في القيامة التعجيل بوضوئهم في الدنيا
فرقاً بينهم وبين سائر الأمم، وشعارهم في القيامة بصومهم طيب خلوفهم أطيب من
ريح المسك ليعرفوا بين ذلك الجمع بذلك العمل، نسأله الله بركة ذلك اليوم.
والحديث في «شرح معاني الآثار» ١٧٢/٤ بإسناده ومثله، وفي «مسند الطيالسي»
(٧٤٣). ورواه مسلم (١٩٦١) (٩) عن ابن المنثري، عن وهب بن جرير، بهذا
الإسناد.

٢٠١٥- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، وَوَهْبَانُ بْنُ عُثْمَانَ الْبَغْدَادِيَانِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدٌ وَمَنْصُورٌ وَدَاوُدُ وَابْنُ عَوْنٍ وَبِحَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَهَذَا حَدِيثُ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ هَاهُنَا يُحَدِّثُ، عَنِ الْبَرَاءِ عِنْدَ سَارِيَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَوْ كُنْتُ قَرِيباً مِنْهَا، لَأَخْبَرْتُكُمْ بِمَوْضِعِهَا، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(١).

ورواه أحمد ٣٠٣/٤، والبخاري (٩٦٥) و(٩٦٨) و(٥٥٤٥)، ومسلم (١٩٦١) (٧) و(٩)، وابن حبان (٥٩٠٦)، والبيهقي ٢٦٩/٩ و٢٧٦، والبخاري (١١١٤) من طرق، عن شعبة، به.

ورواه البخاري (٩٧٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١٧٣/٤، والبيهقي ٣١١/٣ من طريق محمد بن طلحة، والدارمي ٨٠/٢ من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن زيد، به.

ورواه البخاري (٥٥٥٦)، ومسلم (١٩٦١) (٤)، وأبو داود (٢٨٠١)، والبيهقي ٢٦٩/٩ و٢٧٧ من طريق مطرف، مسلم (١٩٦١) (٨) من طريق عاصم الأحول، كلاهما عن عامر الشعبي، به.

ورواه البخاري (٥٥٥٧)، ومسلم (١٩٦١) (٩)، وابن حبان (٥٩١١)، والبيهقي ٢٧٧/٩ من طريق أبي جحيفة عن البراء بن عازب، فذكره. ورواه أحمد ٤٥/٤ عن حجاج وحجين، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء، عن خاله أبي بردة أنه قال...

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ١٧٢/٤ بإسناده ومتمه. ولم يذكر وهبان بن عثمان. ورواه أحمد ٢٨١/٤-٢٨٢، ورواه ابن حبان (٥٩٠٧) من طريق محمد بن الصباح، كلاهما (أحمد ومحمد) عن عثمان بن مسلم، بها الإسناد. ووقع عند أحمد: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ زَيْدٌ: أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ وَدَاوُدُ وَابْنُ عَوْنٍ وَبِحَالِدٍ،

٢٠١٦- وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يُحْيَى الْمَرْزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ،
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ عَامِرِ
 الشَّعْبِيِّ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَامَ يَوْمَ النَحْرِ خَطِيباً،
 فَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدٌ حَتَّى
 يُصَلِّيَ»، فَقَامَ خَالِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا يَوْمٌ، اللَّحْمُ فِيهِ مَكْرُوهٌ،
 وَإِنِّي ذَبَحْتُ نَسِيكِي، فَأَطَعْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ
 فَعَلْتَ، فَأَعِدْ ذَبْحاً آخَرَ»، فَقَالَ: عِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي
 لَحْمٍ، فَقَالَ: «هِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ، لَنْ تُجْزِيَ جَذْعَةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».
 ٢٠١٧- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ،
 قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ،

عن الشعبي.

ورواه الشافعي في «المنن المأثورة» (٥٨٨)، ومسلم (١٩٦١) (٥)، والترمذي
 (١٥٠٨)، والنسائي ٢٢٢/٧-٢٢٣، وابن الجارود (٩٠٨)، وأبو يعلى (١٦٦١)،
 والبيهقي ٢٦٢/٩ و ٢٧٦ من طرق عن داود بن أبي هند، به. ووقع عند ابن
 الجارود: «داود بن علي»، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.
 ورواه البخاري (٩٨٣)، ومسلم (١٩٦١) (٧)، وأبو داود (٢٨٠٠)، والنسائي
 ٢٢٣/٧، وابن حبان (٥٩١٠)، والبيهقي ٢٨٣/٣-٢٨٤ و ٣١١ و ٢٧٦/٩ من
 طريق أبي الأحوص، ورواه البخاري (٩٥٥)، ومسلم (١٩٦١) (٧)، وأبو يعلى
 (١٦٦٢)، والبيهقي ٢٨٣/٣-٢٨٤ من طريق جرير بن عبد الحميد، والدارمي
 ٨٠/٢ من طريق سفيان الثوري، ثلاثهم عن منصور، به.
 ورواه البخاري (٦٦٧٣) من طريق معاذ بن معاذ، عن ابن عون، به.

عن البراء، عن رسول الله ﷺ بمثله.

٢٠١٨- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي زُبَيْدٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنِ الْبَرَاءِ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(١).

٢٠١٩- وَحَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ^(٢).

٢٠٢٠- وَحَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

قال أبو جعفر: وكانت الجَذَعَةُ المرادة في هذا الحديث هي الجَذَعَةُ من المعز لا الجَذَعَةُ مِنَ الضَّأْنِ، وكان أهلُ الْعِلْمِ قد اختلفوا في الأضحية، فقال قائلون منهم: إِنَّهَا واجبةٌ على الواجدين لها، منهم: أبو حنيفة، وذهب أكثرُ أهلِ العلمِ سِوَاهُ إلى أنها مأمورٌ بها، محضوضٌ عليها، غيرُ واجبة، فكان ما احتجَّ به ممن ذهبَ إلى إيجابها قولُ رسول

(١) إسناده صحيح. ورواه البخاري (٩٥١) و(٥٥٦٠)، البيهقي ٢٧٦/٩ من طريق حجاج بن منهل، به.

(٢) إسناده صحيح. ورواه ابن حبان (٥٩٠٨) من طريق عبيد الله، به. ورواه مسلم (١٩٦١)، والنسائي ٢٢٢/٧ من طريق زكريا بن أبي زائدة، به. ورواه البخاري (٥٥٦٣)، والبيهقي ٢٧٦/٩ من طريق أبي عوانة، عن فراس، به.

الله ﷺ لأبي بردة: «لن تجزئ جذعة عن أحدٍ بعدك».

فقال: لا يكونُ إجزاءً إلا عن واجبٍ، وكان من حجة مخالفه عليه في ذلك: أن الوجوبَ الذي كان من أجله هذا القول، أن أبا بردة، لما ذبح أضحيته التي كان أوجبها قبل أن ذبحها مستهلكاً لها فيما قد كانت صارت له، فوجبَ بذلك عليه البدلُ منها، وقال له رسولُ الله ﷺ ما قال له من أجل استهلاكه واجباً كان لله عزَّ وجلَّ عليه بإيجابه إياها.

فتأملنا ما قالوه في ذلك لنقفَ على الحقيقة فيه إن شاء الله، فوجدنا الأشياء التي تجبُ بإيجابِ الله عزَّ وجلَّ إياها إذا أوجبها العبادُ على أنفسهم لم يكن إيجابُهم إياها إيجاباً له معنى، ألا ترى أن من أوجبَ على نفسه صلاةً من الصلوات الخمس، أو أوجبَ على نفسه صيامَ شهر رمضان، أو أوجبَ على نفسه حجةَ الإسلام، وهو ممن يستطيعُ السبيلَ إليها أنه لا يلزمه بذلك شيءٌ، وأنه يكونُ كمن لم يُوجبه، وكانت الأضحية، إن كانت واجبةً بإيجابِ الله عزَّ وجلَّ إياها، كان إيجابُ العبادِ إياها على أنفسهم لا معنى له، وإن لم تكن واجبةً بإيجابِ الله عزَّ وجلَّ إياها، كان من أوجبها على نفسه وجبت عليه بإيجابه إياها، غير أن الأضحية إن كان الله عزَّ وجلَّ أوجبها، فلم يُوجبها في شاةٍ ولا بقرةٍ ولا بدنةٍ بعينها، فإذا جعلَ الرجلُ الواجبَ عليه منها بإيجابِ الله عزَّ وجلَّ عليه في شيءٍ من ذلك بعينه، احتمل أن يجبَ كما أوجبه، فنظرنا في ذلك، فرأينا ما أوجبه في شيءٍ من ذلك بعينه لو هلكَ بموتٍ أو بغيره، لم يسقطَ ما كان الله أوجبه عليه، لأنه لم

يُوجِبُهُ عَلَيْهِ، فِيمَا هَلَكَ مِنْ ذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، عَقَلْنَا أَنَّ الَّذِي أَوْجِبُهُ، إِنْ كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَوْجَبَ الْأَضْحِيَّةَ هُوَ غَيْرَ الَّذِي أَوْجَبَ، فَكَانَ هَلَاكُهُ وَبَقَاؤُهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، هَذَا حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ إِنْ كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَوْجِبَهَا.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي حُكْمِهَا إِنْ كَانَ اللَّهُ لَمْ يُوجِبْهَا، فَوَجَدْنَا أَهْلَ الْعِلْمِ لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ مَنْ أَوْجِبَهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ، وَأَنَّ مَنْ اسْتَهْلَكَهَا، قَبْلَ أَنْ يُنْفِذَهَا فِيمَا أَوْجِبَهَا فِيهِ، كَانَ عَلَيْهِ ضَمَانُ قِيمَتِهَا حَتَّى يَصْرِفَهَا فِيمَا يَجِبُ صَرْفُهَا فِيهِ مِمَّا هُوَ بَدَلٌ مِنْهَا، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ، لَمْ يَنْظُرْ إِلَى قِيمَةِ مَا ذَبَحَ أَبُو بُرْدَةَ، فَلَزِمَهُ إِيَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

فَعَقَلْنَا بِذَلِكَ: أَنَّ الَّذِي أَلْزَمَهُ إِيَّاهُ لَمَّا أَلْزَمَهُ إِيَّاهُ لَهُ هُوَ لِغَيْرِ مَا أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا أَوْجِبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ، فَتَبَتَ بِذَلِكَ وَجُوبُ الْأَضْحِيَّةِ عَلَى وَاجِدِيَّهَا، وَكَانَ مَا احْتَجَّ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَحْسَنِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي مِثْلِهِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَّأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

٢٧٦- بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِي أَمْرِهِ

إِيَّاهُ أَنْ يُضْحِيَ بِعَتُودٍ

٢٠٢١- حَدَّثَنَا الرَّيْعُ الْمَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا

الْلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَحَايَا،

فبقي عتودٌ، فذكره لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: «ضَحَّ بِهِ أَنْتَ»^(١).

فقال قائلٌ: كَيْفَ تَقْبَلُونَ هَذَا وَالْعَتُودُ فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ صَغِيرِ أَوْلَادِ
الْمَعَزِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ لَا يُضَحَّى بِمِثْلِهِ؟

فكان جوابنا له في ذلك له: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
رِخْصَةً مِنْهُ لِعُقْبَةِ بَأْنِ جَعَلَ ذَلِكَ لَهُ، لَا لِمَنْ سِوَاهُ مِنَ النَّاسِ، كَمَا جَعَلَ
لَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ أَنْ يُضَحِّيَ بِجَذَعٍ مِنَ الْمِعْزِ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَهُ خَاصَّةٌ،
وَعَلَى أَنْ لَا يُحْزَى عَلَى أَحَدٍ بَعْدَهُ.

وقد ذكرنا حديثَ أَبِي بُرْدَةَ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَّا فِي كِتَابِنَا هَذَا^(٢).

فقال قائلٌ: فَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِخِلَافِ مَا

فِي هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَذَكَرَ

٢٠٢٢- مَا قَدْ حَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ

الْحَارِثِ: أَنَّ بَكِيرَ بْنَ الْأَشْجِ حَدَّثَهُ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيَّ حَدَّثَهُ،

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّهُ قَالَ: ضَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَذَاعِ الضَّأْنِ^(٣).

(١) رواه أحمد ١٤٩/٤، والدارمي ٧٨/٢، والبخاري (٢٣٠٠) و(٢٥٠٠)

و(٥٥٥٥)، ومسلم (١٩٦٥) (١٥)، والترمذي (١٥٠٠)، والنسائي ٢١٨/٧، وابن

ماجه (٣١٣٨)، والطبراني ١٧/٧٦١، والبيهقي ٩/٢٦٩-٢٧٠، والبغوي

(١١١٦) من طرق، عن الليث بن سعد، بهذا الإسناد.

والعتود من أولاد المعز: ما رعى وقوي، وأتى عليه حول.

(٢) انظر «صحيح ابن حبان» (٥٩٠٥).

(٣) إسناده قوي، ورواه النسائي ٢١٩/٧، وابن الجارود (٩٠٥)، وابن حبان

(٥٩٠٤) من طرق، عن ابن وهب، به.

فكان جوابنا له في ذلك: أنه قد يحتمل أن يكون ما كان من إخبار عتبة في هذا الحديث لما كانوا ضحّوا به مع رسول الله ﷺ، يريد به ما كانت الجماعة الذين كانوا مع رسول الله ﷺ حينئذٍ سيّاه ضحّوا به مما كان عتبة قسّمه عليهم بأمر رسول الله ﷺ، ثم اختصّه هو بالرخصة فيما أمره أن يضحّي به من العتود التي أمره أن يضحّي به. مع أننا قد اعتبرنا هذا الحديث، فوجدناه فاسد الإسناد، مقصراً عن عتبة:

٢٠٢٣ - كما حدّثنا يونس، أخبرنا ابن وهب، أخبرني أسامة بن زيد، حدثني معاذ بن عبد الله بن حبيب الجهني، قال: سألت سعيد بن المسيب عن الجذع من الضأن، فقال: ما كان سنة الجذع من الضأن إلا فيكم، سأل عتبة بن عامر رسول الله ﷺ عن الجذع من الضأن، فقال: «ضَحَّ بِهِ»^(١).

فعادَ هذا الحديث إلى معاذ بن عبد الله بن حبيب الجهني، عن سعيد بن المسيب بذكر ما كان من رسول الله ﷺ في الضحية بالجذع

ورواه الطبراني ١٧/ (٩٥٣)، والبيهقي ٢٧٠/٩ من طريق بكر بن مضر، عن عمرو بن الحارث، به.

(١) رواه أحمد ٤/ ١٥٢، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٩٥٤) من طريق وكيع، عن أسامة بن زيد، بهذا الإسناد.

ورواه عبد الرزاق (٨١٥٣) عن الأسلمي أبي جابر البياضي، عن سعيد بن المسيب، عن عتبة بن عامر. أبو جابر البياضي قال النسائي وغيره: مزوك الحديث.

من الضأن، فعادَ منقطعاً، وعادَ الحديثُ المتصل عن عُقبة الحديث الذي بدأنا بذكره، وإذا كان الجذعُ لا يجوزُ إلا من الضأنِ خاصةً في الأضحية كان إطلاقُ الأضحية به من غيرِ الضأن، مما قد دلَّ على الخصوصيةِ بذلك لمن أطلقَ له.

فإن قال قال: فهلْ تجدونَ حديثاً صحيحاً في أمرِ رسولِ الله ﷺ بالضحية من الجذع من الضأن؟

قيل له: نعم، قد وجدنا في ذلك حديثاً صحيحاً، وهو

٢٠٢٤ - ما قد حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الطائِيُّ، وعبدُ الله بن محمد بن خشيش البصري، قالوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا زهيرُ بْنُ معاوية، حَدَّثَنَا أَبُو الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال: «لا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ تَغْسُرَ عَلَيْكُمْ فَادْبَحُوا مَكَانَهَا جَذْعَةً من الضأن»^(١).

فإن قالَ قائلٌ: فهذا دليلٌ على أنه لا يجوزُ الأضحية بالجذعة من الضأن إلا عندَ عدمِ المُسِنَّةِ، فمن أين أطلقتم الضحية بها عندَ وجودِ المُسِنَّةِ؟

(١) رواه أحمد ٣١٢/٣ و ٣٢٧، ومسلم (١٩٦٣)، وأبو داود (٢٧٩٧)، والنسائي ٢١٨/٧، وابن ماجه (٣١٤١)، وابن الجارود (٩٠٤)، وأبو يعلى (٢٣٢٤)، وابن خزيمة (٢٩١٨)، والبيهقي ٢٢٩/٥ و ٢٣١ و ٢٦٩/٩ و ٢٧٨ - ٢٧٩، والبخاري ٣٣٠/٤ من طرق، عن زهير بن معاوية، بهذا الإسناد. ورواه أبو يعلى (٢٣٢٣) من طريق سليمان بن حرب، عن أبي الزبير، به.

فكان جوابنا في ذلك:

٢٠٢٥- أن يونس قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا ابنُ وهبٍ، أخبرني أنس بن عياض، عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن أمِّه، قال: أخبرني أم بلال الأسلمية، عن أبيها: أن رسول الله ﷺ، قال: «يجوزُ الجذعُ مِنَ الضَّأْنِ ضَحِيَّةً إِنْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ»^(١).

ففي هذا إباحة الضحية بالجدع مِنَ الضَّأْنِ على كُلِّ الأحوال. وقال قائل: قد رُوِيَ عن عُقْبَةَ: أنَّ الذي كان أمره رسولُ الله ﷺ أن يُضحِّي بها كان جذعاً لا ما سِوَاهُ، وذكر

٢٠٢٦- ما قد حَدَّثَنَا يحيى بنُ عثمان، حَدَّثَنَا نُعَيْمٌ، حَدَّثَنَا ابنُ المبارك، أخبرنا هشامٌ -صاحبُ الدستوائي-، عن يحيى بن أبي كثير، عن بَعَجَةَ بن عبدِ الله، عن عُقْبَةَ بن عامر، قال: قَسَمَ رسولُ الله ﷺ ضحاياَ بَيْنَ أصحابِهِ، فأصابَ عُقْبَةُ منها جذعةً، فقلتُ: يا رسولَ الله،

(١) أم محمد بن أبي يحيى الأسلمي: مجهولة، ومع ذلك فقد حُسِّنَ إسناده الحافظ في «الإصابة» ٥٤٩/٦ في ترجمة هلال الأسلمي والد أم بلال.

ورواه ابن ماجه (٣١٣٩) من طريق أنس بن عياض، بهذا الإسناد. ورواه أحمد ٣٦٨/٦، والبيهقي ٢٧١/٩ من طريق علي بن بحر أبي ضمرة، عن محمد بن أبي يحيى، به.

ورواه أحمد ٣٦٨/٦، ومسدد في «مسنده»، وابن السكن -كما في «الإصابة» ٤١٨/٤-، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٩٥)، والطبراني ٢٥/٣٩٧، والبيهقي ٢٧١/٩ من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن أبي يحيى، حدثني أمي، عن امرأة من سليم يقال لها أم بلال، دون ذكر أبيها.

أضحي بها. قال: «نَعَمْ»^(١).

وكان في هذا الحديث ذكرُ الجذعةِ مطلقاً من غير ذكر الضأن.
قلنا: هذا حديثٌ لا يتصلُ بعُقبة، لأن بعجة بن عبد الله لا لقاء له
لعُقبة، فعاد الحديثُ المتصل عن عُقبة إلى ما رواه أبو الخير عنه،
والجذعةُ التي في هذا الحديث، وفي حديث أبي الخير: هي من المعز،
وهي على الرخصة من رسول الله ﷺ بها لعُقبة، لا على ما سوى
ذلك، وعُقبة في ذلك كأبي بُردة فيما كان رسول الله ﷺ رَخَّصَ له أن
يُضحي به مما قد ذكرناه ما لم يُرَخَّصْ له لغيره.

=====

[ومما يلحق بكتاب الحج ما سيأتي في التفسير (سورة التوبة) باب
(٨٦٩) بيان مشكل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من قوله: «إِنَّ الزَّيْمَانَ قَدْ
اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»]

(١) رواه أبو داود الطيالسي (١٠٠٢)، وأحمد ١٤٤/٤-١٤٥-١٤٦،
والدارمي ٧٧/٢-٧٨، والبخاري (٥٥٤٧)، ومسلم (١٩٦٥) (١٦)، والترمذي
(١٥٠٠)، والنسائي ٢١٨/٧، وأبو يعلى (١٧٥٨)، وابن خزيمة (٢٩١٦)،
والطبراني ١٧/ (٩٤٦) و(٩٤٧)، والبيهقي ٢٦٩/٩ من طرق، عن هشام الدستوائي،
بهذا الإسناد.

ورواه مسلم بإثر (١٩٦٥) بلا رقم من طريق معاوية بن سلام، والنسائي
٢١٨/٧، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٩٤٥) من طريق أبي إسماعيل الفناد، كلاهما
عن يحيى بن أبي كثير، به.

كتاب النكاح

كتاب النكاح

٤٨٣	الولي والاستئذان والشروط
٥١٣	المغالة في صدقات النساء
٥٢٥	الحياء والعدة والصدّاق قبل عصمة النكاح
٥٢٧	الجمع بين العمتين، والجمع بين الخالتين
٥٣٥	استبراء المسببات
٥٤٩	والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكم
٥٥٨	لا ينكح الزاني إلا بمولوداً مثله
٥٦٤	المستعينة من النبي ﷺ لما دخل عليها
٥٧٠	المرأة التي تزوجها النبي ﷺ وبكشها بياض
٥٨١	قتيلة ابنة قيس التي لم يدخل بها النبي ﷺ
٥٨٦	هبة المرأة نفسها
٥٩٢	معنى «فأتوا حرثكم أنى شئتم»
٦٠٩	الغيل
٦١٧	العزل
٦٣٠	إتيان الحائض

[باقى كتاب النكاح في المجلد الرابع]

٥	خلق الإنسان في الرحم ومدة الحمل
٢٠	ضرب الرجال النساء
٢٣	القسمة بين النساء
٢٨	ثبوت النسب
٥٥	الرضاع والعدة والحضانة
٨١	نكاح العبيد والإماء
٩٥	ولد الزنى
١٠٦	التحريم بالرضاع
١٢٥	الطلاق
١٥٩	المتعة
١٦٦	العدة

٢٧٧- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله:

«الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»

٢٠٢٧- حَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَنَّ مَالِكًا، أَخْبَرَهُ [ح]

وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَصَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ [ح] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنُ الرَّيِّعِ اللَّوْلُؤِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»^(١).

(١) حديث صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٣٦٦/٤.

وقد روى هذا الحديث عن نافع بن جبير ثلاثة: عبد الله بن الفضل، وعبيد الله بن عبد الرحمن، وصالح بن كيسان، ورواية صالح لها وجهان: فقد رواه مرة عن عبد الله بن الفضل عن نافع، ومرة عن نافع دون واسطة كما سيأتي. ورواه عن عبد الله بن الفضل: الإمام مالك، وزيد بن سعد، وصالح بن كيسان وغيرهم:

رواية الإمام مالك في الموطأ ص ٣٢٥ ومن طريقه رواه: الإمام الشافعي ١٢/٢، وعبد الرزاق ١٤٢/٦ (١٠٢٨٣)، وابن أبي شيبة ١٣٦/٤، وسعيد بن منصور (٥٥٦)، والإمام أحمد ٢١٩/١ (١٨٨٨) و٢٤١/١ (٢١٦٣) و٣٤٥/١ (٣٢٢٢) و٣٦٢/١ (٣٤٢١)، والدارمي (٢١٩٤) و(٢١٩٥) ومسلم (١٤٢١) (٦٦)، وأبو داود (٢٠٩٨)، والنسائي ٨٤/٦، والترمذي (١١٠٨)، وابن ماجه (١٨٧٠)، وابن الجارود (٧٠٩)، وابن حبان (٤٠٨٥) و(٤٠٨٧)، والطبراني ٣٠٧/١٠ (١٠٧٤٣)

هكذا روى مالكٌ هذا الحديث عن عبدِ الله بن الفضل، وقد رواه عن عبدِ الله بن الفضل زيادُ بنُ سعدٍ، فقَصَّرَ عن بعضِ ألفاظه التي رواه بها مالكٌ عنه.

٢٠٢٨- كما حَدَّثَنَا الرِّبْعُ المَرادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ: سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ»^(١).

و(١٠٧٤٤) و(١٠٧٤٥)، والدارقطني ٣/٣٣٩ و٢٤٠ و٢٤١، والبيهقي ١١٨/٧ و١٢٢، والبغوي (٢٢٤٥).

وستأتي الروايتان الأخريتان.

ورواه عبد الرزاق ٤٢/٦ (١٠٢٨٢) عن الثوري، وابن أبي شيبة ١٣٦/٤ من طريق إسحاق، والطبراني ٣٠٧/١٠ (١٠٧٤٦) من طريق يزيد بن عياض وعبد الله بن عبد الله، والبيهقي ١١٨/٧ من طريق أبي أويس، همستهم عن عبد الله بن الفضل، به.

(١) حديث صحيح. ورواه الحميدي (٥١٧)، ومسلم (١٤٢١) (٦٧) و(٦٨)، وأبو داود (٢٠٩٩)، والنسائي ٨٥/٦، والدارقطني ٣/٢٤٠ و٢٤١/٢٤٠، وابن حبان (٤٠٨٨)، والطبراني (١٠٧٤٥) من طرق، عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد. وورد في بعض هذه الطرق: «الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأمرها أبوها في نفسها».

قال أبو داود: «أبوها» ليس بمحفوظ.

وقال الدارقطني ٣/٢٤١: وأما «أبوها» فلا نعلم أحداً وافق ابن عيينة على هذا

وقد رواه أيضاً عن نافع بن جبير صالح بن كيسان بزيادةٍ على ما رواه عنه عبد الله بن الفضل عليه.

٢٠٢٩ - كما حَدَّثَنَا فَرَوَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ
الْحَمِيدِ الْحِمَانِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ
كَيْسَانَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لَيْسَ لِلْأَبِ مَعَ الثَّيِّبِ أَمْرٌ، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»^(١).

اللفظ، ولعله ذكره من قبل حفظه، فسبق لسانه، والله أعلم.

(١) إسناده ليس بالقوي لأجل يحيى الحماني.

وهو عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٦٦/٤ بإسناده ومثله.

ورواه ابن حبان (٤٠٨٩) من طريق حبان بن موسى، والدارقطني ٢٣٩/٣ من
طريق سويد، كلاهما عن ابن المبارك، بهذا الإسناد.
ورواه عبد الرزاق (١٠٢٩٩)، ومن طريقه أبو داود (٢١٠٠)، والنسائي ٨٥/٦،
والدارقطني ٣٩/٣، والبيهقي ١١٨/٧ عن معمر، به. لكن عندهم «اليتيمة» بدلا من
«البكر».

ورواه الإمام أحمد ٢٦١/١، والنسائي ٨٤/٦-٨٥، والدارقطني ٢٣٨/٣-٢٣٩
من طريق ابن إسحاق، والدارقطني ٢٣٩/٣ من طريق سعيد بن سلمة، كلاهما عن
صالح، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع، عن ابن عباس، به.
قال الدارقطني: صالح لم يسمع من نافع بن جبير، وإنما سمعه من عبد الله بن
الفضل، به. اتفق على ذلك ابن إسحاق وسعيد بن سلمة، عن صالح، سمعت
النيسابوري يقول: الذي عندي أن معمرأ أخطأ فيه.

وقال أبو حاتم في «العلل» ٤١٦/١: من طريق سعيد وابن إسحاق وهو أشبه.

فزاد صالح على عبد الله بن الفضل بما في حديثه هذا: «لَيْسَ لِلأَبِ مَعَ النَّبِيِّ أَمْرٌ».

وقد روى هذا الحديث أيضاً ابنُ موهب، عن نافع بن جبيرة ٢٠٣٠ - كما حَدَّثَنَا الحسينُ بنُ نصرٍ، حَدَّثَنَا يوسفُ بنُ عدي، حَدَّثَنَا حفصُ بنُ غياث، قال: حَدَّثَنَا ابنُ موهب، وكما حَدَّثَنَا الربيعُ المراديُّ، حَدَّثَنَا أسدٌ، حَدَّثَنَا عيسى بنُ يونس، قال: الحسينُ في حديثه: عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب، ثم اجتمعا، فقالا: عن نافع بن جبيرة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، ثم ذكرا مثلَ حديثِ مالك، عن عبد الله بن الفضل^(١).

فتأملنا هذا الحديث لِنَقِفَ على المرادِ به إن شاء الله، فكان ظاهراً معنى ما في حديث زياد، ومالك، وابن موهب، على أنَّ الأيمَ أحقُّ بنفسها من وليها، ولا أمرَ لوليها معها في نفسها، ودَخَلَ في ذلك أبوها وَمَنْ سِوَاهُ من أوليائها.

وكان ما في حديث صالح بن كيسان قد حَقَّقَ دخولَ أيها فيه، وكان في ذلك ما قد دَلَّ على أن أمرَ البكرِ كذلك، وأن أباهَا مِمَّنْ أُمِرَ

(١) إسناده ضعيف، لكنه حسن بالمتابعات السابقة.

وهو عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٦٦/٤ بهذا الإسناد.

ورواه الطبراني (١٠٧٤٧) من طريق مسدد، عن عيسى بن يونس، بهذا الإسناد.

ورواه الإمام أحمد ٢٧٤/١ و٣٥٥، والدارمي ١٣٨/٢-١٣٩، والدارقطني

٢٤٢/٣ من طرق، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، به.

أَنْ لَا يُزَوِّجَهَا حَتَّى يَسْتَأْذِنَهَا، كَمَا أَمَرَ فِي الثَّيْبِ أَنْ لَا يُزَوِّجَهَا حَتَّى تُسْتَأْمَرَ.

وَفِي ذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ أَنَّ أَبَا الْبَكْرِ إِذَا زَوَّجَهَا قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا تَارِكاً لِمَا قَدْ أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ التَّزْوِيجَ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَيْهَا حَتَّى يَكُونَ مِنْهَا رِضَاهَا بِهِ كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَسُفْيَانَ وَأَصْحَابِهِمَا.

وَكَذَلِكَ وَجَدْنَا هَذَا الْمَعْنَى فِي غَيْرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٢٠٣١- كَمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِّي، حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: قَالَ ذُكْوَانُ مَوْلَى عَائِشَةَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَارِيَةِ يُنْكِحُهَا أَهْلُهَا: أَسْتَأْمَرُ أَمْ لَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، تُسْتَأْمَرُ»، قُلْتُ: إِنِّهَا تَسْتَحْيِي، فَتَسْكُتُ، قَالَ: «فَذَلِكَ إِذْنُهَا إِذَا هِيَ سَكَتَتْ»^(١).

(١) إسناده صحيح.

ورواه البيهقي ١٢٢/٧ من طريق محمد بن إسحاق الصنعاني، عن حجاج بن محمد، بهذا الإسناد.

ورواه عبد الرزاق (١٠٢٨٥)، ومن طريقه مسلم (١٤٢٠)، وابن أبي شيبة (١٣٦/٤)، وأحمد ٤٥/٦ و ١٦٥ و ٢٠٣، وإسحاق (٥٥٥)، والنسائي ٨٥/٦-٨٦، وابن الجارود (٧٠٨)، وأبو يعلى (٤٨٠٣)، والبخاري (٦٩٤٦)، والبيهقي ١٢٣/٧ من طرق، عن ابن جريج، به.

ورواه البخاري (٥١٣٧)، وابن حبان (٤٠٨٢) من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، بِهِ.

٢٠٣٢- وكما حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(١).

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاسْتِئْذَانِ الْبَكْرِ، كَمَا فِيهِ أَمْرُهُ بِاسْتِمَارِ الثَّيْبِ، فَلَمَّا كَانَ الْأَبُ قَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَأْمَرَ الثَّيْبَ كَمَا يَسْتَأْمَرُهَا غَيْرُهُ مِنْ أَوْلِيَائِهَا، كَانَ كَذَلِكَ هُوَ فِي الْبَكْرِ فِيمَا أَمَرَ بِاسْتِئْذَانِهَا فِيهِ كَمَنْ سِوَاهُ مِنْ أَوْلِيَائِهَا.

٢٠٣٣- وكما حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ بَكَارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الثَّيْبَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ». قَالُوا: وَكَيْفَ إِذْنُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّمْتُ»^(٢).

٢٠٣٤- وكما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْبَغْدَادِيُّ،

(١) إسناده صحيح. ورواه البخاري (٦٩٧١)، ومن طريقه البيهقي (٢٢٥٥)، عن أبي عاصم، به.

(٢) إسناده صحيح. وهو عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٦٧/٤. ورواه الإمام أحمد ٤٣٤/٣، والبخاري (٥١٣٦) و(٦٩٦٨)، ومسلم (١٤١٩)، والنسائي ٨٦/٦، والبيهقي ١١٩/٧ من طريق هشام، عن يحيى بن أبي كثير، به. ورواه عبد الرزاق (١٠٢٨٦) ومن طريقه رواه الإمام أحمد ٢٧٩/٢، ومسلم (١٤١٩)، ورواه أحمد ٢٥٠/٢ و٤٢٥، والبخاري (٦٩٧٠)، ومسلم (١٤١٩)، وأبو داود (٢٠٩٢)، والنسائي ٨٥/٦، والخطيب في تاريخه ٣٦٨/٨، والبيهقي ١٢٢/٧ من طرق، عن يحيى بن أبي كثير، به.

حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، [ح]، وَكَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْخَضْرَمِيُّ، وَالرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَثَلُهُ^(١).

٢٠٣٥- وَكَمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِي الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ عَدِي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الَّتِيبُ تُغْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمَتْهَا»^(٢).

٢٠٣٦- وَكَمَا حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ نَصْرٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، عَنْ

(١) حديث صحيح. ورواه ابن ماجه (١٨٧١) عن عبد الرحمن بن إبراهيم، والبيهقي ١٢٢/٧ من طريق البعاس بن الوليد، كلاهما عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، بهذا الإسناد.

ورواه البيهقي ١٢٢/٧ من طريق سعيد بن عثمان التنوخي، عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، بهذا الإسناد.

ورواه الدارمي ١٣٨/٢، ومسلم (١٤١٩)، والترمذي (١١٠٧)، وأبو يعلى (٦٠١٣)، والدارقطني ٢٣٨/٢ من طرق، عن الأوزاعي، به.

(٢) إسناده ثقات؛ إلا إن في سماع عدي بن عدي من أبيه مقال.

وهو عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٦٨/٤ بإسناده ومثله.

ورواه البيهقي ١٢٣/٧ من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن ابن وهب، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ١٩٢/٤، وابن ماجه (١٨٧٢)، والطبراني في «الكبير» ١٧/٢٦٤، والمزي في «تهذيب الكمال» ٥٣٩/١٩، من طرق، عن الليث بن سعد، به.

الليث، ثم بإسناده مثله.

٢٠٣٧- وكما حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا عمرو بن الربيع بن طارق، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوب، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَدِي بْنِ عَدِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْعُرْس -وهو ابن عميرة- وكان من أصحاب رسول الله ﷺ، مثله^(١).

وكان في هذه الآثار ما يوجب أن الأب في تزويج ابنته البكر البالغ كمن سيواها من أوليائها، وأنه لا يجوز له أن يعقد التزويج عليها قبل رضاها بذلك.

ولقد روى جرير بن حازم في هذا المعنى

٢٠٣٨- ما قد حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بن داود، قالوا:

(١) رواه البيهقي ١٢٣/٧ من طريق محمد بن إسحاق، حَدَّثَنَا عمرو بن الربيع بن طارق، بهذا الإسناد.

ورواه المزني في «تهذيب الكمال» ٥٣٨/١٩ من طريق أبي نعيم الحافظ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عمرو بن الربيع بن طارق، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَيُّوب، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَسِين، به.

ورواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٤٣)، والطبراني ١٧/١٧ (٣٤٢) من طريق صالح بن عبد الله الترمذي (وقد تحرف عند الطبراني إلى عبد الله بن صالح)، عن سفيان بن عامر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي الحسين، به.

قال الطبراني: زاد سفيان بن عامر في الإسناد العرس، ورواه الليث بن سعد، عن أبي حسين، فلم يجاوز عدي بن عميرة.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٧٩/٤: ورجاله ثقات.

حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيُّ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا زَوَّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ بَكْرٌ، وَهِيَ كَارِهَةٌ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَخَبَّرَهَا^(١).

فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ أَبَا الْبَكْرِ لَيْسَ لَهُ الْعَقْدُ عَلَى بَضْعِهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا بِذَلِكَ.
فَقَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ سُفِيَانٌ قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ، فَخَالَفَ جَرِيرًا فِيهِ.

٢٠٣٩- وَذَكَرَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ

(١) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٤٦٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٩٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٧٥)، وَأَبُو يَعْلَى (٢٥٢٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٥٣٨٧)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ ٢٣٥/٣، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١٧/٧)، وَالْخَطِيبُ ١١٨/٨ مِنْ طَرَقَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٩٧) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يُذَكَّرْ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ النَّاسُ مَرْسَلًا مَعْرُوفًا.
وَصَوَّبَ إِسْنَادَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَالدَّارِقُطَنِيُّ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَقَدْ رَدَّ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ هَذَا التَّعْلِيلَ فِي «تَهْذِيبِ السُّنَنِ» ٤٠/٣-٤١، فَقَالَ: وَعَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَجَمِيعِ أَهْلِ الْأَصُولِ، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، لِأَنَّ جَرِيرَ بْنَ حَازِمٍ ثِقَةٌ ثَبَتَ، وَقَدْ وَصَلَهُ، وَهُمْ يَقُولُونَ: زِيَادَةُ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، فَمَا بَالُهَا تَقِيلُ فِي مَوْضِعٍ، بَلْ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَوَافَقَ مَذْهَبُ الْمُقَلِّدِ، وَتُرَدُّ فِي مَوْضِعٍ يَخَالَفُ مَذْهَبَهُ؟! وَقَدْ قَبِلُوا زِيَادَةَ الثَّقَةِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مِثْقَلَيْنِ مِنَ الْأَحَادِيثِ رَفْعًا وَوَصْلًا، وَزِيَادَةَ لَفْظٍ وَنَحْوِهِ، هَذَا لَوْ انْفَرَدَ بِهِ جَرِيرٌ، فَكَيْفَ وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى رَفْعِهِ عَنْ أَيُّوبَ زَيْدُ بْنُ حَبَانَ، ذَكَرَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ».

بن عبد الوهّاب، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن سفيانَ، عن أيوب السَّخْتِيَانِي، عن عكرمة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ، زَوَّجَهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، وَكَانَتْ ثِيْبًا^(١).

ففي ذلك ما يجبُ فيه فسادُ هذا الحديث في إسناده ومتنه، أما في إسناده، فانقطاعه وتقصيره عن ابن عباس، وأما في متنه: فذكره أنها كانت ثيبًا، وفي حديث جرير: أنها كانت بكرًا.

فكان جوابنا له في ذلك: أن الأولى بنا إذا وجدنا الروايات ما يُوجب تصحيحها، وما يُوجب تضادها أن نُحمل على تصحيحها لا على تضادها، وكان حديث جرير على أنه بكرٌ، وحديث سفيان على أنه ثيبٌ، فقط يحتملُ أن يكونَ هذا في معنى، وهذا في معنى حتى لا يتضادا، ولا يتنافيا.

وكان بعضُ من يذهبُ في تزويج الأب البكر المذهب الذي ذكرناه في هذا الباب يحتجُّ لقوله فيه أيضاً.

٢٠٤٠- بما قد حَدَّثَنَا أحمد ابنُ أبي عمران، وإبراهيمُ بنُ أبي

(١) إسناده قوي، وهو عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٦٥/٤.

وروى عبد الرزاق (١٠٣٠٥) عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، وأيوب، عن عكرمة أن ثيباً أنكحها أبوها فجاءت النبي ﷺ ... فجعل النبي أمرها إليها.

وروى أبو داود في «المراسيل» (٢٣٢) من طريق حماد، عن أيوب، عن عكرمة أن رجلاً زوج ابنته وهي كارهة، فأنت النبي ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال: أتكريه، قالت: نعم، فجعل أمرها بيدها.

داود، وعليُّ بنُ عبد الرحمن، قالوا: أخبرنا أبو صالح الحكمُ بنُ موسى، أخبرنا شعيبُ بنُ إسحاق الدمشقي، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله: أن رجلاً زَوَّج ابنته وهي بكرٌ بغير أمرها فأتى النبي ﷺ ففرَّق بينهما^(١).

ولم يكن هذا الحديثُ مما يجوزُ له أن يحتجَّ به، إذ كان أصله ٢٠٤١- كما حدَّثنا ابنُ أبي داود، حدَّثنا عمرو بنُ أبي سلمة، حدَّثنا الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء بن أبي رباح، عن النبي ﷺ، بذلك^(٢). ففسدَ هذا الحديثُ بدخولِ إبراهيم بن مرة فيه يَنُ

(١) إسناده ثقات. لكن أعلاه الطحاوي وكذا الدارطني بالإرسال.

وهو في «شرح معاني الآثار» ٣٦٥/٤ بإسناده ومثته.

ورواه النسائي في «الكبرى» (٥٣٨٤)، والدارقطني ٢٣٣/٣، والبيهقي ١١٧/٧ من طرق عن الحكم بن موسى، بهذا الإسناد.

قال الدارقطني: الصحيح المرسل، وقول شعيب وهم!

ونقل عن الأثرم، قال: ذكرت لأبي عبد الله حديث شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ، فقال: حدثناه أبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن عطاء مرسلًا، مثل هذا، عن جابر كالمكرر أن يكون.

ونقل البيهقي عن الحاكم قال: سمعت أبا علي النيسابوري، قال: لم يسمعه الأوزاعي من عطاء، والحديث في الأصل مرسل لعطاء.

وقال البيهقي: وقد روي من وجه آخر ضعيف عن أبي الزبير، عن جابر، وليس بمشهور.

(٢) مرسل، وعمرو بن أبي سلمة -وهو التنيسي، ضعفه ابن معين، والمساجي،

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال العقيلي: في حديثه وهم.

الأوزاعي، وعطاء، وحقق أيضاً اتفاقه على عطاء لا يتجاوز به إلى جابر^(١).

وإذا كان الأمر كما ذكرنا في الآثار، وجدنا النظر ما يوجب ما ذكرنا أيضاً من ارتفاع أمر أبي البكر عن البكر في العقد على بضعها بغير أمرها أنه لما كان ليس له أن يعقد عليها في مالها بعد بلوغها كما كان ذلك قبل بلوغها، كان في العقد على بضعها ليس له ذلك أيضاً بعد بلوغها، فكان حكمه فيه بعد بلوغها بخلاف حكمه فيه كان قبل بلوغها.

وقد وجدنا كتاب الله تعالى قد دلنا على ذلك بقول الله فيه: ﴿فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَاءً مَرُتًا﴾ [النساء: ٤].

فكان لها بهذه الآية أن تطيب نفسها لزوجها بما شاءت من صداقها، ولم يكن لأبيها الاعتراض عليها في ذلك، فدل ذلك: أنه ليس لأبيها الاعتراض أيضاً عليها بضعها في عقده التزويج بغير إذنهما، وفي كتاب الله عز وجل أيضاً ما قد دل على ذلك وهو قوله: ﴿وَلَكُمْ مِنْ نَفْسِهِ مَا تَرَكُوا لَكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٢]، ثم قال:

ورواه النسائي في «الكبرى» (٥٣٨٥) من طريق أحمد بن عبد الواحد الدمشقي، عن عمرو بن أبي سلمة، بهذا الإسناد.

ورواه الدارقطني ٢٣٣/٣ من طريق عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، به.

(١) في الأصل (المخطوط): ابن عباس، وهو خطأ.

﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَكَدَّ فَلَكُمْ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنِ﴾
[النساء: ١٢]، وإذا كُنَّ في وصاياهنَّ في أموالهن كالرجال في وصاياهم
في أموالهم، كُنَّ كالرجال في وصاياهم وفي أموالهم، وفي جواز ذلك
منهن وارتفاع الأيدي عنهن فيه ما قد دلَّ على ارتفاعها عنهن في
أبضاعهن.

فقال قائل: فقد رويتم عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في البكر وفي
الثيب ما قد رويتم في هذا الباب مما فيه: «أَنَّ الْأَيِّمَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ
وَلِيِّهَا»، وفي ذلك ما ينفي أن يكون لوليها معها حق في بُضعها،
وذكرتم ذلك بما رويتموه في حديث معمر، عن صالح بن كيسان: أن
النبي ﷺ، قال: «لَيْسَ لِلْأَبِ مَعَ الثَّيِّبِ أَمْرٌ فِي بُضْعِهَا».

وقد روي عن ابن عباس من قوله بعد النبي عليه السلام ما
يُخَالِفُ ذَلِكَ، وذكر

٢٠٤٢- ما قد حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ
أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عُثْمَانَ بْنِ حُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: هَلْ
تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ بَغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ
وَلِيِّهَا أَوْ السُّلْطَانِ. قَالَ: قُلْتُ: لَيْسَ لَهَا مَوْلَى، أَوْ هَلْكَ مَوْلَاهَا. قَالَ:
فَالسُّلْطَانُ. قَالَ: فَرَجَعْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى غَضِبَ.

فكان في هذا ما قد دلَّ؛ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي قَدْ رَوَيْتُمُوهُ
عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِنْ كَانَ صَحِيحاً، فَقَدْ نَسَخَهُ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ،

لأنَّ ابنَ عباسٍ لا يُخَالِفُ ما قد أخذهُ عن النبي ﷺ إلا ما هُوَ أُولَى مِنْهُ
ما قد أخذهُ عَنْهُ.

فكان جوابنا له في ذلك: أن الأمر في ذلك ليس كما توهمه،
ولكن ما إلى المرأة مما في حديث نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس
على أنه إليها كما تُحبُّ أن تكونَ تفعله فيه مما قد جعل إليها أن توليه
غيرها من الرجال القَوَّامِينَ عليها حتى يكونَ من توليه منهم ذلك يعقده
عليها بأمرها ممن يرضاه، فيكونُ ذلك العقدُ منه عليها بأمرها عقداً منها
إيَّاهُ على نفسها، لأن عقودَ المُوكِّلِينَ في هذا مضافاتٌ إلى أمرهم، كما
يقولُ الرجل: فعلتُ كذا، لما فعل بأمره.

فخرج بحمدِ الله ونعمته أن يكونَ شيءٌ مما ذكرناه عن ابنِ
عباس، عن النبي ﷺ، ومما ذكرناه عنه مما قاله بعدَ النبي ﷺ أن يكونَ فيه
تضادٌّ ولا اختلافٌ، ويكونَ حقُّ الولي فيما رُويَ عن ابنِ عباس فيما
قاله بعدَ النبي ﷺ هو الذي جعلته المرأةُ إليه مما جعل لها أن تجعله إليه
ومما ليس له اعتراضٌ عليها فيه من عقدٍ بغيرِ أمرها.

٢٧٨- باب بيان مشكل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله

لأُمِّ سلمة لما خطبها، فقالت: إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ

أُولِيائِي شَاهِدًا. لَيْسَ عَمْرٌ، وَهُوَ صَغِيرٌ لَمْ يَبْلُغْ،

[فَزَوَّجَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ] بِأَمْرِهَا

٢٠٤٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، أُرْسِلَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَهَا، فَقَالَتْ: مَرْحَبًا بِرَسُولِ اللَّهِ، إِنَّ فِيَّ خِلَالَ ثَلَاثًا: أَنَا امْرَأَةٌ شَدِيدَةُ الْغَيْرَةِ، وَأَنَا امْرَأَةٌ مُصِيبَةٌ، وَأَنَا امْرَأَةٌ لَيْسَ مِنْ أُولِيَائِي أَحَدٌ شَاهِدًا يَزُوجُنِي. فَغَضِبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَاهَا، فَقَالَ: أَنْتِ تَرُدِّينَ رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَتْ: يَا ابْنَ الْخَطَابِ، فِيَّ كَذَا وَكَذَا. فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتِ مِنْ غَيْرَتِكَ، فَإِنِّي أَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُذْهِبَهَا عَنْكَ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتِ مِنْ صِيبَتِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَيَكْفِيهِمْ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أُولِيَائِكَ شَاهِدًا فَيَزُوجُكَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ أُولِيَاكَ شَاهِدًا وَلَا غَائِبًا يَكْرَهُنِي». فَقَالَتْ لَابْنَهَا: زَوِّجْ رَسُولَ اللَّهِ. فَزَوَّجَهُ^(١).

(١) إسناده صحيح. ورواه أبو يعلى (٦٩٠٨) من طريق هدية بن خالد، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ... ورواه الإمام أحمد ٦/٣٢٠-٣٢١ و٣٢١ من طريق وكيع، عن إسماعيل بن عبد الملك، عن عبد العزيز ابن بنت أم سلمة، عن أم سلمة.

فقال قائل في هذا الباب: إِنَّ أُمَّ سلمة قد قَالَتْ للنَّبِيِّ عليه السَّلَامُ: إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِهَا شَاهِدًا. فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهَا، وَلَمْ يَقُلْ لَهَا: وَهَلْ لَكَ وَلِيٌ غَيْرَ نَفْسِكَ؟ فَفِي ذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى خِلَافِ مَا صَحَّحْتُمْ عَلَيْهِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ نَفْيِ الْوَلِيِّ عَنْ «الثَّيْبِ».

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يُخَالِفُ تَصْحِيحَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى مَا قَدْ صَحَّحْنَاهُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْقِدَ النِّكَاحَ عَلَى نَفْسِهَا وَإِنْ كَانَتْ أَيْمًا؛ حَتَّى تَوَلِيَهُ غَيْرَهَا مِنَ الرِّجَالِ.

٢٠٤٤- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ [ح]، وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ، حَدَّثَنِي [ابن] ^(١) عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ ^(٢).

(١) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ (المطبوع).

(٢) ابْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، قِيلَ: اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، لَمْ يُوَثِّقْهُ غَيْرُ ابْنِ حِبَّانَ ٣٦٣/٥، وَأُورِدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» ١٧٦/١ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا، وَقَالَ الْحَافِظُ: مَقْبُولٌ. وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (٦٨٥) وَ(٣٠٨)، وَأَبُو يَعْلَى (٦٩٠٧)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٩٤٩)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ ١٣١/٧، وَطَرِيقُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَأَحْمَدُ ٣١٣/٦، وَابْنُ سَعْدٍ ٨٩/٨-٩٠، مِنْ طَرِيقِ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١١٩)، وَطَرِيقَانِي ٢٣/٥٠٦) وَ(٥٠٧) مِنْ طَرِيقٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، بِهِ مُخْتَصَرًا. وَرَوَاهُ كَذَلِكَ أَحْمَدُ ٣١٧/٦، ٨١/٦، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ ١٣١/٧ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ حَمَادٍ، بِهِ. وَانْظُرِ الْحَدِيثَ الْآتِي.

فقال قائل: في هذا الحديث إدخال حماد بن سلمة في إسناده رجلاً لا يُعرف، وهو ابن عمر بن أبي سلمة.

فكان جوابنا له في ذلك: أن أصل الحديث على أخذ ثابت إياه من عمر بن أبي سلمة سماعاً لا دُخِيلَ بينهما، كذلك رواه جعفر بن سليمان الضُّبَعي:

٢٠٤٥ - كما حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَنْجُوِيَه، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبَنَانِيُّ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ زَوْجِهَا أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُصَابُ بِمُصِيبَةٍ، فَيَقُولُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ إِنِّي اخْتَسَبْتُ مُصِيبَتِي عِنْدَكَ، فَأَبْدِلْنِي خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَبْدَلَهُ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا». فَلَمَّا تُوَفِّي أَبُو سَلَمَةَ، قُلْتُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ إِنِّي اخْتَسَبْتُ فِي مُصِيبَتِي، فَأَبْدِلْنِي بِهِ خَيْرًا مِنْهُ. قَالَتْ: وَجَعَلْتُ أَقُولُ فِي نَفْسِي: مَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَطَبَنِي فَتَرَوُجَتُهُ^(١).

(١) رواه الترمذي (٣٥١١)، والطبراني (٤٩٧)/٢٣، وفي «الدعاء» (١٢٣٠)، والنسائي في «اليوم والليلة» (١٠٧٠)، وابن عبد البر ١٨٦/٣-١٨٨ من طرق، عن حماد، عن ثابت، عن عمر بن أبي سلمة، به. وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه. ورواه ابن ماجه (١٥٩٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» ١٨٥/٣، وابن سعد ٨٩/٨-٨٧/٨، والطبراني في «الدعاء» (١٢٢٩) من طريق يزيد بن هارون، عن عبد

فدلَّ هذا الحديث: أن أصل الحديث هو عن عمر بن أبي سلمة لا دخيلَ بينهما، وقد وافق زهير بن العلاء جعفر بن سليمان في إسناد هذا الحديث أيضاً أنه عن ثابت، عن عمر بن أبي سلمة:

٢٠٤٦- كما حَدَّثَنَا عليُّ بنُ الحسين بن حرب، حَدَّثَنَا أحمد بنُ المقدام، حَدَّثَنَا زهير بنُ العلاء، حَدَّثَنَا ثابتُ البناني، عن عمر بن أبي سلمة، عن أمِّ سلمة، ثم ذكر هذا الحديث بمعناه إلا أنه قال: قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ مُصِيبَةٌ، فَلْيَقُلْ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»^(١) بغير ذكر منه أبا سلمة في ذلك، وبقيّة هذا الحديث على مثلِ حديث حماد بنِ سلمة في متنه سواء.

فكان الذي في هذا الحديث من عقد عمر ابنها عليها التزويج، وليس بولي لها، لأنّه كان طفلاً، هو على معنى ما كان من رسولِ الله ﷺ في تزويجه ميمونة، وعلى أنّه لما لم يكن لأُمِّ سلمة وليٌّ حَاضِرُها،

الملك بن قدامة (وهو ضعيف)، عن أبيه (وهو مقبول)، عن أم سلمة، عن أبي سلمة. ورواه أحمد ٢٧/٦-٢٨ من طريق يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب، عن أم سلمة، عن أبي سلمة.

(١) زهير بن العلاء العبدي ذكره ابن حبان في «الثقات» وقد توبع، والحديث في الصحيح. ورواه الحاكم ١٧٨/٢ من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، به. ورواه مالك ١/٢٣٦، والطيالسي (٨٠٩)، وأحمد ٦/٣٠٩، ومسلم (٩١٨)، والطبراني ٢٣/٥٥٠ و(٦٩٢) و(٩٥٨) و(١٠٠١) وفي «الدعاء» (١٢٣١) و(١٢٣٢) و(١٢٣٣) و(١٢٣٤) من طرق، عن أم سلمة، به.

وأمرها إلى رسول الله ﷺ، فيحتمل أن يكون جعلَ إليها أن تجعلَ ذلك إلى مَنْ رأت فجعلته إلى ابنها، واحتمل أن تكونَ فعلت ذلك ابتداءً فقبله رسول الله ﷺ من ابنها، فكان ذلك إمضاءً منه له.

وفي هذا الباب من الفقه دليلٌ على أن عقود الصبيان للأشياء بأمور البالغين جائزة كما يقول أبو حنيفة وأصحابه، لأنَّ عمر بن أبي سلمة كان صغيراً يومَ عقد التزويجَ على أمِّه، وقد قبله رسول الله ﷺ. فقال قائلٌ: عسى أن يكونَ عُمَرُ كان بالغاً يومئذ.

فكان جوابنا له في ذلك: أن في حديث أمِّ سلمة الذي ذكرناه ما قد نفى ذلك بقولها للنبي ﷺ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي شَاهِدًا، لأنَّه لو كان بالغاً، لكان من أوليائها، إما بأن يكونَ لأنه ابنها كما يقوله من أهل العلم، منهم: أبو يوسف، وإما لأنَّه ابنُ ابنِ عمها، فكان ولياً لا محالة.

ففي ترك النبي ﷺ إنكاره قولها ذلك ما قد دَلَّ على أنه غيرُ بالغ. وقد دَلَّ على ذلك أيضاً ما قد ذكرناه فيما تقدَّم منا في كتابنا هذا من حديث حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، قال: كنتُ أنا وعُمَرُ بن أبي سلمة في أطم حسان، فكان يتطأطأ لي، فأنظر، وأتطأطأ له، فينظر، فقلت لأبي: إنِّي قد رأيتُك تجولُ حيثُ، فقال: يا بُني، لقد كان جمَعَ النبيُّ عليه السَّلام في ذلك لي أبويه.

ففي ذلك ما قد دَلَّ على أنه كان صغيراً، وقد زعمَ بعضُ أهل العلم بالأنساب أنه من المولودين بأرض الحبشة، والله أعلمُ بحقيقة ذلك.

فقال قائل: وأي عقد يجوز من الصبي، وهو ممن لا أمر له في ذلك في نفسه، فهو بأن لا يكون له أمر في غيره أولى، وهو مما يحتاج به من ذهب إلى معنى قول الشافعي في هذا المعنى.

وجوابنا له في ذلك: أن ما كان من أمور الصبيان، فلم يجعل كلها كلاً أمور، وكيف يكون ذلك كذلك، والمحتاج علينا بهذه العلة من يخير الصبي إذا بلغ سبع سنين، وأمه مطلقة بين أبيه وأمه، ويروى في ذلك ما روي مما تقدمت روايتنا له فيما تقدم من كتابنا هذا، ولم يجعل رسول الله ﷺ له الخيار إلا ولاختياره حكم. وفي هذا ما قد أجمع المسلمون عليه في الصبي إذا كانت عليه يد، وهو ممن لا يُعبر عن نفسه. فقال ذو اليد عليه: هو عبي، ثم بلغ الصبي، فرقع ذلك أن رفعه إياه كلاً رفع، وأنه عبده، وأنه لو كان يُعبر عن نفسه إلا أنه غير بالغ، فدفع ذلك عن نفسه، وأدعى لها الحرية أن القول قوله. ولقد قال مالك بن أنس في وصية اليفاع الذي لم يبلغ: إنها جائزة، وروى في ذلك ما قد رواه فيه، ولم يجعلها كلاً وصية لتقصيره عن البلوغ.

وقد روي عن رسول الله ﷺ في أمر عبد الله بن جعفر ما قد وكّد ما قد ذهبنا إليه.

٢٠٤٧- كما حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثني نصر بن علي، حدثنا عبد الله بن داود، عن فطر - يعني ابن خليفة -، قال: سمعت أبي يحدث، قال: سمعت عمرو بن حريث يحدث، قال: انطلقت مع أبي إلى النبي ﷺ فخط لي داراً بقوس، قال: ومرّ بعبد الله بن جعفر وهو يبيع بعض ما يبيع الغلمان. فقال: «بارك الله لك في صفقتك، أو في

صفقة يمينك^(١).

وهذا قد يحتمل أنه كان يبعه بإطلاق النبي ﷺ ذلك له، وفيما قد ذكرنا ما قد دلّ على أن الصفقة لو كانت لا تكون منه لصغره حتى يبلغ، فكان في دعاء النبي ﷺ له بالبركة في صفقة يمينه ذكر ذلك إذا بلغ، وفي ترك رسول الله ﷺ ذلك ما قد دلّ على أن له صفقة، وإن لم يبلغ، بإطلاق من إليه الولاية عليه له ذلك، فقد ثبت بما ذكرنا جواز عقود الصبيان الذين يعقلون بأمور من إليه الولاية عليهم وإطلاق العقود فيما عقدوه فيه على من عقدوها عليه من مالكيها، وأن القول في ذلك كما ذكرنا عن مجيزي ذلك، لا على ما ذكرناه عن مخالفهم فيه، والله أعلم.

(١) خليفة والد فطر، ذكره الذهبي في «الميزان» ١/٦٦٦، وقال: ما روى عنه سوى ابنه فطر بن خليفة، ذكره ابن حبان على قاعدته في «الثقات»، وخبره عن عمرو بن حريث... منكر، لأن عمرو بن حريث، يصبو عن ذلك، مات النبي ﷺ وهو ابن عشر سنين أو نحوها.

ورواه أبو داود (٣٠٦٠)، والطبراني كما في «تهذيب الكمال» ٨/٣٢٥، من طريق مسدد، وأبو يعلى (١٤٦٤) من طريق القوراريري، و(١٤٦٧) من طريق أبي سعيد، ثلاثهم عن عبد الله بن داود، بهذا الإسناد، بعضهم بأوله، وبعضهم بالدعاء فقط. ورواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٧١٤) من طريق ابن نمير، عن فطر، به. وذكره الهيثمي ٩/٢٨٦ في «المجمع» عن أبي يعلى والطبراني، وقال: ورجاهما ثقات. ورواه بأطول مما هنا ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٧١٥) من طريق محمد بن بشر، سمعت فطراً، به.

٢٧٩- بابُ بيانِ مشكل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَزْوِجِهِ
الْمَرْأَةَ الَّتِي وَهَبَتْ لَهُ نَفْسَهَا الرَّجُلَ الَّذِي سَأَلَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا إِيَّاهُ
بغَيْرِ رَجوعٍ مِنْهُ إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ وَلَا مُؤَامَرَةً مِنْهُ إِيَّاهَا فِيهِ

٢٠٤٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي
مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ
نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ
شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا إِيَّاهُ. فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ، جُلِسْتُ لَا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمَسْتُ شَيْئًا. فَقَالَ: مَا أَجَدُ.
فَقَالَ: ائْتِمِسْ وَلَوْ خَاتَمَ حَدِيدٍ. فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ زَوَّجْتُكَهَا»^(١).

فقال قائل: كيف يجوز لكم قبول هذا في تزويجه امرأة وهبت له
نفسها غيره ممن لم يسأله تزويجها إياه ذلك الرجل؟

فكان جوابنا له بتوفيق الله وعونه أن هذا الحديث في رواية مالك

(١) إسناده صحيح. وهو في «الموطأ» ٥٢٦/٢ ومن طريق الإمام مالك رواه
الإمام الشافعي ٧/٢ و٨، والإمام أحمد ٣٣٦/٥، والبخاري (٢٣١٠) و(٥١٣٥)
و(٧٤١٧)، وأبو داود (٢١١١)، والترمذي (١١١٤)، وابن حبان (٤٠٩٣)،
والبغوي (٢٣٠٢)، والبيهقي ١٤٤/٧ و٢٣٦ و٢٤٢.

لا زيادة فيه على ما رويناؤه عليه، ولكن سفيان بن عُيَيْنَةَ قد رواه عن شيخ مالك الذي رواه عنه بزيادة فيه على ما رواه مالك عليه توجبُ لرسول الله ﷺ تزويجها الرجل الذي زوجها إياه بلا استئمارٍ منه إياها في ذلك:

٢٠٤٩- كما قد حَدَّثَنَا الربيعُ بنُ سليمان المُرَادِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أسدُ بنُ موسى، قال: حَدَّثَنَا سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عن أبي حازمٍ، عن سهل بن سعد رَضِيَ اللهُ عنه، قال: إِنِّي عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ جَاءَتْ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَزَفَيْهَا رَأْيُكَ، فقام رجلٌ فقال: أَنْكِحِيهَا. فَسَكَتَ حَتَّى قَالَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. فقال: عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قال: لَا. قال: «اذهبِ فَاطْلُبِي» فذهبَ فَاطْلُبَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَأَتَاهَا، فقال: لم أَجدْ شَيْئًا، فقال: «اذهبِ فَاطْلُبِي وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» فذهبَ فَاطْلُبَ، ثُمَّ جَاءَ، فقال: لم أَجدْ شَيْئًا. فقال له النبي ﷺ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قال: نعم سورة كذا وكذا. قال: «اذهبِ فَقَدْ أَنْكِحْتُكَ مَعَ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١).

٢٠٥٠- وكما قد حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ شُعَيْبٍ، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبد الله بنِ يزيد المقرئ، قال: حَدَّثَنَا سفيانُ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو حازمٍ، عن سهل بن سعد، قال: أَنَا فِي الْقَوْمِ إِذْ قَالَتْ امْرَأَةٌ: إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي

(١) رواه في «شرح معاني الآثار» من طريق ابن عينة ١٧/٣، والحميدي (٩٢٨)، وأحمد ٣٣٠/٥، والبخاري (٥١٤٩)، ومسلم (١٤٢٥)، وابن ماجه (١٨٨٩)، وابن الجارود (٧١٦)، والطبراني (٥٩١٥)، والبيهقي ١٤٤/٧ و ٢٣٦.

لك يا رسول الله، فرَ فِيَّ رَأْيِكَ، فقامَ رجلٌ، فقال: زَوَّجْنِيهَا فقال: «اذْهَبْ فَاطْلُبْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» فذهبَ فلم يَجِءْ بِشَيْءٍ وَلَا بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ. فقال رسول الله ﷺ: «مَعَكَ مِنَ سُورِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قال: نَعَمْ. فزوجه بما معه مِنَ سُورِ الْقُرْآنِ^(١).

٢٠٥١- وكما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ سَفْيَانَ، قال: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: إِنِّي لَفِي الْقَوْمِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَتِ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَزَوِّجْنِي بِرَأْيِكَ. فَسَكَتَ فَلَمْ يُجِبْنِهَا بِشَيْءٍ، حَتَّى فَعَلْتَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ.

فكان في هذا الحديث بما خاطبت به تلك المرأة رسول الله ﷺ إطلاقاً له أن يرى فيها رأيه، فكان في ذلك ما انطلق له أن يزوجهَا غيره، فزوجه الرجل الذي سأله أن يزوجهَا إِيَّاهُ.

ومثلُ هذا ما قد استعمله أهلُ العلم بعد رسول الله ﷺ في المضارب الممنوع من دفع المال للمضاربة الذي دفع إليه غيره إلا أن يقول له دَافِعُهُ إِلَيْهِ: اعْمَلْ فِيهِ بِرَأْيِكَ، فيكون له بذلك دفعُهُ إِلَى مَنْ يرى، ليحلَّ به محلُّه، وليعمل فيه كما كان هو يعمل فيه لو عَمِلَ فِيهِ، وليكونَ له من ربحه ما يَجْعَلُهُ له منه، فمثلُ ذلك ما كان من رسول الله ﷺ في أمر تلك المرأة التي وهبت نفسها لما جعلت له في هِبَتِهَا له نفسها أن يرى فيها رأيه. والله تعالى نسأله التوفيقَ.

(١) الحديث في «السنن الكبرى» كما في «التحفة» ١٠٧/٤.

٢٨٠- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ مما يدلُّ

على الوجه مما أهل العلم مختلفون فيه من الشيء يكون

بين الشريكتين هل لأحدهما أن يستعمله بحقه فيه أم لا؟

٢٠٥٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّادٍ الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي

حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا

رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لِأَهْبَ نَفْسِي لَكَ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ

النَّظَرَ إِلَيْهِ وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا

شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَيُّ رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لَمْ يَكُنْ

لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَزَوَّجْنِيهَا، قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا

رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: اذْهَبْ، فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا

وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا. قَالَ: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»

فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ وَلَكِنْ

هَذَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِذَاءٌ - فَلَهَا نَصْفُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَا تَصْنَعُ يَا زَارِكُ؟ إِنَّ لَيْسَتْهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْهُ، لَمْ

يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ» فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ قَالَ: فَرَأَاهُ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلَّيًّا، فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ فَقَالَ: «مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ:

مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا - عَدَّهَا - قَالَ: «اتَّقِرْ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ؟»

قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» ^(١).

(١) إسناده صحيح. وتقدم تخريجها، وانظر ما بعده.

٢٠٥٣- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(١).

فَتَأْمَلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ، فَوَجَدْنَا فِيهِ قَوْلَ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ فِيهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَنَا أَصْدَقُهَا نَصْفَ إِزَارِي، وَقَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ: «مَا تَصْنَعُ يَا زَارِكُ؟ إِنَّ لِبِسَتَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لِبِسَتُهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ» فَكَانَ فِي ذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ جَرَى بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ الْإِزَارِ كَذَلِكَ أَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِبْسُهُ بِكَمَالِهِ فِي حَالٍ مَا يَحِقُّ مَلِكُهُ نَصْفَهُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ، لَمْ يَقُلْ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْقَوْلَ، كَمَا لَمْ يَقُلْ لَهُ: إِنَّ لِبِسَتَهُ سِوَاكَ أَوْ سِوَاهَا، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ وَلَا عَلَيْهَا. فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ مَالِكِي مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الثِّيَابِ وَمَا سِوَاهَا مِمَّا لَا يَنْقَسِمُ أَوْ مِمَّا إِنْ قَسَمَ انْقَسَمَ، أَنْ يُسْتَعْمَلَ كَذَلِكَ، وَأَنْ تَجْرِيَ فِيهِ الْمَهَابَةُ، فَيُسْتَعْمَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ مَالِكِيهِ بِحَقِّ مَلِكِهِ فِيهِ وَقْتًا مَعْلُومًا، حَتَّى يَعْتَدِلَا فِي مَنْفَعَتِهِ، وَإِنْ كَانَ مَنْطَلِقًا فِيهِ التَّحْزِينَةُ، جُزئِيٍّ بَيْنَهُمَا، فَجَعَلَ جُزءٌ مِنْهُ يَفِي بِحَقِّ أَحَدِهِمَا فِي يَدِهِ لَمَدَةً مَا، وَجُعِلَ جُزءٌ مِنْهُ فِي يَدِ الْآخَرِ مِنْهُمَا تِلْكَ الْمَدَةُ يُسْتَعْمَلُ بِحَقِّ مَلِكِهِ الَّذِي يَمْلِكُهُ فِيمَا هُوَ مِنْهُ، وَهَذَا يُوَافِقُ مَذْهَبَ الَّذِينَ يَقُولُونَ فِي الدَّارِ تَكُونُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَيُطْلَبُ أَحَدُهُمَا سُكْنَى نَصِيْبِهِ مِنْهَا، وَيَأْبَاهُ الْآخَرُ:

(١) إسناده صحيح، وهو في «سنن النسائي» ١١٣/٦.

ورواه البخاري (٥٠٣٠) و(٥١٢٦)، ومسلم (١٤٢٥)، والطبراني (٥٩٩٣)

عن قتيبة بن سعيد، بهذا الإسناد.

إِنَّ المَهايَاةَ تُستعمل فيها بينهما كما ذكرنا، ومِمَّنْ يذهب إلى ذلك من أهل العلم أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه، ولهم في ذلك مخالفون من أهل العلم ممن يقول: إنه ليس ذلك لواحد منهما إلا بإطلاق صاحبه ذلك له. والله عز وجل نسأله التوفيق.

٢٨١- بابُ بيانِ مُشكل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله:

«إِنَّ أَحَقَّ ما وَقَّيْتُمْ بِهِ مِنَ الشُّرُوطِ ما اسْتَحَلَّيْتُمْ بِهِ الفُروجَ»

حَدَّثَنَا أَبُو القاسمِ هَاشِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ قُرَّةَ بْنِ أَبِي خَلِيفَةَ الرُّعَيْنِيِّ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ الْأَزْدِيُّ، قال:

٢٠٥٤- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمَرَادِيُّ، قال: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ

بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، قال: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قال: «إِنَّ أَحَقَّ ما وَقَّيْتُمْ بِهِ مِنَ الشُّرُوطِ ما اسْتَحَلَّيْتُمْ بِهِ الفُروجَ»^(١).

(١) حديث صحيح. أبو الخير: هو مرثد بن عبد الله اليزني المصري.

ورواه عبد الرزاق (١٠٦١٣)، وأحمد ١٥٠/٤، والبخاري (٢٧٢١) و(٥١٥١)، وأبو داود (٢١٣٩)، والنسائي ٩٢/٧-٩٣، وابن حبان (٤٠٩٢)، والطبراني ١٧/ (٧٥٢)، والبيهقي ٢٤٨/٧ من طرق، عن الليث بن سعد، به. ورواه الإمام أحمد ١٤٩/٤ و١٥٠ و١٥٢، والدارمي ١٤٣/٢، ومسلم (١٤١٨) (٦٣)، وابن ماجه (١٩٥٤)، والترمذي (١١٢٧)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣١٧/٧، وأبو يعلى (١٧٥٤)، والطبراني ١٧/ (٧٥٣) و(٧٥٤)

٢٠٥٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَرْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الدُّمَشْقِيُّ، عَنْ زَهْرِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ^(١)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي إِسْنَادِهِ بَيْنَ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَبَيْنَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَحَدًا. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَنَظَرْنَا هَلْ سَمِعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ يَزِيدَ، أَوْ أَخَذَهُ عَنْ غَيْرِهِ عَنْهُ.

٢٠٥٦- فَوَجَدْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ الرَّقِّيَّ، قَدْ حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَيُّوبَ -هَكَذَا أَمَلَاهُ عَلَيْنَا، وَإِنَّمَا هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ- عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُؤْفَى بِهَا مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(٢).

و(٧٥٥)، والبيهقي ٢٤٨/٧، والبخاري (٢٢٧٠) من طريق يزيد بن أبي حبيب، به. ورواه الطبراني ١٧ (٧٥٧) من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن أبي الخير، به. (١) إسناده ضعيف، فيه عننة ابن جريج، ورواية أهل الشام عن زهير بن محمد غير مستقيمة فضعف بسببها. ورواه عبد الرزاق (١٠٦١٤) عن ابن جريج، قال: حدثت عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ.. مثله.

(٢) إسناده صحيح. ورواه النسائي ٩٣/٧ عن عبد الله بن محمد، والطبراني ١٧/٧٥٦ من طريق إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، كلاهما عن حجاج بن محمد، بهذا الإسناد.

فوقفنا بذلك على أن ابن جريج إنما أخذ هذا الحديث عن سعيد بن أبي أيوب، عن يزيد

ثم تأملنا متن هذا الحديث لنقف على المراد به إن شاء الله، فوجدنا الله عز وجل، قد قال في كتابه: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، وقال: ﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقال: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [النساء: ١٩]، حضاً منه لهم على إمساكين لما عسى أن يكون قد علمه عز وجل لهم في ذلك من الخيرَةِ فيما يفعلونه من ذلك.

ثم قال: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا، فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا، أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: ٢٠]، فجعل أخذهم إياه منهن من حيث لا ينبغي أخذهم إياه منهن بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا.

ثم قال: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]، وكان الإفضاء المذكور في هذه الآية هو الجماع الذي كان بينهم، والميثاق المذكور فيها هو العقد الذي كان فيه إحلالهن فزوجهن لمن تزوجهن.

وقال الله عز وجل على لسان رسول ﷺ

٢٠٥٧- ما قد حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ

مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَازِبٍ بْنُ شَيْبٍ عَنْ غُرْقَدَةَ أَبِي غُرْقَدٍ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غُرْقَدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو -وهو ابنُ الأحواص-

الأزدي-، عن عمرو بن الأحوص، قال: خَطَبَ رسولُ الله ﷺ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فقال في خُطْبَتِهِ: «أَلَا وَاتَّقُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّمَا هُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٌ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، لَكُمْ عَلَيْهِنَّ حَقٌّ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ حَقٌّ، وَمَنْ حَقَّكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يَأْذَنَ فِي بَيْتِكُمْ إِلَّا بِإِذْنِكُمْ، وَلَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، فَإِنْ فَعَلْنَ، فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْباً غَيْرَ مُبْرِحٍ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ، فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً، وَإِنْ مَنَّ حَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»^(١).

قال أبو جعفر: فكان عقدُ التزويج يُوجبُ هذه الأشياءَ المذكورات فيما ذكرنا للزوجاتِ على الأزواج بعقد التزويجات اللاتي يعقدونها بينهم، وكانت بذلك مشروطات من الله عزَّ وجلَّ للزوجاتِ على الأزواج، فكانت أحقَّ ما وفي به، لأن ما يشترطه الآدميون بعضهم لبعض كان واجباً على من شرطه منهم الوفاء به لمن اشترطه له على نفسه، وإذا كان ذلك كذلك فيما اشترطه بعضهم لبعض كان ما اشترطه الله عزَّ وجلَّ لبعضهم على بعض أحقَّ بالوفاء به مما سواه مما يشترطه بعضهم لبعض، ولا سيما ما قد جُعِلَ في انتهاكِ حرمة من

(١) رواه مطولاً ومختصراً الإمام أحمد ٤٢٦/٣ و ٤٢٦ و ٤٩٨، وأبو داود (٣٣٤)، وابن ماجه (١٨٥١) و (٢٦٦٩) و (٣٠٥٥)، والترمذي (١١٦٣) و (٣٠٨٧) و (٢١٥٩)، والنسائي في «الكبرى» من طريقين عن شبيب بن غرقدة، بهذا الإسناد. وسليمان بن عمرو قال فيه الحافظ: مقبول.

العقوبات ما قد جعل من النكاح، ومن الحدود التي في بعضها فوات النفس، وما كان كذلك كان معقولاً أن في الأشياء التي ترفع ذلك - وهي العقوبة - التي معها إباحة ذلك، ووصف الله عز وجل ما قد جعله سبباً له بقوله: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، وما كان تكون به المودة والرحمة، مع علو رتبتهما ضدًا لما قابله من العقوبة بالنكاح، وما سواه مما ذكرنا، وأحق الأشياء بذوي الأبواب اختيار ما ذكرنا من الأشياء المحمودات على أضرارها من الأشياء المذمومات، وبالله التوفيق.

٢٨٢- باب بيان مُشكل ما روي عن عمر رضي الله عنه من نَهْيهِ أَنْ يُغَالَى فِي صَدَقَاتِ النِّسَاءِ، وَمِنْ احْتِجَاجِهِ فِي ذَلِكَ بِأَصْدِيقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءً، وَمِنْ أَصْدِيقَةِ أَزْوَاجِ بَنَاتِهِ بَنَاتَهُ

٢٠٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ قُرَّةَ بْنِ أَبِي خَلِيفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَلَامَةَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعُمَرِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ عُمَرَ، قَالَ: مَا سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَحَدٍ مِنْ أَزْوَاجِهِ وَلَا بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً^(١).

(١) العمري هو عبد الله بن عمر بن حفص غير هذا الطريق.
ورواه البزار (١٥٨) عن يوسف بن موسى، عن الفضل بن دكين، بهذا الإسناد.

٢٠٥٩- حَدَّثَنَا فَهْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ مَرَّةً أُخْرَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعُمَرِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ عُمَرَ فِيهِ.
٢٠٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعُمَرِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَظُنُّهُ عَنْ عُمَرَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

قال لنا أبو زُرْعَةَ: ليس الشكُّ مِنِّي، ولكنه في الحديث، فاختَلَفَ فَهْدٌ وَأَبُو زُرْعَةَ عَلَى أَبِي نُعَيْمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَمَا ذَكَرْنَا.

٢٠٦١- حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ شُرَيْحٍ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ خَطَبَ، فَقَالَ: لَا تَغْلُوا صَدُقَاتِ النِّسَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، كَانَ أَحَقَّكُمْ بِهَا وَأَوْلَاكُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ وَأَهْلُ بَيْتِهِ، مَا تَزَوَّجَ نَبِيٌّ مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا زَوْجٌ نَبِيًّا مِنْ بَنَاتِهِ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَّةً^(١).

قال أبو جعفر: سمعتُ هذا الحديثَ من رَوْحٍ وحفظتُه وكتبته، ثم وجدتُ بعضَه قد ذَهَبَ مِنْ كِتَابِي بِانْقِلَاعِ أُسْحَاةٍ^(٢) مِنْهُ، فَكُتِبَتْهُ مِنْ أَصْلِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ هَكَذَا.

وأورده ابن كثير في «مسند الفاروق» ٤٠٨/١ عن البزار، وقال: إسناده جيد، ليس فيه متكلم فيه سوى العمري وحده.

(١) ابن سوار الكندي: ضعيف.

(٢) أي قشرة من الكتاب.

٢٠٦٢- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَيْنَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ السَّمَّانُ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِي اللَّهِ عَنْهُ، قَالَ: لَا تَغْلُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا، أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ، كَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، مَا زَوْجَ نَبِيٍّ مِنْ بَنَاتِهِ، وَلَا تَزَوَّجْ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ بِأَفْضَلٍ مِنْ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَّةً^(١).

٢٠٦٣- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ وَابْنِ عَوْنٍ وَسَلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ وَهَشَامَ بْنَ حَسَّانٍ -دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي حَدِيثِ بَعْضٍ-، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ سَلَمَةُ: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، ثُبَّتُ عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ، وَقَالَ الْآخَرُونَ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ، قَالَ: قَالَ عَمْرٌ: أَلَا لَا تَغْلُوا صَدُقَاتِ النِّسَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا، أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ كَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ. مَا أَصْدَقَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَصْدَقَ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِهِ، أَكْثَرَ مِنْ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَّةً، أَلَا وَإِنْ أَحَدَكُمْ لِيُغْلِيَ بِصَدَاقِ امْرَأَتِهِ حَتَّى يَبْقَى لَهَا عِدَاوَةٌ فِي نَفْسِهِ، فَيَقُولُ: لَقَدْ كَلَّفْتُ إِلَيْكَ عِلْقَ الْقَرْبَةِ، أَوْ قَالَ: عَرَقَ الْقَرْبَةَ^(٢).

(١) إسناده قوى، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي العجفاء واسمه هريم بن نسيب.

(٢) ورواه النسائي ١١٧/٦-١١٨.

ورواه عبد الرزاق (١٠٣٩٩)، وأحمد ٤٨/١ (٣٤٠)، والحميدي (٢٣)، وأبو داود (٢١٠٦)، والترمذي (١١١٤) من طريق أيوب، وابن أبي شيبة ١٨٧/٤ من

٢٠٦٤- وَحَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّة، قَالَ: حَدَّثَنَا سُريج بن النعمان، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ [ح]، وَحَدَّثَنَا صالح بن عبد الرحمن، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن منصور، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، ثُمَّ اجتمعوا، فَقَالَا: قَالَ: أَخْبَرَنَا منصورٌ - يعني ابن زاذان - عن ابن سيرين، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَجْفَاءِ السُّلَمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَ بن الخطَّاب وهو يَخْطُبُ النَّاسَ، فَحَمَدَ الله عز وجل، وَأَثْنَى عليه، ثُمَّ قَالَ: أَلَا لَا تُغَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا، أَوْ تَقْوَى عِنْدَ الله عز وجل، كَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا النَّبِيُّ

طريق أشعث وهشام بن حسان، وابن أبي شيبة أيضاً ١٨٨/٤، وابن ماجه (١٨٨٧)، والحاكم ١٧٥/٢-١٧٦ من طريق ابن عون، والنسائي ١١٧/٦، وابن حبان (٤٦٢٠) من طريق ابن عون وهشام بن حسان، والبيهقي ٢٣٤/٧ من طريق أيوب وحبيب وهشام بن حسان، جميعهم عن ابن سيرين، بهذا الإسناد. ورواه أحمد (٢٨٥) و(٢٨٧) عن إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيْة، عن سلمة بن علقمة، به.

ورواه الطيالسي (٦٤) من طريق سعيد بن عبد الرحمن، وعبد الرزاق (١٠٤٠٠) و(١٠٤٠١) من طريق عاصم الأحول، كلاهما عن محمد بن سيرين، عن أبي العجفاء، به.

ورواه البيهقي ٢٣٤/٧ من طريق عمرو بن أبي قيس، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن ابن أبي العجفاء، عن أبي العجفاء، به. قوله: «كَلَّفْتُ إِيْلِكَ عِلْقَ الْقَرْبَةِ»، أي: تَكَلَّلَاتُ إِيْلِكَ وَتَحَمَّلْتُ حَتَّى الْحَبْلِ الَّذِي تَعْلُقُ بِهِ الْقَرْبَةَ.

وَعَرَّقَ الْقَرْبَةَ - بِالرَاءِ -: سِيلَانُ مَائِهَا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. انظر «النهاية» لابن الأثير ٢٢٠-٢٢١/٣.

ﷺ^(١)، ثم ذكر بقية حديث أحمد بن شعيب.

٢٠٦٥- حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ، أَوْ عَنْ ابْنِ أَبِي الْعَجْفَاءِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

قال أبو جعفر: ففي هذه الآثار عن عمر رضي الله عنه نهيه الناس أن يتجاوزوا في الأصدقة صدقة رسول الله ﷺ التي كان أصدقها نساءه، والأصدقة التي كان أزواج بناته أصدقوها بناته، وكان ذلك منه عندنا -والله أعلم- إرادة منه أن تكون الأصدقة المرجوع إليها فيمن يستحق من النساء صداق مثله من نسائه على من يستحقه عليه من الأزواج، أن يكون وسطاً، وأن لا يكون شططاً، ومثل هذا ما قد كان رسول الله ﷺ أنكره في زمنه

٢٠٦٦- كما حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي حَذْرَجٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِي صَدَاقٍ، فَقَالَ: «كَمْ أَصْدَقْتُ؟» قُلْتُ: مِئَتِي دِرْهَمٍ، قَالَ: «لَوْ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ مِنْ بَطْحَانَ، لَمَا زَادَ»^(٢).

(١) رواه الدارمي ١٤١/٢ عن عمرو بن عون، عن هشيم، بهذا الإسناد. وانظر ما قبله.

(٢) صحيح، وهذا إسناد ضعيف لضعف مؤمل بن إسماعيل، لكنه توبع. ورواه عبد الرزاق (١٠٤٠٩)، ومن طريق أحمد ٤٤٨/٣، والطبراني ٨٨٢/٢٢.

قال أبو جعفر: هكذا حَدَّثَنَا بَكَارٌ

٢٠٦٧- وقد حَدَّثَنَا يوسفُ بن يزيد، قال: حَدَّثَنَا سعيدُ بن

منصور، قال: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، قال: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي: أَنَّ أبا حَزْرَدٍ تزَوَّجَ امرأةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَعِينُهُ فِي صَدَاقِهَا، ثُمَّ ذَكَرَهُ^(١).

وكانت الأصدقةُ التي كان ﷺ يُصَدِّقُهَا نِسَاءَهُ ما قد ذكرناه في

هذا الباب، وكانت أصدقةُ من لم يُنكَرْ عليه ما أصدقه منها

٢٠٦٨- ما قد حَدَّثَنَا علي بن مَعْبُدٍ، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بن

عمر، قال: حَدَّثَنَا داود بن قيس، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة، قال: كان صَدَاقُنَا إِذْ كانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَشْرَ أَوَاقٍ - وَطَبَقَ بِيَدَيْهِ - وَذَلِكَ أَرْبَعُ مِئَةٍ^(٢).

عن سفيان الثوري، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٤٤٨/٣ عن وكيع، والطبراني ٢٢/٨٨٢ من طريق أبي نعيم، كلاهما عن سفيان الثوري، به.

وَبُطْحَان: وادٍ بالمدينة يهبط من حَرَّةٍ تنصبُ منها مياهُ عَذْبَةٍ.

(١) إسناده صحيح، وهو في «سنن سعيد بن منصور» (٦٠٤).

ورواه الطبراني ٢٢/٨٨٣ من طريق يزيد بن هارون، والبيهقي ٢٣٥/٧ من

طريق يزيد بن هارون وعبد الله بن المبارك، كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري، به. ورواه الدولابي في «الكنى» ٢٥/١، والطبراني ٢٢/٨٨٤ من طريق أبي حذر.

(٢) رواه عبد الرزاق (١٠٤٠٦)، والنسائي ١١٧/٦، وابن الجارود (٧١٧)،

وابن حبان (٤٠، ٩٧)، والدارقطني ٢٢٢/٣، والحاكم ١٧٥/٢، والبيهقي ٢٣٥/٧

٢٠٦٩- وما قد حَدَّثَنَا صَالِحٌ، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قال: حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، قال: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عن أنس: أن عبد الرحمن بن عَوْفٍ رضي الله عنه تزوّج امرأة من الأنصارِ على وزنِ نَوَاةٍ من ذهبٍ، فقال له النبي ﷺ: «أولم ولو بشاة»^(١).

وقد رُوِيَ عن عائشة فيما كان رسول الله ﷺ أصدقه نساءه
٢٠٧٠- ما قد حَدَّثَنَا فُهَيْدٌ، قال: حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ، قال: حَدَّثَنَا الدَّرَّاورُدي، قال: أخبرني ابنُ الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، قال: سألتُ عائشةَ عن صداقِ النبي ﷺ نساءه، فقالت: اثنتي عشرة أوقيةً ونشاً، قلتُ لها: ما النش؟ قالت: نصفُ أوقيةٍ^(٢).
٢٠٧١- وما قد حَدَّثَنَا ابنُ أبي مريم، قال: حَدَّثَنَا جَدِّي، قال:

من طرق، عن داود بن قيس، به

- (١) إسناده صحيح، وهو في «سنن سعيد بن منصور» (٦١١).
ورواه البيهقي في «شرح السنة» (٢٣١٠) من طريق أبي عبيد، عن هشيم، بهذا الإسناد. وقرَنَ بهشيمُ إسماعيلَ بن جعفر وابنَ عُلية.
النواة في الأصل: هي عَجْمَةُ التمرة، وهي هنا وزن خمسة دراهم من ذهب، وقيل: وزن ثلاثة دراهم وثلاث. انظر «شرح السنة» ١٣٤/٩.
(٢) حديث صحيح، ورواه أبو داود (٢١٠٥)، والحاكم ١٨١/٢ من طريق الثَّقَلِيِّ، بهذا الإسناد.
ورواه أحمد ٩٣/٦-٩٤، والدارمي ١٤١/٢، ومسلم (١٤٢٦)، وابن ماجه (١٨٨٦)، والنسائي ١١٦/٦-١١٧، والبيهقي ١٣٤/٤ من طرق عن عبد العزيز الدراوردي، به.

حدثني يحيى بن أيوب، قال: حدثني ابن الهاد، ثم ذكر بإسناده مثله، وزاد فيه: هكذا كان صدّاقُ رسول الله ﷺ نساءه وبناته^(١).

وقد روي عن غيرها في ذلك:

٢٠٧٢- ما قد حَدَّثَنَا أحمدُ بن داود، قال: حَدَّثَنَا هُذْبَةُ بن خالد، قال: حَدَّثَنَا أبو هلال، قال: حَدَّثَنَا حُمَيْد بن هلال، قال: خَطَبَ عمرو بن حُرَيْث إلى عدي بن حاتم ابنته، فقال: ما أنا بمزوّجكِ إلا بِحُكْمِي، فأقبل عليه بعضُ أصحابه، فقال: والله، لأمراًة من قريش، أحبُّ إلينا من امرأة من طَيِّئٍ على حُكْمِ أبيها، فقال: إن ذاك لكذلك، ثم أبتْ نفسه أن تدعه إلا أن يَخْطُبَ إليه، فقال: ما أنا بمزوّجكِ إلا على حُكْمِي، قال: قد حَكَمْتُ، قال اذْهَبْ، فقد أَنْكَحْتُكِهَا، فانطلق عمرو فبات ولم يَنْمَ، مخافة أن يَحْكُمَ عليه بما لا يُطِيقُ، فلما أصبح أرسل إليه: يَبْنَ لي ما حَكَمْتَ عليّ حتى أبعثَ به إليك، قال: أحْكُمْ عليك بأربع مئة وثمانين درهماً سُنَّةَ النبي ﷺ، فأرسل إليه بها، وأرسل إليه بعشرة آلاف أو عشرين ألفاً - شكُّ هُذْبَةَ - فقال: جَهَّزْهَا بهذا^(٢).

(١) عبد الله بن محمد بن سعيد بن الحكم بن أبي مريم - منكر الحديث، وانظر ما قبله.

(٢) إسناده لا بأس به، ورواه مطولاً ومختصراً ابن أبي شيبة ١٩١/٤ و ٣٢٢ عن وكيع، عن أبي هلال، عن محمد بن سيرين، قال: خطب عمرو بن حريث.. فذكره. ورواه بنحوه سعيد بن منصور في «سننه» (٦٢٢) من طريق الشعبي، و(٦٢٣) من طريق يونس بن عبيد، عن ابن سيرين، و(٦٢٤) من طريق سعيد بن عمرو بن العاص، والطبراني ١٧/ (٢٤٤) من طريق المغيرة بن شبل، أُرِيعَتَم بهذه القصة: أن

وقد رُوي عن رسول الله ﷺ مما يوافق حديث أبي حذَرْد. ٢٠٧٣- وَحَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّة، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً - أَوْ خَطَبْتُ امْرَأَةً، أَوْ ذَكَرْتُ امْرَأَةً -، قَالَ: «انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِي عَيُونِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا»، قَالَ: «كَمْ أَصْدَقْتَهَا؟» قَالَ: ثَمَانِ أَوَاقٍ. قَالَ: «لَوْ كَانَ أَحَدُكُمْ يَنْجِتُ مِنَ الْجَبَلِ، مَا زَادَ»^(١).
قال أبو جعفر: فكان عمر -رضي الله عنه- على ما كان عليه مما قد ذكرناه عنه حتى احتج عليه من كتاب الله بما قامت به الحجة عليه في إباحة أعلى الأصدقة.

٢٠٧٤- حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِمَجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا

عمرو بن حريث خطب.. وبعضهم يزيد فيها على بعض.
(١) إسناده صحيح، ورواه دون قصة الصداق الحميدي (١١٧٢)، وسعيد بن منصور (٥٢٣)، وأحمد ٢/٢٩٩، ومسلم (١٤٢٤) (٧٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/١٤، والنسائي ٦/٧٧، وابن حبان (٤٠٤١) و(٤٠٤٤)، والدارقطني ٣/٣٥٢، والبيهقي ٧/٨٤ من طرق، عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد. ورواه أحمد ٢/٢٩٩، ومسلم (١٤٢٤) (٧٥)، والنسائي ٦/٧٧ من طرق، عن يزيد بن كيسان، به. وذكر مسلم فيه قصة الصداق.
قوله: «فإن في عيون الأنصار شيئاً»، أي: فيها صِفَر.

تُغَالُوا فِي صُدُقِ النِّسَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يُبْلَغُنِي عَنْ أَحَدٍ سَاقَ أَكْثَرِ مِنْ شَيْءٍ سَاقَهُ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ سِيقَ إِلَيْهِ، إِلَّا جَعَلْتُ فَضْلَ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ. ثُمَّ نَزَلَ فَعَرَضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، أَوْ قَوْلُكَ؟ قَالَ: بَلْ كِتَابُ اللَّهِ، بِمِ ذَاكَ؟ فَقَالَتْ: إِنَّكَ نَهَيْتَ النَّاسَ آفَافاً أَنْ يُغَالُوا فِي صُدُقِ النِّسَاءِ، وَاللَّهِ عِزُّ وَجَلُّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾ [النساء: ٢٠]، فَقَالَ عُمَرُ: كُلُّ أَحَدٍ أَفْقَهُ مِنْ عَمْرٍ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثاً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمَنْبَرِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ أَنْ تُغَالُوا فِي صُدُقِ النِّسَاءِ، فَلْيَفْعَلْ رَجُلٌ فِي مَالِهِ مَا شَاءَ^(١).

قال أبو جعفر: وكان هذا من عمر بعد قيام الحجة عليه هو الواجب عليه، وكان ما كان منه قبل ذلك من النظر للناس هو الواجب عليه لما أدّاه إليه اجتهاده فيه، فلما قامت عليه الحجة من الله عز وجل

(١) مجالد سعيد الهمداني ضعيف. والأثر في «سنن سعيد بن منصور» (٥٩٨)، ومن طريقه أخرجه البيهقي ٢٣٣/٧. ورواه أبو يعلى في «مسنده الكبير» كما في «مسند الفاروق» لابن كثير ٥٧٢/٢-٥٧٣ من طريق محمد بن عبد الرحمن، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عمر. ورواه مختصراً عبد الرزاق (١٠٤٢٠) عن قيس بن الربيع، عن أبي حصين، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عمر. وقيس بن الربيع.

وروى البيهقي ٢٣٣/٧ من طريق حميد الطويل، عن بكر بن عبد الله المزني، قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لقد خرجت وأنا أريد أن أنهى عن كثرة مهور النساء، حتى قرأت هذه الآية: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً﴾. وقال: هذا مُرْسَلٌ جيد.

في خلاف ذلك رَجَعَ إليه، وأمر بما قد ذكرناه عنه، فرضوان الله عليه، وهذا مما يدلُّ على صحة ما ذهبنا إليه في اجتهاد الرأي مما قد تقدَّم ذكرنا له في كتابنا هذا، ثم قد كان منه رضي الله عنه في نفسه.

٢٠٧٥- ما قد حَدَّثَنَا إبراهيم بن مرزوق، قال: حَدَّثَنَا أبو عامر العَقَدِي، عن عبد الله بن زَيْد بن أَسْلَم، عن أبيه، عن جده: أن عمر أصدق أم كلثوم ابنة علي أربعين ألفاً^(١).

وقد تقدَّمه في ذلك ما أصدق عن رسول الله ﷺ مما يتجاوز المقدار الذي كان وَقَفَ عليه عمرُ مما كان رسول الله ﷺ أصدقَه نساءه مما قد ذكرنا في هذا الباب:

٢٠٧٦- كما قد حَدَّثَنَا محمد بن سليمان الباغندي، قال: حَدَّثَنَا موسى بن إسماعيل الجبلي -وهذا رجل محمود الرواية-، قال: حَدَّثَنَا ابنُ المبارك، عن معمر، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن عائشة، قالت: ما أصدق رسول الله ﷺ أحداً من نسائه ولا بناته فوق ثنتي عشرة أوقية، إلا أم حبيبة، فإن النجاشي زَوَّجَه إياها وأصدقها أربعة آلاف، ونقدَ عنه، ولم يُعْطِها النبي ﷺ شيئاً^(٢).

(١) إسناده لين، عبد الله بن أسلم ليس بالقوي. ورواه ابن عدي في «الكامل» ١٥٠٣/٤، ومن طريقه البيهقي ٢٣٣/٧ من طريق قتيبة بن سعيد، عن عبد الله بن زيد بن أسلم، بهذا الإسناد. ورواه ابن أبي شيبة ١٩٠/٤ عن وكيع، عن هشام بن سعد، عن عطاء الخراساني، أن عمر... وعطاء الخراساني فيه ضعف، وهو منقطع، عطاء لم يسمع من عمر.

(٢) رواه البيهقي ٢٣٤/٧ من طريق موسى بن إسماعيل، عن ابن المبارك، به.

هكذا حَدَّثَنَا الباغندي هذا الحديث عن الجُبلي، عن ابن المبارك، وقد خالفه فيه نعيم بن حماد.

٢٠٧٧- كما حَدَّثَنَا فهد ويحيى بن عثمان، قالوا: حَدَّثَنَا نعيم، قال: حَدَّثَنَا ابنُ المبارك، قال: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عن الزُّهري، عن عُرْوَةَ بن الزبير، عن أم حبيبة: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عُبيدِ اللَّهِ بنِ جَحْشٍ، وَكَانَ رَحَلَ إِلَى النجاشي، فمات، وَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ أُمَ حَبِيبَةَ، وَإِنَّهَا لِبَارِضِ الْحَبِشَةِ، زَوَّجَهَا إِيَّاهُ النجاشيُّ، وَأَمَّهَرَهَا أَرْبَعَةَ آلَافٍ مِنْ عِنْدِهِ، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ شَرَحْبِيلَ بنِ حَسَنَةَ، وَجِهَازَهَا كُلَّهُ مِنْ عِنْدِ النجاشي، وَلَمْ يَرْسِلْ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ، وَكَانَ مَهْوَرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَ مِئَةِ دِرْهَمٍ^(١).

قال أبو جعفر: فِي تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ الْإِنْكَارَ عَلَى النجاشي، مَا قَدْ ذَلَّ عَلَى إِبَاحَةِ قَلِيلِ الْأَصْدَقَةِ وَكَثِيرِهَا، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

(١) نعيم بن حماد تربع. ورواه أحمد ٤٢٧/٦ عن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني وعلي بن إسحاق السلمي المروزي، وأبو داود (٢١٠٧)، والحاكم ١٨١/٢ من طريق معلى بن منصور، والنسائي ١١٩/٦ من طريق علي بن الحسن بن شقيق، والطبراني ٢٣/٤٠٢ من طريق يعمر بن بشير، والبيهقي ٢٣٢/٧ من طريق عبد الله بن عثمان، ستهم عن عبد الله بن المبارك، به.

ورواه مختصراً أبو داود (٢١٠٨) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري: أَنَّ النجاشي زَوَّجَ أُمَ حَبِيبَةَ... فَذَكَرَهُ مَرْسَلًا. ورواه دون قصة الصداق أبو داود أيضاً (٢٠٨٦) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عُرْوَةَ، عن أم حبيبة.

٢٨٣- بابُ بيانِ مشكل ما رُوي عن رسولِ الله ﷺ في الحَبَاءِ

والعِدَّةِ والصَّدَاقِ قبلِ عِصْمَةِ النِّكَاحِ وفي ذلك بعدِ عِصْمَتِهِ

٢٠٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ الرَّقْيِيُّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ، حَدَّثَنَا

حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا امْرَأَةٌ نِكَحَتْ
عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَبَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ
بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، فَهُوَ لِمَنْ أُغْصِمَتْ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ
ابْنَتُهُ وَأَخْتُهُ»^(١).

قال أبو جعفر: فأما قولُ النبي ﷺ ما قاله: «قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ»
فإن عِصْمَةَ النِّكَاحِ هاهنا: هي العُقْدَةُ، ومنها قولُ الله عز وجل: ﴿وَلَا
تُشْكِرُوا بِعِمَصٍ الْكَافِرِينَ﴾^(٢) [المتحنة: ١٠]، أي: لا تحسبوهن
زوجاتٍ لكم، وأطلقوهن. وأما قوله ﷺ: «وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ
النِّكَاحِ» فمعناه: أي ما كان بعد عُقْدَتِهِ، «فَهُوَ لِمَنْ أُغْصِمَتْ» أي: لمن
جُعِلَ لَه، لأنه يقال: أُعْصِمْتُ فُلَانًا: إِذَا جُعِلَتْ لَه شَيْئًا يَعْتَصِمُ بِهِ، أي:

(١) إسناده حسن. ورواه الإمام أحمد ١٨٢/٢ (٦٧٠٩)، وأبو داود (٢١٢٩)،
والنسائي ١٢٠/٦، وابن ماجه (١٩٥٥)، والبيهقي ٢٤٨/٧ من طرق عن ابن
جرير، عن عمرو بن شعيب، بهذا الإسناد.

(٢) الْعِصَمُ: جمع "عِصْمَةٍ" وهي ما يعتصم به من العقد والنسب.
والكوافر: جمع "كافرة". والآية نهي المؤمنين عن اِمقام على نكاح المشركات فمن
كانت له امرأة كافرة بمكة فلا يعتد بها فقد انقطعت عِصْمَةُ الزَّوْجِ بينهما.

يَلْحَأُ إِلَيْهِ، وَيَغْنَى بِهِ عَنْ طَلَبِ مِثْلِهِ.

ثم تأملنا هذا الحديث، فكان أحسن ما حضرنا فيه أن المرأة المخطوبة إلى وليها قد يُحبى وليُّها، أو يُوعَدُ بشيءٍ ليكون عوناً للخاطب على ما يُحاوله من التزويج الذي يلمس، فلا يطيبُ لوليها ما حُبِّي ولا ما وُعِدَ به في ذلك، إذ كان إنما قصد إليه بذلك التزويج الملمس منه، فكان أولى بذلك منه المرأة المخطوبُ تزويجُها، لأن الذي يملكُ بتلك الخطبة هو بُضعها لا ما سواه، والعوض من ذلك البُضع، والأسباب التي يلمس بها الوصولُ إليه في حكمه بملكه من يَمْلِكُ ذلك البُضع وهو المرأة دون ما سواها، وكان مثل ذلك ما قد رُوِيَ عن رسول الله ﷺ مما قاله لابنِ اللُّثبية لما رجع من الولاية على الصَّدَقة فحاسبه، فقال: هذا لَكُمْ وهذا أُهْدِيَّ إِلَيَّ، فقال رسول الله ﷺ منكراً ذلك عليه: «أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرَ هَلْ تَأْتِيهِ هَدِيَّتُهُ»^(١)، فردَّ رسولُ الله ﷺ حُكْمَ الهدية إليه لولايته التي أُهدي إليه من أجلها إلى ولايته التي يتولاها، فمثلُ ذلك ما في هذا الحديث من ردِّ الحياء والعِدَّةِ إلى السبب الذي كانا من أجله وهو البُضعُ الملمسُ تزويجُهُ، فَجُعِلَا لِلْمَرْأَةِ، ولم يُجعلَا للمخطوبِ إليه، إذ كان الذي يلمس منه لِغَيْرِهِ لا له، فأما ما كان من ذلك بعدَ عِصْمَةِ النكاح، فهو لمن أُعْصِمَهُ، لأنه قد صار له سببٌ يجبُ أن يكونَ عليه كما قيل في هذا

(١) متفق عليه. رواه البخاري (٢٥٩٧) و(٦٦٣٦) و(٦٩٧٩) و(٧١٧٤)

و(٧١٧٩) ومسلم (١٨٣٢)

الحديث «وأحقُّ ما أكرم عليه ابنته وأخته»، فلما استحق الإكرام كان ما أكرم به لذلك طيباً له، ولما لم يكن له قبل النكاح سبب يستحق به الإكرام من الذي حباه ووعدده لم يَطيَّب له ما أكرم به من ذلك، ولم يسعه احتسابه لنفسه، وكان أولى به منه من أكرم به من أجله ليوصل بذلك إلى ما يَلتمس منه، والله عز وجل نسأله التوفيق.

٢٨٤- بابُ بيانِ مُشكل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ عن الجمع بينَ العَمَتَيْنِ، والجمع بين الخالَتَيْنِ، وعن الجمع بينَ الخالَةِ والعَمَةِ

٢٠٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤَدَّبُ، حَدَّثَنَا
عَلِيُّ بْنُ مُعْبِدٍ، حَدَّثَنَا مِرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ، وَبَيْنَ
الْخَالَتَيْنِ، وَبَيْنَ الْعَمَتَيْنِ^(١).

(١) إسناده ضعيف. خصيف سبى الحفظ، وخلط بأخرة، وقد تفرد به.

ورواه أحمد (١٨٧٨) عن مروان بن القاسم، بهذا الإسناد.

ورواه أبو داود (٢٠٦٧) من طريق خطاب بن القاسم، عن خصيف، به.

وروى أحمد (٣٥٣٠)، والترمذي (١١٢٥)، وابن حبان (٤١١٦)، والطبراني (١١٩٣١) من طريق أبي حريز عبد الله بن الحسين الأزدي، و(١١٨٠٥) من طريق جابر الجعفي، كلاهما عن عكرمة، عن ابن عباس أن بين الله ﷻ نهي أن تنكح المرأة على عمتها، أو على خالتها. والحديث بهذا اللفظ: حسن الإسناد.

قال أبو جعفر: فكان ما في هذا الحديث مما نهى عن الجمع بينه وبين النساء اللاتي نهى عن الجمع بينهما فيه موافقاً لما قد روي عن رسول الله ﷺ عن الجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها، لأن كل واحدة من المرأة وعمتها، ومن المرأة وخالتها لو كانت إحداهما رجلاً لم يحل له أن يتزوج الأخرى، فلم يصلح إذ كانتا كذلك أن يجمع بينهما بتزويج يكونان به عنده.

وقد كان بعض الناس يذهب إلى أن معنى الجمع بين العمتين في معنى الجمع بين الخالتين، إنما كان لأن إحداهما إنما سُميت باسم الأخرى بالمجاورة لها، كما قيل: العُمران لأبي بكر وعمر في أمثال هذا مما تقوله العرب كذلك، وكان ما ذكر إنما يجعل مثل هذا عليه عند الضرورة إليه، وليس في هذا ضرورة تدعو إليه، لأننا قد وجدنا العمتين قد تكونان من وجه آخر.

فأما الخالتان، فإن يكون رجلان تزوج كل واحد منهما ابنة صاحبه، فما وُلد لكل واحد منهما من زوجته هذه إذا كان بنتاً خالة صاحبتهما، فحرام على رجل أن يجمع بينهما، لأن إحداهما لو كانت رجلاً، لكان حراماً عليه أن يتزوج الأخرى.

وأما العمتان: فإن يكون رجلان تزوج كل واحد منهما أم صاحبه، فأولدها بنتاً، فبنت كل واحد منهما عمّة ابنة الآخر لأن ابنة كل واحد منهما أخت الآخر من أمّه، فهي عمّة ابنته، فحرام على رجل أن يجمع بينهما، لأن إحداهما لو كانت رجلاً دخل في نهيه أن تنكح المرأة على عمتها، أو على خالتها.

- ٢٠٨٠- فحدثنا بكار بن قتيبة، حدثنا إبراهيم بن بشار، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى أن تنكح المرأة على عمتها، أو على خالتها^(١).
- ٢٠٨١- وحدثنا أبو أمية، حدثنا سعيد^(٢) بن منصور، وسريج بن النعمان، حدثنا هشيم، أخبرنا عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله^(٣).
- ٢٠٨٢- وحدثنا علي بن عبد الرحمن، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا هشيم، أخبرنا داود، عن الشعبي، عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها، وعلى خالتها، ونهى أن تنكح على ابنة أخيها، أو ابنة أختها، ونهى أن تنكح الكبرى على الصغرى، أو الصغرى على الكبرى^(٤).

(١) إسناده صحيح، ورواه سعيد بن منصور (٦٥١)، وعبد الرزاق (١٠٧٥٥)، والنسائي ٩٧/٦ من طرق، عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد.

ورواه عبد الرزاق (١٠٧٥٤)، ومسلم (١٤٠٨) (٤٠)، والبيهقي ١٦٥/٧ من طرق، عن عمرو بن دينار، به.

ورواه سعيد بن منصور (٦٥٣) من طريق إبراهيم النخعي، عن أبي هريرة.

(٢) تحرف في الأصل إلى: إسماعيل.

(٣) الحديث في «سنن سعيد بن منصور» (٦٥٠).

ورواه أحمد ٢٢٩/٢ عن هشيم، بهذا الإسناد.

(٤) إسناده صحيح، وهو في «سنن سعيد بن منصور» (٦٥٢).

ورواه ابن حبان (٤١١٨) من طريق زكريا بن يحيى الواسطي، عن هشيم، به.

قال أبو جعفر: وفي هذا الحديث زيادة على ما سواه من الأحاديث المروية في هذا الباب، وهي نهى رسول الله ﷺ أن تُنكح الصُّغرى على الكُبرى، والكُبرى على الصُّغرى، وكان معنى ذلك عندنا -والله أعلم- على الكُبرى في النَّسَب، وعلى الصُّغرى في النَّسَب، كما قيل في الولاء: الولاء للكُبرى، يُراد بذلك الكُبر في النَّسَب.

٢٠٨٣- وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَاتِهَا^(١).

ورواه ابن أبي شيبة ٢٤٦/٤، وعبد الرزاق (١٠٧٥٨)، والدارمي ١٣٦/٢، وأحمد ٤٢٦/٢، وأبو داود (٢٠٦٥)، والترمذي (١١٢٦)، والنسائي ٩٨/٦، وابن الجارود (٦٨٥)، وأبو يعلى (٦٦٤١)، وابن حبان (٤١١٧)، والبيهقي ١٦٦/٧، وابن حجر في «التغليق» ٤٠٩/٤ من طرق، عن داود بن أبي هند، به. وقال الترمذي: حسن صحيح.... أدرك الشعبي أبا هريرة وروى عنه، وسألت عمداً -يعني البخاري- عن هذا، فقال: صحيح.

ورواه النسائي في «الكبرى» (٥٤٣١)، والبيهقي ١٦٦/٧، وابن حجر في «التغليق» ٤١٠/٤ من طريق عبد الله بن عون، عن الشعبي، به. ورواه البخاري تعليقاً بإثر الحديث (٥١٠٨) من طريق ابن عون، وداود بن أبي هند، عن الشعبي، به.

(١) صحيح، عبد الله بن صالح -وإن كان في كلام- متابع.
ورواه أحمد ٤٥٢/٢ عن حجاج بن محمد، عن الليث، بهذا الإسناد.

٢٠٨٤- وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِثْلَهُ^(١).

٢٠٨٥- وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ [ح]، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا أَبِي وَشُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ، ثُمَّ اجْتَمَعَا، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»^(٢).

ورواه أحمد ٤٠١/٢ و ٥١٨، والبخاري (٥١١٠)، ومسلم (١٤٠٨) (٣٦)، وأبو داود (٢٠٦٦)، والنسائي ٩٦/٦-٩٧، والبيهقي ١٦٥/٧ من طريق يونس بن يزيد، وأحمد ٥١٨/٢ من طريق مالك، ومسلم (١٤٠٨) (٣٥) من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز، ثلاثهم عن الزهري، به.

(١) إسناده صحيح، ورواه أحمد ٥٠٨/٢ عن يزيد بن هارون، به مطولاً.
ورواه عبد الرزاق (١٠٧٥٣)، وأحمد ٤٣٢/٢ و ٤٧٤ و ٤٨٩ و ٥١٦، ومسلم (١٤٠٨) (٣٨)، والترمذي (١١٢٥)، والنسائي ٩٨/٦، وابن ماجه (١٩٢٩)، والبيهقي ٣٤٥/٥ و ١٦٥/٧ من طرق، عن هشام بن حسان، به.
ورواه مسلم (١٤٠٨) (٣٩) من طريق داود بن أبي هند، وابن حبان (٤٠٦٨) من طريق أيوب السخيتاني، كلاهما عن محمد بن سيرين، به.

(٢) إسناده صحيح، ورواه النسائي ٩٧/٦ من طريق عبد الله بن يوسف، عن الليث بن سعد، بهذا الإسناد.

٢٠٨٦- وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمَرَادِيُّ، حَدَّثَنَا شَعِيبُ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنَا
الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عراك بن مالك، عن أبي هريرة -
رضي الله عنه-: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ يُجْمَعُ بَيْنَهُنَّ:
المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها^(١).

٢٠٨٧- وَحَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَنَّ مَالِكًا أَخْبَرَهُ، عَنْ
أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ^(٢).

ورواه في «الكبرى» (٥٤٢٩) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن
رباح المكي، عن بكر بن عبد الله، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة، لم يذكر
عبد الملك.

(١) إسناده صحيح، ورواه مسلم (١٤٠٨) (٣٤) عن محمد بن رمح بن المهاجر،
والبيهقي ١٦٥/٧ من طريق المولى بن منصور، كلاهما عن الليث، بهذا الإسناد.
ورواه النسائي ٩٧/٦ من طريق جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك، وعبد
الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة. وانظر ما بعده.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «الموطأ» ٥٣٢/٢.
ورواه الشافعي ١٨/٢، وأحمد ٤٦٢/٢ و ٤٦٥ و ٥١٦ و ٥٢٩ و ٥٣٢، والدارمي
١٣٦/٢، والبخاري (٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨) (٣٣)، والنسائي ٩٦/٦، وابن
حبان (٤١١٣) و (٤١١٥)، والبيهقي ١٦٥/٧، والبخاري (٢٢٧٧) من طرق، عن
مالك، بهذا الإسناد.

ورواه سعيد بن منصور (٦٥٤) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، به.
ورواه النسائي ٩٧/٦ من طريق جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن الأعرج
وعراك بن مالك، عن أبي هريرة.

قال أبو جعفر: فهذا الذي وجدناه من الأسانيد التي روي بها هذا الحديث عن أبي هريرة.

وقد روي عن جابر بن عبد الله أيضاً، عن رسول الله ﷺ في ذلك:

٢٠٨٨- ما قد حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، قَالَ: عَرَضْتُ عَلَى الشَّعْبِيِّ كِتَاباً فِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا». فقال الشعبي: أنا سمعته من جابر^(١).

٢٠٨٩- وما قد حَدَّثَنَا يَزِيدُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مثله^(٢).

٢٠٩٠- وما قد حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةَ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مثله.

(١) إسناده صحيح، ورواه الطيالسي (١٧٨٧)، ورواه النسائي ٩٨/٦ من طريق خالد بن الحارث، كلاهما عن شعبة، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٣٣٨/٣ و٣٨٢، وابن أبي شيبة ٢٤٥/٤-٢٤٦، والبخاري (٥١٠٨)، والنسائي ٩٨/٦، وأبو يعلى (١٨٩٠)، وابن حبان (٤١١٤)، والبيهقي ١٦٥/٧-١٦٦ من طرق، عن عاصم بن سليمان الأحول، به.

ورواه النسائي ٩٨/٦ من طريق أبي الزبير، عن جابر.

(٢) صحيح، ورواه عبد الرزاق (١٠٧٥٩) عن سفيان، بهذا الإسناد. وانظر ما قبله.

فهذا ما وجدناه من الطُّرُقِ التي رُوِيَ بها هذا الحديث، عن جابر، عن النبي عليه السَّلام.

وقد رُوِيَ ذلك أيضاً عن عبدِ الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

٢٠٩١- كما حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّة، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الحَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُوسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَوَ بْنَ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ عَلَى خَالَاتِهَا^(١).

قال أبو جعفر: وَلَا نَعْلَمُهُ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.

وقد رُوِيَ ذلك أيضاً عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلام.

٢٠٩٢- كما قد حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْعَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ عَلَى خَالَاتِهَا^(٢).

(١) إسناده حسن. ورواه ابن أبي شيبة ٢٤٧/٤، وأحمد ١٧٩/٢ و ١٨٩ و ٢٠٧ من طريق حسين المعلم، وعبد الرزاق (١٠٧٥٠) و (١٠٧٥١)، وأحمد ١٨٢/٢ من طريق عبد الكريم الجزري، كلاهما عن عمرو بن شعيب، بهذا الإسناد.

(٢) حديث حسن، وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن لُحَيْعَةَ.

ورواه ابن أبي شيبة ٢٤٦/٤، وأحمد ٦٧/٣، والنسائي في «الكبرى» (٥٤٢٧)،

قال أبو جعفر: ولا نعلم هذا المعنى روي عن رسول الله ﷺ من غير هذه الوجوه التي رويناهما عنه فيها، وبالله التوفيق.

٢٨٥- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الوقوع

على الحامل المسبية وهي كذلك

٢٠٩٣- حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتِيْبَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ حُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً عِنْدَ خَبَاءٍ أَوْ عِنْدَ فُسْطَاطٍ مُجْحَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّ صَاحِبَ هَذِهِ أَنْ يُلَمَّ بِهَا، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنَةً تَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ وَكَيْفَ يَسْرِقُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ!»^(١).

وابن ماجه (١٩٣٠) من طريق محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن سليمان بن يسار، عن أبي سعيد الخدري.

(١) إسناده صحيح، وهو في «مسند الطيالسي» (٩٧٧).

ومن طريقه رواه مسلم (١٤٤١)، والبيهقي ٤٤٩/٧.

ورواه أحمد ١٩٥/٥، و٤٤٦/٦، والدارمي ٢٢٧/٢، وأبو عبيد في «غريب الحديث» ٨١/٢، ومسلم، وأبو داود (٢١٥٦)، والبخاري (٢٣٩٥) من طريق عن شعبة، بهذا الإسناد.

والجَحْ، هي الحامل التي قرب وضع حملها، وقوله: «يلمها» أي: يطؤها.

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث: «كيف يورثه وهو لا يحل له» ففي ذلك ما قد دلّ أنه لا يكون بما كان منه في أمه من وطئه إياها وهي حامل به ابناً له، كما قد تأوله من تأوله على أن فيه دليلاً على أن نسبه بما كان منه في أمه قد لحق به مع لحوقه بالذي كان ابتداء حملها به منه، لأن من يقول ذلك يورث الولد من أبيه اللذين يلحق نسبه منهما. وفي هذا الحديث كيف يورثه وهو لا يحل له.

ثم رجعنا إلى طلب هذا الحديث من غير هذا الوجه لنجد فيه ما رواه شعبة عليه مخالفة أو موافقة.

٢٠٩٤- فوجدنا علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة الكوفي، وفهد بن سليمان جميعاً قد حدثانا، قالوا: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني معاوية بن صالح، عن أسد بن وداعة، عن رجل قد سمّاه من أصحاب رسول الله ﷺ - وكان أسد قديماً مريضاً^(١) - أن

وفيه بيان تحريم وطء الحبالى من السبايا، وقوله: «كيف يورثه وهو لا يحل له، وكيف يستره وهو لا يحل له» يريد أن ذلك الحمل قد يكون من غيره، فلا يحل له استلحاقه، وتوريثه وقد ينقش ما كان حملاً في الظاهر، فتعلق الجارية فيه، فيكون ولداً له لا يحل له استرقاقه واستخدامه.

والفسطاط بضم الفاء وكسرهما: نحو بيت الشعر.

وانظر «شرح مسلم» للنووي ١٥/١٠.

(١) قال البخاري في «التاريخ الكبير» ٥٠/٢: قال لنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية، قال: كان أسد مريضاً.

رسول الله ﷺ نظرَ إلى امرأةٍ حاملٍ من السبايا بِخَيْرٍ، فقال: «لِمَنْ هذه؟» فقالوا: لفلان، قال: «أَيَطَوُّهَا؟» قالوا: نعم. قال: «لقد هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنَةً تُدْرِكُهُ فِي قَبْرِهِ، وَيَحَهُ أَيْورُثُهُ وَلَيْسَ مِنْهُ، أَوْ يَسْتَعْبِدُهُ، وَقَدْ غَذَاهُ فِي سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ؟»^(١).

قال أبو جعفر: ففي هذا الحديث غيرُ ما في الحديث الأول وهو قوله: «أَيْورُثُهُ وَلَيْسَ مِنْهُ» ففي ذلك ما قد نفَى أن يكون له في نسبه شيء «أَوْ يَسْتَعْبِدُهُ وَقَدْ غَذَاهُ فِي سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ»، ففي ذلك ما قد دَلَّكَ عَلَى مَنْعِهِ مِنْ اسْتِعْبَادِهِ إِيَّاهُ لَمَّا كَانَ مِنْهُ فِي أُمِّهِ وَهِيَ حَامِلٌ بِهِ، وَقَدْ كَانَ مَكْحُولٌ يَذْهَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى عِتَاقِ هَذَا الْوَلَدِ عَلَى وَاطِئِ أُمِّهِ فِي حَالِ حَمْلِهَا بِهِ.

كما حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَهَارُونُ بْنُ كَامِلٍ جَمِيعاً قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ أَنَّهُ سَأَلَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْهُ -يَعْنِي عَمَّنْ كَانَ مِنْهُ مِثْلُ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ- فَقَالَ: لَا يُعْتَقُ وَلِذَهِاءَ، وَقَالَ مَكْحُولٌ: يُعْتَقُ وَلِذَهِاءَ.

وَمَا دَلَّنَا عَلَى أَنَّ مَكْحُولاً إِنَّمَا أَخَذَ قَوْلَهُ هَذَا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَا فِي هَذَا الْبَابِ:

٢٠٩٥- أَنْ فَهْدًا وَهَارُونَ حَدَّثَانَا، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ -قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ:

(١) عبد الله بن صالح كاتب اللَّيْث صدوق كثير الغلط، وأسد بن وداعة: في مقال، قال ابن معين: كان وجماعة يسبون الصحابة.

وهو ابن أبي مريم-، عن مكحول أن النبي ﷺ مرَّ بجارية اشتراها رجلٌ وهي حُبلى، فقال رسولُ الله ﷺ: «أَتَطَوَّها وهي حُبلى؟» قال: نعم. قال: «إِنَّكَ تَغْذُو فِي مَمْنَعِهِ وَبَصَرِهِ، فَإِذَا وَلَدَ، فَأَعْتَقَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ مَلَكَتُهُ» ونهى النبي ﷺ أن تُوطَأ حُبلى^(١).

قال أبو جعفر: يعنى حُبلى من غير الذي يُحاول وطأها، غير أن في هذا الحديث ما يُخالف قولَ مكحول الذي رويناهُ عنه أنه يَعْتَقُ وَلَدَهَا، لأنَّ في هذا أنه أَكْثَرُ أن يَعْتَقَ وَلَدَهَا، فهذا يدلُّ على أنه قبل أن يَعْتَقَهُ غيرُ عتيقٍ، غيرَ أنه قد يُحتملُ أن يكونَ ما رويناهُ عن مكحول من قوله الذي ذكرنا يَعْتَقُ وَلَدَهَا لم يَضِطُّهُ من أخذناهُ عنه، ويكونُ في الحقيقة إنما هو يَعْتَقُ وَلَدَهَا أن يستأنفَ بعدَ ولادةِ أمِّه إياه عتاقه حتى يتفقَ قوله وما رواه عن النبي ﷺ ولا يختلفان.

قال أبو جعفر: وقد يحتملُ أن يكونَ مرادُ رسولِ الله ﷺ من ذلك الوطئ بعناقِ ذلك الولدِ إشفاقاً منه أن يكونَ ما كانَ ظهرَ بأمِّه مما كانَ ظاهره أنه حملَ منها ليس في الحقيقة كذلك، ثم وقعَ عليها، فحملتُ منه، فكره له استرقاقه لذلك، واستحبَّ له عتاقه إشفاقاً في ذلك أن يكونَ ابنه، ولم يلحق به نسبه، إذ كان لم يتيقن أنه ابنه. والله نسأله التوفيقَ.

(١) إسناده ضعيف على إرساله. عبد الله بن صالح ضعيف، وكذا أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم.

٢٨٦- بابُ بيانِ مُشكِلي ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في استبراءِ

المَسِيَّاتِ مِنَ الحَوَامِلِ ومِمَّن سِوَاهُنَّ

٢٠٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ

شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

وَشَرِيكَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ

حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ حَامِلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً»^(١).

٢٠٩٧- حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ

الْأَصْبَهَانِي، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ وَهَبٍ، وَالْجَالِدِ، عَنْ أَبِي

الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ.

قال أبو جعفر: وفيما رويناه من هذا الحديث ما يدلُّ على أن

رسولَ الله ﷺ قصد بالاستبراء إلى مَنْ تَحِيضُ مِمَّنْ لَيْسَ بِحَامِلٍ، وإلى

الحوامل لا إلى من سِوَاهُنَّ مِمَّنْ كَانَ فِي ذَلِكَ السَّبِي مِنَ النِّسَاءِ.

ونحن نَحِيطُ علماً أَنَّهُ قَدْ كَانَ فِيهِنَّ مَنْ لَمْ تَبْلُغْ، وَمَنْ قَدْ يَتَسَنَّ مِنْ

(١) حديث صحيح لغيره، وقد حسنه الحافظ في «التلخيص الحبير» ١٧٢/١.

ورواه أحمد ٦٢/٣ و ٨٧ عن يحيى بن إسحاق، وأسود بن عامر، والدارقطني

١١٢/٤ من طريق ابن الأصبهاني، ثلاثتهم عن شريك، بهذا الإسناد.

ورواه الدارمي ١٧١/٢، وأبو داود (٢١٥٧)، والحاكم ١٩٥/٢، والبيهقي

٤٤٩/٧ من طريق عمرو بن عون، عن شريك، عن قيس بن وهب، عن أبي الوداك،

عن أبي سعيد.

المحيض، والحيض والحمل من هؤلاء معدوم، فكان هذا القول من رسول الله ﷺ دليلاً على أن الاستبراء على غير مَنْ وقع عليه قوله ذلك من النساء، وأن الاستبراء لا يجب فيمن لا تحيض من الصغار، ولا فيمن لا تحيض من الإياس من الحيض، كما قد روي عن القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله في ذلك.

كما قد حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ الْقَاسِمِ وَسَالِمٍ، أَنَّهُ سَأَلَهُمَا عَنِ الْجَارِيَةِ تَبَاعُ وَلَمْ تَحِضْ: أَيَطْوَاهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا؟ فَقَالَا: يَنْظُرُ إِلَيْهَا مَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَحِضْ، فَلَا نَرَى عَلَيْهِ شَيْئاً.

قَالَ اللَّيْثُ: إِذَا كَانَتْ ابْنَةً عَشْرٍ سَنِينَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُوْطَأَ حَتَّى يُسْتَبْرَأَ رَجْمُهَا لِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فَإِنَّهُ بَلَّغْنَا أَنَّ ابْنَةَ عَشْرٍ سَنِينَ حَمَلَتْ. قَالَ: وَفِي هَذَا مَا قَدْ دَلَّ أَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ كَانَ مَذْهَبُهُ أَنَّ حَمْلَهَا إِذَا كَانَ مَأْمُوناً أَنَّهُ لَا تُسْتَبْرَأُ فِيهَا، وَهَذَا قَوْلٌ قَدْ كَانَ أَبُو يُوسُفَ قَالَهُ مَرَّةً، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا كَانَ مَذْهَبَهُ أَيْضاً، وَمَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْعِذْرَاءِ أَنَّهَا لَا تُسْتَبْرَأُ.

٢٠٩٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ،

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: الْعِذْرَاءُ لَا تُسْتَبْرَأُ^(١).

(١) رجال ثقات، وهو في «مصنف عبد الرزاق» (١٢٩٠٦)، وعلقه البخاري في

٢٠٩٩- وما قد حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ الصُّوْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ وَطْءِ السَّبَايَا وَهُنَّ حَبَالِي حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ أَوْ يُسْتَبْرَأْنَ^(١).
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا عِنْدَنَا، فَغَيْرُ مُخَالَفٍ لِمَا رَوَيْنَاهُ قَبْلَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، لِأَنَّ مَعْنَى: «أَوْ يُسْتَبْرَأْنَ» قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ: أَوْ يَسْتَبْرَأْنَ مِمَّا قَدْ رَوَيْنَاهُ قَبْلَهُ، فَيَعُودُ مَعْنَى مَا رُوِيَ فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ. وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَّأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

«صحيحه» في البيوع: باب هل يُسافر بالجارية قبل أن يستبرأها.

(١) شريك في حفظه شيء، وباقي رجاله ثقات.

ورواه النسائي ٣٠١/٧ عن أحمد بن حفص بن عبد الله، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تَقْسَمَ، وَعَنِ الْحَبَالِي أَنْ يُوْطَأَنَّ حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ، وَعَنِ لَحْمِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ».
 وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وَصَحِّحَهُ الْحَاكِمُ ١٧٣/٢، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

٢٨٧- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ

في السبايا الوثنيات من حل وطهن للمسلمين

ومن دليل على نسخ ذلك

٢١٠٠- حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتِيبة، قال: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يونس
 اليماميُّ [ح]. وَحَدَّثَنَا إبراهيمُ بْنُ مرزوق، قال: حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عبد
 الحميد الخنفيُّ، ثم اجتمعا، فقال كُلُّ واحدٍ منهما: حَدَّثَنِي عكرمةُ بْنُ
 عَمَّارٍ، قال: حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سلمة، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، قال: أَمَرَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا أبا بكرٍ رضي الله عنه، فغزونا فَرَارَةَ، فلما دَنَوْنَا مِنَ الماءِ،
 أَمَرْنَا أَبُو بكرٍ، فَعَرَّسْنَا، فَصَلَّيْنَا بِنَا الغَدَاةَ، ثم أَمَرْنَا فَشَنَّا الغَارَةَ، فوردنا
 الماءَ، فقتلنا مَنْ قَتَلْنَا بِهِ، ثم انصرف عُنُقٌ مِنَ الناسِ فِيهِمُ السَّبَايا
 والذراري قد كَادُوا أَنْ يسبقوا إِلَى الجبلِ، فطرحَتْ بِهِمْ بَيْنَهُمْ وَيَبْنَ
 الجبلِ، وَغَدَوْتُ فوقَها حَتَّى حُلْتُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الجبلِ، وَجِئْتُ بِهِمْ
 أَسْوَقَهُمْ وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فَرَارَةَ عَلَيْهَا قَشْعٌ مِنْ آدَمَ، معها بِنْتُهَا
 مِنْ أَحْسَنِ الْعَرَبِ، فَسَقَتْهُمْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَتَفَلَّيْتُ أَبُو بَكْرٍ ابْتِغَاءً، فلم
 أَكْشِفْهَا ثَوْباً حَتَّى قَدِمْتُ المَدِينَةَ فَلَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فقال لي: «يَا
 سَلَمَةُ هَبْ لِي المَرَأَةَ»، قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ أَعْجَبْتَنِي، وَمَا كَشَفْتُ
 لها ثَوْباً، فَسَكَتَ حَتَّى كَانَ مِنَ الغَدِ لَقِيَنِي، فقال لي: «يَا سَلَمَةُ هَبْ لِي
 المَرَأَةَ لِلَّهِ أَبُوكَ»، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ مَا كَشَفْتُ لها ثَوْباً، هِيَ لَكَ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ، فَبِعْتُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَدَى بِهَا أَسْرَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ

كانوا في أيدي المشركين^(١).

ففي هذا الحديث قولُ سلمة لرسول الله ﷺ لما استوهبه المرأة: والله لقد أعجبتني وما كشفتُ لها ثوباً، وترك رسول الله ﷺ إنكارَ ذلك عليه، ففي ذلك ما قد دلَّ على أنَّ وطأها قد كان حيثُ لا يحِلُّ له، وفي مفاداة رسول الله ﷺ بها وردّها إلى المشركين ما قد دلَّ على ثبوتها على ما كانت عليه، وعلى أنه لم يكن منها إسلام حلَّ به لسلمة وطؤها.

٢١٠١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعِ الْبَهْرَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَيْرِيزِ الْجُمَحِيِّ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نُصَيْبُ سَيِّئٌ، فَتَحِبُّ الْأَثْمَانَ، فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ إِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ذَلِكَ، لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا وَهِيَ خَارِجَةٌ»^(٢).

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٤/٤٦ عن بهز، ومسلم (١٧٥٥) من طريق عمر بن يونس، والنسائي في السير من «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٨/٤ من طريق زيد بن الحباب، وأحمد ٤/٥١، وأبو داود (٢٦٩٧) من طريق هاشم بن القاسم، وابن ماجه (٢٨٤٦) من طريق وكيع، والبيهقي ١٢٩/٩، والطبراني في «الكبير» (٦٢٣٧) من طريق أبي الوليد الطيالسي، سنتهم عن عكرمة بن عمار، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٣٣/٣ بإسناده ومثته.

ففي هذا الحديث ما قد دلَّ أيضاً على إباحة وطء السبايا، ولم يكونوا يَسْبُون حينئذٍ إلا أهل الأوثان.

٢١٠٢- حَدَّثَنَا يونسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكاً حَدَّثَهُ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، أَنَّ ابْنَ مُحَيْرِيزٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ كَلَمُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَأْنِ الْعَزْلِ، وَذَلِكَ لَشَأْنِ غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَصَابُوا سَبَايَا، وَكَرِهُوا أَنْ يَلِدْنَ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَغْزِلُوا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَدَّرَ مَا هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

٢١٠٣- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

٢١٠٤- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي

ورواه البخاري (٥٢١٠) ومسلم (١٤٣٨) (١٢٧) من طريق جويرية عن مالك، عن الزهري، بهذا الإسناد.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٣/٣٣، بإسناده ومثته.
وهو في «الموطأ» ٢/٥٩٤، ومن طريقه رواه أحمد ٦٨/٣، والبخاري (٢٥٤٢)، وأبو داود (٢١٧٢)، والبيهقي ٧/٢٢٩، والبخاري (٢٢٩٥).
ورواه مسلم (١٤٣٨) (١٢٥) من طريق إسماعيل بن جعفر، وسعيد بن منصور (٢٢٢٠) عن عبد العزيز محمد، كلاهما عن ربيعة، به.

مريم، قال: حدثني ابن أبي الزناد، ثم ذكر بإسناده مثله.
ففي هذا الحديث أن أولئك السبايا كُنَّ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وفي ذلك ما قد دلَّ على حلِّ وطئهن كان حينئذ.

٢١٠٥- وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْخَضِيبُ بْنُ نَاصِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَرَّرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّهُمْ أَصَابُوا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ، فَأَرَادُوا أَنْ يَسْتَمْتَعُوا مِنْهُنَّ وَلَا يَحْمِلْنَ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

فخالف موسى بن عقبة في هذا الحديث ربيعة وأبا الزناد، فذكر فيه أن أولئك السبايا من سبايا أوطاس، وقال فيه ربيعة وأبو الزناد: إنهنَّ من بني المصطلق، وذلك اختلافٌ شديد، لأن غزوة بني المصطلق كانت في ست من الهجرة، وغزوة أوطاس وهي غزوة حُنين كانت بعدها بستين، وكانت في سنة ثمان من الهجرة. فنظرنا في حقيقة ذلك من رواية غيرهم ما هي؟

٢١٠٦- فوجدنا إبراهيم بن مرزوق، قد حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَدَّاءِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا أَصَبْنَا

(١) الحديث في «شرح معاني الآثار» ٣/٣ بإسناده ومثله.

ورواه ابن حبان (٤١٩٣) من طريق موسى بن عقبة، بهذا الإسناد.

سَبَّي حُنَيْنٍ^(١) سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزًّا وَجَلًّا أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا، لَمْ يَمْنَعَهُ شَيْءٌ»^(٢).

٢١٠٧- ووجدنا بكاراً قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قال: أَصْبَنَا نِسَاءً يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَكُنَّا نَعَزُّ عَنْهُنَّ نَرِيدُ الْفِدَاءَ، فَقُلْنَا: لَوْ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(٣).

فوافق أبو الوداك في هذا الحديث ما رواه موسى بن عقبة، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز، وخالف ما رواه ربيعة وأبو الزناد.

(١) كذا وقع في الأصل «سبي حنين» وقول الطحاوي بعد قليل «فوفق أبو الوداك في هذا الحديث ما رواه موسى بن عقبة عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز» يدل على أن الرواية هكذا وقعت مع أن الرواية عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» في الموضعين «سبي خير» وكذلك جاءت عند الطيالسي وابن حبان.

(٢) إسناده صحيح. ورواه في «شرح معاني الآثار» ٣٤/٣ بإسناده ومثنته. وهو في «مستند الطيالسي» (٢١٧٥).

ورواه أحمد ٤٩/٣، وأبو يعلى (١١٥٣) من طريق سفيان، عن أبي إسحاق، به. ورواه ابن حبان (٤١٩١) من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، ومحمد بن كثير العبدي عن شعبة، به. وسيأتي برقم (٢٢١١) و(٢٢١٢).

(٣) مؤمل بن سماعيل، وهو في «شرح معاني الآثار» ٣٤/٣ بإسناده ومثنته. ورواه أحمد ٤٩/٣ عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، بهذا الإسناد.

فقال قائل: هذه آثار صحاح، فمن أين رغبتُم عنها، وتركتم إباحة وطء السبايا الوثنيات.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه: أنه قد يحتمل أن يكون ما في هذه الآثار كان قبل إنزال الله على نبيه ﷺ تحريم المشركات على المؤمنين بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فقال وهل كن المشركات قبل نزول هذه الآية حل للمؤمنين مع ما هن عليه من عبادة الأوثان؟

فكان جوابنا له في ذلك أنهم قد كن كذلك في صدر الإسلام، وإنما حرم ذلك عام الحديبية بعد مجيء أم كلثوم ابنة عقبة بن أبي معيط ومن جاء سواها من المؤمنات إلى رسول الله ﷺ.

٢١٠٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فِي حَدِيثِ الْحُدَيْبِيَّةِ، قَالَ: ثُمَّ جَاءَ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ - حتى بلغ: - ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾ [المتحنة: ١٠]، فطلق عُمَرُ يَوْمَئِذٍ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا لَهُ فِي الشَّرْكِ، فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ، وَالْأُخْرَى

صفوان بن أمية^(١).

٢١٠٩- كما حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ أَعِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (ح)، وَكَمَا حَدَّثَنَا عبيد بن رجال، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٢).

ففي هذا الحديث بقاء نكاح عمر رضي الله عنه مع تقدم إسلامه وهجرته على هاتين المشركتين الوثنيتين حتى أنزل الله عز وجل فيهما وفي أمثالهما ما أنزل مما لم يصلح معه بقاء نكاحهما عيه، فدل ذلك أن نكاح أمثالهن قد كان حلالاً للمسلمين حتى حرم الله عز وجل ذلك عليهم. فمثل ذلك ما كان في الوثنيات المسيبات لما عُدْنَ إماءاً، كان وطؤهن حلالاً قبل تحريم الله عز وجل نكاح المشركات، ثم حرم نكاح المشركات بما ذكرنا فحرم أيضاً بذلك، وأنزل الله عز وجل على رسوله ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَعْلَمَهُ بِهِ مِنْ أَجْلِهِ لَهُ وَلَأَمْتُهُ مِنَ النِّسَاءِ

(١) إسناده صحيح. وهو في السير من «السنن الكبرى» للنسائي كما في «التحفة»

ورواه أحمد ٣٣١/٤-٣٣٢، والبخاري (١٦٩٤)، والطبري ٧٢-٧١/١٢ من طريق ابن المبارك، بهذا الإسناد.

(٢) حديث صحيح. وهو في «المصنف» (٩٧٢٠) ومن طريق عبد الرزاق رواه أحمد ٣٣١-٣٢٨/٤، والبخاري (٢٧٣١) و(٢٧٣٢)، وابن حبان (٤٨٧٢) والطبراني في «الكبير» ٢٠/١٣ و(١٤) و(١٥) و(٨٤٢)، والبيهقي ٢١٥/٥، و١٧١/٧، و١٤٤/٩ و٢١٨-٢٢١ و١٠٩/١٠.

الكافرات وهو قوله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، فأعلمه عز وجل مَنْ أباحه له ولأُمَّتِهِ من الكافرات، وبقي مَنْ سِوَاهُنَّ عَلَى تَحْرِيمِهِ مِنْ حَرَمٍ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ مِنَ الْمَشْرَكَاتِ فِي الْآيَةِ الَّتِي تَلَوْنَاهَا فِي ذَلِكَ. وَاللَّهُ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

٢٨٨- بَابُ بَيَانِ مُشْكِلا مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيْمَا يَقْضِي

بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي الْمِرَادَاتِ بِقَوْلِهِ:

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]

٢١١٠- حَدَّثَنَا أَبُو شَرِيحٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيَّا، وَابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَثْمَانَ الْبَنِيِّ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَصْبَنَا نِسَاءً يَوْمَ أُوطَاسَ وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَكْرَهْنَا أَنْ نَقَعَ عَلَيْهِنَّ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فَاسْتَحْلَلْنَاهُنَّ^(١).

(١) حديث صحيح، ورواه أحمد ٧٢/٣، والطبري (٨٩٧٠)، والنسائي في النكاح من «الكبرى» كما في «التحفة» ٣/٣٦٥، وأبو يعلى (١١٤٨)، والواحدي في «أسباب النزول» ص ١١٠ من طرق عن سفيان الثوري، بهذا الإسناد. ورواه الترمذي (١١٣٢) و(٣٠١٧)، وأبو يعلى (١٢٣١) من طريق هشيم عن

٢١١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مِنْهَالٍ،
 قَالَ: حَدَّثَنَا حمادُ بْنُ سلمة، عن التيمي أو البتي، عن أبي الخليل، عن
 أبي سعيدٍ الخدري، قال: نزلت هذه الآية في سَبَيِ أوطاسٍ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ
 مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾.
 قال أبو جعفر: وقد كان أصحابُ رسولِ اللَّهِ ﷺ قد اختلفوا في
 المحصناتِ المراداتِ بما ذكر في هذه الآية مَنْ هُنَّ؟
 فَرَوِيَ عن علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما في ذلك.

عثمان البتي، به.

ورواه النسائي في «التفسير» (١١٧) من طريق شعبة، عن عثمان البتي، به.
 ورواه ابن جرير (٨٩٦٩) من طريق أشعث بن سوار، عن عثمان البتي، به.
 ورواه مسلم (١٤٥٦) (٣٥) من طرق شعبة وسعيد بن أبي عروبة، وابن جرير
 (٨٩٧١) من طريق معمر، ثلاثهم عن قتادة، عن أبي الخليل، عن أبي سعيد.
 ورواه أحمد ٨٤/٣ وابن أبي شيبة ٢٦٥/٤، ومسلم (١٤٥٦)، والطيالسي
 (٢٢٣٩)، وأبو داود (٢١٥٥)، والنسائي ١١٠/٦، وفي «التفسير» (١١٦)،
 والترمذي (١١٣٢) و(٣٠١٦)، وعبد الرزاق في «تفسيره» ١٥٣/١، والطبري
 (٨٩٦٧) و(٨٩٦٨)، وأبو يعلى (١٣١٨)، والبيهقي ١٦٧/٧، والواحدي في
 «أسباب النزول» ص ١١١ من طرق عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن أبي علقمة
 الفارسي المصري مولى بني هاشم، عن أبي سعيد الخدري، قال النووي في «شرح»
 ٣٥-٣٤/١٠ في الخلاف في إثبات أبي علقمة وحذفه: ويحتمل أن يكون إثباته
 وحذفه كلاهما صواب، ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين، فرواه تارة كذا وتارة
 كذا.

٢١١٢- ما قد حَدَّثَنَا أَبُو شَرِيحٍ وابْنُ أَبِي مَرِيَمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا
الْفَرِيَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ
مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، قَالَ عَلِيٌّ: الْمُشْرَكَاتُ إِذَا سُبِينَ
حَلَلْنَ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: الْمُشْرَكَاتُ وَالْمُسْلِمَاتُ^(١).

قال أبو جعفر: فكان تأويل هذه الآية عند علي رضي الله عنه
على المحصنات المَسِيَّاتِ المملوكاتِ بالسَّبَاءِ، وكان عند ابن مسعود
على اللاتي طرأت عليهن الإماء من الإماء بالسَّبَاءِ وبما سِوَاهِ، ومن
أجل ذلك كان يقول: يَبِيعُ الْأُمَّةَ طَلَاقُهَا^(٢)، وقد تابعه على ذلك غيرُ
واحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ، وسنذكر ذلك فيما بعدُ من كتابنا
هذا في موضع هو أولى به من هذا الموضع إن شاء الله.

(١) مراسيل إبراهيم عن ابن مسعود قوية. ورواه ابن أبي شيبة ٢٦٥/٤-٢٦٦
عن ابن مهدي، عن سفيان، عن حماد، عن إبراهيم قال: قال علي في قوله تعالى:
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ قال: ذوات الأزواج من المشركين.
ورواه ٢٦٧/٤ عن أبي معاوية عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الله في قوله:
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ قال: كُلُّ ذَاتِ زَوْجٍ عَلَيْكَ حَرَامٌ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ أَوْ
تَشْرِيهَا.

(٢) رواه الطبري (٨٩٧٢) و(٨٩٧٣) و(٨٩٧٤) و(٨٩٧٩) و(٨٩٨٠)
و(٨٩٨١) و(٨٩٨٢) من طرق عن إبراهيم عن عبد الله أنه كان يقول: يَبِيعُ الْأُمَّةَ
طَلَاقُهَا، ويتلو هذه الآية ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

وقد خالفهما عبدُ الله بنُ عباس فيما تأوَّلا هذه الآية عليه، فتأولها على خلافه

٢١١٣- كما حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سَمَّاكِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَوْقَ أَرْبَعَةٍ، فَإِنْ فَعَلَ، فَهِيَ عَلَيْهِ مِثْلُ أُمِّهِ وَأَخْتِهِ^(١).

فكان المحصناتُ عند ابنِ عباس المراداتُ في هذه الآية هن الأربع اللاتي يَحِلُّنَّ لِلرَّجُلِ دُونَ مَنْ سِوَاهُنَّ. غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ فِي تَأْوِيلِهَا مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ دُونَ هَذَا الْوَجْهِ.

٢١١٤- كما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِثَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحُجَّاجُ، عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾، قَالَ: هُنَّ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ مُوَافِقاً لِعَلِيِّ أَوْ مُوَافِقاً لِابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي إِخْبَارِهِ بِالسَّبَبِ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الْآيَةُ مَا قَدْ حَقَّقَ فِي تَأْوِيلِهَا مَا تَأَوَّلَهَا عَلِيُّ عَلَيْهِ.

(١) أوردته السيوطي في «الدر المنثور» ٤٨٠/٢، ونسبه إلى عبد بن حميد وابن

المنذر.

فقال قائل: كيف حققتَ بحديث أبي سعيد هذا ما حققته من تأويل هذه الآية، وهو حديثٌ فاسدُ الإسناد، وذكر في ذلك.

٢١١٥- ما قد حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَثْمَانُ الْبَيْهَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ أَبُو الْخَلِيلِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ رَجُلٌ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: فِينَا نَزَلَتْ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. قَالَ: سَبَيْنَا نِسَاءً فِيهِنَّ نِسَاءٌ لهنَّ أَزْوَاجٌ فَجَعَلْنَا أَحَدُنَا يَكْرَهُ أَنْ يَطَأَ الْمَرْأَةَ مِنْ أَجْلِ زَوْجِهَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ أَزْوَاجِهِنَّ السَّبَاءُ، ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١).

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه: أنَّ هذا الحديث ليس بفاسدِ الإسنادِ كما ذكر، ولكن صالحٌ لم يُسمِّ للبي الرجل الذي بيَّنه ويَّينَ أبي سعيد في هذا الحديث، ولكنه قد سماه لِقِتَادَةَ فيه.

٢١١٦- كما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ -وهو ابن زُرَيْعٍ-، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ -وهو ابن أَبِي عَرُوبَةَ-، عَنْ قِتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ جَيْشاً إِلَى أَوْطَاسَ، فَلَقُوا عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ،

(١) الرجل المبهمة في هذا السند هو أبو علقمة الهاشمي كما سيبين الطحاوي.

فأصابوا لهم سبائاً لهنَّ أزواجٌ في المشركين، فكان المسلمون يتحرَّجونَ
من غشيانهن، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، أي: هنَّ لكم حلالٌ إذا مضتِ عِدَّتُهُنَّ^(١).

فعقلنا بذلك أن الرجلَ المسكوتَ عن اسمه في حديث البقي هو أبو
علقمة الهاشمي.

فقال قائل: وهل أبو علقمة هذا من المشهورين في العلم، المأخوذ
مثل هذا عنه؟

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه أن أبا علقمة
هذا رجلٌ جليلٌ المقدار في العلم، قد روى عن غير واحدٍ من أصحابِ
رسول الله ﷺ، منهم عثمانُ بنُ عفان

٢١١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ،
قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى -بِعَنِ الْقَطَّانِ-، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ،
قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ مَوْلَى ابْنِ
عَبَّاسٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ وَعِنْدَهُ نَاسٌ مِنْ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَوَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ
بِرَأْسِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَتَوَضَّأُ هَذَا الْوَضُوءَ^(٢).

(١) إسناده صحيح، وهو في «سنن النسائي» ١١٠/٦.

(٢) تقدم في كتاب الطهارة.

٢١١٨- وكما حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، قال: حَدَّثَنَا مَكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، ثم ذكر بإسناده مثله.

ومنهم عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ.

٢١١٩- كما حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ مَعِينٍ، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عن ابْنِ جَرِيحٍ، قال: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ، قال: قَدِمَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو عُلْقَمَةَ حَلِيفٌ فِي بَيْتِ هَاشِمٍ، فَتَتَابَعْتُ إِلَيْهِ أَنَا وَعَلِيُّ الْأَزْدِيُّ، فَكَانَ مِمَّا حَدَّثَنَا أَنْ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَظْهَرَ الْفَحْشُ وَالشُّحُّ، وَيُؤْتَمَنَ الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنَ الْأَمِينُ، وَتَظْهَرُ ثِيَابُ كَافُوجِ السَّحَرِ يَلْبَسُهَا نِسَاءُ كَاسِيَاتِ عَارِيَاتٍ، وَيَعْلُو التُّحُوتُ الْوَعُولُ» أَكْذَاكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ سَمِعْتَهُ مِنْ جَبِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قال: نَعَمْ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، قُلْتُ: وَمَا «التُّحُوتُ الْوَعُولُ»؟ قال: فَسُولُ الرِّجَالِ، وَأَهْلُ الْبُيُوتَاتِ الْغَامِضَةِ، يُرْفَعُونَ فَوْقَ صَالِحِيهِمْ وَأَهْلُ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ^(١).

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٥٢) عن أبي أيوب أحمد بن بشير الطيالسي، عن يحيى بن معين، بهذا الإسناد.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ٣٢٧/٧، وقال: قلت: حديث أبي هريرة وحده في الصحيح بعضه، ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن الحارث بن سفيان هو ثقة. قلت: وقوله: «كأفواج السحر» لم ترد عند الطبراني ولا عند الهيثمي.

ورواه البخاري في «تاريخه» ٩٨/١، ومن طريقه ابن حبان (٦٨٤٤) عن إسماعيل بن أبي أويس، حدثني زُفَرُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَرْدَكٍ، عن محمد بن سليمان بن والبة،

فوقفنا بذلك على جلاله مقدار أبي علقمة هذا، وأنه من جلة التابعين، وأنه قد روى عنه من أهل العلم صالح أبو الخليل، وعبد الله بن عبيد بن عمير، وقد روى عنه أيضاً يعلى بن عطاء.

٢١٢٠- كما حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْلى بْنُ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُلْقَمَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ خَمْسٍ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَشَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ»^(١).

وروى عنه أيضاً زهرة بن معبد

٢١٢١- كما حَدَّثَنَا فَهْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُلْقَمَةَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ مَا لَا أُحْصِي مِنْ مَرَّةٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مَا لَا أُحْصِي مِنْ مَرَّةٍ يَقُولُ: مَنْ قَالَ بَعْدَ الصُّبْحِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ مِئَةَ مَرَّةٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ مِئَةَ مَرَّةٍ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ مِثْلَ ذَلِكَ، غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ.

عن سعيد بن جبیر، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَظْهَرَ الْفُخْشُ وَالْبُخْلُ وَيُخَوَّنَ الْأَمِينُ، وَيُؤْتَمَنَ الْخَائِنُ، وَيَهْلِكَ الْوُغُولُ، وَتَظْهَرَ التُّخُوتُ الَّذِينَ كَانُوا تَحْتَ أَقْدَامِ النَّاسِ لَا يُعْلَمُ بِهِمْ».

ورواه الحاكم ٥٤٧/٤ من طريقين عن إسماعيل بن أبي أويس، بهذا الإسناد.

(١) الحديث في مسند الطيالسي (٢٥٧٨). ورواه عنه النسائي ٢٦٧/٨.

٢١٢٢- حَدَّثَنَا الرَّيِّعُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ وَلَمْ يَرْفَعَاهُ جَمِيعاً.
فَقَالَ قَاتِلٌ: مَنْ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ الَّذِي رَوَى حَدِيثَ أَبِي عُلْقَمَةَ
الَّذِي قَبْلَ هَذَا؟

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ سَفْيَانَ كَذَلِكَ
يَقُولُهُ يَوْسُفُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ حُجَّاجٍ، فَثَبَّتَ لَنَا بِذَلِكَ هَذَا
الْحَدِيثَ، وَجَازَ لَنَا أَنْ نَحْتَجَّ بِهِ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ، وَعَقَلْنَا أَنَّ أَبَا عُلْقَمَةَ فِي
الْمَكَانِ الَّذِي ذَكَرْنَا بِهِ، وَقَدْ كَانَ وَقَعَ إِلَى نَاحِيَةِ الْمَغْرِبِ، وَوَلِيَ قِضَاءَ
إِفْرِيقِيَّةٍ فِي لِيَالِي الْأُمَوِيِّينَ.

وَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النِّسَاءَ اللَّاتِي نَزَلَتْ فِيهِنَّ هَذِهِ الْآيَةُ هُنَّ
النِّسَاءُ اللَّاتِي سُبِينَ دُونَ أَزْوَاجِهِنَّ، فَأَمَّا الْمَسْبِيَّاتُ مَعَ أَزْوَاجِهِنَّ، فَإِنَّهُنَّ
عِنْدَنَا لَا يَبِينُ مِنْهُنَّ بِالنِّسَاءِ كَذَلِكَ كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَسَائِرُ أَصْحَابِهِ
يَقُولُونَ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَبِينُ مِنَ أَزْوَاجِهِنَّ بِتَفْرِيقِ الدَّارِ بَيْنَهُمْ، وَتَبَايُنِ
أَحْكَامِهِمْ، فَأَمَّا إِذَا تَسَاوَوْا فِي ذَلِكَ فَلَا، وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ
أَنَّهُمْ لَوْ خَرَجُوا إِلَيْنَا بِأَمَانٍ، لَكَانُوا عَلَى نِكَاحِهِمْ، وَلَوْ خَرَجُوا إِلَيْنَا
بِذِمَّةٍ مَرَاغِمِينَ لِأَهْلِ دَارِهِمْ، مَتَمَسِّكِينَ بِأَدْيَانِهِمْ، كَانُوا عَلَى نِكَاحِهِمْ،
وَإِنْ مَلَكَانَاهُمْ بِوُقُوعِ أَيْدِينَا عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، وَلَوْ جَاءَنَا أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ،
وَحَلَفَ صَاحِبُهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، انْقَطَعَ النِّكَاحُ الَّذِي بَيْنَهُمَا بِذَلِكَ،
فَالنِّسَاءُ لَهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فِي الْحُكْمِ كَذَلِكَ.

وَسَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: هَلْ عَلَى السَّبَايَا ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ إِذَا سُبِينَ دُونَ
أَزْوَاجِهِنَّ، فَوَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَهُمْ مِنْ عَدَّةٍ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي

علقمة، عن أبي سعيد الذي رويته؟

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه: أنه لا عدة عليهن، وإنما على مالكيهن استيراؤهن على ما قد روينا فيما قد تقدم منا في كتابنا هذا عن رسول الله ﷺ في السبايا: «لا توطأ حَامِلٌ حتى تَضَع، ولا غير حَامِلٍ حتى تحيض»، وفيهن الأزواج وغير الأزواج، وتلقى العلماء ذلك بالقبول فقالوا به، ولم يحتلفوا فيه، وكان ما في هذا الحديث من ذكر مضي العدد قد يحتمل أن يكون من قول بعض رواته، فكان ما أجمع العلماء عليه أولى من ذلك، والله عز وجل نسأله التوفيق.

٢٨٩- باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله:

«لا ينكح الزاني إلا مجلوداً مثله»

٢١٢٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ

مُسْرَهْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شَعِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكَحُ الزَّانِي إِلَّا مَجْلُودًا مِثْلَهُ»^(١).

(١) إسناده قوي، ورواه أبي داود (٢٠٥٢) عن مسدد، بهذا الإسناد، وقرن مع مسدد أبا يعمر. ورواه أحمد ٣٢٤/٢، وابن عدي في «الكامل» ٨١٧/٢، والحاكم ١٦٦/٢ من طرق عن عبد الوارث بن سعيد، به. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ١٣٠/٦ وزاد نسبه إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه. وأورده الحافظ في «بلوغ المرام» ١٢٧/٣، وقال: رجاله ثقات.

هكذا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَنَا -
وَاللَّهُ أَعْلَمُ- عَلَى الْمَجْلُودِ فِي الزَّانِي الْمَقِيمِ بَعْدَ الْجُلْدِ عَلَى الزَّانِي الَّذِي كَانَ
جُلِدَ فِيهِ، لَا عَلَى تَرْكِ مِنْهُ لَذَلِكَ، وَلَا نَزْوَعٍ مِنْهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ وَصَفَهُ ﷺ
إِيَّاهُ بِالْجُلْدِ ذَكَرَ لَهُ بِحَالٍ هُوَ عِنْدَهُ فِيهَا مَذْمُومٌ، لِأَنَّهُ الْجُلْدُ فِي الزَّانِي فِيهِ
كَفَّارَةٌ لِلْمَجْلُودِ، وَذَمُّهُ بِذَلِكَ مِمَّا يَدْفَعُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْجُلْدُ كَانَ لَهُ
كَفَّارَةٌ إِذَا كَانَ مَقِيمًا عَلَى مَا يُوجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ. ثُمَّ نَظَرْنَا: هَلْ رُوِيَ
هَذَا الْحَدِيثُ بِغَيْرِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ؟

٢١٢٤- فَوَجَدْنَا إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ قَدْ حَدَّثَنَا، قَالَ:
أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الرَّقَاشِيَّ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:
أَخْبَرَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ
الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الزَّانِي مَجْلُودٌ»،
هَكَذَا قَالَ: وَإِنَّمَا هُوَ: «الزَّانِي الْمَجْلُودُ لَا يَنْكَحُ إِلَّا مِثْلَهُ».

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْقَصْدُ فِي ذِكْرِ النَّكَاحِ
وَالْمُنْكَوحِ جَمِيعًا بِالْجُلْدِ لَا بِالزَّانِي الَّذِي كَانَا جُلِدَا فِيهِ، فَكَانَ ذَلِكَ
مَعْقُولًا أَنَّهُ أُريدَ بِمَا ذَكَرَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الزَّانِي الَّذِي كَانَ جُلِدَ فِيهِ
لَا نَفْسُ الْجُلْدِ الَّذِي كَانَ جُلِدَ فِيهِ، ثُمَّ نَظَرْنَا: هَلْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ
غَيْرُ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، بِمَعْنَى يُخَالِفُ فِيهِ عَبْدُ الْوَارِثِ مِمَّا رَوَيْنَاهُ عَنْهُ
عَلَيْهِ؟

٢١٢٥- فَوَجَدْنَا عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ قَدْ حَدَّثَنَا، قَالَ:
حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْعَجْلِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ،
حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ، قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ: إِنْ فَلَانًا يَقُولُ: إِنْ

الزاني لا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً مِثْلَهُ، قال: وما يُعَجِّبُكَ من ذلك؟ حدثني سعيدُ بنُ أبي سعيد، عن أبي هريرة أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الزاني لا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً مِثْلَهُ، والمجلودُ لا يَنْكِحُ إِلَّا مَجْلُودَةً مِثْلَهُ»^(١).

وكان في هذا الحديث زيادةٌ على ما في الحديثين الأولين، وهي: لا يتزوج الزاني إِلَّا زَانِيَةً، فكان ذلك على الزانيين المُقِيمَيْنِ على الأحوال المذمومة، أي: أن أحدهما لا يَنْكِحُ صاحبه إِلَّا للأحوال المذمومة التي يُوافقه عليها، وفيه أن المجلودَ لا يَنْكِحُ إِلَّا مَجْلُودَةً على ذلك المعنى، وكان ذلك عندنا -والله أعلم- على مجلودٍ في زنى هو مقيم عليه، مجلودٌ في زنى هي مقيمةٌ عليه، لا على زانيين جُلِدَ كُلُّ واحدٍ منهما في زناه جُلْدًا جعله الله عز وجلَّ كفارةً له، إذ كان قد نَزَعَ عن ذلك الزنى الذي جُلِدَ فيه ذلك الجلد وتاب إلى الله منه، ووجدنا حديثاً قد رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فيه ذكرُ شيءٍ قد يحتملُ أن يكونَ ما ذكر في هذه الأحاديث هو المقصودُ لما ذكر فيها إليه، وهو:

٢١٢٦- ما قد حَدَّثَنَا عليُّ بنُ عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة، قال: حدثني يحيى بن مُعِين، حَدَّثَنَا معتمرُ بنُ سليمان، عن أبيه، عن الحضرمي -قال أبو جعفر: وهو ابنُ لاحق-، عن القاسم بن محمد، عن عبد الله بن عمرو: أن امرأةً يُقالُ لها: أمُّ مهزول، وكانت تكونُ بأجباد، وتشرط للرجل يتزوجها أن تَكْفِيَه النفقة، وأن رجلاً من المسلمين استأذن رسولَ الله ﷺ فيها، فقرأ هذه الآية، أو أنزلت هذه

(١) رواه الحاكم ١٩٣/٢ من طريق بشر بن معاذ، عن يزيد بن زريع، به.

الآية: ﴿الزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^(١) [النور: ٣].

٢١٢٧- وما قد حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ الْوَاسِطِيُّ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ - وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا الْحُضْرَمِيَّ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَقُلْ: ابْنُ عَمْرٍو، قَالَ: كُنَّ نِسَاءٌ يَغَايَا مَعْلُومَاتٍ، كَانَ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ مِنْهُنَّ لِتُنْفِقَ عَلَيْهِ، مِنْهُنَّ أُمُّ مَهْزُولٍ^(٢).

٢١٢٨- وما قد حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا يَقَالُ لَهُ: مَرْتَدٌ بْنُ أَبِي مَرْتَدٍ، قَالَ: لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أُنَكَحُ عَنَاقًا؟ لِبَغْيٍ كَانَتْ بِمَكَّةَ، قَالَ: فَسَكَتَ عَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) رواه عبد الله بن أحمد في زوائده على «المسند» ٢٢٥/٢ عن يحيى بن معين، بهذا الإسناد. ورواه أحمد ١٥٩/٢ و ٢٢٥، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٥٩)، والطبري ٧١/١٨، والطبراني في «الأوسط» (١٨١٩)، وابن عدي في «الكامل» ٨٥٩/٢، والحاكم في «المستدرک» ١٩٣/٢-١٩٤، والبيهقي ١٥٣/٧ من طرق عن المعتمر بن سليمان، بهذا الإسناد.

(٢) رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً بين سليمان التيمي، وبين القاسم بن محمد. وقد نص الطحاوي على أن صحابي الحديث هو عبد الله بن عمر، والحديث حديث عبد الله بن عمرو.

ورواه الحاكم ٣٩٦/٢ من طريق عمرو بن عون، بهذا الإسناد. غير أن الحديث عنده من رواية عبد الله بن عمرو. ورواه الطبري ٧١/١٨ عن يعقوب بن إبراهيم، عن هشيم، به، والحديث عنده أيضاً حديث عبد الله بن عمرو.

حتى نَزَلَتْ هذه الآية: ﴿الزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَنَاجٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾. فقال: «يا هرثد» فقلت: لبيك يا رسول الله، فتلا عليَّ هذه الآية، وقال: «لا تَنْكِحُهَا»^(١).

فاحتمل أن يكونَ ما في الآثارِ الأولِ هو الذي يَنْكِحُ المرأةَ لهذا المعنى الذي يُطْلَقُ لها فعله، لِيَصِلَ مما تكتسبه من ذلك الفعل إلى ما يُوصِله إليه من الإنفاق عليه، وكفايته المونة في نفسه وفيها، ومن كان كذلك، كان فاعلاً لما يكونُ سبباً للزنى، وكان الذمُّ له على ذلك مما لا خَفَاءَ به. فقال قائل: أفيجوزُ أن يُسمى بما يُسمى به في الحديث الأول من الزنى، الذي سُمِّيَ به فيه، ويُطلق ذلك عليه، ولم يكن منه الزنى؟

فكان جوابنا له في ذلك: أنه قد يجوزُ أن يُطلق عليه هذا الاسمُ إذا كان قد صار سبباً لإطلاقه إياه إلى مَنْ يَفْعَلُهُ، وإباحته إياه ذلك، كما قد رُوِيَ عن النبي ﷺ

٢١٢٩- مما قد حَدَّثَنَا عليُّ بن مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا رُوْحُ بنُ عبادَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بنُ عُمارة، قال: سمعتُ غنيم بن قيس قال: سمعتُ أبا موسى الشعريُّ يُحَدِّثُ عن النبي ﷺ، قال: «أَيُّمَا امرأةٍ اسْتَعْطَرَتْ

(١) إسناده حسن، ورواه الحاكم ١٦٦/٢ من طريق مسدد، بهذا الإسناد.

ورواه أبو داود (٢٠٥١)، والنسائي ٦٦/٦ كلاهما عن إبراهيم بن محمد التيمي، عن يحيى بن سعيد، به. ورواه الترمذي (٣١٧٧)، والبيهقي ١٥٣/٧ من طريق روح بن عبادَةَ، عن عبيد الله بن الأحنس، به. وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

وَمَرَّتْ عَلَى قَوْمٍ لِيَجِدُوا رِيحَهَا، فَهِيَ زَانِيَةٌ، وَكُلُّ عَيْنٍ زَانِيَةٌ^(١).
 وكان في هذا الحديث إطلاقُ رسول الله ﷺ عليها الزنى، وكان
 منها السببُ الذي يكونُ عنه الزنى، فمثلُ ذلك -والله أعلم- كان
 إطلاقه ﷺ الزنى على مَنْ أطلقه عليه في الآثارِ الأولِ، لفعله ما يكونُ
 سبباً للزنى الذي أطلقه عليه. فبان بحمد الله ونعمته المعنى الذي حَمَلْنَا
 عليه الآثارَ الأولَ التي ذكرناها في هذا الباب بهذا الأثرِ الثاني الذي
 ذكرناه فيه، والله أعلم.

(١) إسناده لا بأس به، فقال: صدوق فيه لين.

ورواه أحمد ٤/٤١٨، والحاكم ٢/٣٩٦ من طريق روح بن عباد، بهذا الإسناد.
 وقرن أحمد بروح عبد الواحد الحداد. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.
 ورواه ابن حبان (٤٤٢٤)، والبيهقي ٣/٢٤٦ من طريق النضر بن شميل، عن
 ثابت بن عمار، به.

قال المناوي: استعطرت، أي: استعملت العطر، أي: الطيب، يعني ما يظهر ريحه
 منه، ثم خرجت من بيتها، فمرت على قوم من الأجانب ليجدوا ريحها بقصد ذلك،
 فهي كالزانية في حصول الإثم، وإن تفاوت، لأن فاعل السبب كفاعل المسبب، قال
 الطيبي: شبه خرودها من بيتها متطية مهيجة لشهوات الرجال التي هي بمنزلة رائد
 الزنى بالزنى مبالغة وتهديداً وتشديداً عليها.

٢٩٠- بابُ بيانِ مُشكِـلِ ما رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِمَّا كَانَ مِنْهُ

فِي الْمُسْتَعِـيْـذَةِ مِنْهُ مِنْ نَسَائِهِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ

٢١٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا دَحِيمُ بْنُ الْيَتِيمِ،

حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنِ الْمَرْأَةِ

الَّتِي اسْتَعَاذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ

ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ،

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ غُذِّتِ بِمَعَاذِ الْحَقِّ بِأَهْلِكَ».

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: نَرَى أَنَّ قَوْلَ الرَّجُلِ لِأَهْلِهِ: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ،

تَطْلِيقٌ^(١).

٢١٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

بْنِ أَسَدٍ الْخَثَمِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ:

أَيُّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَعَاذَتْ مِنْهُ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ

ابْنَةَ الْجَوْنِ الْكَلَابِيَّةَ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَنَا مِنْهَا، قَالَتْ:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ غُذِّتِ بِمَعَاذِ الْحَقِّ

بِأَهْلِكَ».

(١) حديث صحيح، وصرَّح الوليد بالتحديث في الرواية الآتية، فانتفت شبهة

تدليسه. ورواه ابن ماجه (٢٠٥٠)، وابن حبان (٤٢٦٦)، وابن الجارود (٧٣٨)،

والبيهقي ٣٤٢/٧ من طريق عبد الرحمن دحيم، به. ورواه البخاري (٥٢٥٤)،

والنسائي ١٥٠/٦، والدارقطني ٢٩/٤، والبيهقي ٣٤٢/٧ من طرق عن الوليد، به.

وقوله «لَقَدْ غُذِّتِ بِمَعَاذِ»: هو يفتح الميم: أي ما يستعاذ به، أو اسم مكان العوذ،

والتتوين فيه للتعظيم.

٢١٣٢- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيِّ ثُمَّ النَّوْفَلِيِّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذَرِ، حَدَّثَنَا عَمْرُ الْمُوصِلِيِّ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَيْسَى، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِلَابِيَّةَ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ عُذْتُ بِمَعَاذِ الْحَقِّ بِأَهْلِكَ»^(١).

قال الزُّهْرِيُّ: وهي فاطمة بنت الضحاك بن سفيان. فِيمَا رَوَيْنَا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْمُسْتَعِيدَةِ مِنْهُ، لَمَّا كَرِهَتْ مَكَانَهُ، وَطَلَبَتْ فِرَاقَهُ: «الْحَقِّي بِأَهْلِكَ»، فَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الطَّلَاقِ لِإِرَادَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ -كَانَ- بِهِ الطَّلَاقَ.

وَقَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الَّذِي ذَكَرَ تَوْبَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَمَّا جَاءَهُ رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي خَلَفَ النَّاسُ فِيهَا عَنْ كَلَامِهِمْ بِأَمْرِهِ بِاعْتِرَالِ امْرَأَتِهِ، وَأَنَّهُ قَالَ لَهُ: أُلْطَقُهَا؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ اعْتَرَلُهَا، قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ.

٢١٣٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، قَالَ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبًا يُحَدِّثُ حَدِيثَ تَوْبَتِهِ، فَذَكَرَ فِيهِ هَذَا الْكَلَامَ^(٢).

(١) إسناده ضعيف. عمر الموصلي ضعفه غير واحد.

(٢) إسناده صحيح، ورواه أبو داود (٢٢٠٢)، والنسائي ١٥٢/٦ من طريقين

عن ابن وهب، بهذا الإسناد. وحديث توبة كعب بن مالك بطوله متفق عليه.

٢١٣٤- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ ... ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

٢١٣٥- وَحَدَّثَنَا فَهْدٌ، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ بُهْلُولٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ كَعْبٍ ... فَذَكَرَ مِثْلَهُ. فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الرَّجُلِ لِرَوْجَتِهِ: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ، يَكُونُ طَلَاقًا إِذَا أَرَادَ بِهِ الطَّلَاقَ، وَلَا يَكُونُ طَلَاقًا إِذَا لَمْ يَرِدْ بِهِ الطَّلَاقُ.

وَقَدْ رُوِيَ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهَا عِنْدَ ذَلِكَ، مِنْ وَجْهِ آخِرٍ بِزِيَادَةِ عَلَى مَا رَوَيْنَا فِي ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ.

٢١٣٦- كَمَا حَدَّثَنَا فَهْدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو الدِّمَشْقِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْغَسِيلِ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ، عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى حَائِطٍ بَيْنَ حَائِطَيْنِ، فَجَلَسْنَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْلِسُوا هَاهُنَا» فَدَخَلَ هُوَ وَقَدْ أُتِيَ بِالْجَوْنَةِ، فَأَنْزَلَتْ فِي بَيْتٍ فِي النَّخْلِ: أُمَيْمَةُ ابْنَةُ النُّعْمَانِ بْنِ شَرَّاحِيلَ وَمَعَهَا صَاحِبَةٌ لَهَا، فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «هَبِي نَفْسَكَ لِي» قَالَتْ: وَهَلْ تَهَبُ الْمَرْأَةُ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلسُّوقَةِ!!، فَأَهْوَى يَدَهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ

منك، فقال: «لقد عُذْتُ بِمَعَاذٍ»، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «أَبَا أُسَيْدَ، أَكْسُهَا رَازِقَتَيْنِ، وَالْحِقْهَا بِأَهْلِهَا»^(١).

٢١٣٧- وكما حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هَمْرَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدَ، عَنْ أَبِيهِ؛ وَعَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَا: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحْلًا لِبَنِي سَاعِدَةَ، وَفِيهِ امْرَأَةٌ مِنْ كِنْدَةَ، يُقَالُ لَهَا: أُمَيْمَةُ ابْنَةُ النُّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ فِي بَيْتٍ، فَقَالَ: «هَبِي لِي نَفْسَكَ»، فَقَالَتْ: وَهَلْ تَهَبُ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلشُّوْقَةِ؟! فَضَرَبَ بِيَدِهِ نَحْرَهَا لِيَسْكُنَ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: «لَقَدْ عُذْتُ بِمَعَاذٍ» وَأَمْسَكَ يَدَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «يَا أَبَا أُسَيْدَ، جَهِّزْهَا، وَالْحِقْهَا، وَاكْسُهَا رَازِقَتَيْنِ»^(٢).

(١) إسناده صحيح، ورواه الطبراني ١٩/٥٨٣، وابن الجارود (٧٥٨) من طريق أبي نعيم، به.

ورواه البخاري (٥٢٥٥)، وابن الجارود (٧٥٨) من طريق أبي نعيم، به.
الرازقية: ثياب كتان بيض، وقوله: «أُمَيْمَةُ ابْنَةُ النُّعْمَانِ» قال الحافظ في «الفتح» ٣٥٨/٩: حزم هشام بن الكلبي بأنها أسماء بنت النعمان بن شراحيل بن الأسود بن الجون الكندية، وكذا حزم بتسميتها أسماء محمد بن إسحاق ومحمد بن حبيب وغيرهما، فلعل اسما أسماء، ولقبها أُمَيْمَةُ.

(٢) إسناده صحيح، ورواه أحمد ٣/٤٩٨، والبخاري (٥٢٥٧) من طريقين عن عبد الرحمن بن سليمان ابن الغسيل، بهذا الإسناد.

وعلقه البخاري (٥٢٥٦) فقال: وقال الحسين بن الوليد النيسابوري، عن عبد

٢١٣٨- وكما حَدَّثَنَا ابنُ مرزوق، حَدَّثَنَا أبو عاصم، عن موسى بن عبيدة، حدثني عمر بن الحكم، قال: سمعتُ أبا أُسيد يقول: تزوّج رسولُ الله ﷺ امرأةً من بَلْحَوْن، فَأَنْزَلَهَا بِالشَّوْطِ من وراءِ ذُبَابٍ في أَجْمٍ، ثم أَتَيْتُ رسولَ الله ﷺ، فَقُلْتُ: قد جئتُ بها، فخرجَ يَمْشِي، حتى انتهى إليها، فَأَقْعَى، وَأَهْوَى لِيُقْبِلَهَا، وكانَ رسولُ الله ﷺ إذا تَزَوَّجَ أَقْعَى وَقَبِلَ، فقالت: أَعُوذُ بِاللّٰهِ مِنْكَ، فقالَ لها: «لقد غَدَتِ بِمَعَاذِي» وَأَمَرَنِي أَنْ أَرُدَّهَا إِلَى أَهْلِهَا^(١).

وفيما روينا في هذا الباب: أمرُ رسولِ الله ﷺ أبا أُسيدٍ بِالْحَاقِ هذه المرأةَ بِأَهْلِهَا، في معنى أمره إِيَّاهُ بِطَلَاقِهَا، وفي أيضاً ما يَحْتَاجُ إلى الوقفِ عليه، وهو رَدُّ حَمْلِ هذه المرأةِ إِلَيْهِ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا، وَرُدُّهَا إِلَى أَهْلِهَا مِنْ عِنْدِهِ مع أبي أُسيد، وليسَ مِنْ ذَوِي محارِمِهَا مِنَ النِّسْبِ، ولا

الرحمن، عن عباس بن سهل، عن أبيه وأبي أُسيد قالوا... فذكره مختصراً.
ورواه الطبراني ١٩/٥٨٣ من طريقين عن عبد الرحمن ابن الغسيل، عن عباس بن سهل، وحمزة بن أبي أُسيد، عن أبيه قال: مرَّ بنا رسولُ الله ﷺ فذكره بنحوه.
(١) إسناده ضعيف، موسى بن عبيدة الربذي، ضعفه غير واحد.
ورواه ابن سعد في «الطبقات» ١٤٦/٨ عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد، به.
ورواه ابن سعد أيضاً ١٤٤/٨ عن محمد بن عمر الواقدي، عن موسى بن عبيدة، به.

قوله: «بَلْحَوْن»، أي: بني الجحون، والشوْط: بستان في المدينة معروف، وذُبَاب: بضم الذال والباء، جبل معروف بالمدينة، والأَجْم: الحصون، وهو الأَطْم أيضاً، والجمع آجام وآطام.

عَلِمْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا رِضَاعاً يَكُونُ بِهِ مِنْهَا كِذْبُ الرَّجِمِ الْمَحْرَمَةِ مِنْهَا، وَكَانَ الَّذِي أُطْلِقَ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَنَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- فِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، لَمَّا تَزَوَّجَهَا، صَارَتْ بِذَلِكَ لِلْمُسْلِمِينَ أُمَّاً، وَصَارَتْ بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ حَرَاماً، فَحَلَّ لِأَبِي أُسَيْدٍ ذَلِكَ فِيهَا، إِذْ كَانَ قَدْ عَادَ بِمَا ذَكَرْنَا مُحَرَّمًا بِهَا.

وفيه أيضاً: أمرُ رسولِ الله ﷺ إِيَّاهُ أَنْ يُجَهِّزَهَا، أَوْ أَنْ يَكْسُوَهَا مَا أَمَرَهُ أَنْ يَكْسُوَهَا إِيَّاهُ، أَوْ يُجَهِّزَهَا بِهِ، وَذَلِكَ عِنْدَنَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ تَمْتِيعٌ مِنْهَا، فَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ قَدْ كَانَ يَرَى لِلْمُطَلَّقةِ قَبْلَ الدِّخُولِ بِهَا سُمِّيَ لَهَا صَدَاقٌ، أَوْ لَمْ يُسَمَّ: لَهَا صَدَاقٌ مُتَعَةٍ، يُؤْمَرُ بِهَا مُطَلَّقُهَا، أَوْ يُؤْخَذُ بِذَلِكَ لَهَا، وَمَنْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِ فِي الْمُطَلَّقةِ قَبْلَ الدِّخُولِ، وَقَدْ سُمِّيَ لَهَا صَدَاقٌ.

٢١٣٩- كَمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَمُوسَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَسَامٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مُتَعَةٌ.

وَقَدْ مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ مَا أَمَرَ بِهِ لَهَا مِنْ ذَلِكَ تَفْضِلاً مِنْهَا عَلَيْهَا، لَا عَنْ تَمْتِيعٍ مِنْهَا لَهَا، كَمَا تُمْتَعُ الْمُطَلَّقةُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ مِنْ ذَلِكَ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ.

٢٩١- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَرْأَةِ
الَّتِي تَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضاً، وَمَا كَانَ
مِنْهُ فِي أَمْرِهَا بَعْدَ ذَلِكَ

٢١٤٠- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَسْقَلَانِي أَبُو يَزِيدَ، حَدَّثَنَا أَبُو
الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِي، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ زَيْدِ الطَّائِي
قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ امْرَأَةً مِنْ
غِفَارٍ، فَرَأَى فِي كَشْحِهَا بَيَاضاً، فَحَلَّى سَبِيلَهَا^(١).

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ رَوَايَةُ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ إِيَّاهُ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَقَدْ
خُولِفَ إِسْمَاعِيلُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، فَرَوَاهُ عَنْهُ عَنْ غَيْرِ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ نَعْلَمْ
أَحَدًا وَافِقَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ زَكْرِيَّا عَنْهُ فِي ذَلِكَ غَيْرَ الْقَاسِمِ بْنِ غُصْنٍ، فَإِنَّ
مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِي ذَكَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْوَاسِطِيَّةِ، عَنْ
الْقَاسِمِ بْنِ غُصْنٍ سَمِعَ جَمِيلَ بْنَ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ... ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ
سِوَاءً.

(١) إسناده ضعيف، جميل بن زيد قال ابن معين: ليس بثقة، وقال البخاري: لم
يصح حديثه، وروى أبو بكر بن عياش عن جميل، قال: هذه أحاديث ابن عمر، ما
سمعت من ابن عمر شيئاً، إنما قالوا لي: اكتب أحاديث ابن عمر، فقدمت المدينة
فكتبتها.

وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» ٢٢٣/٧ فقال: وقال سليمان أبو الربيع، بهذا
الإستاد. إلا أنه قال: امرأة أنصارية.
ورواه ابن عدي في «الكامل» ٥٩٣/٢ من طريق أبي بكر النخعي، عن جميل بن
زيد، به. وقال فيه: امرأة من غفار.

٢١٤١- وفيه ما حَدَّثَنَا أَبُو عمران موسى بْنُ الحسن بن عبد الله المُرُوزِي المعروفُ بالسَّقَلِيِّ^(١)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الوركاني، حَدَّثَنَا القاسمُ بْنُ غصن، عن زیدِ بنِ جَمِيل - كذا قال-: عن ابنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ عليه السَّلامُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا دَخَلَ بِهَا، رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضاً، فَاغْمَازَ عَنْهَا، وَقَالَ: «أَرْخِي عَلَيْكِ ثِيَابَكَ» فَخَلَّى سَبِيلَهَا^(٢).

وَأَمَّا مَنْ خَالَفَهُمَا فِي ذَلِكَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ، فَإِنَّ مِنْهُمْ عِبَادَ بَنِ الْعَوَامِ، ذَكَرَهُ عَنْ جَمِيلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ.

٢١٤٢- كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عِبَادِ بْنِ الْعَوَامِ، حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ زَيْدِ الطَّائِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ يُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ غِفَارٍ، فَرَأَى بِكَشْحِهَا لَطِخًا، فَقَالَ: «ضَمِّي عَلَيْكِ ثِيَابَكَ، وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ»^(٣).

(١) كذا وقع هنا بالسين، وفي ترجمته في «تاريخ بغداد» ٤٦/١٣-٤٧، و«الأنساب» ٨٠/٨: الصَّقَلِيُّ، بالصاد نسبة إلى جزيرة صقلية.

(٢) إسناده ضعيف. ورواه ابن عدي في «الكامل» ٥٩٣/٢، والبيهقي ٢٥٧/٧ من طريق أبي القاسم البغوي، عن محمد بن جعفر الوركاني، بهذا الإسناد.

وأورده البخاري في «التاريخ» ٢٢٣/٧ عن محمد بن عبد العزيز، عن القاسم بن غصن، به. وفي كلا الطريقتين جميل بن زيد.

(٣) إسناده ضعيف. وأورده البخاري في «تاريخه» ٢٢٣/٧ عن سليمان بن داود أبي الربيع، عن عباد بن العوام، بهذا الإسناد.

ومنهم أبو معاوية الضريء، رواه جميل بن زيد، عن زيد بن كعب بن عجرة.

٢١٤٣- كما حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَبُو بَشَرٍ الرَّقْمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ زَيْدِ الطَّائِي، عَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ، رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضًا، فَقَالَ: «الْبَيْسِي ثِيَابَكَ، وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ» نَحْوُهُ^(١).

فَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: عَنْ رَجُلٍ، عَنْ جَمِيلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ.

ومنهم حفص بن غياث، فرواه عن جميل، عن زيد بن كعب.

٢١٤٤- كما حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَزْوِينِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ، حَدَّثَنِي أَبُو أَسَامَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَسَامَةَ الْكَلْبِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَمِيلِ الطَّائِي، عَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذُكِرَتْ لَهُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، وَوُصِفَتْ، فَتَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ، رَأَى مَا بِهَا، وَكَانَ فِي كَشْحِهَا بَيَاضٌ، وَكَرَهَهَا، وَمَتَّعَهَا، وَقَالَ: «الْحَقِّي بِأَهْلِكَ» فَأُلْحِقَتْ بِأَهْلِهَا.

(١) إسناده ضعيف. ورواه أحمد ٤٩٣/٣ من طريق القاسم بن مالك المزني، والبيهقي ٢٥٦/٧-٢٥٧ من طريق محمد بن جابر، كلاهما عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب، قال كعب... فذكره.

ورواه البخاري في «التاريخ» ٢٢٣/٧ من طريق محمد بن فضيل، عن جميل بن زيد، عن عبد الله بن كعب قال: تزوج... فذكر نحوه.

ومنهم محمد بن أبي حفص، فرواه عن جميل، عن زيد بن كعب بن عُجرة.

٢١٤٥- كما أجاز لي أبو يزيد هارون بن محمد العسقلاني، عن الفضل بن غسان الغلابي أنه حدثه، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْحِمَّانِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ، حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ غِفَارٍ، فَدَخَلَ بِهَا، فَوَجَدَ بِكَشْحِهَا بِيَاضًا، فَقَالَ: «الْبَيْسِي ثَوْبَكَ»، وَأَعْطَاهَا الصَّدَاقَ، وَقَالَ: «الْحَقِّي بِأَهْلِكَ».

ففي هذا الباب قول النبي ﷺ للمرأة المذكورة فيه: «الحقي بأهلك» فالكلام في ذلك كالكلام في قوله للمرأة المستعيذة منه المذكورة قبل هذا الباب من هذا الكتاب: «الحقي بأهلك».

وفي هذا الباب إعطاء رسول الله ﷺ المرأة المذكورة فيه الصداق، فقال قائل: ففي حديث ابن أبي حفص: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَتَّعَهَا.

قيل له: ليس هذا عندنا بمخالف، لما في حديث ابن أبي حفص هذا، لأنه قد يجوز أن يكون جعله كالمَدْخُولِ بِهَا لَخُلُوتِهِ، وإمكانها إِيَّاهُ نَفْسَهَا، ولأنَّ تَرْكَهُ كَانَ لِمُسَيِّسِهَا بِاخْتِيَارِهِ ذَلِكَ، لَا لِمَا سِوَاهُ، فَقَامَ ذَلِكَ مِنْهُ مَقَامَ الْمُمَاسَّةِ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمَسَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ.

ثم طلبنا الوقوف على أحوال محمد بن أبي حفص هذا، هل هي أحوال تُوجِبُ لَهُ قَبُولَ الزِّيَادَةِ فِي رَوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مَنْ سِوَاهُ مِمَّنْ رَوَاهُ، فَقَصَّرَ عَنْ ذِكْرِ أَمْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمِثْلِ الْمَرْأَةِ بِالصَّدَاقِ؟

فوجدنا البخاري قد ذكر في «تاريخه»^(١) محمد بن أبي حفص هذا، فقال: هو كوفي، سمع منه أبو نعيم، وحدَّثنا عنه أبو غسان.

٢١٤٦- وذكر لي محمد بن موسى الحضرمي: أن أبا حفص عمر بن حفص بن أسلم بن راشد السكوني قال: وهو عن محمد بن جعفر بن الإمام الذي كان عندنا هاهنا، قال: وكان عمُّه هذا أحد الثقات ببغداد أنه حدَّثه، قال: حدَّثنا عبد الله -يعني: ابن صالح العجلي- حدَّثنا محمد بن عمر العطار، عن جميل بن زيد الطائفي، عن سعد بن زيد الأنصاري أن رسول الله ﷺ تزوّج امرأة من غفار، فدخَلَ بها، فأمرها أن تنزع ثيابها، فأبصرَ بياضاً من برصٍ عندَ نُدْبِها، فلما أصبح، قال: «خذي ثيابك، والحقّي بأهلك» وأكمل لها الصداق^(٢).

فوقفنا بما ذكرنا على جلالة محمد بن أبي حفص في الرواية برواية الوجوه عنه من أبي نعيم، ومن أبي غسان، ومن عبد الله بن صالح العجلي، ومن يحيى بن عبد الحميد الحماني.

ثم طلبنا الوقوف على كعب بن زيد، أو زيد بن كعب أو سعد بن زيد: هل له صحبة، أم لا؟ فوجدنا البخاري في «تاريخه»^(٣) لما ذكر المسمّين بكعب، من أصحاب رسول الله ﷺ، فذكر منهم كعب بن

(١) ١٧٨/١.

(٢) إسناده ضعيف. ورواه البيهقي ٢٥٦/٧ من طريق يونس بن بكير، عن أبي

يحيى، عن جميل بن زيد الطائفي، عن سعد بن زيد الأنصاري.

(٣) ٢١٩/٧-٢٢٣.

عمرو أبا اليسر، وذكر كعب بن عُجْرَة، وذكر كعب بن مالك، وذكر كعباً الشعري، وذكر كعب بن عياض، ثم ذكر كعباً الذي قُطِعَتْ يده يوم اليمامة، ثم قال: وكلُّ هؤلاء لهم صحبة، ثم ذكر بعقب ذلك كعب بن زيد، فقال، ويقال: زيد بن كعب، ثم ذكر بعده كعب بن ماتع الذي يقال له: الأحبار، وكان ذلك دليلاً على إدخاله إياه في الصحابة، أو على قرْبِهِ منهم كأنَّ عنده، وإذا كان ذلك كذلك، لم يَبْعُدْ أن يكونَ هذا الحديثُ حُجَّةً لمن يقولُ بوجوبِ الصَّدَاقِ لمن أمكنَ مَسِيئَتُهُ، فطُلِقَ قَبْلَ أنْ يَمَاسَ، لا سَيِّماً وقد ذَهَبَ إلى ذلك القول جماعة من وجوه أصحاب رسول الله عليه السَّلام، ومن الخلفاء الراشدين المهديين، منهم عمر، وعلي.

٢١٤٧/٢١٤٨- وكما حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَثْمَانَ، حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ -يعني: ابن أبي عروبة- عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن عُمَرَ، وعليٍّ قالاً: إذا أَغْلَقَ بَاباً، أو أَرخَى سِتْرًا، فَلَهَا الصَّدَاقُ كاملاً، وعليها العِدَّةُ^(١).

٢١٤٩- وبه حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُبَارَكِ، وأخبرنا معمر، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف، قال: قال عُمَرُ، وعلي: إذا أُرْخِيتِ السُّتُورُ، وَغُلِّقَتِ الأبوابُ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ.

٢١٥٠- وكما حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكاً أَخْبَرَهُ

(١) رواه ابن أبي شيبة ٢٣٤/٤، والبيهقي ٢٥٥/٧ من طريق سعيد بن أبي

عروبة، بهذا الإسناد.

عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب، أنّ عمر قضى في المرأة يتزوّجها الرجل أنّه إذا أرخى السّتر، قد وجب لها الصّدّاق^(١).

٢١٥١- وكما حدّثنا فهد، حدّثنا ابنُ معبد، حدّثنا جرير، عن

منصور، عن منهل، عن عبّاد بن عبد الله قال: قال علي: إذا أرخى السّتر، وأُغلق الباب، فقد وجب الصّدّاق^(٢).

٢١٥٢- وكما حدّثنا بكّار، حدّثنا مؤمل بن إسماعيل، حدّثنا

سفيان، عن منصور، عن المنهل، عن حيّان بن مرثد قال: قال علي: إذا أُغلق الباب، وأرخى السّتر، فقد وجب الصّدّاق^(٣).

٢١٥٣- وكما حدّثنا ابنُ مرزوق، حدّثنا عثمان بن عُمر،

أخبرنا عوف - يعني: الأعرابي - قال: سمعتُ زُرارة بن أوفى في مسجد البصرة يقول: قضى الخلفاء الراشدون المهديّون: أنّ من أغلق باباً، أو أرخى سِتراً، فقد وجب المهر، ووجبت العِدّة^(٤).

ففي هذا زيادةٌ على ما قبله مما روّيناه عن عُمر، وعلي، وإدخال بقية الخلفاء الراشدین المهديين في القول بهذا القول أيضاً.

(١) رواه مالك ٥٢٨/٢، وابن أبي شيبة ٢٣٥/٤، والبيهقي ٢٥٥/٧ من طريق

يحيى بن سعيد، بهذا الإسناد.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٢٣٤/٤، والبيهقي ٢٥٥/٢ من طريق المنهل، به.

(٣) رواه ابن أبي شيبة ٢٣٤/٤ عن وكيع، عن سفيان، بهذا الإسناد.

(٤) ورواه ابن أبي شيبة ٢٣٥/٤، والبيهقي ٢٥٦/٧-٢٥٧ من طريقين عن

عوف، بهذا الإسناد. قال البيهقي: هذا مرسل، زرارة لم يدرهم.

وقد رُوِيَ عن زيد بن ثابت ما يدلُّ على أنه كانَ يذهبُ هذا المذهبُ أيضاً.

٢١٥٤- كما حَدَّثَنَا يونسُ، أَخبرنا ابنُ وهب، أَخبرني عبدُ الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، أَخبرني سليمانُ بنُ يسار، أَنَّ الحارثَ بنَ الحكمِ تزَوَّجَ امرأةً، فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا هِيَ خَضِرَاءُ^(١) فَكَرِهَهَا، فَلَمْ يَكْشِفْهَا - كما يَقُولُ - وَاسْتَحْيَى أَنْ يَخْرُجَ مَكَانَهُ، فَقَالَ^(٢) عِنْدَهَا مُخْلِيًا بِهَا، ثُمَّ خَرَجَ، فَطَلَّقَهَا، وَقَالَ: لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ، وَلَمْ أَكْشِفْهَا، وَهِيَ تَرُدُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى مروان بن الحكم، فَأَرْسَلَ إِلَى زيد بن ثابت، قَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ: رَجُلٌ صَالِحٌ كَانَ مِنْ شَأْنِهِ كَذَا وَكَذَا، وَهُوَ عَدْلٌ، هَلْ عَلَيْهِ إِلَّا نِصْفُ الصَّدَاقِ؟ فَقَالَ لَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْآنَ حَمَلَتْ، فَقَالَتْ: هُوَ مِنْهُ، أَكُنْتَ مَقِيمًا عَلَيْهَا الْحَدَّ؟ فَقَالَ مروانُ: لَا، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: بَلْ لَهَا صَدَاقُهَا كَامِلًا^(٣).

٢١٥٥- وكما حَدَّثَنَا يوسُفُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخبرني ابنُ أبي الزناد، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن زيد بن ثابت في الرجلِ يَخْلُو بِالْمَرْأَةِ، فيقولُ: لَمْ أَقْرَبْهَا، وتقولُ: قد قَرَّبَنِي،

(١) أي: سوداء. لسان العرب ص ١١٨٣.

(٢) من القبلولة.

(٣) رواه ابن أبي شيبة ٢٣٤/٤، والبيهقي ٢٥٦/٧ من طريق أبي الزناد، به. ورواه مالك ٥٢٨/٢، والبيهقي ٢٥٥/٧ من طريق ابن شهاب أن زيدا كان يقول: إذا دخل الرجل بامرأته فأرخت عليهما الستور، فقد وجب الصداق.

قال: القول قولها^(١).

فهذا زيد بن ثابت، قد كان مذهبه في ذلك كمذهب من ذكرناه قبله فيه في هذا الباب.

فإن قال قائل: إنما ذلك كان لدعوى المرأة في ذلك مع الخلوة ما ادّعت من قرب زوجها إياها، قيل له: لو كان ما ذكرت كما وصفت، لما كانت دعواها مقبولة، لما يوجب لها معنى لم يكن واجباً قبل ذلك، مع نفي من يدّعيه عليه إياه عن نفسه إلا بحجة توجب لها ذلك عليه، ولما لم تكن مسؤولة عن ذلك حجة، كان إرخاء الستور، وإغلاق الأبواب، وإمكانها زوجها من نفسها بحيث لا مانع له منها يوجب لها الصداق عليه، ويكون به في حكم المماس لها، وإن لم يمسّها، فقد تواترت أقوال أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، واتفقت على أن الإمكان الذي ذكرنا يكون به الذي مكن منه كالمماس للمرأة التي أمكنته من نفسها، ولا نعلم مخالفاً لهم سواهم من أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك.

فإن قال قائل: بلى قد خالفهم في ذلك ابن عباس.

٢١٥٦- فذكر ما حدّثنا يونس، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس قال: إذا نكح الرجل، ففوّض إليه، ثم طلق قبل أن يمس، فليس لها إلا المتاع.

(١) ورواه البيهقي ٢٥٦/٧ من طريق سعيد بن منصور، وهو في «سنن سعيد»

قيل له: ليس هذا مخالفاً عندنا، لما قد رويناه قبله في الخلوة والمكان، عن مَنْ رَوَيْنَاهُمَا عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالتَّفْوِيزُ -عندنا المذكور في هذا الحديث- هو التفويضُ إلى الزوج في تسمية الصَّادِقِ، مَنْ يَزُوجُهُ عَلَى غَيْرِ صَدَاقٍ، فَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، ثُمَّ يُطَلِّقُ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْمَتْعَةُ، وَلَيْسَ هُوَ عِنْدَنَا عَلَى تَفْوِيزٍ مَعَهُ خَلْوَةٌ، وَلَا إِمْكَانَ لَهُ مِنَ الْجَمَاعِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مُحْتَمَلًا لِمَا قَدْ ذَكَرْنَا، لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا عِنْدَنَا، لِمَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلَهُ عَمَّنْ ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ.

فَإِنْ قَالَ: فَإِنَّ ظَاهَرَ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى مَا تَأَوَّلْنَا عَلَيْهِ، مِمَّا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَأِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وَكَانَ مَعْقُولًا بِذَلِكَ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ، وَلَمْ يُمَاسَّ، أَنَّ الَّذِي يَلْزَمُهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ هُوَ نِصْفُ الصَّدَاقِ، لَا كُلُّهُ.

قيل له: إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا فِي هَذَا بِوَجوبِ الصَّدَاقِ وَوَجوبِ الْعِدَّةِ هُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمُهْدِيُونَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَلَجِقَ بِهِمْ فِي ذَلِكَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَهُوَ كَاتِبُ الْوَحْيِ، وَالْمُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ، وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ، وَهُمْ يَعْرِفُونَ تَأْوِيلَهُ، وَكَانَ بِمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ يَسْتَعْلَمُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَيُعَلِّمُهُمْ عِمْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، وَفِي خِلَافِهِمْ تَجْهِيلٌ لَهُمْ، وَالْخُرُوجُ عَنْ مَذَاهِبِهِمْ إِلَى مَا سِوَاهَا تَمَّا نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ، مَعَ أَنَّا قَدْ وَجَدْنَا فِي اللُّغَةِ مَا قَدْ أُبِيحَ لَنَا أَنْ نُسَمِّيَ مَنْ أُمِكنَهُ الْمَسِيْسُ، وَلَمْ يُمَاسَّ: بِاسْمِ الْمَسِيْسِ، كَمَا سُمِّيَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: إِمَّا

إسماعيل، وإما إسحاق ذبيحاً، لا لأنه ذبيح، ولكن لما أمكن من نفسه، وأمكن أبوه ذلك منه بأن تله للحيين، سمي بذلك ذبيحاً وإن لم يذبح. فمثل ذلك ما قد ذكرناه من إمكان هذه المرأة نفسها زوجها من جماعه، حتى لم يكن بينه وبين ذلك حائل، ولا له منه مانع، يجوز أن يطلق عليه اسم مماس لها، وإن لم يكن مماساً لها في الحقيقة، وتدخل بذلك في معنى المطلق بعد المسيس، لأنه في معنى المطلق قبله، وقد وجدنا ما قد أجمع المسلمون عليه، لأنهم لم يختلفوا في من باع شيئاً له بضمن حبسه حتى يقبض ذلك الثمن، فمكّن من قبضه، وحلّي بينه وبينه، فلم يضع يده عليه، ولم يقبضه، ولحقه هلاك: أنه يكون هالكاً من ماله، لا من مال بائعه.

وفي ذلك على ما وصفناه دليل مع تعلق أكثر فقهاء الأمصار بهذا، منهم أبو حنيفة في متبعيه، ومالك في متبعين من متبعيه، والليث في متبعيه، والأوزاعي في متبعيه، والثوري في متبعيه أيضاً، والله نسأله التوفيق.

٢٩٢- باب بيان مُشكِـل ما رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قُتَيْلَةِ ابْنَةِ

قيس التي لم يدخل بها بعد تزويجه إياها حتى تُوفي عنها

٢١٥٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ،

عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَزَوَّجَ قُتَيْلَةَ

بِنْتَ الْأَشْعَثِ -هَكَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي حَدِيثِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ أُخْتُ

الْأَشْعَثِ- فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَحْجُبَهَا، فَبَرَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا.

وقد رُوِيَ فِي أَمْرِهَا الَّذِي بِهِ بَرَّأَ اللَّهُ رَسُولَهُ مِنْهَا زِيَادَةً عَلَى هَذَا.

٢١٥٨- كَمَا قَدْ أَجَازَ لَنَا هَارُونُ الْعَسْقَلَانِيُّ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ

الْمُفَضَّلَ الْغَلَابِيَّ حَدَّثَهُ بِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِي، عَنْ

عَبَّادٍ -وَهُوَ ابْنُ الْعَوَّامِ-، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ قُتَيْلَةَ، فَارْتَدَّتْ مَعَ قَوْمِهَا، وَلَمْ يُخَيِّرْهَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَحْجُبْهَا، فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِنْهَا.

قال عباد: يعني لم يحجبها: لم يكن ضرب عليها الحجاب، ولم

يُخَيِّرْهَا كَمَا خَيَّرَ نِسَاءَهُ.

ففي هذا الحديث زيادة على ما في الأول، وفي ارتداد قُتَيْلَةِ هَذِهِ

مَعَ قَوْمِهَا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ خَيَّرَهَا، يَعْنِي: بَيْنَ

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، كَمَا خَيَّرَ سَائِرَ نِسَائِهِ سِوَاهَا، فَتَخْتَارُ الدُّنْيَا، فَيُفَارِقُهَا،

أَوِ الْآخِرَةَ فَيُمْسِكُهَا، وَتَكُونُ بِذَلِكَ مِنْ أَزْوَاجِهِ فِيهَا، وَأَنَّ الْبِرَاءَةَ الَّتِي

كَانَتْ لِحَقَّتْهَا بَارْتِدَادُهَا وَبِتَقْصِيرِ الْحِجَابِ وَالتَّخْيِيرِ عَنْهَا، وَقَدْ رُوِيَ فِي

أمرها أيضاً عن الشعبي.

٢١٥٩- ما قد حَدَّثَنَا ابن خزيمة، حَدَّثَنَا حجاجُ بنُ منهال، حَدَّثَنَا حمادُ بن سلمة، عن داود، عن الشعبي أن نبيَّ الله ﷺ تزَوَّجَ قُتَيْلَةَ بنتَ قيس، وماتَ عنها، ثم تزَوَّجها عكرمةُ بنُ أبي جهل، فأرادَ أبو بكر أن يَقْتُلَهُ، فقالَ له عمرُ: إِنَّ النبيَّ ﷺ لم يَحْجُبْهَا، ولم يَقْسِمْ لها، ولم يَدْخُلْ بها، وارْتَدَّتْ مع أخيها عن الإسلام، وَبَرِئْتَ مِنَ اللَّهِ تعالى، وَمِنَ رَسُولِهِ، فلم يَزَلْ به حتى تَرَكَه.

ففي هذا الحديث أن أبا بكر أرادَ أن يَقْتُلَ عِكرمة لما تزَوَّجَ هذه المرأة، لأنها كانت عنده من أزواجِ النبي ﷺ اللَّاتِي كُنَّ حُرْمَنَ عَلَى النَّاسِ، بقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٣]، وأن عمرَ أَخْرَجَهَا من أزواجِ رسولِ اللَّهِ ﷺ بِرَدِّهَا الَّتِي كَانَتْ مِنْهَا، إِذْ كَانَ لَا يَصْلُحُ لَهَا مَعَهَا أَنْ تَكُونَ لِلْمُسْلِمِينَ أُمَّاً، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ فِي السَّبَبِ الَّذِي بِهِ حُرِّمَ عَلَى أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَنَّ بَعْدَهُ:

٢١٦٠- ما قد حَدَّثَنَا بَكَّارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو داود صاحبُ الطيالسة، حَدَّثَنَا عيسى بنُ عبد الرحمن، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِي، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ لَامْرَأَتِهِ: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَكُونِي زَوْجِي فِي الْجَنَّةِ، فَلَا تَزَوَّجِي بَعْدِي، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لِأَخْرِ أَزْوَاجِهَا، وَلِلَّذَلِكَ حَرَّمَ اللَّهُ تعالى عَلَى أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَنَّ بَعْدَهُ.

٢١٦١- وما حَدَّثَنَا ابنُ مرزوق، حَدَّثَنَا عفان، حَدَّثَنَا عيسى بنُ

عبد الرحمن، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ، عَنْ صِلَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ... ثم ذكر مثله.

وقد رُوي عن أبي الدرداء ما يدلُّ على هذا المعنى:

٢١٦٢- كما حَدَّثَنَا فَهْدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا

معاويةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزَاهِرِيَّةِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ أَنَّهَا قَالَتْ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ عِنْدَ الْمَوْتِ: إِنَّكَ خَطَبْتَنِي إِلَى أَبِيي فِي الدُّنْيَا فَأَنْكَحَاكَ، وَإِنِّي أَخْطُبُكَ إِلَى نَفْسِكَ فِي الْآخِرَةِ، قَالَ: فَلَا تَنْكِحِي بَعْدِي. فَخَطَبَهَا مَعَاوِيَةُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي كَانَ، فَقَالَ عَلَيْكَ بِالصَّيَّامِ^(١).

مع أَنَّهُ قَدْ رُوي عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ مَنَعَ قَتِيلَةَ هَذِهِ مِنَ التَّزْوِيجِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَخْرَجَهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا أَخْرَجَهَا بِهِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ

كما قد ذكره عنه محمدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ زَنْجَوِيَّةٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ كِنْدَةَ، فَلَمْ يَجْمَعْهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَفَرَّقَ عَمْرُ بَيْنَهُمَا، وَضَرَبَ زَوْجَهَا، فَقَالَتْ: أَتَقِي اللَّهَ فِيَّ يَا عُمَرُ، إِنْ كُنْتُ مِنْ أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، فَاضْرِبْ عَلَيَّ الْحِجَابَ، وَأَعْطِنِي مِثْلَ مَا تُعْطِيَهُنَّ، قَالَ: أُمَّا هُنَاكَ، فَلَا، قَالَتْ: فَدَعْنِي أَنْكِحَ، قَالَ: لَا، وَلَا نِعْمَةً، وَلَا أَطْمَعُ فِي ذَلِكَ أَحَدًا.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» كما في «المجمع» ٢٧٠/٤، وفي سنده أبو بكر بن أبي مريم، وقد اختلط.

فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ عُمَرَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَخْرَجَهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدْ مَنَعَهَا مِنْ تَزْوِيجِ غَيْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ أَخْرَجَهَا بِهِ مِنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ ارْتِدَادُهَا عَنِ الْإِسْلَامِ، لَا مَا سِوَهُ مِنَ الدَّخُولِ بِهَا، وَالتَّخْيِيرِ لَهَا، لِأَنَّ ارْتِدَادَهَا كَانَ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنْ فِعْلِهَا، وَالتَّخْيِيرُ لَهَا، وَالدَّخُولُ بِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ فِعْلِهَا، وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَخْرَجَهَا بِفِعْلِهَا، لَا بِمَا سِوَاهُ، وَفِي ذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ فِي أَمْرِ عَكْرَمَةَ إِلَّا فِي الْقَتْلِ خَاصَّةً، لَا فِيمَا سِوَاهُ، لِأَنَّهُ عَدَّ ذَلِكَ شُبْهَةً دَخَلَتْ عَلَيْهِ، فَعَذَرَهُ بِهَا، وَدَفَعَ عَنْهُ الْقَتْلَ مِنْ أَجْلِهَا، لَا أَنَّهُ رَأَى أَنَّ يُقَرَّرَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ عِنْدَهُ، وَتَكُونَ زَوْجَةً لَهُ، وَلِذَلِكَ وَجَّهَ مِنَ الْعِلْمِ جَلِيلٌ، وَهُوَ أَنَّ تِلْكَ الْمَرْأَةَ قَدْ كَانَتْ قَبْلَ ارْتِدَادِهَا عَنِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مُسْتَحَقَّةً لِلْأَسْبَابِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا أَزْوَاجُهُ فِي حَيَاتِهِ، وَبَعْدَ وَفَاتِهِ، حَتَّى أَخْرَجَتْ نَفْسَهَا مِنْ ذَلِكَ بِرَدِّتِهَا عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى مَا سِوَاهُ، فَبَطَلَتْ بِذَلِكَ حَقُوقُهَا فِيمَا حَاجَّتْ بِهِ عُمَرَ، وَلَمْ تَبْطُلْ عَنْهَا الْحَقُوقُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا مِنْ تَرْكِ التَّزْوِيجِ لَغَيْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَهُ، كَالْمَرْأَةِ الَّتِي تَنْشِئُ مِنْ زَوْجِهَا، فَتَبْطُلَ حَقُوقُهَا مِنَ النِّفَقَةِ عَلَيْهَا، بِالتَّزْوِيجِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، وَكَذَلِكَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ قَدْ كَانَ لَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَزْوِيجِهِ إِيَّاهَا حَقُوقٌ، وَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا بِهِ حَقُوقٌ، فَلَمَّا كَانَتْ مِنْهَا الرُّدَّةُ، بَطَلَتْ عَنْهَا حَقُوقُهَا عَلَيْهِ، الَّتِي كَانَتْ تَكُونُ لَهَا عَلَيْهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ حَاجِبِهَا عَنِ النَّاسِ، وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، وَبَقِيَتْ حَقُوقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ، كَمَا كَانَتْ قَبْلَهُ، وَمِنْهَا أَنَّهَا حَرَامٌ عَلَى النَّاسِ سِوَاهُ.

فإن قال قائل: فإننا قد رأينا الناشز إذا رجعت عن نشوزها إلى ما كانت عليه قبله، رجعت إلى حقوقها قبل زوجها التي كانت لها عليه، والكندية التي قد ذكرت، قد رجعت إلى الإسلام، لأن عكرمة قد كان مسلماً، ولو كانت لم ترجع إلى الإسلام، كما طلب تزويجها، لأن المرتدة لا تحل للمسلم، فلم لا رجعت إلى استحقاقها بعد ذلك ما يستحقه أزواج النبي عليه السلام من حجبهن، والإنفاق عليهن.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله وعونه أن الناشز إذا عادت غير ناشز، استحققت على زوجها ما ذكرت، ولم تكن الكندية كذلك، لأنه لما كان منها الارتداد عن الإسلام، كانت في حالها تلك ممن قد منعه الله تعالى دخول الجنة، ولم يصلح لها مع ذلك أن تكون للمسلمين أمماً، وحقوق الأمومة لا ترجع بعد زوالها، وإذا لم ترجع بعد زوالها، لم ترجع الكندية التي ذكرت إلى أن تكون للمسلمين أمماً، وإذا لم ترجع أن تكون للمسلمين أمماً، لم تستحق في أموالهم نفقة، كما يستحق مثلها سائر أزواج النبي ﷺ بأموتهن إياهم، وبالله التوفيق.

٢٩٣- بابُ بيانِ مُشكِـلِ الصـحـيـحِ مِن ما اختلفَ فيه أهلُ العلمِ
من هبةِ المرأةِ نفسَها من رجلٍ على سبيلِ التزويجِ، هل يكونُ
ذلكَ تزويجاً أو لا يكونُ تزويجاً، وما رُويَ فيه من الآثارِ

٢١٦٣- حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ نَصْرِ بْنِ المَبَارَكِ البَغْدَادِيُّ، والحَسَنُ
بْنُ غُلَيْبٍ بْنِ سَعْدِ الأَزْدِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِي الكُوفِيُّ،
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عن أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ:
إِنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ مِنَ المَهَاجِرَاتِ
الأُولِ، قَالَتْ عَائِشَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-: كُنْتُ إِذَا ذَكَرْتُ، قُلْتُ: إِنِّي
لَأَسْتَحْيِي مِنْ امْرَأَةٍ تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ بغيرِ مَهْرٍ، وَكَانَتْ مِنْ أَغْيَرِ
النَّاسِ، وَفِيهَا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾
[الأحزاب: ٥١]، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ رَبَّكَ لَيَسَارِعُ فِي هَؤُلَاءِ^(١).

٢١٦٤- وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هِنَادُ بْنُ
السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عن هِشَامِ، عن أَبِيهِ، عن عَائِشَةَ: أَنَّهَا
كَانَتْ تَقُولُ: أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ، حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ
تَعَالَى: ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ الثَّلَاثُ آيَاتِ، قُلْتُ: إِنَّ رَبَّكَ لَيَسَارِعُ لَكَ

(١) إسناده صحيح.

ورواه أحمد ١٣٤/٦ و ١٥٨ و ٢٦١، والبخاري (٥١١٣)، والطبري في «تفسيره»
٢٦/٢٢، والحاكم ٤٣٦/٢، والبيهقي ٥٥/٧، والبغوي في «معالم التنزيل» ٥٣٨/٣
من طرق، عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بهذا الإسناد.

في هَوَاك^(١).

٢١٦٥- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبَنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقُولُ: أَتَهَبُ امْرَأَةً نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلَهُ: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]، قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاك^(٢).

وهذه مسألة من الفقه يختلف أهلها فيها، فتقول طائفة منهم: إذا وَهَبَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ عَلَى سَبِيلِ تَمْلِكِيهِ إِيَّاهُ بَضْعُهَا، وَقَبْلَ ذَلِكَ مِنْهَا مَحْضَرٌ مِنَ الشُّهُودِ لِذَلِكَ، كَانَ ذَلِكَ تَزْوِيجًا، فَإِنْ كَانَ سَمَّى لَهَا صَدَاقًا فِي ذَلِكَ كَانَ لَهَا الْمُسَمَّى وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ لَهَا صَدَاقًا كَانَ لَهَا صَدَاقٌ مِثْلُهَا، فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا كَانَ لَهَا عَلَيْهِ الْمَتْعَةُ.

وَمَنْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ مِنْهُمْ: أَبُو حَنِيفَةَ، وَسَفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ

(١) إسناده صحيح، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٣٤٣/٤، وعنه مسلم (١٤٦٤) (٥٠)، وابن ماجه (٢٠٠٠)، ورواه الطبري ٢٦/٢٢ عن سفیان بن وکیع، كلاهما (ابن أبي شيبة وسفيان) عن عبده بن سليمان، بهذا الإسناد.
(٢) إسناده صحيح، وهو عند النسائي ٥٤/٦، وفي «الكبرى» (٨٩٢٧) و(٨٩٢٨) و(١١٤١٤).

ورواه البخاري (٥٧٨٨)، ومسلم (١٤٦٤) (٤٩)، وابن حبان (٦٣٦٧)، والبيهقي ٥٥/٧ من طرق، عن أبي أسامة، بهذا الإسناد.

الثوري، وسائر أصحاب أبي حنيفة.

وتقول طائفة منهم: إذا وهب الرجل ابنته الصغيرة لرجل ليحصنها، وليكفيها على وجه النظر لها، كان ذلك جائزاً، وإن وهبها بصداق ذكره، كان ذلك نكاحاً بعد أن يكون أراد بالهبة النكاح، ومن قال ذلك عبد الرحمن بن القاسم على معاني قول مالك.

وتقول طائفة منهم: النكاح، والتزويج لا يُعقد بهبة عقدها، ومن كان يقول ذلك منهم: الشافعي.

قال أبو جعفر: فتأملنا ما اختلفوا فيه من ذلك، فوجدنا الله تعالى قد قال في كتابه: ﴿وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْحِبَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فجعل الله عز وجل تلك الهبة نكاحاً بلا صداق جائزاً، ثم أعقب ذلك، فقال: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فاحتمل أن يكون ما أخلصه عز وجل، وجعله له الهبة نكاحاً بلا صداق يكون عليه فيه، ويكون مثله لغيره نكاحاً يوجب عليه الصداق، فإن كان كذلك، ثبت ما قد ذكرناه عن الشافعي في ذلك، وفي الآية التي تلونا: ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْحِبَهَا﴾، أي: بالهبة التي كانت منها له. ففي ذلك ما قد دل أن الهبة له بغير صداق قد كان له نكاحاً، والتخصيص، فلا يكون إلا بآية مسطورة أو سنة مأثورة، أو بإجماع من أهل العلم على ذلك، وإذا لم يكن ذلك موجوداً، كانت على عمومها إلا ما أجمع عليه من الخصوص منها.

وتأملنا قول الشافعي: إن الله عز وجل سمى النكاح في كتابه

بِاسْمَيْنِ: النكاح، والتزويج، فلم يَكُنْ التزويجُ إلا بهما، فكان من جواب مخالفه له في ذلك: أنهم قد وجدوا الطلاق ذكره الله عز وجل في كتابه بالطلاق، والفراق والسَّراح، ولم يذكره بما سواهن. وأجمع أهل العلم أن ذلك ليس بتخصيصٍ للطلاق بهذه الثلاثة الأسماء، ولا يكونُ بما سواها، بل قد جعلوه بهذه الأسماء، وبالحلْع، والخلية والبرية، والباين، والحرام.

وإذا كان الطلاق لم تلحقه الخصوصية بقول الله إياه في كتابه إلا بالثلاثة أشياء التي ذكرها به، وألحقوا بها ما سواها مما معانيها كمعانيها، كان كذلك النكاح لا يكونُ قولُ الله عزَّ وجلَّ ذكره في كتابه بخلافِ الاسمين اللذين ذكرهما فيه، ويكونُ بما معناه معناهما لاحقاً بهما، ولما كانت الهبة من الزوج للمرأة بضعها كالنكاح يَقُومُ ذلك مقام الطلاق كمثلها إذا أراد به الطلاق كان مثل ذلك هبتها بضعها له يكونُ ذلك كالنكاح الذي يَعْقِدُهُ له على بُضعها، وتكون الهبة من كُلِّ واحدٍ منهما لصاحبه فيما ذكرنا في حكم التملك كما تكونُ الهبة من الآخر له كذلك أيضاً.

وقد رُوِيَ عن سعيد بن المسيب في هذا الباب.

ما قد حَدَّثَنَا ابنُ أبي مريم، حَدَّثَنَا الليثُ بنُ سعد، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بنُ بريدة -مولى الأسود-، قال: سألتُ سعيدَ بنَ المسيب عن رجلٍ بُشِّرَ بِجاريةٍ، فقال له رجلٌ مِنَ القومِ: هَبْهَا إِلَيَّ، فوهبها له، فقال سعيدُ

بن المسيب: لم تحل الهبة لأحد بعد رسول الله ﷺ، ولو أصدقها سوطاً، لحلت له^(١).

فدل ذلك أن الهبة التي كان رسول الله ﷺ يختص بها كان عند سعيد بن المسيب على الهبة التي لا صداق عليه فيها، وإن من سواه ﷺ في الهبة يكون بها ناكحاً بصداق يجب عليه فيها كما يجب عليه في تزويج لو نكح بلا صداق ذكره فيه.

وفي حديث عائشة معنى يجب أن يتأمل وهو قولها: إني لأستحي من امرأة تهب نفسها لرجل بغير مهر، ولم تقصد بذلك الرجل رسول الله ﷺ، بل عمت به الرجال إن كان ذلك خرج منها مخرج النكرة، والنكرة تعم الناس جميعاً، فكان قولها هذا قد دل على أنها تستحي لامرأة تهب نفسها لرجل بغير مهر، فدخل في ذلك الناس جميعاً، فكان في ذلك ما قد دل أن من وهبت نفسها من النساء لأحد من الرجال كان به زوجاً، وفي ذلك ما قد دل على أن الخصوصية إنما كانت في كونها زوجة للنبي ﷺ بغير صداق، فلا يكون تزويجاً لغير النبي ﷺ كما كانت تزويجاً للنبي ﷺ بلا صداق، ويكون لغيره بصداق يجب معها، وبالله التوفيق.

(١) رجاله ثقات، ورواه سعيد بن منصور (٦٤٠)، ومن طريقه البيهقي ٥٥/٧، ورواه ابن أبي شيبة ٣٤٢/٤ كلاهما (سعيد بن منصور، وابن أبي شيبة) عن سفيان بن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن سعيد بن المسيب.

٢٩٤- بابُ بيانِ مُشْكِـلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فيمن كان وَهَبَ له نفسَه مِنَ النساءِ، هل كان منه في شيءٍ منهن قبولاً واحتباساً لها زوجة أو لم يكن؟

٢١٦٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَنبَسَةُ بْنُ الْأَزْهَرِ، عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمْ يَكُنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ وَهَبَتْ نَفْسَهَا^(١).

قال أبو جعفر: عنسبة هذا هو أبو يحيى النسائي، ويُقال له: قاضي جرجان، كذلك ذكره البخاري^(٢).

فقال قائل: لقد رويتم عن رسولِ الله ﷺ في خيرِ المستعيدةِ منه الذي رواه أبو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ، مما قد ذكرته فيما تقدّم منك في كتابك: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لما أتى بِالْجَوْثِيَّةِ، فقال لها: «هَبِي لِي نَفْسَكَ». فقالت: وَهَلْ تَهَبُ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلسُّوقَةِ؟ فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَيْهَا، فقالت: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. قال: «قَدْ عُذْتُ بِمُعَاذٍ». ثم خرج، فقال: «يَا أَبَا أُسَيْدٍ، اكْسُهَا رَازِقَتَيْنِ، وَأَلْحِقْهَا بِأَهْلِهَا»^(٣).

(١) عنسبة بن الأزهر، صدوق ربما أخطأ، وسماك في روايته عن عكرمة اضطراب. ورواه الطبري ٢٢/٢٣، والطبراني (١١٧٨٧)، والبيهقي ٥٥/٧ من طرق، عن يونس بن بكير، بهذا الإسناد.

(٢) في «تاريخه» ٣٨/٧.

(٣) حديث صحيح، وقد تقدم في باب (٢٩٠).

فكان جوابنا له في ذلك: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لم يكن دخوله على تلك المرأة إلا وهي له زوجة قَبْلَ ذلك، وعلى ذلك كان أبو أُسيد جاء بها، وكان قوله بَعْدَ ذلك: «هي لي نفسك» على معنى: مَكْنِي من نفسك، لا على استئناف تزويج يعقده له على نفسها، وكيف يجوز أن يُظَنَّ برسولِ اللَّهِ ﷺ، ومن شريعتنا أن لا يَخْلُوَ رَجُلٌ بامرأة ليس منها محرم؟. ومما يُحقق ذلك ما قد قلنا: إِنَّهُ ﷺ خَرَجَ عنها على الطَّلَاق منه لها، والفراق منه إياها، ولا يكون ذلك إلا عن تَقَدُّمِ تزويجِها إياها، وبالله التوفيق.

٢٩٥- بابُ بيانِ مُشْكِلي ما رُوِيَ في السَّبَبِ الذي نَزَلَ في قوله تعالى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وما كان من النبي ﷺ عند نزولها مما أعلم

الناسَ به المراد بها

٢١٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَجُلًا أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا، فَوَجَدَ فِي نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ وَجَدًا شَدِيدًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] ^(١).

(١) إسناده صحيح، ورواه النسائي في «عشرة النساء» (٩٥) عن محمد بن عبد

٢١٦٨- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حَمِيدٍ بِنِ كَاسِبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا، فَأُنْكَرَ النَّاسُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَقَالُوا: أَنْفَرَهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(١).

الله بن عبد الحكم، بهذا الإسناد.

ورواه الطبري في «تفسيره» (٤٣٢٦) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن هشيم، أخبرنا ابن عون، عن نافع، قال: كان ابن عمر إذا قرئ القرآن لم يتكلم. قال: فقرأت ذات يوم هذه الآية: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، فقال: أتدري فيمن نزلت هذه الآية؟ قلت: لا. قال: نزلت في إتيان النساء أدبارهن.

ورواه أيضاً (٤٣٢٦م) عن يعقوب، عن ابن غلبة إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، عن ابن عون، عن نافع، قال: قرأت ذات يوم: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، فقال ابن عمر: أتدري فيم نزلت؟ قلت: لا. قال: نزلت في إتيان النساء في أدبارهن.

وسياتي بيان أن المعنى إتيان المرأة في قبلها من دبرها وأنه في صمام واحد وهو الفرج.

(١) إسناده ضعيف، هشام بن سعد المدني، وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان وابن عدي وابن الجوزي في جملة الضعفاء، وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق له أوهام.

وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٠/٣ بإسناده ومثته.

ورواه أبو يعلى (١١٠٣) عن الحارث بن سريج، عن عبد الله بن نافع، بهذا

ففي هذين الحديثين ما قد ذكر قوم أنهم استدلوا به على الإباحة لهذا المعنى المذكور فيها، فتأملنا ما روي في ذلك من غير هذين الحديثين.

٢١٦٩- فوجدنا يونس قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا سفيانُ بنُ عُيينة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله: أن اليهود، قالوا: مَنْ أتى امرأته في فرجها من دُبْرِها خَرَجَ وَلَدُهُ أَحْوَلَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]^(١).

٢١٧٠- ووجدنا يونسَ قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا ابنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا سفيانُ الثوريُّ: أن محمد بن المنكدر حَدَّثَهُ عن جابر بن عبد الله،

الإسناد. والحاثر بن سريج ضعيف.

ورواه الطبري (٤٣٣٤) عن يونس، أخبرني ابن نافع، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن رجلاً... وهذا مرسل.

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٠/٣ بإسناده ومثله.

ورواه ابن أبي شيبة ٢٢٩/٤، ومسلم (١٤٣٥) (١١٧)، وابن ماجه (١٩٢٥)، والترمذي بياثر الحديث (٢٩٧٨)، والنسائي في «عشرة النساء» (٩٠)، والبيهقي ١٩٤/٧-١٩٥، والواحدي في «أسباب النزول» ص ٤٧، والبغوي في «تفسيره» ١/١٩٨ من طرق، عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد.

ورواه مسلم (١٤٣٥) (١١٩)، وابن حبان (٤١٩٧)، والبيهقي ١٩٥/٧ من طرق، عن محمد بن المنكدر، به.

مثله^(١).

٢١٧١- ووجدنا أبا شريح محمد بن زكريا قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا الْفَرِيَايِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مثله^(٢).

٢١٧٢- ووجدنا إبراهيم بن مرزوق قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قال: قالت اليهود: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ أَهْلَهُ بَارِكَةً، جَاءَ وَلَدُهُ أَحْوَلَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٣).

٢١٧٣- ووجدنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٠/١ بإسناده ومثله. ورواه البخاري (٤٥٢٨)، ومسلم (١٤٣٥) (١١٩)، وأبو داود (٢١٦٣)، والطبري في «تفسيره» (٤٣٣٩) و(٤٣٤٠)، والبيهقي ١٩٤/٧ من طرق، عن سفيان الثوري، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٠/٣ بإسناده ومثله. (٣) إسناده صحيح، ورواه البيهقي ١٩٤/٧ من طريق إبراهيم بن مرزوق، به. ورواه مسلم (١٤٣٥) (١١٩) عن محمد بن المثني، وأبو القاسم البغوي في «الجمعيات» (١٧٤١) عن هارون بن عبد الله، كلاهما عن وهب بن جرير، به. ورواه أبو القاسم البغوي (١٧٣٩)، ومن طريقه الواحدي في «أسباب النزول» ص ٤٧-٤٨ عن علي بن الجعد، عن شعبة، به.

المنكدر، عن جابر بن عبد الله: أنه قال: إن اليهود قالوا: إذا أتى الرجل امرأته مدبرة جاء ولده أحول، فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(١).

٢١٧٤- ووجدنا فهد بن سليمان قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، قال: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أُتِيَتِ الْمَرْأَةُ فِي قُبْلِهَا مِنْ دُبْرِهَا، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٢).

فكان ما في هذه الآثار مما يَدْفَعُ ذلك.

٢١٧٥- ووجدنا إبراهيم بن أبي داود قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قال: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يَحْدُثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ يَهُودِيًّا قَالَ: إِذَا نَكَحَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مُجَبِّئَةً خَرَجَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ، يَعْنِي: إِنَّ شِئْتَ مُجَبِّئَةً، وَإِنْ شِئْتَ غَيْرَ مُجَبِّئَةٍ إِذَا

(١) إسناده صحيح، ورواه الدارمي ٢٥٨/١ و ١٤٥/٢ من طريق مالك، به.

(٢) رواه مسلم (١٤٣٥) (١١٨) عن محمد بن رُمح، والنسائي في «عشرة

النساء» (٨٨) من طريق شعيب بن الليث، كلاهما عن الليث، بهذا الإسناد.

ورواه النسائي (٨٩) من طريق يحيى بن أيوب، عن يزيد ابن الهاد، به.

كان في صِمَامٍ واحدٍ^(١).

٢١٧٦- وَحَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ جَرِيحٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ حَدَّثَهُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ الْيَهُودَ قَالُوا لِلْمُسْلِمِينَ: مَنْ أَتَى امْرَأَةً مُذْبِرَةً جَاءَ وَلَدُهَا أَحْوَلُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُقْبِلَةٌ وَمُذْبِرَةٌ مَا كَانَ فِي الْفَرْجِ مِنْ قُبْلِهَا لَا إِلَى مَا سِوَاهُ»^(٢).

فَعَادَتْ هَذِهِ الْآثَارُ فِي الْحَظَرِ لِوُطْءِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ لَا إِلَى الْإِبَاحَةِ لِذَلِكَ.

وَقَدْ ذَكَرَ قَوْمٌ أَنَّ الْآيَةَ كَانَ نَزُولُهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ

٢١٧٧- مَا قَدْ حَدَّثَنَا^(٣) الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشْيَبِ، حَدَّثَنَا

(١) الحديث في «شرح معاني الآثار» ٤١/٣. ورواه مسلم (١٤٣٥) (١١٩)، وابن حبان (٤١٦٦)، والبيهقي ١٩٥/٧ من طرق، عن وهب بن جرير، به. ورواه الواحدي في «أسباب النزول» ص ٤٨ من طريق أبي كريب، عن النعمان بن راشد، به.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤١/٣ بإسناده ومتمنه. ورواه النسائي في «عشرة النساء» (٨٧) عن هلال بن بشر، عن حماد بن مسعدة، عن ابن جريح، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قِيلَ لَهُ: إِنَّ الْيَهُودَ تَقُولُ: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِجَبَّةٍ جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ. فَقَالَ: «كَذَبْتَ يَهُودُ» فنزلت: «نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ».

(٣) سقط من الأصل الخطي اسم شيخ الطحاوي.

يعقوبُ بنُ عبدِ الله القُمي، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابنِ عباس أنه قال: جاءَ عُمَرُ رضي الله عنه إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، هلَكْتُ، قال: «وما أَهْلَكَكَ؟» قال: حَوَلْتُ رَحْلِي الْبَارِحَةَ، فلم يَرُدَّ عليه شيئاً، فأوحى اللهُ إلى رَسولِ الله ﷺ هذه الآية: ﴿سَاوُكُ حَرْثَ لَكُمْ﴾ «أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ وَأَتَّقِ الدُّبَرَ وَالْحَيْضَةَ»^(١).

فكان في هذا الحديث أن سببَ نزولِ هذه الآية غيرُ السبب الذي ذُكِرَ فيما تَقَدَّمَ مما ذكرناه وفيما تَقَدَّمَ منا في هذا الباب، وكان فيه المنع من وطءِ النساءِ في أدبارِهِنَّ، كالمنع من وطئهن في حيضِهِنَّ، فكان في هذا الحديث إنما دارَ على ابنِ عباس، فنظرنا: هل رُوي عن ابنِ عباس ما يخالفه أم لا؟

٢١٧٨- فوجدنا الربيعَ بنَ سليمانَ الجيزي قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا أبو الأسود، أخبرنا ابنُ لهيعة، عن يزيدَ بنِ أبي حبيب: أن عامراً

(١) رواه أحمد (٢٧٠٣)، والترمذي (٢٩٨٠)، والطبري (٤٣٤٧) من طريق الحسن بن موسى الأشيب، بهذا الإسناد. قال الترمذي: حسن غريب.

ورواه النسائي في «الكبرى» (٨٩٧٧) و(١١٠٤٠)، وأبو يعلى (٢٧٣٦)، والخراطي في «مساوي الأخلاق» (٤٦٥)، وابن حبان (٤٢٠٢)، والطبراني (١٢٣١٧)، والبيهقي ١٩٨/٧ من طريق يونس بن محمد، عن يعقوب القمي، به.

قوله: «حَوَلْتُ رحلي البارحة»، قال ابن الأثير في «النهاية» ٢٠٩/٢: كُنِيَ بِرَحْلِهِ عن زوجته، أراد به غُشْيَانَهَا في قُبْلِهَا من جهة ظهرها، لأن المِجْمَاعَ يعلو المرأة ويركبها مما يلي وجهها، فحيث ركبها من جهة ظهرها كُنِيَ عنه بِتَحْوِيلِ رَحْلِهِ، إما أن يريد به المنزل والمأوى، وإما أن يريد بن الرَّحْلِ الذي تُركب عليه الإبلُ.

بْنِ يَحْيَى الْمَعَاذِرِيِّ، حَدَّثَهُ: أَنَّ حَنْشَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ السَّبْتِيِّ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ، ابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: «إِنْ نَاسًا مِنْ حِمِيرٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ عَنِ النِّسَاءِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَيْهَا مُقْبِلَةً وَمُذْبِرَةً إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْفَرْجِ»^(١).

ففي هذا الحديث: أَنَّ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي خِلَافِ السَّبَبِ الْمَذْكُورِ نَزُولُهَا فِيهِ لِمَا سَبَقَتْ رَوَاتُنَا لَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالْمَنْعُ مِنْ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِيمَا سِوَى فُرُوجِهِنَّ.

٢١٧٩- ووجدنا فهد بن سليمان قد حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَائِدَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الطَّائِي، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ: قَدْ أَكْثَرْتُمْ، فَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِيهِ شَيْئًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَ فِيهِ ﷺ، فَأَنَا أَقُولُ فِيهِ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٣٤٨)، والخرائطي في «مساوي الخلاق»

(٤٦٦) من طريقين عن ابن لهيعة، بهذا الإسناد.

ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» ٣٨١/١ عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، به -دون المرفوع منه-.

وروى نحوه أحمد في «المسند» (٢٤١٤) عن يحيى بن غيلان، عن رِشْدِينِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ يَحْيَى الْمَعَاذِرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: نَزَلَتْ فِي أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ.

حَرَّكُمْ أَنِّي شِئْتُ، فَإِنْ شِئْتُمْ فَأَعْزِلُوا، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلَا تَعْزِلُوا، أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتُمْ فَلَا بَأْسَ.

فهذا ابن عباس قد حَمَلَ تَأْوِيلَ الْآيَةِ عَلَى خِلَافِ مَا رُوِيَ عَنْهُ مِمَّا ذُكِرَ أَنْ نَزُولَهَا كَانَ فِيهِ.

ثُمَّ نَظَرْنَا: هَلْ رُوِيَ فِي نَزُولِهَا شَيْءٌ عَنْ غَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ غَيْرِ مَنْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ سِوَاهُ؟

٢١٨٠- فوجدنا يزيد بن سنان قد حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى كاتبُ العُمَرِيِّ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي النَضْرِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَالَ لِنَافِعٍ -مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ- إِنَّهُ قَدْ أَكْثَرَ عَلَيْكَ الْقَوْلَ: أَنَّكَ تَقُولُ عَنْ [ابن] عَمْرٍ -إِنَّهُ أَفْتَى أَنْ تُؤْتِيَ النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ. قَالَ نَافِعٌ: كَذَبُوا عَلَيَّ، وَلَكِنِّي سَأَخْبِرُكَ كَيْفَ كَانَ الْأَمْرُ: إِنَّ ابْنَ عَمْرٍ عَرَضَ الْمَصْحَفَ يَوْمًا، وَأَنَا عِنْدَهُ حَتَّى قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ﴾. قَالَ: يَا نَافِعُ، هَلْ تَعْلَمُ مِنْ أَمْرِ هَذِهِ الْآيَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَ: إِنَّا كُنَّا مَعَ شَرِّ قُرَيْشٍ بَنِي النَّسَاءِ، فَلَمَّا دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ، وَنَكَحْنَا نِسَاءَ الْأَنْصَارِ، أَرَدْنَا مِنْهُنَّ مِثْلَ الَّذِي نُرِيدُ، فَإِذَا هُنَّ قَدْ كَرِهْنَ وَأَعْظَمْنَ ذَلِكَ، وَكَانَتْ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ قَدْ أَخَذْنَ بِحَالِ الْيَهُودِ، إِنَّمَا يُؤْتَيْنَ عَلَى جُنُوبِهِنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شِئْتُ﴾.

فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّ نَزُولَ هَذِهِ الْآيَةِ كَانَ لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ نَزُولَهَا فِيهِ، لَا لِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ إِبَاحَتِهِ لَوَطْءِ النِّسَاءِ

في أدبارهن.

فقال قائل: فقد روي عن ابن عمر إباحته، وذكر

٢١٨١- ما قد حَدَّثَنَا أَبُو قُرَّةَ مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ الرُّعَيْنِيُّ، حَدَّثَنَا

أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، وَأَبُو زَيْدِ بْنِ أَبِي الْغَمَرِ، قَالَا: قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ:

وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ

سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْهُ -يَعْنِي وَطْءَ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ-

فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ^(١).

فَكَانَ جَوَابَنَا لَهُ: أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِنْ نَاحِيَةِ سَعِيدِ بْنِ

يَسَارٍ مَا يُخَالِفُ هَذَا

٢١٨٢- كَمَا حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ،

(١) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤١/٣ بإسناده ومثله.

ورواه النسائي في «عشرة النساء» (٩٣) عن الربيع بن سليمان، عن أصبغ بن الفرج، والطبري (٤٣٢٩) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، عن أبي زيد بن أبي الغمر، كلاهما عن عبد الرحمن بن القاسم، قال: قلت لمالك: إن عندنا بمصر الليث بن سعد يحدث عن الحارث بن يعقوب، عن سعيد بن يسار، قال: قلت لابن عمر: إنا نشترى الجوارى فنحْمِضُ لَهُنَّ؟ قال: وما التحميض؟ قال: نأْتِيَهُنَّ فِي أَدْبَارِهِنَّ. قال: أَوْ يَفْعَلُ هَذَا مُسْلِمٌ؟!

فَقَالَ لِي مَالِكٌ: فَأَشْهَدُ عَلَى رِبِيعَةَ لِحَدَّثَنِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْهُ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

ورواه كذلك الدارقطني في «غرائب مالك» كما في «الفتح» ١٩٠/٨ من طريق عبد الرحمن بن القاسم، به. وقال: هذا محفوظ عن مالك صحيح.

حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَبِي
الْحَبَابِ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: مَا تَقُولُ فِي الْجَوَارِي أَحْمَضُ لَهُنَّ. قَالَ:
وَمَا التَّحْمِيضُ؟ فَذَكَرْتُ الدَّبَرَ، فَقَالَ: وَهَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ
المسلمين؟!.

فهذا ابن عمر قد رُوِيَ عنه ضِدُّ ما ذكرتَ، وإذا كان ذلك
كذلك، كان كأنه لم يرو عنه فيه، ولقد قالَ ميمون بن مهران في
ذلك، ما قد حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ بنِ مَعْمَرٍ، قَالَا:
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ مِيمُونَ بْنِ
مِهران - وَذَكَرَ لَهُ عَنْ نَافِعٍ مَا حُكِيَ عَنْهُ مِنْ إِبَاحَةِ وَطْءِ النِّسَاءِ فِي
أَدْبَارِهِنَّ -، فَقَالَ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ نَافِعٌ بَعْدَ مَا كَبُرَ، وَذَهَبَ عَقْلُهُ^(١).

وقد رُوِيَ عَنْ سَالِمٍ نَفَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ:

٢١٨٣- كَمَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا
عَطَافُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ: أَنَّ أَبَاهُ سَأَلَ سَالِمَ
بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: أَنْ يُحَدِّثَهُ بِحَدِيثِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى
بِأَسَا فِي إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ. فَقَالَ سَالِمٌ: كَذَبَ الْعَبْدُ، أَوْ قَالَ:
أَخْطَأَ، إِنَّمَا قَالَ: لَا بِأَسَ أَنْ يُؤْتِيَهُنَّ فِي فُرُوجِهِنَّ مِنْ أَدْبَارِهِنَّ^(٢).

(١) قول ميمون بن مهران هذا في نافع، رَدَّه الإمام الذهبي في «السير» ١٠١/٥،
فقال: هو قول شاذٌّ، بل اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ حُجَّةٌ مُطْلَقًا.

(٢) موسى بن عبد الله بن الحسن، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٢/٣.
ورواه العقيلي ١٥٩/٤ عن محمد بن بشر بن الهيثم، عن أحمد أبي الأزهر، عن

ثم نظرنا في سبب نزول هذه الآية: هل رُوِيَ فيه عن غير من ذكرنا شيء، أم لا؟

٢١٨٤- فوجدنا فهذا قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا أَبُو سلمة موسى بن إسماعيل، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عن عبد الرحمن بن سابط، قال: أتيت حفصة بنت عبد الرحمن، فقلت: إني أريد أن أسألك عن شيء، وإني أستحي منك. فقالت: سل يا ابن أخي عما بدا لك. قلت: عن إتيان النساء في أدبارهن، قالت: حَدَّثَنِي أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا لَا يُجَبُّونَ، وَالْمُهَاجِرُونَ يُجَبُّونَ، وَكَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: مَنْ جَبَّ حَرَاجَ وَلَدِهِ أَحَوْلَ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ، نَكَحُوا نِسَاءَ الْأَنْصَارِ، فَتَكَحَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَجَبَّاهَا، فَأَبَتْ، فَأَتَتْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهَا، فَلَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، ذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَاسْتَحْيَتِ الْأَنْصَارِيَّةُ، فَخَرَجَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْعِيهَا»، فَدَعَتْهَا، فَقَالَ: «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَتْمٌ» «صِمَامًا وَاحِدًا»^(١).

مروان بن محمد، حَدَّثَنَا موسى بن عبد الله بن الحسن، بهذا الإسناد. وروى الطبري (٤٣٢٩) من طريق عبد الرحمن بن القاسم، عن مالك بن أنس، أنه قيل له: يا أبا عبد الله، إن الناس يروون عن سالم: «كَذَبَ الْعَبْدُ، أَوْ: الْعُلَاجُ، عَلَى أَبِي!» فقال مالك: أشهد على يزيد بن رومان أنه أخبرني عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر، مثل ما قال نافع.

(١) رواه أحمد ٣٠٥/٦ عن عقان بن مسلم، والطبري (٤٣٤٥) من طريق

فكان ما في هذا الحديث ردُّ ما أُبيح لهم بهذه الآية هو ما عادَ إلى ذلك الصَّمام، لا ما سِواه.

ثم نظرنا: هل رُوِيَ في هذا الباب غيرُ هذه الآثار؟

٢١٨٥- فوجدنا فهد بن سليمان قد حدَّثنا، قال: حدَّثنا أبو نعيم، حدَّثنا حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي عتبة، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «من أتى حائضاً، أو امرأةً في دُبُرِها، أو أتى كاهناً، فقد كفرَ بما أنزل على محمدٍ»^(١).

٢١٨٦- وكما حدَّثنا يونس، حدَّثنا سفيان، عن ابن الهادي، عن عُمارة بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ، قال: «إنَّ الله لا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ»^(٢).

يعقوب بن إسحاق الحضرمي، كلاهما عن وهيب بن خالد، بهذا الإسناد.

ورواه الترمذي (٢٩٧٩)، والطبري (٤٣٤١) و(٤٣٤٢) و(٤٣٤٣) و(٤٣٤٤)، والبيهقي ١٩٥/٧ من طرق، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، به - وبعضهم يرويه مختصراً-. وقال الترمذي: حديث حسن.

(١) إسناده لا بأس به، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٥/٣ بإسناده ومثله.

ورواه ابن أبي شيبة ٢٥٢/٤-٢٥٣، والدارمي ٢٥٩/١ عن أبي نعيم الفضل بن دكين، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٤٠٨/٢ و٤٧٦، وأبو داود (٣٩٠٤)، وابن ماجه (٦٣٩)، والترمذي (١٣٥)، والنسائي في «عشرة النساء» (١٣٠) و(١٣١)، والبيهقي ١٩٨/٧ من طرق، عن حماد بن سلمة، به.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٣/٣.

٢١٨٧- ووجدنا روحَ بنَ الفرج قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا إبراهيمُ بن محمدٍ الشافعي، حَدَّثَنَا محمدُ بنُ علي، قال: كُنْتُ مع محمد بن كعب القرظي، فسأله رجلٌ: يا أبا حمزة، ما ترى في إتيانِ النساءِ في أدبارِهِنَّ؟ فأعرضَ أو سَكَتَ، وقال: هذا شيخٌ من قريش، فاسأله -يعني عبد الله بن علي بن السائب، فقال عبدُ الله: اللهم قذِّرْ، ولو كان حلالاً، قال: حَدَّثَنِي ولم يَكُنْ سَمِعَ في ذلك شيئاً. قال: ثم أخبرني عبدُ الله بنُ علي أنه لقي عمرو بن أحيحة بن الجلاح، فسأله عن ذلك، فقال: أشهدُ لسمِعتُ خزيمة بن ثابتٍ الذي جعلَ رسولُ الله ﷺ شهادته بشهادةِ رجلين يقول: أتى رجلٌ النبي ﷺ فقال: يا رسولَ الله، إني آتيتُ امرأتِي من دُبْرِهَا. قال رسولُ الله ﷺ: «نَعَمْ». قالها مرتين أو ثلاثاً، قال: ثُمَّ فَطِنَ رسولُ الله ﷺ، فقال: «في أيِّ الخُرُبتين، أو في أيِّ الخُرُزَتَيْنِ، أو في أيِّ الخُصَفَتَيْنِ، أما من دُبْرِهَا في قُبْلِهَا، فنعم، وأما في دُبْرِهَا، فإنَّ الله تعالى ينهاكم أن تأتوا النساءَ في أدبارِهِنَّ»^(١).

ورواه أحمد ٢١٤/٥ و٢١٥، وابن أبي شيبة ٢٥٣/٤، والدارمي ٢٦١/١ و١٤٥/٢، والنسائي في «عشرة النساء» (٩٧) و(٩٨) و(٩٩) و(١٠٠) و(١٠١) و(١٠٢) و(١٠٣) و(١٠٤) و(١٠٥)، والطبراني (٤١٩٨) و(٤٢٠٠)، والطحاوي ٤٤/٣، والبيهقي ١٩٧/٧ و١٩٨ من طريق هرمي بن عبد الله، عن خزيمة بن ثابت. ورواه أحمد ٢١٣/٥، والنسائي (١٠٩) من طريق عبد الله بن شداد الأعرج، عن رجل، عن خزيمة بن ثابت.

(١) الحديث في «شرح معاني الآثار» ٤٣/٣-٤٤ بإسناده ومتمه.

٢١٨٨- ووجدنا محمد بن خزيمة قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بنُ أسدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بنُ الْمُخْتَارِ، عَنْ سَهِيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ الْحَارِثِ بنِ مُخَلَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى رَجُلٍ وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي ذُبْرِهَا»^(١).

ورواه النسائي في «عشرة النساء» (١٠٧)، والطبراني (٣٧٤٤)، والبيهقي ١٩٦/٧ من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي، بهذا الإسناد.
ورواه الشافعي في «المسند» ٢٩/٢، والنسائي (١٠٦) و(١٠٨)، والخطابي في «غريب الحديث» ٣٧٥/١-٣٧٦، والبيهقي ١٩٦/٧، والبغوي في «معالم التنزيل» ١٩٩/١ من طريق محمد بن علي بن شافع، به.
قوله: «(في أي الخرتين، أو في أي الخرتين، أو في أي الخُصفتين)»، يعني: في أي الثقبين، والثلاثة بمعنى واحد.

(١) الحارث بن مخلد تابعي قال فيه الحافظ: مجهول الحال.
وهو في «شرح معاني الآثار» ٤٤/٣ بإسناده ومثله.
ورواه ابن ماجه (١٩٢٣) عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، عن عبد العزيز بن المختار، بهذا الإسناد.
ورواه أبو داود (٢١٦٢) عن هناد، والنسائي في «الكبير» (في «عشرة النساء») (١٢٩) عن هناد بن السري ومحمد بن إسماعيل بن سمرة، كلاهما عن وكيع، عن سفيان، عن سهيل، به -بلفظ: «ملعون من أتى امرأة في ذُبْرِها».
ورواه الدارمي ٢٦٠/١ عن عبيد الله بن موسى، عن سفيان، عن سهيل بن أبي صالح، به.

ورواه عبد الرزاق (٢٠٩٥٢)، وابن أبي شيبة ٢٥٣/٤، وأحمد ٤٤٤/٢، والنسائي في «عشرة النساء» (١٢٦) و(١٢٧) و(١٢٨)، والبيهقي ١٩٨/٧،

٢١٨٩- ووجدنا سليمانَ بنَ شعيبٍ قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا الخَصِيبُ بنُ ناصح، حَدَّثَنَا همامُ بنُ يحيى، عن قتادة، عن عمرو بنِ شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عن النبي ﷺ، قال: «هِيَ اللَّوْاطَةُ الصُّغْرَى»، يعني وطءَ النساءِ في أدبارِهِنَّ^(١).

٢١٩٠- ووجدنا يزيدَ بنَ سنانٍ قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ، حَدَّثَنَا ابنُ أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن أيوب، عن عبدِ الله بنِ عمرو - ولم يرفعه - قال في الذي يأتي امرأةً في دُبْرِها، قال: اللَّوْاطَةُ الصُّغْرَى^(٢).

وفي هذا الباب آثارٌ آخر في تحريم هذا المعنى تركناها إذ كان في أسانيدِها ما يمنعُ قبولها.

والبغوي (٢٢٩٦) و(٢٢٩٧) من طرق، عن سهيل بن أبي صالح، به.

(١) الخصيب بن ناصح. قال الحافظ: صدوق يخطئ.

ورواه الطيالسي (٢٢٦٦)، والنسائي في «عشرة النساء» (١١١)، هو البیهقي ١٩٨/٧ من طريق همام بن يحيى، بهذا الإسناد.

ورواه النسائي (١١٠) من طريق زائدة بن أبي الرقاد، عن عامر الأحول، عن عمرو بن شعيب، به. قال النسائي: زائدة لا أدري من هو، هو مجهول، ووجدته في موضع آخر: عاصم الأحول.

(٢) إسناده صحيح. ورواه النسائي في «عشرة النساء» (١١٢) و(١١٣) من طريق سفيان الثوري، عن حميد بن قيس الأعرج، عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن عمرو، موقوفاً.

ورواه أيضاً (١١٤) من طريق مطر الوراق، عن عمرو بن شعيب، قوله.

ثم رجعنا إلى تأويل قول الله عز وجل: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾.

فوجدنا الحرث إنما يُطلب منه النسل، وكان النسل موجوداً في الوطء في الفرج، ومعدوماً في الوطء في غيره، فدل أن المراد فيها هو ما أبيح منها مما يكون عنه النسل لا ما لا يكون عنه نسل، وهكذا كان الفقهاء الكوفيون جميعاً يذهبون إليه في هذا الباب^(١).

(١) قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» ٢٦١/٤: وقد دلت الآية على تحريم الوطء في دُبُرِها من وجه، أحدهما: أنه أباح إتيانها في الحرث، وهو موضع الولد، لا في الحش الذي هو موضع الأذى، وموضع الحرث هو المراد من قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ الآية، قال: «فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ»، أي: من أين شئتم، من أمام أو من خلف، قال ابن عباس: «فَأْتُوا حَرْثَكُمْ»، يعني: الفرج.

وإذا كان الله حَرَّمَ الوطء في الفرج لأجل الأذى العارض، فما الظن بالحش الذي هو محل الأذى اللازم مع هزيمة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل والذريعة القريبة جداً من أذبار النساء إلى أذبار الصبيان.

وأيضاً: فللمرأة حق على الزوج في الوطء، ووطؤها في دُبُرِها يفوت حقها ولا يقضي وَطَرُها، ولا يُحصل مقصودها.

وأيضاً: فإن الدُّبُرَ لم يتهيأ لهذا العمل، ولم يُخلَقْ له، وإنما الذي هُيِّئَ له الفرج، فالعادلون عنه إلى الدُّبُرِ، خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعاً.

وأيضاً: فإن ذلك مُضِرٌّ بالرجل، ولهذا يَنْهَى عنه عقلاء الأطباء من الفلاسفة وغيرهم، لأن للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه، والوطء في الدُّبُرِ لا يُعين على اجتذاب جميع الماء، ولا يخرج كل المتقن لمخالفته للأمر الطبيعي.

٢٩٦- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في الغِيلِ
مِنْ كراهةٍ له، ومن هم بنهي عنه، ومن نهي عنه، ومما سوى
ذلك مما كان منه فيه

٢١٩١- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمَرَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ
مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَهَاجِرٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ سِرًّا، فَإِنَّ الْغَيْلَ يُذَرِّكُ الْفَارِسَ عَلَى ظَهْرِ
فَرَسِهِ»^(١).

٢١٩٢- حَدَّثَنَا فَهْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي
غَنِيَّةٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَهَاجِرِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ
أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّةِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ سِرًّا، فَإِنَّ قَتْلَ الْغَيْلِ يُذَرِّكُ الْفَارِسَ، فَيَدْعُوهُ عَنْ
ظَهْرِ فَرَسِهِ»^(٢).

(١) رواه ابن ماجه (٢٠١٢)، والطبراني في «الكبير» ٢٤/٤٦٢ من طريق
هشام بن عمار، عن يحيى بن حمزة، عن عمرو بن المهاجر، بهذا الإسناد.

(٢) رواه أحمد ٤٥٣/٦، وابن حبان (٥٩٨٤)، والطبراني ٢٤/٤٦٣ من طريق
أبي نعيم الفضل بن دكين، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٤٥٨/٦، وأبو داود (٣٨٨١)، والبيهقي ٤٦٤/٧-٤٦٥ من طرق
عن محمد بن المهاجر، به.

ورواه أحمد ٤٥٧/٦ عن حماد بن خالد، عن معاوية بن صالح، عن المهاجر، به.

قال أبو جعفر: فتأملنا هذين الحديثين، فوجدنا فيهما من قول رسول الله ﷺ لأُمِّته: «لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ سِرًّا»، ثم ذكر المعنى الذي ذكره فيهما، فكان ذلك على التحذير منه إياهم ذلك، وإعلامه إياهم أنه قد يكون منه دَعَثْرَةُ الفارسِ عن فرسه، وكان ذلك منه ﷺ -والله أعلم- على ما كانت العربُ تقولُه فيه، فحذَّر من ذلك وإن كان لم يَنْزَلْ عليه فيه مِنَ الله عزَّ وجلَّ تصديقٌ لها ولا تكذيبٌ لها فيما كانت تقولُه من ذلك على الإشفاق على أولادهم، لا على ما سوى ذلك من تحريم منه عليهم ما يكون سبباً لذلك الغيل المخوفِ على أولادهم.

٢١٩٣- كما حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَيَّانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَكَمَا حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ الشُّوْرِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الرُّكَيْنُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ عَشْرًا: الصَّفْرَةَ، وَتَغْيِيرَ الشَّيْبِ، وَالتَّخْتِمَ بِالذَّهَبِ، وَجَرَّ الْإِزَارِ، وَالتَّرَجَّ بِالزَّيْنَةِ لِغَيْرِ مَحَلِّهَا، وَالضَّرْبَ بِالْكَعَابِ، وَعَزَلَ الْمَاءَ عَنْ مَحَلِّهِ،

وقوله: «(فيدعثره)»، قال الخطابي في «معالم السنن» ٢٢٥/٤: يعني يصرعه ويُسقطه، وأصله في الكلام: الهدم، يقال في البناء: قد تدعثر: إذا تهدم وسقط، وأراد بهذا أن الموضع إذا جُمِعَتْ فحملت، فسد لبنها، وينهك الولد إذا اغتذى بذلك اللبن، فإذا صار رجلاً، وركب الخيل فركضها ربما أدركه ضعف الغيل، فزال وسقط عن متونها، فكان ذلك كالقتل له غير أنه يسرُّ لا يُرى ولا يعرف.

وفساد الصبي غير مُحَرَّم، وعقد التماثم، والرقي إلا بالمعوزات^(١).
 ٢١٩٤- وكما حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ
 عُمَرَ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرِّبِيعِ
 بْنِ عَمِيلَةَ الْفَزَارِيِّ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٢).
 ٢١٩٥- وكما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الرُّكَيْنَ
 يُحَدِّثُ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٣).
 وفي هذا الحديثِ كراهةُ رسولِ الله ﷺ لِفَسَادِ الصَّبِيِّ وهو بِالْفِعْلِ
 الَّذِي ذَكَرْنَا غَيْرَ مُحَرَّمٍ، فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ كَرَاهِيَتَهُ ﷺ لَمَّا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ،
 كَانَ كَرَاهِيَةً لَا تَحْرِمُ مَعَهَا.

(١) إسناده ضعيف، القاسم بن حسان، وعبد الرحمن بن حرمة: كلاهما مقبول
 كما قال الحافظ.

وقال الذهبي في «الميزان» ٥٥٦/٢ بعد أن أورد هذا الحديث: وهذا منكر.
 ورواه أحمد ٣٩٧/١ عن عبد الله بن الوليد، عن سفيان، بهذا الإسناد.
 ورواه أبو داود (٤٢٢٢)، والنسائي ١٤٠/٨، وابن حبان (٥٦٨٢) من طرق
 عن المعتمر بن سليمان، عن الركين بن الربيع، به.
 ورواه ابن حبان (٥٦٨٣) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن معتمر بن
 سليمان وشعبة، كلاهما عن الركين بن الربيع، به.
 (٢) إسناده ضعيف كسابقه. ورواه أحمد ٣٨٠/١ من طريق جرير بن عبد
 الحميد، بهذا الإسناد.

(٣) إسناده ضعيف، وهو في «سنن النسائي» ١٤١/٨ بإسناده ومثته.

فإن قال قائل: فقد رُوِيَ عن ابن عباس، عن النبي ﷺ نهيه عنه
 ٢١٩٦- فذكر ما قد حَدَّثَنَا رُوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى
 بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عن عمرو بن دينار،
 عن عطاء، عن ابنِ عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ نهى عن
 الاغتياال، ثم قال: «لو ضَرَّ أَحَدًا لَضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ»^(١).

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل: أن النهي قد يكون
 للكرهية بلا نهى معها، كما نهى ﷺ عن الشرب قائماً، لا لأنه حرم
 ذلك، ولكنه لما خاف من ضرره على من يفعله. وقد ذكرنا ما رُوِيَ
 في ذلك فيما تقدّم منا من كتابنا هذا.

والدليل على أنه ﷺ لم يكن نهيه عن الغيل نهياً تحريم
 ٢١٩٧- ما قد حَدَّثَنَا يُونُسُ، قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكاً
 أَخْبَرَهُ، عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن عروة، عن عائشة، عن
 جُذَامَةَ ابْنَةِ وَهْبٍ: أن رسولَ الله ﷺ قال: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنْ
 الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَضُرُّ
 أَوْلَادَهُمْ»^(٢).

(١) إسناده صحيح. ورواه الطبراني (١١٣٨٩) عن روح بن الفرج، به.
 ورواه البزار (١٤٥٤) من طريق صفوان بن صالح، عن عيسى بن يونس، عن ابن
 جريح، عن عطاء، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ سئل عن الغيل، فقال: «لو كان
 ضاراً لأحداً ضر فارس والروم».

(٢) إسناده صحيح، وهو في «الموطأ» ٦٠٧/٢-٦٠٨، ومن طريق رواه أحمد

٢١٩٨- وما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدِ الْمَكِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ جُذَامَةَ، وَأَوْقَفَهُ عَلَى عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢١٩٩- وما قد حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ (ح)، وَمَا قَدْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُذَامَةَ ابْنَةِ وَهَبٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ.

٢٢٠٠- وما قد حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُعَبَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ السَّيْلَحِينِي، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُذَامَةَ ابْنَةِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ.

٢٢٠١- وما قد حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُذَامَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

٢٢٠٢- وما قد حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَيَّوَةُ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ

٣٦١/٦، والدارمي ١٤٦/٢-١٤٧، ومسلم (١٤٤٢) (١٤٠)، وهو أبو داود (٣٨٨٢)، والنسائي ١٠٦/٦-١٠٧، وابن حبان (٤١٩٦)، والطبراني (٥٣٤/٢٤)، والبيهقي ٤٦٥/٧، والبغوي (٢٢٩٨).

عن عائشة، عن جُدَامة، عن رسول الله ﷺ مثله.

٢٢٠٣- وما قد حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ،
وإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ الْبَصْرِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُقْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا
سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:
حَدَّثَنِي جُدَامة، ثُمَّ ذَكَرَا مِثْلَهُ.

فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى إِطْلَاقِهِ ﷺ لِأُمِّتِهِ مَا كَانَ
حَذَرَهُمْ إِيَّاهُمْ لَمَّا وَقَفَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ فَارِسَ وَالرُّومَ فِي أَوْلَادِهِمْ،
وَقَدْ كَانَتْ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ مِنْهُ فِي صُدُورِ الْعَرَبِ، حَتَّى رَوَى عَنْ عَلِي بْنِ
أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ

٢٢٠٤- مَا قَدْ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ
جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ
أَبِيهِ، قَالَ: مَاتَ ذُو قُرَابَةَ لِي، وَتَرَكَ ابْنًا لَهُ، فَأَرْضَعْتُهُ امْرَأَتِي، فَحَلَفْتُ
أَنْ لَا أَقْرِبَهَا حَتَّى تَقْطِمَ الصَّبِيَّ، فَلَمَّا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، قِيلَ لِي: قَدْ
بَانَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ، فَسَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ حَلَفْتَ
عَلَى بَصِيرَةٍ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ، وَإِلَّا فَهِيَ امْرَأَتُكَ^(١).

وَقَدْ كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ
تَرَكَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ تُرْضِعُ حَتَّى تَقْطِمَ وَلَدَهَا، فَأَبَتْ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَطَلَبَتْ
مِنْهُ وَطْأَهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ: لَا أَرَى لَهَا فِي ذَلِكَ حُجَّةً، وَلَا يُكْرَهُ عَلَى ذَلِكَ،
كَانَتْ فِيهِ يَمِينٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ، وَأَرَى قَوْلَ عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ يُعْجِبُنِي، وَقَدْ قَالَ

(١) عَطِيَّةُ بْنُ جُبَيْرٍ وَأَبُوهُ لَا يَعْرِفَانِ.

النبي ﷺ: «لقد هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغَيْلَةِ»، فقال مالك: وهو أَنْ يَطَأَ الرجلُ امرأته وهي تُرَضِعُ، وقد كان رسول الله ﷺ هَمَّ بِذَلِكَ حَتَّى ذَكَرَ أَنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ يَفْعَلُونَهُ، فَكَفَّ عَنْهُ، فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُقْضَى لَهَا بِهِ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِضْرَارِ، وَلَيْسَ هَذَا مُضَاراً إِنَّمَا يَرِيدُ اسْتِصْلَاحَ وَلَدِهِ، فَلَا أَرَى لَهَا فِي ذَلِكَ قَوْلاً، وَلَا يُكْرَهُ فِي ذَلِكَ عَلَى وَطْئِهِ إِيَّاهَا. ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ.

وقد خالف ذلك آخرون، منهم أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، فَجَعَلُوهُ فِي ذَلِكَ مُؤَلِّياً مِنْهَا، إِنْ حَلَفَ أَلَّا يَقْرِبَهَا حَتَّى تَفْطِمَ وَلَدَهَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَمَامِ الْحَوْلَيْنِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَصَاعِداً ذَكَرَ لَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بَغِيرِ خِلَافٍ ذَكَرَهُ فِيهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْحَابِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ عِنْدَنَا أَوْلَى الْقَوْلَيْنِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُحَرِّمِ الرِّضَاعَ فِي الْجَمَاعِ (١)، وَإِنَّمَا كَرِهَهُ إِشْفَاقاً، ثُمَّ أَطْلَقَهُ، فَكَانَ الْمَمْتَنَعُ مِنْهُ لَزُوجَتِهِ كَالْمَمْتَنَعِ مِنْ مِثْلِهِ فِي غَيْرِ حَالِ الرِّضَاعِ.

وقد زعم زاعمٌ -وهو الليث بن سعد- أَنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: إِنْ الْغَيْلُ جَمَاعُ الْحَامِلِ لَا جَمَاعُ الْمَرْضِعِ، ذَكَرَ ذَلِكَ زَيْدُ بْنُ بُشَيْرٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْهُ، فَأَمَّا مَالِكٌ، فَكَانَ مَذْهَبُهُ فِيهِ: أَنَّهُ جَمَاعُ الْمَرْضِعِ. وَكَمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، وَكَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدِ الْمَكِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ.

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ الْمَطْبُوعِ وَالْأَوَّلَى: «لَمْ يَحْرَمْ الْجَمَاعُ فِي الرِّضَاعِ».

وكان ما قال مالك في هذا أولى عندنا مما قاله الليث فيه، لأنه عند العرب مما قد ذكرته في أشعارها، ومما قد فخرت به نساؤها^(١). فأجاز لنا عليُّ بنُ عبد العزيز، عن أبي عبيدٍ، قال: أبو عبيدة واليزيدي والأصمعي وغيرهم: الغَيْلُ: أن يُجامع امرأته وهي مرضعٌ، قال: والعربُ تقول للرجل تمدحه: ما حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَضَعًا - ومنهم من يقول: تَضَعًا - ولا أرضعته غَيْلًا، ولا وَضَعَتْهُ يَتْنًا، ولا أَبَاتَتْهُ مَثَقًا، فقولهم: «ما حَمَلَتْهُ وَضَعًا»، يريد: ما حَمَلَتْهُ عَلَى حَيْضٍ، وقولهم: «ولا أرضعته غَيْلًا»، يعنون: أن تُوطَأَ وهي مرضع، «ولا وضعت يَتْنًا»، يعنون: أن يخرج رجلاه قبل يديه في الولادة، يُقال منه: مُوتِنَ للمرأة التي ولدته كذلك، وللولد مُوتِنٌ، وقولهم: «ولا أَبَاتَتْهُ مَثَقًا»، وبعضهم يقول: ولا أَبَاتَتْهُ عَلَى مَاقَةٍ، فَإِنَّهُ شِدَّةُ الْبُكَاءِ^(٢). فدل ذلك في الغَيْلِ على ما قاله مالك فيه.

وقد روي فيما كان من النبي ﷺ في إباحته وطء المرضع.

٢٢٠٥ - ما قد حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي داودَ، قال: حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي مريمَ، قال: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بنُ أَيُّوبَ، قال: أَخْبَرَنِي عِيَّاشُ بنُ عَبَّاسٍ، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو النَضْرِ، عن عامر بنِ سعد بنِ أَبِي وقاصٍ، أن أسامةَ بنَ زيدٍ

(١) ومنه ما قاله امرؤ القيس:

وَمِثْلَكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعَا فَأَلْهَيْهَا عَنْ ذِي ثَمَائِمٍ مُغِيلِ

والمغِيل هي المرضع الماتية أو الحبى المرضع.

(٢) «غريب الحديث» ١٠٠/٢ - ١٠٢.

أخبر والدته سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إني أعزل عن امرأتي، قال: «لم؟» قال: أشفق على الولد، فقال رسول الله ﷺ: «إن كان لذلك فلا، ما كان ضاراً فارس والروم»^(١).

قال أبو عبيد فيما أجازته لنا علي: فأما قوله: يعني النبي ﷺ: «إنه ليذكرك الفارس فيدعشره»، يقول: يهزمه ويطحطحه بعدما صار رجلاً قد ركب الخيل، والله عز وجل نسأله التوفيق.

٢٩٧- باب بيان مُشكِـل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من كراهية

عزل الماء عن محله

قد ذكرنا في حديث عبد الرحمن بن حرملة، عن ابن مسعود كراهة رسول الله ﷺ في الأشياء التي كان يكرهها: عزل الماء عن محله، وقد روينا عنه ﷺ فيما تقدّم من كتابنا هذا أنه قال في العزل: هو الوأد الخفي، وكان وجه ذلك عندنا -والله أعلم- قد يحتمل أن يكون كان على التصديق منه لأهل الكتاب فيما كانوا يقولونه مما يُوافق ذلك حتى أعلمه الله عز وجل بكذبهم في ذلك، فقال في ذلك لمن خاطبه به: «كذبت يهود»، وقد ذكرنا ذلك أيضاً فيما تقدّم من كتابنا هذا، وقد ذهب قوم إلى أن نفس النطفة من الرجل فيها روح، وكان منعها

(١) إسناده صحيح، ورواه أحمد ٢٠٣/٥، ومسلم (١٤٤٣)، والطبراني (٣٨٢)

من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ، عن حيوة بن شريح، عن عياش بن عباس، به.

من الرحم وصرفها إلى غيره إتلافاً لذلك الروح.
قال أبو جعفر: وقد ذكرنا فيما تقدّم منا في كتابنا هذا أن عليّ بن أبي طالب قد كان قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه إنّ في كتاب الله ما يدفع ذلك، وقرأ عليه قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون ١٢]، فعجب عمر من ذلك وجزى علياً عليه السّلام عنه خيراً.

وقد روينا عن ابن عباس رضي الله عنه أيضاً مثل ذلك.
ثم تأملنا نحن ذلك، فوجدنا في كتاب الله عز وجل ما ظاهره يدفع ذلك وهو قوله عز وجل: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ﴾ [السجدة: ٧-٨]، فأعلمنا عز وجل أن نفخه فيه الروح: إنّما هو بعد أن يسويه، وإنما تسويته يكون في أرحام النساء.

كما حدّثنا محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ، قال: حدّثنا عفان بن مسلم، قال: حدّثنا يحيى بن سعيد، قال: حدّثنا سفيان، قال: حدّثنا الأعمش، قال: حدّثنا المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبّير في قوله عز وجل: ﴿خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، قال: خلقناكم في أصلاب الرّجال، ثم صورناكم في أرحام النساء^(١).

(١) إسناده صحيح. ورواه الحاكم ٣١٨/٢، والبيهقي في «الشعب» (١٠٧) من طريق أبي نعيم، عن سفيان، بهذا الإسناد.

٢٢٠٦- وكما حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرِيَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾، قَالَ: خُلِقُوا فِي ظَهْرِ آدَمَ، ثُمَّ صُوِّرُوا فِي الْأَرْحَامِ^(١).

فَعَقَلْنَا بِذَلِكَ أَنْ نَفْخَ الرُّوحَ: إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ التَّصْوِيرِ، وَفِي ذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى إِبْطَالِ قَوْلِ مَنْ قَالَ فِي النُّطْفَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مِمَّا سَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدُ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا فِيمَا هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ذَكَرَ نَفْخَ الرُّوحِ بَعْدَ التَّصْوِيرِ لِلنُّطْفَةِ، وَبَعْدَمَا يَكُونُ عِلْقَةً، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً، فَقَالَ قَائِلٌ: فَمَا مَعْنَى مَا قَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَزْلِ.

٢٢٠٧- فَذَكَرَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَبَّرِيزِ الْجَمَحِيِّ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ: بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُصِيبُ سَيِّئاً فَتُحِبُّ الْأَيْمَانَ، فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(١) رواه الطبري (١٤٣٣٨) من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس بنحوه، وعلي بن أبي طلحة لم ير ابن عباس، وبعض العلماء يصحح صحيفته عن ابن عباس، باعتبار الوساطة بينهما مجاهد أو عكرمة، أو باعتبار أن هذه الصحيفة مما كتبه ابن عباس فتكون من باب الوجادة، والله أعلم.

«أَوْ إِنَّكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسْمَةً كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةً»^(١).

٢٢٠٨- وما قد حَدَّثَنَا الرِّبِيعُ المَرَادِيُّ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ،

قال: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، أَنَّ ابْنَ مُحَيْرِيزٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ مَنْ كَلَّمُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَأْنِ الْعَزْلِ، وَذَلِكَ لِشَأْنِ غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَصَابُوا سَبَايَا وَكَرِهُوا أَنْ يَلِدْنَ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَغْزِلُوا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، قَدَّرَ مَا هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

٢٢٠٩- وما قد حَدَّثَنَا يُونُسُ، قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالِكاً

حَدَّثَهُ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٢).

٢٢١٠- وما قد حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قال: حَدَّثَنَا الْخَصِيبُ

بْنُ نَاصِحٍ، قال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

(١) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٣٣/٣ بإسناده ومثته.

ورواه أحمد ٨٨/٣، والبخاري (٢٢٢٩)، والبيهقي ٣٤٧/١٠ من طريق أبي اليمان، به. ورواه البخاري (٦٦٠٣)، ومسلم (١٤٣٢) من طريقين عن الزهري، به.

(٢) إسناده صحيح. وهو في «شرح معاني الآثار» ٣٣/٣ بإسناده ومثته.

وهو في «الموطأ» ٥٩٤/٢، ومن طريقه رواه أحمد ٦٨/٣، والبخاري (٢٥٤٢)، وأبو داود (٢١٧٢)، والبيهقي ٢٢٩/٧، والبخاري (٢٢٩٥).

٢٢١١- وما قد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عمرو بن يونس، قال: حَدَّثَنِي أُسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عن مُطَرِّفٍ، عن أَبِي إِسْحَاقَ، عن أَبِي الْوَدَّاءِ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: لما افْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ أَصَبْنَا سَبِيًّا، فَكُنَّا نَعْزِلُ عَنْهُنَّ، فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَتَفْعَلُونَ هَذَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى جَنْبِكُمْ لَا تَسْأَلُونَهُ؟ فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ، فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَعْزِلُوا».

٢٢١٢- وما قد حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عن شُعْبَةَ، عن أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، قال: سَمِعْتُ أَبَا الْوَدَّاءِ يُحَدِّثُ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، قال: لما أَصَبْنَا سَبِيَّ خَيْبَرَ، سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ؟ فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ»^(١).

فَقَالَ هَذَا الْقَائِلُ، فَإِذَا كَانَ الْعَزْلُ مَبَاحًا، فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يُقَالَ فِي هَذِهِ الْأَثَارِ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا، لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ، وَالْخَلْقُ فَإِنَّمَا يَكُونُ مِنَ النُّطْفَةِ الَّتِي تَصِيرُ إِلَى الرَّجَمِ، فَإِذَا لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ، كَانَ مُحَالًا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ قَدْرٌ يَمْنَعُ مِنْ وَلَدِهِ.

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَوْنِهِ أَنْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَعَ لَطِيفِ قُدْرَتِهِ قَدْ يَجُوزُ إِذَا كَانَ قَدْ قَدَّرَ أَنْ يَكُونَ مِنْ نُطْفَةٍ وَلَدٌ

(١) إسناده صحيح، وتقدم برقم (٢١٠٦).

أن يُوصلَ إلى الرَّحِمِ منها ما شاء أن يُوصله إليه منها مع العزل الذي يكونُ من صاحبها لها، فيكون مما يُوصله إليه الولد الذي قد قُدِّرَ أنه يكونُ منها، وقد توصل بكمالها إلى الرَّحِمِ وقد سبق من تقديره عز وجل أنه لا يكونُ منها ولدٌ، فلا يكونُ منها ولدٌ، فكان الولد إنما يكونُ مما قد قدر عز وجل أنه يكونُ منه، كان معه عزلٌ أو لم يكن، وكان العزلُ قد يكون، فيكونُ من الله عز وجل من لطيف قدرته ما يُوصل من ذلك الماءِ المعزول إلى الرحم ما يكونُ تَخْلُقُ الولد منه، فصار بذلك كل مخلوق إنما يكونُ بما تقدَّم من تقدير الله عز وجل أنه يكونُ لا بنفس النطفة التي قد تكونُ، ولا يكون قد تقدَّم من الله عز وجل أنه يكونُ منه ولدٌ، فلم يجعل ﷻ للعزل معنى لذلك، وأباحه لمن شاء أن يفعلهُ، ولم يمنعه منه غيرَ أنه أعلمهُ أن ذلك لا يمنع قدراً من الله عز وجل إن كان قد سبق فيه، والله عز وجل نسأله التوفيق.

٢٩٨- بابُ بيانِ مُشكِـلِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في العزلِ، وأنه الوأدُ الخفيُّ، وفيما رُوِيَ عنه في تكذيبه مَنْ قالَ ذلك

٢٢١٣- حَدَّثَنَا إبراهيم بن محمد بن يونس البصري وصالح بن عبد الرحمن الأنصاري، قالَا: حَدَّثَنَا عبد الله بن يزيد المقرئ، قال: حَدَّثَنَا سعيد بن أبي أيوب، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن عُرْوَةَ، عن عائشة رضي الله عنها قالت: حَدَّثَنِي جُذَامَةُ

قالت: ذُكِرَ عند رسول الله ﷺ العَزْلُ، فقال: «ذَاكَ الْوَأْدُ الْحَفِيُّ»^(١).

٢٢١٤- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمَانَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ الْحَجَرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَيَّوَةُ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

٢٢١٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ... ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

٢٢١٦- وَمَا حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.
وَقَالَ فِيهِ: جُدَامَةُ، بِالْدَالِ.

فَقَالَ قَائِلٌ: مَا فِي هَذِهِ الْأَثَارِ الَّتِي رَوَيْتُمُوهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ الْعَزْلَ كَمَا قَدْ جَعَلَهُ فِيهَا. وَقَدْ رَوَيْتُمْ عَنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ:

٢٢١٧- فَذَكَرَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ (ح). وَمَا قَدْ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً، وَأَنَا أَعَزِلُّ عَنْهَا، وَأَنَا

(١) إسناده صحيح. ورواه أحمد ٣٦١/٦ و٤٣٤، ومسلم (١٤٤٢) (١٤١)، والطبراني ٢٤/٥٣٥، والبيهقي ٢٣١/٧ من طرق عن عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن المقرئ، بهذا الإسناد. وانظر حديث رقم (٢١٩٨).

أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ وَأَشْتَهِي مَا يَشْتَهِي الرَّجَالُ، وَإِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُونَ: هِيَ الْمَوْوُودَةُ الصُّغْرَى. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبَتْ يَهُودُ، لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَصْرِفَهُ»^(١).

٢٢١٨- وما قد حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجَزَّازِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مُطِيعِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فذكر مثله^(٢).

٢٢١٩- وما قد حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَقْبَةَ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْيَهُودَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَزْلَ هُوَ الْمَوْوُودَةُ الصُّغْرَى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبَتْ يَهُودُ» وَقَالَ

(١) حديث صحيح، أبو رفاعَةَ -ويقال أيضاً: أبو مطيع، ويقال: اسمه رفاعَةَ - وهو ابن عوف الأنصاري لم يرو إلا عن أبي سعيد، ولم يرو عنه غير محمد بن عبد الرحمن بن ثوابن، قال الحافظ في «التقريب»: مقبول، وقد توبع.

ورواه أحمد ٥١/٣ و٥٣، والنسائي في «عشرة النساء» (١٩٤) من طرق عن هشام، بهذا الإسناد. ورواه أبو داود (٢١٧١)، والنسائي (١٩٧)، والبيهقي ٢٣٠/٧ من طريق يحيى بن أبي كثير، به.

(٢) رواه النسائي في «عشرة النساء» (١٩٦) عن محمد بن المنثري، عن هارون بن إسماعيل، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٣٣/٣ عن وكيع، والنسائي (١٩٥) من طريق عثمان بن عمر، كلاهما عن علي بن المبارك، به.

رسول الله ﷺ: «لَوْ أَفْضَيْتَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِقَدَرٍ».

٢٢٢٠- وما قد حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي داود، قال: حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بن الوليد الرِّقَام، قال: حَدَّثَنَا عبدُ الأعلى بن عبدِ الأعلى، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أَبِي سَلَمَةَ بن عبدِ الرحمن وأبي إِمَامَةَ بن سهل، عن أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِي، قال: أَقَمْتُ جَارِيَةً لِي بِسُوقِ بَنِي قَيْنِقَاعَ، فَمَرَّ بِي يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الْجَارِيَةُ؟ فَقُلْتُ: جَارِيَةٌ لِي. فَقَالَ: أَكُنْتُ تُصِيبُهَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَلَعَلَّ فِي بَطْنِهَا مِنْكَ سَخْلَةٌ. قَالَ: قُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ أَعْرِضُهَا. قَالَ: تِلْكَ الْمَوْوُودَةُ الصُّغْرَى. فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «كَذَبْتَ يَهُودُ، كَذَبْتَ يَهُودُ»^(١).

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه أنه قد يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال ما قد ذكرناه عنه في الفصل الأول من هذا الباب لما كان عليه من أتباع اليهود على شريعتهم لما لم يُحْدِثِ اللهُ في شريعته ما ينسخُ ذلك، إذ كانوا أهلَ كتابٍ مقتدينَ بالذي جاءهم بكتابهم، وإذا كان الله عز وجل أنزل عليه فيما أنزل: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾ [الأنعام: ٩٠] يعني مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أُنْبِيَائِهِ ﴿فَبِهَدَاهُمْ أَقْدَرَهُ﴾ إنما كان يصل إلى ذلك ممَّا كان يجده في التوراة وفيما سواها من كُتُبِ الله التي

(١) رواه النسائي في ((عشرة النساء)) (١٩٩) عن إبراهيم بن الحسن، عن حجاج، عن ابن جريج، أخبرني سليمان الأحول، عن عمرو بن دينار، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن رجل، عن أبي سعيد.

كان أنزل على أنبيائه قبله صلوات الله عليه وعليهم، فَحَازَ أَنْ يَكُونَ لِمَا كَشَفَهُمْ عَنْ ذَلِكَ كَيْفَ هُوَ فِي كِتَابِهِمْ ذَكَرُوا لَهُ أَنَّ الْمُؤَوَّدَةَ الصَّغْرَى وَكَذَّبُوهُ، فَقَالَ مَا قَالَ ثُمَّ تَرَوِيهِ عَنْهُ جُدَامَةً، ثُمَّ أَعْلَمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِكَذِبِهِمْ، وَأَنَّ الْأَمْرَ فِي الْحَقِيقَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ، كَمَا لَمَّا سَأَلَهُمْ عَنْ حَدِّ الزَّانِي فِي كِتَابِهِمْ، ذَكَرُوا لَهُ أَنَّ الْجُلْدَ وَالْفَضِيحَةَ، وَأَنَّهُ لَا رَجْمَ فِي وَاتُوهُ بِالتَّوْرَةِ، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ حَتَّى أَعْلَمَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُ، وَأَمَرَ ذَلِكَ الْيَهُودِيَّ رَفَعَ يَدَهُ عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ فَرَفَعَهَا، فَقَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحَدَّةُ بِأَنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِهِمْ، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ مِنْ زَنَى مِنْهُمْ مِمَّنْ أَتَوْهُ بِهِ مُحْكَمِينَ لَهُ فِيهِ.

فَمِثْلُ ذَلِكَ مَا كَانَ مِنْهُمْ فِي الْعِزْلِ، لَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِرَسُولِهِ ﷺ كَذِبَهُمْ فِي ذَلِكَ، بَيَّنَّ لِأُمَّتِهِ ﷺ كَذِبَهُمْ فِيهِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ مَا أَوْضَحَ لَهُ مَا يُسْتَعْمَلُ الْوَأْدُ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢-١٤] فَأَعْلَمَهُ عَزَّ وَجَلَّ بِذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي يَكُونُ الْمَخْلُوقُ مِنَ النُّطْفَةِ فِيهِ الْحَيَاةُ، فَيَحْزُوزُ أَنْ يُوَادَّ حَيْثُذُ، فَيَكُونُ مَيِّتًا، وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَيٍّ، وَإِنَّمَا هِيَ كَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا حَيَاةَ فِيهَا، فَمَحَالٌّ أَنْ يَكُونَ مَا كَانَ كَذَلِكَ مُؤَوَّدًا.

وَقَدْ كَانَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خُطَابٌ لِعَمْرِ بْنِ الْخُطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا قَدْ ذَكَرْنَا

٢٢٢١- كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ

الله بن يزيد المقرئ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي حُيَّيَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيَّ، قَالَ: تَذَاكُرُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَزَلَ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدْ اخْتَلَفْتُمْ وَأَنْتُمْ أَهْلُ بَدْرِ الْخِيَارِ، فَكَيْفَ بِالنَّاسِ بَعْدَكُمْ. إِذْ تَنَاجَى رَجُلَانِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هَذِهِ الْمُنَاجَاةُ؟ قَالَ: إِنَّ الْيَهُودَ تَزْعُمُ أَنَّهَا الْمُؤَوَّدَةُ الصُّغْرَى. فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّهَا لَا تَكُونُ مُؤَوَّدَةً حَتَّى تَمُرَ بِالتَّارَاتِ السَّبْعِ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. فَعَجِبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا.

٢٢٢٢- وكما حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي مَعْمَرُ بْنُ أَبِي حُيَّيَّةٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ^(١) بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، قَالَ: تَذَاكُرُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَزَلَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ سِوَاءَ غَيْرِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ قَوْلَهُ: فَعَجِبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَهَذَا مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتِخْرَاجٌ صَحِيحٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وقد رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا الْكَلَامُ

(١) فِي الْأَصْلِ (المخطوط): «حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْمَرُ بْنُ أَبِي حُيَّيَّةٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ».

أيضاً:

٢٢٢٣- كما قد حَدَّثَنَا بَكَّارٌ، قال: حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ، قال: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عن أَبِي الْوَدَّاءِ أَنَّ قَوْماً سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْعَزْلِ^(١). فذكر مثلَ كلامِ عليٍّ في الحديثين الأولين سواء.

٢٢٢٤- وكما حَدَّثَنَا فِهْدٌ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَرِيكٍ، قال: سمعت ابنَ أبي مُلَيْكَةَ، عن ابنِ عباسٍ أَنَّهُ أَتَاهُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَافِ يَسْأَلُونَهُ عَنِ الْعَزْلِ، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ الْمَوْوُودَةُ، فَقَالَ لَجَوَارِيهِ: أَخْبِرُوهُمْ كَيْفَ أَصْنَعُ، فَكَأَنَّهُنَّ اسْتَحْيَيْنَ. قال: إِنِّي لِأُصِيبُهُ فِي الطُّسْتِ، ثُمَّ أَصِيبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ أَقُولُ لِأَحَدَاهُنَّ: انْظُرِي، لَا تَقُولِينَ إِنْ كَانَ شَيْءٌ، ثُمَّ قال: إِنَّهُ يَكُونُ نُطْفَةً، ثُمَّ دَمًا، ثُمَّ عِلْقَةً، ثُمَّ مُضْغَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَظْماً، ثُمَّ يُكْسَى لَحْماً، ثُمَّ يَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ حَتَّى يُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

قال أبو جعفر: فلما وقف رسولُ الله ﷺ على كَذِبِ الْيَهُودِ فِيمَا كَانُوا قَالُوهُ فِي الْعَزْلِ وَاسْتِحَالَتِهِ، أَكْذَبَهُمْ فِيهِ، وَأَعْلَمَ النَّاسَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ

(١) في إسناده، مؤمل بن إسماعيل سيئ الحفظ، لكن له طريق أخرى تقويه.

ورواه عبد الرزاق (١٢٥٧٠)، والبيهقي ٢٣٠/٧ عن سفيان الثوري، عن

الأعمش، عن عبد الملك بن ميسرة، عن مجاهد، عن ابن عباس.

ورواه بنحوه عبد الرزاق (١٢٥٧١) عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس.

إِنْ عَزَلُوا أَوْ لَمْ يَعَزِلُوا إِلَّا مَا قَدَّرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ مِنْ كَوْنٍ وَلَدٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ انْتِفَاءِ ذَلِكَ مِنْهُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذَا كِفَايَةً لِمَا احْتَجْنَا إِلَى هَذَا الْكَلَامِ مِنْ أَجْلِهِ. وَاللَّهُ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ^(١).

(١) لخص الحافظ في «الفتح» ٣٠٩/٩ طريقه الجمع بين الحديثين التي انتهى إليها الإمام الطحاوي هنا، فقال: قال الطحاوي: يحتمل أن يكون حديث جُدَامَةَ على وفق ما كان عليه الأمر أولاً من موافقة أهل الكتاب، وكان ۞ يُجِبُّ موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه، ثم أعلمه الله بالحكم، فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه. وتعقبه ابن رشد، ثم ابن العربي بأنه لا يجوز بشيء تبعاً لليهود، ثم يُصَرِّحُ بتكذيبهم فيه. ثم قال الحافظ: وجمعوا بين تكذيب اليهود في قوفهم: «الموودة الصغرى» وبين إثبات كونه وأداً خفياً في حديث جُدَامَةَ بأن قوفهم: الموودة الصغرى يقتضي أنه وأد ظاهر، لكنه صغير بالنسبة إلى دفن المولود بعد وضعه حياً، فلا يُعارض قوله: إن العزل وأد خفي، فإنه يدل على أنه ليس في حكم الظاهر أصلاً، فلا يترتب عليه حكم، وإنما جعله وأداً من جهة اشتراكهما في قطع الولادة.

وقال ابن القيم في «تهذيب السنن» ٨٥/٣: فاليهود ظنت أن العزل بمنزلة الوأد في إعدام ما انعقد بسبب خلقه، فكذبهم في ذلك، وأخبر أنه لو أراد الله خلقه ما صرفه أحداً، وأما تسميته وأداً خفياً، فلأن الرجل إنما يعزل عن امرأته هرباً من الولد، وحرصاً على أن لا يكون، فجرى قصده ونيته وحرصه على ذلك مجرى من أعدم الولد بوأده، لكن ذلك وأد ظاهر من العبد فعلاً وقصدًا، وهذا وأد خفي منه، وإنما أراده ونواه عزمًا ونية، فكان خفياً.

٢٩٩- بابُ بيانِ مُشكِـلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فيمن

أصاب امرأته وهي حائض

٢٢٢٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا بُكْرُ بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنَصْفِ دِينَارٍ^(١).

فَتَأْمَلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ فِي إِسْنَادِهِ لِنَعْلَمَ حَقِيقَتَهُ كَيْفَ هِيَ؟

٢٢٢٦- فَوَجَدْنَا مُحَمَّدَ بْنَ حَزِيمَةَ قَدْ حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا حِجَاجُ

(١) مقسم مولى ابن عباس: صدوق وكان يرسل، واختلف في سماع الحكم منه، وقد رُوِيَ الحديث موقوفاً ومرفوعاً ولكن بزيادة راو في الإسناد بين الحكم ومقسم. ورواه النسائي في «عشرة النساء» (٢١٥)، والطبراني (١٢١٢٩) و(١٢١٣٠) و(١٢١٣١) و(١٢١٣٢) و(١٢١٣٣)، وابن طهمان في «مشيخته» رقم (٣٠) من طرق عن الحكم، بهذا الإسناد.

ورواه الدارمي ٢٥٤/١، والنسائي في «عشرة النساء» (٢١٤)، وابن الجارود (١٠٩) من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد، عن مقسم، عن ابن عباس في الذي يأتي امرأته وهي حائض، قال: يتصدق بدينار، أو نصف دينار. قال شعبة: أما حفطي فمرفوع، وقال فلان وفلان: إنه كان لا يرفعه، فقال بعض القوم: يا أبا بسطام حَدَّثْنَا بِحِفْظِكَ، ودعنا من فلان، فقال: والله ما أحب أني حدثت بهذا وسكتُ عن هذا، وإني عمرت في الدنيا عمر نوح في قومه.

ورواه الدارمي ٢٥٤/١ عن أبي الوليد، عن شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد، عن مقسم، عن ابن عباس، موقوفاً.

بنُ مِنْهَالٍ، قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَمِيرِ الْكُوفَةِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -وَلَمْ يَرْفَعْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ- فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ يَنْصُفُ دِينَارٍ. قَالَ شُعْبَةُ: شَكَّ الْحَكَمُ. ^(١)

فوقفنا بذلك على أن الحكم لم يكن حَدَّثَ شُعْبَةَ بهذا الحديث عن مِقْسَمٍ سَمَاعاً لَهُ مِنْهُ، وَعَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ أَخَذَهُ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مِقْسَمٍ، فَذَلَّسَ بِهِ. ثُمَّ نَظَرْنَا هَلْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَكَمِ غَيْرُ شُعْبَةَ أَمْ لَا؟

٢٢٢٧- فوجدنا عبدَ الله بن محمد بن خشيش قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ- فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَيَنْصُفُ دِينَارٍ. فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُوَافَقَةُ أَبِي عَوَانَةَ شُعْبَةَ فِيمَا حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَمُوَافَقَةُ حَجَّاجٍ فِيمَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ شُعْبَةَ مِنْ إِيقَافِهِ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) رجاله ثقات، ورواه أحمد ٢٣٠/١، وأبو داود (٢٦٤) و(٢١٦٨)، والنسائي ١٥٣/١، وفي «الكبرى» (٢١٣)، وفي «عشرة النساء» (٢١٣)، وابن ماجه (٢١٦٨)، والحاكم ١٧١/١-١٧٢، وابن الجارود (١٠٨) و(١٠٩)، والدارمي ٢٥٤/١، والطبراني (١٢٠٦٦) من طرق عن شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد، عن مقسام، عن ابن عباس، مرفوعاً.

٢٢٢٨- ووجدنا فهذا قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ عبدِ الله

بنِ يونس، حَدَّثَنَا أبو بكر بنُ عياش، عن الأجلح، عن الحكم، عن
مِقْسَم، عن ابنِ عباس رضي الله عنهما - ولم يذكر النبي ﷺ - في الذي
يَقَعُ على امرأته وهي حائض، قال يَتَصَدَّقُ بنصفِ دينار.

فكان الأجلحُ أيضاً قد وافق أبا عوانة في إسنادِه هذا الحديث،

عن الحكم، ثم نظرنا هل رواه عن مِقْسَمٍ غيرُ الحكم؟

٢٢٢٩- فوجدنا محمدَ بنَ عمرو بنِ يونس قد حَدَّثَنَا، قال:

حَدَّثَنَا أسباطُ بنُ محمدٍ، عن سعيد بنِ أبي عروبة، عن قتادة، عن
مقسم، عن ابنِ عباس رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ أمر رجلاً
غَشِيَّ امرأته وهي حائض أن يتصدقَ بدينارٍ أو بنصفِ دينار.

ثم نظرنا هل حَدَّثَ قتادةُ سعيداً بهذا الحديث، عن مِقْسَم

بسماعه إياه منه أو بما سوى ذلك؟

٢٢٣٠- فوجدنا إبراهيم بنَ مرزوقٍ، قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا

عُبَادَةُ بنُ صُهَيْبٍ، حَدَّثَنَا سعيدُ بنُ أبي عروبة، عن قتادة، عن عبد
الحميد، عن مِقْسَم، عن ابنِ عباس رضي الله عنهما أنَّ رجلاً غَشِيَّ
امرأته وهي حائض، فسأل رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فأمره أن يتصدقَ
بدينارٍ أو بنصفِ دينار^(١). فوقفنا بذلك على أن قتادة إنما حدث سعيداً

(١) عباد بن صهيب: منكر الحديث. ورواه أحمد ٢٣٧/١ و ٣١٢ و ٣٣٩ عن

يزيد بن هارون وعبد الوهَّاب بن عطاء ومحمد بن جعفر، والبيهقي ٣١٥/١ من

بهذا الحديث عن مِقسم تدليساً، لا بسماعه إياه منه، ثم نظرنا هل سَمِعَهُ قتادة من عبد الحميد أم لا؟

٢٢٣١- فوجدنا الحجاج بن عمران بن الفضل المازني البصري أبا عبد الله قد حَدَّثَنَا، حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حمادُ بْنُ الْجَعْدِ، عن قتادة، عن الحكم، عن عبد الحميد عن مِقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض؟ قال: «يَتَصَدَّقُ بدينارٍ أو بنصف دينار»^(١).

فوقنا بذلك على أن قتادة لم يسمعه من عبد الحميد، فإنه إنما حَدَّثَ به عن الحكم، عن عبد الحميد. والله أعلم، أسمع من الحكم أم لا؟، ثم نظرنا هل رواه عن مِقسم غير عبد الحميد؟

٢٢٣٢- فوجدنا الحسن بن عبد الله بن منصور البالسي قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا الهيثمُ بْنُ جَمِيلٍ (ح)، ووجدنا فهداً قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا محمدُ بْنُ سعيد ابن الأصبهاني، قال الحسن: حَدَّثَنَا شريكٌ، وقال فهدي: أَخْبَرَنَا شريكٌ، عن خُصَيْفٍ، عن مِقسَمٍ، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ في الذي يَقَعُ على امرأته وهي حائض؟ قال:

طريق عبد الوهَّاب، ثلاثهم عن سعيد بن أبي عروبة، بهذا الإسناد.

(١) إسناده ضعيف.

حماد بن الجعد: ضعيف. ورواه البيهقي ٣١٥/١ من طريق إسماعيل القاضي، عن هُدْبَةَ بْنِ خَالِدٍ، بهذا الإسناد.

«يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ»^(١).

٢٢٣٣- ووجدنا محمد بن خزيمة، قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا حجاج بن منهل، حَدَّثَنَا حماد بن سلمة، أنبأنا خُصَيْفُ الجَزْرِيِّ، عن مِقْسَم، عن ابن عباس رضي الله عنهما - ولم يذكر النبي ﷺ - في الذي يغشى امرأته وهي حائض، قال: يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ. قال أبو جعفر: فكان حديث خُصَيْفٍ هذا مما لم نقف على اضطراب في إسناده، ولكنه قد وقع فيه بين حماد وبين شريك في متنه من الاختلاف ما قد ذكرناه في روايتهما، ورفع شريك إلى النبي ﷺ ووافقه حماد على ابن عباس رضي الله عنهما.

ثم نظرنا: هل رواه عن مِقْسَمٍ أحدٌ غير من ذكرنا؟

٢٢٣٤- فوجدنا محمد بن علي بن داود قد حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا داود بن مِهْرَانَ الدِّبَاغُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عن عبد الكريم الجزري، عن مِقْسَم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال سفيان: أرادَه عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي الدَّمِ الْعَبِيْطِ

(١) إسناده ضعيف لضعف شريك وخصيف. ورواه أحمد ٢٧٢/١، والترمذي (١٣٦)، وأبو داود (٢٦٦)، والنسائي في «عشرة النساء» (٢٢٨)، والدارمي ٢٥٤/١، والبيهقي ٣١٦/١ من طرق عن شريك، بهذا الإسناد.

ورواه الدارمي ٢٥٤/١ من طريق سفيان الثوري، عن خصيف، به.

ورواه أحمد ٣٢٥/١ عن يحيى بن آدم، عن سفيان، عن خصيفة، عن مِقْسَم، عن

النبي ﷺ.

تَصَدَّقَ بِدِينَارٍ، وَإِنْ كَانَتْ صُفْرَةً، فَيَنْصَفِ دِينَارًا^(١).

٢٢٣٥- ووجدنا محمد بن جعفر بن محمد بن أعين البغدادي قد حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^(٢).

فَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ حَدَّثَ بِهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ

(١) عبد الكريم الجزري، هكذا جاءت نسبته الجزري، وهو عبد الكريم بن مالك، الثقة.

ورواه النسائي في ((عشرة النساء)) (٢٢١) عن إسحاق بن إبراهيم، عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد. فقال: عن عبد الكريم ولم يتسبه، وهو الصواب. وعبد الكريم هذا هو ابن أبي المخارق البصري، أبو أمية، كما سيأتي مصرحاً وهو ضعيف. وانظر «التكت الظراف» ٢٤٨/٥.

(٢) أبو جعفر الرازي: ضعيف، وكذا عبد الكريم بن أبي المخارق. ورواه أبو يعلى (٢٤٣٢)، والطبراني (١٢١٣٥)، والبغوي (٣١٥) من طريق علي بن الجعد، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد ٣٦٧/١، وعبد الرزاق (١٢٦٤)، والدارقطني ٢٨٧/٣، والطبراني (١٢١٣٤)، والبيهقي ٣١٦/١ من طرق عن ابن جريج عن عبد الكريم غير منسوب، به.

ورواه ابن ماجه (٦٥٠) من طريق أبي الأحوص، وابن الجارود (١١١)، والبيهقي ٣١٧/١ من طريق سعيد بن أبي عروبة، والترمذي (١٣٧) من طريق أبي حمزة السكري، وعبد الرزاق (١٢٦٥) عن محمد بن راشد، أربعتهم عن عبد الكريم غير منسوب إلا عند البيهقي، فهو عنده عن أبي أمية عبد الكريم البصري.

الجزري وهو مقبول الرواية، وحدث به أبو جعفر الرازي عن عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو مغمور في روايته، وكلاهما حدث به عن مقسم، عن ابن عباس، وشك فيه ابن عيينة أن يكون عبد الكريم رفعه له أم لا، ولم يشك فيه عبد الكريم أبو أمية أنه مرفوع.

ثم نظرنا: هل رواه عن ابن عباس غير مقسم؟

٢٢٣٦- فوجدنا الربيع بن سليمان المرادي قد حدثنا، قال: حدثنا أسد بن موسى، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثني عبد الرحمن بن يزيد بن تميم أنه سمع علي بن بلزمة الجزري يقول: سمعت سعيد بن جبير يقول: سمعت ابن عباس يقول: أخبر رجل رسول الله ﷺ أنه أتى امرأته وهي حائض، فأمره أن يعتق نسمة، قال ابن عباس: وقيمة النسمة يومئذ دينار^(١).

فكان هذا الحديث قد رجع إلى عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وليس كمن روى هذا الحديث سواه ممن ذكرنا فيما تقدم منا في هذا الباب، وكشفنا عن أحوال عبد الرحمن بن يزيد هذا، فوجدنا

(١) إسناده ضعيف. عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ضعيف. ورواه النسائي في «عشرة النساء» (٢٣١) عن محمود بن خالد، والطبراني (١٢٢٥٦) من طريق صفوان بن صالح، كلاهما عن الوليد بن مسلم، بهذا الإسناد. ورواه أيضاً (٢٣٠) عن عبد الله بن محمد بن تميم، عن موسى بن أيوب، عن الوليد بن مسلم، عن ابن جابر، عن علي بن بلزمة، به. والوليد بن مسلم عنقه، وهو مدلس.

البخاري^(١) قد ذكر أنه رجلٌ من أهل الشام، وأنه يُحدّثُ بأحاديثٍ منكراتٍ، وأنه كان قديمَ الكوفة، فكتب عنه غيرُ واحدٍ من أهلها، ونسبوه إلى جابرٍ، فقالوا: عبدُ الرحمن بنُ يزيد بنِ جابر، وهم يرونه عبدَ الرحمن بن يزيد وليس به.

٢٢٣٧- ووجدنا محمد بن خزيمة قد حَدَّثَنَا، حَدَّثَنَا حجاجُ بنُ منْهالٍ، حَدَّثَنَا حمادُ بنُ سلمة، عن عطاء العطار، عن عكرمة، عن ابنِ عباسٍ، عن النبي ﷺ في الذي يَغْشَى امرأته وهي حائض، قال يتصدَّقُ بدينارٍ، فإن لم يجد فينصف دينار^(٢).

وكان عطاء هذا عندَ أهلِ العلم بالإسناد هو أبو يزيد بن عطاء غير أن البخاري نسبته إلى البز^(٣)، ولم ينسبه إلى العطر، وقد يحتمل أن

(١) في «تاريخه الكبير» ٣٦٥/٥.

(٢) عطاء العطار هو عطاء بن عجلان الحنفي أبو محمد البصري العطار، لا كما قال الطحاوي: عطاء أبو يزيد البزار.

قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم والنسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف لا يعتبر به، وقال مرة: منكر الحديث.

(٣) هذا الذي نسبته البخاري إلى البز ليس هو عطاء العطار الذي في هذا السند. قال البخاري في «تاريخه» ٤٦٧/٦: عطاء البزاز أبو يزيد بن عطاء، روى عنه الشيباني وعبد الله بن عون، نسبته حامد عن أبي عوانة، ويقال عن أبي عوانة: إنه الكندي، ويقال: مولى بني يشكر.

وقال ابن حاتم ٣٣٩/٦: عطاء البزاز والد يزيد بن عطاء، روى عن أنس، روى عنه عبد الله بن عون، وأبو إسحاق الشيباني سمعتُ أبي يقول ذلك: حَدَّثَنَا عبد

يَكُونُ كَانَ عَطَاراً بَرَازاً، فَنَسِبَهُ قَوْمٌ إِلَى الْبَرِّ، وَنَسِبَهُ قَوْمٌ إِلَى الْعَطْرِ.
 ٢٢٣٨- ووجدنا الربيعَ بنَ سليمان المراديَّ قد حَدَّثَنَا، قال:
 حَدَّثَنَا أُسَدٌ، قال: حَدَّثَنَا حمادُ بنُ سلمة، عن عطاء العطار، ثم ذكر
 بإسناده مثله.

ثم نظرنا هل روى هذا الحديث أيضاً عن عبد الحميد غيرُ
 العراقيين أم لا؟

٢٢٣٩- فوجدنا الحسنَ بنَ عبد الله بن منصور البالسي قد
 حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا محمدُ بنُ كثيرٍ، عن الأوزاعيِّ، عن يزيد بن أبي
 مالك، عن عبد الحميد بن زيد -يعني عبد الحميد بن عبد الرحمن بن
 زيد بن الخطاب- ولم يتجاوز به.

قال: كانت لِعُمَرَ بن الخطاب امرأةٌ تكره الجماعَ، فكان إذا
 أرادها، اعتَلَّتْ بِالْحَيْضِ، فَظَنَ أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا تَقُولُ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا، فَإِذَا هِيَ
 حَائِضٌ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِخُمْسِي دِينَارٍ^(١).
 فكان في هذا الحديث مما أمره رسولُ الله ﷺ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ أَقْلُ
 مما في الأحاديثِ الأوَّلِ، وكانت الأحاديثُ الأوَّلُ أولى عندنا من هذا
 الحديث لثَبَتِ رَوَاتُهَا، وَلْتَجَاوَزَهُمْ فِي الْمَقْدَارِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ.

الرحمن، قال: قرئ على العباس بن محمد الدوري، عن يحيى بن معين أنه قال: مولى
 أبي عوانة ليس بشيء.
 (١) في سنده انقطاع.

ثم نظرنا هل روى هذا الحديث أيضاً عن مقسم غير مَنْ ذكرنا؟
 ٢٢٤٠- فوجدنا فهذا حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 بن يونس، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ -يعني ابنَ عِيَّاشٍ-، عن ابنِ عطاء -يعني
 يعقوب-، عن مقسم، عن ابنِ عباس قال: قال النبي ﷺ في الذي يَقَعُ
 على امرأته وهي حائضٌ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ»^(١).
 ثم تأملنا هذا الحديث، فوجدناه إذا ثبت، كان الذي فيه أمرٌ
 رسولِ الله ﷺ مَنْ وقع في السببِ المذكورِ فيه بالصدقةِ بالمقدارِ المذكورِ
 فيها. ففعلنا بذلك أن تلك الصدقة التي أمره بها قرينة إلى الله عز وجل،
 فاحتمل أن يكونَ كفارةً عن ما كان منه، واحتمل أن يكونَ قرينة، لا
 لأنها كفارة كما أمر النبي ﷺ بالصدقة عند كُسُوفِ الشمسِ لتكونَ
 قرينةً لا كفارة.

٢٢٤١- كما حَدَّثَنَا يونس، أخبرنا ابنُ وهبٍ أن مالكا حَدَّثَهُ،
 عن هشامِ بنِ عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ،
 قال: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا
 يُخْسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَادْعُوا اللَّهَ عَزَّ
 وَجَلَّ وَكَبِّرُوا، وَتَصَدَّقُوا»^(٢)، وهو أولى الاحتمالين.

(١) يعقوب بن عطاء، قال أبو حاتم: ليس بالمتين يكتب حديثه.
 ورواه الدارقطني ٢٨٦/٣، والبيهقي ٣١٨/١ من طريق أحمد بن عبد الله بن
 يونس، بهذا الإسناد. وقال البيهقي بإثره: ويعقوب بن عطاء لا يحتج به.
 (٢) إسناده صحيح، وهو في «الموطأ» ٣٨٦/١، ومن طريقه رواه البخاري

فقال قائل: ولم كان ما تأوّلت في تلك الصدقة بالقربة أولى من الكفارة؟

فكان جوابنا له في ذلك أنا وجدنا الكفارات التي أمر الله عز وجل بها في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ منها ما قد خلط فيه الصيام بغيره، وهي آية جزاء الصيد، فقال عز وجل: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ومثلها أيضاً آية الفدية في حلق المحرم رأسه من أذى، وهي قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

ومنها ما أمر به في كتابه في كفارات الإيمان عند إعواز الرقبة والكسوة والإطعام وهي قوله عز وجل: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فكان ذلك صياماً مُحَوَّلاً عند الإعواز بدلاً مما قبله مما ليس بصيام، ومثل ذلك ما جعله عز وجل من الصيام بدلاً عن الكفارة عن القتل الخطأ بقول: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢]، ومثل ذلك كفارة الظهار لمن لم يجد رقبة بصوم شهرين متتابعين، فإن لم يُقَدِّرْ، أطعم ستين مسكيناً، ومثل ذلك ما بينه لنا على لسان رسوله ﷺ في الجامع في صيامه متعمداً مما هو مثل ذلك، فكان ما جعله الله عز وجل كفارة قد خلطه بالصيام، أو جعل له بدلاً من

صيام، وكان ما أمر به المجامع في حال الحيض لم يخلطه بصيام، ولم يجعل صياماً بدلاً منه عند الأعواز، كما أمر بالصدقة عند الوجود. فعقلنا بذلك أن ما أمر به من ذكرنا للجماع في الحيض كان صدقة قربة، لا صدقة كفارة.

فقال قائل: فقد رأينا المحرم يُجامع في إحرامه، فيكون عليه الدم بلا صيام معه، وبلا صيام بدلاً منه عند الإعواز له، فما تنكرون أن تكون كذلك الصدقة التي أمر بها ﷺ في الجماع في الحيض كفارة لا بدل لها.

فكان جوابنا له في ذلك: أن الذي ذكره من الدم في الجماع بغير بدل له من صيام وبغير مخالطة لصيام إياه إنما يقوله الكوفيون، ولهم في ذلك مخالفون من أهل العلم ممن سواهم.

منهم مالك بن أنس رحمه الله كان يقول في الجماع في الإحرام: إن فيه فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك كالواجب في حلق الرأس في الإحرام من أذى.

ومنهم الشافعي رحمه الله يقول: إنه يوجب الدم في هذا، ثم يقوم الدم، فيصرف ثمنه بعد العجز عن الدم، كما يُصرف مثله في جزاء الصيد الذي يُصيبه المحرم في إحرامه.

وكان الذي قاله مالك بن أنس في ذلك عندنا أولى ما قيل فيه، لأن الإحرام قد حرّم الجماع، وحرّم حق الرأس، وحرّم اللباس، وكان من فعل شيئاً من ذلك بلا ضرورة إليه آثماً، ومن فعله بضرورة إليه غير آثم، وكانت الكفارات الواجبة في ذلك عني الفعل لا ما سواه غير أنها

إذا كانت بإصابة على ضرورة لا إثم معها، وإذا كانت على غير ضرورة فمعها الإثم، فكانت الكفارة واجبة للفعل لا لما سواه، وكان قتل الصيد انتهاك حرمه من غير الأبدان، وحلق الشعر انتهاك حرمه البدن، فبعض أسباب البدن ببعض أسباب البدن أشبه منها بالصيد الذي ليس من أسباب البدن.

وإذا كان ما ذكرنا كذلك، لم يكن فيما احتج به هذا المحتج علينا له حجة فيما احتج به علينا، ثم نظرنا: هل تقدم هؤلاء المتخلفين في هذا المعنى أحد ممن قبلهم من أصحاب رسول الله ﷺ؟

٢٢٤٢- فوجدنا محمد بن حزيمة، قد حدثنا، قال: حَدَّثَنَا حجاجُ بنُ منهالٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي خَرَجْتُ مَعَ زَوْجِي، فَأَهْلَلْنَا بِعَمْرَةٍ، فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَوَقَعَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أَقْصِرَ، فَقَالَ: شَبَقْتُ شَدِيدًا، فَاسْتَحَيْتِ الْمَرْأَةَ، فَقَامَتْ، فَقَالَ: عَلَى الْمَرْأَةِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ: صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامِ ثَلَاثَةِ مَسَاكِينَ أَوْ تَنْسُكِينَ نَسْكَأً، فَقَالَتْ: أَيُّ ذَلِكَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: النَّسْكَ، قَالَتْ: أَيُّ النَّسْكِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: اذْبَحِي بَقْرَةً، أَوْ انْحَرِي نَاقَةً، فَقَالَتْ: أَيُّ ذَلِكَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: انْحَرِي نَاقَةً.

فكان ما روينا عن ابن عباس في ذلك موافقاً لما ذكرناه عن مالك سواء، فهو أولى الأقوال عندنا في هذا الباب وإليه كان يذهب أحمد بن أبي عمران. وبالله التوفيق.

أبواب المجلد الثالث

صفحة

٥

٢٠١- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن أَبِي طَلْحَةَ فِي أَكْلِهِ الْبَرْدَ وَهُوَ صَائِمٌ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي تَخْصِيصِهِ ذَلِكَ مِنْهُ

٩

٢٠٢- باب بيان مُشْكِل الْأَوَّلَى فِيمَا يُذَكَّرُ مَا مَضَى مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ: هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ بِذِكْرِ الْمَاضِي مِنْهَا، أَوْ بِذِكْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَاضِي، وَمِنَ الْبَاقِي مِنْهَا بِمَا مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ بِمَا رُوِيَ عَنْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي شَيْءٍ

١٣

٢٠٣- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِمَّا نُحِيطُ عِلْمًا أَنَّهُمَا لَمْ يَقُولَاهُ إِلَّا بِاخْذَهُمَا إِيَّاهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيَانِ مُشْكِلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]

١٩

٢٠٤- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْوَاجِبِ فِيمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ هَلْ هُوَ الصِّيَامُ أَوْ الْإِطْعَامُ عَنْهُ؟

٢٥

٢٠٥- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سُومِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمًا وَإِفْطَارِهِ يَوْمًا، وَأَنَّهُ أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٣٢

٢٠٦- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَحَبِّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
٢٠٧- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ»

٣٤

٢٠٨- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِيَامِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِهِ كَانَ إِيَّاهُ وَعَلَى حَضِّ مِنْهُ عَلَيْهِ

٤٤

٢٠٩- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصِّيَامِ الَّذِي كَانَ أَمْرُ بِهِ عِنْدَ اللَّهِ بَنَ عَمْرُو، وَمَا جَعَلَهُ فِي صَوْمِ يَوْمٍ مِنْهُ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ، وَفِي صَوْمِ يَوْمَيْنِ مِنْهُ تِسْعَةَ أَيَّامٍ، وَفِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ

٤٨

٢١٠- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ مِنْ حَضِّ عَلَيْهِ، وَمَنْ نَهَى عَنْهُ

٥١

٢١١- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ فِي نَسْخِ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَفِي نَسْخِ فَرَضِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

٥٥

٢١٢- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا ادَّعَى قَوْمٌ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْإِعْتِكَافِ بِغَيْرِ صَوْمٍ

٦٨

٢١٣- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَوْطِنِ الَّذِي تَعْتَكِفُ فِيهِ النِّسَاءُ

٧٨

٢١٤- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ حَذِيقَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي لَا يَجُوزُ الْإِعْتِكَافُ إِلَّا فِيهَا

٨٢

٢١٥- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مِقْدَارِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ مِنَ الْبُرِّ وَمِنْ مَا سِوَاهُ

٨٤

٢١٦- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ مِمَّا قَصِدَ بِهِ فِيهَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ

١٠١

٢١٧- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: «(ظُلُّ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَدَقَتُهُ)»

١٠٥

٢١٨- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: «(أَيُّكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ)»

١٠٧

٢١٩- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: «(أَيُّكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ)»

١٠٨

٢١٩- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه من قوله: والله لو متَّعُونِي عَقْلًا أو عَقْلًا، على ما رُوِيَ عنه من هاتين الكلمتين، مما كانوا يُؤَنِّتُونَهُ إلى رسول الله ﷺ لَقَاتَلْتَهُمْ عَلَيْهِ

٢٢٠- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله: (ليس على المُسْلِمِ في عَيْدِهِ ولا في قَرَسِهِ صَدَقَةٌ)

٢٢١- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله في الصدقة في المواشي: ((ولا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وما كان من خَلِيطَيْنِ يَتَرَاكِعَانِ بَيْنَهُمَا بالسَّوِيَّةِ))

٢٢٢- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في الذَّهَبِ الذي كان عليٌّ عليه السَّلامُ بعثَ به إليه من اليمَن، فدفعه إلى من دفعه إليه من المؤنفة قلوبهم، هل في ذلك ما يدلُّ على أنَّ الواجبَ فيما وجد في المعادن هو الصدقة، أم لا؟

٢٢٣- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في الفَحْلِ الذي نهى عن أخذه في الصَّدَقَةِ

٢٢٤- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ مما يدلُّ على إباحة إنْفَاقِ الزَّائِفِ مِنَ الذَّارِهِمِ

٢٢٥- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في قوله للذي قال له: عِنْدِي دِينَارٌ: ((أَنْفَقْهُ عَلَى نَفْسِكَ)). وفي قوله له لما قالَ له: عِنْدِي آخَرُ: ((أَنْفَقْهُ عَلَى وَلَدِكَ)). وفي قوله لما قالَ له: عِنْدِي آخَرُ. قال: ((أَنْتَ أَبْصِرْ أَوْ أَنْتَ أَعْلَمُ))

٢٢٦- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ مما قاله ليزيد أبي معن في صدقته التي أخذها معن من الرجل الذي كان وضعها عنده: ((لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ يَا مَعْنُ مَا أَخَذْتَ))

٢٢٧- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله في الصدقة: ((لَا حَقَّ فِيهَا لِقْنِي وَلَا لِقْوِي مُكْتَسِبٌ))

٢٢٨- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ في مَنْعِ رسول الله ﷺ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ الْعَوْدِ فِي صَدَقَتِهِ، هل ذلك بِكُلِّ الْوُجُوهِ حَتَّى لَا تَصْلُحَ لَهُ بَوَاجِهُ مِنْهَا، أَوْ عَلَى خَاصٍّ مِنَ الْوُجُوهِ؟

٢٢٩- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في رَدِّهِ حُكْمَ الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ إِلَى الْعَائِدِ فِي قَبِيلِهِ، مَنْ هُوَ؟

كتاب الحج

٢٣٠- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ في السَّبَبِ الذي به قَطَعَ رسولُ ﷺ ما كان المشركون عليه من تحريمهم الغنْزَةَ في الوقت الذي كانوا يحرِّمونها فيه من الزَّمانِ

٢٣١- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله: ((لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ))

٢٣٢- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في جعله قِضَاءَ الْحَجِّ عَنْ مَنْ قَدْ كَانَ وَجِبَاً عَلَيْهِ كَقِضَاءِ الذَّنْبِ الذي قد كان وجب عليه

٢٣٣- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ فَيَمْنُ لَمْ يَحْجِ عَنْ نَفْسِهِ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ هل له أَنْ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ أم لا؟

٢٣٤- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في الصَّبِيِّ أَنْ لَهُ حِجًّا

٢٣٥- بابُ بيانِ مُشْكِلٍ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في أمره ضَبَاعَةُ بِنْتِ الزَّبِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْ تَشْتَرِطَ فِي إِحْرَامِهَا أَنْ حَلَّهَا حَيْثُ تَحْبَسُ

- ٢٣٦- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله: «أتاني جبريلُ عليه السَّلامُ، فأمرني أَنْ أَمَرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ»
- ٢٣٧- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في الطَّواف الواجب على القارنِ للعمرة والحج هل هو طواف واحد أو طوافان؟
- ٢٣٨- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله: «الطَّوافُ بالبيتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ فِيهِ الْمَنْطِقَ، فَمَنْ نَطَقَ، فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ»
- ٢٣٩- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله: «الطَّوافُ بالبيتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ فِيهِ الْمَنْطِقَ، فَمَنْ نَطَقَ -بِعَنِي فِيهِ- فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ»
- ٢٤٠- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في المراد بقول الله عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا» [البقرة: ١٥٨]
- ٢٤١- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن جابر بن عبد الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ بَعْدَ أَنْ أَحْرَمُوا بِالْحَجِّ غَيْرَ طَوَافِهِمُ الَّذِي كَانُوا طَافُوهُ عَلَى أَنَّهُمْ فِي حَجَّةٍ، ثُمَّ حَوَّكُوها إِلَى عُمَرَةَ وَحَلَّوْا مِنْهَا، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مَعَ الْهَدْيِ
- ٢٤٢- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ فيما أمر به أَصْحَابُهُ فِي الْحِجَّةِ الَّتِي حَجَّوْها مَعَهُ لَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحَلُّوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ الْهَدْيِ
- ٢٤٣- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله لعلي لما قَدِمَ عَلَيْهِ مِنَ الْيَمَنِ فِي حَجَّتِهِ: «يَمَاذَا أَهَلَّتُ؟ فَقَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهَلُّ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُكَ وَمِنْ أَمْرِهِ إِيَّاهُ أَنْ يَمْكُثَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَحِلَّ مِنْ حَجِّهِ؛ وَمَا رُوِيَ عَنْهُ فِي أَبِي مُوسَى بَعْدَ إِعْلَامِهِ إِيَّاهُ أَنَّهُ أَهَلُّ كَاهِلَالِهِ أَنْ يَطُوفَ وَيَسْعَى وَيَحِلَّ
- ٢٤٤- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ فِي الْحِجَّةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ حَجَّتِهِ مِنَ التَّأْمِيرِ فِيهَا، وَمِنْ قِرَاءَةِ بَرَاءَةِ عَلَى النَّاسِ فِيهَا، وَمِنْ كَانَ أَمِيرُهُ فِيهَا، وَمِنْ كَانَ الْمُبْلَغُ عَنْهُ فِيهَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَمِنْ عَلِيٍّ
- ٢٤٥- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ بِعَثْتِهِ أَبَا بَكْرٍ عَلَى الْحَجِّ فِي تِلْكَ الْحِجَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ مِنْ انْتِشَارِهِ إِلَى ذِي الْمِجَازِ. كَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعَ يُخَالَفِ حَدِيثِ جَابِرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ
- ٢٤٦- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ فِي الدَّلِيلِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِقَوْلِهِ: «فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ» [البقرة: ١٩٨]
- ٢٤٧- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ فِي حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَضْرُوسٍ: «وَمَنْ لَمْ يُذَكِّرْ الْوُقُوفَ بِجَمْعٍ، فَلَا حَجَّ لَهُ»
- ٢٤٨- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله: «وَارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ» يَعْنِي فِي الْوُقُوفِ
- ٢٤٩- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ من قوله: «مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ»

- ٢٥٠- بابُ بيانِ مشكلِ الصحيحِ مما يختلفُ أهلُ العلمِ في وقتِهِ من يومِ النحرِ الَّذِي تُرمى فيه
جمرةُ العقبةِ التي يجزئ رميها فيه: هل هو قبلَ طلوعِ الشمسِ أو بعدَ طلوعها بما يُروى
٣١٤ عن رسولِ الله ﷺ في ذلك
- ٢٥١- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ، وعن جابرٍ، في قولهما: ما ندري بكم رمى
رسولُ الله ﷺ الجمرةَ من الحصى، ثم ما روى غيرهما مما فيه ذكر عدد ما
٣٢٠ رماها به
- ٢٥٢- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فيما يقطعه في يومِ النحرِ من ضحى في شعره
وفي أنفاره
٣٢٩
- ٢٥٣- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من ما كان منه في حجته من أمره أم سلمة
زوجته أن توافي معه صلاةَ الصبحِ في يومِ النحرِ بمكة
٣٣٠
- ٢٥٤- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في قوله لسائله: إني سمعُ قيل أن يطوفَ: ((لا
٣٣٧ حرجَ))
- ٢٥٥- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في استغفاره يومَ الحديبيةِ للمحلّفينَ مرتينِ
وللمقصرينَ مرةً
٣٤٥
- ٢٥٦- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في الأيامِ المُرادَةِ في قولِ الله عزَّ وجلَّ:
﴿وَأَنذَرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ
٣٥١ عَلَيْهِ يَمَن أَتَى﴾ [البقرة: ٢٠٣]
- ٢٥٧- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في إنثبه للعباسِ بنِ عبدِ المطلبِ في البيئوتِ
بمكةَ ليأليَ منى من أجلِ السبابةِ
٣٥٣
- ٢٥٨- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عنه عليه السلامُ من قوله: «مَن كَسِبَ أو عَرَجَ، فَقَدْ حَلَّ وعليه
٣٥٦ حجةٌ أخرى»
- ٢٥٩- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله لِنسائه بعدَ حجةِ الوداعِ: ((هذه
الحجة، ثم ظهورُ الحصرِ))
٣٦١
- ٢٦٠- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من وده أنه لم يكن دخلَ الكعبةَ بغنما كان
٣٦٧ دخلها
- ٢٦١- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله: ((بين قبري ومنبري روضة من
رياض الجنة))
٣٧٠
- ٢٦٢- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في رخصته للمُحَرَّمِ أن يضمنَ عينيه بالصبرِ
إذا اشتكاهما
٣٧٨
- ٢٦٣- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في لباسِ الرجالِ الخفافِ في الإحرامِ، أمباحٍ
ذلكَ لهم، كما يُباحُ في الإحلالِ، أو مُباحٌ لهم في حالِ الإعرارِ من التعلالِ بعدَ قطعها أسفلَ
٣٨١ من الكعبين؟
- ٢٦٤- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في قبوله من العباسِ تزويجه إياه ميمونة
٣٩٣
- ٢٦٥- بابُ بيانِ مشكلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله: ((لا يَنْكِحُ المُحَرَّمُ ولا يَنْكِحُ ولا
٣٩٥ يخطبُ)). ومما رُوِيَ عنه مع ذلك في الحالِ التي تزوجَ فيها ميمونة من حرم أو حلَّ

- ٢٦٦- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في خَلَى مكة: هل هو حرْمَتُهُ في الأحوال كلها، أو على حرْمَتِهِ في حالِ دونِ حالٍ وبِقَعْلِ دونِ قَعْلٍ؟
٤٠٨
- ٢٦٧- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله في شَجَرِ مكة وفي خلاها ومن قول العباس له عند ذلك لما وقف على منعه منه: إلا الْإِنْخِرَ، ومن قوله له جواباً لِكَلَامِهِ: ((إلا الْإِنْخِرَ))
٤١٣
- ٢٦٨- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في حُرْمَةِ صَيْدِ المدينة، وفي الواجب على منتهكها فيه
٤٢١
- ٢٦٩- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في الدليل على المرادِ يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرُمًا» [المائدة: ٩٦]
٤٣٠
- ٢٧٠- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في تَهْيِئِهِ عن نُقْطَةِ الْحَاجِ
٤٣٧
- ٢٧٦- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ هِلَالًا ذِي الْحِجَةِ، فَرَّادًا أَنْ يَضْحَى فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَأُظْفَارِهِ حَتَّى يَضْحَى»
٤٣٨
- ٢٧٢- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عنه في أمره عليّ ابنُ أبي طالب في حَجِّهِ بِالْقَيْلَمِ على بُدْنِهِ وبِما أمره به في ذلك وخطبه به فيه
٤٤٩
- ٢٧٣- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في العددِ الذين يجوزُ أَنْ يَضْحَى بِالْبَنَتَةِ عَنْهُمْ
٤٥٦
- ٢٧٤- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ في الْبَنَنِ أَمِنْ الْإِبِلِ هي خاصة أم من الإبل ومن البقر جميعاً؟
٤٦٥
- ٢٧٥- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله لأبي بَرْزَةَ بْنِ نِيَارٍ في أَضْحِيَّتِهِ التي ذَبَحَهَا: «أَعِدْ أُخْرَى مَكَاتَهَا»، ومن قوله له، لما قال له: إِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً خَيْرٌ مِنْ مُسَبَّةٍ، فَقَالَ لَهُ: «اذْبَحْهَا وَلَا تَجْزِئْ عَنْ أَحَدٍ بِعَذْكَ»
٤٧٥
- ٢٧٦- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ في أمره إِثَاءً أَنْ يَضْحَى بِعَتُودٍ كَتَبَ النِّكَاحَ
٤٨١
- ٢٧٧- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا»
٤٨٢
- ٢٧٨- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله لَأُمِّ سَلَمَةَ لما خَطَبَهَا، فَقَالَتْ: إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيائِي شَاهِدًا. لَيْسَ عَمْرٌ، وَهُوَ صَغِيرٌ لَمْ يَبْلُغْ، [فَرَوَّجَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ] بَلَمَرُهَا
٤٩٧
- ٢٧٩- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في تَزْوِجِ الْمَرْأَةِ التي وَهَبَتْ لَهَا نَفْسَهَا الرَّجُلُ الَّذِي سَأَلَهُ أَنْ يَزَوِّجَهَا إِثَاءً بِغَيْرِ رَجُوعٍ مِنْهُ إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ وَلَا مُوَازَرَةٍ مِنْهُ إِلَيْهَا فِيهِ
٥٠٤
- ٢٨٠- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ مما يَدُلُّ على الْوَجْهِ مِمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ مُخْتَلِفُونَ فِيهِ مِنَ الشَّيْءِ يَكُونُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ هَلْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ بِحَقِّهِ أَمْ لَا؟
٥٠٧
- ٢٨١- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله: «إِنَّ أَحَقَّ مَا وَقَبْتُمْ بِهِ مِنَ الشُّرُوطِ مَا اسْتَحَلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»
٥٠٩
- ٢٨٢- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن عمر رضي الله عنه من تَهْيِئِهِ أَنْ يُغَالَى فِي صَنَعَاتِ النِّسَاءِ، وَمِنْ احْتِجَاجِهِ فِي ذَلِكَ بِالصِّبْغَةِ رَسُولُ اللهِ ﷺ نِسَاءً، وَمِنْ أَصْدَقَةِ أَزْوَاجِ بَنَاتِهِ بِنَاتِهِ
٥١٣
- ٢٨٣- بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في الْحَبَاءِ وَالْعِدَّةِ وَالصَّدَاقِ قَبْلَ عَصْمَةِ النِّكَاحِ وَفِي ذَلِكَ بَعْدَ عَصْمَتِهِ
٥٢٥

٢٨٤- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ عن الجمعِ بَيْنَ العَمَتَيْنِ، والجمعِ بَيْنَ الخالَتَيْنِ،
وعن الجمعِ بَيْنَ الخالَةِ والعَمَةِ

٢٨٥- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في الوقوعِ على الحاملِ المسبيةِ وهي كذلك

٢٨٦- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في استبراءِ المَسْبِيَّاتِ مِنَ الحَوَامِلِ وممن
سواهنَّ

٢٨٧- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في السباياِ الوثنياتِ من حلِّ وطنهنَّ للمسلمين
ومن دليلٍ على نسخِ لذلك

٢٨٨- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فيما يقضي بين المختلفين من أصحابه في
المرادات بقوله: «والمحصنات من النساء إلا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» [النساء: ٢٤]

٢٨٩- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ من قوله: ((لا يَنْكِحُ الزَّانِي إِلَّا مَجْلُوداً مِثْلَهُ))

٢٩٠- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِمَّا كَانَ مِنْهُ فِي الْمُسْتَعِذَةِ مِنْهُ مِنْ نَسَائِهِ لَمَّا
أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ

٢٩١- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَرَأَةِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ رَأَى
بِكُشْحِهَا بَيَاضاً، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي أَمْرِهَا بَعْدَ ذَلِكَ

٢٩٢- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَتِيلَةِ ابْنَةِ قَيْسِ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا بَعْدَ
تَزْوِيجِهِ إِيَّاهَا حَتَّى تُوْفِيَ عَنْهَا

٢٩٣- باب بيان مُشْكِل الصحيح من ما اختلف فيه أهل العلم من هبة المرأة نفسها من رجلٍ على
سبيلِ التزويج، هل يكون ذلك تزويجاً أو لا يكون تزويجاً، وما رُوِيَ فِيهِ مِنَ الْآثَارِ

٢٩٤- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فِيمَنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ نَفْسَهُ مِنَ النِّسَاءِ، هل كان
منه في شيءٍ منهن قبولاً واحتباساً لها زوجةً أو لم يكن؟

٢٩٥- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ فِي السَّبَبِ الَّذِي نَزَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا
حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ» [البقرة: ٢٢٣]، وما كان من النبي ﷺ عِنْدَ نَزْوِلِهَا مِمَّا أَعْلَمَ النَّاسَ بِهِ
المراد بها

٢٩٦- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فِي الْقَيْلِ مِنْ كَرَاهَةِ لَهُ، وَمَنْ هُمْ بَنَاهِي عَنْهُ،
وَمَنْ نَهَى عَنْهُ، وَمِمَّا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا كَانَ مِنْهُ فِيهِ

٢٩٧- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ مِنْ كَرَاهِيَةِ عَزْلِ الْمَاءِ عَنْ مَحْطِهِ

٢٩٨- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فِي الْعَزْلِ، وَأَنَّهُ الْوَأْدُ الْحَقِيُّ، وَفِيمَا رُوِيَ عَنْهُ
فِي تَكْذِيبِهِ مَنْ قَالَ ذَلِكَ

٢٩٩- باب بيان مُشْكِل ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ فِيمَنْ أَصَابَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ